TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/364
6 July 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثامنة

المعقودة في مركز المؤتمرات ، بكرتاخينا دي إنديـاس في كولومبيا ، من ٨ إلى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢

ملحوظة: يجرى تعميم التقرير وبعض مرفقاته في هذا الشكل المستنسخ لكي تتاح للحكومات والجمعية العامة في الوقت الملائم ، وسيطبع النص النهائي للتقرير وكل مرفقاته في المجلد الأول من أعمال المؤتمر .

GE.92-51334
GE101

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تصدير	١، ٢٥-١	ح
الجزء		
الأول - الاجراءات التي اتخذها المؤتمر		٣
ألف - إعلان ووثيقة ختامية اعتمدها المؤتمر		٤
باء - إجراءات أخرى اتخذها المؤتمر		٨٥
جيم - قراران اتخذهما المؤتمر		٨٧
الثاني - موجز الأعمال	١-٩٧٥	٩١
أولا - المناقشة العامة (البند ٧ من جدول الأعمال	١-٨٣٣	٩١
ألف - البلدان	٢-٦٥١	٩١
باء - الأمانة العامة للأمم المتحدة	٦٥٢-٧٠٠	٢٦١
جيم - الوكالات المتخصصة ، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، ومركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات	٧٠١-٧٣٧	٢٧٥
دال - الهيئات الحكومية الدولية الأخرى	٧٣٨-٧٩٢	٢٨٧
هاء - المنظمات غير الحكومية	٧٩٣-٨٢٦	٣٠٤
واو - البيانات التي ألقيت في الجلسة العامة ٢٣٨ المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٢		
ممارسة لحق الرد	٨٢٧-٨٣٣	٣١٤
ثانيا - تعزيز الاجراءات الوطنية والدولية والتعاون المتعدد الأطراف لإقامة اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف (البند ٨ من جدول الأعمال)	٨٣٤-٨٤٠	٣١٧
ألف - تقرير اللجنة الرئيسية بشأن البند ٨ من جدول الأعمال	٨٣٦	٣١٧
الاجراء الذي اتخذه المؤتمر	٨٣٧	٣١٨

المحتويات (تابع)

الجزء		الفقرات	الصفحة
الثاني - ثانيا - باء -	مشروع إعلان مقدم من رئيس		
(تابع) (تابع)	المؤتمر	٨٣٨-٨٣٩	٣١٨
	الاجراء الذي اتخذه المؤتمر	٨٤٠	٣١٨
ثالثا -	الجلسة الخاصة بشأن أقل البلدان نموا	٨٤١-٩٢٨	٣١٩
	ألف - عقد الجلسة الخاصة	٨٤١-٨٤٢	٣١٩
	باء - ملخص المناقشة التي دارت في الجلسة الخاصة	٨٤٣-٩٢٥	٣١٩
	جيم - نقاط الاتفاق الرئيسية ، والمقترحات التي قدمها الوزير آلان فيفيان ، رئيس الجلسة	٩٢٦-٩٢٨	٣٣٧
رابعا -	مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال)		٣٣٩
	ألف - الرسالة الموجهة إلى مؤتمر القمة المعني بالنهوض الاقتصادي بالمرأة الريفية من الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية		٣٣٩
	باء - الاجراء الذي اتخذه المؤتمر في دورته الثامنة فيما يتعلق بمشروع قرار بعنوان "تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني"		٣٤٠
	المرفق: تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني: مشروع قرار اعتمده الاجتماع الوزاري السابع لمجموعة الـ ٧٧ وقدمته الى المؤتمر جمهورية ايران الاسلامية باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧		٣٤١

المحتويات (تابع)

الجزء		الفقرات	الصفحة
الثاني - خامسا - تقرير اللجنة الرئيسية ..... (تابع)		٩٢٩	٣٤٣
	سادسا - البيانات التي أدلي بها في الجلسة ٢٣٩ (الختامية) للدورة الثامنة للمؤتمر	٩٣٠-٩٧٥	٣٤٤
الثالث - المسائل التنظيمية والاجرائية		١-٣٧	٣٦٧
	ألف - افتتاح المؤتمر (البند ١ من جدول الأعمال)	١-٢	٣٦٧
	باء - انتخاب الرئيس (البند ٢ من جدول الأعمال)	٣	٣٦٧
	جيم - تقرير اجتماع كبار المسؤولين السابق للمؤتمر	٤	٣٦٧
	دال - انتخاب نواب الرئيس والمقرر (البند ٤ من جدول الأعمال)	٥-٧	٣٦٨
	هاء - مكتب المؤتمر	٨-١٠	٣٦٨
	واو - إقرار جدول الأعمال (البند ٦ من جدول الأعمال	١١	٣٧٠
	زاي - الجلسة الخاصة بشأن أقل البلدان نموا	١٢-١٣	٣٧٠
	حاء - وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر (البند ٥ من جدول الأعمال)	١٤-١٦	٣٧١
	(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض .	١٤-١٥	٣٧١
	(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض .	١٦	٣٧١
	طاء - انشاء هيئات الدورة (البند ٣ من جدول الأعمال)	١٧-٢٣	٣٧١
	ياء - تعيين "أصدقاء المقرر"	٢٤	٣٧٣
	كاف - العضوية والحضور	٢٥-٣١	٣٧٤
	لام - مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال)	٣٢-٣٧	٣٧٦

المحتويات (تابع)

الجزء		الفقرات	الصفحة
الثالث - (تابع)	(أ) قيام المؤتمر باستعراض دوري لقوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)	٣٢	٣٧٦
	(ب) تقرير مجلس التجارة والتنمية الى المؤتمر	٣٣	٣٧٦
	(ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية طبقا للمادة ٨٠ من النظام الداخلي	٣٤	٣٧٦
	(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	٣٥	٣٧٦
ميم -	اعتماد تقرير المؤتمر الى الجمعية العامة (البند ١٠ من جدول الأعمال)	٣٦	٣٧٧
نون -	اختتام الدورة الثامنة للمؤتمر ...	٣٧	٣٧٧

المرفقات

المرفق		الصفحة
الأول -	جدول أعمال الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٣٨١
الثاني -	قائمة الممثلين والمراقبين الذين أدلوا ببيانات أمام المؤتمر أثناء المناقشة العامة	٣٨٣
الثالث -	الخطب التي ألقيت في الحفل الافتتاحي والبيانات الأخرى التي ألقيت في المؤتمر	٤٠١
ألف -	الخطب التي ألقيت في الحفل الافتتاحي في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٢	٤٠١
١-	البيان الذي ألقاه السيد بطرس بطرس غالي ، الأمين العام للأمم المتحدة ...	٤٠١
٢-	الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه الدكتور سيزار غافيريا تروخييو ، رئيس جمهورية كولومبيا	٤٠٨

المحتويات (تابع)

المرفقات (تابع)

المرفق		الصفحة
الثالث - باء - (تابع)	البيانات التي ألقيت في الجلسة العامة ٢٢١ الافتتاحية المعقودة في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٢	٤١٨
	١- البيان الافتتاحي الذي ألقاه السيد ب. ت. ج. تشيدزيرو، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية في زمبابوي، بصفته رئيس المؤتمر في دورته السابعة	٤١٨
	٢- البيان الذي ألقاه السيد خوان مانويل سانتوس، وزير التجارة الخارجية لجمهورية كولومبيا، لدى انتخابه رئيسا للمؤتمر	٤٢٤
	٣- البيان الذي ألقاه السيد ك. ك. س. دادزي، الأمين العام للاونكتاد	٤٢٧
	٤- البيان الذي ألقاه السيد عبد الحسين وهجي، وزير تجارة جمهورية إيران الاسلامية، بصفته رئيس الاجتماع الوزاري السابع لمجموعة الـ ٧٧	٤٣٠
جيم -	البيان الذي ألقاه السيد ك. ك. س. دادزي، الأمين العام للاونكتاد، أمام المؤتمر في الجلسة العامة ٢٢٣ المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢	٤٣٤
الرابع - الرسائل الواردة إلى المؤتمر		٤٤٧
الخامس*- وثائق طهران الختامية		٤٥٤

---

* توخيا للاقتصاد وبغية التعجيل بتعميم التقرير بصورته الحالية، لن يرد هذا المرفق إلا في أعمال المؤتمر المطبوعة.

المحتويات (تابع)

المرفقات (تابع)

المرفق		الصفحة
السادس* -	الوثائق التي قدمتها مجموعتان اقليميتان والصين واستراليا	٤٥٥
١-	"التجارة والتنمية والتحديات الدولية الجديدة: نحو برنامج عمل من أجل التعاون المتعدد الأطراف المتين والتنمية القابلة للإدامة - عناصر لمساهمة في الأونكتاد الثامن" - رسالة واردة من البعثة الدائمة لايطاليا نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة باء (TD/355)	٤٥٥
٢-	"اعتبارات أساسية بشأن مسائل وردت في جدول أعمال الأونكتاد الثامن" - ورقة موقف مقدمة من الصين (TD/357)	٤٥٥
٣-	"مساهمة البلدان النوردية في المناقشة المتعلقة بإعادة تنشيط الأونكتاد" - النص المعمم على مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الاستثنائية السابعة عشرة بناء على طلب الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج (TD/B(S-XVII)/SRP.1)	٤٥٥
٤-	"نهج استراليا تجاه القضايا المؤسسية ودور الأونكتاد" - النص المعمم على مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الاستثنائية السابعة عشرة بناء على طلب ممثل استراليا الدائم (TD/B(S-XVII)/SRP.3)	٤٥٥
السابع -	تقرير لجنة وثائق التفويض	٤٥٦
الثامن -	ثبت الوثائق	٤٥٨

* توخيا للاقتصاد وبغية التعجيل بتعميم التقرير بصورته الحالية ، لن يرد هذا المرفق إلا في أعمال المؤتمر المطبوعة .

تصدير

١' وفقا لقراري الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ و٢٦١/٤٥ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٩١ ، عقدت الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مركز المؤتمرات ، بكرتاخينا دي إنديا س ، في كولومبيا ، في الفترة من ٨ إلى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ .

٢' وعمل مجلس التجارة والتنمية ، اضطلاعا منه بوظائفه بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩) ولا سيما الفقرة ٢١ منه ، بوصفه لجنة تحضيرية للدورة الثامنة للمؤتمر . وبدأ المجلس هذه الأعمال التحضيرية في الجزء الأول من دورته السادسة والثلاثين (آذار/مارس ١٩٩٠) حين رجا المجلس ، في مقرره ٣٨١(د-٣٦) ، في جملة أمور ، من الأمين العام للأونكتاد أن يواصل مشاوراته بشأن جدول الأعمال المؤقت لدورة المؤتمر الثامنة ، بغية وضعه في صورته النهائية بأسرع ما في الإمكان ، وتقديمه إلى المجلس لاعتماده رسميا في الجزء الأول من دورته السابعة والثلاثين .

٣' وفي الجزء الأول من الدورة السابعة والثلاثين (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠) ، وافق المجلس على البند الموضوعي (البند ٨) من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للمؤتمر ، وأذن للأمين العام للأونكتاد بأن يستكمل جدول الأعمال المؤقت بإضافة البنود الإدارية والإجرائية المعتادة . ثم عمم جدول الأعمال المؤقت ، بعد استكماله على النحو المناسب ، وذلك في TD/INF.181 .

٤' وفي الدورة ذاتها ، أحاط المجلس علما كذلك بالتفاهم ذي الصلة الذي تم التوصل إليه في مشاورات غير رسمية والذي يقضي بأنه بالإضافة إلى الجلسات العامة للمؤتمر ، ينبغي ألا تكون هناك سوى لجنة واحدة للدورة وألا تعقد أكثر من ثلاث جلسات رسمية في وقت واحد .

٥' وفي الجزء الثاني من الدورة السابعة والثلاثين (آذار/ مارس ١٩٩١) اتخذ المجلس القرار ٣٩١(د-٣٧) بشأن موعد ومكان انعقاد الأونكتاد الثامن .

'٦' ورحبت الجمعية العامة مع بالغ التقدير ، في قرارها ٤٥/٢٦١ ، بالعرض المقدم من حكومة كولومبيا لاستضافة الدورة الثامنة للمؤتمر ، وقررت بناء على ذلك عقد الدورة الثامنة في كرتاخينا دي إنديا س ، بكولومبيا ، من ٨ إلى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، على أن يسبقها اجتماع مدته يومان لكبار المسؤولين في كرتاخينا دي إنديا س في يومي ٦ و٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ .

'٧' وفي الجزء الأول من الدورة الثامنة والثلاثين (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١) واتفق المجلس على استصواب قيام الأمين العام للأونكتاد في الفترة التالية لدورة المجلس ، وإلى حين انعقاد الاجتماع الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ في جمهورية إيران الإسلامية (١٦-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١) ، ببدء سلسلة من المشاورات غير الرسمية وغير الملزمة يجري فيها تبادل الآراء حول التوقعات فيما يتصل بالأونكتاد الثامن ، وأيضا حول المسائل المؤسسية .

'٨' وفي الجزء الأول من الدورة الاستثنائية السابعة عشرة (٢- ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) ، بدأ المجلس العمل بشأن إعداد مشروع نص أولي للمفاوضات بشأن البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر . وفي ضوء المداولات التي أجراها المجلس بشأن ورقات الموقف المقدمة من المجموعات والوفود ، وبشأن النص الأولي للتفاوض الذي أعده الأمين العام للأونكتاد ، قرر المجلس أن يطلب من الأمين العام للأونكتاد تقديم نسخة منقحة من نصوصه الأولية للتفاوض إلى المجلس في الجزء الثاني من دورته الاستثنائية السابعة عشرة .

'٩' وفي الدورة نفسها ، وكما هو معتاد في تنظيم المؤتمر ، كان على المجلس أن يختار البلد الذي يحتل مكانه أولا في الترتيب الهجائي في كرتاخينا دي إنديا س ، وكان البلد الذي اختير بالقرعة هو العراق .

'١٠' وفي الجزء الثاني من الدورة السابعة عشرة (١٥-٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢) ، كان أمام المجلس النص المنقح من النص الأولي للتفاوض المقدم من الأمين العام للأونكتاد (TD/B(S-XVII)/CRP.4 وAdd.1-5) لكي ينظر فيه المجلس .

'١١' وبعد أن لاحظ المجلس حالة النص المنقح السابق للتفاوض عند اختتام الجزء الثاني من دورته الاستثنائية السابعة عشرة ، قرر أن تشكل النصوص التي تنبثق من فريقيه العاملين النص التفاوضي الأساسي الذي يحال إلى المؤتمر . (وقد عممت هذه النصوص فيما بعد على المؤتمر في الوثائق TD/L.320 وAdd.1-5)

'١٢' وكجزء من الأعمال التحضيرية للمؤتمر ، عقدت اللقاءات والحلقات الدراسية غير الرسمية التالية اعتبارا من شباط/فبراير ١٩٩١ بشأن مواضيع ذات صلة بالنظر في البند الموضوعي (البند ٨) المدرج في جدول أعمال المؤتمر:

لقاء غير رسمي بشأن الادارة الوطنية: دور كل من القطاعين العام والخاص في تعزيز التنمية القابلة للادامة (كاراكاس ، فنزويلا ١٣-١٥ شباط/فبراير ١٩٩١) (التقرير:UNCTAD VIII/1)

لقاء غير رسمي بشأن التجارة الدولية والبيئة (أوسلو ، النرويج ، ٢٨ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ١٩٩١) (التقرير: UNCTAD VIII/2)

مائدة مستديرة حول السياسات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية (موسكو ، الاتحاد الروسي ، ٢٠-٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤) (التقرير:UNCTAD VIII/3)

حلقة دراسية بشأن تعزيز التعاون بين البلدان المنتجة للسلع الأساسية (أبيدجان ، كوت ديفوار ، ٦-٧ حزيران/يونيه ١٩٩١) (التقرير:UNCTAD VIII/4)

لقاء غير رسمي بشأن الادارة الدولية: التجارة في اقتصاد عالمي شامل (جاكارتا ، اندونيسيا ، ١٩-٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩١) (التقرير:UNCTAD VIII/5)

مشاورة الأونكتاد المعقودة مع تنظيمات نقابات العمال (جنيف ، ٨ حزيران/يونيه ١٩٩١) (مذكرة غير رسمية من إعداد أمانة الأونكتاد)

حلقة تدارس بشأن الأونكتاد في بيئة سياسية واقتصادية متغيرة (سانتا في دي بوغوتا ، كولومبيا ، ٢٤-٢٦ آب/أغسطس ١٩٩١) التقرير:UNCTAD VIII/6)

لقاء بشأن العلاقات بين الأونكتاد وقطاع مؤسسات الأعمال (برلين ، ألمانيا ، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر - ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١) (التقرير:UNCTAD VIII/7)

وقد ناقش المجلس نتائج هذه الاجتماعات ببعض التفصيل في الجزء الأول من دورته الاستثنائية السابعة عشرة . (وقامت أمانة الأونكتاد فيما بعد بإعداد وثيقة بعنوان "ملخص التبادل غير الرسمي للآراء في مجلس التجارة والتنمية بشأن نتائج "اللقاءات" التي جرى تنظيمها أعدادا للأونكتاد الثامن" (TD/B(S-XVII)/Misc.3).

١٣' وكجزء من الأعمال التحضيرية الحكومية الدولية للدورة الثامنة للمؤتمر ، عقدت ثلاثة اجتماعات اقليمية على المستوى الوزاري . وكانت الوثائق الختامية لهذه الاجتماعات ، هي وتواريخ وأماكن انعقادها ، كما يلي:

- الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري لمجموعة أمريكا اللاتينية التابعة لمجموعة الـ ٧٧ (كاراكاس ، فنزويلا ، ٢٦-٣٠ آب/أغسطس و٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١) ، المعنون "أمريكا اللاتينية والكاريبي والأونكتاد الثامن" .
- "وثيقة بيونغيانغ الختامية" (AS/MM/77(VII)/3 وAdd.1) ، التي اعتمدت في الاجتماع الوزاري السابع للمجموعة الآسيوية التابعة لمجموعة الـ ٧٧ (بيونغيانغ ، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، ١٠-١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١) .
- "إعلان لوساكا" (AF/MM/77(VII)/1) ، الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري السابع للمجموعة الافريقية التابعة لمجموعة الـ ٧٧ (لوساكا ، زامبيا ، ١٩-٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١) .

١٤' وقد جرى النظر في نتائج هذه الاجتماعات الاقليمية الثلاثة في الاجتماع الوزاري السابع لمجموعة الـ ٧٧ الذي عقد في طهران ، بجمهورية إيران الاسلامية ، من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وقد اعتمد الاجتماع الوزاري السابع وثائق طهران الختامية ، التي تشمل "إعلان طهران" و"المنطلقات الموضوعية لمجموعة الـ ٧٧ فيما يتصل بالتعاون الدولي" (عممت على المؤتمر في الوثيقة TD/356) .

'١٥' وفيما يتصل بالأعمال الموضوعية للدورة الثامنة ، عممت على المؤتمر أيضا المساهمات التالية المقدمة من بلدان أو مجموعات اقليمية(١):

- "التجارة والتنمية والتحديات الدولية الجديدة: نحو برنامج عمل من أجل التعاون المتعدد الأطراف المتين والتنمية القابلة للادامة - عناصر للمساهمة في الأونكتاد الثامن - رسالة واردة من البعثة الدائمة لايطاليا نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة باء (TD/355)
- "اعتبارات أساسية بشأن مسائل وردت في جدول أعمال الأونكتاد الثامن" - ورقة موقف مقدمة من الصين (TD/357)
- "مساهمة البلدان النوردية في المناقشات المتعلقة بإعادة تنشيط الأونكتاد" - نص عمم على مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الاستثنائية السابعة عشرة بناء على طلب الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج (TD/B(S-XVII)/CRP.1)
- "نهج استراليا تجاه القضايا المؤسسية ودور الأونكتاد" - نص عمم على مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الاستثنائية السابعة عشرة بناء على طلب ممثل استراليا الدائم (TD/B(S-XVII)/CRP.3)

'١٦' وأثناء الدورة الثامنة للمؤتمر ، عقد في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٢ اجتماع خاص بشأن أقل البلدان نموا كرس للنظر في القضايا المتعلقة بأقل البلدان نموا ، بما في ذلك '١' استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل (قرار مجلس التجارة والتنمية ٣٩٠(د-٣٧) المتخذ في آذار/مارس ١٩٩١ و'٢' الآثار المترتبة على البرنامج نتيجة إضافة بلدان إلى قائمة أقل البلدان نموا (قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٦) .

'١٧' وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٦ ، الذي طلب فيه إلى الأمين العام للأونكتاد أن يقدم إلى المؤتمر في دورته الثامنة تقريرا عما يترتب على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نموا من آثار تتعلق بالموارد وغيرها من الآثار في تنفيذ برنامج العمل ، عمم على

المؤتمر تقرير أعده الأمين العام للأونكتاد بعنوان "برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات" (TD/359) .

'١٨' وفضلا عن ذلك ، عمم على المؤتمر في الوثيقة TD/362 بلاغ اعتمده وزراء أقل البلدان نموا عن اجتماعهم الذي عقد في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ .

'١٩' وقد اجتمع ممثلو ١٢٦ دولة من الدول الأعضاء في الأونكتاد في مركز المؤتمرات ، بكرتاخينا دي إنديأس ، من ٨ إلى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ للاشتراك في الدورة الثامنة للمؤتمر .

'٢٠' وخلال حفل افتتاحي خاص قامت حكومة البلد المضيف بالترتيب له عقد ، في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، استمع المؤتمر إلى خطاب ألقاه:

سعادة السيد بطرس بطرس غالي
الأمين العام للأمم المتحدة

فخامة السيد سيزار غافيريا تروخييو
رئيس جمهورية كولومبيا(٢) .

'٢١' وخلال الدورة ، وردت رسائل وتمنيات طيبة من رؤساء دول أو حكومات اندونيسيا والصين والكرسي الرسولي وكوبا(٣) .

'٢٢' وفي الجلسة العامة (الختامية) ٢٣٩ ، المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، اعتمد المؤتمر إعلانا عنوانه "روح كرتاخينا" ووثيقة ختامية عنوانها "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا"(٤) .

'٢٣' وفي الجلسة ٢٣٩ أيضا ، اعتمد المؤتمر مشروع نص قدمه رئيس المؤتمر عنوانه "مؤتمر عالمي بشأن السلع الأساسية" (TD/L.342)(٥) .

'٢٤' وفي الجلسة نفسها ، اعتمد المؤتمر الوثيقة المعنونة "رسالة من الدورة الثامنة للأونكتاد إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية" (TD/L.341/Rev.1)(٦) .

"٢٥" وفي الجلسة نفسها ، اتخذ المؤتمر بالاجماع وبدون تصويت ، قراره ١٧١ (د - ٨) المعنون "الاعراب عن الامتنان لحكومة وشعب جمهورية كولومبيا"(٧) .

الحواشي

(١) للاطلاع على نص هذه الوثائق انظر المرفق السادس .

(٢) استنسخ نصا هذين الخطابين في المرفق الثالث أدناه .

(٣) استنسخت نصوص هذه الرسائل في المرفق الرابع أدناه .

(٤) للاطلاع على نص الاعلان والتزام كرتاخينا ، انظر أدناه الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٥) للاطلاع على النص انظر أدناه الجزء الأول ، الفرع باء - ١ .

(٦) للاطلاع على نص الرسالة ، انظر أدناه الجزء الأول ، الفرع باء - ٢ .

(٧) للاطلاع على نص القرار ، انظر أدناه الجزء الأول ، الفرع جيم .

الجزء الأول

الاجراءات التي اتخذها المؤتمر

Blank page

Page blanche

الجزء الأول
الإجراءات التي اتخذها المؤتمر

المحتويات

الصفحة

ألف - إعلان ووثيقة ختامية اعتمدهما المؤتمر

روح كرتاخينا

إعلان اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة ٤

شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا ٦

باء - إجراءات أخرى اتخذها المؤتمر

١- مؤتمر سلعي عالمي ٨٥

٢- رسالة من الدورة الثامنة للأونكتاد إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ٨٦

جيم - قراران اتخذهما المؤتمر

١٧٠ (د - ٨) وثائق تفويض الممثلين في الدورة الثامنة للمؤتمر ٨٧

١٧١ (د - ٨) الاعراب عن الامتنان لحكومة وشعب جمهورية كولومبيا ٨٧

ألف - إعلان ووثيقة ختامية اعتمدهما المؤتمر

روح كرتاخينا
اعلان اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
في دورته الثامنة

لقد انعقدت الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في كرتاخينا في خضم تحول عميق في النظام العالمي . وقد وافقت الدول الأعضاء والمشتركون ، إزاء خلفية التغيرات السياسية والاقتصادية ، على وجود فرصة لم يسبق لها مثيل لإرساء أسس سياسات للتعاون ترمي إلى تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في كل بلدان العالم .

وان الدول الأعضاء في الأونكتاد ، إذ تدرك أيضا الترابط المتزايد لمجتمع الدول ، وإذ تضع في اعتبارها انه لا يمكن استتباب السلم والأمن إلا بدوام التقدم الاقتصادي ، قد وافقت على أن تصبح التنمية البند ذا الأولوية في جدول أعمال المجتمع الدولي . ولمواجهة هذا التحدي قررت إنشاء شراكة جديدة من أجل التنمية ، تستند إلى القرارات التي اتخذتها بتوافق الآراء في هذا المؤتمر .

وهذه الشراكة تلزم كل الدول الأعضاء بالدخول في حوار دائم وبناء يستلهم ضرورة تحقيق اقتصاد عالمي أكثر كفاءة وإنصافا . وهناك إقرار بأن من المهم ، لنجاح هذه الشراكة الجديدة ، التغلب على المجابهة وتهيئة مناخ من التعاون والتضامن الحقيقيين . ومن المهم أيضا تعزيز السياسات الوطنية والدولية والتعاون المتعدد الأطراف من أجل التكيف مع الواقع الجديد .

ويجب أن يقوم الأونكتاد بدور بالغ الأهمية في الشراكة الجديدة من أجل التنمية الاقتصادية . وتحقيقا لهذه الغاية ، اتفق على إعادة تنشيط الأونكتاد بإصلاح أجهزته وأساليب عمله وبتعزيز قدراته على معالجة المشاكل الاقتصادية والإنمائية لجميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية . وقد أعيد تشكيل هذه الآلية الحكومية الدولية بغية تمكين الأونكتاد من التصدي للواقع الجديد ، ولتهيئة المنظمة على نحو أفضل لمواجهة التحديات الجديدة التي ظهرت لدى البحث عن تنمية عالمية منصفة وقابله للادامة ، تضيّق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتحمي البيئة في الوقت نفسه . وهذا الأونكتاد المعزز يقف على أهبة

الاستعداد للمساهمة ، حسب الاقتضاء ، في تنفيذ برنامج العمل الذي قد يعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو .

وعلاوة على ذلك ، يعاد تأكيد الحاجة إلى ايلاء أولوية للمشاكل التي تواجه أقل البلدان نموا نتيجة لهشاشة اقتصاداتها ولتأثرها الشديد بالصدمات الخارجية وبالكوارث الطبيعية . ويولى مكان بارز أيضا في ولاية الأونكتاد الجديدة لعملية مكافحة الفقر .

وقد انبثقت عن هذا المؤتمر روح جديدة - هي روح كرتاخينا - ينبغي أن تستلهمها العلاقات الاقتصادية الجديدة بين البلدان . وهذه الشراكة الجديدة من أجل التنمية هي حدث تاريخي يجعل في الامكان مواجهة المستقبل بمزيد من الأمل .

وتعلن الدول المشتركة في هذا المؤتمر إرادتها السياسية ومسؤوليتها عن ضمان ترجمة الالتزامات المتفق عليها إلى واقع .

شراكة جديدة من أجل التنمية:
التزام كرتاخينا

		الفقرات
الجزء الأول:	تحديات وإمكانيات التجارة الدولية والتنمية في التسعينات	١ - ٢٦
الجزء الثاني:	توجهات السياسة العامة	٢٧ - ٤٤
الجزء الثالث:	الأونكتاد في بيئة سياسية واقتصادية متغيرة: المسائل المؤسسية	٤٥ - ٨٧
الجزء الرابع:	السياسات والتدابير	٨٨ - ٢٢٧
الجزء الخامس:	التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	٢٢٨- ٢٣٩

الجزء الأول

تحديات وإمكانيات التجارة الدولية والتنمية في التسعينات

ألف - التطور الجاري في الإطار السياسي والاقتصادي الدولي

١- يواجه المجتمع الدولي اقترانا لم يسبق له مثيل بين التحديات والفرص سوف تكشف كيفية الاستجابة لها شكل النتيجة التي سوف تفضي اليها الجهود الرامية إلى إقامة اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف. فقد تحسنت احتمالات حفظ السلم والأمن، وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف، وتحسين ظروف الانسان تدريجيا. وبانتهاء الحرب الباردة، هدأت العلاقات السياسية الدولية بصورة ملحوظة وانفسح المجال أمام خفض الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة والنفقات العسكرية في شتى أرجاء العالم. وتسارعت خطى التيار العام للإصلاح الاقتصادي وعمليات الدقرطة واحترام حقوق الانسان. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة السياسية والاقتصادية الدولية مائعة في كثير من الجوانب. وما زالت توجد مخاطر تتهدد الاستقرار والأمن والتنمية، بما في ذلك المخاطر الناشئة عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والايكولوجية. وينبغي أن يتصدى المجتمع الدولي لهذه المخاطر والتحديات على وجه السرعة.

٢- وقد بدرت عدة أوضاع إيجابية لإعادة تنشيط عملية التنمية وبناء شراكة دولية جديدة لهذه الغاية. وأصبحت وسائل تذليل الكثير من العقبات التي تعوق هذه العملية في المتناول بفضل التغييرات الهيكلية وغير الهيكلية التي حدثت في الاقتصاد العالمي. وأظهر الأداء الاقتصادي في عدد من البلدان النامية دينامية كبيرة. فهذه البلدان تتمتع بنمو قوي، كما أحرز بعضها تقدما كبيرا في تنويع اقتصاداتها وتعزيز مركزها كمصدرة رئيسية للمصنوعات. ولكن مشاكل الركود والفقر ما زالت قائمة في كثير من البلدان النامية بسبب الصعوبات التي تواجهها في اختيار وتنفيذ السياسات الداخلية وكذلك بسبب التطورات المعاكسة في التجارة والتمويل على الصعيد الدولي. وأصبحت لهذه المشاكل المتفاقمة بفعل مواطن الضعف الهيكلي في كثير من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا والكثير منها في افريقيا، أبعاد الأزمات.

٣- إن الفقر المستمر والشديد الحدة في كثير من البلدان النامية أمر غير مقبول، ولذلك يستحق وقف التدهور الاقتصادي وعكس

اتجاهه أولوية عليا . وهذا يتطلب اتخاذ تدابير وطنية ودولية للتخفيف من الفقر مع إيلاء اهتمام خاص لأشد البلدان تأثرا به ، ولا سيما البلدان النامية ، وللنهوض بالتنمية الاجتماعية . والمفروض أن يسهم النجاح في الحد من الفقر وفي القضاء عليه في نهاية المطاف وفي ايجاد توزيع ملائم للمزايا الاجتماعية في البلدان النامية ، في توسيع التجارة العالمية وفي تحقيق التنمية القابلة للادامة .

٤- وقد بذلت جهود قوية في الكثير من أرجاء العالم النامي من أجل تكييف اقتصاداتها وتحسين استجابتها للظروف المتغيرة ، ومواصلة إجراء الإصلاحات الموجهة نحو السوق بغية زيادة الكفاءة في استخدام الموارد ، فضلا عن تعزيز عملية التنمية الاجتماعية والدقرطة . وفي البداية ، تركزت هذه الجهود على تحقيق الاستقرار لوضع الاقتصاد الكلي عن طريق تدابير ترمي إلى تخفيض العجز المالي وتقليل معدلات التضخم العالية المتسارعة ، بغية تحقيق تحسن سريع في الحسابات الخارجية وإرساء الأساس للنمو الاقتصادي المتواصل على الأجل المتوسط . ثم شرعت بلدان كثيرة في تنفيذ إصلاحات هيكلية أو قطاعية تتفاوت في درجات طموحها ، ولا سيما في مجالات السياسة التجارية والسياسة الاستثمارية والخصخصة (تحويل الملكية إلى القطاع الخاص) وكذلك ، عند الاقتضاء ، إزالة القيود التنظيمية ، كل هذا بغية تحسين الكفاءة والقدرة على المنافسة وتهيئة المناخ للاستثمارات والمؤسسات المنتجة . وكثيرا ما اصطحبت هذه الاصلاحات بخطوات ترمي إلى تحسين شفافية العمليات السياسية وتشجيع توسيع المشاركة فيها ، بغية دعم الثقة في الاصلاحات الاقتصادية والتقبل الشعبي لها .

٥- ولم تكن هذه الإصلاحات سهلة: فقد انطوى الكثير منها على خيارات صعبة بين أولويات إنفاق القطاع العام ، إذ تتنافس المطالبات بالنفقات الاجتماعية مع الحاجة إلى هياكل أساسية عمرانية وإنعاش القائم منها وكذلك الحاجة إلى تمويل خدمة الديون . وكثيرا ما تقوضت الافتراضات الاقتصادية التي تقوم عليها الإصلاحات بفعل الزيادات في أسعار الفائدة أو تدهور معدلات التبادل التجاري . ولكن في بداية التسعينات ، أصبح واضحا بصورة متزايدة أن عددا من البلدان التي تنفذ هذه الاصلاحات قد بدأت تشهد فوائدها . ويبدو هذا أوضح ما يكون في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية ، ولكن الاتجاه ليس مقصورا عليها ، والمفروض أن يدفع نجاحها إلى تشجيع الآخرين على مواصلة الإصلاحات لديهم .

٦- وفي بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، فإن التطورات الجذرية ، التي شملت الأخذ بأشكال الحكم الديمقراطية بدلا من النظم القائمة ، قد اقترنت بتغييرات مؤسسية بعيدة المدى وبتحركات سريعة نحو النظم الاقتصادية القائمة على السوق ، فضلا عن زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي . وتتصدى بلدان المنطقة لتحديات الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية المعقدة في ظل وضع انهارت فيه الأنماط التجارية التقليدية . وينبغي أيضا الاعتراف بأن هذه البلدان تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل في تحويل اقتصاداتها ؛ وهي تواجهها في بعض الحالات ، في خضم توترات اجتماعية وسياسية شديدة . وإدراكا من المجتمع الدولي لضخامة هذه المشكلة وللجهود الهامة التي تبذلها هذه البلدان ، فإنه قد استجاب لها بتقديم دعم كبير .

٧- وفي الوقت نفسه ، فإن التغيرات التي حدثت في العلاقات بين الشرق والغرب لها آثار واسعة النطاق على العلاقات إجمالا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية كما أنها تثير تساؤلات في البلدان النامية حول مكان مصالحها الحيوية ، ولا سيما تنميتها ، في التشكيل الوليد للقوة السياسية والاقتصادية . وما من ريب في أن التأكيدات المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأنها ستواصل إعطاء الأولوية للتعاون الانمائي مع البلدان النامية جديرة بالترحيب . ولكن على الرغم من هذه التأكيدات ، ما زال القلق مستمرا لدى بعض البلدان النامية إزاء الآثار المترتبة في مجالات التجارة والمعونة والاستثمار وتدفقات التكنولوجيا إلى البلدان النامية نتيجة الدعم القوي الذي تقدمه بلدان المنظمة المذكورة لعمليات الإصلاح في أوروبا الوسطى والشرقية .

٨- وإن نجاح الجهود الوطنية والدولية لتعزيز الجانب الايجابي في التغير الاقتصادي والاجتماعي سيساهم مساهمة ذات شأن في التجارة الدولية والتنمية وكذلك في السلم والأمن ، وسيساهم حتما في الأجلين المتوسط والطويل في زيادة دينامية التجارة العالمية ويتيح فرصا تجارية جديدة لجميع البلدان .

٩- والسبب الأساسي لكثير من التغيرات الهيكلية القريبة العهد في الاقتصاد العالمي هو الابتكار التكنولوجي ، بما في ذلك التقدم في الالكترونيات الدقيقة ، والمواد الجديدة ، والتكنولوجيا الحيوية ، والتقدم المنتظر في الطاقة المتجددة . وأصبحت العمليات القائمة على

كثافة المعرفة متعاظمة الأهمية ، وكذلك قطاع الخدمات في اقتصادات عديدة . وأوجه التقدم التكنولوجي هذه تعدل توزيع الأنشطة الاقتصادية في العالم وتولد آثارا هامة على الوضع التنافسي للبلدان في التجارة الدولية . وهي تؤدي ، بوجه خاص ، إلى اضمحلال المزايا النسبية التقليدية للبلدان النامية في عدة مجالات ، وتؤثر بصورة سلبية في الطلب على عدد من المنتجات ذات الأهمية التصديرية لهذه البلدان . ولكن هذه الابتكارات التكنولوجية توفر فرصا جديدة ويمكنها ، اذا ما كيفت عند الاقتضاء مع الظروف المحلية وصاحبها تحسن في امكانية الحصول على التكنولوجيا ونشرها على الوجه المناسب ، أن تساعد على حل كثير من المشاكل الملحة التي تواجهها حاليا البلدان النامية ، بما في ذلك هجرة الكفاءات وأن تعجل بتنويع وتنمية الاقتصادات النامية ، مما يفضي إلى اعادة الحيوية إلى الاقتصاد العالمي .

١٠- كما ساعد التغير التكنولوجي على التعجيل بتدويل عدد من الأسواق وعزز عولمة الاستثمار والانتاج والتسويق . وعلى مدى الأعوام القليلة الماضية ، يسّر تطور التجارة الالكترونية ، الذي حفزه تزايد إلغاء القيود المالية ، ظهور سوق عالمية ضخمة للأموال والصكوك المالية . ولهذا التطور آثار هامة على توزيع الاستثمار الدولي وعلى سلوك أسعار الصرف وأسعار الفائدة ومن ثم على القدرة التنافسية النسبية للاقتصادات . وفي الآونة الأخيرة ضاعفت أوجه التقدم في تكنولوجيات المعلومات ، وكذلك في الاتصالات والنقل ، عملية العولمة : إذ يزداد اتخاذ القرارات من جانب الشركات بشأن تحديد مصادر الامدادات والانتاج والتسويق في سياق عالمي ، ونشأت تحالفات استراتيجية بين الشركات عبر الوطنية ، تعتمد إلى حد بعيد على شبكات معلومات عالمية النطاق . ومن نتائج ذلك أن نسبة متعاظمة من التجارة الدولية تجري الآن في نطاق هذه الكيانات وما يتصل بها من شركات . كما أن الاتجاه إلى إيجاد شركات أكبر مترابطة يطرح تحديات جديدة للسلطات المعنية بسياسة المنافسة . وأخذت هذه الكيانات ، بالاضافة إلى اتساع نطاق قنوات التوزيع وشبكات المعلومات لديها ، تلعب أيضا دورا هاما في التأثير على مواقع الأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي وفي الحصول على التكنولوجيات الجديدة .

١١- وفي الوقت نفسه ، ينبثق من أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الكثير من الدينامية الاقتصادية وتوليد فرص العمل في كل من البلدان المتقدمة والنامية . وتساهم هذه المؤسسات بنصيب متزايد من

الابتكارات التكنولوجية وتشارك بمزيد من النشاط في التجارة الدولية . ويمكن للبلدان النامية بصفة خاصة أن تستفيد استفادة مؤكدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم .

١٢- وفي السنوات الأخيرة ، ازدادت كثافة التفاعل بين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات ، وأساسها المالي . وازداد التكامل بين قطاعات رئيسية تشمل تدفقات التجارة في السلع والخدمات والتطورات في مجالات التجارة والنقد والتمويل والديون والسلع الأساسية . وتوثقت الروابط بين الاقتصادات وكذلك بين القضايا الرئيسية للسياسة الاقتصادية ، كما أن التأثير المتبادل بين السياسات الاقتصادية المحلية للحكومات والقواعد والضوابط المقبولة دوليا وسير عمليات السوق أصبح أقوى وأكثر تنوعا .

١٣- ويمكن للترابط أن يحقق إمكاناته الكاملة كأداة لنقل التيارات الايجابية وتحقيق فوائد تراكمية للجميع في عملية كلية ايجابية ، إذا ما صيغت السياسات بطريقة متضافرة بما يحقق التكيف الايجابي والنمو والتنمية في الاقتصاد العالمي . وقد اكتسبت أهمية هذه الامكانات دفعة جديدة في الآونة الأخيرة من الاعتراف بأن التنمية القابلة للادامة على النطاق العالمي تقتضي اتخاذ اجراءات وطنية ودولية على السواء لصون موارد كوكب الأرض بطريقة تفضي إلى التنمية والقضاء على الفقر بوصفه أحد المصادر الرئيسية للتدهور في العالم النامي . إلا أن الترابط يعني أيضا تقييدا لنطاق الاستقلال في وضع السياسات العامة في الاقتصادات الوطنية . وتتسم الاقتصادات ، خصوصا اقتصادات البلدان النامية ، التي تبذل جهدها لكي تندمج في الاقتصاد العالمي والتي تنفتح على الخارج بما يضعها إلى حد كبير تحت تأثير السياسات المتبعة في الخارج ، دون أن يكون لها الوزن الكافي لكي تؤثر سياساتها تأثيرا كبيرا على الآخرين ، بشدة التأثر بالصدمات الخارجية . ومن جهة أخرى ، فإن الاقتصادات الحسنة التنويع ، التي لها مرونة أكبر للتكيف ، هي في وضع أفضل لاستيعاب الصدمات الخارجية .

١٤- كذلك شهدت السنوات القليلة الماضية تجدد الاهتمام بترتيبات التكامل التي تركز على الأسواق المشتركة أو الاتحادات الجمركية أو مناطق التجارة الحرة . ويجري تدعيم التجمعات التي تستهدف تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وينبغي للمجتمع الدولي احترام هذه الجهود عموما . ونشأت أحواز اقتصادية كبيرة تشمل

شركاء تجاريين كبارا ، يمكن أن تعزز القدرة التنافسية وتساهم في تحرير التجارة وتساعد في إضفاء دينامية جديدة على التجارة الدولية . ويمكن أن تؤدي هذه الأحواز الاقتصادية ، من خلال آثارها على النمو ، إلى توسيع فرص الأسواق أمام البلدان الأخرى ، بما فيها البلدان النامية . ومن ثم يجدر الترحيب بهذه الترتيبات ، على ألا يغيب عن البال أنه يتعين عليها احترام القواعد الدولية المقبولة مع إيلاء الاهتمام لأثرها على البلدان غير المشتركة وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف .

١٥- وغدت التغيرات الديمغرافية ، وبوجه خاص التغيرات في الهيكل العمري للسكان ، والضغوط السكانية المتصلة بالفقر ، قضية متعاظمة الأهمية بالنسبة إلى قابلية التنمية للادامة . وهاتان المسألتان تخلقان مشاكل خطيرة فيما يتعلق بتعبئة المدخرات وتوزيع الموارد ، وتمارسان ضغوطا متزايدة على خلق فرص العمل ، والتعليم والتدريب ، والخدمات الاجتماعية في كثير من البلدان النامية . وبالاضافة إلى ذلك ، غدت الهجرة الدولية أيضا مسألة تثير قلقا متزايدا في البلدان المعنية ، لجملة أسباب منها ما يسمى ب "هجرة الكفاءات" . وعلى المدى الطويل ، يجب أن يكمن الحل في التنمية القابلة للادامة على مستوى العالم كله ، التي تقلل من دوافع الهجرة الدولية الواسعة النطاق .

١٦- وإن الدول الأعضاء في الأونكتاد ، في مواجهة البيئة الدولية السياسية والاقتصادية الحالية ، إذ تقر بأن الازدهار الاقتصادي ونجاح سياسات الاصلاح في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر بعملية انتقال إلى الاقتصاد السوقي لا يقلان في أهميتهما الأساسية بالنسبة لعالم مأمون يرفرف عليه السلم عن التوسع السليم المتواصل في الاقتصادات المتقدمة ، تعيد تكريس نفسها لمواصلة وتوسيع الجهود العالمية للمساعدة والتعاون ، كلا حسب قدرتها الاقتصادية والمالية ، بما يتجاوز الانقسامات الجغرافية - السياسية التي كانت قائمة فيما مضى .

باء - <u>تزايد التقاء وجهات النظر حول قضايا وأولويات التنمية وشراكة جديدة من أجل التنمية</u>

١٧- وفقا لما هو مشار إليه في إعلان مجلس الأمن المؤرخ في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، فإن أمام العالم اليوم أحسن فرصة منذ انشاء

الأمم المتحدة لتحقيق السلم والأمن الدوليين . وتسلم الدول الأعضاء في الأونكتاد "بأن السلم والرخاء لا ينفصلان وأن السلم والاستقرار الدائمين يتطلبان تعاونا دوليا فعالا من أجل القضاء على الفقر وتشجيع توفير حياة أفضل للجميع في ظل حرية أرحب" . ويعيد أعضاء الأونكتاد الاعراب عن التزامهم بالتصدي على وجه الاستعجال لمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يتطلب استجابة جماعية من جانب المجتمع الدولي .

١٨- وأهم تحديين للتنمية في التسعينات هما القضاء على الفقر وتعجيل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في البلدان النامية على أساس طويل الأجل قابل للادامة . ومواجهة هذين التحديين بفعالية سوف توفر أساسا متينا للسلم والأمن الدوليين الدائمين . وهي تتطلب اتباع سياسات وطنية فعالة لتحقيق نمو وتنمية متواصلين وسريعين وغير تضخميين ، بدعم ثابت من التعاون الدولي الرامي إلى تحسين البيئة الاقتصادية الخارجية ، ومساهمة كل بلد في هذا الهدف مع مراعاة قدراته ووزنه في الاقتصاد العالمي . كما تتطلب التزاما ثابتا ملموسا بالتعددية ، ينطوي على تعزيز الحوار الانمائي والتعاون من أجل التنمية فيما بين البلدان ، فقيرها وغنيها ، على أساس مبدأ التساوي في السيادة والاعتراف بالفوائد المتبادلة والمصلحة المشتركة وتقاسم المسؤوليات .

١٩- وقد ازدادت خلال السنوات القليلة الماضية حتمية التعددية وذلك بفعل جملة تطورات من بينها ارتفاع مستوى الاهتمام الأيكولوجي ، وبروز تكنولوجيات جديدة ، وتغير التصورات الخاصة بالادارة الاقتصادية المحلية وبالسياسة الاقتصادية الدولية ، والتحولات السياسية والاقتصادية في كثير من البلدان . وتقوي من هذه الحتمية المشاكل العابرة للحدود مثل التردي البيئي ، والأوبئة السريعة الانتشار ، واستهلاك العقاقير الممنوعة قانونا والاتجار بها ، والارهاب ، وحركات الهجرة ، والتخلص من النفايات الخطرة . وبالاضافة إلى الاحتياجات الانمائية الملحة للبلدان النامية ، فإن الحاجة إلى تيسير نجاح انتقال بلدان أوروبا الوسطى والشرقية إلى النظم القائمة على السوق ، ودمج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي ، ومن ثم توليد قوى دافعة إيجابية للتجارة والتنمية العالميتين أضافت أيضا بعدا جديدا إلى ضرورة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف .

٢٠- وقد أعادت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تأكيد التزامها بمواصلة التعاون الدولي في مواجهة تحديات النمو والتنمية . وتجلت إعادة التأكيد هذه في نصوص شتى اعتمدتها مؤخرا الجمعية العامة ومجلس التجارة والتنمية ، بما في ذلك الاعلانان اللذان اعتمدا على التوالي بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء الأونكتاد وفي الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة ، فضلا عن الاستراتيجية الانمائية الدولية للتسعينات . ومن الأمثلة التي توضح هذا الالتزام برنامج العمل للتسعينات الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا وكذلك جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات الذي اعتمدته مؤخرا الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد استعراضها الختامي لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وكذلك برنامج ٤٥: خطة العمل من أجل افريقيا على مستوى منظومة الأمم المتحدة ، المستندة إلى مفهوم تعزيز الشراكة بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة .

٢١- يضاف إلى هذا أن الحوار العالمي حول السياسات العامة تقدم تدريجيا نحو تصورات أصبحت مقبولة بشكل أعم لمشاكل التنمية وقضايا الادارة الاقتصادية التي هي عناصر هامة لتطور توافق أوسع في الآراء يستند اليه التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية في التسعينات . كما يزداد النظر إلى التنمية ، التي يتحمل فرادى البلدان المسؤولية الأولى عنها ، باعتبارها عملية منصفة محورها البشر وغايتها النهائية هي ضرورة تحسين حالة الانسان . وهناك أيضا التقاء في الآراء حول الأهمية التي تمثلها بالنسبة للتنمية الأنظمة الديمقراطية القائمة على أساس الموافقة الشعبية وإمكانية المساءلة وعلى الحافز الذي يمكن لمراعاة حقوق الانسان أن يوفره للابداع والابتكار والمبادرة ، بجعل جميع حقوق الانسان - المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - لا مجرد حتمية أخلاقية وإنما أيضا عاملا هاما من أجل التنمية .

٢٢- وتقبل البلدان أيضا أن تتطلب عملية التنمية أطرا داعمة فعالة من السياسة الاقتصادية العريضة ، على المستويين الوطني والدولي على السواء . وهناك اعتراف متزايد بأن استخدام اشارات السوق وتشجيع المبادرات في مجال تنظيم المشاريع يحسنان الكفاءة والقدرة على المنافسة ومساهمة القطاعين العام والخاص ، في حين أن الاجراءات

الحكومية قد تكون ضرورية لتكملة عمل الأسواق أو تصحيح أوجه قصورها . ومن المسلم به أيضا بصفة عامة أنه على الرغم من عدم وجود نموذج وحيد للإدارة الاقتصادية المحلية يمكن أن ينطبق على جميع البلدان ، لا بديل عن انتهاج سياسات وطنية متواصلة موجهة إلى تحرير وتعبئة الطاقات الكامنة من أجل تحقيق التنمية ، وإلى تعزيز الكفاءة في توزيع الموارد واستخدامها ؛ ومن المقبول في الوقت نفسه أن البيئة الاقتصادية الدولية الميسرة عامل حيوي في نجاح جهود التنمية .

٢٣- وعلاوة على ذلك ، ظهر توافق في الآراء بشأن عدد من جوانب التنمية ذات الأولوية ، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع ، وتنمية الموارد البشرية والتنمية المؤسسية ، وتحسين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا ، وتعزيز القدرات التكنولوجية ، ووقف الحمائية وعكس اتجاهها ، واعتماد أنظمة استثمار متحررة وسياسات اقتصادية أخرى ترمي إلى تعبئة الموارد المحلية والخارجية ، وتحسين السياسات السكانية ، وتعزيز التنمية السليمة إيكولوجيا والمطردة والقابلة للإدامة اقتصاديا . وبصفة خاصة ، أدى الارتفاع الحاد الذي تحقق مؤخرا في مستوى الاهتمام العام بأمن القاعدة الايكولوجية لكوكب الأرض إلى شحذ الوعي الدولي بأنه لا غنى لمصلحة الأجيال الحالية والمقبلة عن إدارة الموارد الطبيعية إدارة حكيمة وعن تطوير أنماط الانتاج والاستهلاك على نحو يتسق مع حماية البيئة . ومن هنا توافق البلدان على ضرورة بذل جميع البلدان جهودا كبرى لتطوير نهوج لتحقيق النمو تخفف في الوقت ذاته من وطأة الفقر إلى حد كبير وتعزز التنمية السليمة إيكولوجيا والقابلة للإدامة .

٢٤- وإن انفراج التوترات الدولية ، بما في ذلك التخفيف من الضواغط العالمية ، يوفر لجميع البلدان حافزا وكذلك فرصة لتخفيض النفقات العسكرية ، بالقدر الذي يتمشى مع احتياجات الأمن المشروعة ، وتحويل الموارد من الانفاق على التسلح إلى الاستخدامات المنتجة اجتماعيا ، وتوليد تمويل إنمائي اضافي . ويمكن للمبادرات الوطنية في هذا الصدد أن تحقق آثارا تراكمية عن طريق تشجيع بلدان أخرى على الاحتذاء بها . ومن شأن تحويل الطاقات والتكنولوجيات العسكرية إلى استخدامات مدنية أن يتيح أيضا فرصا لتعديل هياكل الانتاج لاشباع الحاجات الانمائية ذات الأولوية وتيسير التدفقات التجارية والتكنولوجية والمالية الجديدة .

٢٥- إن التحديات العالمية المتزايدة تتطلب من البلدان في كل مراحل النمو تعزيز شراكة جديدة من أجل التنمية على أساس الاعتراف بالتساوي في السيادة والمصالح المشتركة وتقاسم المسؤوليات . وفي حين تعيد البلدان النامية تأكيد مسؤوليتها الرئيسية عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفقا لخططها وأولوياتها الوطنية واختلافاتها السياسية والثقافية ، فستقوم البلدان المتقدمة وغيرها من المقتدرين على ذلك بتقديم دعم كاف لجهودها . وتعترف البلدان النامية أيضا بأهمية السياسات المحلية كأساس للنجاح الاقتصادي وتؤكد من جديد في هذا الصدد عزمها على المثابرة في بذل جهودها لاجراء تكييفات هيكلية واصلاحات اقتصادية ذات تكاليف اجتماعية وسياسية كبيرة في أغلب الأحيان . ومن شأن الانتهاء مبكرا من تبديل اقتصادات بلدان أوروبا الوسطى والشرقية لتصبح اقتصادات قائمة على السوق أن يقوي من الشراكة الجديدة الناشئة من أجل التنمية . أما البلدان المتقدمة ، فعليها مسؤولية كبيرة في سياق الترابط المتزايد عن تهيئة ومساندة بيئة اقتصادية عالمية مواتية للتعجيل بالتنمية القابلة للادامة . ويلزم أن تقوم البلدان المتقدمة بتعبئة وتوليد مدخراتها الوطنية بغية المساهمة في مستوى الموارد القابلة للاستثمار الذي يلزم لوضع الاقتصاد العالمي على مسار النمو والتنمية القابلين للادامة . وستواصل وتعزز البلدان المتقدمة تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي الايجابي بغية دعم نظام تجاري مفتوح وغير تمييزي ومتعدد الأطراف . ولتوصل جولة أوروغواي إلى محصلة ناجحة متوازنة في وقت مبكر أهمية حاسمة في هذا الصدد من أجل حفز توسيع التجارة الدولية وكذلك حفز النمو في الاقتصاد العالمي .

٢٦- والغاية النهائية لأعضاء الأونكتاد هي تحقيق معدلات مطردة للنمو المتواصل في كل البلدان ، والتعجيل بتنمية البلدان النامية ، بحيث تتمكن جميع الشعوب من التمتع بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية . والطريق إلى تحقيق هذا هو بذل جهود متضافرة من أجل التنمية . فينبغي للمجتمع العالمي ، بالعمل معا من خلال الشراكة الدولية الجديدة ، أن يستهدف محو لعنة الفقر والحرمان ، وتوفير الدعم الدولي لبرامج الاصلاح الوطنية ، وتشجيع الكفاءة في استخدام الموارد العالمية الثمينة ، ومواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال اتباع سياسات متسقة متساندة . ويقطع الأعضاء عهدا على أنفسهم بتعزيز الأونكتاد كمحفل تشارك فيه كل البلدان اشتراكا تاما على قدم المساواة مع غيرها ، وفي احترام متبادل ، وتضم جهودها بنشاط في عمل تعاوني لبناء عالم منصف مزدهر يرفرف عليه السلم .

الجزء الثاني
توجهات السياسة العامة

ألف - الإدارة السليمة على الصعيدين الوطني والدولي

٢٧- يوجد تسليم متزايد بما للسوق وللقطاع الخاص من أهمية بالنسبة إلى الأداء الكفؤ للاقتصادات في جميع مراحل التنمية . وثمة إقرار واسع النطاق بضرورة الجمع بين العنصرين: إذ أن تحقيق الإمكانات الكبيرة للقطاع الخاص من أجل تحقيق تحسينات في نشاط الأداء الاقتصادي يتطلب اقتران ذلك بسياسات تزيد من المنافسة في السوق . وفي الوقت نفسه ، يجب أن يسير الأداء الفعال للأسواق جنبا إلى جنب مع سياسات حكومية مساعدة بالإضافة إلى توفير الحرية الشخصية والأمن الشخصي كأساس لمشاركة السكان مشاركة واسعة النطاق في العمليات الاقتصادية والسياسية . فالإدارة السليمة ، التي تشجع الجمع بين الإدارة العامة المتسمة بالفعالية والكفاءة والأمانة والإنصاف والمسؤولية وبين الحقوق والفرص الفردية ، هي شرط أساسي للتنمية القابلة للإدامة والواسعة القاعدة وللأداء الاقتصادي السليم على جميع مستويات التنمية . وفي هذا السياق ، ينبغي أيضا أن تكون مؤسسات الأعمال الخاصة فضلا عن مؤسسات الأعمال العامة خاضعة لمقاييس متماثلة للمسؤولية . وينبغي أن تزيد جميع البلدان من جهودها للقضاء على الإدارة السيئة للشؤون العامة والخاصة ، بما في ذلك الفساد ، آخذة في اعتبارها العوامل المسؤولة عن هذه الظاهرة والفاعلين الذين تنطوي عليهم . وإن أداء المحاكم القانونية لعملها بنزاهة ، يدعمها في ذلك وجود قضاء مستقل ، هو أمر لا بد منه في هذا الصدد وكذلك لحل المنازعات وتسوية الخلافات .

٢٨- وللإدارة السليمة أبعاد عديدة . فهي تشمل اتخاذ إجراءات حكومية ترمي إلى إنشاء أطر وقواعد عمل مناسبة كيما تعمل الأسواق بصورة فعالة وسليمة وإلى إيجاد جو صحي للنشاط الاقتصادي . وهي تستلزم توفير الهياكل الأساسية العمرانية والاجتماعية الضرورية ، وانتهاج سياسات اقتصادية كلية سليمة ، وإيجاد بيئات مساعدة في مجال السياسات ، وتنمية الموارد البشرية المطلوبة لدعم النشاط الاقتصادي ، كما تستلزم سياسات تحترم الكفاءة في استخدام الموارد وتخصيصها . وهي تتطلب أطرا قانونية وتنظيمية واضحة فضلا عن عمليات تتسم بالشفافية لوضع القواعد ، وصنع القرارات ، ومؤسسات تتسم

بالكفاءة من أجل إدارة الموارد إدارة سليمة . وفضلا عن ذلك ، ينبغي أن تحفز السياسات الحكومية إنماء روح المبادرة الاقتصادية وتحقيق النمو في الانتاجية ، وأن تساعد على توسيع نطاق فرص العمالة ، وأن تنهض أو تضطلع ، حسب الضرورة ، بالمهام التي لا يمكن أن يبدأها القطاع الخاص أو يؤديها بشكل يفي بالمراد .

٢٩- وإن إضفاء طابع اللامركزية على النشاط الاقتصادي يتطلب نظما معززة لتسوية المنازعات ولحل الخلافات . وقد تكون الاجراءات الحكومية أساسية أيضا لتكملة عمل الأسواق أو لتصحيح أوجه القصور بالأسواق . وإن الأدوات الاقتصادية والتنظيمية ضرورية من أجل تحقيق التنمية القابلة للادامة عندما تكون الأسواق المتروكة لحالها غير قادرة على أن تعالج ظاهرة العوامل الخارجية والمصالح العامة أو أن تدمج على نحو افضل التكاليف البيئية في الأنشطة الاقتصادية . وحرصا على مصلحة الترابط الاجتماعي والسياسي ، تحتاج السياسات الحكومية إلى أن تعالج مسائل توزيع الدخل ، وأن توفر ما يلزم لشبكات الأمان الاقتصادي والاجتماعي ، وأن تساعد المجموعات المحرومة على الوصول إلى الفرص التي تتيحها الأسواق . كذلك قد يكون التدخل العام ، على أساس انتقائي ، مطلوبا لرعاية المنافسة بما في ذلك في الحالات التي تؤدي فيها أوجه تركز القوة السوقية إلى توليد ريع مبالغ فيه ، أو لضمان نوع من الحماية الأولية للصناعة الناشئة ، أو لتشجيع العمالة .

٣٠- أما المدى والطابع المرغوب فيهما للدور الحكومي المباشر في النشاط الاقتصادي ، فضلا عن التوازن المطلوب بين قطاع مؤسسات الأعمال العامة وقطاع مؤسسات الأعمال الخاصة ، فهي أمور تعتمد على الخصائص المحددة لأوضاع البلدان . وإلى جانب الاصلاح البعيد المدى لقطاع مؤسسات الأعمال العامة ، فإن الخصخصة وتحرير الدخول في الأنشطة التي كانت مقصورة سابقا على مؤسسات الأعمال العامة هما خياران هامان يجري انتهاجهما في كثير من البلدان . ويجب أن تشمل الاعتبارات الرئيسية تحقيق الكفاءة النسبية ، والعمل مع السوق وعن طريقها ، وزيادة المنافسة .

٣١- وتحتاج البلدان النامية إلى مواصلة أو زيادة الجهود التي تبذلها ، وفقا لخططها وأولوياتها الوطنية ، من أجل تحديث اقتصاداتها ، واستخدام مواردها استخداما أكثر فعالية ، والسيطرة على الاتجاهات التضخمية ، والنهوض بالمدخرات المحلية ، وتحقيق أوضاع

مؤاتية للاستثمار المنتج المحلي والأجنبي ، وزيادة قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي ، وذلك من أجل تحسين المستويات المعيشية لشعوبها . ويمكنها أيضا الاستفادة بتقاسم الخبرات فيما يتعلق بسياساتها الخاصة بالتكيف الهيكلي . والمفروض أن تحقق هذه الجهود ثمارها في وقت أقرب إذا اضطلع بها في ظل اقتصاد عالمي دينامي تكتنفه علاقات اقتصادية دولية سليمة . وبالمثل ، سوف يفضي ذلك إلى تعزيز التنمية عن طريق مواصلة الجهود الرامية إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية الثقيلة ، وإيجاد تمويل كاف للتنمية ، وتخفيض الحواجز التجارية ، وتحسين معدلات التبادل التجاري .

٣٢- ولا بد من أن تواصل البلدان المتقدمة أو تزيد جهودها الرامية إلى الأخذ بسياسات اقتصادية كلية وهيكلية وطنية سليمة تهدف إلى النهوض بالنمو غير التضخمي وبالتكيف الهيكلي ، وإلى تجنب التقلبات غير المرغوب فيها في أسعار الصرف والاضطرابات في الأسواق المالية . وبالنظر إلى وزن هذه البلدان في النظام الاقتصادي الدولي ، فإن عليها أيضا مسؤولية خاصة ، ضمن متطلبات أخرى حاسمة الأهمية ، عن تضييق نطاق اختلالاتها الخارجية الرئيسية باستمرار ، وعن تخفيض العجز العام لديها ، وعن زيادة قدرة اقتصاداتها على التكيف ، وعن منح صادرات البلدان النامية فرصا أكبر للوصول إلى الأسواق ، خصوصا في سياق جولة أوروغواي . ويتعين عليها ، بصورة عامة ، أن تكثف جهودها الرامية إلى تقوية النمو الاقتصادي العالمي وإلى تحقيق بيئة اقتصادية دولية مستقرة يمكن التنبؤ بها من أجل التعجيل بالتنمية القابلة للادامة .

٣٣- والجوانب الدولية للادارة السليمة أساسية أيضا . فالاستقرار والنمو الاقتصاديان العالميان يعتمدان على تحقق مستوى أعلى ومستمر من التعاون الدولي في تناول القضايا الناشئة عن ترابط الاقتصادات والمجالات الرئيسية للسياسة الاقتصادية . وهذا المسعى يتطلب ، في جملة أمور ، أن يجري على نحو فعال تنسيق السياسات الوطنية للبلدان التي لها وزن كبير في الاقتصاد العالمي . وهذا التنسيق مطلوب لتجنب أوجه عدم التوافق بين هذه السياسات ولضمان أن تنهض هذه السياسات بالأهداف العالمية فضلا عن الأهداف الوطنية وأن تؤدي إلى نتائج إيجابية للبيئة الاقتصادية الدولية بينما تضع في الحسبان بصورة كاملة مصالح البلدان الأخرى . وإن تعزيز فعالية المراقبة المتعددة الأطراف الهادفة إلى تصحيح أوجه الاختلال الخارجي والمالي القائمة

حاليا ، وإلى النهوض بالنمو غير التضخمي القابل للادامة ، وإلى تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية ، وإلى جعل أسعار الصرف أكثر استقرارا والوصول إلى الأسواق أكثر ضمانا ، إنما يحظى بتأييد عام . وتتطلب الادارة السليمة على المستوى الدولي من جميع البلدان احترام قواعد التعددية المتفق عليها احتراما كاملا .

٣٤- كذلك يستلزم الأمر تعاونا دوليا أقوى لتحسين النظم والهياكل والترتيبات التي قامت عليها حتى الآن العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارة والنقد والتمويل . ويجب أن تهدف عمليات التغيير الضرورية في الاطار الاقتصادي الدولي إلى توفير دعم أكثر رسوخا لعملية التنمية ، وبيئة أكثر مؤاتاة للاصلاحات القوية في مجال السياسات والجاري الاضطلاع بها في معظم البلدان النامية وفي البلدان التي تمر بعملية الانتقال إلى الاقتصاد السوقي ، وبيئة محسّنة للبلدان المتقدمة من أجل تحقيق إدارة اقتصادية كلية أفضل وتكيف هيكلي أفضل . وإن الادارة السليمة على الصعيد الدولي تتطلب شفافية أكبر ومشاركة فعالة في هذه العمليات من جانب جميع البلدان .

٣٥- والادارة السليمة على الصعيد الدولي تتطلب أيضا أن يصبح النظام التجاري الدولي مفتوحا وشفافا وآمنا وغير تمييزي بدرجة متزايدة ، بغية وقف النزعة الحمائية وعكس اتجاهها وتيسير دمج جميع البلدان في الاقتصاد العالمي دمجا مناسبا من حيث التوقيت . ويجب أن تسهم جولة أوروغواي في تعزيز النظام التجاري الدولي الذي ينبغي أن يضع المصالح الخاصة للبلدان النامية في الحسبان . وفي مجال السلع الأساسية ، تشتد الحاجة إلى سياسة سليمة وأكثر كفاءة بشأن السلع الأساسية في التسعينات ، ولا سيما عن طريق زيادة التعاون الدولي ، بما في ذلك المشاورات والترتيبات الدولية التي تضع في الحسبان اتجاهات السوق ، وتبادل المعلومات بين المنتجين والمستهلكين ، سياسة يكون من شأنها تحقيق أداء أسواق السلع الأساسية لمهامها على نحو أفضل وشفاف وتحقيق مساهمة أكبر من جانب قطاع السلع الأساسية في عملية التنمية .

٣٦- وينبغي مواصلة الجهود الجارية وتنفيذها على وجه الاستعجال في المحافل المناسبة من جانب جميع العناصر الفاعلة المعنية ، بغية التوصل إلى حل فعال ودائم لمشاكل الديون الباقية في البلدان النامية . وينبغي إيلاء اهتمام متواصل إلى أهمية التدفقات المالية إلى البلدان النامية .

٣٧- وبالاضافة إلى ذلك ، ينبغي الافادة بشكل كامل من المرافق القائمة لمساعدة البلدان النامية على التغلب على الصعوبات المتعلقة بموازين المدفوعات ، كما ينبغي توسيع هذه المرافق عند الاقتضاء . ويجب تشجيع أعضاء صندوق النقد الدولي على مواصلة النظر في مسألة مواصلة توزيع حقوق السحب الخاصة . وثمة حاجة إلى وجود أسعار صرف وأسعار فائدة مستقرة وقابلة للتنبؤ بها ، متسقة مع المعدلات المرتفعة للنمو غير التضخمي وللاستثمار في الاقتصاد العالمي . ويجب دعوة الحكومات التي هي في وضع يمكنها من القيام بذلك والمنظمات الدولية المختصة إلى دراسة طرق ووسائل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية وإلى وضع توصيات بشأن ذلك ، آخذة في الحسبان وجود نهج ظاهر في معظم البلدان النامية أكثر مؤاتاة للاستثمار الأجنبي المباشر .

باء - التنمية القابلة للادامة

٣٨- تهدف التنمية القابلة للادامة إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الكفء والتواصل الايكولوجي في آن معا وكذلك الانصاف الاجتماعي في جميع مستويات التنمية . ويتيح مفهوم التنمية القابلة للادامة إطارا شاملا لمواجهة الأسباب الجذرية للتردي البيئي . وهو يتضمن قضايا رئيسية مثل أنماط النشاط الاقتصادي ، وأنماط الاستهلاك ، واستمرار الفقر ، ونوعية التنمية ، والتكيف الضروري للادارة الاقتصادية المحلية والدولية . وقد سلم المجتمع الدولي ، بإقراره لهذا المفهوم ، بأن أحد التحديات الكبرى في العقود المقبلة هو مواجهة احتياجات الجيل الحالي ، ولا سيما احتياجات فقراء العالم ، مع القيام في الوقت نفسه بصيانة قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها هي .

٣٩- ومفهوم التنمية القابلة للادامة يضع الشواغل البيئية في إطار النمو بصورة راسخة . ويمكن أن تنشأ أوجه تضارب بين أنماط معينة من النشاط الاقتصادي والأهداف البيئية وذلك فيما يتعلق بالبيئة العالمية ، كما هو الأمر في حالة استنفاد الأوزون وانبعاث غازات الدفيئة ؛ وفيما يتعلق بالبيئات الاقليمية ، كما هو الأمر في حالة التصحر ، والتلوث العابر للحدود والتلوث البحري ، أو فيما يتعلق بالبيئات المحلية ، كما هو شأن التلوث الحضري وتردي التربة . ولذلك تنطوي التنمية القابلة للادامة على إدخال تغيرات في اقتصادات جميع

البلدان ، فضلا عن دعم التعاون الاقتصادي الدولي ، بغية تداعم النمو الاقتصادي وحماية البيئة .

٤٠- ويسلم المؤتمر بانه تقع على جميع البلدان مسؤولية مشتركة ولكن متفاوتة عن المشاكل البيئية الرئيسية . وبناء على ذلك ، فإنها ينبغي أن تلتزم باعتماد استراتيجيات بيئية وطنية من أجل تحديد الأولويات واستعراض السياسات ورصد التقدم المحرز في اتجاه تحقيق التنمية القابلة للادامة . وتنبعث في الوقت الحالي من البلدان الصناعية أكبر كمية من الملوثات في البيئة العالمية ، كما أن هذه البلدان هي أكبر مستعملي الموارد الطبيعية . وهي في الوقت نفسه في أفضل وضع يتيح لها الاسهام في إيجاد حلول للمشاكل البيئية عن طريق تنفيذ تدابير ذات صلة في مجال السياسات وتعبئة الموارد المالية والوسائل التكنولوجية . وينبغي لمثل هذه الجهود أن تعمل على تحقيق تطور في أنماط الانتاج والاستهلاك في هذه البلدان يساعد بصورة جوهرية على الحفاظ على قدرة البيئة العالمية على التحمل . أما البلدان النامية فهي معنية ، في سعيها إلى تحقيق التنمية القابلة للادامة ، بالمشاكل البيئية المحلية - بما في ذلك تآكل التربة ، والتصحر ، والتحضر السريع . ويلزم في هذا الصدد اتخاذ تدابير محددة عاجلة ، مصحوبة بمزيج من السياسات الشاملة التي تتناول التواشج المعقد فيما بين الفقر الواسع الانتشار والضغوط السكانية واستخدام الموارد الطبيعية استخداما مدمرا للبيئة . بيد أن هذه البلدان شديدة التأثر أيضا بالمشاكل البيئية العالمية . كذلك فإن اسهام هذه البلدان في حل هذه المشاكل هو إسهام أساسي . وينبغي مواجهة العبء الاضافي الذي ينطوي عليه ذلك عن طريق توفير دعم دولي إضافي ملائم .

٤١- وهكذا فإن التعاون الدولي أمر لا بد منه ليس فقط من أجل اعتماد استراتيجية عالمية منسقة بشأن البيئة ولكن أيضا لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ خطط تهدف إلى تحقيق التنمية القابلة للادامة . وينبغي لهذا التعاون أن يسير قدما في اتجاهين رئيسيين هما: أولا ، أن يهدف إلى تأمين التماسك بين شتى التدابير والسياسات البيئية التي تنفذها فرادى البلدان ، ووضع هذه التدابير والسياسات ، كلما أمكن ذلك ، في إطار اتفاقات دولية أو ، حيثما كان ملائما ، اقليمية عامة ؛ وثانيا ، الحيلولة دون أن تنشأ عن التدابير البيئية الوطنية أو الاقليمية أو الدولية أي آثار ضارة على النمو

والتنمية الاقتصاديين والقيام ، عن طريق تعاظم انفتاح التجارة وتوفير موارد مالية إضافية وتعاون تكنولوجي إضافي ، بدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا ولحل مشاكلها البيئية المحددة .

٤٢- ويكرر المؤتمر من جديد الاعراب عن الحاجة إلى أن يواصل الجهاز الحكومي الدولي للأونكتاد وأمانة الأونكتاد إدماج مفهوم التنمية القابلة للادامة وبعدها البيئي في برامج عملهما . وإن التوجهات المبينة إجمالا في الجزء الرابع أدناه فيما يتصل بالبيئة والتنمية القابلة للادامة ينبغي أن تسترشد بالأهداف التالية ، على أن توضع في الحسبان الأعمال المضطلع بها في محافل أخرى: '١' المساهمة ، في حدود ولايته ، في التفكير الابداعي بشأن إقامة إطار يضمن التعايش بين التدابير البيئية وقواعد التجارة الدولية ويهدف من ثم إلى منع استخدام التدابير البيئية لأغراض حمائية ؛ '٢' الاسهام في استكشاف جميع إمكانيات تزويد البلدان النامية بموارد إضافية من أجل حماية البيئة والتنمية ، ولا سيما عن طريق تحسين الآليات المالية القائمة ، مثل الصندوق العالمي للبيئة ؛ '٣' بحث وتشجيع السياسات الهادفة إلى استحداث وتكييف ونشر تكنولوجيات سليمة بيئيا ؛ '٤' رعاية الادارة السليمة للموارد الطبيعية ، على أن تؤخذ في الحسبان الأوضاع الخاصة والاحتياجات الانمائية للبلدان النامية ، وذلك عن طريق تعزيز التعاون الدولي ، وتكملة ودعم السياسات والجهود الوطنية لهذه البلدان .

٤٣- ويوافق المؤتمر على تقديم التعاون التقني من جانب الأونكتاد إلى البلدان النامية لأغراض تصميم وتنفيذ سياسات وطنية في المجالات المبينة أعلاه ، بما في ذلك إعداد خطط عمل وطنية قابلة للاستمرار ، وفي أعمالها التحضيرية للمداولات البيئية الدولية الجارية حاليا أو المقبلة ، بما في ذلك تلك المتعلقة بتدفقات التمويل والتكنولوجيا ، وإدارة الموارد الطبيعية المتصلة بالصادرات ، والقضايا التي لها آثار على المنافسة والتجارة على الصعيد الدولي . ولهذا الغرض ، ينبغي للأونكتاد أن يقيم ويرصد تأثير نتائج هذه المداولات على نمو البلدان النامية وإمكانيات تنميتها .

٤٤- ويشدد المؤتمر على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده قريبا ، ويؤكد استعداد الأونكتاد للمشاركة ، في إطار ولايته ، في عملية متابعة المؤتمر المذكور .

الجزء الثالث

الأونكتاد في بيئة سياسية واقتصادية متغيرة: المسائل المؤسسية

ألف - مقدمة: الحاجة إلى التكيف المؤسسي

٤٥- إن التغيرات العميقة التي شهدها العالم في السنوات القليلة الأخيرة والبيئة الدولية الجديدة التي نجمت عنها قد أدت إلى ازدياد الاهتمام بالأمم المتحدة وإلى تجدد أهميتها. فقد برز شعور جديد بالشراكة من أجل التنمية بين الدول الأعضاء، ساهم الأونكتاد في تكوينه مساهمة كبرى، مستندا في ذلك على الاعتراف بالتساوي في السيادة، وبالمصالح المشتركة وتقاسم المسؤوليات، والتقارب المتزايد في آفاق السياسة العامة بين الدول الأعضاء بالنسبة لكل من السياسات المحلية المناسبة من أجل التنمية والحاجة إلى سياسات دولية لتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية. ويتيح هذا التطور فرصة خاصة لتقوية التعاون الدولي من أجل التنمية كما أنه يطرح تحديا كبيرا لمنظومة الأمم المتحدة: ألا وهو تحدي تكييف الهياكل والعمليات مع الحقائق الجديدة وتعزيز الاستجابة للمصالح المتنوعة لجميع الدول الأعضاء.

٤٦- وللأونكتاد، بوصفه جهاز الجمعية العامة الرئيسي في ميدان التجارة والتنمية، دور حاسم الأهمية عليه أن يؤديه في هذا الصدد. وهو يشكل أنسب جهة وصل داخل الأمم المتحدة نفسها للقيام بمعالجة متكاملة لقضايا التنمية والقضايا المترابطة في مجالات رئيسية تشمل التجارة والتمويل والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا، تحقيقا لمصالح جميع البلدان، ولا سيما مصالح البلدان النامية.

٤٧- والحاجة تدعو إلى تكييف مؤسسي وإعادة للحيوية من أجل تمكين الأونكتاد من اغتنام الفرص الجديدة لدعم التعاون الدولي من أجل التنمية. وينبغي للأونكتاد أن يشجع التوافق الدولي حول مبادئ واستراتيجيات العمل في مجال السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز توقعات التنمية في الدول الأعضاء ولاسيما في البلدان النامية. وينبغي له أيضا أن يتيح محفلا لتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء لتمكينها من استخلاص الدروس المناسبة لصياغة وتنفيذ السياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي وللتعاون الاقتصادي الدولي.

٤٨- ويجب أن تسهم عملية التطوير المؤسسي هذه في عملية إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، التي بدأتها الجمعية العامة مؤخرا . ويجب أن توضع في الحسبان أيضا التطورات المتعلقة بالمتابعة المؤسسية لنتائج جولة أوروغواي ، والمبادرة التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا بشأن تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال التجارة المتعددة الأطراف .

باء - وظائف الأونكتاد

٤٩- إن ولاية الأونكتاد في ميدان التجارة الدولية ومشاكل التنمية الاقتصادية المتصلة بها ، بالصيغة التي جاءت في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩) وفي نصوص أخرى ذات صلة ، ولاية واسعة ومرنة بدرجة تكفي للسماح بما يلزم من تكييف لأعمال الأونكتاد ، فيما يتعلق بالمحتوى الموضوعي وبأساليب العمل على السواء .

٥٠- وانسجاما مع هذه الولاية ، تشمل وظائف الأونكتاد تحليل السياسات ؛ والمداولات الحكومية الدولية أو التوصل إلى توافق في الآراء والتفاوض ؛ والرصد والتنفيذ والمتابعة ؛ والتعاون التقني . وكل هذه الوظائف مترابطة وتتطلب تخصيبا متبادلا مستمرا بين الأنشطة ذات الصلة .

٥١- وينبغي أن يجري العمل الموضوعي داخل الأونكتاد في تتابع دينامي متدرج ينطوي على تحديد أولي لمجموعة مهمة من القضايا ؛ والقيام بعمل تحليلي عالي الجودة ينبغي أن يفيد من مدخلات تطلب من خبراء وفاعلين حكوميين وغير حكوميين ؛ وإجراء مشاورات حكومية دولية وعمليات حوار وتفاعل تهدف إلى تحديد مجالات الالتقاء ، والقيام عند الاقتضاء بمفاوضات على النحو المبين في الفقرة ٥٧ أدناه .

٥٢- وينبغي أن يكون التحليل الصارم والدقيق هو الأساس الذي تقوم عليه أنشطة الأونكتاد . فيجب أن يشكل عمل الأمانة التحليلي أساسا للنظر في القضايا من قبل الهيئات الحكومية الدولية داخل الأونكتاد . وينبغي أن تنطوي وظيفة التحليل السياسي على ابتكار مفاهيمي فضلا عن إجراء البحوث . وبينما ينبغي أن تمارس انتقائية دقيقة في ضوء القيود الحالية على الموارد والخبرة الفنية ، ينبغي أن يولى اهتمام

خاص للسماح للفكر الجديد بالتأثير على المشاكل التي طال أمدها ، ولتحديد ومعالجة قضايا التجارة والتنمية الرئيسية الناشئة ، بما في ذلك منظور للانذار المبكر في عالم سريع التغير .

٥٣- وينبغي أن يشمل التحليل أيضا إجراء دراسة منهجية للسياسات الوطنية والدولية التي تؤثر على التنمية ، كما ينبغي أن يأخذ التحليل في الحسبان السياسات المنتهجة أو المتفق عليها في مؤسسات أخرى ، بغية تقييم آثارها على البلدان النامية . وينبغي أن تغطي الوظيفة التحليلية دراسة محددات النجاح في التنمية الاقتصادية كما ينبغي أن تيسر تقاسم الخبرات على نحو بناء وأن توجد في نهاية المطاف الأساس اللازم لصياغة استراتيجيات تشمل تدابير السياسة العامة الوطنية والدولية المطلوبة للنهوض بالنمو والتنمية على صعيد العالم .

٥٤- وتيسيرا للمناقشة العملية والابتكارية ، ينبغي للأمانة أن توجه النظر إلى القضايا التي تتطلب دراسة اوثق وأن تقدم تحليلات موجزة ومستقلة ، حتى وإن كانت خلافية . ولا بد من أن يؤخذ في الحسبان كما ينبغي تنوع الأوضاع والخبرات بين البلدان. وبوضع ذلك في الاعتبار ، ينبغي أن تكون التحليلات اكثر إفرادا بالقدر المناسب .

٥٥- كذلك فإن بناء توافقات الآراء هو وظيفة من أهم وظائف الأونكتاد تنبع من تحديد القضايا ومن العمل التحليلي الذي تضطلع به الأمانة لتوضيح الجوانب الرئيسية لهذه القضايا والتصورات المشتركة . وأما تقاسم الخبرات والمشاغل والآراء فيشكل جزءا لا يتجزأ من هذه العملية المتعلقة بتحديد المصالح المشتركة وتعزيز الالتقاء .

٥٦- وليس من الضروري أن تتخذ نتائج العمليات التداولية في مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية شكل قرارات ، بل ينبغي أن يستعان بقدر أكبر بالشكل المتمثل في الاستنتاجات المتفق عليها والتقييمات أو الموجزات التي يضعها الأشخاص الذين يتولون الرئاسة ، ولا سيما عندما تكون القضايا جديدة أو صعبة، تتطلب مزيدا من الاستكشاف والتوصل إلى تصورات مشتركة .

٥٧- وتعتبر المفاوضات تفاعلا حكوميا دوليا يفضي إلى التزامات قابلة للتنفيذ . فهي تأتي كذروة ، وإن كانت غير أوتوماتيكية ، لعملية متتابعة وصفت في الفقرة ٥١ أعلاه . وهذه المفاوضات تشمل المداولات والتفاعلات الحكومية الدولية المفضية إلى استنتاجات أو نتائج تتخذ ، حسب الاقتضاء ، شكل البيانات والنتائج والتوصيات المتفق عليها التي تضم مبادىء توجيهية عريضة للسياسة العامة بشأن قضايا السياسة الاقتصادية للمجتمع الدولي ؛ أو توصيات متفق عليها للدول الأعضاء ؛ أو مقررات ؛ أو قرارات ينبغي تنفيذها من قبل المنظمة والدول الأعضاء ؛ أو اتفاقات دولية ملزمة . كذلك ينبغي إيلاء اعتبار للتفاوض على اتفاقات محددة بأهداف واضحة المعالم ، مفتوحة لكل الأطراف المهتمة ، وشفافة .

٥٨- وينبغي البدء في عملية التفاوض بطريقة انتقائية مع إيلاء الاعتبار الواجب لطبيعة ونضج القضايا المعنية ، دون أن تغرب عن الأذهان الحاجة إلى التقاء عريض في الآراء توطئة للدخول في مفاوضات ذات مغزى . وينبغي البدء في المفاوضات على أساس درجة كبيرة من التفاهم المشترك على استصواب نتيجة معينة وشكل هذه النتيجة .

٥٩- وفيما يتعلق بالقضايا التي تتمتع فيها مؤسسات أخرى بالسلطات الضرورية لاتخاذ قرارات أو وضع قواعد ، ينبغي أن يهدف الأونكتاد إلى توفير نهج بناءة وإتاحة وجهات نظر وتوليد نبض سياسي بشأن المسائل التي تدخل نطاق اهتماماته ، كيما تنظر فيها هذه المؤسسات وفقا لما تتمتع به من سلطات اتخاذ القرارات .

٦٠- وأما اعمال رصد التنفيذ والمتابعة الفعالة فهي جوهرية للوفاء بولاية الأونكتاد ، وينبغي أن يتخذ مجلس التجارة والتنمية الترتيبات اللازمة من أجل ضمان ترجمة نتائج العمليات الوارد وصفها أعلاه إلى عمل ملموس .

٦١- وينبغي تعزيز التعاون التقني وتوسيعه بالموارد المتاحة ودمجه في كل المجالات ذات الصلة من عمل الأونكتاد ، مع مراعاة الحاجة إلى التفاعل الفعال فيما بين الوظائف الرئيسية للأونكتاد والحاجة إلى مواصلة التنسيق الفعال مع وكالات التعاون التقني الأخرى في منظومة الأمم المتحدة . والتعاون التقني هو أحد مكونات نهج شامل

للتنمية يرمي إلى دعم الجهود المحلية المبذولة في ميادين اختصاص الأونكتاد ، وإلى تعزيز قدرة البلدان على إدارة عملية التنمية الخاصة بها وكذلك على أن تكون في آن واحد مشتركة في المداولات الدولية في هذه المجالات ومستفيدة منها بصورة كاملة .

٦٢- ويتطلب أي برنامج معزز وموسع للتعاون التقني دعما سياسيا وزيادة المساهمات المالية الخارجة عن الميزانية . ويرحّب المؤتمر بزيادة المساهمات المالية خلال السنوات القليلة الماضية . وهو يدعو كذلك الدول الأعضاء إلى أن تساهم أو حسب الأحوال تزيد مساهماتها في التعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد ، ولا سيما للأغراض المحددة في هذه الوثيقة . وينبغي لاستعراض السياسات الذي يتناول أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني ، المشار إليه في الفقرة ٦٨ أدناه ، أن يقيّم النتائج وأن يكفل إذا دعت الضرورة دعما مستمرا لهذه الأنشطة . وينبغي للبلدان النامية أن ترتب ، في سياق أولوياتها الوطنية ، اتخاذ ما يلزم لتوفير ما يكفي من التعاون التقني في مجال التجارة والتنمية في سياق البرامج القطرية والمشتركة بين الأقطار لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وفي البرامج التي تمولها الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى . والبلدان المهتمة مدعوة إلى الاستفادة من خدمات الأونكتاد ومركز التجارة الدولية في هذا الصدد ، بما في ذلك لتقييم الحاجات المتعلقة بالتعاون التقني . وعلى الأونكتاد ومركز التجارة الدولية أن يواصلا جهودهما لتحقيق التكامل فيما بين أنشطة التعاون التقني لكل منهما .

جيم - تكييف الأعمال الموضوعية للأونكتاد وإعادة توجيهها وتعزيزها

٦٣- ينبغي للأونكتاد ، على ضوء ولايته ، أن يستمر في تناول مشاكل التجارة والتنمية القائمة منذ أمد طويل وكذلك القضايا الجديدة والآخذة في الظهور في هذا الميدان . ويوافق المؤتمر على أن تعتبر المجالات التالية توجهات تسمح بتطوير نهج جديدة للتصدي للقضايا القائمة منذ أمد طويل وكذلك أفكار متبصرة تسمح بمتابعة خطوط العمل الجديد ذات الصلة .

شراكة جديدة من أجل التنمية:

(١) إن ترجمة هذا المفهوم إلى واقع تطبيقي يتطلب جهودا داعمة بصورة متبادلة على الصعيدين الوطني والدولي. ومن الأمور الحاسمة الأهمية ضمان تعزيز مشاركة البلدان النامية، وكذلك البلدان التي تمر بعملية الانتقال إلى الاقتصاد السوقي في الاقتصاد العالمي، عن طريق تحسين أوضاعها التجارية، بما في ذلك الكفاءة في مجال التجارة، وفرص الوصول إلى الأسواق، والتكيف الهيكلي؛ وانتهاج سياسات فعالة في ميدان السلع الأساسية؛ ومواصلة تطوير استراتيجية الديون الدولية؛ وتوسيع قطاعات الخدمات في البلدان النامية بصورة سريعة ومتوازنة؛ واستغلال العلاقة المتبادلة بين التكنولوجيا والاستثمار، واتباع سياسات قوية فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية.

(٢) وينطوي تكثيف التعاون الدولي من أجل التنمية على اتباع نهج جديدة بشأن المجالات التقليدية، بما في ذلك تمويل التنمية، وبذل جهود متضافرة لمكافحة الفقر، واتخاذ تدابير خاصة لتعزيز صادرات البلدان النامية، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، وجدول أعمال الأمم المتحدة الجديد المتعلق بتنمية افريقيا في التسعينات، وكذلك البرنامج ٤٥: خطة عمل منظومة الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

الترابط العالمي:

(٣) إجراء حوار وتقييم فيما يخص الاتجاهات والقضايا القائمة في الاقتصاد العالمي من أجل تعزيز الترابط العالمي والحد من أوجه الاختلال في الاقتصاد العالمي لمصلحة جميع البلدان ولا سيما البلدان النامية. وستتركز الأعمال على ما يلي: الآثار الدولية المترتبة على سياسات الاقتصاد الكلي والقضايا المتصلة بتنسيقها؛ وتطور النظم التجارية والنقدية والمالية الدولية؛ والإدارة السليمة على الصعيد الدولي؛ وتطور الأحوال الاقتصادية الموسعة الآخذة في الظهور وعمليات التكامل الاقليمي والآثار المترتبة عليهما.

المسارات المؤدية إلى التنمية:

(٤) تقاسم ومناقشة الخبرات والسياسات الانمائية الوطنية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف الوطنية المختلفة وللجوانب ذات الصلة بالموضوع من البيئة الاقتصادية الدولية. وستركز الأعمال على

استقاء الدروس والمشورة الخاصة بالسياسات من خبرات جميع البلدان ، بما في ذلك سياسات الاصلاح والتنمية المحلية ، عند النهوض بالنمو والتنمية المتواصلين لاقتصاداتها . وينبغي تبادل الخبرات بشأن السياسات الوطنية في مجالات الادارة الاقتصادية ودور كل من القطاعين العام والخاص ؛ ورعاية المبادرة الاقتصادية الفردية ؛ وتعبئة الموارد المالية والبشرية ؛ والنهوض بأسواق مرنة وذات قدرة تنافسية وتطوير أسواق الصادرات ، وتكملة النتائج المترتبة على الأسواق لضمان الاحترام للقيمة الاجتماعية . وينبغي إيلاء اهتمام للعلاقات المتبادلة بين التقدم الاقتصادي والتوجه نحو السوق والادارة السليمة وزيادة المشاركة الشعبية . وينبغي أيضا تناول الجوانب الاقتصادية لتحويل القدرات العسكرية إلى استخدامات مدنية .

التنمية القابلة للادامة:

(٥) إن الأعمال التي يضطلع بها في المجالات التي تتطلب تعاونا دوليا بغية ضمان النمو والتنمية ، والتخفيف من الفقر ، والتنمية الريفية ، وحماية البيئة وهي أعمال يدعم بعضها بعضا ، مثل: التفاعل بين قضايا التجارة والسياسات البيئية ؛ والتدابير الرامية إلى النهوض بالتنمية السليمة من الناحية الايكولوجية ؛ واستحداث ونشر تكنولوجيات سليمة من الناحية البيئية ؛ وأثر أنماط الانتاج والاستهلاك على التنمية القابلة للادامة ، والقيام ، على النحو المناسب ، بمتابعة استنتاجات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية(١) .

---

(١) سوف يناقش مجلس التجارة والتنمية ، في أول دورة يعقدها بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، تأثير نتائجه على أعمال الأونكتاد ، ويتخذ الاجراءات اللازمة لتأمين مناقشة واعتماد التدابير المطلوبة في إطار الجهاز الحكومي الدولي للأونكتاد .

دال - تقوية الجهاز الحكومي الدولي للأونكتاد وتحسين أساليب عمله

٦٤- يحتاج الأمر إلى إعادة النظر في الجهاز الحكومي الدولي للأونكتاد وأساليب عمله لضمان دمج جميع جوانب برنامج عمله دمجا كاملا واستعراضها دوريا بهدف: '١' إيجاد أساس موضوعي وفني أغنى للمناقشة والتفاوض واتخاذ القرارات في مجال السياسة العامة ؛ '٢' زيادة فعالية الأونكتاد في تناول القضايا الانمائية الوطنية والدولية ؛ '٣' حفز الموظفين المسؤولين عن صياغة السياسات على الصعيد الوطني على زيادة المشاركة في أعمال المنظمة . وبناء عليه يوافق المؤتمر على ما يلي .

٦٥- يتألف الهيكل الحكومي الدولي للأونكتاد من مجلس التجارة والتنمية واللجان الدائمة والخاصة والأفرقة العاملة المخصصة .

١- مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية

(أ) مجلس التجارة والتنمية

٦٦- يتناول المجلس في أحد جزءي دوراته السنوية موضوعا يتصل بالآثار الدولية للسياسات والقضايا الاقتصادية الكلية المتعلقة بالترابط ، مستندا في ذلك إلى تقرير التجارة والتنمية ، ويتناول في الجزء الآخر موضوعا متصلا بالسياسات التجارية والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي . وينبغي تحديد هذه المواضيع قبل أن ينظر فيها المجلس بوقت كاف تماما . أما المواضيع الاضافية المستقاة من المجالات الرئيسية الأخرى المبينة في الفقرة ٦٣ فينبغي أيضا أن تعالج في كل جزء من جزءي الدورات السنوية بغية تغطية جميع المجالات الرئيسية خلال الفترة الواقعة بين دورتين للمؤتمر وللاستجابة بالكامل للطلبات المقدمة من الجمعية العامة للنظر في قضايا معينة ، بما في ذلك خاصة مساهمة الأونكتاد في جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات . كما سيجري المجلس ، خلال الجزء الربيعي من دوراته السنوية ، استعراضا للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات مستندا في ذلك إلى التقرير السنوي عن أقل البلدان نموا .

٦٧- وينبغي تعزيز وظيفة المجلس فيما يتعلق بالسياسات . وينبغي أن يكون المجلس أكثر نشاطا في تكييف أعمال المنظمة تبعا للظروف الاقتصادية المتغيرة على نطاق العالم ، وفي استعراض برامج وأولويات العمل ، وفي تشجيع زيادة الكفاءة ، وفي الاستجابة للتقارير المقدمة من هيئاته الفرعية من أجل إعطاء زخم للأعمال الجارية . ومن أجل تيسير هذه المهمة ، سيجتمع المجلس في دورات تنفيذية قصيرة مدتها يوم واحد أو نصف يوم على مستوى الممثلين الدائمين وذلك قبل دوراته العادية مباشرة ، وبصورة دورية فيما بين هذه الدورات .

٦٨- وسيجري المجلس ، في منتصف الفترات الواقعة بين المؤتمرات ، استعراضا وتقييما لبرامج عمل الجهاز الحكومي الدولي ، بما في ذلك برنامج عمله هو ؛ ولبرامج المساعدة التقنية ؛ وكذلك ، على أن يوضع في الاعتبار الجدول الزمني المقرر في هذا الصدد ، للميزانية البرنامجية وللخطة المتوسطة الأجل ، بغية ضمان التكامل التام لجميع الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد ، ولوضع أو تعديل الأولويات للفترة الممتدة حتى وقت انعقاد المؤتمر التالي .

٦٩- ومن أجل تيسير الاشتراك الكامل لممثلي أقل البلدان نموا في نظر المجلس في التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات ، ينبغي أن يضع المجلس مسبقا الترتيبات التنظيمية والمواعيد المحددة الخاصة بهذا العمل .

(ب) لجان المجلس

٧٠- باستثناء اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية اللذين تبقى صلاحياتهما بدون تغيير ، يوافق المؤتمر على وقف اللجان القائمة التابعة للمجلس وعلى انشاء لجان دائمة بشأن المواضيع التالية:

- السلع الأساسية
- تخفيف الفقر
- التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
- تطوير قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة في البلدان النامية

٧١- وينبغي أن توجه اللجان الدائمة إلى مساعدة المجلس في الاضطلاع بمهامه على نحو فعال . وينبغي تنظيم أعمال هذه اللجان الدائمة

وجداول أعمالها على نحو يكفل اجتذاب حضور كبار المسؤولين عن السياسات في القطاعات المعنية .

٧٢- وينبغي إدراج الصلاحيات الحالية لكل من لجنة النقل البحري ولجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة (التأمين) في ولاية اللجنة الدائمة المعنية بتعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة في البلدان النامية .

٧٣- وينبغي أن يقوم المجلس على وجه الاستعجال بوضع صلاحيات للجان المشار إليها في الفقرة ٧٠ أعلاه ، على أن يتم هذه المهمة بحلول نهاية الجزء الأول من دورته التاسعة والثلاثين .

٧٤- وبالاضافة إلى إعادة وزع برامج عمل الهيئات الفرعية المشار اليها في الفقرة ٧٢ أعلاه ، يتولى المجلس ، أو اللجان الدائمة ، أو الأفرقة العاملة المخصصة المشار اليها أعلاه ، النهوض ، حسب الاقتضاء ، بجوانب برامج عمل اللجان التالية ذات الصلة ببرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر:

- لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة (التمويل)
- لجنة المصنوعات
- لجنة نقل التكنولوجيا .

٧٥- وتجتمع اللجان حسب التواتر الذي يقرره لها المجلس ، وتستمر اجتماعاتها خمسة أيام أو أقل .

٧٦- ويقوم المجلس ، قبل الأونكتاد التاسع مباشرة ، باستعراض أداء لجانه بغية تقديم توصيات بشأنها إلى المؤتمر .

(ج) الأفرقة العاملة المخصصة

٧٧- من المسلم به أن القضايا الناشئة على الساحة الدولية والتي لها تأثير على التجارة والتنمية ، وكذلك الجوانب الجديدة أو الناشئة عن المشاكل القائمة منذ أمد طويل في هذا الميدان تتطلب ، بسبب تعقيدها ، تحليلا مفصلا وبحثا وتفكيرا . ورهنا بتحديد هذه

المواضيع تحديدا دقيقا ، يجوز أن يعهد بما يلزم من استكشاف متعمق وتعيين لمجالات التلاقي الممكنة إلى الأفرقة العاملة التي ينشئها المجلس لأغراض مخصصة . وتنشأ الأفرقة العاملة المخصصة لفترة تصل إلى سنتين يمكن تمديدها اذا ما قرر المجلس ذلك . ومن أجل تمكين الخبرات الوطنية والشواهد التجريبية من أن يكون لها تأثير على القضايا المثارة ، ستشمل العضوية الأساسية لهذه الأفرقة العاملة جميع البلدان المهتمة التي ترشح الخبراء الوطنيين المختصين . ويجوز لبلدان أخرى أن تشترك بصفة مراقب . كما ستتخذ ترتيبات لمشاركة خبراء خارجيين ، بصفة استشارية ، وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة ٨٤ .

٧٨- وينبغي أن تقدم الأفرقة العاملة المخصصة تقاريرها إلى مجلس التجارة والتنمية إما مباشرة أو من خلال اللجنة ذات الصلة ، ثم يقرر المجلس ، على ضوء التقرير ، الاجراءات الأخرى ، التي يتعين اتخاذها إذا لزم الأمر .

٧٩- ويطلب المؤتمر إلى المجلس القيام كخطوة أولى ، وتمكينا للأمين العام للأونكتاد من اتخاذ الاجراء اللازم ، بإنشاء أفرقة عاملة مخصصة تتناول على التوالي ما يلي:

أولا - الاستثمار والتدفقات المالية ؛ تمويل التنمية غير المنشئ للديون ؛ الآليات الجديدة لزيادة الاستثمار والتدفقات المالية .

ثانيا - كفاءة التجارة .

ثالثا - الخبرات المقارنة في مجال الخصخصة .

رابعا - توسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية .

خامسا - العلاقة المتبادلة بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا .

٨٠- ويرحب المؤتمر باعتزام الأمين العام إجراء المواءمات اللازمة لتلبية احتياجات برنامج العمل الجديد والهياكل الحكومية الدولية الجديدة .

أساليب العمل

٨١- من الضروري التحلي بمرونة أكبر في تحديد تسلسل ومدة اجتماعات الهيئات الفرعية للمجلس ، وكذلك في تحديد جداول أعمال

دورات المجلس وهيئاته الفرعية . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي منح الأمين العام للأونكتاد قدرا أكبر من السلطة التقديرية في إعداد مقترحات بشأن هذه المسائل لتنظر فيها الحكومات ، بأساليب منها الآلية الاستشارية غير الرسمية المشار إليها في الفقرة ٨٣ أدناه .

٨٢- وينبغي أيضا السعي إلى تحقيق مرونة أكبر في الطريقة التي تجري بها المشاورات والمفاوضات الحكومية الدولية . ففي حين تظل الحكومات حرة في أن تنضم إلى غيرها في السعي إلى تحقيق أهداف مشتركة أو إلى صياغة مواقف مشتركة ، ينبغي رعاية واستخدام آليات تكميلية ، مثل التجمعات المخصصة الموجهة نحو القضايا ، وترتيبات أفضل لتيسير الاتصالات عبر المجموعات ، وتشجيع زيادة اللجوء إلى المشاورات التي يقوم بالترتيب لها الأمين العام للأونكتاد والتي تضم الحكومات المهتمة بالأمر .

٨٣- وبغية زيادة فعالية النظام القائم للمشاورات مع ممثلي الدول الأعضاء في الفترات الواقعة بين دورات مجلس التجارة والتنمية ، والتشجيع على زيادة الكفاءة في العمليات الحكومية الدولية ، ينبغي تعزيز الآلية الاستشارية غير الرسمية التي أنشأها المجلس في قراره ٢٣١(د-٢٢) (والمعروفة أيضا باسم المشاورات الشهرية للأمين العام) ، وذلك لغرض إعداد أعمال المجلس ومتابعتها . وينبغي أن تتخذ العملية التحضيرية من أجل أعمال الآلية الاستشارية غير الرسمية شكل عمليات تبادل للآراء من جانب الأمين العام مع ممثلي الدول الأعضاء في مكتب المجلس . وينبغي إجراء عمليات التبادل المسبق للآراء هذه بأكبر قدر لازم من التواتر بغية تمكين الأمين العام من تقديم توصيات من أجل الموافقة عليها من جانب الآلية الاستشارية غير الرسمية .

٨٤- ويمكن توجيه الدعوة للفاعلين غير الحكوميين ، مثل مؤسسات الأعمال والنقابات العمالية والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ، فضلا عن الهيئات الدولية الأخرى ، تبعا للقضية المطروحة ، للاشتراك بصفة استشارية في الجلسات العامة للمجلس ولجانه الدائمة ولجانه الخاصة وكذلك في الأفرقة العاملة المخصصة الوارد وصفها في الفقرة ٧٧ . وبصورة أعم ، ينبغي تطوير تعاون أوثق ، عن طريق اتصالات منتظمة من شتى الأنواع ، مع هؤلاء الفاعلين الخارجيين ، ولا سيما المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال .

٨٥- وبغية تعزيز أعمال الأونكتاد الموضوعية وما يقدمه من تعاون تقني ، بما في ذلك التصميم الأمثل للمشاريع وتنفيذها ، لا بد من مضاعفة التشاور والتعاون بين الأونكتاد والمؤسسات الانمائية والمالية وكذلك المنظمات غير الحكومية . وبالمثل ينبغي للامين العام للأونكتاد أن ينشئ آليات مرنة وغير رسمية تنطوي على مشاركة من الفاعلين غير الحكوميين وبخاصة قطاع الأعمال ، لكي يستفيد من مشورتهم في قضايا محددة قيد الدراسة الجارية .

٨٦- ولتمكين الأمانة من الوفاء بأعلى المعايير المهنية وتعزيز استجابتها للمتطلبات المتغيرة ، يدعى الأمين العام للامم المتحدة إلى النظر في منح الأونكتاد مرونة تنفيذية أكبر في مسائل الميزانية والشؤون المالية والادارية في حدود الموارد المتاحة ، وبما يتفق ومسؤوليته العامة بوصفه المسؤول الاداري الأعلى في الأمم المتحدة .

* * *

٨٧- ويرجى من مجلس التجارة والتنمية ، في أول دورة له عقب الأونكتاد الثامن ، أن يتخذ تدابير المتابعة اللازمة لضمان التنفيذ السريع للاصلاحات المؤسسية المتفق عليها والمبينة أعلاه .

الجزء الرابع
السياسات والتدابير

٨٨- تترابط القضايا والسياسات في مجالات التمويل والتجارة والسلع الأساسية والتكنولوجيا والخدمات بطرق مختلفة ، وبعض هذه الروابط المتبادلة قديم العهد ، وبعضها الآخر ، مثل التفاعل بين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات ، لم يبرز الا مؤخرا .

٨٩- ويرد أدناه موجز للسياسات والتدابير المتخذة ، على الصعيدين الوطني والدولي ، في الميادين المترابطة للموارد اللازمة للتنمية ، والتجارة الدولية ، والتكنولوجيا ، والخدمات ، والسلع الأساسية ، من أجل الاسراع بعملية التنمية . وينبغي تقييم الأهمية الكاملة لهذه السياسات بطريقة متكاملة وشاملة ، في ضوء روح الشراكة الجديدة في التنمية ، التي تدعو إلى إنعاش الحوار بشأن التنمية . ويوافق المؤتمر على أنه ينبغي للحكومات أن توفر آليات تنفيذية محددة لضمان التنفيذ الفعال للقرارات المتخذة .

ألف - الموارد اللازمة للتنمية

١- التقييم

٩٠- بينما تمكنت بعض البلدان النامية من تحقيق نمو اقتصادي سريع وأوضاع مالية خارجية مرضية في الأعوام الأخيرة ظل الكثير غيرها يعاني من صعوبات حادة فيما يتعلق بتعبئة الموارد من أجل التنمية . وكثيرا ما ساهمت الصعوبات التي واجهتها الفئة الأخيرة في حدوث انتكاسة خطيرة للجهود الانمائية في مجالات مثل الأمن الغذائي والحد من الفقر وتنمية الموارد البشرية والاستثمار في الهياكل الأساسية وحفظ البيئة . وقد كان المصدر الأساسي لتمويل التنمية ، وسيظل ، مدخرات البلدان النامية نفسها . ولكن ربما تعذر حدوث زيادة كبيرة في المدخرات في أغلب البلدان النامية بالنظر إلى عدم تسارع النمو . بيد أن هناك مع ذلك مجالا كبيرا لتحسين تخصيص واستخدام المدخرات وعكس اتجاه هروب رؤوس الأموال . وستلزم أيضا مقادير أكبر من التمويل الخارجي لاستكمال المدخرات المحلية للبلدان النامية بشروط تأخذ في اعتبارها على الوجه المناسب خصوصيات الاحتياجات والأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية . ومن غير المرجح أن ينتعش الاقراض الخاص انتعاشا

كبيرا بالنسبة لأغلب البلدان في المستقبل القريب ، وقد ظل مجموع تدفقات الموارد بالقيمة الحقيقية في الأعوام الأخيرة دون مستويات أوائل الثمانينات بكثير . ومن ثم تعلق أهمية خاصة على تعبئة التمويل الخارجي في أشكال مثل التدفقات الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر وعلى استمرار الجهود للتوصل إلى حل لمشاكل الديون التي مازالت باقية بعد التحسينات الحديثة في الاستراتيجية الدولية للديون . وسينصب جزء هام من الجهد المالي الإضافي اللازم في التسعينات على تعبئة التمويل الدولي لحماية البيئة . وستقوم هذه التعبئة على أساس خطوات أولية مثل الاتفاقات على الصندوق المؤقت المتعدد الأطراف لمساعدة البلدان الموقعة على بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وبشأن المرفق البيئي العالمي من أجل تقديم منح أو قروض تساهلية للبلدان النامية لدعم التدابير البيئية في مجالات محددة .

٢- التدابير والاجراءات

(أ) السياسات الوطنية

٩١- يوافق المؤتمر على أنه ينبغي لجميع للبلدان أن تبذل جهودا متواصلة لتعبئة المدخرات المحلية من أجل الاستثمار والنمو والتنمية . ويشدد على أن جزءا رئيسيا من هذه الجهود ينبغي أن يهدف إلى تحقيق استقرار اقتصادي كلي وقابلية للتنبؤ ، وهذا بدوره يتطلب زيادة المراقبة النقدية وانضباطا ماليا أكبر . ومع ذلك ، يلاحظ المؤتمر أنه لا ينبغي إرهاق السياسة النقدية ، وأن الأمر يقتضي استخدام سلسلة أوسع من أدوات السياسة العامة .

٩٢- وينبغي أن يكون التحرير المالي مقترنا بإصلاح مؤسسي مناسب وبتلك الترتيبات الداخلية الاشرافية والحقيقة اللازمة لأي نظام مصرفي وطني سليم يعمل في إطار نظام مالي دولي متحرر ومتين . وينبغي اجراؤه في سياق من الاستقرار الاقتصادي الكلي والمضي به قدما بطريقة تتمشى مع القدرة التنافسية والتطوير المؤسسي لأسواق رأس المال . ومن شأن التحرير في ظل هذه الظروف أن يساعد في زيادة مساهمة القطاع المالي في التنمية الاقتصادية إلى أقصى حد .

٩٣- ويوافق المؤتمر على أن وجود قطاع عام يتميز بالكفاءة الاقتصادية والمؤسسية من شأنه أن يساهم في رعاية النمو والتنمية . وفي كثير من البلدان ، فإن اصلاح القطاع العام أمر لا بد منه لتعبئة المدخرات واستعمالها بصورة محسنة . وينبغي الأخذ بإصلاحات ضريبية

بهدف ترشيد وتبسيط نظام الضرائب ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لجوانب النظام الضريبي المتصلة بالايرادات والانصاف والحوافز ، وحماية الايرادات الحكومية من التآكل بفعل التضخم ، وتعزيز إدارة الضرائب .

٩٤- ويعيد المؤتمر التأكيد على أهمية إيلاء أولوية عالية لتنمية الموارد البشرية ، خصوصا فيما يتصل بالمرأة ، ولا سيما لتحسين حالة المرأة الريفية ، ولتوفير الرعاية العامة الأساسية ، بما في ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية ، فضلا عن الخدمات الاجتماعية ، مثل الصحة والتعليم . وينبغي أن توضع هذه الأولويات في الحسبان بصورة كاملة في برامج التكيف الهيكلي وبرامج التعاون الدولي .

٩٥- ويلاحظ المؤتمر الاعتراف المتزايد بأن من شأن اصلاح المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة أن يسهم في زيادة المدخرات والاستثمار في البلدان النامية . وتمثل الخصخصة أحد الخيارات ، وهذا الخيار ، مقترنا بإطار تنظيمي فعال لتعزيز المنافسة والكفاءة ، ومنع ظهور احتكارات تابعة للقطاع الخاص ، له دور هام ينبغي أن يؤديه . ويلاحظ المؤتمر أن كثيرا من البلدان الأعضاء قد اعتمدت برامج للخصخصة ، ويشجع المسؤولين عن هذه البرامج على تقاسم تجاربهم وخبراتهم الفنية .

٩٦- وينبغي زيادة تعزيز الجهود الكبيرة التي تضطلع بها البلدان النامية لتحسين بيئة سياساتها العامة وبيئتها التنظيمية من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وعودة رؤوس الأموال الهاربة وغيرها من التدفقات المالية غير المنشئة للديون . كذلك تتطلب البيئة المؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر سياسات مناسبة لدعم التنمية الاقتصادية وتشجيع التوسع في فرص التسويق الداخلي وأنشطة التصدير .

٩٧- ويعيد المؤتمر أيضا التأكيد على ضرورة أن تقوم البلدان المتقدمة بتنفيذ تدابير التكيف الضرورية بغية إيجاد بيئة اقتصادية دولية أكثر مؤاتاة من شأنها أن تساعد على حفز النمو الاقتصادي في البلدان النامية . وينبغي للبلدان المتقدمة أن تتخذ خطوات لتقليل الاختلالات الخارجية والمالية . وينبغي لها أيضا أن تعتمد مزيجا ملائما من السياسات المالية والنقدية المفضية إلى تحقيق انخفاض في أسعار الفائدة يكون متسقا مع استقرار الأسعار وإلى تحقيق زيادة في استقرار أسعار الصرف ، وتنسيق هذه السياسات بصورة فعالة حسب مقتضى الحال .

٩٨- وينبغي لجميع البلدان أن تنظر في الامكانيات القائمة في اطار حالتها الخاصة والفردية لتخفيض النفقات العسكرية وتوجيه الوفورات نحو الاستخدامات المنتجة اجتماعيا . ويرحب المؤتمر بالتخفيضات الجارية فعلا أو المخطط لها من جانب البلدان المتقدمة ، ويحث هذه البلدان على مواصلة هذه الجهود ، نظرا لما يمكن أن يكون لانقاص النفقات العسكرية من أهمية في تخفيض الاختلالات الخارجية والمالية ولزيادة توافر التمويل الانمائي . ويحث المؤتمر البلدان النامية على تخفيض إنفاقها العسكري إذا كان مفرطا في حالتها المحددة والفردية ، والتسليم بالآثار الايجابية التي يمكن أن تكون لهذا التخفيض على سياسات الميزنة الرامية إلى الاسراع بنموها وتنميتها .

٩٩- وينبغي لجهاز الأونكتاد الحكومي الدولي ، بدعم مناسب من الأمانة ، دراسة قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية على مستوى العالم .

(ب) السياسات الدولية

'١' الديون

١٠٠- تعيد جميع البلدان تاكيد التزامها بالاستراتيجية الدولية المتطورة للديون الرامية إلى استرداد البلدان المدينة لسلامة وضعها المالي الخارجي واستئناف نموها وتنيمتها . وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل توفير الدعم ، بما في ذلك القيام ، على أساس كل حالة على حدة ، بتقديم مزيد من تدابير تخفيف الديون بالنسبة للبلدان التي تقوم بتنفيذ برامج سليمة للاصلاح الاقتصادي .

١٠١- ويسلم المؤتمر ، فيما يتعلق بالديون الخارجية المستحقة للمصارف التجارية ، بالتقدم الذي يجري إحرازه في إطار استراتيجية الدين المعززة ويشجع على تنفيذ هذه الاستراتيجية بصورة أسرع . وقد استفادت بعض البلدان بالفعل من الجمع بين سياسات التكيف السليم وتخفيض الديون المستحقة للمصارف التجارية أو ما يعادل ذلك من التدابير . ويود المؤتمر أن يشجع:

(أ) البلدان الأخرى الشديدة المديونية للمصارف على أن تتفاوض مع دائنيها على إجراء تخفيض مماثل في الديون المستحقة للمصارف التجارية ؛

(ب) الأطراف في هذا التفاوض على أن تضع في الاعتبار الواجب كلا من تخفيض الديون المتوسطة الأجل والاحتياجات الجديدة من النقد للبلدان المدينة ؛

(ج) المؤسسات المتعددة الأطراف المشاركة في استراتيجية الدين الدولية المعززة على مواصلة دعم توليفة إجراءات تخفيض الديون المتصلة بالديون المستحقة للمصارف التجارية بغية تأمين اتفاق ضخامة هذا التمويل مع استراتيجية الدين المتطورة ؛

(د) اشتراك المصارف الدائنة في تخفيض الديون وخدمة الديون ؛

(هـ) اتباع سياسات أقوى لاجتذاب الاستثمارات المباشرة وتفادي المستويات غير المحتملة للديون وتشجيع عودة رؤوس الأموال الهاربة .

١٠٢- وفيما يتعلق بالديون المستحقة للدائنين الثنائيين الرسميين ، يرحب المؤتمر بالتدابير التي اتخذها نادي باريس مؤخرا فيما يتعلق بتوفير شروط أكثر سخاء لتخفيف أعباء ديون أفقر البلدان الأشد مديونية . ويرحب المؤتمر بالجهود الجارية لتنفيذ هذه التدابير المستمدة من شروط ترينيداد بطريقة تتناسب مع قدرتها على السداد وبطريقة توفر دعما إضافيا للجهود التي تبذلها هذه البلدان من أجل الإصلاح الاقتصادي . ويرحب المؤتمر أيضا بالتخفيض الضخم للديون الثنائية الذي تضطلع به بعض البلدان الدائنة ويشجع غيرها من البلدان التي تستطيع عمل ذلك على أن تتخذ إجراء مماثلا .

١٠٣- ويشيد المؤتمر بإجراءات البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من أعباء ديون كبيرة والتي تواصل ، بتكلفة كبيرة ، خدمة ديونها وصون جدارتها الائتمانية . وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات هذه البلدان من الموارد . والبلدان النامية الأخرى التي تعاني من الديون والتي تبذل جهودا كبيرة لمواصلة خدمة ديونها والوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية جديرة أيضا بأن تنال الاهتمام الواجب .

١٠٤- وفيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف ، يحث المؤتمر على إيلاء اهتمام جدي لمواصلة العمل من أجل إيجاد حلول موجهة نحو النمو لمشكلة البلدان النامية التي لديها مشاكل خطيرة في خدمة الديون ، بما فيها البلدان المدينة بصورة رئيسية لدائنين رسميين أو لمؤسسات مالية متعددة الأطراف . وبوجه خاص ، ففي حالة البلدان المنخفضة

الدخل التي تمر بعملية اصلاح اقتصادي ، فان تقديم الدعم من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف في شكل مدفوعات جديدة واستخدام أموالها التساهلية أمر موضع ترحيب . وينبغي الاستمرار في الاستفادة من مجموعات الدعم في توفير موارد لتصفية المتأخرات المستحقة على البلدان التي تشرع في تنفيذ برامج قوية للاصلاح الاقتصادي يدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . ويحاط علما مع التقدير بالتدابير التي تتخذها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، من قبيل إعادة تمويل الفائدة المستحقة على القروض غير التساهلية بتدفقات جديدة من المساعدة الانمائية الرسمية - "البعد الخامس" .

١٠٥- وينبغي للمجتمع الدولي أن يستكشف طرق ووسائل تحسين التنسيق بين جميع الدائنين ، الرسميين والخاصين ، والمانحين ، للمساعدة بطريقة متكاملة وقائمة على اعتبارات اقتصادية متينة ، في تلبية احتياجات التمويل للبلدان المدينة فيما يتعلق ببرامجها الانمائية المتوسطة الأجل . والخبرة المكتسبة فيما يتعلق بالبرنامج الخاص لتقديم المساعدة لافريقيا التابع للبنك الدولي ، والمجموعات الاستشارية ، وما إلى ذلك ، يمكن أن تنهض مثالا على ذلك . وسلم المؤتمر بأنه يمكن بهذه الطريقة تقليل خطر التمويل الناقص لتلك البرامج تقليلا كبيرا .

١٠٦- وينبغي تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الديون الخارجية وأن يستمر الأونكتاد في التعاون مع البلدان النامية في التفاوض بشأن الديون وفي أنشطته الهادفة إلى توفير المشورة للبلدان النامية بشأن مسائل الديون ، كما ينبغي أن يستمر دور الأونكتاد التحليلي في هذا المجال .

٢' <u>التمويل الخارجي من أجل التنمية</u>

١٠٧- إن عملية التكيف الهيكلي في البلدان النامية بحاجة إلى الدعم والتمويل على الوجه الكافي . ومن شأن زيادة المستوى الكلي للموارد بقدر كبير ، ولا سيما الموارد التساهلية ، أن يوفر الدعم اللازم لهذه العملية . وفضلا عن ذلك ، من المهم أن يولى فيما يرتبط بذلك من ظروف السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة الهيكلية الاعتبار الواجب لخصوصية الاحتياجات الاقتصادية للبلدان النامية وأوضاعها .

١٠٨- ويشدد المؤتمر على أنه يلزم بذل جهود إضافية كبيرة لتحسين كمية ونوعية الدعم للبلدان النامية . وفي هذا الخصوص ، يتسم

التمويل الرسمي بأشكاله المختلفة بأهمية خاصة . وينبغي للبلدان المتقدمة المانحة تنفيذ التعهدات التي اضطلعت بها بأن تبلغ الهدف المتفق عليه دوليا بتكريس نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية ، وأن توافق ، إذا لم تكن قد حققت هذا الهدف ، على مواصلة جهودها في سبيل ذلك . وتوافق البلدان المتقدمة المانحة الأخرى ، تمشيا مع دعمها لجهود الاصلاح في البلدان النامية ، على أن تبذل قصارى جهدها لزيادة مستوى ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية حتى تساهم في الجهود المشتركة من أجل توفير الموارد الاضافية الضخمة التي ينبغي تعبئتها . وبالاضافة إلى ذلك ، ينبغي للبلدان الأخرى القادرة على المساعدة أن تشارك في الجهود العالمية ، كل حسب قدراته . ويعيد المانحون الالتزام المضطلع به في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا بإجراء زيادة كبيرة وهامة في المستوى الكلي للدعم الخارجي المقدم لهذه البلدان ، مع مراعاة أنه منذ انعقاد مؤتمر باريس أضيفت ست دول إلى قائمة أقل البلدان نموا .

١٠٩- وينبغي أن تعمد البلدان المانحة والبلدان المتلقية على السواء إلى تعزيز فعالية المعونة تعزيزا قويا . فمن ناحية البلدان المتلقية ، يسهم وجود بيئة مستقرة للسياسات تنهض بجملة أمور منها تشجيع الاستثمار الطويل الأجل وزيادة كفاءته في زيادة فعالية استخدام المعونة . ومن ناحية البلدان المانحة ، تتعزز فعالية المعونة من خلال تحسين تنسيق المعونة وزيادة إلغاء الشروط المفروضة عليها وتوفير المعونة بهدف التعزيز الحقيقي للتنمية الطويلة الأجل ، ولا سيما تنمية الموارد البشرية . وينبغي لجهود المعونة أن تأخذ في الاعتبار التمايز المتزايد فيما بين البلدان النامية: ففي حين ينبغي للمساعدة التساهلية بدرجة عالية أن تنصب بالدرجة الأولى على البلدان المنخفضة الدخل ، فإن الموارد المخصصة للتعاون مع سائر البلدان النامية التي تحتاج إلى المساعدة يمكن أن تكون ذات طابع أقل تساهلا .

١١٠- ولن تقلل جهود توفير المساعدة المالية لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية من تصميم المجتمع الدولي على إعطاء أولوية عالية للبلدان النامية .

١١١- إن موارد البرنامج الخاص للبنك الدولي لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض والمثقلة بأعباء الديون ، وموارد مرفق التكيف

الهيكلي التابع لصندوق النقد الدولي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز يجب أن يظل لها دور رئيسي في توفير قروض ميسرة متوسطة الآجل إلى البلدان المنخفضة الدخل . وفي هذا الصدد يرحب المؤتمر بأن قائمة البلدان المؤهلة للحصول على الدعم في إطار مرفق التكيف الهيكلي المعزز ستبقى قيد النظر .

١١٢- ويشجع أعضاء صندوق النقد الدولي على مواصلة النظر في مسألة زيادة مخصصات حقوق السحب الخاصة .

١١٣- وينبغي للبلدان الصناعية والنامية على السواء أن تنظر في طرق ووسائل تشجيع التدفقات ذات المنفعة المتبادلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم النامي . وبالنسبة للمهتمين يمكن لهذه التدابير أن تشتمل على العضوية في وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف والمؤسسة المالية الدولية والاستخدام الواسع لبرامجهما ، وإبرام معاهدات ثنائية في مجال الاستثمار والازدواج الضريبي ، وتوفير الحوافز المباشرة . وينبغي أيضا النظر في حوافز مبتكرة وتدابير تشجيعية يمكن للبلدان المتقدمة والبنك الدولي اعتمادها .

١١٤- وينبغي أن تبذل جميع البلدان والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف جهودا مكثفة لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا والمعقود في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ تنفيذا تاما وعلى وجه السرعة .

١١٥- ويسلم المؤتمر بأن مشاكل البلدان الفقيرة في افريقيا هي مشاكل صعبة بصفة خاصة وتحتاج إلى معالجة خاصة . كما يسلم بأنه لدى معالجة مسألة المديونية الخارجية لأفريقيا يشكل حجم وشدة مشاكل ديون كثير من البلدان الأفريقية عبئا فادحا ومستمرا يقيد انتعاشها الاقتصادي وتنميتها الطويلة الأجل ؛ وينبغي للمجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان المتقدمة المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، أن تنفذ تنفيذا تاما التدابير الملموسة المتفق عليها في جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات بعد الاستعراض النهائي لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا فضلا عن البرنامج ٤٥: خطة عمل منظومة الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

١١٦- ويحيط المؤتمر علما باقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية ، ويحث على النظر فيه نظرا تاما على وجه السرعة استعدادا للدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة .

١١٧- ويوافق المؤتمر على أنه ينبغي لأمانة الأونكتاد اجراء تحليل وتقديم اقتراحات ، فضلا عن توفير المساعدة التقنية للبلدان النامية في المجالات المذكورة أعلاه . كما يمكن للأونكتاد أن يكون محفلا لتعزيز المناقشات والتفاوض للتوصل إلى حالات توافق آراء أساسية بشأن معالجة الموارد لأغراض التنمية في مختلف المؤسسات المختصة في النظام الاقتصادي الدولي .

(ج) البيئة وتمويل التنمية

١١٨- إن تحقيق البلدان النامية للتنمية القابلة للادامة واكتسابها القدرة على التصدي للمشاكل الملحة للنمو الاقتصادي اللازم لمكافحة الفقر وتحسين الادارة البيئية محليا يقتضي أن تتوفر لها امكانية الوصول إلى الموارد المالية اللازمة لمواجهة هذه التحديات . واذا كان سيتعين أن تقوم الموارد المحلية بدور هام ، فان المانحين يتعهدون بمواصلة بذل جهودهم لضمان زيادة الموارد الخارجية المتوفرة من كل من القطاع العام والخاص والمقدمة من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة واستخدامها بفعالية وكفاءة . ولكي تقوم البلدان النامية بدورها الكامل في معالجة المشاكل البيئية العالمية ، يرى المؤتمر وجوب توفير الموارد المالية الاضافية المناسبة لها كجزء من شراكة معززة . كما أنه يوافق على ضرورة توفير مزيد من التمويل لتنفيذ سياسات التنمية القابلة للادامة على الصعيد الوطني .

١١٩- ويشدد المؤتمر على أن التدخل الحكومي من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية القابلة للادامة ينبغي أن يولي اهتماما لجملة أمور منها آليات المراقبة التي تستخدم إشارات السوق وتولد تدفقات مالية إضافية . ويلاحظ المؤتمر أن أمانة الأونكتاد تجري دراسات بشأن امكانية وضع نظام عالمي لحقوق الانبعاثات الكربونية القابلة للتداول .

١٢٠- وينبغي للبلدان الدائنة وللمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبلدان النامية والمنظمات غير الحكومية أن تتعاون في الجهود

المبذولة لتنفيذ مخططات تحويل الديون التي ابتكرتها البلدان المدينة من أجل حماية البيئة .

(د) تخصيص الموارد والتنمية القابلة للإدامة

١٢١- يوافق المؤتمر على ضرورة دراسة الأحكام والشروط التي يمكن للبلدان النامية أن تلجأ على أساسها إلى الأدوات الاقتصادية والتنظيمية الرامية إلى دمج التكاليف البيئية في الأنشطة الاقتصادية ، بحيث تصحح أوجه قصور السوق ، دون أن تعرقل بذلك نموها الاقتصادي وتنميتها وأن تعرض للخطر مركزها التنافسي في الأسواق الدولية .

١٢٢- وبالمثل تجري دراسة عدد من المبادئ ، مثل مبدأ تحميل الملوث بالغرم ومبدأ تحميل المنتفع بالغرم واستخدام نهج تحوطي عند غلبة الظن ، وذلك باعتبارها أدوات لتعزيز انتهاج سلوك اقتصادي أكثر اتساقا مع متطلبات التنمية القابلة للإدامة . وبما أنه قد يجري النظر في هذه المبادئ في المفاوضات الدولية المقبلة المتعلقة بالبيئة ، فمن الضروري اجراء المزيد من الدراسة لآثارها على البلدان النامية ، وإتاحة النتائج التي يتم التوصل اليها للهيئات التفاوضية المعنية في الوقت المناسب لكي تأخذها في الاعتبار . وينبغي للأونكتاد أن يجري دراسات وأن يوفر المعلومات والتحليلات في نطاق اختصاصه في المجالات ذات الصلة .

١٢٣- وفي التصدي لكل القضايا السالفة المتصلة بالبيئة والتنمية القابلة للإدامة ينبغي الاعتراف اعترافا تاما بخصوصيات البلدان النامية وواقعها الفعلي واحتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، فضلا عن خططها وأولوياتها الوطنية ، وإيلاؤها كلها اهتماما تفصيليا .

* * *

١٢٤- ويعرب المؤتمر عن بالغ قلقه ازاء الضرر البيئي الجسيم الذي وقع بسبب أزمة الخليج في الآونة الأخيرة .

باء - التجارة الدولية

١- التقييم

١٢٥- لقد تأثرت البيئة التجارية الدولية بعدد من التطورات التي خلقت تحديات وفرصا جديدة وزادت التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف أهمية على أهمية . وظلت التجارة العالمية تنمو بسرعة أكبر من الإنتاج العالمي في الأعوام الأخيرة . ولكن توسعها لم يكن متساويا في انتشاره ، ولم يتمكن إلا عدد محدود من البلدان النامية من تحقيق نمو ملحوظ في صادراتها . وظلت الضغوط الحمائية وإجراءات السياسة المتخذة من طرف واحد تعرض للخطر سير العمل في النظام التجاري المفتوح المتعدد الأطراف مما أثر بصفة خاصة في المصالح التصديرية للبلدان النامية . وقد تكثفت في الأعوام الأخيرة عمليات التكامل الاقتصادي والمفروض أن تضفي نوعا من الدينامية على التجارة العالمية وتعزز الإمكانات التجارية والإنمائية للبلدان النامية . وفي الأعوام الأخيرة اعتمد عدد متزايد من هذه البلدان إصلاحات شجاعة في مجال السياسة العامة تنطوي على تحرير تجاري ذاتي طموح ، بينما تجري إصلاحات بعيدة المدى وعمليات إعادة تشكيل عميقة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، مما يمهد الطريق لاندماجها في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي . ويجري تكريس اهتمام متزايد لتعزيز دور المؤسسات وتشجيع الأسواق القادرة على المنافسة من خلال اعتماد سياسات للمنافسة . وقد أثبت نظام الأفضليات المعمم أنه أداة نافعة في مجال السياسة التجارية ولكن أهدافه لم تتحقق بعد . وقد كانت استراتيجيات تيسير التجارة المتصلة بتبادل البيانات الكترونيا فعالة في تحسين الكفاءة التجارية للقطاعين العام والخاص . والتفاعلات بين السياسات البيئية والقضايا التجارية متعددة الجوانب ولم تقيم بعد تقييما تاما . وسيؤدي نجاح وتوازن محصلة جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في وقت مبكر إلى مزيد من التحرير والتوسع في التجارة العالمية وتعزيز الإمكانات التجارية والإنمائية للبلدان النامية ، وتوفير مزيد من الأمن وإمكانية التنبؤ للنظام التجاري الدولي .

٢- الأهداف

١٢٦- تبعا لذلك ، يجب أن تكون أهداف المجتمع الدولي:

(أ) وقف الحمائية وعكس اتجاهها من أجل تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها ، لمصلحة جميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ؛

(ب) ايجاد نظام تجاري دولي منصف وآمن وغير تمييزي وقابل للتنبؤ به ؛

(ج) القيام ، على نحو مناسب من حيث التوقيت ، بتيسير دمج جميع البلدان في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي ؛

(د) ضمان تداعم البيئة والسياسات التجارية بقصد تحقيق التنمية القابلة للادامة ؛

(هـ) تعزيز النظام التجاري الدولي بالتوصل في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إلى نتيجة مبكرة ومتوازنة وشاملة وناجحة .

٣- التدابير والاجراءات

(أ) الحمائية ، والتكيف الهيكلي ، وإصلاحات السياسة التجارية

١٢٧- ينبغي لجميع البلدان أن تنفذ الالتزامات السابقة بوقف الحمائية وعكس مسارها وأن تزيد توسيع إمكانية الوصول إلى الأسواق ، وخاصة في المجالات ذات الأهمية للبلدان النامية . ومما ييسر هذا التحسين في إمكانية الوصول إلى الأسواق قيام البلدان المتقدمة بإجراء التكيف الهيكلي المناسب .

١٢٨- وينبغي أن تواصل البلدان النامية الاصلاحات التي تضطلع بها في مجال السياسة التجارية والتكيف الهيكلي وأن تقوم خصوصا وعلى نحو تدريجي بتخفيض حواجزها الموضوعة أمام الاستيراد ، بما يتفق مع احتياجاتها التجارية والمالية والانمائية . وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي هذه الجهود عن طريق تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وزيادة تدفقات الموارد المالية .

١٢٩- والبلدان الأعضاء مدعوة إلى دعم انتقال البلدان الواقعة في أوروبا الوسطى والشرقية إلى اقتصاد السوق وأن تحرر نظمها التجارية إزاء جميع هذه البلدان . أما البلدان التي قامت فعلا بعمل ذلك فمدعوة إلى الاستمرار فيه . ومن المهم إلغاء التدابير التمييزية التي تستهدف هذه البلدان على وجه التحديد وإلى التخفيف ، على أساس شرط الدولة الأكثر الرعاية ، من التدابير غير التعريفية التي تؤثر على صادراتها . وفي الوقت نفسه ، فإن مصالح الاقتصاد العالمي ستخدم على أفضل نحو اذا ظلت نظم التجارة الآخذة في الظهور في أوروبا

الوسطى والشرقية على انفتاحها أمام الواردات الآتية من جميع الشركاء التجاريين المحتملين دون المساس بالاتفاقات التفضيلية المعقودة بموجب الأحكام ذات الصلة من أحكام "الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة" (الغات) . وينبغي أن يولى اهتمام خاص في هذا الصدد للتجارة مع البلدان النامية ، وفقا للالتزامات الدولية بمعاملتها معاملة تفضيلية وأكثر رعاية . وينبغي أن يقوم مجلس التجارة والتنمية دوريا بتقييم العملية المذكورة آنفا ، كما ينبغي للأونكتاد أن يحدد الفرص الناتجة عن التطورات المشار اليها أعلاه بما يخدم المنفعة المتبادلة للبلدان النامية ولآحاد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، ولا سيما عن طريق تقديم المساعدة التقنية ، بقصد إعانة البلدان النامية على جني أقصى فائدة من حيث توسيع نطاق التجارة وتعزيز التعاون الاقتصادي مع آحاد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية . وينبغي أن يتعاون الأونكتاد في هذا الصدد مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمؤسسات المتعددة الأطراف ، عند الاقتضاء .

١٣٠- وينبغي للنظام التجاري الدولي أن يكفل تقيد جميع البلدان بالالتزامات الدولية المتعلقة بمنح البلدان النامية معاملة تفضيلية وأكثر رعاية وأن يفسح المجال لزيادة اندماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي حسب مستوى تنميتها .

١٣١- وينبغي أن ينفذ المجتمع الدولي التدابير المعتمدة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات ، والهادفة إلى منح صادرات أقل البلدان نموا إمكانية زيادة تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وإلى تقديم معاملة تجارية خاصة إلى هذه البلدان .

١٣٢- إن المؤتمر ، إذ يعيد تأكيد مضمون كل من الفقرة ١٠٥(٤) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ومقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٦٧(د-٣٥) ، بأنه ينبغي للحكومات أن تبحث ، كجزء من جهودها لمكافحة الحمائية ، على النحو المناسب ، إنشاء آليات شفافة على الصعيد الوطني لتقييم التدابير التي تلتمسها الشركات/القطاعات ، وآثار هذه التدابير على الاقتصاد المحلي ككل وعلى المصالح التصديرية للبلدان النامية والحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة وملموسة من أجل تحقيق هذه الغاية ، يوافق على أنه ينبغي

للأونكتاد أن ينهض بإنشاء هذه الآليات ، بما في ذلك إجراء مناقشة بشأن سماتها المتصلة بالموضوع ، واشتراكها في أعمال الهيئات المناسبة التابعة للأونكتاد ، عند الاقتضاء . وينبغي أن تقدم الأمانة المساعدة التقنية إلى البلدان المهتمة فيما يتصل بإنشاء هذه الآليات .

١٣٣- وينبغي أن تولي جميع البلدان اهتماما بزيادة شفافية نظمها التجارية وللاستعاضة عن التدابير غير التعريفية بتعريفات تعريفية حيثما أمكن ذلك .

١٣٤- ويلاحظ المؤتمر أن الكثير من صادرات البلدان النامية قد استفاد من المعاملة الممنوحة بموجب نظام الأفضليات المعمم ، وهو يشجع البلدان المانحة للأفضليات على مواصلة تحسين هذه المخططات وتجديدها ، وعلى تمديد فترات العمل بهذه المخططات تجنبا لعدم التيقن فيما يتعلق بالأفضليات ، مع وضع الطبيعة الذاتية المستقلة لهذه المخططات في الاعتبار .

١٣٥- ويوصي المؤتمر بأن تمتثل البلدان المانحة للأفضليات لمبادئ نظام الأفضليات المعمم المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف . وينبغي للبلدان المانحة للأفضليات أن تنظر في إجراء التكيف المناسب في التغطية القطرية . ويسلم المؤتمر بأن تحقيق توسيع ضخم في تغطية المنتجات لكي تضم منتجات غير مشمولة حتى الآن لها أهمية تصديرية في الوقت الحالي أو يحتمل أن تكون لها هذه الأهمية بالنسبة للبلدان النامية من شأنه أن يشكل تحسينا رئيسيا في فعالية نظام الأفضليات المعمم ، ويطلب إلى البلدان المانحة للأفضليات أن تنظر ، اذا أمكن ، في جعل تغطية المنتجات شاملة ، وبخاصة في سياق استعراض المخططات الجاري الآن في الكثير من البلدان المانحة للأفضليات . وينبغي التقليل إلى أدنى حد من التحديدات والتقييدات المفروضة على الواردات المشمولة بالأفضليات فضلا عن التقليل إلى أدنى حد من عمليات سحب المزايا التفضيلية ، كما ينبغي تبسيط قواعد المنشأ وتحقيق تناسقها بغية طبع هذه المخططات بطابع الاستقرار والشفافية وزيادة القابلية للتنبؤ والتقليل من تعقيدها .

١٣٦- ويعرب المؤتمر عن القلق إزاء آثار التدابير غير التعريفية على الفوائد النابعة من مخططات نظام الأفضليات المعمم وتحث البلدان

المانحة للافضليات على بذل الجهود لتخفيض أو إزالة الحواجز المرتبطة بمخططات نظام الأفضليات المعمم .

١٣٧- ويدعو المؤتمر البلدان المانحة للافضليات إلى أن تنفذ بالكامل الأحكام ذات الصلة في إعلان وبرنامج عمل باريس فيما يتعلق بتدابير نظام الأفضليات المعمم لصالح أقل البلدان نموا ، ويحث على إيلاء عناية خاصة للمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لهذه البلدان ، وبخاصة السماح بدخولها معفاة من الرسوم .

١٣٨- ويحث المؤتمر برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبلدان المانحة المحتملة المقتدرة على زيادة مساهمتها في برنامج الأونكتاد للمساعدة التقنية في مجال نظام الأفضليات المعمم من أجل السماح للبلدان النامية بالاستفادة على الوجه الأكمل من النظام . وعلى البلدان المتلقية للأفضليات ومصدريها الذين لم يستفيدوا بعد بالكامل من نظام الأفضليات المعمم أن يشاركوا بنشاط في أنشطة المساعدة التقنية هذه .

١٣٩- ويطلب المؤتمر إلى اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات أن تدرس النطاق والطرائق الممكنة لتقديم معاملة تفضيلية إلى البلدان النامية فيما يتعلق بالبضائع ، وفقا للمبادىء والأهداف التي يقوم عليها نظام الأفضليات المعمم .

١٤٠- ومع توقع تخفيض معدلات الدولة الأكثر رعاية إلى حين الاختتام الناجح لجولة أوروغواي ، ينبغي للبلدان المانحة للأولويات أن تنظر ، حيثما أمكن ، في زيادة الهوامش التفضيلية والمعاملة الخالية من الرسوم الجمركية الممنوحة في إطار المخططات الحالية للأفضليات .

١٤١- ويوافق المؤتمر على أن يقوم مجلس التجارة والتنمية ، سنويا في دورة الربيع ، بمواصلة استعراض التطورات العالمية لأحوال الانتاج والتجارة في مجال المصنوعات والسلع الأساسية والخدمات ؛ وينبغي أن يشمل الاستعراض إجراء تحليلات للعناصر الرئيسية لسياسات التكيف الهيكلي والسياسات التجارية وآثار هذه السياسات ، وان اقتضى الأمر ، خيارات السياسة العامة ، مع مراعاة المصالح الخاصة للبلدان النامية .

١٤٢- ويجوز للأمين العام ، اذا ما رأى ذلك ضروريا ، أن يعقد اجتماعا لخبراء رفيعي المستوى لعرض آرائهم على المجلس أو على لجنة الدورة المتفرعة عنه بشأن قضايا محددة تتطلب عناية المجلس .

(ب) تحسين الاطار التجاري الدولي

١٤٣- إن المؤتمر ، إذ يكرر تأكيد مبادئ وأهداف إعلان بونتا ديل ايستي ، يحث جميع المشتركين ، وبخاصة كبار الشركاء التجاريين ، على بذل جهود مصممة من أجل التوصل إلى نتيجة مبكرة ومتوازنة وشاملة وناجحة لجولة أوروغواي ، مع مراعاة الاهتمامات الخاصة للبلدان النامية . ويؤكد المؤتمر من جديد الالتزام بنظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح تتوفر له مقومات البقاء وقوي لتحقيق مزيد من التحرير والتوسيع للتجارة العالمية لما فيه مصلحة جميع البلدان ، وبخاصة البلدان النامية .

١٤٤- وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٣/٤٥ ، يرجو المؤتمر من مجلس التجارة والتنمية أن يقوم بتحليل وتقييم نتيجة جولة أوروغواي ولاسيما في المجالات التي تهم أو تشغل البلدان النامية ، وأثرها على النظام التجاري الدولي . وفي هذا السياق ينبغي للمجلس أن يدرس ، على أساس تحليلات يعدها الأمين العام للأونكتاد ، مشاكل وفرص البلدان النامية واقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقال من أجل زيادة مشاركتها في التجارة الدولية في السلع والخدمات خلال التسعينات .

١٤٥- ويعترف المؤتمر بما أعربت عنه البلدان المتلقية من تقدير للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي من خلال الأونكتاد من أجل تسهيل المشاركة الفعالة للبلدان النامية في جولة أوروغواي .

١٤٦- ويرجو المؤتمر من مجلس التجارة والتنمية استعراض آثار الاتفاقات الاقليمية الناشئة للتكامل الاقتصادي والتجارة الحرة بالنسبة للبلدان النامية وبالنسبة للنظام التجاري الدولي ، وتشجيع التكامل الاقليمي ودون الاقليمي ، ولا سيما فيما بين البلدان النامية ، باعتباره وسيلة مكملة لتعزيز عملية تحرير التجارة في الاقتصاد العالمي .

١٤٧- ويوافق المؤتمر على ضرورة أن يقوم الأونكتاد ، عن طريق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، بمتابعة أعماله فيما يتعلق بسياسات وقواعد مكافحة الممارسات التجارية التقليدية لكي يشجع المنافسة ، ويشجع الأداء السليم للأسواق والتوزيع الكفء للموارد ، وتحقيق تحرير أوسع للتجارة الدولية . وينبغي بذل الجهود من جانب حكومات البلدان أو السلطات الاقليمية لتنفيذ أحكام مجموعة المبادىء والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية تنفيذا كاملا وتطوير التعاون بين السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة ، بما في ذلك السلطات المختصة في التجمعات الاقليمية . وينبغي أن يشمل عمل الأونكتاد كلا من السلع والخدمات .

١٤٨- وينبغي أيضا لأمانة الأونكتاد والبلدان المتقدمة أن تقدم ، عند الطلب وفي حدود الموارد المتاحة ، للبلدان النامية وغيرها من البلدان التعاون التقني في مجال سياسة المنافسة .

١٤٩- ويلاحظ المؤتمر المناقشات الجارية في الأمم المتحدة وفي الغات بشأن تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال التجارة المتعددة الأطراف والمقترحات في جولة أوروغواي بشأن انشاء منظمة للتجارة المتعددة الأطراف من أجل تنفيذ نتائج المفاوضات .

١٥٠- ويعيد المؤتمر تأكيد ولاية الأونكتاد ودوره الهام في النظام التجاري الدولي .

(ج) البيئة والتجارة

١٥١- يعترف المؤتمر بأن تحسين فرص وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق واتباع سياسات بيئية سليمة سيكون لهما أثر بيئي ايجابي .

١٥٢- وينبغي أن تتناول السياسات البيئية الأسباب الجذرية لتدهور البيئة ، حتى يتلافى أن تتحول التدابير البيئية إلى قيود لا ضرورة لها تعترض التجارة . ويقر المؤتمر بأن تدابير السياسة التجارية للأغراض البيئية ينبغي ألا تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو الذي لا مبرر له أو تقييدا مقنعا للتجارة الدولية . وينبغي تجنب اتخاذ

إجراءات انفرادية لمعالجة التحديات البيئية خارج نطاق ولاية البلد المستورد . أما التدابير البيئية التي تتطرق للمشاكل البيئية العابرة للحدود أو العالمية فينبغي أن تقوم بقدر الامكان على أساس توافق آراء دولي . وقد تحتاج التدابير المحلية التي تستهدف تحقيق أغراض بيئية معينة إلى تدابير تجارية لجعلها فعالة . واذا وجد أن تدابير السياسة التجارية ضرورية لتنفيذ السياسات البيئية ، يمكن تطبيق بعض المبادىء والقواعد التي يمكن أن تشمل ، في جملة أمور : مبدأ عدم التمييز ؛ والمبدأ القاضي بأن التدبير التجاري الذي يقع عليه الاختيار يجب أن يكون أقل التدابير تقييدا للتجارة لزوما لتحقيق الأهداف ؛ والالتزام بضمان الشفافية في استخدام التدابير التجارية المتصلة بالبيئة ، وبتقديم إخطار ملائم بالأنظمة الوطنية ؛ والحاجة إلى إيلاء اعتبار للظروف الخاصة للبلدان النامية ومتطلباتها الانمائية في تحركها نحو تحقيق أهداف بيئية متفق عليها دوليا .

١٥٣- ويشير المؤتمر إلى المبدأ ٢٣ من اعلان ستكهولم المؤرخ في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ الذي ينص على أنه "لا بد في كل الحالات ، دون المساس بالمعايير التي قد يتفق عليها المجتمع الدولي أو بالمعايير التي سوف تحدد على الصعيد الوطني ، من النظر في نظام القيم السائد في كل بلد ونطاق انطباق المعايير السليمة بالنسبة لمعظم البلدان المتقدمة ولكن غير الملائمة أو التي لها تكاليف اجتماعية لا مسوغ لها بالنسبة للبلدان النامية" .

١٥٤- وينبغي للاونكتاد ، على الصعيد الحكومي الدولي وصعيد الأمانة معا ، آخذا في الاعتبار أعمال المحافل الأخرى ذات الصلة ، أن يضطلع بجهود متعمقة بشأن توضيح الصلات القائمة بين التجارة والبيئة والحاجة إلى التوفيق بين الحماية البيئية وبين السياسات التجارية المتحررة وحرية الوصول إلى الأسواق ، وأن يساهم في بناء توافق آراء فيما يتعلق بالمبادئ والقواعد المناسبة .

١٥٥- ويرجو المؤتمر من أمانة الأونكتاد أن تجري دراسات وتحلل تدابير السياسة العامة وتضطلع بأنشطة التعاون التقني في المجال الحيوي للتجارة والتنمية القابلة للادامة . وعلى الأمانة بنوع خاص أن تحلل العلاقة بين السياسات البيئية والتجارة وأثر التطورات في هذا الميدان على البلدان النامية ، آخذة عمل الغات ومنظمة التعاون

والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمحافل المناسبة الأخرى في الحسبان . وطبقا للفقرة ٦ من قرار مجلس التجارة والتنمية ٣٨٤ (د-٣٧) كما تأكدت لهذا الغرض من جديد في قرار الجمعية العامة ٤٥/٢١٠ ، ينبغي للأونكتاد أن يواصل تجميع وتحليل ونشر المعلومات عن الأنظمة والتدابير البيئية التي قد يترتب عليها أثر على التجارة ، وخاصة تجارة البلدان النامية . ويلاحظ المؤتمر أن المناقشة المتعلقة بقضايا البيئة والتجارة وتحليل هذه القضايا في الأونكتاد قد تضاعفت . والبلدان المانحة مطالبة بمواصلة المساهمة بالموارد الخارجة عن الميزانية لزيادة تقوية عمل الأونكتاد بشأن الروابط المتبادلة بين البيئة والتجارة والتنمية القابلة للادامة ، بما في ذلك تكييف شبكة معلومات تدابير تنظيم التجارة .

(د) كفاءة التجارة

١٥٦- إن التقنيات الجديدة في مجال المعاملات والاجراءات التجارية الدولية قادرة على تحقيق وفورات ضخمة من حيث الوقت والمال في المعاملات والاجراءات التجارية الدولية . وهذه تؤدي إلى قيام صلات تجارية جديدة تشمل جميع مناطق العالم . والاستفادة من هذه التقنيات تتطلب استخدام التبادل الالكتروني للبيانات على نطاق عالمي بحق . وينبغي أن تولى عناية خاصة في برامج الأونكتاد لدمج البلدان والمناطق الأقل تقدما في هذه العملية بغية تمكينها من الوصول إلى مصادر جديدة للقدرة التنافسية في مجال التجارة . ويحتمل أن تساعد النماذج المحلية المكيفة مع كل مستوى من مستويات التنمية المتاجرين الفعليين والمحتملين والقطاع العام على الاندماج بكفاءة في التجارة الدولية وتشييد الهياكل الأساسية المحلية لرعاية التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي .

١٥٧- ويرجو المؤتمر من الأمين العام للأونكتاد أن يبدأ التشاور مع الدول الأعضاء بغية إنشاء فريق من الخبراء يعني بكفاءة التجارة واضعا في الاعتبار مقرر المؤتمر (الفقرة ٧٩) بانشاء فريق عامل مخصص معني بكفاءة التجارة . وسيقدم هذا الفريق بانتظام تقارير عن سير أعماله إلى مجلس التجارة والتنمية . وينبغي أن يكون الفريق مؤلفا بشكل يمكنه من الاستفادة من خبرة أكثر المشاركين تقدما من القطاعين العام والخاص في مجال كفاءة التجارة . وسيلزم أن يراعي الفريق في

عمله ، على النحو الواجب ، الجهود القائمة المبذولة في منظومة الأمم المتحدة وفي منظمات أخرى ، بغية دعمها والتعجيل بها وتحسينها . وسيكون الفريق مسؤولا عن وضع المبادىء التوجيهية اللازمة لاتخاذ خطوات ملموسة في اتجاه تحقيق كفاءة التجارة على الصعيدين الوطني والدولي ، ولاسيما في البلدان النامية . وسيقوم الفريق كذلك بتحديد وصياغة العناصر اللازمة لتعزيز وتنفيذ هذه المبادىء التوجيهية ، مع التركيز على مكوناتها القانونية والتقنية والاجرائية والمؤسسية مع الحفاظ في الوقت نفسه على مجال كامل أمام مبادرات القطاع الخاص في هذا الميدان .

١٥٨- ويجب أن تتوج هذه الجهود من جانب فريق الخبراء بعقد ندوة دولية بشأن تحقيق كفاءة التجارة وذلك في عام ١٩٩٤ . وينبغي أن يؤدي هذا الحدث إلى تعزيز المناقشة الدولية المتعلقة بتعزيز الهياكل الأساسية الوطنية والاقليمية المتناسقة والخاصة بالتجارة وبتحقيق كفاءة التجارة . وينبغي أن يركز بوجه خاص على متطلبات إشراك جميع البلدان في التجارة المتسمة بالكفاءة مع إيلاء الأولوية لطرق ووسائل تعزيز مشاركة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الدولية . وينبغي لمجلس التجارة والتنمية أن يقوم بانتظام باستعراض الأعمال تحضيرا للندوة . وينبغي توفير موارد كافية من الميزانية ومن التبرعات لضمان المشاركة الكافية في الندوة . وينبغي تدبير حصة الأونكتاد في تكاليف الندوة في اطار الموارد القائمة .

١٥٩- وينبغي تشجيع الشفافية في المعلومات ذات الصلة بالتجارة ، وذلك بزيادة الوعي بالفرص المتاحة للوصول إلى المعلومات المتاحة عن الأسواق والتي هي من المشاعات العامة . وينبغي دعم الجهود الجارية الهادفة إلى وضع معايير نظام التبادل الالكتروني للبيانات بحيث يتم تمثيل وتكملة المصالح والاهتمامات التجارية لجميع البلدان ، وخاصة البلدان النامية عن طريق التعاون الدولي .

١٦٠- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تعزيز عمله التحليلي وعمله المتعلق بالتعاون التقني في مجال تحقيق كفاءة التجارة ، بطرق منها إجراء تجارب بالاشتراك مع القطاعين الخاص والعام في البلدان الرائدة .

١٦١- ويسلم المؤتمر بالجهود التي تبذلها بلدان كثيرة لزيادة كفاءة التجارة عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات . وتحث البلدان على مواصلة بذل تلك الجهود ، ولاسيما في مجالات تيسير التجارة وأتمتة الجمارك . وتشجع جميع البلدان على اعتماد قوانين وأنظمة وسياسات تخفض الحواجز القائمة أمام تيسير التجارة ، عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات .

(هـ) تيسير المرور العابر

١٦٢- إن تحسين مرافق المرور العابر حيوي لازدهار وتنمية قطاع التجارة الخارجية في البلدان النامية غير الساحلية . ويحث المؤتمر المجتمع الدولي على مساعدة هذه البلدان وبلدان المرور العابر المجاورة لها من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية المناسبة من أجل تحسين هياكلها الأساسية في مجال المرور العابر .

(و) التعاون التقني

١٦٣- ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تقوم ، في حدود الموارد القائمة في الميزانية العادية ، بالإضافة إلى مساهمات خارجة عن الميزانية ، بتعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها في مجال التجارة بهدف تقوية القدرات الوطنية للتجارة والتنمية ، وتعزيز مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري الدولي ، والنهوض بتجارة البلدان النامية آخذة في الحسبان أنشطة المنظمات الأخرى . وينبغي أن تشمل هذه الأنشطة : إصلاحات السياسة التجارية ، بما في ذلك تقديم المساعدة عند الطلب إلى البلدان النامية توطئة لاشتراكها في آلية الغات لاستعراض السياسة التجارية ؛ والمفاوضات التجارية ؛ والوصول إلى الأسواق ، بما في ذلك الاستخدام الفعال لنظام الأفضليات المعمم ؛ والتجارة والتنمية القابلة للإدامة ؛ وتيسير التجارة وتحقيق كفاءة التجارة ؛ ونشر المعلومات التجارية ومجموعات برامج الحاسوب ؛ والتدريب وتنمية الموارد البشرية فيما يتعلق بما سبق ذكره ؛ وتقييم وتنفيذ نتائج جولة أوروغواي .

جيم - تعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان النامية

١- التقييم

١٦٤- لقد اصبحت التكنولوجيا عاملا متعاظما في تحديد القدرة على المشاركة في التجارة العالمية للمصنوعات والخدمات . وفي سياق

العولمة في الاقتصاد العالمي ، تتقرر احتمالات التقدم التكنولوجي للبلدان النامية بجملة أمور منها حصولها على التكنولوجيا - وهو جزئيا وبصورة متزايدة تابع للروابط التكنولوجية بين الشركات - وبالتطورات في حماية الملكية الفكرية وبتنمية مواردها البشرية . وإن تنشيط تدفقات التكنولوجيا والاستثمار ، الذي يبقى مصدرا هاما للتكنولوجيا ، ومساهمتها الايجابية في التنمية ، يتطلب زيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا المستوردة ، خصوصا في أقل البلدان نموا ، حيث تستدعي الجهود الداخلية لتحسين البنية الأساسية ، ورفع مستويات التعليم وتدريب التقنيين ، دعما دوليا متواصلا . وقد أضاف تزايد الانشغال دوليا بالتنمية القابلة للادامة إيكولوجيا بعدا جديدا إلى هذه المشكلة .

٢- التدابير والاجراءات

١٦٥- يعترف المؤتمر بأن القدرة التكنولوجية هي أحد العوامل الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وبالتالي ، يوصي بالتشديد على السياسات والتدابير التي تعزز الابتكار التكنولوجي في البلدان النامية ، بما في ذلك توفير موارد مالية كافية . وسعيا لتعزيز القدرات التكنولوجية المحلية ، يتعين إيلاء أولوية عالية لتنشيط التدفقات التكنولوجية إلى البلدان النامية من خلال أمور منها وضع مخططات تعاونية وتدابير حافزة وترتيبات تعاون فيما بين المشروعات . ويتعين أن تسهل السياسات والتدابير في هذا المجال حصول البلدان النامية على التكنولوجيا ، وتعزيز قدرتها على تعديل هذه التكنولوجيا وتكييفها وفقا للأوضاع المحلية وايجاد وتطوير التكنولوجيا محليا .

١٦٦- ويعترف المؤتمر بأنه ، من أجل تنشيط نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات التكنولوجية الذاتية ، ينبغي للبلدان النامية ، أن تركز ، في خططها وسياساتها ، على السياسات والتدابير التي تعزز قدرتها العلمية والتكنولوجية ، وأن تخصص موارد كافية لهذا الغرض وفقا لحاجاتها الانمائية الوطنية في إطار ما يتوافر لديها ، على أن تتراوح هذه السياسات بين توسيع وتكييف نظمها التعليمية ، بما في ذلك التدريب المهني ، وبين بناء قدراتها العلمية والتكنولوجية في مجال البحث والتطوير . وينبغي أن تتضمن هذه السياسات تدابير لتشجيع نشر التكنولوجيا داخل البلدان النامية ، خصوصا على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم .

١٦٧- وينبغي الأخذ بسياسات وطنية لتنمية التكنولوجيا و/أو تعزيز هذه السياسات في إطار للسياسة العامة مناسب ينمي روح المبادرة ويشجع على نقل التكنولوجيا ، بما في ذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ، على أن يقرن ذلك بتدابير لاستيعاب هذه التكنولوجيات محليا ، ويوفر حوافز للاستثمار في بناء القدرة التكنولوجية ، بما في ذلك البحث والتطوير ، والابتكار ، وتطويع وتطوير التكنولوجيات التي ستدعم الأهداف والأولويات الوطنية .

١٦٨- وبالنظر إلى أهمية التكنولوجيات لعملية التنمية ، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تنظر في سبل تيسير التعاون في مجال التكنولوجيا مع العالم النامي . ويتعين على البلدان المتقدمة أن تيسر ، في إطار سياساتها التجارية والتكنولوجية ، للبلدان النامية الحصول على التكنولوجيات الفعالة والمطبقة أفضل تطبيق والضرورية . ويمكن أن تشمل وسائل تشجيع تدفقات التكنولوجيا إلى البلدان النامية ، في جملة أمور ، مخططات الضمانات العامة لتشجيع المشاريع المشتركة واتفاقات الترخيص واتفاقات التعاون في مجال البحث والتطوير . ويمكن للمعاهدات الثنائية المتعلقة بالاستثمار والازدواج الضريبي أن توفر ، لمن يهتمون بالاشتراك في هذه الاتفاقات ، إطارا داعما للتدفقات الاستثمارية الداعية إلى عقد ترتيبات تعاونية في مجال نقل التكنولوجيا والبحث والتطوير بين شركات البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وينبغي لبرامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف أن تولي الأولوية الواجبة لنقل التكنولوجيا المناسبة ، آخذة في الاعتبار الحاجات الإنمائية الوطنية .

١٦٩- وينبغي للبلدان المتقدمة أن تشجع تحسين التعاون بين المشروعات والمؤسسات العلمية والتكنولوجية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية . وللتخفيف من النتائج السلبية المترتبة على النقل العكسي للتكنولوجيا ، ينبغي للبلدان النامية أن تنظر ، عند الاقتضاء ، في وضع سياسات وطنية تشجع مواطنيها على أن يدرسوا و/أو يعملوا في أوطانهم ، وينبغي للبلدان المتقدمة أن تنظر في توفير مزيد من الدعم للبرامج القائمة من أجل تمكين عدد أكبر من البلدان النامية من الاستفادة من المعرفة والخبرة اللتين جمعهما موظفوها الماهرون المقيمون في الخارج .

١٧٠- ويعترف المؤتمر بضرورة استكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بتوفير التعاون التقني والدعم الضروري للبلدان النامية لتمكينها من الاضطلاع بالبحث والتطوير وتكوين المهارات بما في ذلك برامج التدريب فضلا عن استيراد المدخلات التكنولوجية الأجنبية تكملة للجهود التكنولوجية المحلية . وفي هذا السياق ، يستحق النقل العكسي للتكنولوجيا النظر فيه . وينبغي تشجيع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية على أن تأخذ في الاعتبار الواجب الحاجات التكنولوجية للبلدان النامية .

١٧١- ويعترف المؤتمر أيضا بأنه يمكن للبلدان النامية أن تساعد بعضها بعضا بإنشاء مؤسسات ومراكز مشتركة للبحث والتدريب وبالتشجيع على وضع برامج تعليم مشتركة في مجالي العلم والتكنولوجيا ، وبتبادل المعلومات . ويجب أن يحتل العلم والتكنولوجيا مكانة بارزة في مخططات التعاون فيما بين البلدان النامية على الصعيد العالمي وكذلك على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي . وتحقيقا لهذا الغرض ، يمكن تنفيذ تدابير خاصة لتعزيز هذا التعاون ، بما في ذلك وضع ترتيبات للمشاريع المشتركة وترتيبات تعاونية في مجال البحث والتطوير بغية تيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيات وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا مع إيلاء المراعاة الواجبة للمصالح الوطنية للبلدان النامية . وينبغي لجميع البلدان وللمنظمات الدولية ذات الصلة أن تنظر في تقوية الدعم إلى مرافق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البلدان النامية .

١٧٢- ويعترف المؤتمر بأن وضع وتنفيذ معايير متفق عليها دوليا لحماية حقوق الملكية الفكرية تعترف بالأهداف الأساسية للسياسة العامة ، بما فيها الأهداف الانمائية والتكنولوجية ، ينبغي أن يسهلا التدفقات الدولية للتكنولوجيا والتعاون التكنولوجي فيما بين جميع الدول المشاركة ، خصوصا إلى البلدان النامية بأحكام وشروط متفق عليها من جانب الأطراف المعنية ، ويلاحظ الدور الهام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية والجهود الهامة المبذولة في المفاوضات الجارية حاليا بهذا الشأن في جولة أوروغواي في إطار الغات . ويعترف المؤتمر كذلك بأهمية الأخذ بنظام وطني لتوفير الحماية الكافية والفعالة لحقوق الملكية الفكرية لأنه يستطيع أن يخلق حوافز سوقية تدفع السكان المحليين إلى الابداع ونقل التكنولوجيات وتطويعها ونشرها .

١٧٣- إن المؤتمر ، وقد استعرض الأعمال المضطلع بها في المفاوضات المتعلقة بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا وعدم الوصول إلى اتفاق في المشاورات التي أجريت مؤخرا بشأن هذا الموضوع ، يسلم بعدم تهيؤ الظروف حاليا للتوصل إلى اتفاق كامل بشأن جميع القضايا المعلقة في مشروع مدونة قواعد السلوك . واذا اشارت الحكومات ، سواء مباشرة أو عن طريق الأمين العام للأونكتاد عند تقديمه تقريره وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٦ ، إلى وجود تقارب وجهات النظر الضروري للتوصل إلى اتفاق على جميع المسائل المعلقة ، عندئذ ينبغي أن يباشر المجلس من جديد وأن يواصل عمله الرامي إلى تيسير الاتفاق على المدونة .

١٧٤- ويوافق المؤتمر على أن نقل وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا هما عنصر لا بد منه لنجاح استراتيجية التنمية القابلة للادامة ، ويطلب أن يجري بحث طرائق فعالة لخلق التكنولوجيات السليمة بيئيا وتطويرها والحصول عليها على نحو مؤات ونقلها ، خاصة إلى البلدان النامية ، بما في ذلك بشروط ميسّرة وتفضيلية . وهذا يمكن أن يشمل النشر الملائم للمعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا الموجودة حاليا ، فضلا عن تحسين المخططات والآليات المالية القائمة حاليا ، والنظر في إمكانية وضع مخططات وآليات مالية إضافية ، لمساعدة البلدان النامية على تحسين فرص الحصول على الموارد اللازمة لدعم تكلفة استيراد واستخدام وتطوير التكولوجيات السليمة بيئيا .

١٧٥- ويسلم المؤتمر أيضا بأنه ينبغي إيلاء اهتمام للمتطلبات التكنولوجية للبلدان التي تمر بعمليات انتقال إلى الاقتصاد السوقي في أوروبا الوسطى والشرقية ومناطق أخرى وهي تكيف هياكلها وفق التحديات التي تواجهها في التسعينات .

١٧٦- وفي إطار الولاية الحالية للأونكتاد بتحليل القضايا المتعلقة بالتجارة والتنمية الاقتصادية ، يوافق المؤتمر على أنه ينبغي أن يركز الأونكتاد برنامج عمله الداعم للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية ونقل التكنولوجيا اليها ، وتنمية القدرات التكنولوجية الذاتية فيها ، مع الاهتمام بوجه خاص بحاجات أقل البلدان نموا ، على ما يلي:

(أ) إجراء بحوث وتحليلات للسياسات تعالج بصورة عميقة قضايا التكنولوجيا من حيث العلاقة المتبادلة بينها وبين التجارة في السلع والخدمات والاستثمار والتمويل والبيئة ؛

(ب) إجراء تحليلات تتناول نقل التكنولوجيا وقضايا نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا . وينبغي أن يشمل هذا العمل دور المبادرة الفردية في نقل التكنولوجيا و تطويرها وإدارتها ، بما في ذلك السياسات التي تؤثر على تطوير القدرات الخلاقة للمشاريع في البلدان النامية ، ودور الحماية الفعالة للملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا وتطوير قدرة تكنولوجية ذاتية ؛ وتنمية الموارد البشرية ذات الصلة ، وإيجاد طرائق لتوجيه التدفقات التكنولوجية إلى البلدان النامية ، مثل ضمانات الاستثمار والائتمانات التساهلية ؛ وإيجاد وسائل لتعزيز التعاون في ميدان أنشطة البحث والتطوير فيما بين البلدان ، ولا سيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، وأيضا فيما بين مؤسسات الأعمال ؛ وحاجات البلدان النامية التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية التكنولوجية الأولية ؛ وتحديات وفرص نقل التكنولوجيا إلى ومن البلدان التي تمر بعمليات انتقال إلى الاقتصاد السوقي ؛

(ج) أنشطة التعاون التقني الداعمة للبلدان النامية من أجل تعزيز قدراتها التكنولوجية . وفي هذا الصدد ، ينبغي إيلاء الاعتبار ، على سبيل الأولوية ، لإعداد تقييم لاحتياجات البلدان النامية إلى بناء قدرتها على تقييم التكنولوجيا واختيارها والتفاوض عليها وحيازتها وتطويرها ؛ ولبرامج تدريب الموارد البشرية ، بما في ذلك فيما يخص وضع السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا السليمة وتنمية القدرات التقنية والإدارية ؛ ولنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وتكييفها وتوليدها . ويعرب المؤتمر عن تقديره للمساعدة التقنية المقدمة من الدائرة الاستشارية لنقل التكنولوجيا التابعة للأونكتاد ويدعو الحكومات ومؤسسات التمويل الانمائي ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، إلى النظر في زيادة ما تقدمه من دعم مالي إلى هذه الدائرة .

دال - الخدمات

١- التقييم

١٧٧- لقد شهدت الثمانينات ازديادا ذا شأن في أهمية قطاع الخدمات في الاقتصادات الوطنية وفي التجارة الدولية. وقد برزت الخدمات المقدمة إلى المنتجين، بوجه خاص، كجزء ذي دينامية عالية من الاقتصاد العالمي وكعامل حاسم في الانتاجية والقدرة التنافسية. وثمة اعتراف متزايد بالأهمية الاستراتيجية للخدمات بالنسبة إلى عملية التنمية. وعلى الرغم من أن الحالة تختلف تبعا لاختلاف قطاعات الخدمات، فإن شركات البلدان المتقدمة تسيطر على التجارة العالمية في الخدمات في حين أن معظم البلدان النامية لم تستطع أن تبني قدرة إنتاجية وتنافسية أو أن تتغلب على الحواجز التي تعترض طريق الدخول إلى الأسواق العالمية. والمفروض أن تفضي زيادة مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات إلى أن تستفيد من ميزتها النسبية في عدد من قطاعات الخدمات وأن يساهم ذلك في عمليتها الانمائية وفي زيادة فعاليتها في الاقتصاد العالمي. ويوجد الآن عدد متزايد من البلدان النامية في وضع يسمح له بالتوسع في تصدير الخدمات في طائفة من المجالات. وبعض هذه البلدان يعتمد على تصدير الخدمات في الحصول على إيراداته من القطع الأجنبي. وبالنسبة إلى بلدان نامية أخرى، يتسم تعزيز قطاع الخدمات لديها، بما في ذلك النقل البحري، بأهمية حاسمة لتقوية مركزها في التجارة الدولية في السلع. ويعترف الكثير من البلدان النامية بضرورة إيجاد الظروف المناسبة التي تؤدي إلى تعزيز قطاعات الخدمات لديها وزيادة إيراداتها من القطع الأجنبي الناتج عن ذلك.

٢- الأهداف

١٧٨- ينبغي أن يتيح الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن التجارة في الخدمات، الناشئ عن جولة أوروغواي، إطارا يسمح بتحرير التجارة العالمية في الخدمات تدريجيا، مما يسمح بزيادة مشاركة البلدان النامية فيها وذلك بتوسيع سبل وصولها إلى أسواق الخدمات. ولتمكين البلدان النامية من الاستفادة من تحرير التجارة في الخدمات، يشجع المؤتمر المجتمع الدولي على دعم جهود حكومات البلدان لتقوية القدرة الانتاجية والتصديرية لقطاع الخدمات في بلدانها وذلك بإنشاء هياكل أساسية كافية والاستثمار في تنمية الموارد البشرية. وبالاضافة إلى

هذا يلعب قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية دورا حاسما في تطوير اقتصاد قادر على المنافسة في مجال الخدمات . وتشجع حكومات البلدان على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز هذا القطاع وتحسين الوصول إلى شبكات المعلومات .

١٧٩- والمؤتمر ، إذ يشير إلى الفقرة ١٠٥(١٩) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، يوافق على التدابير والاجراءات المبينة في الفرع التالي بشأن السياسات الوطنية والدولية . ويسلم المؤتمر أيضا بأهمية مساهمة القطاع الخاص في تنمية صناعات الخدمات القادرة على المنافسة . وبوجه خاص ، كثيرا ما تيسر الشركات عبر الوطنية خلق فرص العمل ، وتنمية الموارد البشرية ، ونقل التكنولوجيا ، وتنمية الهياكل الأساسية ، وتوسيع القدرات والطاقات التصديرية .

٣- التدابير والاجراءات

(أ) السياسات الوطنية

١٨٠- يوافق المؤتمر على أنه ينبغي للبلدان النامية أن تنتهج سياسات ترمي إلى تهيئة الظروف الملائمة لتنمية قطاعاتها الوطنية في مجال الخدمات ، وبخاصة خدمات المنتجين . ويمكن أن تشمل هذه السياسات ، في جملة أمور ، العناصر التالية:

(١) تحديث وتوسيع الهياكل الأساسية اللازمة ، ولا سيما للاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات المعلومات ؛

(ب) تنمية الموارد البشرية ، بما في ذلك من خلال ترتيبات التدريب في موقع العمل ، وتنمية الخدمات الكثيفة المعرفة ؛

(ج) تدابير لتشجيع الاستثمار والتجارة عبر الحدود من جانب الشركات في قطاع الخدمات بغية المساهمة في تحقيق أهداف من قبيل نقل التكنولوجيا ، والتدريب ، وتعزيز الهياكل الأساسية وتكوين رأس المال المحلي وفرص الوصول إلى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع ، وكذلك للاستفادة من خدمات الموردين المحليين القادرين على المنافسة في البلدان النامية ؛

(د) تحرير قطاع الخدمات تدريجيا ووضع استراتيجيات لتحسين القدرات الخدمية المحلية ومن أجل الخدمات القادرة على المنافسة دوليا ؛

(هـ) تعزيز التعاون مع بلدان أخرى على الأصعدة الاقليمي والاقليمي ودون الاقليمي ، بما في ذلك تحرير التجارة على أساس

متبادل ، وتجميع القدرات لتحسين المهارات والهياكل الأساسية من أجل ترويج صادرات الخدمات من بلدانها ؛

(و) تحسين الهياكل الأساسية من أجل دعم المشاركة الفعالة في المفاوضات المتعلقة بالخدمات على الصعيدين الاقليمي والمتعدد الأطراف .

(ب) السياسات الدولية

١٨١- يوافق المؤتمر على وجوب تشجيع جميع حكومات البلدان على دعم التحرير التدريجي المتعدد الأطراف ، عن طريق التزامات متفاوض عليها ، في إطار مشروع الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ، بغية تعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع التجارة العالمية في الخدمات ، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة مشاركة البلدان النامية ، بغية تحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز قدرتها المحلية في مجال الخدمات وكفاءتها وقدرتها على المنافسة ، ولا سيما من خلال الوصول إلى التكنولوجيا على أساس تجاري ؛

(ب) تحسين وصولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات ؛

(ج) تحرير الوصول إلى الأسواق في القطاعات وطرق التوريد ذات الأهمية التصديرية بالنسبة إليها ، بما في ذلك عن طريق انتقال العمالة مؤقتا من أجل تقديم الخدمات .

١٨٢- كما يؤيد المؤتمر الالتزام بأن تقوم البلدان المتقدمة ، وغيرها من حكومات البلدان بقدر الامكان ، بالحفاظ على نقاط اتصال ، كما هو منصوص عليه في مشروع الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ، من أجل تسهيل وصول موردي الخدمات من البلدان النامية إلى المعلومات ، المتصلة بأسواق بلدانهم ، فيما يتعلق بما يلي:

(أ) الجوانب التجارية والتقنية لتوريد الخدمات ؛

(ب) تسجيل المؤهلات المهنية والاعتراف بها والحصول عليها ؛

(ج) توافر تكنولوجيا الخدمات .

١٨٣- ويوافق المؤتمر على أنه ينبغي تشجيع المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية ذات الصلة ، على مواصلة دعم الأخذ بإجراءات متضافرة في مجال السياسات ، بما في ذلك

تقديم المساعدة المالية بشروط تساهلية ، للنهوض بالتدريب ، وكذلك احتياز التكنولوجيا ونقلها بأحكام وشروط تتفق عليها الأطراف المعنية ، لبناء قدراتها التكنولوجية والبشرية ، بغية دعم قدرتها على استيعاب التكنولوجيات ذات الصلة ، ولانشاء و/أو تحسين الهياكل الأساسية للخدمات ، بما في ذلك النقل دون الاقليمي والاقليمي ، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض وفي أقل البلدان نموا .

١٨٤- وينبغي للأونكتاد ، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بالخدمات ، أن يواصل عمله المفيد في مجال النهوض بالتعاون الدولي المفيد على نحو متبادل في ميدان الخدمات من أجل القيام ، في جملة أمور ، بمساعدة البلدان النامية على التغلب على معوقاتها في هذا القطاع ، وزيادة قدرتها على المنافسة دوليا بغية زيادة مشاركتها في التجارة العالمية في الخدمات ، وتعزيز الخدمات الرفيقة بالبيئة وزيادة مساهمة الخدمات في تنميتها القابلة للادامة . وينبغي أيضا إيلاء العناية الواجبة لتحسين دور الخدمات في البلدان التي تجتاز مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد السوقي وزيادة تجارتها في الخدمات .

١٨٥- ويوافق المؤتمر على أنه ينبغي أن توفر الاتجاهات التالية التركيز لتطوير برنامج عمل أمانة الأونكتاد :

(أ) الدور الذي يؤديه قطاع الخدمات في عملية التنمية ، وتصميم سياسات في ذلك السياق لتعزيز هذا القطاع في البلدان النامية ، بما في ذلك المسائل المتصلة بالطاقة الانتاجية والتصديرية ؛

(ب) مسائل تجارة الخدمات ، مع التشديد بشكل خاص على زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية في هذا القطاع وعلى ضرورة التغلب على الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان في تصديرها للخدمات ؛

(ج) وسائل لتيسير وصول البلدان النامية إلى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع المتعلقة بالخدمات ؛

(د) تحليل الممارسات التجارية التقييدية من جانب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية بغية تحسين أداء أسواق الخدمات ؛

(هـ) تدابير ترمي إلى تعزيز الهياكل الأساسية المؤسسية والتكنولوجية وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية في البلدان

النامية ، بما في ذلك تزويد قطاع الخدمات بالتكنولوجيات ذات الأهمية الاستراتيجية لتنميتها ؛

(و) زيادة المعرفة بالتشريعات التي تتعلق بقطاع الخدمات وتحسين الاحصاءات المتصلة بهذا القطاع ؛

(ز) تحليل طرق معينة لضمان زيادة مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات ، بما في ذلك إجراء مناقشة عامة بشأن جميع الخيارات الممكنة عمليا ، لتعزيز وصول الخدمات التي يصدرها موردو هذه الخدمات من البلدان النامية إلى الأسواق فعلا ؛

(ح) مساعدة البلدان على تنفيذ نتائج مفاوضات جولة أوروغواي بشأن التجارة في الخدمات ؛

(ط) المشكلات والفرص التي تواجهها البلدان التي تجتاز مرحلة انتقال إلى الاقتصاد السوقي في تحسين دور الخدمات في اقتصاداتها ، كجزء من برامجها للتكيف الهيكلي ، بهدف زيادة تجارتها في الخدمات ، وتعيين المسائل التي يمكن أن تتخذ بشأنها إجراءات دولية ؛

(ي) التطورات والاتجاهات في مختلف قطاعات الخدمات ، بهدف تعيين خيارات السياسات القطاعية لزيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة في هذه القطاعات ؛

(ك) التعاون التقني على الصعيد الوطني والاقليمي والمتعدد الأطراف ، من أجل دعم ومساعدة البلدان النامية على تحديد أوجه ضعفها وقدراتها في قطاع الخدمات وعلى جعل قطاع الخدمات لديها أقدر على المنافسة ؛

(ل) التعاون التقني مع البلدان النامية التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية اللازمة لتطوير وتنمية قطاعات الخدمات الوطنية لديها ؛

(م) تحليل التفاعلات بين التجارة في الخدمات وحماية البيئة ، مع أخذ العمل الجاري في الغات وفي محافل أخرى ذات صلة بالموضوع في الاعتبار .

(ج) <u>النقل البحري</u>

١٨٦- يرحب المؤتمر بعمل الأونكتاد في ميدان النقل البحري باعتبار هذا الميدان أحد قطاعات الخدمات ذات الأهمية للبلدان النامية . وتلعب القرارات والاتفاقيات بشأن النقل البحري المعتمدة تحت رعاية الأونكتاد بغية خلق الظروف لمشاركة البلدان النامية بقدر أكبر في النقل البحري العالمي دورا هاما في مساعدة البلدان النامية وتبقى من وجهة نظرها عنصرا ذا شأن من عناصر سياستها في قطاع الخدمات .

١٨٧- غير أن التغييرات الهيكلية والتكنولوجية الحاصلة في قطاع النقل البحري قد أثرت في مشاركة عدد من البلدان ، النامية والمتقدمة على السواء ، في النقل البحري .

١٨٨- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية على أساس ثنائي ودون إقليمي و/أو إقليمي في ميدان النقل البحري .

هاء- السلع الأساسية

١- التقييم

١٨٩- كانت السمة الغالبة على الاقتصاد السلعي العالمي في الثمانينات هي تفشي الهبوط الكبير في الأسعار الحقيقية واستمرار انخفاضها بالنسبة لمعظم السلع الأساسية في الأسواق الدولية ، وما نجم عن ذلك من تقلص كبير في حصائل الصادرات السلعية في الكثير من البلدان المنتجة . وكان نمو الطلب على السلع الأساسية معتدلا بسبب بطء النمو الاقتصادي وانخفاض معدل استخدام المواد الخام في كل وحدة من الناتج المحلي الاجمالي ، ولا سيما في البلدان الصناعية . ولم يتحقق النمو المرتقب في الطلب على واردات بعض السلع الأساسية بسبب الصعوبات الشديدة التي تواجهها بلدان كثيرة في موازين مدفوعاتها . وبالاضافة إلى ذلك ، هبط الطلب على الواردات في نهاية الثمانينات في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية . وكان نمو العرض يميل إلى تجاوز نمو الطلب باستمرار ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى سياسات محددة لاعانة الانتاج ، وتحسينات في الانتاجية تؤدي إلى الانتاج بتكاليف اقل ، وبجودة أعلى في معظم الأحيان . وكان هناك توسع في نطاق السلع الأساسية المنتجة في عدد من البلدان بقصد كل من الاستهلاك المحلي والتصدير . هذا فضلا عن أن حجم صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية التقليدية زاد في أغلب الأحيان استجابة لبرامج التكيف الهيكلي وللحاجة إلى توليد حصائل من النقد الأجنبي بما في ذلك التزامات خدمة الديون . غير أن نصيب البلدان النامية من مجموع الصادرات السلعية العالمية هبط لأن حجم وقيمة الصادرات السلعية للبلدان المتقدمة نما بسرعة أكبر خلال الثمانينات . ومن جهة أخرى ، ارتفع نصيب البلدان النامية من الواردات السلعية العالمية ارتفاعا طفيفا . وبقيت البلدان النامية بوجه عام تعتمد اعتمادا كبيرا على

الصادرات السلعية في حصائلها من النقد الأجنبي . ولئن كان بعضها شهد انخفاضا في نصيب السلع الأساسية من مجموع حصائل صادراتها ، فإن الأغلبية ، وبخاصة في افريقيا وأمريكا اللاتينية ، ما زالت تعتمد على سلعة أساسية واحدة أو سلعتين أساسيتين في تحقيق أكثر من ٥٠ في المائة من حصائل صادراتها .

٢- السياسة الدولية للسلع الأساسية في التسعينات

١٩٠- يوافق المؤتمر على أن ايجاد حلول للمشاكل القائمة في مجال السلع الأساسية يتطلب سياسات سليمة ومتوافقة ومتسقة على الصعيدين الوطني والدولي . ويوافق المؤتمر ، واضعا في اعتباره الأهداف العامة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، على أنه ينبغي أن يتابع المجتمع الدولي الأهداف التالية: (أ) تحسين أداء أسواق السلع الأساسية بالحد من التشويهات التي تؤثر في العرض والطلب ؛ و (ب) تحقيق الاسهام الأمثل لقطاع السلع الأساسية في التنمية بجملة طرق منها العمل على زيادة الفعالية من حيث التكاليف وزيادة الانتاجية ، مما يعزز القدرة على المنافسة ؛ و (ج) تحقيق خفض تدريجي في الاعتماد المفرط على تصدير السلع الأولية عن طريق التنويع الأفقي فضلا عن الرأسي للانتاج وللصادرات ؛ و (د) تحسين فرص وصول منتجات السلع الأساسية إلى الأسواق عن طريق الازالة التدريجية للحواجز التي تعترض التجارة الدولية ؛ و(هـ) تحسين شفافية السوق ؛ و (و) تأمين إدارة سليمة للموارد الطبيعية من أجل تحقيق تنمية قابلة للادامة . وتحقيقا لهذه الغاية ، يوافق المؤتمر على السياسات والتدابير التالية:

٣- السياسات والتدابير

(أ) التعاون بين المنتجين والمستهلكين

١٩١- يحث المؤتمر منتجي ومستهلكي مختلف السلع الأساسية على إجراء دراسة لطرق ووسائل تعزيز وتحسين التعاون بينهم من أجل الاسهام في حل المشاكل القائمة في مجال السلع الأساسية . واذ يدرك المؤتمر أن هذا التعاون يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة ، يشدد على أن هذه الأشكال يتعين أن تأخذ في الاعتبار السمات الخاصة لكل سلعة أساسية ووضعها .

١٩٢- ويوصي المؤتمر بأنه ينبغي السعي إلى تحقيق أداء أمثل لأسواق السلع الأساسية عن طريق القيام ، في جملة أمور ، بتحسين شفافية أسواق السلع الأساسية وهو ما ينطوي على تبادل الآراء والمعلومات بشأن

خطط الاستثمار ، والآفاق المرتقبة والأسواق لآحاد السلع الأساسية . وينبغي مواصلة إجراء مفاوضات موضوعية بين المنتجين والمستهلكين بقصد إبرام اتفاقات دولية قابلة للبقاء وأكثر كفاءة ، تأخذ اتجاهات السوق في الاعتبار ، أو ترتيبات ، فضلا عن إنشاء أفرقة دراسية . وفي هذا الصدد ، ينبغي ايلاء اهتمام خاص للاتفاقات المتعلقة بالكاكاو والبن والسكر والأخشاب الاستوائية . ويؤكد المؤتمر أهمية مشاركة المستهلكين والمنتجين مشاركة كاملة ونشطة ، في الاتفاقات والترتيبات السلعية الدولية . وينبغي أن توضع في الحسبان المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة أثناء العمل ، ونقل التكنولوجيا ، والخدمات المرتبطة بانتاج وتسويق وترويج السلع الأساسية ، فضلا عن الاعتبارات البيئية .

١٩٣- وينبغي تقوية التعاون فيما بين المنتجين والمستهلكين ، خصوصا في حالات وجود مخزونات كبيرة .

(ب) السياسات الوطنية المتعلقة بالسلع الأساسية

١٩٤- يسلم المؤتمر بأن تعزيز إسهام قطاع السلع الأساسية في التنمية يتطلب توافر سياسة محلية وبيئة مؤسسية تشجعان التنويع وتعززان القدرة على المنافسة عن طريق أمور من بينها تحديث وإصلاح الهياكل المناظرة وتسلمان بأهمية عوامل السوق والمنافسة .

١٩٥- وينبغي تنفيذ الاستراتيجيات الشاملة لقطاع السلع الأساسية في إطار سياسة اقتصادية كلية تضع في الاعتبار الهيكل الاقتصادي للبلد ، وما وهبته الطبيعة من موارد وفرص السوق . وهذه الاستراتيجيات المتخذة ، حسبما يكون مناسبا ، كجزء من برنامج شامل لإعادة الهيكلة ، ينبغي أن تتضمن ايجاد بيئة وطنية مساعدة بغية تشجيع تعبئة مصادر التمويل المحلية والدولية ؛ وتوفير حوافز محددة لتشجيع المشاريع والاستثمارات الخاصة ؛ وإنشاء وصيانة المرافق الأساسية المتصلة بالسلع الأساسية في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات ؛ وتوفير خدمات الدعم والتدريب لتنمية الموارد البشرية ؛ ودعم ترتيبات البحوث السلعية .

١٩٦- وينبغي بالمثل أن تتضمن الاستراتيجيات تدابير لتحسين القدرة التنافسية لصادرات السلع الأساسية التقليدية وكذلك برامج وإجراءات

لتشجيع التنويع الأفقي والرأسي ، وبخاصة في البلدان التي لا تزال تعتمد بشكل مفرط على تصدير السلع الأساسية في تحقيق حصائل صادراتها . وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص لهياكل المساندة المالية والمادية لتجارة السلع الأساسية . وينبغي تقييم واستغلال الامكانيات السوقية الجديدة .

(ج) الدعم الدولي للسياسات الوطنية المتعلقة بالسلع الأساسية

١٩٧- يسلم المؤتمر بأن التعاون الدولي ينبغي أن يكمل ويدعم بشكل فعال السياسات الوطنية المتعلقة بالسلع الأساسية . ويمكن أن يتخذ التعاون الدولي أشكالا مختلفة منها '١' ايجاد بيئة اقتصادية وتجارية دولية مواتية بقدر أكبر ؛ و '٢' تقديم دعم آخر في مجال السلع الأساسية ؛ و '٣' دعم الاستراتيجيات الوطنية وخاصة الاستراتيجيات الرامية إلى التقليل التدريجي من الاعتماد المفرط على السلع الأساسية .

١٩٨- ويوافق المؤتمر على أن توفير بيئة اقتصادية خارجية مواتية من شأنه أن يعزز بقدر كبير الطلب الدولي على السلع الأساسية التي تنتجها البلدان النامية ، وأن يكمل ويبرز الأثر المترتب على السياسات المحلية السليمة . وفي هذا الصدد فإن السياسات التي تتبعها البلدان المتقدمة والتي تفضي إلى تحقيق النمو والاستقرار العالميين إنما تشكل إسهاما هاما .

١٩٩- ويدعو المؤتمر إلى بذل جهود متضافرة من جانب حكومات البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية ذات الصلة بالموضوع لدعم السياسات الوطنية المناسبة المتعلقة بالسلع الأساسية في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر بطور الانتقال إلى اقتصاد سوقي ، بما في ذلك توفير التعاون المالي والتقني الكافي والمناسب لتنمية السلع الأساسية .

٢٠٠- ويوافق المؤتمر على أن من الأمور الملحة تحقيق تحسين في شروط وصول السلع الأساسية إلى الأسواق ، ولا سيما الازالة التدريجية للحواجز التي تقيد واردات المنتجات من السلع الأساسية بشكليها الأولي والمجهز من البلدان النامية خاصة ، وكذلك التخفيض الكبير والتدريجي لأنواع الدعم التي تدفع إلى الانتاج غير التنافسي ، مثل إعانات الانتاج والتصدير . ويوافق المؤتمر كذلك على أن تحسين فرص الوصول إلى

الأسواق عن طريق الاختتام الناجح لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف سيسهم في إيجاد بيئة تجارية دولية مواتية .

٢٠١- ويوافق المؤتمر على أن تحسين تدفقات التكنولوجيا إلى البلدان النامية أمر هام لتخفيض تكاليف إنتاج السلع الأساسية ولتشجيع التنمية الاقتصادية . وينبغي تعزيز التدفق الحر للمعلومات والعلوم بما يسمح بالابتكار وبنقل التكنولوجيا ، بأحكام وشروط تتفق عليها الأطراف المعنية . ويمكن دعم ذلك عن طريق اتباع سياسات تشجع على زيادة التعاون فيما بين الشركات في البلدان النامية والبلدان المتقدمة .

٢٠٢- ويؤكد المؤتمر أن ثمة حاجة إلى مقدار كاف من الموارد الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف ، فضلا عن الموارد الخاصة ، بما في ذلك الاستثمار الخاص ، من أجل تمويل مشاريع وبرامج التنويع المناسبة وتعزيز وتنمية صناعات تقوم على الموارد ، بما في ذلك أنشطة الخدمات المتصلة بالسلع الأساسية ، ربما عن طريق تسهيلات خاصة لهذه الأغراض . وفي هذا الصدد ، يرحب المؤتمر بما قررته الجمعية العامة في قرارها ١٥١/٤٦ ، بشأن تقديم الدعم إلى تنويع الاقتصادات الافريقية .

٢٠٣- ويوافق المؤتمر على وجوب توجيه الدعم إلى الجهود الرامية إلى بناء المؤسسات ، وتعزيز روح المبادرة ، والتنويع الأفقي واستبدال المحاصيل ، وزيادة المشاركة في التجهيز والتسويق والتوزيع بما في ذلك النقل ، فضلا عن الجهود الرامية إلى تحقيق تخفيض تدريجي للاعتماد المفرط على السلع الأساسية . ويسلّم المؤتمر بأن زيادة التنسيق بين حكومات البلدان المانحة والمؤسسات الدولية أمر أساسي في هذا الشأن . وينبغي أن يتلافى هذا التنسيق التضاربات في النصح والافراط المحتمل في الاستثمار في قطاعات معينة .

٢٠٤- ويسلّم المؤتمر بأن نقص حصائل التصدير المتصل بالسلع الأساسية في البلدان النامية يمثل بدرجات مختلفة عائقا هاما أمام جهودها الانمائية . وفي هذا الصدد ، ترحب البلدان المستفيدة بتوافر آليات التمويل التعويضي - وهي مرفق التمويل التعويضي والطارئ التابع لصندوق النقد الدولي ، ونظام تثبيت حصائل الصادرات

("ستابكس") لمجموعة بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ التابع للجماعة الاقتصادية الأوروبية ، ومرفق المعادن "سيسمين" ، بمقتضى اتفاقية لومي ، ونظام الجماعة الاقتصادية الأوروبية لتثبيت حصائل صادرات أقل البلدان نموا غير الداخلة ضمن مجموعة بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ، والمخطط السويسري . ويدعو المؤتمر البلدان الأخرى إلى النظر في الأخذ بمخططات مماثلة ، إذا اعتبرت ذلك مناسبا ، ويطلب إلى الحكومات والمؤسسات أن تنظر في التحسينات الضرورية للآليات القائمة .

٢٠٥- ويسلم المؤتمر بأهمية استكشاف نهج جديدة للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر الناشئة عن تقلبات أسواق السلع الأساسية . وينبغي تزويد البلدان النامية ، حيثما يكون ذلك مناسبا ، بمساعدة تقنية وبمشورة في مجال السياسات بشأن آليات مثل استخدام الأدوات المالية ، بغية التصدي للمخاطر السعرية والمخاطر الأخرى المتصلة بالسلع الأساسية .

٢٠٦- ويسلم المؤتمر بأن زيادة الاعتماد على قوى السوق لتحديد الأسعار الدولية للسلع الأساسية يتطلب سير العمل في آليات تكوين الأسعار على نحو يتسم بالكفاءة والشفافية . ولا بد ، على وجه الخصوص ، من أن تكون لدى المشترين والبائعين على السواء الثقة الكاملة في قدرة بورصات السلع الأساسية على تكوين الأسعار التي تعكس الحالة الأساسية للعرض/الطلب . وفي هذا الصدد ، ينبغي تجنب التلاعب المفتعل في البورصة ، ضمن جملة أمور .

(د) الصندوق المشترك للسلع الأساسية

٢٠٧- يرحب المؤتمر بدخول الصندوق المشترك للسلع الأساسية حيز النفعول ومساهمته المحتملة في دعم التعاون الدولي في مجال السلع الأساسية . ومطلوب بإلحاح المشاركة إلى أقصى حد في الصندوق المشترك . وينبغي استغلال موارد الصندوق المشترك للسلع الأساسية استغلالا كاملا . ويمكن أن يشكل التأخير في سداد المساهمات في رأس مال الصندوق المشترك عائقا لتحقيق أهدافه وينبغي دفعها بأسرع ما يمكن . وينبغي زيادة موارد الحساب الثاني للصندوق المشترك ، خصوصا عن طريق الوفاء بالتعهدات بالمساهمات الطوعية ، بأسرع ما يمكن . وينبغي

تعجيل الجهود لوضع وبحث مقترحات مشاريع مناسبة ، بما فيها ما يتعلق بالتنويع ، من أجل تمويلها عن طريق الحساب الثاني . وينبغي بذل كل جهد مستطاع للتأكد من أن يصبح هذا الحساب فعالا على أكمل وجه وبأسرع ما يمكن ويفيد بصفة خاصة أقل البلدان نموا والسلع الأساسية ذات الأهمية للبلدان النامية ، ولا سيما السلع الأساسية لصغار المنتجين - المصدرين .

(هـ) التنمية القابلة للإدامة

٢٠٨- يعترف المؤتمر بأن السلع الأساسية ، بحكم كونها موارد طبيعية ، تمثل جانبا هاما من جوانب التنمية القابلة للإدامة . ويمكن السعي وراء المواضيع التالية:

(أ) الطريقة التي يمكن بها أن تعكس أسعار السلع الأساسية الطبيعية ومنافساتها من السلع الاصطناعية التكاليف البيئية وقيم الموارد ؛

(ب) الوسائل التي يمكن بها تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية التي لها ميزات بيئية ؛

(ج) الطرق التي يمكن بها جعل تنمية قطاع السلع الأساسية ، بما في ذلك عن طريق التنويع ، والاهتمامات البيئية معززة بعضها بعضا ؛

(د) الدعم المالي والتقني الدولي الإضافي للبلدان النامية من أجل تطوير ونشر التكنولوجيات لمواجهة المشاكل البيئية الخاصة بإنتاج السلع الأساسية وبتجهيزها .

٤ - دور الأونكتاد

٢٠٩- ينبغي أن يبقى الأونكتاد المحفل الرئيسي وأن يواصل جهوده ليؤدي الدور المفوض اليه وهو تيسير تنسيق أنشطة جميع الهيئات العاملة في ميدان السلع الأساسية . ويتضمن ذلك إجراء استعراضات دورية وعالمية لحالة السلع الأساسية وآفاقها المرتقبة ، لكي يكون قادرا على النظر في إجراءات مناسبة وعمل توصيات بشأنها لتنظر فيها الحكومات والمؤسسات .

٢١٠- ومن أجل وضع سياسة دولية للتسعينات تتعلق بالسلع الأساسية ، ينبغي أن تضطلع أمانة الأونكتاد في أسرع وقت ممكن عمليا بعد انعقاد المؤتمر ، وعلى أساس المبادئ التوجيهية المبينة في الفروع السابقة ، باستعراض شامل لحالة وآفاق الاقتصاد السلعي الدولي

والسياسة السلعية الدولية ، بهدف تعيين مسار عمل ممكن يعرض على مجلس التجارة والتنمية •

٢١١- ويؤكد المؤتمر من جديد أنه ينبغي أن يواصل الأونكتاد المساعدة في برامج التنويع كما في برامج التجهيز والتسويق والتوزيع ، بما في ذلك تحسين تدفقات المعلومات للمساعدة في القرارات الاستثمارية ، وفي مشاريع وبرامج التعاون التقني ، خصوصا لتنمية الموارد البشرية •

٢١٢- ويوافق المؤتمر على أن مشاكل النقص في حصائل صادرات السلع الأساسية للبلدان النامية ، الناجم عن تقلبات الأسواق ، وكذلك المسائل المتصلة بالتمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات ، بما في ذلك الاجراءات المتخذة أو التي يمكن أن تعالج المشاكل المحددة في هذا المجال ، ينبغي ابقاؤها محل استعراض متواصل في الأونكتاد • وينبغي أن تتابع أمانة الأونكتاد التطورات في مختلف مخططات التمويل التعويضي وآثارها على تنمية البلدان النامية •

٢١٣- وينبغي أن تستكشف أمانة الأونكتاد آليات مختلفة ، بما فيها آليات ضمان الأسعار المرتبطة بالأسواق ، مثل الصفقات الآجلة للسلع الأساسية ، والخيارات ، والائتمان المتبادل ، والسندات ، والعقبات أمام استخدامها المحتمل بما في ذلك الخطر المرتبط بالسيادة ومشاكل الملاءة ، وطرائق التغلب عليها وينبغي أن توفر المعلومات والمساعدة في هذا الشأن • وعلى مستوى الخبراء الحكوميين وغير الحكوميين ، ينبغي الاضطلاع في الأونكتاد ببحث: (أ) الشروط ، التقنية والتنظيمية معا ، لتشجيع أقصى المشاركة في بورصات السلع الأساسية واللجوء اليها من جانب مشتري السلع الأساسية وبائعيها على السواء و(ب) المقترحات لمعالجة هذه الشروط • ومن شأن هذا التحليل وهذه المقترحات أن تسهل اتخاذ القرارات من جانب الحكومات والصناعة بشأن الاجراءات المناسبة على المستويين الوطني والدولي •

٢١٤- وينبغي أن يستكشف الأونكتاد بصورة نظامية الروابط بين السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية ، واستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها ، والتنمية القابلة للادامة وينبغي أن يوفر المعلومات والتعاون التقني في هذا الشأن •

٢١٥- وينبغي أن يستعرض الأونكتاد السياسات الوطنية بهدف تعزيز القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية وضمان الاتساق مع الاتجاهات السوقية الطويلة الأجل .

واو - متابعة برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات

٢١٦- ينبغي إيلاء اهتمام خاص لإعادة تنشيط النمو وتعجيله ولاستمرار التنمية في أقل البلدان نموا . وينبغي أن تقوم جميع الأطراف بتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات تنفيذا كاملا ، وفعالا في حينه. وتقع على أقل البلدان نموا ، في الشراكة الانمائية التي تشكل أساس برنامج العمل ، المسؤولية الأولى عن إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الفعالة المتعلقة بنموها وتنميتها ، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالقضاء على الفقر ، وقد قبل شركاء أقل البلدان نموا في التنمية المسؤولية عن دعم هذه الجهود .

٢١٧- وتبعا لذلك ، يتعين على أقل البلدان نموا كافة أن تعزز تنفيذ السياسات والتدابير الوطنية بما يتفق وبرنامج العمل ، بما في ذلك عن طريق سياسات الاقتصاد الكلي المؤدية إلى تحقيق نمو طويل الأجل ومتواصل وتنمية قابلة للادامة ، والنهوض بالمبادرة الفردية والمشاركة الشعبية الواسعة القاعدة في العملية الانمائية ، وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتحديثها . وينبغي لشركاء أقل البلدان نموا في التنمية أن ينفذوا فعلا وعلى وجه السرعة الالتزامات التي تعهدوا بها أو التدابير المقترحة في برنامج العمل في جميع مجالات الدعم الدولي ، بما في ذلك المساعدة الانمائية الرسمية ، وتخفيف عبء الديون والتجارة الخارجية . ويعيد المؤتمر التأكيد على أن الجهود التي تبذل الآن لتمويل المساعدة المالية لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية لا تضعف الالتزامات التي أخذها المجتمع الدولي على عاتقه بتنفيذ برنامج العمل على نحو فعال .

٢١٨- ويكرر المؤتمر التأكيد على أن الدعم المالي الخارجي لاستكمال الجهود الداخلية والسياسات المناسبة ينبغي أن يكون على السواء كافيا من حيث الحجم والنوعية وفعالا من حيث التخصيص وفقا لمختلف الحاجات والأولويات الانمائية لأقل البلدان نموا . كما يؤكد من جديد أن زيادة ذات شأن وكبيرة في المستوى الاجمالي للدعم الخارجي ينبغي توفيرها لأقل البلدان نموا ، مع أخذ البلدان التي أضيفت مؤخرا إلى

القائمة في الاعتبار . وفي هذا السياق ، يحيط المؤتمر علما بتقرير الأمين العام للأونكتاد (TD/359) . وتؤكد البلدان المانحة من جديد تصميمها على تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في برنامج العمل فيما يتعلق بالمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا الـ ٤١ المدرجة في القائمة وقت انعقاد مؤتمر باريس عام ١٩٩٠ . وفيما يتعلق بنتائج إدراج ستة بلدان إضافية في قائمة أقل البلدان نموا ، فينبغي لدورة مجلس التجارة والتنمية الربيعية في عام ١٩٩٢ ، عند اضطلاعها باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ، أن تنظر في ما يترتب على ذلك من آثار من حيث التعديلات المناسبة للالتزامات الواردة في البرنامج فيما يتعلق بأهداف المساعدة الانمائية الرسمية ومستوياتها . والدعوة موجهة أيضا لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي للنظر في تعديل مجموع تخصيص أرقام التخطيط الارشادية لأقل البلدان نموا في ضوء الاضافات إلى قائمة أقل البلدان نموا . وينبغي أيضا أن تعدل على الوجه المناسب الدعوة الواردة في برنامج العمل إلى زيادة موارد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية بنسبة ٢٠ في المائة في السنة .

٢١٩- وقد جرى منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ عدد من التطورات عادت بنتائج معاكسة على الجهود الانمائية لكثير من أقل البلدان نموا . فقد أدت حرب الخليج إلى خسائر في إيرادات الصادرات وفي حصائل التحويلات ، وإلى تكاليف لاستيعاب العمال العائدين ، وإلى زيادات مؤقتة في تكاليف الواردات . كذلك أدت التغييرات التي حدثت في أوروبا الشرقية والوسطى ، في بعض الحالات ، إلى فقدان أسواق الصادرات فضلا عن فقدان المساعدة المالية والتقنية . وإن المؤتمر ، إذ يضع في الحسبان التدابير التي اتخذت بالفعل ، واذ يسلم بأن هذه التطورات وغيرها قد أثرت على أقل البلدان نموا بدرجات متفاوتة ، يوافق على أن أثرها الاجمالي يتطلب اهتماما خاصا .

٢٢٠- وقد حدد المؤتمر من ثم المجالات التالية للاجراءات ذات الأولوية :

(أ) بالنسبة للكثير من أقل البلدان نموا ما زالت مشاكل الديون الخارجية تمثل واحدا من أخطر القيود على نموها وتنميتها الاقتصاديين . وفيما يتعلق بالديون المستحقة لدائنين ثنائيين

رسميين ، يرحب المؤتمر بالتدابير التي اتخذها نادي باريس مؤخرا وانطوت على شروط أسخى لتخفيف ديون أفقر أشد البلدان مديونية . ويرحب المؤتمر بالجهود الجارية لتنفيذ التدابير النابعة من شروط ترينيداد بطريقة تتناسب مع قدرة هذه البلدان على الدفع وعلى نحو يعطي دعما إضافيا لجهود الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها هذه البلدان . كما يرحب المؤتمر بالتخفيض الكبير في الديون الثنائية الذي قامت به بعض البلدان الدائنة ويشجع غيرها من القادرين على الاحتذاء بها . ويلاحظ المؤتمر أن بلدانا كثيرة قد استجابت لقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥(د-٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨ بإلغاء ديون المساعدة الانمائية الرسمية أو توفير تخفيف مكافئ له . ويحث كل المانحين الذين لم ينفذوا بعد هذه التدابير على تنفيذها باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية .

(ب) كما يحث المؤتمر المجتمع الدولي على النظر في الاضطلاع بالاجراءات المبينة في الفقرات ذات الصلة الواردة في الفرع ألف من الجزء الرابع من هذه الوثيقة لمواجهة مشاكل أقل البلدان نموا في مجالات الديون المتعددة الأطراف والمدفوعات المتأخرة والديون التجارية .

(ج) وفي جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالة أقل البلدان نموا ومشاكلها الخاصة ، بما في ذلك ، في جملة تدابير أخرى ، تعزيز وصول منتجاتها من خلال إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية حيثما يمكن ذلك ، وتحقيق أتم تحرير ممكن للتجارة في المنسوجات والملابس بالنسبة لأقل البلدان نموا ، والطرائق الممكنة لمنح معاملة خاصة للمنتجات المدارية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا ، والتقدم في تنفيذ تسهيلات الدولة الأكثر رعاية التي تهم أقل البلدان نموا ، والتي قدمتها الأطراف المتعاقدة في الغات .

(د) ويطلب المؤتمر إلى البلدان المانحة للأفضليات أن تنفذ تنفيذا تاما ، باعتبار ذلك مسألة ملحة ، الأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان وبرنامج عمل باريس فيما يتعلق بتدابير نظام الأفضليات المعمم لصالح أقل البلدان نموا ، ويحث على اعطاء اهتمام خاص للمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لها ، ولا سيما إتاحة وصول منتجاتها بدون رسوم .

(هـ) وبالنظر إلى استمرار أوجه الضعف في أسواق السلع الأساسية التي تصدرها أقل البلدان نموا ، ينبغي للمجتمع الدولي دعم

جهود هذه البلدان من أجل التنويع ، وزيادة التجهيز ، وزيادة مشاركتها في تسويق منتجاتها ، وذلك بتوفير مساعدة مالية وتقنية كافية .

(و) ويقر المؤتمر بأن النقص المتصل بالسلع الأساسية في حصائل صادرات أقل البلدان نموا يشكل بدرجات متفاوتة عقبة هامة أمام جهودها الانمائية . وفي هذا الشأن ، ترحب البلدان المستفيدة بآليات التمويل التعويضي - وهي مرفق التمويل التعويضي والطارئ التابع لصندوق النقد الدولي ، ومخططا اتفاقية لومي وهما مخطط تثبيت حصائل الصادرات (ستابكس) ومرفق المعادن (سيسمين) ، ومخطط الجماعة الاقتصادية الأوروبية لصالح أقل البلدان نموا غير الأعضاء في مجموعة دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والمخطط السويسري . ويدعو المؤتمر البلدان الأخرى إلى النظر ، إذا ما اعتبرت ذلك مناسبا ، في استحداث مخططات مشابهة ويطلب إلى الحكومات والمؤسسات النظر في إدخال التحسينات اللازمة على الآليات القائمة .

(ز) ويرحب المؤتمر باقتراح عقد ندوة بين أقل البلدان نموا والدول الأعضاء المكونة لجماعة الدول المستقلة لمناقشة طرق ووسائل تشجيع تعاونها الاقتصادي .

٢٢١- وينبغي مواصلة تقديم المساعدة الانسانية الكافية إلى أقل البلدان نموا التي تواجه مشاكل حادة ناشئة عن تدفقات اللاجئين ، والهجرة وتشريد السكان التي تسببها الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الانسان .

٢٢٢- وينبغي للبلدان المانحة والمؤسسات المالية والانمائية المتعددة الأطراف ذات الصلة أن تقوم بتزويد البلدان الجزرية وغير الساحلية من فئة أقل البلدان نموا بمساعدة مالية وتقنية كافية في صورة منح وقروض تساهلية من أجل تطوير وصيانة وتحسين هياكلها الأساسية ومرافقها المتعلقة بالمرور العابر .

٢٢٣- وفيما يتعلق بالديون التجارية ، ينبغي أن يقوم الأونكتاد ، بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة وأقل البلدان نموا والبلدان المانحة والدائنين والمنظمات غير الحكومية بدعوة فريق من الخبراء إلى الانعقاد لمناقشة قضايا الديون التجارية المستحقة على أقل البلدان نموا .

٢٢٤- وينبغي مواصلة توفير دعم كاف للاصلاحات التي اعتمدها كثير من أقل البلدان نموا مؤخرا في مجال السياسات بغية تحسين المناخ للاستثمارات الأجنبية الخاصة .

٢٢٥- وكما سلم بذلك مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، كان لعدم الاستقرار الداخلي في بعض أقل البلدان نموا آثار معاكسة على تنمية هذه البلدان . ويمكن أن توفر نهاية الحرب الباردة والتقدم الذي تحقق مؤخرا في تسوية المنازعات الاقليمية فرصا للحد من عدم الاستقرار هذا . وينبغي تشجيع أقل البلدان نموا المعنية على أن تبذل جهودا دائبة لتهيئة الأوضاع لإعادة تنشيط عمليتها الانمائية . وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم الفعال إلى الجهود التي تبذلها هذه البلدان لاصلاح اقتصاداتها واعادة بنائها .

٢٢٦- ويشدد المؤتمر على أهمية عملية الرصد والمتابعة والاستعراض المتوخاة في برنامج العمل ويؤكد من جديد دور الأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية في هذه العملية المنصوص عليه في برنامج العمل ثم في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٦/٤٥ . ويطلب إلى جميع الحكومات والأونكتاد والهيئات والمنظمات والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التحضير مبكرا وبشكل لائق للقيام باستعراض فعال وشامل في منتصف المدة لبرنامج العمل في عام ١٩٩٥ . ووفقا للرجاء الموجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة ١٥٦/٤٦ للحصول على موارد خارجة عن الميزانية لتحمل تكلفة اشتراك ممثل واحد من كل بلد من أقل البلدان نموا ، في الاستعراض السنوي الذي يضطلع به المجلس ، يحث المؤتمر بقوة الحكومات والمنظمات المانحة على النظر في توفير موارد كافية لهذا الغرض .

٢٢٧- وينبغي أن تبقى مشاكل أقل البلدان نموا موضوعا ذا أولوية في جميع المحافل الدولية ذات الصلة . وفي هذا السياق ، فإن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقبل مدعو إلى إيلاء اهتمام خاص للمشكلتين التوامين ، مشكلة الفقر ومشكلة تدهور البيئة في أقل البلدان نموا .

الجزء الخامس

التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٢٢٨- لقد تم الاقرار منذ وقت طويل بأن توثيق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يمثل عنصرا رئيسيا في الجهود الواجب بذلها لتعزيز النمو الاقتصادي والقدرات التكنولوجية والتعجيل بالتنمية في العالم النامي . ففي وسع هذا التعاون أن يمكنها من استغلال أوجه التكامل الكامنة في اقتصاداتها استغلالا أكثر فعالية ، وتعزيز تعبئة مواردها على نحو أكمل وأكثر فعالية ، والحصول على الموارد الاضافية والمعرفة ، وتعزيز الثقل التفاوضي اللازم لتحقيق مصالحها المشتركة .

٢٢٩- وقد أضفت التغيرات التي شهدتها البيئة السياسية والاقتصادية العالمية في الآونة الأخيرة أهمية أكبر من ذلك على دور التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في إطار أية استراتيجية عالمية للتنمية . وفي الاطار الجديد للاصلاحات الموجهة نحو السوق ولاستراتيجيات النمو الموجهة نحو التصدير التي تقوم معظم البلدان النامية باعتمادها في الوقت الحاضر ، ينبغي اعتبار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أيضا وسيلة من وسائل تحقيق اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وزيادة قدرتها على الانتاج وتحقيق وفورات الحجم واكتسابها القدرة على المنافسة دوليا .

٢٣٠- والتفاؤل الذي كان سائدا في السبعينات بشأن الامكانيات التي يتيحها التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لم يترجمه سجل الثمانينات إلى حقيقة واقعة . فتجمعات التكامل في جميع المناطق قد واجهت ظروفا صعبة . وتبين أن أطرها المؤسسية وآليات التعاون فيما بينها غير كافية لمواجهة الأزمة التي عانت منها البلدان الأعضاء في قطاعاتها الخارجية . وتعرضت المبادلات التجارية بين البلدان النامية لانتكاسة وتباطأ تنفيذ ترتيبات المدفوعات والمقاصة والائتمان . ولا تزال التجارة والعلاقات الاقتصادية بين بلدان الجنوب أضعف حلقة في شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية .

٢٣١- ومع ذلك ، لم يتناقص الاهتمام بالدعم السياسي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأعوام الأخيرة ، وحظيت

عمليات التكامل على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي بدفعة جديدة . فقد اتخذ كل تجمع دون إقليمي وإقليمي تقريبا مبادرات لتحسين صكوك التعاون التي ينفذها وتكييفها مع الحقائق الجديدة . ويتزايد حاليا الاعتراف بالصلة التي ينبغي أن تقوم بين سياسات التنمية الوطنية وأهداف التكامل الطويلة الأجل .

٢٣٢- إن توسيع التجارة ، الذي تنصب عليه جهود التعاون داخل التجمعات ، يتوقف بشكل حيوي على تخفيض التعريفات ، وإزالة الحواجز غير التعريفية ، واستحداث إجراءات جمركية أكثر شفافية وبساطة ، وتنسيق سياسة الاقتصاد الكلي لضمان التقارب اللازم بين اتجاهات الأسعار الوطنية وثبات أسعار الصرف ، واتخاذ ترتيبات فعالة للمقاصة والمدفوعات ، وكذلك تحسين الهياكل الأساسية العمرانية . وينبغي للمشتركين في الترتيبات الاقليمية وغيرها من الترتيبات التعاونية فيما بين البلدان النامية أن يكثفوا جهودهم في هذه المجالات جميعها .

٢٣٣- وعلى المستوى الاقاليمي ، قام الاجتماع الوزاري المعني بالنظام الشامل للافضليات التجارية ، الذي عقد في طهران في إطار الاجتماع الوزاري السابع لمجموعة الـ ٧٧ تحضيرا للاونكتاد الثامن ، باعتماد إعلان يستهل الجولة الثانية من المفاوضات في إطار النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية . وأكد الاجتماع في هذا الصدد على ما يمكن أن يقدمه التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من مساهمة في تجارة أقل البلدان نموا وتنميتها ، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير معاملة خاصة لأقل البلدان نموا في اتفاق النظام الشامل للافضليات التجارية ، وحث على استمرار ترجمة الحكم المتعلق بتوفير المعاملة الخاصة إلى تدابير مفيدة ملموسة لصالحها .

٢٣٤- وقد كثفت تجمعات البلدان النامية بحثها عن الدعم المالي الدولي لبرامج التعاون الاقتصادي ومشاريعه . وبينما تقع مسؤولية تنفيذ وتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، في المحل الأول ، على عاتق البلدان النامية ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤدي دورا ذا شأن في نجاح هذا التعاون من خلال توفير المساعدة المالية والتعاون التقني وغير ذلك من أشكال الدعم لبرامج ومشاريع تعاون اقتصادي محددة لمختلف تجمعات التكامل الاقاليمية والاقليمية

ودون الاقليمية ، وكذلك لمشاريع هياكل أساسية إقليمية تغطي مجالات مثل الهياكل الأساسية للبيئة والاتصالات والنقل ، وذلك لتكملة جهود البلدان النامية الرامية إلى تعزيز التجارة والعلاقات الاقتصادية بين بلدان الجنوب .

٢٣٥- إن متطلبات التكييف الهيكلي ينبغي ألا تصرف الانتباه عن أهداف التكامل في الأجل الطويل . فينبغي لبرامج التكييف الهيكلي الممولة من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف أن تأخذ في الاعتبار ، إلى أقصى قدر ممكن ، ما لها من أثر على التعاون والتكامل الاقليميين . وبالمثل ، ينبغي أن يفضي تخصيص موارد المعونة إلى دعم عمليات تحرير التجارة الاقليمية فيما بين البلدان النامية . وينبغي للمجتمع الدولي ، بما في ذلك البلدان المتقدمة خاصة ، دعم الجهود التي تبذلها التجمعات الاقليمية ودون الاقليمية للبلدان النامية لتعزيز وتشجيع المشاريع وروح المبادرة .

٢٣٦- وينبغي أيضا تكثيف الخدمات الاستشارية وغيرها من خدمات المساعدة التقنية التي تقدمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لأنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وفي هذا السياق ، ينبغي للأونكتاد أن يقوم بدور هام في تعزيز التعاون والتكامل فيما بين البلدان النامية على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية .

٢٣٧- وينبغي متابعة العمل المتعلق بالعوائق والمثبطات الرئيسية التي تضر بتوسيع التجارة فيما بين البلدان النامية ، وينبغي لأمانة الأونكتاد والأجهزة الحكومية الدولية دراسة الفوائد التي ستحققها البلدان النامية من تخفيض الحواجز التجارية وتحسين تنسيق السياسة العامة فيما بينها .

٢٣٨- وستتيح إزالة كل العوائق والمثبطات الهيكلية التي تعترض سبيل التجارة فيما بين البلدان النامية نمو التجارة فيما بين هذه البلدان وتحقيق إمكانياتها . وتشمل هذه العوائق الحواجز من كل نوع ، والافتقار إلى المعلومات التجارية ، وشبكات التسويق ، ومرافق النقل ، والعوائق النقدية والمالية . وفي سياق العوائق النقدية والمالية تؤدي مخططات تمويل التجارة الوطنية والاقليمية القائمة

دورا هاما . ولكن ينبغي مواصلة تعزيز قاعدة مواردها وقدرتها على تقديم التمويل المتوسط والطويل الأجل . وتحث أمانة الأونكتاد على مواصلة مساعدة البلدان النامية في جهودها من أجل تعزيز وتطوير آلياتها الوطنية للتمويل وذلك ، حسب الاقتضاء ، من خلال الدراسات وتقديم الخبرة الفنية والمساعدة التقنية ، في إطار ولايتها . وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من مؤسسات التمويل مدعوة في هذا السياق إلى تقديم الدعم المالي لتنفيذ هذه المشاريع .

٢٣٩- وكل البلدان والمؤسسات ذات الصلة مدعوة إلى التعاون تعاونا تاما مع الأمين العام للأونكتاد في مشاوراته بشأن جدوى إنشاء آلية لتمويل التجارة الاقاليمية بين البلدان النامية ، مع إتاحة وقت كاف لجميع الأطراف المعنية للتوصل إلى استنتاجاتها وقراراتها بشأن هذه المسألة .

*

* *

باء - إجراءات أخرى اتخذها المؤتمر

١- مؤتمر سلعي عالمي

يسلم المؤتمر بأن شيوع تدهور الأسعار الحقيقية لمعظم السلع الأساسية ، وأن استمرار اعتماد البلدان النامية بشدة بوجه عام على صادرات السلع الأساسية في الحصول على حصائلها من القطع الأجنبي ، وأن التشوهات في أسواق السلع الأساسية تتطلب تحليلا شاملا واتباع نهج جديد استشرافي .

ويحيط علما بالاقتراح الذي تقدمت به كولومبيا للنظر في عقد مؤتمر عالمي بشأن السلع الأساسية ، يجمع المنتجين والمستهلكين ومؤسسات التسويق وغير ذلك من الفعاليات السوقية ويتولى الأونكتاد تنظيمه ، ويسلم بأن مؤتمرا من هذا القبيل يمكن أن يسهم في تشكيل استراتيجية دولية متسقة بشأن السلع الأساسية تأخذ في الاعتبار المشاكل المحددة لقطاعات سلعية مختارة .

وعليه ، فإن المؤتمر يقرر أن يدعو الأمين العام للأونكتاد إلى عقد مشاورات بشأن مسألة عقد مؤتمر عالمي بشأن السلع الأساسية . ويرجو ، عن طريق مجلس التجارة والتنمية ، اللجنة الدائمة المعنية بالسلع الأساسية أن تضطلع بتحليل شامل بشأن سياسة السلع الأساسية وأن تستكشف نهجا جديدة ، سوقية التوجه ، إزاء السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية . وينبغي أن تهدف هذه المناقشات إلى العثور على طرق ووسائل لتحقيق أداء أفضل وشفافية معززة لأسواق السلع الأساسية ، ومزيد من التنويع لقطاع السلع الأساسية في اقتصادات البلدان النامية ، في إطار اقتصاد كلي يأخذ في الاعتبار الهيكل الاقتصادي للبلد وما هو مذخور فيه من موارد والفرص السوقية وإدارة أفضل للموارد الطبيعية تأخذ في الحسبان ضرورات التنمية القابلة للإدامة .

ورهنا بظهور نتيجة ايجابية لمشاورات الأمين العام للأونكتاد وللمداولات في اللجنة الدائمة المعنية بالسلع الأساسية وباظهار كليهما درجة واسعة من التفاهم المشترك بشأن النتائج المرجوة لمؤتمر من هذا القبيل ، فإن مجلس التجارة والتنمية ينبغي أن يبت في أمر توجيه دعوة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد مؤتمر عالمي بشأن السلع الأساسية تحت رعاية الأونكتاد .

٢- رسالة من الدورة الثامنة للأونكتاد إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

إن الدورة الثامنة للأونكتاد ، المعقودة في كرتاخينا ، تولي أولوية عالية للتعجيل بالتنمية السليمة القابلة للادامة من الناحية البيئية . ونحن نسعى إلى تعزيز رفاه أجيال اليوم ، مع الحفاظ في الوقت نفسه على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها هي .

وإننا نرحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ، في ريو دي جانيرو ؛ فهذا المؤتمر يدمج المفهومين الهامين الخاصين بالبيئة والتنمية بطريقة شاملة وديناميه ، ونحن ندعو جميع المشتركين في المؤتمر إلى الاسهام في نجاحه .

وإن الأونكتاد في وضع فريد داخل منظومة الأمم المتحدة يمكنه من إجراء تحليلات وبناء توافق في الآراء بشأن السياسات ذات الصلة المتعلقة بمجالات التجارة والتنمية وحماية البيئة التي تتميز بالترابط . وينوه المؤتمر بالخطوات التي اتخذت بالفعل لدمج مفهوم التنمية القابلة للادامة في جميع جوانب أنشطة الأونكتاد . وقد وافق الأونكتاد الثامن على أن التنمية القابلة للادامة ستكون أحد التوجهات الرئيسية لأنشطة هذه المنظمة . وحدد أهدافا للمنظمة في مجالات التدابير البيئية والقواعد التجارية ؛ وتوفير الموارد من أجل حماية البيئة والتنمية ؛ والتكنولوجيات السليمة بيئيا ؛ وإدارة الموارد الطبيعية . كما أعطى التخفيف من الفقر دورا بارزا في أنشطته المستقبلية . وهذه خطوات هامة نحو إدارة موارد كوكب الأرض لصالح البشرية إدارة سليمة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء .

ويمكن للأونكتاد المعاد تنشيطه الاسهام في تنفيذ برامج العمل التي سيعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو . ونحن مستعدون لاجراء أي تكييف آخر لهياكلنا الحكومية الدولية قد يتطلبه ذلك .

جيم - قراران اتخذهما المؤتمر

١٧٠ (د-٨) - وثائق تفويض الممثلين في الدورة الثامنة للمؤتمر

إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض* .

الجلسة العامة ٢٣٨
٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٢

١٧١ (د-٨) - الاعراب عن الامتنان لحكومة وشعب جمهورية كولومبيا

إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

إذ يجتمع في دورته الثامنة في كرتاخينا دي إنديأس بناء على دعوة حكومة جمهورية كولومبيا ،

وإذ يعرب عن بالغ تقديره للدعوة إلى استضافة المؤتمر وللجهود الهائلة والموفقة التي بذلتها حكومة وشعب كولومبيا في التحضير للمؤتمر وتنظيمه في كارتاخينا دي إنديأس ،

وإذ يلاحظ مع الارتياح الكفاءة والشمول اللذين اتسمت بهما الخدمات التي وضعت تحت تصرف المؤتمر في مركز المؤتمرات ،

وإذ يلاحظ أيضا مع الامتنان الترحيب الحار وكرم الضيافة اللذين حبا بهما شعب ومدينة كارتاخينا دي إنديأس جميع المشتركين في المؤتمر ،

١- يلاحظ مع الارتياح البالغ الاسهام القيم الذي أسهمت به الحكومة المضيفة في تحقيق إنجازات المؤتمر ذات النظرة المستقبلية ؛

---

* يرد في المرفق السابع تقرير لجنة وثائق التفويض ، الذي عمم على المؤتمر في TD/363 .

٢- يعرب عن خالص تقديره لحكومة وشعب كولومبيا للضيافة الكريمة والصداقة الحارة اللتين حظي بهما المشتركون في المؤتمر ؛

٣- يرجو إلى رئيس المؤتمر أن يبلغ هذه المشاعر إلى رئيس جمهورية كولومبيا ، وعن طريقه ، إلى شعب كولومبيا .

الجلسة العامة ٢٣٩
٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢

الجزء الثاني

موجز الأعمال

Blank page

Page blanche

الجزء الثاني
موجز الأعمال

أولا - المناقشة العامة
(البند ٧ من جدول الأعمال)

١- افتتحت المناقشة العامة في الجلسة العامة ٢٢٢ التي عقدها المؤتمر في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ واختتمت في الجلسة العامة ٢٣٧ المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢ . وخلال المناقشة العامة استمع المؤتمر الى كلمات رؤساء وفود أعضاء المؤتمر وكذلك الرؤساء التنفيذيين لعدد من اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة للامم المتحدة أو ممثليها ورؤساء الادارات في الأمانة العامة للامم المتحدة وممثلي الهيئات الحكومية الدولية ومراقبي المنظمات غير الحكومية وعدد من الممثلين والمراقبين الآخرين(١) .

ألف - البلدان(٢)

٢- قال ممثل أفغانستان إن الثمانينات تميزت بتباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي ، وكانت بالنسبة للبلدان النامية بصفة عامة وأقل البلدان نموا بصفة خاصة عقدا من الأزمات والفرص الضائعة والتعثر .

٣- وقد أثرت سياسة الحمائية المتبعة في البلدان المتقدمة ، مقترنة بمشاكل أخرى ، في المصالح التجارية للبلدان النامية وفي العملية الانمائية لديها ، وتأثرت تأثرا شديدا بصفة خاصة أقل البلدان نموا ، فهبط حجم تجارتها هبوطا حادا ، فازداد عبء ديونها بنسب مقلقة وأصبح أكثر من نصفها ينوء كاهلها تحت أعباء الديون ، ولم تكن المساعدة الانمائية الرسمية كافية لمواجهة التحديات التي تواجهها البلدان النامية بصفة عامة وأقل البلدان نموا بصفة خاصة . وقد علقت آمال كبار على برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، المعتمد في عام ١٩٨١ ، ولكن الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج لم تتحقق خلافا لما كان متوقعا ، وازداد عدد أقل البلدان نموا من ٣١ بلدا في عام ١٩٨١ الى ٤٢ بلدا في عام ١٩٩٠ . وفي عام ١٩٩٠ تمت الموافقة على برنامج عمل ثان للتسعينات يتضمن تدابير ملموسة لانعاش التنمية في اقل البلدان نموا . وتأمل أفغانستان بثقة أن ينفذ هذا البرنامج .

٤- وقد لعب الأونكتاد دورا هاما ما زال يلعبه في التخفيف من المشاق التي تواجهها البلدان النامية ، فهو أداة هامة للتعاون الدولي من أجل التجارة والتنمية ، ولا سيما تجارة البلدان النامية وتنميتها ، وقد اكتسب ميزة نسبية واضحة كمحفل حكومي دولي رئيسي لطرح أفكار جديدة بشأن التنمية .

٥- وينبغي توفير موارد إضافية لتخفيف الديون التجارية لأقل البلدان نموا ، فالنظام التجاري الدولي بعيد تماما عن السلامة والأمن والانصاف ، وينبغي للمؤتمر أن يتناول في مداولاته المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا في ميدان التجارة الدولية .

٦- والتكنولوجيا تحمل في طياتها إمكانيات تحسين نوعية ومستوى الحياة ، وتوافر وتوزيع ثمار التطور التكنولوجي بالنسبة لجميع البلدان عنصر بالغ الأهمية في تأمين اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف . وتباطؤ تدفقات التكنولوجيا الى البلدان النامية مثار قلق عظيم ، إذ أن التكنولوجيا تتحول بصورة متزايدة الى عامل محدد حاسم للتجارة والتنمية .

٧- وقد كانت قطاعات الخدمات ، مثل النقل والاتصالات والمصارف والتأمين والصحة والتعليم ، هامة دائما بالنسبة لأداء الاقتصادات ، ومن ثم هناك حاجة ماسة إلى تقديم المساعدة بشروط تساهلية من أجل تطوير أهم المرافق الأساسية في مجال الخدمات ولا سيما في أقل البلدان نموا .

٨- وقد أثر تغير الأحوال في الاقتصاد العالمي للسلع الأساسية تأثيرا سيئا في البلدان المصدرة للسلع الأساسية من البلدان النامية بصفة عامة وأقل البلدان نموا بصفة خاصة ، ولكن مشكلة كساد اسعار السلع الأساسية لم تلق الاهتمام الكافي من المجتمع الدولي ، الأمر الذي يستلزم إيلاء الاهتمام المناسب للمشاكل السلعية لأقل البلدان نموا واتخاذ تدابير لوقف ممارسة إلحاق الكساد بأسعار البضائع القابلة للتصدير وهي ممارسة غير سليمة .

٩- وتواجه أفغانستان حالة صعبة بسبب أثر تطاول النزاع الذي عاشته وكانت له آثار فاجعة مدمرة ، إذ أن ثلاثة عشر عاما من الحرب قد دمرت تماما الهياكل الأساسية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان ، وشردت ملايين الأسر ، وتسببت في معاناة إنسانية لا نظير لها وخسائر اقتصادية ومادية فادحة . وقد اتخذت أفغانستان عددا من التدابير للتعجيل بنشاط القطاع الخاص ، ومن المأمول أن تستفيد البلدان من بيئة الاستثمار في أفغانستان وأن تتقدم وتنشئ صناعات ككيانات مستقلة أو كمشاريع مشتركة .

١٠- وقال ممثل الجزائر إن الأونكتاد الثامن ينعقد في فترة من التغير العميق في العلاقات الدولية . وقد أفسحت نهاية الحرب الباردة الطريق لنزع السلاح ولكنها لم تبدد مشاغل البلدان النامية . ولقد انتهت الثمانينات بزيادة الفقر والشقاء ، ولا سيما في افريقيا . وتتواصل فضيحة النقل السلبي الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ، وتعمل عوامل سلبية أخرى - ركود المساعدة الانمائية الرسمية ، والانخفاض في التدفقات المالية وتدفقات الاستثمارات الخاصة ، وتدني أسعار السلع الأساسية وتزايد الحمائية - إلى التقليل إلى حد كبير من أثر الجهود التي تبذلها البلدان النامية . والعجز العالمي في المدخرات يجعل من المستحيل الوفاء باحتياجات كل من البلدان النامية واقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية الآخذة في التحول إلى اقتصادات سوقية .

١١- وأضاف أن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لكي تجد بنفسها الوسائل للتغلب على الأزمة التي تعاني منها ، والتضحيات الباهظة التي تقدمها بتكاليف اجتماعية بالغة الوطأة غالبا ، لم تسفر عن النتائج المتوقعة . أما الحالة في أفريقيا ، التي يوجد فيها الآن أكثر من ثلثي أقل البلدان نموا ، فهي حالة مذهلة تتفاقم بفعل الكوارث الطبيعية وتخلف المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراءات ، ولا سيما في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ، لوقف التدهور .

١٢- وأشار إلى أن الديون الخارجية ، وخدمتها ، عبء لا قبل للبلدان النامية بتحمله لأنه يعوق نهضة اقتصاداتها . وإذا كانت قد اقترحت حلول ، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا ، فإنها تبقى حلولا

جزئية . وينبغي للمؤسسات المالية أن تشجع وتساعد البلدان التي تقدم تضحيات كبيرة من أجل الوفاء بالتزاماتها ، وغالبا ما يكون ذلك على حساب استقرارها الداخلي . ويجب الاشتراك في إيجاد حلول واقعية ومنصفة لجميع الأطراف ، ولذلك فإن الجزائر تؤيد اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة الداعي إلى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية .

١٣- وأوضح أن الديمقراطية والتنمية أمران متصلان ، ولكن إذا كانت الديمقراطية عاملا من عوامل التنمية ، فإن التنمية نفسها شرط لا غنى عنه للديمقراطية الحقيقية .

١٤- وأعلن أن الجزائر تعتبر أن الأونكتاد - بفضل ولايته وعضويته العالمية - محفل ممتاز لمعالجة مسائل التجارة والتنمية ولالتماس حلول متفق عليها لمشاكل الاقتصاد العالمي . وينبغي عدم وضع الأونكتاد على الهامش أو إضعافه ؛ بل ينبغي تعزيز قدراته لتشجيع التعاون الدولي الحقيقي ، ومشاركة البلدان النامية بصورة أكثر إنصافا في التجارة الدولية ، وفتح المزيد من إمكانيات النمو أمامها . وينبغي ايضا أن يشمل الأونكتاد بعد الجنوب - الجنوب من التعاون الدولي ، الذي ينبغي أن يصبح محفله الممتاز .

١٥- وقال ممثل الأرجنتين إن المسألة المحورية في هذه الفترة التي تكتسب فيها المشاكل صبغة عالمية ويجري فيها تدويل الاقتصاد ، هي وضع قواعد اللعبة لنظام عالمي من شأنه تلافي التمييز أو الاستبعاد والعمل على حفز مشاركة جميع البلدان مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي الذي يتوحد بسرعة والذي خرج إلى حيز الوجود بعد نهاية الحرب الباردة .

١٦- وأضاف أن التحديات التي تواجه الأونكتاد الآن - والمعني هنا هو الدول الأعضاء فيه وليس أمانته - تختلف اختلافا تاما عن مشاكل الماضي . فهناك واقع اقتصادي دولي جديد يتكون من أربعة عناصر رئيسية . أولها أن نهاية المواجهة الايديولوجية الاقتصادية العسكرية لم يواكبها تغير مماثل على الجبهة الاقتصادية ؛ وبدلا من ذلك عمت الفوضى القواعد المتعددة الأطراف للعبة ، مع فقدان الاهتمام بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وهناك تهديد حقيقي بحدوث توتر بين الشمال والجنوب في المستقبل . وثانيها أن تسارع عملية عولمة الاقتصاد تسببت في صعاب رئيسية في تعزيز وجود نظام متعدد الأطراف عادل ومنصف حقا

يقوم على قواعد مقبولة عالميا لأن من المفارقات انه كان مصحوبا بتجزء العلاقات التجارية • وثالثها أن بلدانا نامية عديدة تمر بعملية تكيف هيكلي تقوم على مبادئ ذات وجهة سوقية ، ولأول مرة في التاريخ يجيء الحافز على تحرير التجارة لا من البلدان الصناعية وانما من البلدان التي كانت ترفض التحرير في السابق .

١٧- وذكر أن رابع هذه العناصر هو أن المناقشة بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية تدور حول انهاء المعاملة غير المواتية للبلدان النامية بدلا من أن تدور حول اعطائها معاملة تفضيلية خاصة . والحمائية تتزايد في أسواق البلدان المتقدمة عن طريق فرض الحواجز غير التعريفية ، والاعانات والتدابير في "المنطقة الرمادية" . وهناك قطاعان محوريان - هما الزراعة والمنسوجات - سيكون من شأن تحريرهما احداث زيادة كبيرة في الصادرات إلى البلدان النامية ، استبعد من النظام التجاري المتعدد الأطراف ؛ ولذلك فإن الأرجنتين تشعر بالارتياح للبيان الذي أدلى به في الأونكتاد الثامن وزير التعاون الاقتصادي في ألمانيا ، الذي سلم بأن الاعانات التي تقدم للمنتجات والصادرات الزراعية في البلدان الصناعية تتعارض مع مسؤولياتها الدولية .

١٨- وأشار إلى أن السنوات الأخيرة شهدت تزايد تلاقي الآراء حول الصفات التي تجعل السياسات السياسية والاقتصادية سياسات سليمة . والأرجنتين تنهض مثالا واضحا على هذه التغيرات في التصور . ولقد أقدمت الحكومة على إجراء تغيير جذري في السياسة موجه نحو تحقيق اقتصاد يقوم على المنافسة التامة مع أدنى حد من تدخل الدولة . وتم تحرير التجارة انفراديا ؛ وازيلت الحواجز المفروضة على الاستثمار ؛ وتوفر الحماية للملكية الفكرية ؛ ويجري تحويل المؤسسات التابعة للدولة إلى القطاع الخاص ؛ وتجري إزالة القيود التنظيمية للانشطة الاقتصادية ؛ وتجري اعادة تشكيل القطاع العام . والتكامل الاقتصادي الاقليمي يشكل جزءا لا يتجزأ من هذه السياسة الجديدة .

١٩- وقال إن الأرجنتين ترى أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ينبغي أن يكون قائما على مبدأ الشراكة التي يكون فيها لجميع الأطراف حقوق والتزامات ويمكن لهم جميعا أن يشاركوا في إدارة الاتفاقات الأساسية لمواءمة السياسات الوطنية مع هدف تحقيق التنمية القابلة

للادامة في جميع البلدان . وهذا يقتضي من جميع البلدان أن توافق على انهاء النزعة الانفرادية والتمييز .

٢٠- واوضح أن الأونكتاد في حاجة إلى الانعاش . فمركز الاهتمام في أعماله ينبغي أن يكون متوازنا وواقعيا . ومن الضروري أيضا نبذ مفهوم أن بعض البلدان يطلب وبعضها الآخر يعطي . وينبغي أن تكون أعمال الأونكتاد قائمة على التحليل والمناقشة والتفاوض الحقيقي لا القائم على مجرد البحث في المعاني ، والتفاوض بشأن جدول الأعمال المعقد للتنمية . ويمكن لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تثري هذه المناقشة بما لديها من تجارب خاصة . وهناك حاجة لأن يقوم المؤتمر بتحديد قضايا واضحة ، في اطار كل موضوع رئيسي قيد النظر ، لتكون محورا لاجراءات فورية يقوم بها الأونكتاد . والأونكتاد ، بوصفه محفلا عالميا للنظر في المشاكل الانمائية ، ليس فيه أي تكرار للولايات الواضحة والمحددة لمنظمات تنفيذية أخرى أكثر تخصصا كما أن عمله لا يتدخل في عملها .

٢١- وقال ممثل استراليا إن تشجيع تحرير التجارة وتدفقات الاستثمار يوفر أفضل أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاندماج المتبادل الفوائد في الاقتصاد العالمي . وتدل خبرة الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا في السابق على فوائد الاقتصادات المفتوحة وعلى الحاجة الى تأمين المشاركة الفردية في الأنشطة الاقتصادية على أوسع المستويات الممكنة ، مع قيام الحكومات باعتماد تدابير في مجال السياسة لرعاية وتشجيع هذه الأحوال .

٢٢- وذكر أن القضية المحورية بالنسبة لاستراليا في الأونكتاد الثامن هي تنشيط الأونكتاد ذاته ، وهو ما يتطلب إجراء إصلاح مؤسسي في هيكله وأساليب عمله . وينبغي للأونكتاد أن يسهل دور الأمم المتحدة في تشجيع زيادة التعاون بشأن النمو الاقتصادي والتنمية على الصعيد العالمي . وقال إنه لا يخص الأونكتاد بالذكر: فمنظومة الأمم المتحدة بأسرها بحاجة الى أن تكون أكثر فعالية وكفاءة وخضوعا للمساءلة . ومن اللازم اتخاذ وتنفيذ قرارات في أقرب وقت ممكن بشأن الاصلاحات الواجبة .

٢٣- ومضى قائلا إن استراليا تريد أن تشدد على أهمية تحرير التجارة وفتح الأسواق من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في جميع البلدان . ولهذا السبب فإنها تؤيد مخلصة توصل جولة أوروغواي الى خاتمة مبكرة وناجحة على أساس "مشروع الوثيقة الختامية" . وإطار الغات هو الحماية الحقيقية الوحيدة من الممارسات التجارية العدوانية من جانب الدول التجارية الرئيسية ، وتدابيره لتسوية المنازعات هي السبيل الوحيد للانتصاف . لذلك ينبغي للمؤتمر أن ينظر في الآليات التي يمكن بها للاونكتاد أن يكمّل أعمال الغات .

٢٤- وأوضح أنه ينبغي للأونكتاد ، تحقيقا لهذه الغاية ، أن يعزز مهامه التحليلية وبذلك يقوي قدراته كمحفل للمناقشة المستنيرة بشأن التجارة وما يتصل بها من قضايا . ومن شأن عمل ذلك أن يزيد الى الحد الأقصى من فرص تحقيق توافق آراء في إطار الأونكتاد حول الحاجة الى اتباع برامج عمل وإشراك الأونكتاد في النظر في قضايا بعينها . والأعمال التي يقوم بها الأونكتاد كتكملة لأعمال مؤسسات أخرى يمكن أن توفر للأعضاء طائفة أكثر اتساعا من النهج لمعالجة أهداف محددة في مجالات السياسة التجارية والاقتصادية والانمائية .

٢٥- وقال إن السلع الأساسية - وهي مجال يمكن للأونكتاد أن يشارك فيه على نحو أكثر فائدة - تقوم بدور هام في تنمية اقتصاد استراليا ، لدرجة أنها تشاطر بلدانا نامية عديدة نفس المنظور . واستراليا تشدد على ما لتحرير التجارة الزراعية العالمية عن طريق تحسين إمكانية الوصول الى الأسواق وتخفيض الدعم المحلي والتقليل بقدر كبير من إعانات التصدير من أهمية لجميع مصدري السلع الأساسية . كما أن بلدانا نامية كثيرة هي أيضا من مستوردي السلع الأساسية ؛ ولذلك فإن الترتيبات التجارية المحررة تلك من شأنها أن توفر لها فوائد اقتصادية بقدر ما توفره للاقتصادات المتقدمة . واستراليا تنظر نظرة شديدة الايجابية لحقيقة أن الاتفاقات الدولية للسلع الأساسية تكاد تنصب جميعها الآن في المقام الأول على شفافية الأسواق وتبادل المعلومات : ولقد كان لا مناص من أن يثبت عقم جهود "مقاومة السوق" وتحقيقها لنتائج عكسية .

٢٦- وأضاف أن استراليا متفائلة بالاهتمام الذي توليه البلدان النامية لتدابير فتح الأسواق ، وتشجيع نشاط القطاع الخاص ، وتنظيم

المشاريع . وعندما يخرج الاقتصاد العالمي من انكماشه الحالي فمن الممكن جدا للأونكتاد أن يقوم بدور مفيد في تعزيز جهود البلدان النامية من أجل تنفيذ تدابير في مجال السياسة وتدابير عملية وذلك عن طريق تقديمه للمساعدة التقنية .

٢٧- وقال إن استراليا تشارك بنشاط في عدد من التحالفات التي تضم عدة مجموعات وإنها جنت فوائد من مثل هذا التعاون النشط فيما بين البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية ؛ ولذلك فمما يشجعها تزايد توافق الآراء حول الابتعاد عن الهياكل الجامدة للمجموعات في الأونكتاد . ومجموعة كيرنز - وعشرة من أعضائها الأربعة عشر من البلدان النامية - تضرب مثالا طيبا جدا على التعاون الذي يثبت أنه يفوق بكثير في فائدته المناقشة التقليدية بين الشمال والجنوب . ومن الأمثلة الأخرى على ذلك مؤتمر التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ . واستراليا تعتقد أن الرابطات التعاونية التي من هذا القبيل تمثل نموذجا لذلك التعاون بين الدول المطلوب من أجل بناء الشراكة الجديدة من أجل التنمية التي يسعى إليها الأونكتاد الثامن ، شراكة تضع الأساس لتنشيط الأونكتاد الذي تنشده استراليا جادة .

٢٨- وقال ممثل النمسا إن التغير المؤسسي جار بالفعل في الأونكتاد ، ولكن لا يزال يبقى إنجاز الكثير ، وإن هذه الدورة للمؤتمر هي المناسبة الصحيحة للعمل . وينبغي أن يصبح الأونكتاد مرة أخرى رائدا في التفكير الإنمائي ، فالمؤسسات الصالحة تنشأ استجابة لاحتياجات يوجد إحساس عميق بها ؛ ولن يكتب لها البقاء إلا إذا نجحت في التكيف باستمرار مع البيئة المتغيرة . وهناك حاجة إلى خصائص تحليلية قوية من أجل تحقيق فهم افضل للقوى ذات التأثير في عملية التنمية .

٢٩- وأضاف أن التجربة تدل على أن التنمية ممكنة في ظل طائفة من الظروف والبارامترات . وإذا كانت المملكة المتحدة قد احتاجت إلى ٥٨ سنة والولايات المتحدة إلى ٤٧ سنة لمضاعفة النصيب الفردي من الناتج ، فإن اليابان لم تحتج سوى ٣٤ سنة والبرازيل ١٨ سنة واندونيسيا ١٧ سنة وجمهورية كوريا ١١ سنة والصين ١٠ سنوات لعمل ذلك . والتعجيل بالتنمية والتقدم التكنولوجي تحدده القدرة الاستيعابية للمجتمع المعني وهو ما يتوقف ، بدوره ، إلى حد كبير على

وجود سياسات ملائمة . والتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر ، وإنشاء الهياكل الأساسية الكافية ووجود نظام تعليمي جيد ، وتشجيع المبادرة الفردية ، ووجود نظام مالي يتميز بالكفاءة ، أمور تقوم كلها بدور هام . ولذلك فإن تهيئة بيئة مواتية للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية ينبغي أن تشكل الاهتمام الأول للحكومات ، وإن كان لا ينبغي التقليل من شأن الظروف الخارجية . والتجارة واحدة من القوى الدافعة الرئيسية للتنمية ، ومن ثم فإن تكلل جولة أوروغواي بنتيجة ناجحة أمر جوهري . وبالمثل ينبغي تحسين تمكن البلدان النامية من الوصول إلى اسواق البلدان الصناعية . ومن الضروري أيضا إجراء المزيد من تخفيف الديون وزيادة تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية والاستثمار التجاري .

٣٠- وأشار إلى أن العلاقات بين الشمال والجنوب آخذة في التغير ، سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون . وحيث إنه يجري اتباع نهج عملي جديد في السياسة الاقتصادية فإنه يمكن الآن الاستعاضة عن المواجهة الايديولوجية العقيمة ببذل جهود مشتركة بناءة . والتعددية سمة أخرى في السياق الجديد للشمال والجنوب . فمع اختفاء النزاع بين الشرق والغرب ، أصبح الأمر يقتضي أيضا إعادة النظر في فكرة "العالم الثالث" . وينبغي أن ينتقل التركيز من تجريدات من قبيل "العالم الثالث" إلى بلدان ومناطق محددة بما تنفرد به من احتياجات ومصالح غالبا ما تكون متعارضة .

٣١- وقال إن هناك قضايا مثل الهجرة أو البيئة أو نزع السلاح أو الدقرطة أو حماية حقوق الانسان ، اصبحت جزءا من صميم العلاقات بين الشمال والجنوب . والنمو الاقتصادي ، والأمن ، والسياسات السكانية ، وشكل الحكومة ، والنظم القانونية ، والمشاكل البيئية ، وجوانب عديدة أخرى ، أصبحت متصلة اتصالا لا ينفصم بعملية التنمية .

٣٢- ومن ثم لا يعني الترابط العالمي مجرد ترابط القضايا بل يعني أيضا تقاسم المسؤولية فيما بين بلدان العالم . ويجب أن يكون مصحوبا بالتعزيز التدريجي للصلات المؤسسية على صعيد عالمي . والهدف النهائي هو أن تنقل بتوافق الآراء إلى مؤسسات دولية مسؤوليات في مجالات اختصاص محددة تحديدا جيدا . ولن تكون الحكومات مستعدة لعمل ذلك إلا إذا كانت لديها ثقة كاملة في هذه المؤسسات وهذا بدوره يفترض مسبقا

تحقق اتفاق أساسي على حتميات الترابط . ولذلك لا أهم في المرحلة الحالية من التوصل إلى اتفاق على سياسات مثلى للتنمية والتوصل إلى التزامات قاطعة تقوم على الاقتناع بأن العلاقات بين الشمال والجنوب ليست لعبة لا مكسب فيها ولا خسارة: فجميع البلدان سوف تحقق الكسب من العمل سويا وسوف تخسر إذا استهدت سياساتها بما ينظر إليه عن خطأ على أنه مصالح وطنية .

٣٣- وشدد ممثل البحرين على أن بلده ، شأنه شأن معظم البلدان النامية ، يعتمد على سلعة أساسية واحدة هي البترول كمصدر لدخله ، ولكن حكومة البحرين بذلت ولا تزال تبذل جهودا جادة لتنويع مصادرها للدخل ، ولا سيما على أساس الخدمات النقدية والمالية وخدمات التأمين ، فأصبحت البحرين مركزا ماليا عالميا هاما .

٣٤- وقال إن السياسة الاقتصادية الحرة التي تتبعها البحرين تشجع الاستثمار الخاص الأجنبي عن طريق جملة أمور منها الاجراءات الادارية المبسطة والمعجلة وإمكانية استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعة دونما حاجة الى المشاركة مع شريك محلي . وقد سعت الحكومة الى استكمال معظم الأنظمة الاقتصادية والتجارية الضرورية ، بما فيها تلك التي تتعلق بحماية الاستثمار الأجنبي وحقوق الملكية الفكرية والصناعية .

٣٥- ومضى يقول إن البحرين تبذل قصارى جهودها لاستكمال بنيتها الأساسية ، فلديها شبكة حديثة للنقل والاتصالات مرتبطة ببلدان مجلس التعاون الخليجي وبباقي العالم وقد بدأت في بناء ميناء حديث كبير سيتم الانتهاء منه قريبا . وأوضح أن بلده قد افتتح مؤخرا مركزا كبيرا للمؤتمرات والمعارض . كما صدقت البحرين على اتفاق نيويورك لعام ١٩٥٨ المتعلق بقبول وتنفيذ قرارات التحكيم الدولي المتخذة في بلدان أجنبية .

٣٦- وعلى الرغم من جميع العوامل الاقتصادية الايجابية المذكورة أعلاه ، لا تزال البحرين بلدا ناميا معتمدا حتى الآن على انتاجه المتواضع من النفط في الحصول على نصيب كبير من حصائل صادراته وعلى القسم الأكبر من الايرادات المالية للدولة . وصناعاتها لا تزال في مرحلة الحداثة ولا يمكنها أن تنافس الصناعات الضخمة في البلدان

المتقدمة وفي التجمعات الاقتصادية ولا أن تتغلب على الحواجز التجارية التي تواجهها في البلدان المتقدمة .

٣٧- وقال إن التدابير الحمائية في بلدان الاقتصاد السوقي الرئيسية تتعلق بصفة خاصة بالقطاعات التي تتمتع فيها البلدان النامية ، بوضوح ، بميزة نسبية وبمركز تنافسي ، مثل القطاعات البتروكيميائية لبلدان مجلس التعاون الخليجي ، فبعض البلدان المتقدمة تفكر جديا في فرض رسوم ضخمة على وارداتها من النفط الخام في الوقت الذي تبذل فيه البحرين والبلدان الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي قصارى جهودها لتحرير التجارة بينها وبين الجماعة الاقتصادية الأوروبية وتجرى مناقشات استكشافية بغية بدء مفاوضات رسمية ترمي الى تحرير التجارة مع الولايات المتحدة واليابان .

٣٨- وقال إن البحرين تأمل أن يؤدي الأونكتاد الثامن الى تعزيز التدابير الوطنية والدولية والتعاون المتعدد الأطراف ، التي تستهدف بناء اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف ، وإلى إجراء تقييم مشترك لأثر التغيير الهيكلي الطويل الأجل على التنمية القابلة للادامة وتوسيع التجارة الدولية في إطار اقتصاد عالمي مترابط . وإنها تأمل أيضا أن يتوصل المؤتمر الى تفاهم مشترك وأن يضع مبادئ توجيهية تتصل بالسياسات والتدابير الوطنية والدولية وبالادارة السليمة .

٣٩- ومضى يقول إن البحرين ، إذ ترحب بالتغيير الأساسي الجاري في بلدان الكتلة الشرقية نحو اقتصاد سوقي ، تأمل أن تحافظ البلدان المتقدمة على التوازن بين مساعدتها الانمائية للبلدان النامية ولبلدان الكتلة الشرقية السابقة ، وألا تزيد مساعدتها الانمائية لمجموعة على حساب المجموعة الأخرى . كما تأمل البحرين أن يتسنى تخصيص الموارد المالية التي ستصبح متاحة بانتهاء الحرب الباردة لتنمية البلدان النامية .

٤٠- وترى البحرين أنه لا بد من التوصل الى حلول أساسية لمشكلة الديون ، واعتماد تدابير لتأمين أسعار منصفة للسلع الأساسية ، وتحسين امكانيات الحصول على التكنولوجيا ، وتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا ، المتفق عليه في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

٤١- وترى البحرين ، باعتبارها بلدا من البلدان النامية الجزرية ، أن على المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة ، ولا سيما الأونكتاد ، أن تقوم بالخطوات الضرورية لمساعدة هذه البلدان على تحقيق الاكتفاء الذاتي .

٤٢- وينبغي أن تحظى البيئة بالاهتمام الذي تستحقه ، فينبغي وقف الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتدهور البيئة على حساب الأجيال المقبلة . وهذا يتطلب دعما ماليا خارجيا على نطاق واسع من البلدان المتقدمة يمكن البلدان النامية من اعتماد تكنولوجيات مؤاتية للبيئة . وتأمل البحرين ألا تدخر الجهود الدولية لحل المشاكل الضخمة التي خلقتها الكارثة البيئية التي تؤثر في منطقة الخليج كنتيجة لانسكاب النفط بكميات ضخمة ولاحراق آبار النفط الكويتية .

٤٣- وقال ممثل بنغلاديش إن العالم يمر الآن بفترة من التغيرات الاقتصادية والسياسية الشاملة وإن توافقا في الآراء آخذ يتبلور حول القضايا الانمائية المختلفة ، بما في ذلك قبول النهج القائمة على أساس السوق من أجل تحقيق التنمية القابلة للادامة ، ولكن في الوقت نفسه تزايدت الممارسات الحمائية ، على سبيل المثال في شكل تدابير تقييدية ضد الواردات من المنسوجات والملبوسات الآتية من البلدان النامية .

٤٤- وعلى الرغم من أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها فإنها لا تستطيع أن تسيطر على البيئة الخارجية التي تدهورت بشكل حاد . وعلى ضوء النقل السلبي للموارد وتدهور معدلات التبادل التجاري ، يتيح الأونكتاد الثامن فرصة جاءت في حينها لصياغة استراتيجيات من أجل تنشيط التنمية . ومن الجوهري في هذا الصدد زيادة المساعدة الانمائية الرسمية بما يتمشى مع الأهداف الدولية المتفق عليها ، وتخفيف عبء الديون ، ودعم بناء الهياكل الأساسية في مجال التكنولوجيا . هذا بالاضافة الى ضرورة تخفيف حدة الآثار السلبية الناجمة عن هجرة الكفاءات .

٤٥- وهناك حاجة الى دعم أكبر من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، بالنظر الى أن الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر لم تستوف

بالكامل . ومن دواعي التشجيع أن نستمع الى البيانات التي ألقاها الشركاء الانمائيون لأقل البلدان نموا في الأونكتاد الثامن مؤكدين فيها من جديد هذه الالتزامات .

٤٦- وقد اكتسب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أهمية على أهميته . وعلى الرغم من النكسات المتنوعة في النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لم يتأثر التحمس للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وهناك حاجة الى بذل جهود جديدة ، وذلك مثلا فيما يتعلق بترتيبات المقاصة والمدفوعات . وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البرامج والمشاريع ذات الصلة .

٤٧- وعلى الرغم من وجود إدراك لتدهور فعالية الأونكتاد كمحفل للمفاوضات المتعددة الأطراف ، ما زالت ولاية الأونكتاد سليمة . وينبغي أن يوفر الأونكتاد بعد تقويته محفلا أفضل للتوصل الى توافق دولي في الآراء . والحاجة تدعو الى إنشاء آليات فعالة للاشراف والمتابعة بهدف اتخاذ إجراءات ملموسة مع الحفاظ على دور الأونكتاد كصوت للضمير .

٤٨- وتحدي التسعينات في مجال السلع الأساسية يكمن في تحسين فرص الوصول الى الأسواق ، وزيادة أنشطة القيمة المضافة من خلال التجهيز والتسويق والتوزيع ، ودعم الصندوق المشترك للسلع الأساسية . وفيما يتعلق بجولة أوروغواي تشير التقييمات الأولية إلى وجود حاجة الى مراعاة أفضل لمشاغل أقل البلدان نموا .

٤٩- وهناك ترابط وثيق بين البيئة وبقاء الانسان ، لذلك لا بد من معالجة التهديدات الايكولوجية باعتبار ذلك مسالة عاجلة . غير أنه لا بد من الاعتراف بأن السياسات المتبعة في البلدان النامية تمليها أولا الحاجة الى مكافحة الفقر ، وهناك شعور حقيقي بالقلق من أن تؤدي المعايير البيئية التي يحددها المانحون الى استحداث شكل جديد من المشروطية . وينبغي لقمة الأرض المنتظر أن تنعقد قريبا أن تتناول هذه المشاكل وأن تولي عناية خاصة للمشاكل البيئية والانمائية لأقل البلدان نموا .

٥٠- وشدد ممثل بيلاروس على الحاجة الملحة الى تعزيز مبدأ تعدد الأطراف في التجارة والتنمية وتقوية الآليات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة . أما المقترحات التي أعلنها الأمين العام بشأن اتباع نهج جديد إزاء مشاكل التجارة والتنمية في وقت من التغيرات العالمية التي لم يسبق لها مثيل فقد استحوزت على اهتمام كبير . والمؤسسات النقدية والمالية الدولية والمنظمات الاقتصادية وغيرها من المحافل المتعددة الأطراف مهتمة بعملية الاصلاح الجذرية الجارية في أوروبا الوسطى والشرقية ، بما في ذلك العملية الجارية بين أعضاء كومنولث الدول المستقلة . ولما كان تكاملها في الاقتصاد الأوروبي والعالمي أمرا هاما فيتعين على المؤسسات الدولية أن تساعدها في عمليات الاصلاح التي تقوم بها .

٥١- وفيما يتعلق بالاصلاح في بيلاروس ، هناك تحول تدريجي الى اقتصاد السوق يقوم بصفة خاصة على أساس المحافظة على العلاقات الاقتصادية القائمة مع الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة . وتجري الآن صياغة الأساس القانوني للتعاون التجاري والاقتصادي الدولي . ويشمل ذلك القوانين التشريعية المتعلقة بالتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي وأنظمة الجمارك والمصارف ، إلى آخره . وقد استفاد هذا التشريع من الخبرة الدولية بهدف ضمان تمشيه مع الممارسات الدولية . وتهتم بيلاروس بالحصول على المزيد من الدعم والمساعدة الدوليين اللذين يشملان ، في جملة أمور ، مجالات مثل التمويل ، والاستثمار والخبرة الادارية ، والخصخصة ، والمشاريع المشتركة ، والتكنولوجيات السليمة بيئيا ، إلى آخره .

٥٢- ويمكن للأونكتاد أن يلعب دورا هاما في تحليل المشاكل المتصلة بترابط الاقتصادات الوطنية وفي قطاعات التجارة والنقد والتمويل ، فما زال لهذا الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة إمكانات لم تستغل ولا سيما بالنظر الى التوافق الجديد في الآراء حول الشؤون الاقتصادية العالمية . وفي هذا السياق ينبغي للأونكتاد أن يكون أكثر نشاطا في صياغة الأفكار المفاهيمية المتصلة بالتجارة والتنمية ، وكذلك في التنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية والتجارية العالمية ، وذلك بصفة خاصة من خلال تحديد الاتجاهات السلبية في وقت مبكر ثم تصميم طرق ووسائل فعالة لمجابهتها . ووظيفة الأونكتاد في دعم بلدان أوروبا الوسطى

والشرقية وفي دراسة القضايا المتصلة بالتحول من الانتاج العسكري الى التنمية هي وظيفة حيوية .

٥٣- وتعتبر التنمية القابلة للادامة مجالا آخر من مجالات انشطة الأونكتاد ؛ وهناك حاجة إلى التعاون المتعدد الأطراف بشأن البيئة . وتعلق بيلاروس أهمية خاصة على القضايا البيئية بالنظر الى عواقب كارثة تشيرنوبيل .

٥٤- ومن البديهي أن يكون على الأونكتاد أن يضطلع بدور إضافي في مجالات مثل مشاكل الديون الخارجية ، وعدم استقرار العلاقات النقدية والمالية ، والحمائية ، والتكيف الهيكلي ، والسلع الأساسية ، وكذلك أثر حركات التكامل الاقليمية على التدفقات التجارية .

٥٥- وقال ممثل بلجيكا إن بلده يؤيد الموقف الذي حدده من قبل ممثل الجماعة الأوروبية غير أن هناك خمس نقاط تعلق عليها بلجيكا أهمية خاصة . وأولى هذه النقاط هي الترابط ، فالبلدان المتقدمة تؤثر على بقية العالم من خلال أوضاعها الاقتصادية العامة ، وتجارتها ، واستثماراتها ، وأسعار الفائدة السارية فيها ، وأسعار صرف عملاتها ؛ غير أن البلدان النامية تفعل نفس الشيء ، ولا سيما فيما يتعلق بوزن سكانها ، وهجرة الأيدي العاملة ، وسلعها الأولية ، والبيئة . وقد كان هناك تفاوت حاد فيما بين البلدان النامية خلال العقد الماضي ، وتمر بلدان أوروبا الوسطى والشرقية الآن بعملية تحول أساسي ، كل ذلك يجعل المستقبل أكثر تعقيدا وغير مؤكد . غير انه أصبح الآن من الواضح أن المشاكل الاقتصادية لا يمكن حلها اذا اهملت جوانبها الاجتماعية والسياسية ، وأن إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة يتطلبان منظورا عالميا طويل الأجل .

٥٦- وثانيا من الجوهري تحقيق الاتساق في السياسة العامة في كل من الشمال والجنوب: فهناك حاجة الى تنسيق أفضل بين المانحين من القطاعين الخاص والعام ، ولا بد للشروط التي تعلق عليها المعونة من أن تأخذ في الحسبان الأهمية الأولية للجوانب الاجتماعية لمثل هذه المعونة ، وتحتاج مشاركة البلدان النامية في التنسيق الدولي الى تقوية ، ولا بد للجهود المبذولة من أجل تحقيق حرية التجارة من أن تغطي كلا من الجنوب والشمال .

٥٧- وثالثا ، من الضروري أن تؤخذ في الحسبان موضوعات معينة جديدة في تنفيذ السياسات الانمائية ، منها أن نتائج المعونة الممنوحة غير كافية في أغلب الأحيان ، وأن هناك حاجة الى مشاركة أوسع من المواطنين في صياغة السياسات الانمائية ، وأن تعزيز دور المرأة يمكن أن يساعد التنمية ، وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعتبر رئيسية في جني فوائد المبادرة الفردية ، وأن الوفاء بالحاجات الحقيقية للناس يجب أن يكون الهدف المركزي للسياسات الانمائية .

٥٨- ورابعا ، ما زالت مشكلات الديون الدولية تمثل عقبة حقيقية أمام انتعاش النمو في عدد كبير من البلدان . وقد كانت هناك في الآونة الأخيرة عدة مبادرات في هذا الصدد ، ولكن الأمر يقتضي تحليل كل حالة على حدة ، ولا بد من أن تقترن تدابير تخفيف الديون بتدابير تكيف في البلد المستفيد . غير أنه لا بد لبرامج التكيف من أن تكون محتملة ، ولا سيما بالنسبة لأشد القطاعات فقرا ، ولا بد من اعادة ائتمانات التصدير والائتمانات المصرفية في أقرب وقت ممكن الى البلدان المدينة التي تبذل جهودا حقيقية ، ولا بد من أن تبقى أنصبة الميزانية المكرسة للتسلح وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية قيد الفحص الوثيق .

٥٩- واخيرا لا بد من النظر الى مستقبل الأونكتاد في سياق تقوية التعاون الدولي من أجل إدارة عالمية أكثر رشدا وانصافا . ويعتبر اعادة تشكيل الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي فرصة لاعادة تقييم الأونكتاد وتحسين كفاءته . فلا بد من اعادة توجيه أنشطة الأونكتاد نحو صلب مشكلة التنمية ، ولا سيما السياسات الانمائية الوطنية بجميع جوانبها . وتأمل بلجيكا أن يشدد الأونكتاد في المستقبل على إنشاء أفرقة عاملة مخصصة تمكن جميع الشركاء الاجتماعيين من أن يناقشوا معا الحلول المناسبة ويتخذوا القرارات ذات الصلة ؛ ولبلجيكا خبرة طويلة في هذا المجال ويمكنها أن تساهم بنشاط فيه . كما تأمل بلجيكا أن يتعلم الأونكتاد من طرق الاعلام والتفكير والحوار والتعاون التي تمارس في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

٦٠- وقال ممثل بوتان إنه إذا لم يول اهتمام عاجل لتقليل الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة يمكن لذلك تهديد فرص السلم والأمن العالميين . وينبغي استخدام عوائد السلم المتوقعة لاستثمارها في القطاعات الاجتماعية وفي المساعدة الانمائية . وعلى الرغم مما ثبت تماما من أن آلية السوق والتجارة الحرة لهما المكانة الأولى هناك اتجاهات متزايدة نحو الحمائية والنزعات الاقليمية في التجارة الدولية . وينبغي لكل البلدان ، بما في ذلك أقل البلدان نموا هي نفسها ، تقديم معاملة تفضيلية الى صادرات أقل البلدان نموا .

٦١- وفي مجال السلع الأساسية لم يحقق رصد اتجاهات السوق رصدا مستمرا الفوائد المطلوبة على الأجل القصير وإنما يلزم اتباع نهج أوسع وأكثر سخاء ، ويتعين الحفاظ على آليات مثل الصندوق المشترك ومخطط ستابكس وتقويتها .

٦٢- ومازالت مسألة الديون تتطلب حلا شاملا ، وبوتان ممتنة للبلدان التي تنفذ برامج لتخفيف الديون ، وتحث الآخرين على القيام بذلك . وفيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الائتمانية تقترح بوتان تقديم الكثير من هذه المساعدة على أساس المنح ، ولاينبغي اللجوء الى الائتمانات بشروط تساهلية الا بعد استنفاذ هذا الخيار تماما . وينبغي التخلي عن التصنيف الجامد للاستخدامات الممكنة للمنح والائتمانات التساهلية ، والاستخدامات الممكنة للائتمانات التجارية ، وانما ينبغي أن تتحدد الأهلية للمساعدة بقيمة المشروع الانمائية .

٦٣- ونقل التكنولوجيا والدراية الفنية هو حجر الزاوية في التنمية ؛ صحيح أنه ينبغي احترام حقوق الملكية الفكرية ولكن يتعين اقتسام الحكمة وتطبيق المعرفة في خدمة الانسانية .

٦٤- وترى بوتان أن هدف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو ينبغي أن يكون التوصل الى طرق موضوعية لاقتسام واسناد المسؤوليات . وتعترف بوتان اعترافا تاما بالتفاعل والمفاضلة المتزايدة بين البيئة والتنمية وتولي الأولوية العليا للحفاظ على البيئة الطبيعية والاجتماعية ، متنازلة في خلال ذلك عن الكثير من الفرص الاقتصادية . ولكن نجاح مثل هذا الالتزام يتوقف أيضا على اتباع برنامج نشط للحفظ تتجاوز احتياجاته كثيرا موارد بوتان . وقد بدأ

الصندوق الاستئماني البيئي لبوتان في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق العالمي للطبيعة ، ولكن يلزم المزيد من الدعم .

٦٥- وترحب بوتان بتزايد التركيز على التنمية البشرية ، إذ أن المؤشر الأول للتقدم الاقتصادي هو رفاهية الفرد في اطار بيئة مستقرة على المستويات الأسرية والاجتماعية والطبيعية ، ولكن هذا التركيز الجديد يتعين ألا يترجم الى طرائق جديدة تضيف المزيد من التعقيد الى مدفوعات المعونة . وبوتان ، إذ تشعر بالامتنان لعقد الأونكتاد الثامن اجتماعا خاصا مخصصا لأقل البلدان نموا ، تؤكد الحالة الرهيبة التي تعيشها أقل البلدان نموا وضرورة تحقيق الأهداف المتفق عليها في برنامج العمل في وقت مبكر . وقد نهضت بوتان دائما بالمسؤولية الكاملة عن تنميتها وستواصل ذلك ، ولكن حسن نية شركائها في التنمية ودعمهم السخي ضروريان دائما ، وبوتان تشعر بالامتنان لما فعله شركاؤها فيما مضى .

٦٦- ولوكالات التنمية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية تأثير أكبر في البلدان النامية الأصغر ، وبوتان قلقة في هذا الصدد إزاء هبوط الدعم المالي الذي تتلقاه منظمات شتى متعددة الأطراف ، إذ أن خبرتها الفنية وخدماتها المتخصصة أمر أساسي لا يعوض في الوقت الحالي ، وهي معا تشكل جزءا كبيرا من مجموع المساعدة التي تتلقاها بوتان .

٦٧- وهذا أيضا زمن تغير وإصلاح في الأمم المتحدة ، ويجب انتهاز الفرصة لزيادة صلة الأونكتاد بالواقع ، وينبغي اعطاء ولاية الأونكتاد الانمائية قوة دافعة متجددة ويتعين مواصلة أعماله الهامة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا .

٦٨- ومنذ أن بدأت بوتان أنشطتها الانمائية في الستينات جرت تغيرات كبيرة في كل من القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، وتحولت أنشطة اقتصادية عديدة الى القطاع الخاص . والتركيز الأول للخطط المقبلة هو على تنمية الموارد البشرية ، بما في ذلك التعليم والصحة ، وكذلك على الطاقة والصناعة .

٦٩- وقال ممثل بوليفيا إن على الأونكتاد أن يقوم بدور هام ، في هذه الحقبة الجديدة التي غدت ممكنة بفضل الأحداث الأخيرة ، وذلك في الجهود الرامية إلى السماح لبني البشر بأن يعيشوا بكرامة ، وفي توافق مع الطبيعة ، وفي عالم ينعم بالاستقرار والسلم والعدل . ويجب عليه أن ينشئ آليات كفؤ ومنصفة للمساعدة على الإسراع بالتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية للبلدان النامية . وينبغي أن تحدد تلك الآليات أيضا أهدافا وغايات على الأجلين المتوسط والطويل .

٧٠- وأوضح أن الحقبة الجديدة يجب أن تتميّز بتقاسم المسؤولية ، فالبلدان المتقدمة مطلوب منها أن تمارس دورا رئيسيا ، فتقدم التكنولوجيا والدعم المالي للبلدان النامية ، والبلدان النامية تقع عليها أيضا بدورها مسؤولية ضخمة ، حيث أنه يجري التسليم بأن جزءا من تخلفها ناجم عن مزيج من العوامل الداخلية والخارجية . وشدد على ثقته في قدرة البلدان النامية على عكس مسار الاتجاهات السلبية بتطبيق سياسات أكثر استقرارا وبإدارة الموارد بطريقة أنسب .

٧١- وأضاف أن الترابط أمر أساسي في عالم يتزايد تجانسه وتسود فيه مثل الديمقراطية وروح المشاريع الحرة واحترام حقوق الإنسان . ويمكن لهذا الترابط إذا تجلى في شكل تعاون أن يساعد فيما يلي: أولا ، يمكن أن يؤدي إلى تكلل المفاوضات المتعددة الأطراف في جولة أوروغواي بالنجاح . والنمو المستمر للتجارة مسألة محورية لاقتصادات البلدان النامية . وإذا خفّضت الحواجز الجمركية ، أمكن أن يتوسع الاقتصاد العالمي ليفيد بلدانا مثل بوليفيا ، التي تعتمد على الموارد في دعم برنامجها للتكيف الهيكلي ، وخاصة للوفاء باحتياجاتها الاجتماعية . وثانيا ، فعن طريق توفير موارد مالية جديدة بشروط مقبولة ، فإنه يمكن أن يساعد البلدان النامية في إيجاد الهياكل الأساسية الرئيسية وتحسين خدمات الإسكان والصحة والنظافة والتعليم . وثالثا ، فإنه يمكن أن يساعد في الحفاظ على البيئة وحمايتها ، عن طريق استخدام التكنولوجيات المناسبة لضمان التنمية المتواصلة والمحافظة على التراث المشترك للأجيال المقبلة .

٧٢- وذكر أن الحالة في بوليفيا تحتاج إلى شرح . فبرنامج التكيف الهيكلي في بلده بدئ في عام ١٩٨٥ . وأدت السياسات الاقتصادية المتسقة ، والتحكم الحازم في العجز المالي ، والسياسات النقدية

المنضبطة ، في عام ١٩٩١ ، إلى الهبوط بمعدل التضخم الى ١٤ في المائة ، وهو أدنى معدلات التضخم في أمريكا اللاتينية ، ومعدل النمو يصل إلى ٤,٥ في المائة ، وهو أعلى بكثير من معدل النمو الديمغرافي ، الذي يقدر بنسبة ٢,٧ في المائة . على أن هذه النتائج كانت لها آثار اجتماعية .

٧٣- وقال إن بوليفيا تطبّق أيضا إطارا قانونيا مناسبا يرمي إلى إيجاد مناخ من الثقة واجتذاب الاستثمار الأجنبي . ومما له أهميته الخاصة القانون الجديد للاستثمار ، الذي ينص على المساواة في المعاملة بين رأس المال الوطني والأجنبي ؛ والقانون الجديد بشأن المواد الهيدروكربونية ، الذي يوفر فرصا للمشاريع المشتركة واستكشاف واستغلال حقول جديدة للغاز والنفط ؛ والقانون الجديد للتعدين ، الذي يرمي إلى تنمية الامكانات الهائلة للموارد المعدنية ، التي تحتاج إلى استثمارات وتكنولوجيا من أجل استغلالها تجاريا . والتشريعات في هذه المجالات ترمي إلى توفير إطار مناسب للاستثمار الخاص وللنمو والتنمية .

٧٤- وأعلن أن بوليفيا تعتزم تقليل دور الدولة في عام ١٩٩٢ عن طريق برنامج واسع النطاق للخصخصة ، يشمل المؤسسات الرئيسية في الدولة ، وسوف يقتصر دور الدولة على الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية الأساسية . وعملية الخصخصة في بوليفيا تلقى الدعم من الكونغرس الوطني ومن قطاعات اقتصادية هامة ، ومن كيانات وتجمعات وطنية مختلفة . والمهمة الرئيسية الباقية تتعلق بالميدان الاجتماعي ، وهو ميدان أساسي إذا كانت بوليفيا تريد أن تكون مستعدة للدخول في القرن الحادي والعشرين . وبوليفيا تأمل أن تتلقى رؤوس أموال بشروط تساهلية من أجل هذه الأغراض .

٧٥- وختاما شدد على الأهمية الحاسمة لوجود بيئة اقتصادية واجتماعية دولية مناسبة وتقديم المساعدات من المجتمع الدولي دعما للجهود الاجتماعية - الاقتصادية التي تضطلع بها البلدان النامية .

٧٦- وقال ممثل البرازيل أن أحداث الأعوام القليلة الماضية تشكل واحدا من أعظم التحولات السلمية التي مر بها النظام الدولي على مدى العصور . فالديمقراطية تعني مجالا أكبر للابداع ، وإتاحة الامكانية

لكل شخص لأن يدلي بدلوه ، وضمانا ضد مغامرات الحكام غير المسؤولة ، ولكنها أيضا تجعل المشاكل واضحة . ففي حالة البلدان النامية تمثل المطالب بأهم الفوائد الاجتماعية الأساسية للتنمية ضغطا مشروعا ولكنه هائل ويومي على الحكومات ، اذ أن الفقر الواسع النطاق لا يتفق مع الديمقراطية . ومما له أهمية بالغة تفادي ألا يحل محل انقسام العالم الى شرق وغرب حاجز منيع يفصل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، إذ أن مثل هذا النظام العالمي ليس بحكم طبيعته بالمستقر ولا بالمأمون ، وقد حان الوقت الآن ، بعد تخفيف ويلات الحرب ، لمكافحة ويلات الفقر .

٧٧- وقد أحرز الكثير من التقدم في عام ١٩٩١ في اعادة مصداقية الأونكتاد ، وتطورت الأفكار التي كانت تطرح على استحياء بشأن الاصلاح المؤسسي فأصبحت مجموعة من المفاهيم الجديدة بشأن أداء الأونكتاد . وينبغي الآن للمؤتمر دعم هذا التحرك نحو التغير والشروع في مرحلة جديدة من تاريخ الأونكتاد . ويتعين أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعاون المتعدد الأطراف هي جوهر أعمال الأونكتاد ، ويلزم إعادة إنشاء الأونكتاد ليصبح مولدا لأفكار مبتكرة بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية .

٧٨- وينبغي أن تقوم الشراكة الجديدة من أجل التنمية على أساس تصور أن المفاوضات واتخاذ قرارات في النهاية بشأن قضايا محددة هي النتيجة النهائية الطبيعية لبناء توافق الآراء تدريجيا . وتؤيد الحكومة البرازيلية تأييدا تاما التصميم الذي أبدته مجموعة الـ ٧٧ في طهران على التغلب على المواجهة العمياء والشروع في إجراء حوار بناء . ويجب أن يكون الانسان هو هدف أي عملية إنمائية وعاملها المحدد وبانيها والمستفيد منها - لا سلطة الدولة ولا الاقتصاد المحلي أو الدولي ولا الناتج القومي الاجمالي . ومن ثم ينبغي تركيز اهتمام متزايد على الجوانب الاجتماعية للتنمية . وبغية تفادي عملية نمو في اقتصاد غير متجانس تفضي الى زيادة عدم التماثل الاجتماعي ، مع تهميش قطاعات كبيرة من السكان ، يتعين إيلاء اهتمام خاص في الجهود الدولية لنشر الفوائد الاجتماعية للتنمية ، فالصحة والتعليم ليسا من نتائج التنمية وانما هما من شروطها المسبقة الضرورية .

٧٩- وقد وقع الجزء الأكبر من عبء عملية التكيف التي تلت أزمة الديون على سكان البلدان المدينة ، ولكن ثقلها وقع أيضا بشدة على كاهل الدول ، وذلك أحيانا بطريقة فوضوية ، فدمر الكثير من قدرتها على التخطيط وعلى العمل ، الأمر الذي كانت نتيجته أن حكومات البلدان النامية لم تصبح فقط عاجزة عن مواصلة نماذج التنمية السابقة وانما فقدت أيضا قدرتها على تنفيذ سياسات للتثبيت وتوفير إطار أساسي من القواعد للاقتصاد والعمل في المجال الاجتماعي ، وهي كلها أعمال تدخل في صميم مسؤوليات الدولة عن ضمان ازدهار اقتصاد يقوم على السوق .

٨٠- ويجب أن يلعب التعاون الدولي دورا هاما في مجال التنمية الاجتماعية ، وينبغي أيضا أن يحتل السعي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية التي تركز على الانسان مكانا مركزيا في تناول القضايا البيئية . ومن الأساسي أن يأخذ مفهوم التنمية القابلة للادامة في اعتباره واقع السكان المعنيين مباشرة واحتياجاتهم الأساسية .

٨١- ويمكن لفرض معايير بيئية واللجوء الى تقييدات تجارية من طرف واحد بزعم أنها تسترشد باعتبارات بيئية أن يحقق بعض النتائج في الأجل القصير ولكن مثل هذه التدابير ستقوض قطعا احتمالات التعاون الدولي الحقيقي في التصدي للمشاكل البيئية . ومؤتمر ريو المقرر عقده في شهر حزيران/يونيه هو المحفل المختص بتناول هذه القضايا وما يتصل بها .

٨٢- وأخيرا ، يمثل الأونكتاد الثامن فرصة لاعادة البناء ، والبرازيل ، من جانبها ، على استعداد للنهوض بنصيبها من العمل وكلها رغبة في ذلك ، ولكنها ليست على استعداد لمسايرة مقررات نهائية تجعل الأونكتاد غير ذي صلة إطلاقا بتطلعاته الانمائية ، أو تحاول ، وهذا أدهى ، تحويل المنظمة بعيدا عن رسالتها الانمائية .

٨٣- وقال ممثل بلغاريا إن نهاية الحرب الباردة والتغلب على المواجهة الأيديولوجية ، والتحولات السياسية العميقة في أوروبا الوسطى والشرقية ، وضرورة دمج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي إنما تفتح أمام الأونكتاد سبلا جديدة للاسهام في إقامة علاقات دولية تخدم بصورة منصفة مصالح جميع البلدان . وهذا يتفق مع عملية إعادة التشكيل العامة للأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية التي تضطلع بها

منظومة الأمم المتحدة ، ذلك أن التغييرات الحادثة في أوروبا الوسطى والشرقية ستؤدي إلى تعزيز التعاون الدولي وتسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في العالم .

٨٤- وأضاف أن التطورات الحادثة في بلغاريا تؤكد الطابع الذي لا يرد للتغيّرات التي حدثت كما تؤكد ترسيخ العملية الديمقراطية . فالشعب البلغاري قد ألزم نفسه بالقيم العالمية الخاصة بالديمقراطية والتعددية ، ويجري الآن الاضطلاع بإصلاح اقتصادي جذري بغية وضع الأسس القانونية لاقتصاد قائم على السوق . وقد اعتمدت بالفعل تدابير تشريعية لإنهاء احتكار الصناعة ، ولتحقيق منافسة حرة ومقسطة ، ولتنظيم التجارة ، وإعادة تنظيم النظام المصرفي ونظم الاستثمار الأجنبي ، وما إلى ذلك . وتصادف صعوبات كبيرة ، ولكن يوجد توافق عام في الآراء على الصعيد الوطني على أنه من بديل عن الانتقال إلى اقتصاد سوقي حقا .

٨٥- ووفقا لذلك ، فإن علاقات بلغاريا مع البلدان النامية ستقام بدرجة متزايدة على مبادئ السوق تمشيا مع روح الشراكة الجديدة التي ظلت تكسب قوة منذ الأونكتاد السابع . وأعلن أن بلغاريا ، على الرغم من صعوباتها الشديدة ، ستواصل منح معاملة تفضيلية للواردات الآتية من البلدان النامية .

٨٦- ومضى قائلا ان الأونكتاد هو إحدى الهيئات العالمية الهامة في منظومة الأمم المتحدة ، ولكنه يحتاج الى اصلاح وإعادة تشكيل ليصبح منظمة عصرية ذات كفاءة وقادرة على الاستجابة لاحتياجات العالم المعاصر ولمصالح جميع البلدان . وأضاف أن ولاية الأونكتاد بشأن العلاقات بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة قد فقدت مسوغاتها ويتعين تحقيق توافقها مع الواقع المتغير في أوروبا الوسطى والشرقية . وقال إن بلغاريا ترى أن الوظائف الأساسية الثلاث للأونكتاد ما زالت تحتفظ بحيويتها ، ولكن من المهم بصورة خاصة تعزيز أنشطته البحثية والتحليلية وأنشطته المتعلقة بالمساعدة التقنية . ويرحّب بإجراء دراسات بشأن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ، وبشأن تحويل الامكانات العسكرية إلى استخدامات مدنية ، وبشأن الخصخصة .

٨٧- وأردف قائلا إنه يلزم تغيير إجراءات العمل في الأونكتاد تغييرا جوهريا ، فينبغي ألا تتخذ القرارات النهائية المتعلقة بالقضايا إلا بعد التوصل إلى توافق عام عريض في الآراء . كذلك يحتاج الأونكتاد إلى أن يستفيد من تجربة المنظمات الدولية الأخرى وذلك بإقامة آليات متابعة تتسم بالكفاءة لكي تتولى مراقبة تنفيذ قراراته . ومن الضروري أيضا إصلاح الإطار المؤسسي للأونكتاد من أجل تحقيق كفاءة أكبر والتغلب على جمود الإطار الحالي وعدم ملاءمته .

٨٨- وأضاف أن الإدارة السليمة على المستوى الوطني أمر ذو أهمية عظمى من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ونمو يتسمان بالاستقرار والقابلية للتنبؤ والإنصاف . أما على الصعيد الدولي ، فإن أحد المتطلبات الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية السليمة هو إقامة نظام تجاري مفتوح ومضمون وغير تمييزي . وسيكون اختتام جولة أوروغواي خطوة كبيرة في هذا الاتجاه . وأوضح أن هذا هو السبب في أن بلغاريا تعلّق أهمية رئيسية على مفاوضاتها الرامية إلى الانضمام إلى "الغات" والانتساب إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة .

٨٩- وأوضح أن بلغاريا قلقة ازاء كون المديونية الخارجية تعرقل على نحو خطير تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأنها تحبذ حلا لهذه المشكلة يأخذ في الاعتبار مصالح كل من البلدان المدينة والبلدان الدائنة على ألا يعرض إعادة تنشيط النمو والتنمية الاقتصاديين للخطر . وقال إن عدم قابلية الصلة بين مشاكل المديونية والتنمية للانفصال يتطلب من الأونكتاد أن يولي اهتماما كبيرا لهذا الموضوع .

٩٠- وينبغي أيضا أن يولي الأونكتاد اهتماما خاصا لمسألة جعل النمو الاقتصادي وحماية البيئة متساندين . وتقع المسؤولية الرئيسية على حكومات أحاد البلدان المعنية ، ولكن الدعم المادي والتكنولوجي والمالي المقدم من البلدان المتقدمة سيحدد بقدر كبير نجاح أو فشل الجهود المبذولة للحفاظ على البيئة من أجل الأجيال الحاضرة والمقبلة .

٩١- وذكر ممثل بوركينا فاصو أن الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تنعقد في مرحلة حاسمة من الاقتصاد العالمي . فقد انتهت أزمة دولية وقعت في الآونة الأخيرة ، تنطوي على خسائر بشرية ومالية باهظة . والبلدان التي كانت ذات نظام اقتصادي مركزي تمر الآن بمرحلة تحول عميق في المجالين الاقتصادي والسياسي . وأخيرا يجري انشاء أحواز تجارية كبيرة . وهذه أحداث ستكون لها آثار عديدة على العلاقات الدولية في الأجلين القصير والطويل . وبعض هذه الآثار يمكن التنبؤ به ولكن بعضها الآخر غير كذلك ، وهو ما يشكل مصدرا للقلق .

٩٢- وقال إن بوركينا فاصو عرضة ، كبلد غير ساحلي ، للجفاف والتقلبات المناخية ومحدودية موارد المياه والتدهور المستمر لمواردها الانتاجية والتصحر . على أن النمو الاقتصادي لبوركينا فاصو كان مرضيا نسبيا في فترة الثمانينات بالرغم من القلاقل السياسية والاجتماعية ، وذلك بفضل الأداء الجيد للقطاع الريفي وقطاع الحرف اليدوية . على أن العجز في الموارد وعدم مواتاة البيئة الخارجية عملا على تقويض توازن اقتصادها الكلي وعلى عكس مسار العملية الانمائية . ولقد نفذت الحكومة في عام ١٩٩٠ برنامجا للتكيف الهيكلي بدعم من البنك الدولي .

٩٣- وأضاف أن التغيرات في الاقتصاد الدولي التي سبق ذكرها يمكن أن تهدد نجاح برنامج التكيف الهيكلي في بوركينا فاصو . ولهذا السبب من المأمول أن يجري تبادل حقيقي للآراء حول البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر . ويجب تناول مشكلة الديون على أساس معايير اقتصادية بحتة . ونقل الموارد للأغراض الانمائية أو في سياق برامج التكيف الهيكلي ينبغي أن يكون كافيا للمساعدة على تحقيق الأهداف التي سبق تحديدها .

٩٤- وأوضح أن التجارة الدولية لعبت دائما دورا حاسما في العملية الانمائية لبوركينا فاصو . غير أن التجارة لم توفر الموارد المتوقعة . وأعلن أن بلده يؤيد بقوة جميع المبادرات الرامية الى تعزيز التجارة الدولية ، مع مراعاة الصلات المتبادلة بين التنمية والنقد والبيئة .

٩٥- وأشار الى أن السلع الأساسية هي المصدر الرئيسي للتمويل الانمائي بالنسبة لبوركينا فاصو . ولقد اتخذ عدد من التدابير المحددة في اطار الأونكتاد بهدف زيادة مساهمة قطاع السلع الأساسية في نمو البلدان النامية . وهذه تدابير ينبغي تقويتها واعادة تكييفها على ضوء المتطلبات الجديدة للبلدان النامية . ولذلك يؤيد بلده بقوة المفاوضات بشأن الوصول الى الأسواق والتنويع الافقي واجراء زيادات في التمويل التعويضي .

٩٦- وفيما يتعلق بمسألة برامج التكيف الهيكلي ، قال إن تنفيذها في بوركينا فاصو كشف عن عدم كفاية التدابير العادية . فهذه البلدان يغلب فيها وجود قطاع غير رسمي وغير منظم يقع خارج نطاق المؤسسات والآليات المحددة في البرامج . أما القطاع الصناعي ، الذي قام محوطا بالصعاب الاقتصادية ، فهو يواجه عقبات خطيرة في الأسواق الدولية التي تتحكم فيها الشركات عبر الوطنية . يضاف الى ذلك أن الاصلاحات الاقتصادية تتطلب تدابير قوية وقاسية من حيث تخفيض عدد الموظفين ، وتخفيض النفقات العامة ، وتقليل عدد المؤسسات وتتطلب في الوقت نفسه ضمان الحقوق الديمقراطية الأساسية . وينبغي للشركاء في التنمية أن يولوا الاعتبار الواجب للتعقيدات التي تنطوي عليها هذه الحالة .

٩٧- وقال ممثل الكاميرون إن الاستقطاب السياسي السابق بين الشرق والغرب قد ولى ليفسح المجال لاستقطاب اقتصادي بين الشمال والجنوب جرى فيه تهميش البلدان النامية . وأضاف أن الخصومات الايديولوجية قد قادت النظام الاقتصادي المنبثق عن اتفاقات "بريتون وودز" الى طريق مسدود ، وأن فشل التعاون الاقتصادي الدولي في الثمانينات أسفر عن إنكار مفهوم الترابط وأدى الى توسيع الفجوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية .

٩٨- ومضى قائلا إن الاطار الاقتصادي العالمي الجديد ، الذي يتسم بالتجمعات الاقتصادية الكبيرة ودمج بلدان أوروبا الوسطى والشرقية في الاقتصاد العالمي ، هو سبب وجيه من أسباب القلق ، على الرغم من التأكيدات المقدمة من البلدان المانحة التقليدية . ويتمثل التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي في إعادة تنشيط النمو . وهذا يتطلب ، في البلدان النامية ، عكس اتجاه التدفقات المالية ، بينما ينطوي على تكيف في كل من الشمال والجنوب . ويوجد مفتاح هذه الحالة في أيدي

البلدان الصناعية . ولم يكن للأزمة الاقتصادية التي اتسم بها عقد الثمانينات آثار سلبية فحسب ، بل إنها أيضا قد علمت كثيرا من البلدان أن تتولى المسؤولية عن تنميتها هي . وأعلن أن الكاميرون ملتزمة التزاما حازما في هذا الصدد بعملية التحرير الاقتصادي والديمقراطية . ويتطلب التنفيذ الفعلي لهذه التدابير استقرارا اجتماعيا وحالة اقتصادية سليمة مستديمة . والديمقراطية هي آلية حساسة يمكن بسهولة أن "تخرج عن مسارها" وتتوقف فجأة . وترتيبا على ذلك ، ينبغي أن يستنبط المجتمع الدولي آلية مناسبة لتمويل التكلفة الناتجة عن هذا الخروج المحتمل عن المسار .

٩٩- وأردف قائلا إن احدى المهام الرئيسية التي تواجه الكاميرون هي البحث بنشاط عن حل لمشكلة السلع الأساسية ، إذ يكفل قطاع السلع الأساسية حل حصائل التصدير لدى الكاميرون ، كما أنه أفضل ضمانة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون . وفيما يتعلق بتوفير الموارد من أجل التنمية ، أعرب عن أسفه الشديد لكون الرقم المستهدف البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي من أجل المساعدة الانمائية الرسمية ، والذي حدد منذ عام ١٩٧٠ ، لم يتم الوفاء به من جانب كثير من البلدان الصناعية . وقد نضبت الاستثمارات الخاصة ، وثمة حاجة ملحة الى ايجاد حل عالمي للاحتياجات المالية للبلدان النامية . وأعلن أن الكاميرون تؤيد مقترح الأمين العام للأمم المتحدة الداعي الى تنظيم مؤتمر بشأن تمويل التنمية .

١٠٠- وقال ، فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد قريبا ، إن الكاميرون تؤيد القرارات التي قد يجري اتخاذها لصالح التنمية القابلة للادامة ، وشن معركة ضد الفقر ، وتقاسم الثروات تقاسما أكثر انصافا . وفيما يتعلق بجولة أوروغواي ، أعرب عن الأمل في أن تسفر عن نتيجة مرضية ومنصفة ، بما في ذلك اتاحة فرص الوصول الى الأسواق أمام صادرات البلدان النامية .

١٠١- وفيما يتعلق بالمسائل المؤسسية ، قال إن الكاميرون تؤيد الأونكتاد باعتباره أداة حقيقية للتنمية الدولية ينبغي أن تستمر في بحث المسائل المتعلقة بالتفاعل والترابط بين التجارة والتنمية . بيد أنه ينبغي اصلاح الأونكتاد وإعادة تنشيطه ، تمشيا مع الاصلاح الجاري للأجهزة المماثلة في منظومة الأمم المتحدة .

١٠٢- وأكد ممثل كندا أنه يوجد توافق دولي جديد في الآراء بشأن القيم الديمقراطية الحرة ، واحترام حقوق الانسان ، وأهمية السياسات الاقتصادية ذات الوجهة السوقية . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن كثيرا من الحكومات ، بما في ذلك حكومة كندا ، ترى أن الأمم المتحدة تستطيع وينبغي أن تمارس دورا أكثر أهمية وكفاءة في الشؤون العالمية . وبوضع هذا الهدف في الاعتبار ، يلزم إصلاح هياكل وأساليب عمل الأمم المتحدة ؛ وهذا أمر ضروري للمؤسسات التي تتناول السياسات المتصلة بالتنمية الاقتصادية ، وخاصة الأونكتاد ، والتي تتفوق عليها تدريجيا منظمات أخرى .

١٠٣- ومضى قائلا إن من المطلوب إجراء تحسينات في عمل أمانة الأونكتاد وفي عمل الهيئات الحكومية الدولية . وأوضح أن التوجه الأساسي لبحوث وتحليلات الأمانة ينبغي أن يولي وزنا أكبر بكثير لدراسة ومقارنة سياسات التنمية الاقتصادية الوطنية ومحددات نجاح وفشل التنمية . وينبغي أن تستمر دراسة التطورات التي تحدث على الصعيد الدولي ، مع التركيز بصورة رئيسية على آثارها على البلدان النامية . وينبغي الحد من ميل الأونكتاد للمطالبة بتدابير تساهلية أو تفضيلية تتخذها البلدان المتقدمة من جانب واحد ، وينبغي للاونكتاد أن يأخذ في الحسبان قدرات المانحين والعوامل المقيدة لديهم وآراءهم . وينبغي أن تتركز الأعمال على الدمج الكامل للبلدان النامية في نظام التجارة والمدفوعات العالمي . كذلك ينبغي أن ترتكز الاجتماعات المعقودة في الأونكتاد على الحوار وتبادل المعلومات ، وأن يقل تركيزها الى حد كبير على التفاوض بشأن اتفاقات أو قرارات أو نتائج اخرى .

١٠٤- وأضاف قائلا إنه ، فيما يتعلق بتوفير الموارد من أجل التنمية والموارد الخارجية المطلوبة لدعم التنمية الاقتصادية ، يمكن توقع أن تظل هذه الموارد نادرة في المستقبل المنظور . وأوضح أن البلدان التي تهيئ الأوضاع اللازمة لتوليد الموارد داخليا ستكون أكثر نجاحا في اجتذاب الاستثمارات والقروض الخارجية ، وستكون نفس السياسات التي تشجع الادخار والاستثمار المحليين المرتفعين جذابة للمؤسسات والمصارف الخارجية .

١٠٥- وأعلن أن كندا تعلق أهمية خاصة على برنامج مساعدتها الخاص بأقل البلدان نموا وأنها ستفعل كل ما في وسعها لبلوغ هدف قدره تخصيص ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي لتقديم المساعدة الى هذه البلدان ، ولكن الحكومات التي تنتهك بصورة منهجية حقوق الانسان الخاصة بمواطنيها ينبغي عدم تزويدها بمساعدة إنمائية رسمية .

١٠٦- واستطرد قائلا إن كندا تعتقد أنه ينبغي اختتام مفاوضات جولة أوروغواي في أقرب وقت ممكن من أجل مواصلة عملية التحرير التدريجي للتجارة الدولية . وينبغي أن تدعو الوثيقة الختامية للأونكتاد الثامن المفاوضين في جولة اوروغواي الى الانتهاء من عملهم بسرعة . وأشار الى أن كندا ، شأنها في ذلك شأن بلدان متقدمة أخرى ، ستقوم هي الأخرى بإعادة النظر في تعريفتها الجمركية التفضيلية ، على ضوء نتائج جولة أوروغواي . وينبغي للأونكتاد أن يدرس دراسة متعمقة امكانيات تكثيف التجارة فيما بين البلدان النامية نتيجة لتحرير الحواجز التي تعترض الواردات من بلدان نامية اخرى . كذلك ينبغي أن ينظر الأونكتاد بقدر أكبر من الانتباه في السياسات والممارسات التجارية الوطنية وأثرها على الاداء الانمائي .

١٠٧- وقال إنه ينبغي الثناء على مشروع نص الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في اطار جولة أوروغواي ، إذ أن من شأنه بالتأكيد أن يعزز تنمية التجارة الدولية في الخدمات مستقبلا . ويستطيع الأونكتاد أن يقدم اسهاما كبيرا في هذا الصدد عن طريق تحليل السياسات التجارية الوطنية وأثرها على القدرة التنافسية لصناعات الخدمات .

١٠٨- وأضاف أن كندا ترحب بالاهتمام المتزايد في الأونكتاد بنظم السوق وبالمشاريع الخاصة عند النظر في المشاكل المتصلة بالسلع الاساسية . وقال إن من رأي كندا أن قيام حوار أفضل بين المنتجين والمستهلكين يشكل أفضل وسيلة لحل مشاكل السلع الأساسية كما أنه يحسن شفافية السوق .

١٠٩- وأشار ممثل شيلي الى التحديات والفرص التي ينطوي عليها السيناريو الدولي الجديد ، فسمة الواقع الراهن هي الترابط بين جميع البلدان والطابع العالمي لكل من المشاكل والحلول . وأعرب عن قلق

شيلي إزاء الاشتداد الحالي للسياسات الحمائية ، بما في ذلك الحواجز غير التعريفية ، في البلدان الصناعية . فهذه السياسات ليست فقط مضادة للمبادئ الأساسية للتجارة الحرة وتؤدي إلى تخصيص الموارد تخصيصا أقل كفاءة على الصعيد العالمي ، ولكنها أيضا تحد من فوائد استراتيجيات التنمية الموجهة نحو التصدير ، المتبعة في البلدان النامية . ولذلك كان اختتام مفاوضات جولة أوروغواي بنجاح أمرا ذا أهمية جوهرية . وقال إن الجو الجديد وقوامه احلال السلم وتخفيف التوترات على الصعيد الدولي يمكن أن يسمح ايضا بتخفيض النفقات في قطاع الدفاع ، ويسمح باعادة توجيه الموارد من اجل الاغراض الانمائية .

١١٠- ومضى قائلا إنه يوجد أيضا نهج متجانس بدرجة متزايدة تنتهجه البلدان النامية بغية النهوض بالتنمية الاقتصادية ، يقوم على تحرير التجارة وتعزيز توجهها التصديري ، بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل التقشف المالي ، والادارة الحصيفة للسياسات النقدية ، والتقليل من الرقابة والأنظمة المفروضة في أنشطة القطاع الخاص ، وتخفيض الاعانات الحكومية .

١١١- وأردف قائلا إن دمج البلدان النامية بصورة متزايدة في الاقتصاد العالمي يتطلب أن تصبح هذه البلدان ذات قدرة تنافسية أكبر على الصعيد الدولي . وهذا يعتمد على ما لديها من موارد وعلى معرفتها بكيفية تنظيم الموارد بصورة منتجة ، الأمر الذي يتطلب بالضرورة الأخذ المنهجي بالتكنولوجيا المتدرجة في عملياتها الانتاجية . وربما يشكل هذا أكبر تحد أمام البلدان النامية .

١١٢- ويحتاج المجتمع الدولي إلى الأونكتاد الذي تتمثل رسالته الرئيسية في النهوض بالتنمية الاقتصادية والانصاف في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ذلك أنه لا يوجد محفل آخر ذو طابع عالمي يمكنه أن يحلل ، من منظور إنمائي ، الصلات المتبادلة بين التجارة والتمويل والتكنولوجيا ويقوم بالنظر في مسائل مثل عولمة الاقتصاد الدولي وأثرها على الاقتصادات الأضعف . وأوضح أن التسليم بأن النجاح الاقتصادي لكل بلد يرتبط أكثر من أي وقت مضى ارتباطا وثيقا بالبيئة الدولية هو أمر يعني أن التنمية المنصفة والمتناسقة تتسم بأهمية قصوى .

١١٣- وأضاف أن الأونكتاد يحتاج الى تحديث جدول أعماله ؛ والى تكييف أعماله لكي تتناول جوانب ملموسة ذات أهمية لجميع الدول الأعضاء فيه ؛ والى اقتراح استجابات فعالة للمشاكل الراهنة ، ولا سيما فيما يتعلق بدمج جميع البلدان في النظام التجاري الدولي ، وتزايد الاحتياجات إلى القدرة التنافسية الدولية والتقدم التكنولوجي ؛ والى أن يدرج ضمن اهتماماته الجديدة تحليل ومناقشة الصلات القائمة بين التنمية والادارة الاقتصادية السليمة ، ولا سيما السياسات العامة ذات الكفاءة والمنصفة اجتماعيا والمتوافقة ايكولوجيا . وأوضح أن شيلي تعتبر موضوع التنمية القابلة للادامة ذا أهمية كبيرة في هذا الصدد .

١١٤- وأشار الى أن أعمال هذه المؤسسة يتعين تحديدها في ضوء ما للكيانات المتعددة الأطراف الأخرى من ولايات ووظائف ، إذ يستطيع الأونكتاد أن يكمل هذه المحافل الأخرى وأن يسهم فيها في مجال اختصاصه ؛ وهذا يشمل تقديم مدخلات الى مناقشاتها . ولا غني عن الاصلاح الهيكلي للأونكتاد ، اذ تحتاج هذه المنظمة الى مرونة أكبر بغية الاستجابة الى الواقع الجديد . وثمة حاجة متزايدة الى مشاركة القطاعات غير الحكومية في محفل الأونكتاد التفاوضي ، وهذه المشاركة يمكن أن تشمل تجمعات مختلفة ، تختلف عن المجموعات الاقليمية التقليدية ، وتتفق مع الموضوع قيد المناقشة .

١١٥- ومضى قائلا إن اهتمام شيلي بوجود أونكتاد دينامي يتسم بالكفاءة إنما يعكس تدويل اقتصادها واشتراكه المتزايد في السوق الدولية . وبغية تحقيق الاستقرار والسلم الدوليين في عالم مترابط بصورة متزايدة ، فإن من المهم أن تدعم العلاقات الاقتصادية النمو المقترن بالانصاف .

١١٦- وقال ممثل الصين إنه بينما يحل نمط جديد محل النمط القديم للعلاقات الدولية تستمر الفجوة بين الشمال والجنوب في الاتساع . فبعد الثمانينات ، التي كانت عقدا ضائعا فيما يتعلق بالتنمية ، أصبحت التنمية حتمية مشتركة أمام المجتمع الدولي ، ذلك أن الكثير من البلدان النامية ، وقد ووجه بانخفاض الناتج القومي الاجمالي وحصائل الصادرات ، فضلا عن مواجهته عبء ديون خارجية يصيب بالشلل وبيئة دولية غير داعمة بوجه خاص ، قد اضطلع بجهود تكيف أليمة . وعلى

الرغم من ذلك ، ما زالت البيئة الخارجية تقيد الجهود الانمائية ، وما زال ١,٢ مليار من البشر يكافحون الجوع والفقر . أما الحالة في أقل البلدان نموا فهي أكثر ازعاجا حتى من ذلك .

١١٧- وأضاف أن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يرتكز على المساواة والمعقولية والمنافع المتبادلة والتعاون هو الرغبة المشتركة لدى المجتمع الدولي والشرط الأساسي لضمان تنمية مستقرة . وهذا النظام الجديد ينبغي أن يكفل أن يكون لكل بلد الحق في أن يعتمد نظامه الاجتماعي الاقتصادي والنهج الذي يتبعه ازاء التنمية وفقا لواقعه الوطني ؛ وفي أن يمارس سيطرة فعالة على موارده الوطنية وعلى استغلالها ؛ وفي أن يشترك على قدم المساواة في عملية اتخاذ القرارات فيما يخص الشؤون الاقتصادية الدولية . وفي الوقت نفسه ، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تحترم مصالح واحتياجات البلدان النامية وأن تولي هذه المصالح والاحتياجات معاملة تفضيلية وأن تمتنع عن ربط تقديم المساعدة بشروط سياسية .

١١٨- وأضاف انه غني عن القول أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها هي ، وانها تبذل جهودا ترمي إلى التكيف والاصلاح وفقا لأوضاعها هي . والتعاون فيما بين هذه البلدان أمر مهم من أجل دعم اعتمادها الجماعي على الذات ، وفي هذا الصدد يتسم النظام الشامل للأفضليات التجارية بالأهمية وينبغي تعزيزه وتوسيع نطاقه .

١١٩- وأردف قائلا إن ايجاد بيئة اقتصادية خارجية مؤاتية هي أمر لا بد منه للتنمية ، كما أثبتت ذلك تجربة الثمانينات . وأوضح أن عملية التكامل على الصعيد العالمي قد قربت البلدان بعضها من بعض بدرجة أكبر وتتطلب قيام الشمال والجنوب بتعزيز تعاونهما بروح من الاحساس بالمصير المشترك . وأعلن أن الصين تؤيد تماما في هذا الصدد المقترح الوارد في إعلان طهران والذي يدعو إلى إيجاد "شراكة جديدة من أجل التنمية" وإلى "إعادة الحيوية للحوار حول التنمية" . وفي اطار هذا الجهد التعاوني الجديد ، ينبغي ايلاء أولوية لغرض الوصول إلى الأسواق ولنقل الموارد المالية والتكنولوجيا إلى البلدان النامية . كذلك ينبغي تكريس اهتمام خاص لأقل البلدان نموا ، التي تعاني من نقص حاد في تمويل التنمية ، ومن قدرة منخفضة للغاية في

مجال العلم والتكنولوجيا ومن تدهور معدلات تبادلها التجاري . وينبغي بصورة جادة تنفيذ السياسات والتدابير الفعالة الواردة في برنامج عمل باريس .

١٢٠- وقال إن جدول أعمال الأونكتاد الثامن ينص على طرق للتصدي لبعض مشاكل البلدان النامية الأكثر إلحاحا ، بما في ذلك حل مشكلة الديون ، وزيادة التدفقات المالية من أجل التنمية ، وحل الاختلالات في التجارة العالمية عن طريق تحقيق اتفاق شامل متوازن في جولة أوروغواي ، وتحرير عمليات نقل التكنولوجيا المتجهة نحو الجنوب (بما في ذلك تحريرها عن طريق استئناف واختتام المفاوضات المتعلقة بوضع مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا) ، ومساعدة البلدان النامية على بناء صناعات خدمات تتسم بالقدرة على المنافسة ، على أن توضع احتياجات هذه البلدان في الاعتبار بصورة كاملة عند وضع أي سياسات وطنية ودولية متصلة بالموضوع وأطر قانونية بشأن قطاع الخدمات .

١٢١- وأضاف قائلا إن لكثير من البلدان النامية مصلحة حيوية في السلع الأساسية ، وثمة حاجة الى ايجاد حلول شاملة طويلة الأجل لمشاكل السلع الأساسية ، بما في ذلك تحسين المرافق التعويضية لتمويل النقص في حصائل الصادرات وتشجيع تجهيز وتسويق السلع الأساسية المنتجة في البلدان النامية . أما استخدام الموارد الطبيعية استخداما مناسبا وفعالا وتحسين البيئة السائدة فهما أمران يؤثران على بقاء الانسانية نفسه ، وينبغي أن تتحمل البلدان المتقدمة مسؤولية أكبر في مجال الاهتمام هذا . وقال إن الصين تأمل في أن يسهم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية اسهاما مفيدا في حل مشاكل التنمية والبيئة ، بينما ينبغي للأونكتاد أن يعزز نقل موارد إضافية وتكنولوجيات سليمة بيئيا إلى البلدان النامية .

١٢٢- وأشار الى أنه ينبغي للأونكتاد ، بالاضافة إلى ولايته الأصلية التي ما زالت سليمة ومفيدة ، أن يدعم مهامه المتعلقة بتحليل السياسات والتفاوض وتقديم المساعدة التقنية وذلك في مجالات جديدة . وينبغي التأكيد على ايجاد حلول عملية ، كما ينبغي تحسين أساليب العمل وجعل التنظيم أكثر قابلية للتكيف . بيد أنه ينبغي عدم تغيير أهداف الأونكتاد وتوجهاته .

١٢٣- وأوضح أن الصين ، التي يتجاوز عدد سكانها مليار نسمة ، تقدم على السير على طريق اشتراكي ذي خصائص صينية يجمع بين التخطيط وأنظمة السوق وأنها قد حققت نتائج مرموقة . وقال إنه لا يمكن لجميع البلدان أن تنتهج نفس مسار التنمية أو نفس النموذج الاقتصادي ، وأن المسار والنموذج الخاصين بالصين يلائمان أوضاعها الوطنية ولكنهما فعالان في مجال الممارسة . وأوضح أن الصين قد بدأت أيضا مجموعة واسعة من الاصلاحات ، وأنها تحاول أن تستأنف مركزها كطرف متعاقد في الغات ، بقصد زيادة تطوير علاقاتها التجارية مع البلدان الأخرى .

١٢٤- وأشار ممثل كولومبيا الى اللهجة البناءة والارادة السياسية المتجليتين في المداولات ، على الرغم من العقبات الهائلة التي يواجهها الاونكتاد ، مثل جو المجابهة السابق ، والشلل الواضح في بعض أنشطته ، والتشكيك الذي ولى الآن في فعاليته ، ودوره كمحفل لمناقشة عدد من المشاكل العالمية . وثمة حاجة الى التعاون بدلا من المجابهة . والتجديد المؤسسي للاونكتاد يتطلب العمل على عدة جبهات . فأولا ، ثمة حاجة الى حل بعض اللجان القديمة والى اعادة تشكيل وضم بعضها الآخر ، وينبغي تحرير الموارد والمكان لمعالجة مسائل جديدة . وثانيا ، ينبغي انشاء أفرقة عاملة مخصصة تقوم بعملها في ضوء التغييرات التي أجريت فعلا في إطار المجموعات الاقليمية التقليدية الجامد القديم لكي تنظر في المسائل الجديدة والحيوية ذات الأهمية على الصعيد الدولي . وثالثا ، ليست المسألة مسألة تخل عن هيكل المجموعات ، بل هي مسألة انشاء مجموعات ذات أهداف محددة وموجهة نحو مسائل معينة ومجموعات أقاليمية مكلفة بمهام معينة . ورابعا ، ان رصد القرارات ومتابعتها هما السبيل الوحيد لضمان تنفيذها الفعال . وخامسا ، يجب ربط العالم الاكاديمي والقطاع الخاص والمنظمات التي تمثل المجتمع المدني بأنشطة الاونكتاد .

١٢٥- ومن المهم ان يحقق المؤتمر نتائج ايجابية بشأن مسائل موضوعية ، وبالتالي ، أن يعكس هذه النتائج في برنامج العمل الجديد . والسلع الاساسية هي بند من هذه البنود . فالحاجة تدعو الى التجديد للاستفادة من الفرص التي تتيحها الأدوات المالية التي من شأنها تعزيز استقرار الأسعار . وفي الحقيقة ، قد يكون هذا هو الوقت المناسب لعقد مؤتمر عالمي بشأن السلع الأساسية . وان عقد مؤتمرات من هذا القبيل وتقديم الدعم لها ينبغي أن يكونا مسؤولية الأونكتاد الذي

سيقوي بذلك دوره في النظام العالمي . وبالنظر الى الحالة البالغة السوء في سوق البن عقب انهيار اتفاق البن الدولي ، اخذت كولومبيا تبذل جهودا ضخمة لكي يوضع من جديد اتفاق للبن ، وهي تناشد البلدان المنتجة والمستهلكة ان تتقدم في هذه المفاوضات بخطوات بنّاءة .

١٢٦- وتدعو الحاجة ايضا الى بحث المسائل البيئية بتفكير صاف وبابداع . ويجب ان تركز قمة الارض على تحديد العلاقة بين البيئة والتنمية ، فهي توفر فرصة فريدة لاغناء معرفة المرء بالعلاقة بين مسائل النمو الاقتصادي والفقر والبيئة المادية . وينبغي استخدام اجتماع ريو ، بالمثل للتاكد من ان السياسات البيئية لن تصبح وسيلة لاعتماد تدابير تمييزية جديدة ولفرض حواجز جديدة على التجارة . وفضلا عن ذلك ينبغي أن يدرس الأونكتاد الشامن العلاقة بين انشطته وولايته والحصيلة المتوقعة لمؤتمر ريو . ولن يكون من المناسب لمؤتمر ريو ان يختتم بانشاء وكالة اخرى ايضا في منظومة الامم المتحدة ؛ وانما ينبغي أن يعقد اتفاق فيما بين مؤسسات النظام المتعدد الأطراف بحيث يجري توزيع الوظائف والمسؤوليات الناشئة عن المؤتمر توزيعا مناسبا ويجري رصد القرارات المتخذة هناك .

١٢٧- وقال إن اهمية الادارة السليمة يجري التاكيد عليها في الاونكتاد الشامن . وإن الحاجة الى التعاون الدولي لمساعدة افقر البلدان يجب ان تؤخذ في الاعتبار عندما يتاح لقوى السوق توجيه تنظيم النشاط الاقتصادي . فلن يكون هناك رفاهية كاملة في الشمال ما استمرت في الجنوب التفاوتات الاجتماعية الهائلة ، والمرض ، والجهل ، والبطالة ، والفقر . فهنالك حيز واسع بين السوق والدولة ، هو حيز العمل الاجتماعي . والمجال واسع الآن لاجراء تحليل موضوعي لهذه الموضوعات داخل الامم المتحدة في جو خال من الدلالة الايديولوجية . ويجب توسيع نطاق تحليل الادارة السليمة ليشمل الفاعلين الخاصين والبيئة الدولية . فالفساد متغلغل في جميع مجالات النشاط الاقتصادي .

١٢٨- وينبغي أن يدرس الأونكتاد وان يشجب التضاربات التي يجري بها تطبيق مبادئ التجارة الحرة بصورة انتقائية ، فينبغي إجراء تحليلات الوضع التجاري العالمي لكي تكون الحكومات متأكدة من التحرك في الاتجاه الصحيح . وقد قدمت انشطة الاونكتاد في مجال التعاون التقني دعما قيما لهذا المسعى .

١٢٩- وقال إن عولمة النشاط الاقتصادي قد انطوت على نقل متزايد للنفوذ وللسلطة من الدولة القومية الى المستويين الاقليمي وفوق الوطني ، ولكن هنالك ايضا اتجاها معاكسا يقود نحو عولمة مشاكل الفقر ، فجميع المشاكل القائمة في الجنوب لها اثر مباشر على الشمال . وبالنظر إلى إعادة التنظيم التي بدأت مؤخرا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ، ينبغي أن تتضمن موضوعات التنمية ، التي ستدمج في عمل الاونكتاد ، الاستثمار ، والتكنولوجيا ، والخصخصة ، ودقرطة الملكية الخاصة ، والتدريب ، والمنافسة . ولاينبغي ان تنعكس "روح كرتاخينا" في بيان فحسب بل بالاحرى في التزام . وبدلا من قائمة طويلة بالشكاوى ، ينبغي ان توجد خطة عمل للعقد الذي بدأ . وعوضا عن المجابهة القائمة على الانانية ، فإن ما يلزم هو توافق الآراء والعمل المتضافر على أساس التضامن الرامي الى إقرار السلم العالمي وتحقيق الرفاهية البشرية .

١٣٠- وقال ممثل كوستاريكا ان سلسلة الأحداث الاقتصادية التي حولت العلاقات الدولية تحويلا جذريا تمثل نقطة الانطلاق لمناقشة تجرى بشأن التعهد بالتزام دولي حقيقي . وقد قام الأونكتاد فيما سبق بأداء دور رئيسي في صياغة وتحديد القواعد المتعلقة بأنماط التجارة في العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب كان آلية مفيدة للبلدان النامية في تنفيذ استراتيجيات اقتصادية منطقية وعادلة . وأضاف أن نهاية الصراع بين الشرق والغرب قد أوجدت ثقة مجددة في تعددية الأطراف . ويتعين أن يكون الأونكتاد حاضرا في السيناريو الجديد وأن يصبح المحفل المثالي للحوار بين الشمال والجنوب . ومن الأمور الملحة تعزيز وإيجاد آليات متابعة فضلا عن وضع جدول أعمال محدد للأنشطة من أجل أداء المهام بكفاءة . والموضوع الرئيسي للأونكتاد هو تجديد وتعزيز الحوار بين البلدان الصناعية والبلدان النامية . وينبغي أن يصبح هذا الحوار عملية مستمرة من التشاور بشأن تدابير محددة .

١٣١- وينبغي أن يخرج المؤتمر بمقترحات وأن يوجد آليات من أجل التعبئة الفعالة للموارد الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وأوضح أن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات ، الذي اعتمدته الجمعية العامة مؤخرا ، هو برنامج هام . وينبغي أن يكون للأونكتاد دور هام فيما يتعلق بتوفير أموال للتعاون والمساعدة من أجل أقل البلدان نموا ، كما ينبغي أن يقوم بإعداد وتقديم مقترحات

ملموسة تعين الاحتياجات فيما يتصل بالتعاون والمساعدة ، فضلا عن المانحين المحتملين .

١٣٢- واستطرد قائلا ان السلع الأساسية موضوع ذو أهمية كبيرة بالنظر الى دورها كمصدر للنقد الأجنبي لأغلبية كبيرة من البلدان النامية . وينبغي أن يبحث الأونكتاد الحالة والتوقعات الراهنة في ميدان السلع الأساسية ، بهدف الاسهام في ايجاد سياسات دولية متسقة وفعالة وتنمية تجارة السلع الأساسية تنمية منصفة على الصعيد العالمي .

١٣٣- وفيما يتعلق بالمناقشة الراهنة بشأن تحرير التجارة والحاجة الى إلغاء الحواجز الحمائية ، ينبغي للأونكتاد أن يحث البلدان المتقدمة والبلدان النامية على مقاومة السماح للسياسات التجارية الراهنة بأن تصبح عقبة اضافية أمام أغلبية البلدان المتاجرة . وينبغي للأونكتاد أن يمارس دورا جوهريا في تحليل طرائق جديدة للتجارة الدولية وفي مناقشة هذه الطرائق والتفاوض عليها . ومن الأمور الحيوية أن يشترك الأونكتاد بصورة نشطة في الأعمال الرامية إلى اقامة منظمة التجارة الدولية يشكل هو جزءا منها . وفي ميدان الخدمات ، ينبغي للأونكتاد أن يسهم في تعزيز قدرات البلدان النامية ، بقصد انشاء إطار متعدد الأطراف لتنظيم التجارة في الخدمات وتوسيع نطاقها .

١٣٤- وأوضح أن نقل التكنولوجيا والتنمية موضوعان حيويان في البيئة الاقتصادية الجديدة . ولذلك ينبغي اشراك الأونكتاد بصورة نشطة في تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية . وينبغي له أن يقوم على وجه الخصوص بتشجيع المبادرات الرامية إلى تحديد أولويات البلدان النامية في هذا المجال .

١٣٥- وقال إنه من أجل تنفيذ هذه الأنشطة ، ينبغي للأونكتاد أن يعزز آلياته وهياكل عمله وأن يسعى بنشاط متجدد إلى مواجهة التحديات المطروحة . وبالمثل ينبغي للبلدان النامية أن تجدد وتكيّف آلياتها الخاصة بالتشاور: فالعلامتان المميزتان للحقبة الاقتصادية الجديدة ستكونان التشاور والحوار .

١٣٦- وقال ممثل كوت ديفوار إن تطور المشاكل السياسية تطورا إيجابيا في بداية التسعينات كان تماما على نقيض تطور الحالة الاقتصادية التي تميزت بتزايد الفجوة في مستويات النمو بين البلدان النامية والبلدان الصناعية .

١٣٧- فالعالم يواجه اليوم حالة سياسية يتعين فيها على كل بلد النهوض بالمسؤولية عن تنميته ، ولكن من الهام صياغة طرائق جديدة للتعاون الدولي والاتفاق عليها في أقرب وقت ممكن ، بغية تعزيز الديمقراطية التعددية ، فالديمقراطية والتنمية مرتبطان ارتباطا وثيقا .

١٣٨- وقطاع السلع الأساسية ذو أهمية حيوية بالنسبة لكوت ديفوار بل وبالنسبة لكل البلدان الافريقية ، إذ أن هذه البلدان ، ولا سيما كوت ديفوار ، قد اضطرت ، بسبب ضغوط خدمة ديونها وفي مواجهة هبوط أسعار صادراتها ، الى زيادة الانتاج الأمر الذي أفضى الى مزيد من الهبوط في أسعار السلع الأساسية . وللخروج من هذه الحلقة المفرغة يتعين على المجتمع الدولي الاتفاق على تدابير ، وتعزيز السياسات الدولية في قطاع السلع الأساسية الحيوي . وفي هذا السياق ، لم تستكشف استكشافا تاما إمكانيات أدوات التعاون التقليدية القائمة مثل الاتفاقات السلعية والأفرقة الدراسية والصندوق المشترك ، ومن هنا كانت ضرورة تصميم الأونكتاد لطرائق جديدة لتنفيذها .

١٣٩- وفيما يتعلق بالتجارة الدولية أخذ في الظهور منذ بعض الوقت اتجاهان متعارضان ، أولهما هو تدويل النظام التجاري وثانيهما هو ظهور الكتل التجارية . وينبغي اختتام مفاوضات جولة أوروغواي بغية تحقيق نتائج متوازنة ، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية ، بما في ذلك الحفاظ على فوائد معينة تتمتع بها هذه البلدان في علاقاتها مع منظمات التكامل الاقتصادي .

١٤٠- والبلدان النامية تتحمل هي نفسها المسؤولية الأولى عن تنميتها الاقتصادية ، ولكنها تحتاج أيضا إلى التعاون مع المؤسسات المالية الدولية ، بغرض التوصل إلى حل دائم لمشكلة الديون ، التي هي مظهر خاص لعيوب السوق .

١٤١- وقال ممثل كوبا إنه على الرغم مما أثاره إنشاء الأمم المتحدة ثم الأونكتاد من آمال في التعجيل بتحقيق التنمية وتحسين توزيع الثروة بين جميع الشعوب كانت الثمانينات عقدا ضائعا على التنمية ، فمن بين سكان العالم الثالث البالغ عددهم أربعة مليارات نسمة يعيش ١,٢ مليار في فقر مدقع ، وتنمو اقتصاداتهم بأقل من ١ في المائة سنويا ، الأمر الذي يوسع من الفجوة التي تفصلهم عن سكان البلدان المتقدمة . وفي هذا الصدد تمثل الديون (التي يبلغ نصيب الفرد الواحد منها في البلدان النامية ٣٠٠ دولار) أكبر الويلات الاقتصادية ، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ، فأصبحت الآن ، على ما في هذا من غرابة ، منطقة مصدرة صافية لرأس المال .

١٤٢- وقد اعترف المؤتمر في دورته الأولى بالحاجة إلى تعويض البلدان النامية المصدرة للمنتجات الزراعية عن الخسائر الناجمة عن الآلية المشوهة المعروفة باسم "مقصات الأسعار" . ولكن لا يبدو الآن أن هناك من يقلقه هبوط مستوى أسعار السلع الأساسية (باستثناء النفط) بنسبة ٤٠ في المائة في العقد الماضي ، ولا تجاوز الخسائر المتكبدة نتيجة لذلك تجاوزا هائلا للموارد المالية الواردة في شكل مساعدة إنمائية .

١٤٣- وعلى الرغم من أنه قد أصبح من علامات مسايرة العصر عدم الحديث عن الحاجة الملحة إلى نظام اقتصادي دولي جديد والقيام بدلا من ذلك بطرح الممارسات القديمة التي أفضت هي نفسها بالعالم إلى أوجه عدم المساواة والمعاناة الحالية ، باعتبارها حلولا ناجعة للشرور المعاصرة ، يتطلب تغيير الحالة السائدة في البلدان النامية حل مشاكل الديون الخارجية وأسعار السلع الأساسية ، ونقل التكنولوجيا بشروط منصفة ، وعكس اتجاه النقل السالب الصافي للموارد ، وإزالة الحمائية .

١٤٤- وأشار إلى الأولوية التي توليها السلطات الكوبية إلى التنمية البشرية منذ الثورة وإلى النتائج الرائعة التي تحققت في هذا المجال . والآن تقر المنظمات الدولية بل وحتى المؤسسات المالية العالمية بالاستثمار في التنمية البشرية باعتباره شرطا لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية . ومما يؤسف له أنه على الرغم من رغبة بلدان كثيرة لم يتسن عقد الأونكتاد الثامن في كوبا ، بسبب عداء الولايات

المتحدة التي تواصل حتى الآن حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي لكوبا .

١٤٥- وتجد كوبا نفسها مضطرة ، بسبب التطورات الأخيرة فيما كان يعرف باسم الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ، إلى مواجهة بيئة دولية مختلفة تماما وأقل دعما بكثير ، الأمر الذي كانت نتيجته تخفيض صادرات كوبا إلى نصف مستواها قبل عامين فقط ، مما فرض مشاق شديدة الخطورة على الشعب الكوبي . وفي ظل هذه الظروف لم يكن أمام كوبا مناص من اعتماد برنامج متقشف للتكيف ، ولكنها تسعى ، على خلاف برامج التكيف وسياسات المعالجة بالصدمات التي تتبعها بلدان أوروبا الشرقية وغيرها من البلدان بتكلفة اجتماعية فادحة ، إلى تنفيذ برنامجها بدون التخلي عن الانجازات التاريخية السابقة ، ولن تكف عن منح الأولوية للعمالة واستقرار الأسعار والاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية ، وإنما جرى الحد من الواردات من المصنوعات ، وخفض استهلاك الطاقة تخفيضا حادا ، وركزت الموارد على الأنشطة التي يمكن أن تحل محل الواردات وتزيد الايرادات من النقد الأجنبي .

١٤٦- وتقوم سياسة كوبا في مجال التصدير على زيادة الصادرات التقليدية واستحداث صادرات جديدة ، ومضاعفة عدد القطاعات المشتركة في التجارة الخارجية ، وإدخال أنظمة تشجيعية للمصدرين تتميز بمزيد من . السرعة والمرونة . ويجري بذل جهود استثمارية كبيرة في البحوث في مجالات التكنولوجيات الحيوية والمستحضرات الصيدلانية والمعدات الطبية . ويجري اتخاذ ترتيبات طويلة الأجل مع الشركات الأجنبية في مجال التسويق . وقد منحت تسهيلات جديدة لاستيعاب رؤوس الأموال الأجنبية ويجري تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم ضمانات كاملة ، ولكن أنباء هذا لا تلقى إلا حدا أدنى من الذيوع بسبب الضغوط القوية المستمرة التي تمارسها الولايات المتحدة على من يودون الاستثمار في كوبا ، هذا على الرغم من أن الولايات المتحدة هي نفسها التي تطالب في جولة أوروغواي بحرية حركة رؤوس الأموال . وقد اعتمد في كوبا في مجال السياحة منهج جديد يجري الآن تطويره . كل هذه العناصر الجديدة تبين استعداد كوبا للتكيف وقدرتها على ذلك .

١٤٧- والمطلوب من الأونكتاد الثامن هو إعادة الحيوية إلى الأونكتاد ، الذي هو جهاز الأمم المتحدة الوحيد المخصص لدراسة

المشاكل الرئيسية للتنمية والتفاوض عليها ، بصورة مترابطة . ويلزم عقد دورة استثنائية لمجلس التجارة والتنمية لتناول الصلة بين تدهور القوة الشرائية للسلع الأساسية والإعانات الهائلة التي تقدمها سنويا بلدان التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى إنتاجها الزراعي . و "مشروع الوثيقة الختامية" لجولة أوروغواي مفيد كأساس للتفاوض : فالتجارة الحرة المنصفة أمر أساسي لرفاهية البلدان النامية . وينبغي للأونكتاد أن يساهم ، من خلال الدراسات والتقييمات ، في القيام إذا أمكن بإنشاء منظمة للتجارة المتعددة الأطراف كجزء من محصلة جولة أوروغواي . وفيما يتعلق بالبيئة والتجارة من الضروري أن تركز التدابير التي ستعتمد على هدف محو الفقر ، مع تفادي خطر وقوع عبء تكلفة التدابير البيئية على كاهل البلدان النامية . ولا يجوز أيضا التذرع بحماية البيئة لتبرير اتخاذ تدابير حمائية أو الحد من السيادة الوطنية .

١٤٨- وقال ممثل تشيكوسلوفاكيا أنه قد حدثت في السنوات الأخيرة وبصورة خاصة في أوروبا تغيرات سياسية واقتصادية كبيرة مع قيام بلدان كثيرة بالنهوض بالعمليات الديمقراطية والاقدام على الطريق المفضي الى نظام اقتصادي سوقي جديد . بيد أن النتائج الايجابية الضرورية والتعديلات التي ينبغي ادخالها على أعمال الأمم المتحدة إزاء هذه التغييرات لم تتحقق بعد . ولم يتحقق في الأونكتاد إلا قدر ضئيل جدا من النجاح في اعتماد مقترحات تعطي زخما للاتجاه الجديد للتعاون الاقتصادي في المجتمع العالمي .

١٤٩- ومضى قائلا إنه على الرغم من أن أعمال الأونكتاد تحتاج الى تغييرات رئيسية ، لا يلزم اجراء تغييرات في ولايته . وعند البحث عن نهج جديدة بشأن أعمال الأونكتاد ، ينبغي بحث الامكانيات التي تجعله أكثر جاذبية للمشاركة فيه على نطاق أوسع لا من جانب المسؤولين الحكوميين فقط ولكن أيضا من جانب الاختصاصيين الاكاديميين والبحثيين والعلميين فضلا عن رجال الأعمال من القطاع الخاص .

١٥٠- وأعلن أن تشيكوسلوفاكيا قد اعتمدت مجموعة واسعة من التدابير الاقتصادية بغية تحقيق نظام اقتصادي سوقي بصورة سريعة . وقال إن لديها الآن نظام تجارة خارجية متحرر جدا يضارع ما لدى البلدان المتقدمة الأخرى . والهدف من ذلك هو التخلص من الاعتماد من جانب واحد

على شريك تجاري وحيد . أما نظام الأفضليات المعمم التشيكوسلوفاكي الموضوع لصالح البلدان النامية فما زال ساريا ويغطي (باستثناء بضعة أصناف) جميع المنتجات المستوردة من البلدان النامية . وأما المنتجات الناشئة في أقل البلدان نموا والمستوردة منها فهي معفاة تماما من الرسوم الجمركية .

١٥١- وأردف قائلا إن تشيكوسلوفاكيا تعتقد أنه ينبغي للأونكتاد أن يتناول مشاكل التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء فيه ، مع ايلاء اهتمام خاص للبلدان النامية . بيد أن نظام التجمعات الاقليمية القائم حاليا قد أصبح غير مجار للتطور كما أنه ، الى حد ما ، يقيم عقبة تعترض أعمال الأونكتاد . وينبغي أن يكون للدول الأعضاء الحرية في تشكيل مجموعات شتى تبعا لمصالحها المشتركة والاقليمية والاقتصادية ومصالحها الأخرى ، أو أن تعرض مواقفها بصورة فردية . كذلك ينبغي للأونكتاد أن يعمق تعاونه مع الاجهزة والمنظمات الدولية الأخرى ، مثل الغات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي واللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة ، وغيرها من الهيئات .

١٥٢- وأكد ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن الدورة الثامنة للأونكتاد تعقد في وقت يشهد تغييرات سريعة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فزوال المجابهة بين الشرق والغرب قد أدى الى قيام علاقات دولية متعددة الأقطاب وعجل عملية التكامل الاقتصادي الاقليمي ودون الاقليمي .

١٥٣- وقال إن الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية آخذة في الاتساع: فتدفقات رؤوس الأموال الى البلدان النامية آخذة في الانخفاض ؛ ومعدلات التبادل التجاري ما زالت غير مؤاتية ؛ وأعباء الديون تتزايد . والمشاكل الاقتصادية الصعبة التي تواجهها البلدان النامية تزيد عدم استقرار الوضع العالمي .

١٥٤- ويواجه المجتمع الدولي الآن المهمة الهامة المتمثلة في ايجاد بيئة دولية مؤاتية لنمو البلدان النامية ولتنميتها . وهذا يقتضي اتخاذ تدابير لتخفيض ديونها الخارجية ، ولزيادة تدفقات الموارد المالية لأغراض التنمية ، ولازالة أوجه اللاانصاف في التجارة الدولية ، خصوصا فيما يتعلق بالعوائق التجارية التي تؤثر في

البلدان النامية وفي مستوى أسعار السلع الأساسية . وعليه ، فقد طلبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الى البلدان المتقدمة أن تزيل جميع أشكال الحصار الاقتصادي ، والقيود ، والشروط السياسية • ومطلوب نظام اقتصادي دولي جديد قائم على أساس مبدأ احترام السيادة والمساواة والمنفعة المتبادلة للأمم كافة .

١٥٥- وقال ان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤيد الوثيقة الختامية المعتمدة في الاجتماع الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ في طهران ، وإذ تؤكد خصائص البناء الاقتصادي الاشتراكي المستوحى من"جوشي" ، تشدد على سياسة توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية مع جميع البلدان بنشاط ، معتمدة على الاقتصاد الوطني المستقل القائم .

١٥٦- وقال ممثل الدانمرك إن الأونكتاد الثامن ينعقد في إطار بيئة دولية طرأت عليها تغييرات جذرية . ولا بد من أن تكون المناقشات في الأونكتاد الثامن مكملة لتلك التي تجرى في أماكن أخرى بالنظر الى قوة الأونكتاد في تناول أوجه الترابط بين القضايا في الاقتصاد العالمي وأثرها على البلدان النامية .

١٥٧- ومن الشروط المسبقة للتنمية وجود نظم سياسية ديمقراطية وشفافة خاضعة للمساءلة تناصر احترام حقوق الانسان وتدعم المشاركة الشعبية في عملية التنمية . ولا بد من الاهتمام على سبيل الأولوية بالمرأة وبالفئات الاجتماعية الأشد ضعفا ، واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الفساد .

١٥٨- والحاجة الى الإصلاحات الاقتصادية والتكيف الهيكلي كأساس للنمو الدائم والتنمية الدائمة أصبحت الآن بديهية ومقبولة . ولا بد من أن تقوم السياسات الاقتصادية السليمة على أساس تفاعل قوى السوق وينبغي أن تشجع تنظيم المشاريع الخاصة وإن كان القطاع العام ما زال محتفظا بأهميته . ومن الأمور التي تثير قلقا خاصا أن النفقات العسكرية بلغت مستويات تنذر بالخطر في عدد كبير من البلدان النامية .

١٥٩- وعلى البلدان النامية أن تكفل حشد الموارد المحلية والاستفادة منها الى أقصى حد ، ويجب على البلدان المتقدمة من جانبها أن تضاعف جهودها لبلوغ الهدف الدولي لتحويلات المساعدة الانمائية

الرسمية وقدره ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، وتؤكد من جديد التزاماتها إزاء اقل البلدان نموا ، كما اتفق عليها في مؤتمر باريس . ومن المطلوب أيضا زيادة اشتراك الصناعة الخاصة في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية في عملية التنمية .

١٦٠- وتعتبر زيادة فرص الوصول الى الأسواق وإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح وموثوق وقادر على مقاومة الضغوط الحمائية من الأمور الجوهرية للنمو والتنمية . لذلك تعمل الدانمرك بنشاط من أجل الوصول الى خاتمة ناجحة لجولة أوروغواي مع تحقيق نتائج جوهرية متوازنة تسهم في زيادة اندماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف .

١٦١- وينبغي أن يكون التنويع وكذلك تحسين التنسيق العنصرين المركزيين في كل من الجهود الدولية والوطنية في مجال السلع الأساسية ، بدعم من الموارد التي توفرها المؤسسات والترتيبات القائمة مثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومركز التجارة الدولية . وتساند الدانمرك جهود الأونكتاد لإقامة تعاون أنجع بين المنتجين والمستهلكين يمكن أن يسهم في زيادة الشفافية في الأسواق . غير أن المسؤولية الأولى عن أي سياسة سلعية مناسبة تقع على البلد نفسه ، وينبغي أن تشمل مثل هذه السياسة تقوية القطاع الخاص ودعم تنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية .

١٦٢- وقد تقدمت البلدان النوردية ببعض الأفكار حول إعادة تنشيط الأونكتاد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ واقترحت أن تستند أنشطة الأونكتاد الى ثلاثة أعمدة رئيسية هي التحليل الموضوعي النفاذ ، والأنشطة المعيارية في شكل حوار أصيل ومفتوح ، والمساعدة التقنية والمشورة بشأن السياسة العامة . واتجه رأي البلدان النوردية إلى إعطاء وزن كبير للوظيفة التحليلية . وأضاف أن مجالات عمل كل من الغات والأونكتاد ينبغي في رأيه أن تبقى منفصلة ولكن مكملة لبعضها بعض ، مع عمل الأونكتاد كمحفل للتحليل العام والمناقشة العامة ، وعمل الغات كمحفل للتفاوض على الحقوق والواجبات التعاقدية . وتحتاج أساليب عمل الأونكتاد الى مراجعة لتجنب ممارسة اختتام معظم القضايا باعتماد قرارات يجري التفاوض عليها بعناء في إطار نظام صارم للمجموعات . ويمكن في كثير من الأحيان أن يشكل الموجز المقدم من

الرئيس بديلا أفضل . وبوجه عام يمكن الاستفادة كثيرا من خبرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي أثبتت أنها محفل بالغ الفائدة للتحليل والتداول ، ولها تأثير لا شك فيه على سياسات البلدان الأعضاء .

١٦٣- وأكد ممثل إكوادور من جديد صحة ولاية وأهداف الأونكتاد الذي هو المحفل العالمي الوحيد الذي يمكن فيه بحث جميع المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية بصورة تامة ومتكاملة ، فهو يوفر آلية فعالة لاعتماد اجراءات وسياسات متعددة الأطراف لحل المشاكل الاقتصادية الدولية التي تعيق نمو البلدان النامية . وقال إن لاكوادور ثقة كبيرة في عمل تعددية الأطراف باعتبارها النظام الصحيح للاستجابة لمطالب هذه البلدان .

١٦٤- وقال إن الأونكتاد قد حقق في سنواته الأولى انجازات ذات شأن مثل قبول المعاملة التفضيلية للبلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف ، وإنشاء نظام الأفضليات المعمم ، واعتماد البرنامج المتكامل للسلع الأساسية . لكن نتائج هذه العملية الناجحة المتعددة الأطراف كانت للأسف محيّرة . لذلك ، ينبغي أن يكون الهدف الأول للمؤتمر تحويل الأونكتاد إلى أداة أكثر فائدة وفعالية ، ولكن ينبغي أن تبقى ولايته وأهدافه بلا تغيير ، وإلا ، ففي مؤتمر التجارة والتنمية المقبل ، فسيواجه المشتركون المشاكل ذاتها في شكل متفاقم .

١٦٥- وقال إن إكوادور مثال يبرهن على التأثير غير المؤاتي للعوامل الخارجية على الاقتصادات الوطنية ، وبالتالي ، على ضرورة تغيير الوضع الراهن للاقتصاديات الدولية . وهذا هو المجال الذي يمكن فيه للأونكتاد أن يقدم مساعدة قيّمة . وأضاف أن إكوادور ، سعيا وراء بنية اقتصادية عصرية قادرة على المنافسة ، قد اضطلعت بإصلاحات اقتصادية هامة ، وواصلت برامج التكيّف ، وقامت بتسهيلات تجارية في عملية التكامل الأندي . وعلى الرغم من هذه الجهود ، كان النمو الاقتصادي لإكوادور هزيلا تماما ، إذ أن نجاح هذه البرامج يتوقف الى حد كبير على تطور الاقتصاد الخارجي . ولذا يتعين على البلدان المتقدمة أن تدعم هذه الجهود من خلال تخفيض الحمائية تخفيضا كبيرا ، وزيادة أسعار السلع الأساسية ، وتقديم الموارد المالية على نحو يتيح تمويل التنمية بصورة رشيدة ومتواصلة .

١٦٦- ففي الوقت الحاضر ، لا يساهم الاقتصاد الخارجي في التقدم في البلدان النامية ولا يوجد مجهود مقابل من جانب البلدان المتقدمة يتيح لجهود البلدان النامية أن تؤتي أكلها ، ومن ثم لا بد من تغيير البيئة الدولية . وهذا هو التحدي الأساسي للمؤتمر الحالي . وستساهم إعادة حيوية الأونكتاد أيضا في تنشيط امكانيات البلدان النامية في مجال التنمية .

١٦٧- وقال ممثل مصر إن العالم وقد شهد نهاية الحرب الباردة لم يعد ينظر فيه الى الأمن والاستقرار والسلم كمجرد مفاهيم عسكرية . فهذه المفاهيم أصبحت ترتبط الآن بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية وبالحق في التنمية وبالتضامن في المساعي من أجل الخروج من الحلقة المفرغة التي يدور فيها الفقر والتخلف والتطرف . وهناك حاجة الى قيام حوار جدي بناء فيما بين البلدان من أجل إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية الدولية المعاصرة . وأشار إلى مبادرة عام ١٩٨٩ من جانب رؤساء السنغال وفنزويلا ومصر ويوغوسلافيا ورئيس وزراء الهند الراحل ، من أجل إعادة الحوار بين الشمال والجنوب . وأضاف أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها . وقد بذلت مصر جهودا ضخمة ترمي الى التحرير الاقتصادي من جانب واحد وإلى تنفيذ برنامج لم يسبق له مثيل للاصلاح الاقتصادي . والمسؤولية الرئيسية للبلدان المتقدمة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف هي توفير مساعدة اضافية وتساهلية للبلدان التي تقوم بتنفيذ برامج إصلاح اقتصادي . وينبغي للبلدان المتقدمة أيضا أن تتبع سياسات نقدية ومالية سليمة ، ومن اللازم تحقيق حد أدنى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية للمحافظة على وجود بيئة مؤاتية للديمقراطية . وشدد على حق البلدان النامية في اختيار أولوياتها وفي القيام بدور فعال في تشكيل نظام دولي جديد . وأعرب عن الأمل في أن تتجلى البيئة الدولية الايجابية الحالية في تسوية المنازعات الاقليمية ، ولا سيما في الشرق الأوسط ، بغية تحرير الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير .

١٦٨- وتطرق الى جولة أوروغواي فقال إنها ينبغي أن تتوصل الى نتيجة ايجابية وشاملة ومتوازنة تنهي الحمائية المفروضة على صادرات البلدان النامية وأن تترجم مبدأ منحها معاملة خاصة وتفضيلية الى

تدابير ملموسة . وبوجه خاص ، ينبغي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تنشئ ، من أجل البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية ، آليات اضافية بموارد تساهلية لتعويض تلك البلدان عن الارتفاع في تكاليف وارداتها الغذائية . وينبغي أيضا زيادة المعونة الغذائية . وينبغي تزويد هذه البلدان بالموارد المالية والتقنية لمساعدتها على زيادة الانتاج والانتاجية في القطاع الزراعي . وبالاضافة الى ذلك ينبغي أن تتميز الترتيبات المؤسسية التي تتخذ مستقبلا في مجال التجارة الدولية بشمول التغطية والعضوية العالمية واتخاذ القرارات بطريقة ديمقراطية ، كما ينبغي أن تكون مرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة .

١٦٩- واستطرد قائلا إن أزمة الديون تواصل إعاقة الجهود الانمائية للبلدان النامية . ومصر تعطي أولوية لدور الأونكتاد في دراسة الوسائل اللازمة لتحويل نسبة ضخمة من الموارد المفرج عنها بفضل اتفاقات نزع السلاح فيما بين البلدان المتقدمة الى الجهود الانمائية في البلدان النامية . وأعرب عن التقدير لما أشار اليه المدير العام لصندوق النقد الدولي من أن تخفيض البلدان النامية للانفاق العسكري يجب أن يكون متمشيا مع مستوى معقول من الأمن ، مع ايلاء المراعاة الواجبة للظروف الجغرافية والاستراتيجية لكل بلد . وأضاف أن هناك حاجة ماسة الى زيادة تدفقات المعونة الانمائية الرسمية بشروط تساهلية . وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية . كما حث البلدان المتقدمة على تقديم المساعدة الى البلدان النامية التي تبذل جهودا جادة للتحول في اتجاه الديمقراطية .

١٧٠- وأشار الى أن عقد الثمانينات شهد عدم استقرار أسواق السلع الأساسية . ومعالجة هذه الحالة تتطلب إجراء تحسينات في مرافق التمويل التعويضي القائمة وتوسيع شمولها للمنتجات . وينبغي توفير موارد مالية كافية للصندوق المشترك للسلع الأساسية لتمكينه من تنفيذ مهامه . وفيما يتعلق بالتنمية القابلة للادامة فإن الموارد المالية اللازمة للحماية البيئة في البلدان النامية ينبغي أن تكون موارد جديدة وإضافية . وبالاضافة الى ذلك ينبغي تحويل تكنولوجيات سليمة بيئيا الى البلدان النامية بشروط تفضيلية وغير تجارية . وينبغي أن تتلقى البلدان النامية مساعدة تقنية لمكافحة التصحر والجفاف

ولحماية موارد المياه العذبة . وبوجه خاص حث المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته بموجب البرنامج الجديد للتنمية الاقتصادية في افريقيا في التسعينات وأعرب عن الأمل في أن يؤدي مؤتمر القمة بشأن النهوض الاقتصادي بالمرأة الريفية ، الذي سيعقد في جنيف في يومي ٢٤ و٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، إلى تعزيز مشاركة المرأة في الجهود الانمائية .

١٧١- وأعلن أن مصر تعتبر أن الأونكتاد الثامن يوفر فرصة فريدة لتنشيط وتعزيز دور الأونكتاد كمحفل للحوار البناء والمفاوضات والتعاون الدولي من أجل التنمية . وينبغي ألا يقتصر الأونكتاد الثامن على الاتفاق على اجراء تغييرات مؤسسية ، بل ينبغي أن يهدف أيضا الى تحقيق نتائج ايجابية وهامة بشأن المسائل الموضوعية .

١٧٢- وقال ممثل السلفادور إن التجارة الدولية أساسية للعلاقات الدولية ، ولهذا السبب ، يلاحظ في السنوات الأخيرة أن القوى التي تحاول تنشيط وتنسيق وتقوية التعاون التجاري ، تقوم بالدفع بقوة في اتجاهات جديدة . وتظهر التجربة أن تطبيق برامج عادلة وفعالة لتحرير التجارة ووجود بيئة اقتصادية دينامية هما متطلبان أساسيان لهذا المجهود . ونتيجة لذلك ، بدأت السلفادور في تنفيذ برنامج صارم للتكيف ولتحرير التجارة يتوقع له أن يتيح بسرعة اندماجها في الاقتصاد الدولي . وإن الحل السلمي للنزاع السياسي - العسكري الذي احتدم في البلد طيلة ١١ سنة قد ساهم في إشاعة مناخ الثقة الذي يمكن في ظله تنفيذ هذا البرنامج .

١٧٣- وقال ان السلفادور تشارك بنشاط في الغات واهتمت اهتماما خاصا بمدونات دولية معينة ، بما فيها تلك التي تتعلق بتراخيص الاستيراد وبمكافحة الاغراق . وإن البلد يشارك بنشاط متزايد في جولة أوروغواي ، وخصوصا في الأفرقة التي تتناول المنتجات الاستوائية والزراعة والموارد الطبيعية والخدمات .

١٧٤- وقال ان تقوية الأونكتاد هي بالنسبة الى السلفادور هدف أساسي ، نظرا لأن الأونكتاد يقدم مساعدة تقنية تساعد البلد على تقوية طاقته على المشاركة بصورة أكمل وأقدر على المنافسة في التجارة الدولية ، وهذه نتيجة تساعد بذاتها على تقوية عملية ارساء

الديمقراطية في البلد وتعميره . ويمكن للأونكتاد أيضا أن يساعد البلدان النامية في مجال تصميم وتنفيذ استراتيجيات مناسبة لتعزيز التنمية . ومثل هذه المساعدة ستكون ذات أهمية حاسمة في هذا الوقت بالذات من تاريخ السلفادور ، إذ أن السياسات والتدابير المعتمدة للنهوض بالمنتجات والأسواق لم تؤت أكلها بعد . وستدعو الحاجة أيضا الى توفير مساعدة ذات طبيعة مالية نظرا لأن تكاليف برنامج التكيف والتعمير مرتفعة جدا إذ أنها تنطوي على اجراءات محددة في الميدان الاجتماعي وفي الميدان الاقتصادي أيضا . وتأمل السلفادور أن تأتي هذه المساعدة من المجتمع الدولي عما قريب .

١٧٥- وأعلن ممثل اثيوبيا أن الثمانينات تميزت بعدم الاستقرار الاقتصادي وبانتكاسات بالنسبة للبلدان النامية ، وإن الأسباب الجذرية لهذا التطور المناوئ إنما تكمن أساسا في السياسات التي تتبعها البلدان المتقدمة الرئيسية ، إذ أنها تنفذ سياسات أثرها المباشر هو تحقيق انكماش اقتصادي ، فتنتقل آثار هذا الانكماش سريعا إلى البلدان النامية ، فقلت للغاية قدرتها على المساهمة في توسيع التجارة العالمية نتيجة لسياسات تقليص الواردات التي تتبعها الكثير من البلدان المدينة .

١٧٦- ويتوقف تحقيق نمو اقتصادي متواصل في كل البلدان النامية على وجود نظام دولي تجاري ومالي يضمن وصولها إلى أسواق التصدير وأسعارا منصفة لصادراتها ، ولكن التطورات الحديثة كانت لسوء الحظ في الاتجاه المعاكس تماما ، وكان أثر هذه التطورات في الاقتصاد العالمي على أحده في أفريقيا ، إذ أن التقلبات في أسعار السلع الأساسية ، التي تفاقمت بسبب الجفاف ، كانت مناوئة للنمو الاقتصادي ، ولذا تواجه القارة بداية التسعينات ومشاكلها الاقتصادية الرئيسية بدون حل .

١٧٧- وفيما يتعلق بالديون تفيد التقديرات بأن التزامات أفريقيا السنوية فيما يتعلق بخدمة الديون ستبلغ حوالي ٢٥ مليار دولار أمريكي بحلول نهاية القرن . ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة التفاوض على الاتفاقات المتعلقة بالبن وغيره من السلع الأساسية ذات الأهمية التصديرية الحاسمة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل ، كما يلزم تنفيذ تدابير لزيادة تدفقات الموارد إلى أفريقيا ، ولا سيما تدفقات المعونة التساهلية ، إذ على الرغم من برنامج العمل الجديد الكبير

للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ما زالت البلدان الافريقية المندرجة في هذه الفئة تعاني من استمرار تدهور نموها الاقتصادي ، ومن هنا كانت ضرورة توفير برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات إطارا لمشاركة جديدة فعالة تتيح لهذه البلدان تحقيق مستويات مقبولة من التغذية والصحة والدخل . ومن الضروري أن تبذل كل البلدان والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف جهودا مكثفة ترمي إلى تنفيذ الالتزامات الواردة في البرنامج تنفيذا تاما فعالا .

١٧٨- وينبغي للمفاوضات في الأونكتاد الثامن التركيز على السياسات والتدابير الرامية إلى تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ويلزم إيلاء اهتمام خاص لتحقيق التنويع الأفقي والرأسي في هيكل اقتصادات أقل البلدان نموا الذي يتميز بغلبة محصول واحد عليه . كما ينبغي تقديم دعم تام لتشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية من خلال تأكيد خاص على تطوير المنتجات ونقل التكنولوجيا في إطار حسابه الثاني . وينبغي أيضا أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير إضافية بغية وقف الحمائية وعكس اتجاهها ، وتحسين نظام الأفضليات المعمم من خلال تغطية البلدان والمنتجات تغطية شاملة .

١٧٩- وعرض الممثل بإيجاز تدابير الإصلاح السياسي والاقتصادي التي تتبعها حكومته حاليا . وتتضمن هذه التدابير نصوصا في الميثاق تعلن احترام الحقوق الديمقراطية ، والقيام بمحاولة لإقامة إدارة إقليمية ، واتباع سياسة اقتصادية جديدة .

١٨٠- وأكد ممثل فنلندا أن هذا الوقت هو وقت تغيير وأمل . فسباق التسلح الباهظ التكلفة يقترب من نهايته ، كما أن العقبات التي تعترض تعزيز التعاون الشامل الجامع على النطاق العالمي قد قلت . وظهر خلال الثمانينات في العالم تصور مشترك على نطاق أوسع لعملية التنمية ؛ كما يوجد تسليم متزايد بأهمية كل من اقتصاد السوق والقطاع الخاص والحكومة الفعالة على نحو يقترن بالمؤسسات والممارسات الديمقراطية الضرورية .

١٨١- وطوال فترة ما بعد الحرب بأكملها ، كانت التجارة هي القوة المحركة للنمو الاقتصادي في العالم . ولذلك يتسم نجاح المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في اطار جولة أوروغواي بأهمية بالغة لكل

من العالم النامي والعالم المتقدم . وأوضح أن امكانية الوصول إلى الأسواق أمر حيوي ، وأن نظام الأفضليات المعمم قد أثبت فائدته في هذا الصدد ؛ وقال إن فنلندا قد قررت أن تسمح بدخول واردات أقل البلدان نموا جميعها تقريبا الى سوقها معفاة من الرسوم .

١٨٢- وأردف قائلا إنه يبدو أن تخفيض الانفاق على الدفاع ، في ضوء الوضع السياسي الجديد في العالم ، يفتح فرصا كبيرة ، ولكن التنافس على الموارد ورؤوس الأموال يحتدم ولذلك يتعين زيادة المدخرات على نطاق العالم . وقال إن زيادة تعبئة جهود الادخار المحلية في البلدان النامية ستؤدي حتما دورا هاما في تمويل التنمية . وفيما يتعلق بالديون الخارجية ، يوجد الآن اتفاق عام على ضرورة تخفيف الديون ، ولا سيما فيما يتعلق بأفقر البلدان . أما فيما يخص أكثر البلدان مديونية من بينها ، والتي تقوم هي أنفسها ببذل جهود جادة بغية حل صعوباتها الاقتصادية ، فإنه ينبغي منح تخفيضات في الديون تصل الى ٨٠ في المائة وذلك على أساس تناول كل حالة على حدة .

١٨٣- وأضاف أن فنلندا تشعر بالسرور لادماج مفهوم التنمية القابلة للادامة في أعمال الأونكتاد وتثني على الأمانة لتحليلاتها القيمة في ميدان التنمية القابلة للادامة وكذلك لدورها في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر أن يعقد في ريو دي جانيرو . وقد وجد الأونكتاد مكانه في المجالات المترابطة الشاسعة الخاصة بالبيئة والتنمية .

١٨٤- وقال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتناول أيضا التحديات الانمائية لأوروبا الوسطى والشرقية وكذلك لبلدان الاتحاد السوفياتي سابقا . وتوجد في الوقت الحالي حاجة لعمليات من النوع الطارئ ولكن من المهم أيضا تزويد هذه البلدان بالمعرفة التنظيمية وتمكينها جميعا من الانضمام لعضوية المؤسسات المالية الدولية .

١٨٥- وأوضح أن عملية الاصلاح في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، التي ازدادت سرعة خلال العامين الماضيين ، ينبغي أن تمتد الى جميع الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها شتى هيئات الأمم المتحدة . وينبغي أن يتناول الأونكتاد في المقام الأول الصلات المتبادلة بين التجارة والتنمية الاقتصادية ، وينبغي إقامة دوره الخاص بايجاد توافقات

الآراء على أساس تحليل ومناقشة السياسات . وقد أثبتت المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد أنها ذات قيمة كبيرة للعالم النامي .

١٨٦- وقد آن الأوان ليقوم الأونكتاد بإعادة النظر في أولويات عمله وفي أساليب عمله . وينبغي أن يقدم الأونكتاد الثامن الارشاد بشأن المواضيع ذات الأولوية التي ينبغي أن يركز عليها الأونكتاد خلال فترة السنوات الأربع التالية .

١٨٧- وقال ممثل فرنسا إن بلده يؤيد الآراء التي أعرب عنها من قبل ممثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية . فالترابط ، ولازمته الشراكة ، ينبغي أن يوجها عمل الأونكتاد الثامن . وهناك ارتباط وثيق بين الديمقراطية والتنمية ، وأصبحت الديمقراطية واحترام حقوق الانسان من العناصر الأساسية لسياسات واتفاقات التعاون . ولكن ، في حين أنه لا يمكن أن توجد تنمية بدون ديمقراطية ، لا يمكن للديمقراطية ذاتها أن تعيش طويلا في أحوال نقص الأساسيات ، واحتمالات بقائها أقل في حالات الفقر ؛ ومن ثم يصبح دعم المجتمع الدولي أكثر ضرورة في وقت تنتشر فيه عملية تحقيق الديمقراطية في جميع أنحاء العالم . ولا بد من أن يكون محور التنمية هو الانسان: لذلك لا بد من أن تنص سياسات التعاون وبرامج التكيف الهيكلي على التعليم والتدريب والصحة والرعاية .

١٨٨- ويلزم أن يؤخذ في الحسبان التباين المتزايد بين البلدان النامية لكي يمكن للتحليل أن يستفيد بصورة أفضل مما يواجه من تنوع في الخبرات والمصالح . فالتنمية هي المسؤولية الأولى للبلدان النامية ذاتها التي تحتاج الى أن تولد ولو جزءا من الموارد المالية اللازمة للتنمية عن طريق زيادة معدلات الادخار ، وإعادة رؤوس الأموال الهاربة الى الوطن ، وإلغاء الانفاق غير الضروري . ومع ذلك يظل تأييد المجتمع الدولي جوهريا .

١٨٩- وتحتاج البلدان المتقدمة من جانبها الى أن تعتمد سياسات تفضي الى معدلات ادخار أعلى وتوازن في الاقتصاد الكلي وأسواق مفتوحة . ولا بد من الحفاظ على النهج المتعدد الأطراف في التجارة والقضايا المتعلقة بالديون والسلع الأساسية وكذلك في إطار منظومة الأمم المتحدة - التي ينبغي ألا تتعرض الى الخنق المالي . ولا بد من احترام الالتزامات المتعهد بها في مختلف المحافل ، مثل مؤتمر الأمم

المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا . فيجب تحسين المساعدة الانمائية الرسمية من حيث النوع والكم مع تقاسم العبء بصورة أكثر إنصافا ، ولا سيما عن طريق مشاركة بلدان معينة كانت مستفيدة من المساعدة الانمائية الرسمية وينبغي لها اليوم أن تقبل مسؤولياتها الجديدة في الاقتصاد العالمي . وتؤيد فرنسا فكرة عقد مؤتمر للتمويل الانمائي .

١٩٠- وهناك حاجة الى محفل مثل الأونكتاد يمكن أن تدرس فيه قضايا التنمية بجميع أبعادها وتحل بتوافق الآراء كلما أمكن ذلك . غير انه يلزم اتباع نهج عملي تدريجي مع الاعتراف بأن أفكارا معينة تحتاج الى وقت لتصل الى مرحلة النضج . ولا بد للأونكتاد من أن يكون متاحا بصورة مباشرة للحكومات في هذا الميدان أكثر من ذي قبل ، وتحتاج الأمانة إلى الموارد البشرية والمالية الضرورية لأداء مهامها بفعالية .

١٩١- ولاحظ ممثل المانيا أن الاونكتاد الثامن ينعقد في وقت ذي أهمية تاريخية ، اذ أن الاتفاق المشترك على نطاق واسع يتيح فرصة تاريخية لـ "شراكة جديدة في التنمية" للتغلب على الجوع والفقر في البلدان النامية ، ولتطوير الامكانيات الشخصية لكل الشعوب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وللاشتراك معا في التصدي للتحديات العالمية التي تواجه البشرية . كما تعني المشاركة تقاسم المسؤولية عن رفاهية الشعوب وحماية البيئة الطبيعية .

١٩٢- وتتطلب "الادارة السليمة" زيادة تعبئة موارد البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء من أجل حل مشاكل التنمية الرئيسية وكذلك تهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية اللازمة - بما في ذلك تشجيع المبادرة الفردية - لاستخدام الموارد استخداما كفؤا على المستويين الوطني والدولي . ومن العناصر التي لا غنى عنها لاستراتيجية تركز على الناس مكافحة الفقر المطلق ، وتشجيع الاستثمارات في '١' رأس المال البشري ، ولا سيما التعليم والصحة ، و'٢' المحافظة على البيئة ، و'٣' احترام حقوق الانسان والاستقرار القانوني . ولن يمكن توفير الأموال اللازمة لتنفيذ مثل هذه الاستراتيجية ما لم تخفض النفقات العسكرية المبالغ فيها . وسيتركز التعاون الانمائي الالماني والدولي في التسعينات على دعم الجهود الحازمة للحكومات الشريكة التي تأخذ مسؤولياتها تجاه شعوبها مأخذ

الجد . وستسترشد ألمانيا وغيرها من مانحي المعونة الثنائيين والمتعددي الأطراف ، استرشادا متزايدا ، في منح الأموال في إطار التعاون الانمائي ، بدرجة تنفيذ البلدان الشريكة لهذه المبادئ الأساسية للإدارة السليمة . وفي سياق الشراكة الدولية في التنمية تعني الإدارة السليمة ضرورة اتخاذ البلدان الصناعية ما يلزم لتأمين أن يتيح الاطار الاقتصادي العالمي زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية .

١٩٣- وينبغي للبلدان الصناعية أن تضمن نموا اقتصاديا مستقرا في الاقتصاد العالمي باتباع سياسات مالية سليمة ، وبدون إلحاق ضرر بالبيئة . وينبغي أن تشجع هذه السياسات تكوين المدخرات بفضل المستويات المناسبة لأسعار الفائدة . وهذا أساسي لتحقيق زيادة في التحويلات الخاصة لرؤوس الأموال إلى البلدان النامية . وينبغي أيضا أن تساهم السياسات المالية السليمة للبلدان الصناعية في حل مشكلة الديون . ولكن ينبغي ألا يساعد تخفيف أعباء الديون على استمرار السياسات الاقتصادية الموجهة والسياسات المالية غير السليمة وهروب رؤوس الأموال . وسيظل تخفيف أعباء الديون مرتبطا بتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية . كما أن إيجاد أسواق مفتوحة لصادرات البلدان النامية شرط أساسي للتنمية .

١٩٤- ومنح إعانات للانتاج الزراعي وللصادرات في البلدان الصناعية لا يزعزع استقرار الأسواق العالمية لتلك المنتجات فحسب وإنما يحرم أيضا البلدان النامية من الحوافز لبناء قطاعات زراعية كفؤ . ويعتبر الاختتام الناجح لجولة أوروغواي ذا أهمية حاسمة لاقامة نظام تجاري منصف موجه نحو السوق ، ولتفكيك الحماية الزراعية إلى حد كبير ، ولتحسين فرص وصول صادرات البلدان النامية وكذلك بلدان أوروبا الوسطى والشرقية إلى الأسواق .

١٩٥- ويمر الاقتصاد العالمي بفترة تغييرات هيكلية بعيدة المدى لا يمكن تقييم نتائجها في الوقت الحاضر تقييما كاملا . ومع ذلك ، من الواضح أن على البلدان النامية ، لكي تنجح في الأسواق العالمية ، أن تسعى إلى تنويع صادراتها بمزيد من النشاط وإلى توسيع التعاون الاقتصادي فيما بينها كما يحدث مثلا في النظم التجارية بين بلدان الجنوب كرابطة أمم جنوب شرقي آسيا . أما فيما يتعلق بالسوق

الأوروبية الواحدة ، فإن أوروبا لن تكون حصنا تجاريا بل حجر زاوية للتجارة الحرة وللمنافسة الدولية . فاوروبا الديناميكية والقوية اقتصاديا سيكون لها أثر إيجابي على التجارة العالمية .

١٩٦- ويعتبر التغلب على الجوع والفقر أحد التحديات الكبيرة لمتخذي القرارات السياسية في التسعينات . ويمكن للأونكتاد بل وينبغي له أن يسهم بقسط هام في ذلك باعتباره محفلا عالميا للحوار ولتعميق توافق الآراء بشأن القضايا المركزية لـ "الشراكة الانمائية الجديدة" . وينبغي تحقيق الشروط اللازمة من خلال عملية الاصلاح ، بما في ذلك ضرورة تحسين طرائق عمل الأونكتاد وتبسيط هيكله التنظيمي ، وذلك عن طريق الاستعانة أيضا على نطاق أوسع بالخبراء الخارجيين .

١٩٧- وقال ممثل غانا إن الدورة الثامنة للأونكتاد تنعقد في سياق تغيرات سياسية واقتصادية مكثفة ، وإن المؤتمر يكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد لأنه يتيح فرصة للاتفاق على استراتيجيات انمائية جديدة . وأشار الممثل الى أن الأونكتاد استمر في إظهار الدينامية الضرورية والابتكار المتوقع منه .

١٩٨- وعلى الرغم من المبادرات الناجحة التي تمت تحت رعاية الأونكتاد بهدف تنمية كل البلدان النامية تفاقمت مشاكل التجارة والتنمية في افريقيا . فقد عانت افريقيا بوصفها منتجة ومصدرة رئيسية للسلع الأساسية من انخفاض في أسعارها بالقيمة الحقيقية ؛ وقد أحبطت المحاولات التي بذلت للتجهيز المحلي بسبب الحمائية من جانب البلدان المتقدمة .

١٩٩- وقد بلغت التزامات الديون مستويات لا تحتمل . ولهذا الغرض لا بد من التشديد على انشاء مصرف للتمويل يقوم بشراء الديون والشروع في تدفقات مالية . كما أن تعزيز الموارد الخارجية والوصول دون عوائق الى التكنولوجيا من المقتضيات الضرورية لتحقيق التنمية .

٢٠٠- ولا يمكن للسياسات المحلية أن تؤدي الى نتائج ايجابية إلا في بيئة خارجية مواتية . فالأنشطة المضادة للمنافسة التي تقوم بها

الشركات عبر الوطنية في التجارة الدولية تعد عقبة خطيرة تعترض فرص التجارة المنصفة ؛ لذلك تحتاج مسألة الممارسات التجارية التقييدية الى اهتمام دقيق .

٢٠١- وتحتاج البلدان النامية اهتمام دقيق ، ولا سيما البلدان الافريقية ، إلى دعم بتدابير مثل المساعدة المالية والتنويع من أجل الاستفادة على أكمل وجه من الفرص الناشئة في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا تحث البلدان المتقدمة على أن ترتفع إلى مستوى الالتزامات التي تعهدت بها في برنامج عمل باريس .

٢٠٢- وترى غانا أن دور الأونكتاد كمحفل يتناول قضايا التجارة والتنمية بين الشمال والجنوب ما زال سليما اليوم بقدر سلامته عند تأسيسه . ومع ذلك وبالنظر الى التغيرات السريعة التي تحدث في البيئة الدولية ، يحتاج الأونكتاد الى أن يتكيف مع التغيرات إذا ما أريد له أن يظل ذا شأن .

٢٠٣- وقال ممثل اليونان إنه قد حدثت تغيرات كثيرة على الساحة الدولية منذ انعقاد الأونكتاد السابع . وأوضح أن اليونان تتابع هذه الأحداث باهتمام ، بالنظر إلى أن كثيرا منها يحدث قريبا جدا من اليونان . وينظر إلى الاصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية في أوروبا الوسطى والشرقية على أنها عوامل ايجابية . وأضاف أن اليونان مقتنعة بأن تعزيز التعاون الانمائي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ما زال يتسم بأهمية عظمى .

٢٠٤- وأردف قائلا إنه سيكون لجولة أوروغواي تأثير هام على المناخ الاقتصادي الدولي . إذ سيكون من شأنها ، اذا اكملت بنجاح ، أن تحسّن البيئة التجارية الدولية عن طريق تخفيض أوجه عدم التيقن وإيجاد فرص جديدة . كما سيكون مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية حاسما فيما يتعلق بقضية التنمية . وستكون عملية الجمع بين التنمية والبيئة والموازنة بينهما عملية رئيسية في العقد القادم ، وسيتعين على الأونكتاد أن يضطلع بنصيب كبير من هذا الجهد . وبالاضافة إلى ذلك ، فإنه مطلوب من الأونكتاد تحليل الفرص المتاحة لتحويل الموارد من الميزانيات العسكرية الى أهداف انمائية أكثر انتاجية . وأوضح أن

الأونكتاد قد خدم بصورة طيبة الحوار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وقد تزداد فائدة البلدان النامية إذا أمكن إعادة توجيه المساعدة التقنية إلى أولويات واحتياجات جديدة .

٢٠٥- وأضاف أن السلع الأساسية هي قطاع يقوم فيه الأونكتاد بدور محوري ينبغي له مواصلة القيام به . فالأونكتاد أكثر تأهيلا من أي محفل دولي آخر للنهوض بإيجاد حل منصف لقضايا السلع الأساسية . وينبغي أن يستأنف الأونكتاد أنشطته بشأن السلع الأساسية ، وذلك مثلا فيما يتعلق بتحسين الحوار والشفافية بين المنتجين والمستهلكين . وأعرب عن أمل اليونان في أن يكون تنشيط الشباك الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية مفيدا للبلدان النامية ، ولا سيما فيما يخص دعم التكيف الهيكلي الضروري لاقتصاداتها . وينبغي عدم بخس تقدير النتائج الاجتماعية المترتبة على التكيف الهيكلي وضرورة أن يكون التكيف جزءا من عملية تنمية طويلة الأجل .

٢٠٦- واستطرد قائلا إن المشاكل التي تواجهها كثير من البلدان المثقلة بالديون هي سبب من أسباب القلق الاقتصادي والسياسي ويمكن أن تصبح مصدر تهديد للاستقرار السياسي للنظم الديمقراطية . ومشكلة الديون مشكلة معقدة ، وينبغي ايجاد حل منصف ودائم ومتفق عليه بصورة متبادلة قائم على استراتيجية موجهة نحو النمو وخاصة بكل بلد على حدة . وينبغي أن يشمل ذلك تخفيضا طوعيا للديون من جانب المصارف التجارية ، وجهودا جادة في مجال التكيف من جانب البلدان المدينة ، والدور الحفاز للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، وتعاونا أكبر فيما بين الحكومات والمؤسسات الدولية والمصارف .

٢٠٧- ومضى قائلا إن اليونان ما زالت تنظر الى التنمية على أنها أحد الأعمدة الرئيسية للأونكتاد . والأفكار والتحديات الجديدة تعني الآن أن من الضروري تحقيق شيء من التحول في مواضيع تركيز الأونكتاد . وقال إن التشديد على التنمية القابلة للادامة يدخل ضمن محور الأنشطة العالمية . وهذا يتطلب طرقا أخرى للتفكير والعمل ، ونهجا جديدا للتنمية الاقتصادية . كذلك فإنه مع الازدياد السريع في عدد البلدان النامية التي تتحرك نحو النظم السياسية القائمة على المشاركة والتعددية ، يشكل احترام حقوق الانسان والادارة السليمة مكونين هامين من مكونات التنمية . ويجب أن ينظر الأونكتاد في أنماط وإجراءات

جديدة ، وينبغي التفكير في العدول عن نظام المجموعات الجامد . ومن الضروري إجراء اصلاحات مؤسسية تسمح بتحديث الأونكتاد ، وينبغي ايلاء اهتمام خاص لمواصلة تحرير الأسواق ، ودعم تعددية الأطراف ، والتعاون الاقليمي ، ومشاكل أقل البلدان نموا ، بما يفضي إلى شراكة أقوى .

٢٠٨- وقال ممثل غواتيمالا إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعتمد طرقا جديدة في مواجهة التحديات المتأصلة في الوضع الاجتماعي - الاقتصادي الجديد الذي برز منذ التحول الذي حدث مؤخرا في أوروبا الوسطى والشرقية ، والتغيرات العميقة التي حدثت في نظام العلاقات الدولية ، ووجود مشاكل مثل الاتجار بالمخدرات ، وتردي البيئة ، والتغير التكنولوجي . وأضاف أنه يتعين على الأونكتاد ، بوصفه محفلا للتشاور والتنسيق بشأن القضايا الانمائية ، أن يعيد توجيه أهدافه وتعزيز آلياته المتعلقة بالحوار وتنويع طرق عمله .

٢٠٩- واضاف أن من الضروري أن يحقق المؤتمر نتائج ملموسة في مجال زيادة كفاءة التجارة . وفي هذا الصدد ، يمكن أن يكون الأونكتاد حاسم الأهمية في مساعدة البلدان النامية على الحصول على تكنولوجيات جديدة ، مما يزيد من قدرتها التنافسية عن طريق تحقيق اندماجها في نظام معلومات دولية متعددة القطاعات . كذلك من الضروري زيادة برامج المساعدة التقنية المقدمة عن طريق الأونكتاد ، فضلا عن إجراء تعبئة عاجلة ، في ظل شروط تفضيلية ، للموارد المالية من أجل مشاريع التنمية . وبهذه الطريقة يمكن للبلدان النامية أن تطمح في تحقيق النمو في ظل عدالة اجتماعية ، مما يعزز من دور الأونكتاد .

٢١٠- وأوضح أن تدابير السياسة الاقتصادية التي ستطبقها غواتيمالا خلال عام ١٩٩٢ تشمل الأخذ بالديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي أصبحت ممكنة بفضل المساعدة المتأتية من برامج التحديث الضريبي ، وترشيد الانفاق العام ، وتعزيز تسهيلات الاستثمار الأجنبي ، وتحسين الأسعار ، وزيادة الانتاجية في القطاع الزراعي ، فضلا عن تكامل أمريكا الوسطى .

٢١١- ومضى قائلا إن غواتيمالا تطلب الى البلدان المتقدمة أن ترتفع فوق مصالحها الاقتصادية والسياسية وإلى أن تطرح جانبا لامبالاتها إزاء جهود البلدان النامية التي تقوم حكوماتها الديمقراطية بتطبيق

سياسات أكثر انفتاحا وتحررا تهدف الى فتح اقتصاداتها أمام العالم . وثمة حاجة لا الى النوايا الطيبة فقط ولكن أيضا الى استثمارات من جانب البلدان المتقدمة ، الى جانب نقل التكنولوجيا على نحو يؤخذ فيه في الحسبان ترابط السوق وظاهرة العولمة . فهذه هي التدابير التي من شأنها تمكين البلدان النامية من تحقيق كفاءة أكبر في التجارة ، مما يرعى النمو المتصل والمقترن بتحسن الأحوال الاجتماعية .

٢١٢- وتلا ممثل الكرسي الرسولي رسالة من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني (عممت في الوثيقة TD/L.332) ، ترد فيما يلي نقاطها الرئيسية:

- ضرورة تعزيز "اقتصاد منصف وموثوق وصحي" باتباع نهج جديد كل الجدة يأخذ في الحسبان التغيرات العميقة التي طرأت في جميع انحاء العالم خلال السنوات الخمس الماضية ؛
- الاقتصاد المخطط الذي يخنق "المبادرة الخاصة" يقوض الحق الاساسي للشعوب "في أن تكون المسؤولة الاولى عن تقدمها الاجتماعي والاقتصادي والصانعة الرئيسية لهذا التقدم" ؛
- "يرجع الكثير من التوترات الراهنة الى فشل عصرنا في مزج الاهداف الاقتصادية بالاهداف الاجتماعية" . وما يلزم هو تصور إنساني للتنمية يعزز التنمية الروحية بالاضافة الى الرفاهية المادية ؛
- ينبغي لاجتماع مثل الذي ينعقد الآن في كرتاخينا أن يحاول اقناع السياسيين ، وكذلك الرأي العام الذي يكون مسؤولا امامه عن اجراءاته ، بأن "مصالح الافراد والشعوب أعلى من مصالح الاقتصاد" . ولهذا الغرض "يلزم اجراء تغيير عميق في نظرة البشر" ؛
- "العدالة الاجتماعية تقتضي من التجارة الدولية ، لكي تكون إنسانية وأخلاقية ، أن تقيم من جديد بين الشركاء درجة ما على الأقل من المساواة في الفرص . (...) فمن غير الأخلاقي تجاهل حاجز المعاناة الذي يفصل بين الغني والفقير ؛ لأن جميع البشر متساوون في الكرامة ؛ وينبغي أن تتاح للجميع وسائل العيش في ظل الحقيقة والحرية والعدالة . ولجميعهم الحق في أن يضعوا ثقتهم في تضامن الآخرين" ؛

- وأخيرا أعرب عن اهتمامه بالجهود التي يبذلها ممثلو الدول الكثيرة المجتمعة في كرتاخينا "من أجل تعزيز التنمية المتناسقة لجميع الشعوب التي تشكل أسرة إنسانية واحدة" .

٢١٣- وأشار ممثل هندوراس إلى خلفية التحولات الواسعة التي ينعقد في إطارها الأونكتاد الثامن . فالعالم المنقسم بسبب الايديولوجيات والذي تدفعه رهبة الفناء النووي أصبح لا وجود له . وهكذا أصبحت الحاجة الآن أكبر الى محفل يمكن أن تناقش فيه بصورة شاملة قضايا أساسية مثل النمو الاقتصادي القابل للادامة ، وتحرير التجارة ، العلاقة بين البيئة والتنمية ، وضرورة زيادة التدفقات المالية والتكنولوجية الى البلدان النامية .

٢١٤- وهندوراس ، التي شهدت مؤخرا نهاية التوترات العسكرية في أمريكا الوسطى بل كانت أحد المشتركين في إنهاء هذه التوترات ، يمكن أن تنظر الآن الى احتمالاتها الانمائية بتفاؤل أكبر . لقد شرع البلد في تنفيذ برامج تكيف يتوقع لها ، إذا ما أضيف إليها التحرك نحو تكامل اقتصادي أوثق داخل أمريكا الوسطى ، أن تيسر ادماج المنطقة في التدفقات التجارية للعالم المعاصر . كما أن هندوراس تعتبر جزءا من جهود تكامل أوسع ، وبخاصة جهود كولومبيا والمكسيك وفنزويلا ، وكذلك في اطار الاتحاد الكاريبي .

٢١٥- وكيما الأونكتاد يساهم بفعالية في اقتصاد عالمي أفضل وأوفر صحة ، يعاد فيه توجيه بارامترات الترابط نحو النمو الحقيقي ، ينبغي له أن يعزز من جديد دوره كمحفل لامعان الفكر والتحليل الموضوعي بشأن قضايا التجارة والتمويل ونقل التكنولوجيا والعلاقة بين البيئة والتنمية وأوجه التكامل بين البرامج الحكومية ونشاط القطاع الخاص . وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي للأونكتاد أن يعدل من الآن فصاعدا وسائل عمله وآلياته بشكل يمكنه من أن يتكيف على نحو أفضل مع الحقائق الدولية الجديدة . فنظام اللجان الحالي يبدو بطيئا ومتكررا . وبقاء الأونكتاد مكتفا بإطار شكلي جامد يجعله غير قابل لمسايرة التوجهات الجديدة في العلاقات بين الشمال والجنوب . ولتحسين فرصه في أن يتصدى بعمق للقضايا الهامة حقا المدرجة في جدول أعمال التنمية يتعين عليه

الآن أن يسعى لاشراك الخبراء والمنظمات الخبيرة بشكل أوثق في مداولاته .

٢١٦- وهناك ثلاثة أنواع من الاجراءات يحتمل أن تودي الى تقوية الأونكتاد كمؤسسة . أولا عقد فريق حكومي دولي من كبار المسؤولين لاستعراض وصياغة وتنسيق المبادرات والمقترحات التي سيعتمدها الأونكتاد الثامن . ثانيا عقد فريق مشترك بين المؤسسات يتكون من خبراء المنظمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة للنظر في خطة عمل تستهدف تنفيذ إعلان كرتاخينا الذي سيعتمده الأونكتاد الثامن . ثالثا القيام خلال السنتين القادمتين بالتخطيط لاجتماع لمجلس التجارة والتنمية على المستوى الوزاري يمكن الاتفاق خلاله على التزامات من أجل العمل . وسيكون العمل الذي يسفر عنه الفريق الحكومي الدولي المذكور أولا أساسا للجهد المذكور تحت ثالثا .

٢١٧- وشدد ممثل هنغاريا على أن تغيرات اقتصادية وسياسية بعيدة المدى حدثت منذ الأونكتاد السابع في العالم ، وخاصة في أوروبا ، وان اتجاهات جديدة برزت في عمليات تكامل مناطق مختلفة من العالم . وقال ان هذه الأحداث تؤكد الحاجة الى التعاون الدولي الهادف إلى إدارة الترابط .

٢١٨- ومضى يقول ان التجربة أثبتت أن الاقتصاد السوقي يتيح السبيل الوحيد للتنمية: فقد فشل نموذج الاقتصاد المخطط مركزيا . وان هنغاريا لقادرة على تقديم أكبر مساعدة الى البلدان النامية باشراكها في خبرتها الذاتية بهذا "النموذج" وبتوعيتها بأخطر عيوبه الاقتصادية التي تقضي على جميع القوى المحركة للتنمية ألا وهي المنافسة والمبادرات الخاصة وروح الابداع . فالنظام الموجه الميت لم يفض إلا الى هياكل انتاج وأنماط منتجات عفا عليها الزمن ، وكحصيلة نهائية ، الى مديونية عالية .

٢١٩- وفيما يتعلق بتجربة هنغاريا في بناء اقتصاد سوقي مبني على القيم والمبادىء الديمقراطية ، ينبغي التشديد على التأسيس الناجح للاطار القانوني من أجل اقتصاد قائم على أساس السوق ، وعلى المرحلة المتقدمة لعملية الخصخصة ، وعلى الاجراءات المتخذة لكبح جماح التضخم

فضلا عن الاجراءات المتخذة لاستيعاب آثار تحويل التجارة مع البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي السابق الى أساس قوامه العملة الصعبة .

٢٢٠- وقال ان هنغاريا سجلت نجاحا ملحوظا ، ولكن النتائج الايجابية مصحوبة بمشاكل خطيرة ، منها بوجه خاص معدل البطالة المرتفع . وهذه الصعوبات تعني ضمنا ان هنغاريا لا تستطيع الاضطلاع باجراءات ملموسة وتحمل التزامات جديدة تجاه البلدان النامية . ولكن ، على الرغم من هذه الصعوبات الاقتصادية ، لا توجد نية للجوء الى التدابير الحمائية أو لابقاء وحدات البلد الاقتصادية غير الكفؤ حية بوسائل مفتعلة . ان هنغاريا مهتمة بأن تختتم مفاوضات جولة أوروغواي بنجاح وبأسرع ما يمكن ، على أساس مجمل ما تحقق فعلا .

٢٢١- وقال ان عقد اتفاق انتساب الى الجماعة الأوروبية هو الخطوة الأولى ذات الشأن على طريق اندماج هنغاريا اندماجا كاملا في أوروبا . وان هنغاريا تعلق أيضا أهمية كبيرة على اتفاق التجارة الحرة مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، الذي لايزال قيد المناقشة . ويضاف الى ذلك أن الزعماء السياسيين لهنغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية والسلوفاكية قد اتفقوا على اقامة شراكة خاصة ، بما في ذلك عقد اتفاق للتجارة الحرة . وبينما تأمل هنغاريا الحصول على دعم المجتمع الدولي ، ليس في نيتها التنافس على أموال المساعدة الموضوعة جانبا من أجل بلدان أقل نموا .

٢٢٢- وقال ان الأونكتاد له دور هام يلعبه في المستقبل ، ولكنه يحتاج الى تجديده من جميع الأوجه تقريبا ، على أساس أخذ الوقائع الجديدة في الاعتبار . وفي هذا الصدد ، يجب استبعاد النهوج الأيديولوجية المبالغ في تسييسها . وبالأحرى يجب أن يركز الأونكتاد على المسائل العملية الهامة بالنسبة الى الجميع . وفضلا عن ذلك ، ينبغي إزالة التداخلات . وينبغي اقامة توزيع رشيد للمهام فيما بين الأونكتاد والغات والمؤسسات المالية الدولية . وينبغي أن تشكل تحليلات المسائل العالمية والمناقشات المفتوحة التي تعكس مصالح فرادى الأعضاء بدلا من المواقف الصلبة للمجموعات أساس تنسيق السياسات الضروري للتعاون الدولي . وينبغي تحويل الهيئات الحكومية الدولية

للأونكتاد وفقا لذلك . وينبغي ايلاء مزيد من الاهتمام للادارة السليمة وللتنمية القابلة للادامة .

٢٢٣- وقال ممثل الهند إن الهند في خضم عملية تكيف هيكلي وتحول كبيرة وجريئة . وإن التغيرات في الاقتصاد العالمي والجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل التكيف الهيكلي قد بدلت شروط وسياق الحوار بين الشمال والجنوب . وثمة توافق آراء بشأن التنمية آخذ في الظهور مبني على أساس مزيج ذكي من التوجه السوقي والكفاءة والانصاف على المستويين الوطني والدولي . إلا أن الفقر المطلق في البلدان النامية يستمر والهوة الفاصلة بين معظم البلدان النامية وشريكاتها من البلدان المتقدمة من حيث الانتاج والنصيب من الموارد والهيكل الأساسي الاجتماعي والتكنولوجيا أصبحت أوسع .

٢٢٤- وقال إن الهند ، باعتبارها بلدا منخفض الدخل ، تحتاج الى تدفقات ثابتة ومزدادة ازديادا جوهريا للتمويل الانمائي بشروط ميسرة والى تحسين فرص وصول صادراتها الى الأسواق . وقد بذلت تضحيات ضخمة لكي لا تتأخر في مدفوعات تسديد ديونها .

٢٢٥- وقال إن البلدان المتقدمة الشريكة مطالبة بأن تساعد على دعم العالم النامي اقتصاديا ، لأن الديمقراطية لا يمكن أن تبقى حية اذا استمر الفقر . وفي هذا الصدد ، سيساهم ترشيد أنماط الاستهلاك والتوزيع في البلدان المتقدمة في توجيه الفوائض الناشئة عن ذلك نحو البلدان النامية .

٢٢٦- واستطرد يقول ان التعزيز المؤسسي للأونكتاد وإعادة حيويته هما بالتأكيد أحد الأهداف الرئيسية أمام المؤتمر ، إلا أن التعديلات المؤسسية ينبغي ألا تبدل ولاية الأونكتاد الأساسية وألا تقلل دوره . فإن استعراضه العام الموضوعي لجميع المسائل ومجالات السياسي ولجميع الأمم - المتقدمة ، والاقتصادات التي هي في طور الانتقال ، والنامية - يشكل ميزة الأونكتاد النسبية . ومع ذلك ، ينبغي ألا يكون التكييف المؤسسي للأونكتاد الهدف الوحيد للمؤتمر ، وانما ينبغي أيضا تحقيق تعهدات حكومية دولية من جانب البلدان النامية والبلدان المتقدمة .

٢٢٧- وبانتظار اختتام جولة أوروغواي ، ينبغي ايلاء اهتمام شديد لانشاء نظام تجاري متعدد الأطراف مبني على قواعد وضوابط عادلة ومنصفة للبلدان النامية وتحترم مبدأ معاملة البلدان النامية معاملة متمايزة وأكثر رعاية .

٢٢٨- وينبغي أن يوفر الاطار المتعدد الأطراف بشأن الخدمات فرصة فعلية لوصول الخدمات الكثيفة اليد العاملة الى الأسواق مع سهولة نقل اليد العاملة في طائفة واسعة من المهارات الى مواقع جديدة بصورة مؤقتة . وينبغي أن يتخذ الأونكتاد اجراءات مكملة لاجراءات الغات وأن يبدأ ، عن طريق آليته الحكومية الدولية وأمانته ، برنامجا متكاملا للتعاون الدولي في قطاع الخدمات .

٢٢٩- وثمة حاجة الى تعهد من البلدان المتقدمة بضمان حصول البلدان النامية على التكنولوجيا المتقدمة الحاسمة الجديدة والناشئة ، بشروط تفضيلية تساهلية ، وخصوصا في المجالات ذات الأهمية العالمية . وينبغي أن يرصد الأونكتاد شروط الحصول هذه ويضمن كونها ثابتة وغير تمييزية . ومن المفيد مواصلة العمل السابق ودفعه الى الأمام في سياق مشروع مدونة قواعد السلوك في نقل التكنولوجيا .

٢٣٠- وينبغي أن يركز الأونكتاد على حاجات البلدان النامية الى التمويل الانمائي ، وعلى دور تعبئة الموارد المحلية ، وتوزيعها . وينبغي أن يقدم اقتراحات من أجل وضع استراتيجية شاملة لخفض الديون تتعلق بالبلدان النامية . وأن تعهدا بزيادة المساعدة الانمائية الرسمية زيادة جوهرية ، وبتحسين نوعيتها ، وبتجنب الشروط غير الاقتصادية من جانب الجهات المانحة أمور مطلوبة كلها . وينبغي أيضا إيلاء الاهتمام لتوزيع حقوق السحب الخاصة توزيعا جديدا ولاقامة صلة بين هذه الحقوق والتمويل الانمائي ، مما يساعد على إزالة القيود المتعلقة بالسيولة المؤثرة في البلدان النامية .

٢٣١- ومضى يقول إن شرعية حقوق الملكية الفكرية ينبغي ألا تحرم البشرية من فائدة الاختراع . وأي اتفاق دولي على قواعد ومعايير حقوق الملكية الفكرية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار شواغل جميع البلدان ومرحلتها الانمائية أيضا .

٢٣٢- وينبغي أن يكون للأونكتاد دور بارز في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وخصوصا في المجالات التي تدخل في ولايته وتخصصه . وينبغي ألا تصبح البيئة حجة للحمائية التعسفية التمييزية . وأكد على ضرورة إتاحة موارد إضافية وكبيرة للبلدان النامية ، اذا كان من المتعين عليها أن تضطلع بالتزامات تنفيذا لاتفاقات ذات صلة بالبيئة .

٢٣٣- وأعلن ممثل اندونيسيا أن الأونكتاد الثامن ينعقد في وقت يواجه فيه المجتمع الدولي اقترانا لم يسبق لها مثيل بين التحديات والفرص . وقال إن الاصلاحات السياسية والاقتصادية تكتسب زخما في أنحاء كثيرة من العالم ، في حين أن تخفيف حدة التوتر فيما بين الدول الكبرى والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي قد خلقت فرصا لإعادة حيوية العملية الانمائية العالمية .

٢٣٤- وفي الوقت ذاته ، لا تزال المخاطر وأوجه عدم اليقين قائمة . وهذا يتطلب اليقظة المستمرة تجاه الأثر السلبي الذي قد ترتبه التطورات العالمية على مركز البلدان النامية . وقال إن التقدم التكنولوجي السريع ، والتكامل المتزايد بين الأمم ، وعملية العولمة الحتمية ، يمكن أن تضفي دينامية جديدة على النظام التجاري المتعدد الأطراف . وحذر من أي تركيز مفرط من جانب البلدان المتقدمة على الاصلاحات السياسية والاقتصادية المثيرة الجارية في أوروبا الوسطى والشرقية ، التي قد تحول التشديد في العمل المتعدد الأطراف عن استئصال شأفة الفقر وعن التنمية لصالح أغلبية الانسانية . وأضاف أن التجمعات الاقتصادية الكبيرة الآخذة في الظهور فيما بين الشركاء التجاريين الرئيسيين يمكن أن يكون لها أيضا أثر سلبي على البلدان النامية اذا أصبحت أكثر انغلاقا على نفسها وأكثر اتساما بالنزعة الحمائية .

٢٣٥- ومضى يقول إن إعادة حيوية اقتصادات البلدان النامية تشكل حاليا أهم مسألة عالمية . وقد نفذ عدد من البلدان النامية منها اندونيسيا اصلاحات اقتصادية بعيدة المدى وبرامج تكيف هيكلي ، ولكن لا يزال المستقبل المتوقع للنمو الاقتصادي المطرد موضع شك . وعليه ، فإن المجتمع الدولي عليه مسؤولية عاجلة عن إيجاد بيئة اقتصادية دولية أكثر مؤاتاة وإقامة تعاون دولي معزز .

٢٣٦- ولحفز النشاط الاقتصادي في عالم مترابط أكثر فأكثر ، ثمة حاجة الى ادارة سليمة في القطاعين العام والخاص على السواء ، لا في العالم النامي فقط وانما أيضا في البلدان المتقدمة .

٢٣٧- والجوانب الدولية للادارة السليمة ليست بأقل أهمية لأن المجهودات الوطنية للبلدان النامية في مجال التنمية الاقتصادية ستبوء حتما بالفشل بدون وجود بيئة دولية داعمة على الصعيدين المالي والتجاري . وبينما تقوم بلدان نامية كثيرة بتحرير أنظمتها التجارية ، ما زالت الحمائية والحواجز غير التعريفية المختلفة أمرا شائعا في البلدان المتقدمة . فمن الضروري أن تساهم البلدان كافة في تعزيز النظام التجاري الدولي وفي دعم جولة أوروغواي .

٢٣٨- وقال إن أي استراتيجية جديدة متعلقة بالديون ينبغي أن تشمل جميع البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط والشديدة المديونية ، بما فيها البلدان التي لم تقم بإعادة هيكلة ديونها . وعلاوة على ذلك ، يحتاج المجتمع الدولي الى حلول شاملة دائمة لأزمة السلع الأساسية ، بما في ذلك تحسين مرافق التمويل التعويضي للنقص في حصائل صادرات البلدان النامية ، بالاضافة الى التنويع . ومطلوب أيضا وجود اطار لترتيبات سليمة منصفة في ميدان الخدمات . ومن الضروري أن تساعد البلدان المتقدمة البلدان النامية على توسيع قدراتها التكنولوجية لتمكينها من المشاركة في الفوائد الناجمة عن أوجه التقدم المحرز في العلم والتكنولوجيا .

٢٣٩- وينبغي أن تطبق الادارة السليمة على جميع الفاعلين في الاقتصاد العالمي ، في كلا القطاعين العام والخاص ، لا في العالم النامي فقط وانما أيضا في البلدان المتقدمة . ويجب تعريف الادارة السليمة على المستوى الوطني وتقييمها وفق طائفة من العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية والسياسية لكل بلد بمفرده ومجموعة أهدافه وأولوياته الانمائية الوطنية . وينبغي أيضا أن تضمن المقبولية على الصعيد الاجتماعي ، بالاضافة الى الاستقرار الاقتصادي والسياسي . وتشدد اندونيسيا أيضا على أن الجوانب الدولية للادارة السليمة ليست أقل اتساما بالأهمية الحاسمة .

٢٤٠- ومن الضروري بناء عملية إعادة حيوية الأونكتاد على أساس روح جديدة للشراكة لأغراض التنمية ، عملية النتائج وواقعية وغير قائمة على المجابهة . وعليه ، من الضروري تعزيز وظائف الأونكتاد الأساسية ، بما في ذلك انشاء آلية فعالة للرصد والمتابعة . وتشدد اندونيسيا على أن الاصلاحات المؤسسية ينبغي ألا تضر بمصالح البلدان النامية .

٢٤١- وقال إن اندونيسيا تؤيد أيضا الجولة الثانية من المفاوضات بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية اذ أنها ترى أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يوفر وسيلة للبلدان النامية لضمان الاندماج على نحو فعال منصف في الاقتصاد العالمي .

٢٤٢- وقال ممثل العراق إن إمبريالية الولايات المتحدة هي والصهيونية مازالتا تهيمنان على الاقتصاد العالمي . ولذلك فان من المهم أن تقوم جميع الدول بدعم جهودها الخاصة بها بغية تصحيح الاختلالات الهيكلية . وقال إن الارادة السياسية للبلدان المتقدمة هي شرط أساسي في هذا الصدد لاقامة نظام دولي جديد يقوم على أسس آمنة ومنصفة وسليمة . وتتسم العلاقات الاقتصادية القائمة حاليا بين الشمال والجنوب بعدم التماثل في توزيع المسؤوليات والأعباء . ففي حين تجتاز البلدان النامية تكيفا هيكليا يتحقق بتكلفة اجتماعية كبيرة ، فإن البلدان الصناعية تبقي على الحواجز الحمائية وتدعم صناعاتها غير المتسمة بالكفاءة .

٢٤٣- وأكد أن الحظر الاقتصادي المفروض على العراق يشكل جريمة . فالأضرار التي أشاعها في بلده تضاهي الآثار المترتبة على استخدام الأسلحة الذرية . وهو يحرم ١٨ مليون شخص من الغذاء والدواء . وفي الواقع فإن الحظر ما فتئ يستخدم كسلاح لتحقيق أهداف سياسية في ظل الاستفادة من مظلة الأمم المتحدة . وقد أدت قرارات مجلس الأمن ، بما في ذلك القرار ٧٠٦ ، إلى تشديد الحظر ومن ثم تشديد معاناة الشعب العراقي . وهذه القرارات هي انتهاك واضح للاتفاقيات الدولية ، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة . فحكومة الولايات المتحدة قد حقنت القرار ٧٠٦ بتقييدات تتسم بالإذلال واللاانسانية ، مصحوبة باجراءات تجارية ومصرفية معقدة ومطبوخة ؛ وهذه التقييدات والاجراءات تشكل

خرقا صارخا للحق المقدس في البقاء وتوضح بجلاء الشعور العدائي والعدوان من جانب حكومة الولايات المتحدة .

٢٤٤- وأردف قائلا إن الحظر قد تسبب في معاناة بشرية واقتصادية مذهلة وأشار إلى أن اليوم - ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٢ - يوافق الذكرى السنوية لقصف ملجأ العامرية - وهو جريمة نكراء أودت بحياة ٢٤٧ شخصا من النساء والأطفال . وأشار الى أنه قد تم تدمير المباني والمؤسسات والهياكل الأساسية والاقتصادية والتكنولوجية لبلده . وهذه الاعتداءات تظهر أن بعض الدول الاستعمارية الغربية ، بقيادة الولايات المتحدة ، لا تريد أن ترى العراق قد أصبح مصدر إلهام جديد في المسيرة المتجهة نحو التنمية والتقدم .

٢٤٥- ومضى قائلا ان وسائط الاعلام التابعة للدول الاستعمارية المحبة للانتقام قد اشتركت في حملة تشويه اعلامي آثمة لا شأن لها بأحداث ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ وانه قد انكشف زيفها منذ ذلك الحين . وتضمن هذا التشويه الاعلامي شن حملات فيما يتعلق بتوزيع الأغذية .

٢٤٦- وأشار إلى أن شعب فلسطين هو شعب عربي آخر قد احتلت أرضه على نحو غير مشروع . وقد فرض هذا الاحتلال بالمساعدة المقدمة من نفس الدول الكبرى التي عبأت قوى العدوان ضد العراق .

٢٤٧- وقال إنه في ظل هذه البيئة السياسية المشوهة تشوها عميقا ، تواجه المنظمات الدولية بحالة محفوفة بتعقيدات وأوجه غموض تجعل الوفاء بمهمتها أمرا بالغ الصعوبة . وفي ضوء هذه الخلفية ، يدعى الأونكتاد إلى أن يعيد بصورة حثيثة تنشيط دوره في النهوض بمفاوضات دولية بناءة وبالتعاون من أجل التنمية . فالتحديات التي تواجه العالم ضخمة . وهذه التحديات تغطي مجموعة واسعة من المشاكل ، ولا سيما في ميادين التجارة والتكنولوجيا والخدمات والسلع الأساسية والموارد المالية .

٢٤٨- واستطرد قائلا ان العراق ، بوصفه عضوا من أعضاء أسرة البلدان النامية ، ليس لديه في هذه المرحلة ما يضيفه إلى الآراء المودعة في وثائق طهران الختامية ، التي تعكس موقف بلده هو بشأن المواضيع المدرجة في جدول أعمال المؤتمر .

٢٤٩- ولاحظ ممثل ايرلندا أن المجتمع الدولي يواجه اقترانا استثنائيا بين التحديات والفرص. وان ملاءمة الاستجابة، على الصعيدين الوطني والدولي معا، ستحدد نجاح الجهود المبذولة لتشكيل عالم سليم وآمن ومنصف من الناحية الاقتصادية.

٢٥٠- وليس سهلا تلخيص الوضع في مطلع عام ١٩٩٢ بسرعة، بالنظر الى النطاق المتباين جدا للبلدان التي تشكل المجتمع العالمي. فعلى الرغم من بطء الانتعاش في البلدان الصناعية، كان الأداء الاقتصادي في بعض البلدان النامية مشجعا. ومع ذلك، فان مشاكل الركود والفقر القائمة منذ أمد طويل استمرت في بلدان نامية كثيرة، وخصوصا في أقل البلدان نموا. وان صعوبة البيئة التجارية الدولية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، الى جانب عدم كفاية تدفقات الموارد قد عقدت أوجه الضعف الهيكلي لكثير من أفقر البلدان.

٢٥١- وبينما يبدو واضحا أن على كل بلد بمفرده أن يتحمل المسؤولية عن تنميته هو، فإن هذا لا يعني إنكار تأثير المناخ الاقتصادي الدولي أو دور الشركاء. وإذ يتعين على البلدان أن تتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها الذاتية، فان الفعالية والمساءلة لكلا الهيكلين السياسي والاداري تتسمان، لهذا السبب بالضبط، بأهمية حاسمة لتنفيذ أهدافها.

٢٥٢- وقال ان جهود المساعدة الايرلندية تظل مركزة على أربعة بلدان ذات أولوية في افريقيا جنوبي الصحراء، منها ثلاثة مدرجة في مجموعة أقل البلدان نموا. وأضاف أن برنامج المعونة الثنائية الايرلندية موجه نحو مساعدة أفقر الناس، في الأماكن الحضرية والريفية على السواء وان برنامج المعونة الايرلندية، الذي هو عملي النتائج في جوهره، مصمم لمساعدة الناس على أن يساعدوا أنفسهم.

٢٥٣- وقال ان الالتزام المتواصل بشركاء ايرلندا في التنمية ينعكس في برنامج مخطط لزيادات في المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها ايرلندا، بحيث يزداد نصيبها الى نسبة مئوية أعلى في نهاية فترة ١٩٩٢-١٩٩٤.

٢٥٤- وفيما يتعلق بدور الأونكتاد مستقبلا ، في عالم متغير ، يجري فيه التخلي عن الاستراتيجيات القديمة لصالح مزيد من التشديد على قوى السوق والادارة السليمة والعمليات الديمقراطية ، ينبغي أن يعكس الأونكتاد توافق الآراء الجديد بشأن التنمية . وعدم فعل ذلك من شأنه أن يجعل الأونكتاد غير ذي صلة بالواقع ، بصورة متزايدة .

٢٥٥- وقال ان ايرلندا ما زالت مقتنعة بالحاجة الى هيئة ينعكس تركيزها على التنمية في التحليل واستعراض السياسات ، وفي المناقشة التي تجعل عملية بناء توافق الآراء تتقدم ، وفي التعاون التقني . وينبغي أن يساعد التحليل الدقيق لمسائل التنمية على تحقيق تقدم في المناقشة بشأن السياسات وفي بناء توافق الآراء وعلى تحديد أهداف المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد على حد سواء .

٢٥٦- وقال ممثل جمهورية ايران الاسلامية إن الأونكتاد الثامن يعقد في وقت ما زالت فيه جميع توقعات البلدان النامية بشأن قيام شراكة أكثر فعالية وانصافا وتعاون عملي بدون تحقيق . وإن المشاكل الحالية التي تواجهها البلدان النامية تتضمن ، بوجه خاص ، انخفاض معدلاتها للتبادل التجاري والتدفق العكسي للموارد المالية ، وهبوط ائتمانات التصدير المتوسطة الأجل والطويلة الأجل ، والافتقار الى الامكانية المرجوة للحصول على التكنولوجيا الحديثة ، وعبء الديون المتراكمة ، والحمائية ، التي عقدت البيئة الخارجية غير المؤاتية ، مما يعرقل اندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي ويزيد من تهميشها في البيئة العالمية . وأضاف أن نهاية الحرب الباردة وظهور أقطاب اقتصادية جديدة ، واحتمالات تخفيض المصاريف العسكرية ، والتغيرات في الميادين السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، سيكون لها تأثير هائل على شكل ومضمون النظام التجاري والاقتصادي الدولي وعلى التنمية القابلة للادامة وإزاء هذه الخلفية ، يحتاج الأونكتاد الثامن الى وضع استراتيجية دولية مناسبة بغية تشجيع قيام بيئة مؤاتية للتنمية العالمية .

٢٥٧ وقال ان تعزيز تنمية البلدان النامية وعكس اتجاه افتقارها هما من أهم التحديات المقبلة ، ولتحقيق التنمية ، من المهم في المقام الأول إدراك أنها قضية عالمية تتطلب مشاركة جميع البلدان

النامية والمتقدمة ، فعالم منقسم الى حفنة من الاغنياء وجماهير ضخمة من الفقراء ليس بالمستقر ولا بالأمر الذي يمكن احتماله .

٢٥٨- وقال إن البيئة العالمية هي اكثر من اي وقت مضى مؤاتية لتعزيز وسائل التعاون ، نظرا لأن الموارد المتحررة نتيجة للانفراج يمكن تخصيصها الآن للقضاء على التخلف . واشار الى اعلان طهران فقال إن العناصر اللازمة لقيام شراكة جديدة لأغراض التنمية ، مثل تثبيت أسعار السلع الأساسية ، ووصول البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة ، وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية ، ونقل التكنولوجيا ، وتخفيف أعباء الديون ، وتقسيم الأسواق على أساس المزايا النسبية ، ينبغي أن تصبح أساس توافق عالمي جديد في الآراء ، توافق يتطلب أيضا من البلدان المتقدمة تنفيذ تكييف هيكلي فعلي في اقتصاداتها .

٢٥٩- وينبغي للأونكتاد الثامن أن يولي اهتماما خاصا لتعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي فيما بين البلدان النامية من أجل تمهيد الطريق لتحسين التجارة والتنمية في هذه البلدان . ويمكن للبلدان النامية التي لديها امكانيات معينة ، من خلال بذل جهود متضافرة ، حفز أنشطتها الاقتصادية والتجارية . وتشكل تقوية النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية - الذي صدقت جمهورية ايران الاسلامية في الشهر الماضي على الانضمام اليه - مسعى هاما في هذا السياق .

٢٦٠- وقال إن استئصال شأفة الفقر يتطلب آليات ونهوجا جديدة إزاء المبادىء الأساسية المتعلقة بنظام تجاري واقتصادي منصف متفق عليه دوليا . وينبغي للأونكتاد أن يلعب دورا هاما في هذه العملية . وبناء على ذلك ، أعرب عن الأمل في أن تتمكن الدورة الثامنة للمؤتمر من اتخاذ القرارات الضرورية بحيث تعيد حيوية الأونكتاد في مهمته - مهمة تقديم الخدمات الى العالم وبالتحديد الى البلدان النامية .

٢٦١- وذكر أن تحقيق التنمية القابلة للادامة في بيئة دولية متوترة سياسيا ومعادية وغير منصفة أمر شبه مستحيل ، فالتنمية القابلة للادامة تتطلب نظاما عالميا يأخذ في الاعتبار استقلال جميع الأمم ، وصون سلامتها الاقليمية ، ووقف نهب الموارد ، واحترام حقوق الانسان

الحقيقية وقيم الانسان الروحية . ومع الأسف ، تثير الآراء المتعجرفة حول طبيعة النظام العالمي قلقا كبيرا . وقد عرقل الدعم المتعجرف المقدم الى النظام المحتل في فلسطين عرقلة خطيرة تحقيق نظام عالمي ، فخلف وراءه تأثيرا مدمرا على التنمية القابلة للادامة في المنطقة . ولا يمكن لنظام يسعى الى مساندة الظالمين وقهر المظلومين ، أو الى اللجوء الى التهديدات العسكرية ، تخفيف التوترات الدولية . ومثل هذا النظام يتعارض والتنمية .

٢٦٢- وقال ان حماية البيئة ، وخصوصا في الخليج الفارسي ، مسألة تشغل بال جمهورية ايران الاسلامية كثيرا ، نظرا للتدمير البيئي للبحر وللمناطق الساحلية الناتج عن الحرب في الخليج الفارسي . وأضاف أن حماية البيئة شاغل عالمي يتطلب المشاركة الفعالة من جانب البلدان الصناعية التي لعبت دورا رئيسيا في تدهور البيئة ؛ وينبغي ألا يسمح لصياغة الأنظمة البيئية بأن تزيد في إعاقة تدفق الصادرات من البلدان النامية .

٢٦٣- وأشار الى سنوات الضغوط الدولية والحظر الاقتصادي وحرب مفروضة اعترف الأمين العام السابق للأمم المتحدة ، في النهاية ، بأن الطرف الآخر فيها كان المعتدي ، فقال انه قد نفذت في جمهورية ايران الاسلامية اصلاحات اقتصادية كبيرة ، ولاسيما صياغة قواعد وأنظمة للاستثمار والتجارة الحرة وتحرير الأنشطة الاقتصادية . وكل هذا يمهد الطريق للتعاون الاقليمي والدولي .

٢٦٤- وقال ممثل اسرائيل إن قضايا مثل التجارة والتنمية والنظام النقدي الدولي تتطلب تفهما عالميا جديدا . وفي ميدان التنمية - الذي تقع فيه على الأونكتاد مهمة انمائية أساسية - يلزم اتباع نهج شمولي ، يضم حماية البيئة ، والمشاكل الاجتماعية والديمغرافية ، والقضاء على الفقر . وولاية الأونكتاد ، كما هي محددة في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) ، موجهة في جوهرها نحو "تنمية التجارة" ، ولكنها ليست موجهة نحو "التنمية" . وينبغي أن يؤدي البحث النقدي في الولاية الأصلية للمنظمة الى تمهيد الطريق لنهوج جديدة .

٢٦٥- وأضاف أنه يمكن عمل الكثير في مجال التعلم من خبرات البلدان الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية أو من خبرات بلده نفسه ، وهي بلدان عبرت الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، ويمكن أن تكون تجاربها الخاصة ، ولا سيما في مجال الأسواق الخارجية والتنمية والخصخصة ، ذات أهمية لبلدان أخرى . وبالمثل فمما يتصل اتصالا وثيقا بالموضوع المفاهيم الخاصة بالتنمية الاقليمية المتكاملة ولا سيما على الصعيد الريفي ؛ وهي تتطلب تخصصا اقليميا أكبر وزيادة التشديد على الأنشطة الاقليمية والمحلية . كما يحتاج الأمر الى التشديد بدرجة أكبر على تشجيع المشاريع والى تنمية وتحليل علامات السوق .

٢٦٦- وأشار الى أن اسرائيل قدمت مقترحات عملية في هذا الصدد . وكانت استراتيجية الانطلاق القابل للادامة عن طريق اتباع نهج اقتصادي انتقالي ، التي قدمت الى مؤتمر الأمم المتحدة الخاص المعني بافريقيا في عام ١٩٨٦ محاولة للجمع بين تصور لعملية انمائية شاملة متعددة القطاعات ، والتخطيط والبرمجة والتنفيذ بطريقة عملية وغير مركزية . واسرائيل تركز على توسيع التعاون التقني مع البلدان النامية الأخرى في طائفة واسعة من المجالات ، مع التشديد على تنمية الموارد البشرية .

٢٦٧- وأوضح أن التكنولوجيا تمثل عنصرا رئيسيا في التنمية القابلة للادامة ويلزم مراعاة الحرص في انتقائها وتكييفها مع الاحتياجات المحددة لكل بلد . ومن العناصر الرئيسية في اجتذاب التكنولوجيات اقامة هياكل أساسية سليمة ، وإطار تشريعي سليم وحوافز ضريبية . واسرائيل في وضع يسمح لها بأن تتقاسم مع الآخرين ما طورته داخليا من تكنولوجيات ودراية فنية .

٢٦٨- وقال ان أعباء ديون البلدان النامية بقي دون تغيير الى حد كبير في نهاية عام ١٩٩١ . ويحتاج الأمر الى اتخاذ تدابير استثنائية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء . وعلاوة على ذلك فان اصلاح النظام النقدي والمالي الدولي يمثل أمرا لا مناص منه ، مع التشديد على توسيع التحويلات الرسمية دون أن تقابلها زيادات في أعباء الديون . وفي الأجل الطويل لن يتسنى احتواء مشكلة الديون إلا عن طريق التحول الى آليات مثل الاستثمار الأجنبي

المباشر ، وزيادة فرص الوصول الى أسواق رأس المال ، وإيجاد أسواق للأوراق المالية والأسهم .

٢٦٩- وقال ان الموارد المحررة نتيجة لنزع السلاح يمكن أن تكون مصدرا آخر للتمويل لزيادة القدرات المالية للبلدان النامية . يضاف الى ذلك أنه يمكن تحقيق وفورات ضخمة عن طريق تكييف الصناعات العسكرية لاحتياجات التنمية المدنية ؛ وهذه مسألة يمكن أن تكون موضوع تحليل يجريه الأونكتاد .

٢٧٠- وأشار إلى ان دليلا مثيرا ، بل وتاريخيا ، على الامكانيات التي يوفرها التعاون والتنمية الاقليميان قد قام في الآونة الأخيرة في موسكو في أثناء المحادثات المتعددة الأطراف في اطار عملية السلام في الشرق الأوسط ، فقد عرضت اسرائيل على البلدان المشاركة مشاريع محددة للتعاون والتنمية الاقليميين في مختلف الميادين ، تهدف الى توليد بناء الثقة وإحراز تقدم نحو السلم .

٢٧١- وأوضح أن تسييس الأونكتاد لن يؤدي إلا الى إعاقة الدور الذي يمكن لهذه المنظمة أن تلعبه في التصدي للمشاكل التي تتطلب الانتباه . فلقد اقتصر معظم الوفود على تناول المسائل التي تهم الأونكتاد بصورة محددة ؛ ولكن وفودا قليلة أخرى اختارت أن تقحم بعض المسائل السياسية الدخيلة ، ولكن اسرائيل ، احتراما منها للمؤتمر ، لن تنغمس في دحض تلك المزاعم . ولقد سبق لاسرائيل أن سجلت موقفها في المحافل المعنية .

٢٧٢- وأعلن أن اسرائيل تؤيد الجهود من أجل اصلاح الأونكتاد وتأمل أن تؤدي عملية إعادة التشكيل المقترحة الى ازالة الشذوذ الذي حال دون انضمام اسرائيل الى أي تجمع اقليمي والى السماح لبلده بالقيام بدور بناء وايجابي في أعمال المنظمة . وأعرب عن تأييد اسرائيل للمقترحات المقدمة من المجموعة باء وبلدان أمريكا اللاتينية والرامية الى زيادة كفاءة ومرونة الأونكتاد .

٢٧٣- وقال ممثل ايطاليا إن بلده يشترك تماما في تبني الآراء والالتزامات الواردة في البيان الذي أدلت به البرتغال ، باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها . وأوضح أن ايطاليا ملتزمة ،

هي ، والدول الأعضاء الأخرى في الجماعة الأوروبية ، ببناء الاتحاد الأوروبي . وفي اطار هذا التعهد التاريخي ، ينبغي ايلاء التعاون من أجل التنمية الوضع الذي يستحقه عن جدارة . وأعلن أن ايطاليا ستسعى ، بالتعاون مع الدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الأوروبية ، إلى تحقيق شراكة جديدة من أجل التنمية . وسيكون الهدف المشترك هو وضع الأسس لعملية تنمية قابلة للادامة ولنمو اقتصادي متوازن ، مع ايلاء اعتبار خاص لاستئصال شأفة الفقر .

٢٧٤- وأضاف أنه سيكون لعملية الاندماج الأوروبي آثار ايجابية على باقي العالم ، فليس لدى أوروبا نية أن تصبح قلعة مقفولة أمام مطالب وتوقعات العالم الخارجي ، وانما هي تريد أن تكون في مركز دائرة المبادرات الملموسة الهادفة إلى تحقيق درجة أعلى من التضامن الدولي ، في سياق الترابط العالمي المتزايد باطراد . فالتضامن ليس فقط نتيجة التزام أخلاقي واضح ، بل هو أكثر الطرق تقدمية ، في نظرتها ، لحماية المصالح الوطنية .

٢٧٥- ومضى قائلا إنه ، بينما جرى تخفيض مخاطر الصراع العالمي تخفيضا شديدا ، يبزغ مفهوم جديد أبعد مدى للأمن ينطوي على أبعاد أخرى في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، ذلك أن مشاكل مثل الفقر الواسع الانتشار ، والهجرات الجماعية ، والكوارث الطبيعية ، والأوبئة ، والاتجار بالعقاقير ، والبطالة ، يمكن أن تعرض للخطر امكانية اقامة نظام عالمي جديد أكثر انصافا . وحل هذه المشاكل يتطلب شراكة جديدة .

٢٧٦- وأردف قائلا إن ايطاليا تلاحظ بارتياح أن المناقشات الجارية في الأونكتاد الثامن أكثر تحديدا وتسترشد بروح جديدة من التعاون . وأشار إلى أن قرار التخلي عن آلية التفاوض الجامدة التي تمر عبر المتحدثين باسم المجموعات قد اتخذ أثناء قيام ايطاليا بدور منسق المجموعة باء . وقد أتاح هذا النظام الجديد الاعراب عن طائفة أوسع من الآراء وتحسين التوصل إلى تفاهم متبادل .

٢٧٧- وأضاف أن المناقشات قد شددت حتى الآن على المسؤولية الرئيسية للبلدان النامية عن نموها الاقتصادي . وعلى الرغم من أن عدة بلدان قد حققت تقدما على طريق إجراء اصلاحات ، فإنه ينبغي إتاحة مكان

رئيسي للسعي إلى الأخذ بالمبادىء والمؤسسات الديمقراطية في إطار عمليات التكيف الهيكلي الضرورية التي يحتاج كل بلد إلى الاضطلاع بها . فالديمقراطية شرط مسبق لتنشيط المبادرة الخاصة وروح تنظيم المشاريع . ويتعين على كل بلد أن يكفل احترام حقوق الانسان وأن يستأصل شأفة الفساد . ويتعين إيلاء اهتمام خاص لبرامج التكامل الاقليمي والتعاون بين الجنوب والجنوب ، وكذلك لأنماط النمو السليمة بيئيا .

٢٧٨- وأشار إلى أن ايطاليا قد تابعت باهتمام الاجتماع الخاص المكرس لمشاكل أقل البلدان نموا وأنها قد استنتجت أنه لا غنى عن تنفيذ برنامج العمل تنفيذا كاملا وفي الوقت الصحيح . وأضاف أن ايطاليا قد تعهدت بزيادة إسهامها لصالح أقل البلدان نموا إلى ٠ر٢٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي .

٢٧٩- ومضى قائلا إنه يتعين بذل جميع الجهود للوصول بجولة أوروغواي إلى خاتمة متوازنة ناجحة . ويتعين الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية الدولية للديون تنفيذا يتسم بالتصميم . وأوضح أن التقرير الذي قدمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة أحد رجال السياسة الايطالية المرموقين وهو السيد بيتينو كراكسي قد تضمن عددا من الاقتراحات والمقترحات البناءة التي يمكن أن تفيد كمصدر الهام لمبادرات ملموسة هامة . وفي حين أن المساعدة الانمائية الرسمية ليست هي الحل الوحيد لمشاكل التنمية ، فإنه يتعين زيادة مقدارها بالنظر إلى دورها الحفاز .

٢٨٠- وأردف قائلا إنه توجد حاجة لتعديل هيكل الأونكتاد وطرق عمله تبعا للواقع الدولي الجديد . والهدف من ذلك هو وجود أونكتاد يرعى الحوار السياسي والمساعدة التقنية والتفاوض على التزامات واقعية .

٢٨١- قال ممثل جامايكا أن المشتركين حضروا إلى كرتاخينا للاتفاق على اجراء من أجل حفز وتعزيز ومساندة اقتصاد عالمي يتسم بالصحة والأمن والانصاف للجميع وإعادة الحيوية للسلطة الأدبية والعملية للاونكتاد . فالعالم قد تغير وجميع الحكومات والمؤسسات عليها أن تتكيف مع التصورات والاحتياجات الجديدة .

٢٨٢- وفي السنوات الأخيرة عانى الأونكتاد من أزمة هوية ، ولكن ولايته ما زالت سارية وهي الآن أكثر صلة بالواقع منها في أي وقت مضى . وهناك دلائل جديرة بالترحيب على تجديد الالتزام بهدف التنمية . صحيح أن من الضروري اجراء تغييرات في هيكل أساليب العمل ولكن سياسات وقرارات الحكومات هي التي سوف تكفل للأونكتاد الاضطلاع مرة أخرى بدور في المساعدة على إدارة الاقتصاد العالمي من خلال التحليل ، والمناقشات ، وتعزيز التعاون ، والتفاوض عند الاقتضاء .

٢٨٣- وتتحمل البلدان النامية المسؤولية الأولى عن تنميتها هي ، ولكن في الوقت الحاضر غالبا ما يحدد الآخرون البارامترات الجوهرية . ولذا من الأهمية بمكان في هذه الشراكة الجديدة من أجل التنمية أن يكون اللاتناظر هذا مفهوما بوضوح . فالأونكتاد بعد إعادة تنشيطه يمكنه أن يربط بين احتياجات كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، ويتيح في هذا السياق للبلدان النامية أن تشارك مشاركة ذات مغزى في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليها .

٢٨٤- وللبلدان النامية احتياجات وخبرات متنوعة . فعلى سبيل المثال يعتبر الحجم عاملا هاما ، غير أنه ، للتحرك إلى الأمام ، يتحتم النظر إلى الاستراتيجيات الجيدة التحديد ، مثل دور تنمية الموارد البشرية ، التي تجعل مفاهيم مثل مفهوم الحجم غير ذي صلة بالأمر .

٢٨٥- ويمكن للأونكتاد أن يقدم تحاليل مناسبة متعددة التخصصات للبلدان النامية التي تواجه عددا كبيرا من الخيارات الجديدة في محاولتها تدعيم أو تقوية ترتيباتها الاقليمية . وبالنظر الى حاجة البلدان النامية إلى استكشاف أسواق جديدة وتنويع وتوسيع نطاق صادراتها ، مع الالتزام بالمواصفات وبأفضليات المستهلك ، يمكن للأونكتاد أن يساعد في إقامة وتحسين نظم معلومات ، وتعزيز استخدام التكنولوجيات المحلية والجديدة استخداما أوسع وأكفأ من حيث التكاليف والنهوض بتنمية الموارد الطبيعية لتسهيل التنويع .

٢٨٦- وعلى الرغم من أن النتائج الكاملة لجولة أوروغواي غير معروفة حتى الآن فمن المأمول أن يحترم الاحترام الكامل التفاهم الذي يقوم عليه نظام التجارة المتعددة الأطراف . ومن الجوهري أيضا

للاونكتاد أن يكون قادرا على تطوير توافق دولي في الآراء بشأن كيفية إدارة الديون . وعلى الرغم من أن بلدانا مثل جامايكا انضمت إلى سلسلة نظم التثبيت التابعة لصندوق النقد الدولي وبرامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي من أجل تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، فإنها ما زالت مثقلة بالديون ، وبالنظر الى الحاجة إلى خدمة الديون الخارجية تضطر جامايكا إلى أن تدفع للدائنين ما يقرب من أربعين سنتا من كل دولار تكسبه . هذا بالاضافة إلى أن ديونها مستحقة إلى حد كبير للدائنين الرسميين في الوكالات المتعددة الأطراف ، وهذه الديون لم تجر إعادة جدولتها . والأونكتاد يحتل المكان الذي يسمح له بتطوير توافق دولي في الآراء يتيح للبلدان التي تجد نفسها في وسط عمليات التثبيت التي يطول أمدها ألا تصبح محولة صافية للموارد وإنما متلقية لها .

٢٨٧- وفي سياق الأونكتاد بعد إعادة تنشيطه ، لا بد من النظر بشكل جديد وسعة خيال إلى المشاغل التي طال أمدها بشأن الموارد اللازمة للتنمية ، والتجارة ، والعلم والتكنولوجيا ، والسلع الأساسية ، وكذلك القضايا الجديدة التي تدرج في جدول الأعمال العالمي . والحلول لهذه المشاكل لا تتجاوز قدرات العالم .

٢٨٨- وقال ممثل اليابان ان الحرب الباردة قد أشرفت على نهايتها غير انه لم ينشأ بعد نظام عالمي مستقر ودائم . وفي هذا السياق قد تكون مشكلة الشمال والجنوب هي أهم قضية من بين القضايا جميعا . وبالنظر الى الاعتبارات الانسانية وكذلك الآثار المترتبة على الترابط لا يمكن للشمال أن يتمتع بالرخاء بدون تنمية الجنوب . وبزوغ مشكلات جديدة ذات أبعاد عالمية مثل المشكلات المتصلة بالبيئة واللاجئين والمخدرات والسكان والارهاب تقتضي من جميع البلدان أن تضم صفوفها . وعائد السلم الناتج عن التغيرات في الساحة الدولية ينبغي أن يستخدم لفائدة البشر جميعا ولاسيما شعوب بلدان الجنوب .

٢٨٩- وتحرص اليابان على التأكد من أن المساعدة المقدمة إلى بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية وإلى جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق لا تؤدي إلى خفض المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية . ومن المأمول أن تقوم البلدان النامية التي تبلغ نفقاتها العسكرية مبالغ باهظة بتخفيض هذه النفقات وإعادة توزيع الأموال على تنميتها .

ولتحقيق النمو الاقتصادي المستقر القابل للادامة لا بد من إصلاح السياسات الاقتصادية الداخلية وهذا الاصلاح يتفاوت وفقا للظروف الخاصة بكل بلد . ومن الجوهري أن يضع المجتمع الدولي أساليب لدعم وتشجيع مثل هذه الاصلاحات . وفي هذا السياق تحتاج آلية السوق لتؤدي عملها كاملا إلى تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتشجيع الاستثمار .

٢٩٠- واليابان ، إذ تقر بالحاجة العاجلة إلى مد يد التعاون إلى البلدان النامية في شكل مساعدة إنمائية رسمية وكذلك في شكل تخفيف عبء الديون الخارجية ، تقوم بتوسيع نطاق مساعدتها الانمائية الرسمية بشكل مطرد ، وتقدم المساعدة في شكل منح إلى البلدان النامية التي تواجه صعوبات خطيرة ، بما في ذلك بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء . والتوسع في الاستثمار المباشر الخارجي يعتبر وسيلة فعالة أخرى لتخفيف أعباء الديون . واليابان هو البلد المتقدم الوحيد الذي يدعم بنشاط استراتيجية الديون المعززة بتوفير أموال رسمية جديدة . ويقوم اليابان بتخفيف أعباء الدين إلى حد كبير ولكن مع الظروف المالية الراهنة للبلدان النامية ليس تقديم الأموال الجديدة أقل بأي حال من الأحوال من تخفيض الديون .

٢٩١- وبالنسبة لبلدان نامية كثيرة تعتمد على عدد قليل من السلع الأساسية في حصائل صادراتها ، يمثل الانخفاض المستمر في أسعار السلع الأساسية عقبة هامة أمام التنمية . ومن المهم تحسين عمل آليات أسعار السلع الأساسية بتوسيع نطاق تبادل المعلومات وضمان الشفافية من خلال المنظمات السلعية الدولية . وقد وقعت اليابان جميع الاتفاقات السلعية الدولية تقريبا ، وبوصفها المساهم الأكبر في المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية تبذل كل جهد لضمان تطوير الغابات الاستوائية المطيرة بطريقة مسؤولة . ومن الضروري تشجيع التنويع وتحسين تجهيز السلع الأساسية ؛ ويمكن أن يستخدم الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية استخداما فعالا في تحقيق هذه الغاية .

٢٩٢- ولابد من تشجيع فتح أسواق البلدان الصناعية: ومن الجدير بالملاحظة أن معدلات تعريفة اليابان هي أقل المعدلات بين البلدان الصناعية الكبرى . وستواصل اليابان بذل كل ما في وسعها لكي تختتم جولة أوروغواي بنجاح في وقت مبكر . ولا بد أيضا من أن تصمم الهياكل

الاجتماعية والاقتصادية من أجل التنمية القابلة للادامة التي تتمشى مع القيود البيئية والموارد المحدودة .

٢٩٣- وقد حقق الأونكتاد نتائج ملموسة عن طريق تشجيعه بطموح للتعاون العالمي في التجارة والتنمية . ويحتاج الأونكتاد لكي يستعيد مصداقيته بوصفه منظمة دولية كبرى مسؤولة عن توجيه الاقتصاد العالمي نحو التنمية القابلة للادامة ، إلى إصلاحات مؤسسية لتمكينه من النهوض بحلول واقعية وفعالة . والتحدي الجديد الذي يواجه الأونكتاد هو صياغة مبادئ توجيهية أساسية بشأن مشاكل التنمية في التسعينات . ولابد من تناول العلاقات بين الشمال والجنوب من وجهة نظر التنمية القابلة للادامة التي صيغت مؤخرا وفي سياق التكيف الهيكلي للاقتصاد العالمي . وتنظر حكومة اليابان في استضافة مؤتمر للحكماء في طوكيو .

٢٩٤- وقال ممثل الأردن إن الأونكتاد كمحفل عالمي يمكنه أن يضطلع بدور هام في تشجيع التعاون الدولي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي واعادة تنشيط النمو العالمي . ولقد عملت نهاية الحرب الباردة على تخفيف التوترات السياسية الدولية وعلى تقليل الميزانيات العسكرية لبلدان عديدة . وهذه الفوائد الناجمة عن السلم ينبغي أن توفر موارد إضافية لتنمية الموارد البشرية وتحسين مستويات المعيشة في جميع البلدان . وبوسع منظومة الأمم المتحدة أن تشدد الآن بدرجة أكبر على القضايا الاقتصادية والانمائية ، وأن تزيد الجهود من أجل انهاء المنازعات الاقليمية ، وأن تقوم بدور أكبر على المسرح السياسي الدولي .

٢٩٥- وأضاف أنه ينبغي عدم التقليل من أهمية دور منظومة الأمم المتحدة في الحوار بين الشمال والجنوب وأنه ينبغي أخذ اقتصادات أقل البلدان نموا كمجموعة في الاعتبار في الأونكتاد وغيره من محافل الأمم المتحدة .

٢٩٦- وذكر أن استقرار الاقتصاد العالمي ونموه يتوقفان على زيادة مستويات التعاون الاقتصادي الدولي . وهذه العملية الجديدة من المشاركة يمكن أن تصبح أداة مستمرة للنمو والتنمية لما فيه صالح جميع البلدان . والتعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية يشكل استراتيجية فعالة تؤدي الى تحقيق الاعتماد على الذات والتنمية

الاقتصادية . ويمكن أن يؤدي التعاون الاقليمي دورا هاما أيضا في تنمية الهياكل الأساسية .

٢٩٧- واشار الى أن الهدف السياسي والاقتصادي المهيمن في المستقبل هو التنمية القابلة للادامة التي تجسد التقدم الاجتماعي والاقتصادي . ولقد أدى ارتفاع معدلات النمو السكاني الى إلحاق آثار سلبية بعملية التنمية القابلة للادامة . والتخفيف من المشاكل الحادة للاكتظاظ السكاني والفقر يجعل من الأمور ذات الأهمية الحاسمة تحسين البرامج السكانية وادماجها في الاستراتيجيات الانمائية الدولية .

٢٩٨- وقال إن التعجيل بعملية التنمية يقتضي تقييم السياسات الوطنية والدولية من زاوية المشاركة . والموارد اللازمة للتنمية تمثل عنصرا حاسما في هذه المشاركة . وعلى المجتمع الدولي أن يعالج مشاكل البلدان المثقلة بالديون وأن ينظر بجدية في اجراء تخفيضات كبيرة في ديون البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط . وبعض هذه البلدان تفي بالتزاماتها المالية بتكاليف بشرية عالية ، وتحرز تقدما في اصلاح اقتصاداتها ولكن بعضها سينهار تحت وقر مدفوعات الفوائد اذا استمرت القيود الحالية المفروضة على الموارد .

٢٩٩- وأوضح أن أحد الأسباب الرئيسية في تدني نصيب البلدان النامية من التجارة الدولية هو زيادة التدابير التجارية الحمائية . وغالبا ما تكون الحواجز غير الجمركية موجهة الى صناعات وقطاعات تتمتع فيها البلدان النامية بمزايا نسبية . ومنذ عام ١٩٨٠ انخفضت أسعار السلع الأساسية انخفاضا حادا كما أن حصائل العملات الأجنبية بالنسبة لمعظم البلدان النامية تدنت بدرجة كبيرة . وينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد سياسات وتدابير لتحسين النظام التجاري الدولي الحالي وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف .

٣٠٠- وقال إن الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية اتسعت في الثمانينات . وشروط نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية بحاجة الى التحسين . وينبغي للبلدان المتقدمة أن تقلل القيود والحواجز المفروضة على صادرات التكنولوجيا وأن تسهل الوصول الى التكنولوجيات الجديدة والناشئة .

٣٠١- ويجب أن يكون اصلاح الأونكتاد وتكييفه عملية متواصلة تراعى التغيرات في المناخ الاقتصادي والسياسي الدولي . فالأونكتاد محفل للسياسات ينبغي أن تفضي المناقشات فيه الى توضيح وصقل التوصيات والسياسات التي تهم الجميع . وينبغي للأونكتاد أن يقوم بدراسات وبحوث وأن يواصل تعزيز ولايته في معالجة القضايا الرئيسية في الاقتصاد العالمي . وبالنظر الى المسؤوليات الهامة التي ستواجه الأونكتاد مستقبلا ، وأثره على التجارة العالمية والتنمية ، فإن هناك حاجة الى بذل جهد دولي جماعي لتعزيز هذه المنظمة وزيادة كفاءتها وفعاليتها .

٣٠٢- وقال ممثل كينيا إن المؤتمر ينعقد في وقت يشهد تغيّرا عالميا يفضي إلى عالم ينعم بمزيد من السلم والأمن وإلى حسن العلاقات الدولية . وان عملية العولمة تؤثر تأثيرا كبيرا في البيئة التجارية الدولية . وهذه التغييرات تطرح تحديات وفرصا على حد سواء للمجتمع الدولي ، وتتطلب بذل جهود حاسمة في سبيل تقوية الاجراءات الوطنية بالاضافة الى الاجراءات الدولية تعزيزا للتعاون المجدي المتعدد الأطراف .

٣٠٣- وقال إن البلدان النامية لاتزال تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة . وإن كينيا ، التي تعتمد على الصادرات الزراعية في الحصول على أكثر من ٥٠ في المائة من ايراداتها ، شرعت في تنمية قطاع الصناعة التحويلية في جهودها من أجل التنويع . وخلال السنوات العشر الأخيرة ، اتبعت كينيا سياسات اقتصادية عملية أسفرت عن نتائج مرضية ، وأفضت الى نظام تجاري حر الى حد كبير . وبالاضافة الى ذلك ، أدت تصفية الاستثمار الحكومي في الأنشطة التجارية والصناعية إلى تجديد حيوية القطاع الخاص . وهذه الاصلاحات الاقتصادية ، التي تهدف الى تحرير الموارد من أجل المشروعات الخاصة ، لا مفر منها اذا أرادت كينيا أن تواصل طريقها المؤدي الى النمو والتنمية .

٣٠٤- وقال إن لدى المجتمع الدولي فرصة لإقامة شراكة جديدة في مجال التنمية تقوم على أساس تقارب التصورات للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، والمسؤولية الأولى للدول فرادى عن تنميتها الذاتية ، وضرورة المحافظة على بيئة تمكين اقتصادية عالمية .

٣٠٥- واستطرد يقول إن كينيا شرعت أيضا في الاصلاحات السياسية مراعية ضرورة الشفافية والمساءلة والادارة السليمة . وهذه الالتزامات بحاجة الى مثيلاتها من المجتمع الدولي عن طريق تقديم مزيد من الموارد إذا أريد لها أن تسفر عن النتائج المرجوة .

٣٠٦- وقال إن كينيا تشعر بالقلق ازاء تعثر جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية في وقت تهدد فيه تجزئة النظام التجاري العالمي روح تعددية الأطراف . لذلك ، تشارك كينيا بقية المجتمع الدولي في الحث على اختتام جولة أوروغواي بنجاح فورا .

٣٠٧- وذكر أنه تبذل محاولات لتهميش الدور المفيد الذي يقوم به الأونكتاد منذ انشائه . فالأونكتاد لا يقف فقط في الطليعة في جعله المجتمع الدولي يفهم مشاكل التنمية ، وإنما يلعب بالفعل دورا منقطع النظير في تمكينه البلدان النامية من المشاركة في خضم الاقتصاد العالمي . وقد تحقق هذا عن طريق العمل التحليلي الممتاز والدعم والمساعدة المقدمين إلى البلدان النامية في المجال التقني .

٣٠٨- وقال إن كينيا تستفيد من جميع أوجه أنشطة الأونكتاد ، ولها علاقات عمل مفيدة جدا مع أمانة الأونكتاد في مجال تطوير وتنفيذ مشاريع عديدة تساهم في التنمية الاقتصادية للبلد . لذلك ، ستظل كينيا تدعم المنظمة في مسعاها للوفاء بمهمتها النبيلة في ميدان التنمية الاقتصادية . ولكن ، قد آن الأوان لتكييف طرائق العمل في الأونكتاد وفق الوقائع الجديدة ، دون أي تغيير لولاية المنظمة ، التي تظل صحيحة . وتقع المسؤولية عن ذلك على عاتق أعضاء المنظمة .

٣٠٩- وقال ممثل الكويت إن معنى نهاية الحرب الباردة والكثير من المنازعات الاقليمية هو إمكانية أن يكرس للتنمية جزء كبير من الموارد التي كانت حتى الآن تكرس لأسلحة التدمير الشامل .

٣١٠- وقد مرت الكويت بأشد ما يمكن أن يعانيه بلد من أحداث مؤلمة ، إذ أن العراق قد غزاها فجأة ولأسباب توسعية بحتة في آب/أغسطس ١٩٩٠ ، فدام الاحتلال سبعة أشهر وشهد تدمير الأسس الاقتصادية للكويت بحرق ٧٠٠ بئر من آبار النفط كانت توفر المصدر الرئيسي للدخل

المحلي لشعب الكويت ، ولكن أمكن تحرير البلد بفضل مساعدة المجتمع الدولي وإرادته .

٣١١- وتؤمن الكويت بالحرية وبالتعاون الدولي باعتبارهما طريقا مأمونا لتحقيق نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على العدالة وتكافؤ الفرص بالنسبة لجميع الشعوب ، إذ لا يمكن إلا في ظل مثل هذا النظام تحقيق اقتصاد عالمي مترابط ومتكامل وتنمية اقتصادية عالمية . ولا يمكن تواصل النمو الاقتصادي إذا لم يتحقق إلا في الشمال .

٣١٢- وتعبئة الموارد وتحسين استخدامها من أجل تنفيذ برامج التنمية هما مسؤولية حكومات ومؤسسات البلدان النامية نفسها ، ولكن على البلدان المتقدمة أن تفتح أسواقها أمام الصادرات الآتية من البلدان النامية لكي تتيح لها الحصول على ما يلزم من النقد الأجنبي والتكنولوجيا ، فنقل التكنولوجيا ، وكذلك التقنيات الجديدة للإنتاج والإدارة والاتصالات ، من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية بأسعار معقولة ، أمر ذو أهمية أساسية .

٣١٣- وتعترف الكويت بأهمية التعاون بين الجنوب والجنوب وترحب بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية باعتبارها خطوة نحو عولمة التعاون الاقتصادي الدولي ، ولكن لا يمكن لهذا أن يكون بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب .

٣١٤- ويتعين على الأونكتاد ، وهو جزء من الساعد الاقتصادي للأمم المتحدة ، أن يلعب دورا أكثر إيجابية ولا سيما لحماية مصالح البلدان النامية فيما يجري من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ولا سيما جولة أوروغواي ، ففي هذه الجولة ، تفتقر البلدان النامية إلى القوة التفاوضية اللازمة إزاء كبار الفعاليات الاقتصادية الكبيرة الموجودة ، كما يتبين مما يطلب من البلدان النامية من فتح أسواقها للتجارة في الخدمات في وقت ما زالت فيه صادراتها من البضائع إلى البلدان المتقدمة تواجه حواجز عديدة . وسيؤثر هذا تأثيرا سلبيا في اقتصاداتها الضعيفة أصلا ، ولذا تعتقد الكويت أن تحرير التجارة في الخدمات ينبغي أن يقتصر في الوقت الحالي على البلدان المتقدمة وعلى البلدان النامية المهتمة حسب درجة تنميتها الاقتصادية .

٣١٥- وقد كرست الكويت دائما جزءا كبيرا من عائداتها النفطية لدعم البلدان النامية ، فبلغ المتوسط السنوي لمجموع المنح والمساعدات المالية المقدمة بين عامي ١٩٦٢ و١٩٩١ حوالي ٧,٥ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي ، هذا بالاضافة إلى مساهماتها في المؤسسات الانمائية الدولية والاقليمية المختلفة فضلا عن تقديمها قروضا شتى بشروط تساهلية .

٣١٦- وقال إن السلطات العراقية ما زالت تحتجز عددا كبيرا من الكويتيين ما لسبب إلا جنسيتهم ، وإن الكويت تناشد المؤتمر تكريس جزء من اهتمامه لقضية تحرير هؤلاء الكويتيين باعتبار ذلك مسألة عاجلة .

٣١٧- ورحب ممثل ليبيريا بالاهتمام الخاص الذي يوليه الأونكتاد الثامن لمشاكل أقل البلدان نموا بغية تسليط الضوء على ضرورة بذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة لتخفيف حدة المشاكل الملحة التي ستواجهها أقل البلدان نموا خلال التسعينات . وقال إن الثمانينات كانت فترة صعبة بالنسبة الى ليبيريا . فقد تخلف معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كثيرا عن نمو السكان ، كما تدنى باستمرار مستوى النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات الانتاجية ، مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الليبيري .

٣١٨- وأضاف أن النزاع الأهلي الذي انغمست فيه ليبيريا في عام ١٩٩٠ قد أودى بالاقتصاد الى حالة قريبة من الانهيار التام في جميع القطاعات . ولعكس اتجاه التدهور الاقتصادي ، اعتمدت ليبيريا برنامجا للانعاش الاقتصادي يرمي الى ما يلي: تحقيق استقرار الاقتصاد ؛ والمحافظة على وضع لميزان المدفوعات قابل للاستمرار في الأجل المتوسط ؛ وخفض مستوى التضخم ؛ وحفز زيادة الانتاج المحلي والمدخرات والاستثمار ؛ والحد من دور الحكومة المباشر في الأنشطة الاقتصادية ؛ وإيجاد بيئة مؤاتية لتنمية القطاع الخاص .

٣١٩- وتظل ليبيريا ملتزمة التزاما ثابتا باشتراك البلدان النامية على نحو متسم بمزيد من الانصاف في النقل البحري العالمي ، بواسطة جملة أمور منها اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة . وإن الدور المنسق للأونكتاد ولغيره من المنظمات

الدولية في تعبئة المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية من أجل تحقيق أهدافها وبرامجها في ميدان النقل البحري يحظى بدعم ليبيريا على الوجه الأكمل ، وينبغي أن يبقى حجر الزاوية لسياسة دولية في مجال النقل البحري تستحق مصادقة الأونكتاد الثامن .

٣٢٠- وفي عام ١٩٩٠ ، طلبت حكومة ليبيريا من الأمم المتحدة أن تضيف ليبيريا الى قائمة أقل البلدان نموا بسبب الظروف الاجتماعية - الاقتصادية المعاكسة . وتنطوي الظروف الأشد خطورة على هبوط معدل تكوين رأس المال ، وتخلف الهياكل الأساسية ، وعدم كفاية نظام الخدمات الصحية ، وارتفاع معدل الأمية . أما المشاكل الخطيرة الأخرى التي تواجه ليبيريا فهي أعباء الديون الثقيلة والمتزايدة ، ولا سيما الديون الخارجية التي تنوء بأعبائها الموارد المحدودة لميزانية البلد .

٣٢١- وقال إن الظروف التي تواجهها ليبيريا في هذا الوقت الحرج هي ، من نواح كثيرة ، مشابهة للظروف السائدة في معظم أقل البلدان نموا ، ولكن الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للنزاع الأهلي قد أضافت بعدا جديدا الى ظروف الأزمة ، جاعلة الحاجة الى المساعدة الدولية من أجل الاصلاح والتعمير والانعاش أشد الحاحا أيضا . ومن المتوقع أيضا أن يكون لاتجاهات التجارة العالمية والتنمية أثر على جهود التعمير بسبب الآثار المعاكسة المترتبة على انخفاض الأسعار العالمية لصادرات المواد الأولية ، ومدفوعات الديون وأعباء خدمة الديون ، وغير ذلك من العوامل التي تخفض تدفق الموارد الى أقل البلدان نموا .

٣٢٢- وبسبب القيود على الموارد ، يتعين على ليبيريا أن تلتمس الدعم من المجتمع الدولي من أجل برامجها الخاصة بالانتعاش الاقتصادي والتعمير والاصلاح . وفي هذه المساعي ، ينبغي إعطاء مكان خاص للنساء والأطفال . وان وضع برنامج لإدارة البيئة يأخذ في الاعتبار ضرورة المحافظة على الموئل الطبيعي وتحسين إدارة تصريف النفايات ، يشكل أيضا مجال أولوية بالنسبة الى الحكومة . ولذلك ، تعلق ليبيريا أهمية كبيرة على تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا . وإن حاجات ليبيريا المباشرة الى المساعدة تكمن في مجالات الديون الدولية وخدمة الديون ؛ واجتذاب تدفقات موارد بشروط تساهلية للوفاء بالحاجات المتعلقة بالتعمير وبالاصلاح في جميع القطاعات ؛ والحصول

على المساعدة التقنية والمالية اللازمة لتنفيذ إصلاحات السياسة العامة وتعزيز المؤسسات الادارية الرئيسية .

٣٢٣- وأشار ممثل الجماهيرية العربية الليبية الى الظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة التي ينعقد المؤتمر في ظلها والى البيئة الدولية غير المؤاتية التي تتسم بعدم المساواة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، كما يتبين من الفجوة الواسعة في مستويات التنمية وما يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية في البلدان النامية . وقال إن على المؤتمر أن يواجه هذه التحديات عن طريق الحوار الصادق البناء . ومن الضروري ايجاد تصورات مشتركة للوصول الى قرارات فعالة تقيم العدل وتوجد الاحترام المتبادل لحقوق ومصالح الآخرين كأساس للعلاقات الاقتصادية الدولية . وإن اعلان طهران ، الذي تؤيده الجماهيرية العربية الليبية تمام التأييد ، يشكل أساسا متينا للحوار البناء والمثمر .

٣٢٤- وقال إن التسعينات ستتكشف عن قائمة من المشاكل: المديونية ، وانخفاض التدفقات المالية الصافية ، والتدفق العكسي للموارد ، واستمرار التدهور في أسعار السلع الأساسية ، وهبوط معدلات التبادل التجاري ، وتزايد الحمائية ، واتساع الفجوة التكنولوجية . وبالاضافة الى ذلك ، فإن الندرة النسبية للمدخرات تؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة بصورة معممة والى الحد من الائتمانات ، الأمر الذي يضر البلدان النامية . وازاء ضرورة إعادة الاعمار في الخليج والحاجات الآخذة في الظهور للبلدان الاشتراكية السابقة ، تواجه البلدان النامية الآن مزيدا من المنافسة على الأموال . وهذا يعني أن على البلدان المتقدمة الحد من الطلبات على الأموال عن طريق تصحيح ما لديها من اختلال في ميزانياتها وفي موازين مدفوعاتها .

٣٢٥- وفي مجال التجارة ، تواجه البلدان النامية عددا متزايدا من الحواجز الحمائية . وينبغي أن يسعى المؤتمر الى الاسهام بعناصر جديدة لبناء نظام تجاري دولي جديد خال من التمييز ضد البلدان ويمنح أفضليات لمنتجات البلدان النامية . وفي هذا الشأن ، ينبغي النظر في سلسلة من التدابير: أولا ، وقف الحمائية ثم خفض الحواجز خفضا منسقا ؛ ثانيا ، انشاء آليات شفافة لتقييم آثار التدابير الحمائية المتخذة من جانب البلدان المتقدمة ؛ ثالثا ، قيام أمانة الأونكتاد

بدراسة آثار وجود التجمعات الاقليمية على البلدان النامية غير المشتركة في هذه التجمعات وعلى النظام التجاري الدولي على السواء ؛ رابعا ، زيادة الهوامش التفضيلية لنظام الافضليات المعمم ونطاق تطبيقه ، الى جانب تبسيط قواعد المنشأ ؛ خامسا ، عدم فرض القيود التجارية لأسباب بيئية ؛ سادسا ، وضع اطار لتعزيز المنافسة ولازالة الممارسات التقييدية ؛ سابعا ، انشاء نظام عالمي لتبادل المعلومات في مجال التجارة .

٣٢٦- إن موضوع نقل وتطوير التكنولوجيا من بين الموضوعات الهامة المطروحة على المؤتمر . وإن البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، متخلفة في هذا السباق . وعلى الرغم من جميع الجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل حيازة التكنولوجيا وتطويرها ، فإنها تواجه قيودا على نقل التكنولوجيا مفروضة لدوافع سياسية ؛ وهي تفتقر الى الموارد الكافية للوفاء بتكلفة الحواجز المفروضة لحماية حقوق الملكية ولا يمكن حل هذه المشاكل إلا عن طريق استئناف المفاوضات بشأن مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا .

٣٢٧- وفيما يتعلق بالخدمات ، لا تزال البلدان النامية تواجه مشاكل خطيرة متصلة بالقيود التكنولوجية ، وضعف الأساس المالي ، ونقص الموارد البشرية المدربة ، وعيوب البنية الأساسية . وإن عدم استقرار أسعار السلع الأساسية وانهيارها الشديد هما سبب رئيسي للاداء الاقتصادي غير المرضي لكثير من البلدان النامية .

٣٢٨- وقال إن للأونكتاد دورا حيويا يضطلع به في مجال تحليل قضايا التنمية وتوضيحها ، وفي مجال دراسة مشاكل التجارة والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا . وينبغي تكييف الأونكتاد وفقا للوقائع والمشاكل الجديدة ولكن ، في هذا السياق ، ينبغي تأكيد مهمته التفاوضية ودوره في رصد ومتابعة القرارات .

٣٢٩- وتواجه الجماهيرية العربية الليبية عقبات كثيرة في طريق التنمية . وان تجميد ممتلكاتها في مصارف الولايات المتحدة وفروعها في الخارج والحصار الاقتصادي اللاحق والتدابير الرامية الى منع الحكومة الليبية ومؤسساتها المالية من استخدام احتياطياتها الدولارية انما تشكل انتهاكا للالتزامات القانونية الدولية للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي وتؤثر في التجارة والتمويل الدوليين .

٣٣٠- وقال ممثل لكسمبرغ إنه ينبغي للمؤتمر أن يساعد الحكومات على التحرك قدما نحو الأهداف المنشودة في ميثاق الأمم المتحدة . وأضاف أن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير مستويات معيشية أفضل في ظل حرية أكبر للجميع لا يمكن تحقيقهما إلا إذا اضطلعت البلدان بإجراء تقييم موضوعي للحالة العالمية الراهنة وإلا إذا كانت المشاريع المترتبة على المؤتمر واقعية . وأوضح أن الترابط والتكامل مفهومان محوريان من مفاهيم التنمية وأن التجارة هي العنصر الرئيسي . كذلك يجب أن يكون الكفاح ضد الفقر وتحقيق توزيع عادل للدخل من بين الاهتمامات الرئيسية .

٣٣١- وأضاف أن البلدان النامية ينبغي أن تكون المحركة الرئيسية لتنميتها هي ، وان التكامل والتعاون الاقليميين أداتان هامتان للتنمية وأنه ينبغي تشجيعهما حيثما أمكن التوفيق بينهما وبين النظام التجاري المتعدد الأطراف . وستكون إحدى نتائج هذا التكامل والتعاون هي تخفيض التوترات الاقليمية والانفاق العسكري .

٣٣٢- وقال إن احدى المهام المحورية في هذا المؤتمر ، الذي يعنى بتسخير التجارة لأغراض التنمية ، تتمثل في تحديد الكيفية التي يمكن بها للتجارة أن تعزز التنمية . ويوجد في ظل الأوضاع الراهنة تكامل في الأسواق المالية كما يوجد تكامل كبير فيما بين الاقتصادات الوطنية ، بيد أنه طهرت في الآونة الأخيرة تدابير حمائية .

٣٣٣- ومضى قائلا إنه قد تعين على عدة بلدان نامية ، ولا سيما في افريقيا ، أن تجتاز عمليات تكيف أليمة . وقد تضررت بعض البلدان بصورة سيئة من انخفاض أسعار السلع الأساسية ، ومن هبوط المساعدة الانمائية الرسمية ، وزيادة أعباء خدمة الديون . ولا يمكن تحقيق التنمية المتواصلة إلا عن طريق النمو ولكن البيئة غير المؤاتية قد محت الثمار التي أتت بها الجهود الانمائية في كثير من الحالات . وتتحمل المجموعات الضعيفة معظم العبء . وهذا يعرض أيضا للخطر امكانيات تحقيق النمو الطويل الأجل . وفي ظل هذه الظروف يتعين فهم الحاجة إلى التعاون فهما أفضل . ويتعين احترام الالتزامات وتطبيق الاستراتيجيات بنشاط .

٣٣٤- واختتم قائلا إن الأونكتاد الثامن يتيح فرصة لتغيير مسار الأحداث ، فالحالة الدولية لا تدعو إلى اليأس إذا فهمت جميع البلدان الحاجة إلى التعاون فهما كاملا .

٣٣٥- ولاحظ ممثل ملاوي أن العقد الماضي كان عقدا صعبا بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية ، فقد تعثر الأداء الاقتصادي بسبب ارتفاع الديون وانخفاض أسعار السلع الأساسية ومعدلات التبادل التجاري المناوئة والكوارث الطبيعية . وقد تفاقمت مشاكل ملاوي بسبب عدد من العوامل الإضافية . فملاوي بوصفها بلدا غير ساحلي تأثرت باغلاق الطرق التقليدية المتاحة لها الى الموانئ في موزامبيق . وبالإضافة الى ذلك ، قامت ملاوي باستضافة أكثر من مليون لاجئ من موزامبيق ، يمثلون أكثر من ١٠ في المائة من سكان البلد .

٣٣٦- وقد قام عدد من البلدان النامية بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي بدرجات متفاوتة من النجاح . ولئن كانت تدابير الاصلاح هذه قد هيأت مناخا مواتيا للاستثمار الخاص ، فقد ثارت صعوبات ، ولا سيما في القطاعات الاجتماعية ، إذ كان لتخفيض الميزانيات الذي أثر على توفير المرافق الاجتماعية الأساسية وقع الصدمة على الأهالي . وكانت التغيرات في السياسة العامة في بعض الحالات ضارة بالقاعدة الاقتصادية القائمة ، إذ أن الجهود المبذولة لفتح الأسواق المحلية بغية تحقيق قدر أكبر من المنافسة تشكل تهديدا لبقاء الشركات المحلية القليلة القائمة .

٣٣٧- وبالنظر إلى أن التدهور البيئي يعرقل آفاق التنمية ، فهناك حاجة الى دمج المقتضيات البيئية والانمائية في سياسات وطنية . غير أن صعوبة تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحيوية الأساسية وبين ما يرتبط بها من مخاطر تتهدد البيئة ، وكامنة في الوفاء بهذه الاحتياجات ، تعني أنه على المجتمع الدولي بذل جهود جماعية لتناول هذه المشكلة .

٣٣٨- وقد بذل مجتمع المانحين جهودا لتخفيف أعباء ديون البلدان النامية ، وأدت بعض الترتيبات الى إلغاء الديون الثنائية ، وكانت ملاوي من البلدان التي استفادت من هذه المبادرات ، ولكن من الحيوي تكثيف مثل هذه المبادرات .

٣٣٩- وما زال قطاع السلع الأساسية عظيم الأهمية بالنسبة لعدد من البلدان النامية ، ويلزم في هذا الصدد اتخاذ عدة تدابير : فينبغي بث حيوية جديدة في البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ؛ وينبغي عقد اتفاقات سلعية دولية ؛ وينبغي دعم الصندوق المشترك للأمم المتحدة دعما تاما ، وينبغي أن تولي المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار الغات اهتماما خاصا للسلع الأساسية .

٣٤٠- وتحتاج البلدان النامية الى دعم مالي وتقني كاف وكذلك إتاحة وصول صادراتها من المصنوعات إلى الأسواق لكي تتمكن من تطوير صادراتها من المصنوعات . وتنمية الهياكل الأساسية لاقتصادات البلدان النامية أمر بالغ الأهمية ولا سيما في قطاعي النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية . والبلدان غير الساحلية من بين أقل البلدان نموا تعاني بصفة خاصة من معوقات جغرافية تتفاقم بسببها أوجه القصور الهيكلية .

٣٤١- وفيما يتعلق بدور الأونكتاد مستقبلا ، كان أداء الأونكتاد حتى الآن طيبا وفقا للصلاحيات المحددة له في بداية عام ١٩٦٤ ، ولكن الزمن في تغير ، ويغلب الآن الاحساس بضرورة تجاوب المنظمة مع التغيرات . وتأمل ملاوي أن يحدد المؤتمر اتجاهات واضحة لإعادة تشكيل الأونكتاد .

٣٤٢- ولاحظ ممثل ماليزيا أن الأونكتاد الثامن ينعقد في وقت يواجه فيه العالم تحديات ينطوي عليها طور لم يسبق له مثيل من الفوران الاقتصادي والسياسي . وينبغي اقامة النظام العالمي الجديد المنشود على أساس سيادة القانون ، وسيادة الدول ، وعلى التزام جماعي بتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية . وقال إن ثمة حاجة إلى نظام تجاري متعدد الأطراف يكون أكثر حرية وقابلية للبقاء وانصافا ؛ وإن ماليزيا ملتزمة بتحقيق محصلة متوازنة ومنصفة لجولة أوروغواي وإنها تحث رسميا جميع الأطراف المتعاقدة على اختتام هذه الجولة .

٣٤٣- وأضاف أن من المطلوب اتخاذ اجراءات جماعية لإعطاء الترابط العالمي معنى أكبر . وثمة حاجة إلى إعادة تنشيط التعاون الاقتصادي الدولي بغية التخفيف من المشاكل في الميادين المترابطة المتمثلة في توفير الموارد من أجل التنمية ، والتجارة الدولية ، والتكنولوجيا ، والخدمات ، والسلع الأساسية . ولا يمكن تحقيق الادارة الفعالة لهذه القضايا المترابطة إلا عن طريق تقاسم المجتمع الدولي المسؤولية في

عملية التنمية . ويتعين اقامة توازن بين ما هو متوقع من البلدان المتقدمة وما يلزم أن تضطلع به البلدان النامية .

٣٤٤- ومضى قائلا ان المشاكل التي واجهها كثير من البلدان النامية في العقد الأخير تبرز الحاجة إلى زيادة التعاون بين الجنوب والجنوب ، ولكن امكانات هذا التعاون لم تستغل بعد إلى حد كبير . وأوضح أن ماليزيا ، هي والبلدان الأخرى الأعضاء في مجموعة الـ ١٥ ، تولي أولوية للتعاون بين الجنوب والجنوب .

٣٤٥- وقال إن الأونكتاد قد اضطلع بدور محوري حاسم الأهمية في مجالي التجارة والتعاون الانمائي ، بيد أن الحالة العالمية قد اجتازت تطورا هائلا ، وإذا كان للأونكتاد أن يواصل دوره كمحفل عالمي وديمقراطي فإنه يتعين زيادة فعاليته وتعزيز وظائفه . وتتطلب اعادة تنشيط الأونكتاد تعزيز قدرته وخبرته الفنية وأن يتقدم بنهوج جريئة ابتكارية بشأن التعاون والتكامل الاقتصاديين . بيد أنه ينبغي ألا تغيب عن نظر الأونكتاد مسؤوليته عن ضمان المصلحة المشتركة للبلدان النامية في إطار تجاري متعدد الأطراف .

٣٤٦- وأردف قائلا انه يتعين تعزيز السياسة المتعلقة بالسلع الأساسية ، وإن ماليزيا تطلب إلى المجتمع الدولي التعاون في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المنشودة في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية وإعادة النظر في السياسة السلعية الدولية التي ينبغي لها ، كي تكون فعالة ، أن تركز على موازنة العرض والطلب فيما يتعلق بالسلع الأساسية . وأوضح أن الصندوق المشترك للسلع الأساسية يؤدي أيضا دورا فعالا في دعم الهيئات السلعية الدولية ؛ وأنه يتعين على جميع البلدان ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، أن تقدم دعمها التام الى الصندوق المشترك ، وخاصة حسابه الثاني .

٣٤٧- وأشار إلى أن أزمة الديون التي شهدتها الثمانينات قد أسفرت عن ايجاد وعي أكبر لدى البلدان النامية بالحاجة إلى التكيف الهيكلي والانضباط المالي ، ولكن وجد في بعض الأحيان افتقار إلى اجراءات داعمة وتكميلية من جانب الأمم المتقدمة ، وهذا هو السبب في التدهور الحاد في تدفقات الموارد إلى البلدان النامية في الثمانينات والتحويلات السالبة للأموال . وينبغي أن تعتمد البلدان المتقدمة

أحكام ترينيداد الخاصة بتخفيف الديون على وجه السرعة بغية السماح للبلدان بالعودة إلى أنماط صالحة من القابلية للادامة اقتصاديا .

٣٤٨- وقال إن الخدمات تنطوي على امكانية تنشيط الكفاءة في المجالات الاقتصادية الرئيسية . وقد أدت المفاوضات المتعلقة بالخدمات في جولة أوروغواي الحالية إلى ممارسة ضغوط هائلة على البلدان النامية بغية تحرير قطاع الخدمات بها ولكن ثمة حاجة إلى المرونة وإلى تفهم أفضل لمشاكل البلدان النامية .

٣٤٩- واستطرد قائلا إن الجهود الرامية إلى انقاذ البيئة العالمية ينبغي النظر إليها من منظور شامل ومتوازن ، مع التشديد كما ينبغي على النهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية القابلة للادامة . وتتطلب التنمية القابلة للادامة بيئيا تطبيق تكنولوجيات سليمة ، كما تحتاج البلدان النامية إلى أن تتاح لها فرص الوصول إلى هذه التكنولوجيا ، وهو ما يتطلب أيضا بناء قدرة تكنولوجية محلية . وبغية الحد من تردي البيئة وتحقيق القابلية للادامة ، ينبغي إيجاد حلول لمشاكل اقتصادية مثل التغلب على أزمات الديون ، وتخفيض الحواجز التعريفية وإزالة الحواجز غير التعريفية لدى البلدان المتقدمة ، ومساعدة البلدان النامية على مواجهة التغيرات الحالية التي تتطلب تكييفا ماليا وغير مالي .

٣٥٠- وقالت ممثلة مالي إن الأونكتاد أنشيء بهدف تأمين وجود نظام اقتصادي دولي منصف وتمكين البلدان النامية من جني فوائد من الازدهار الاقتصادي العالمي . ولاحظت أن الأونكتاد ، منذ انشائه ، قد سجل عددا من الانجازات ، منها البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، ونظام الأفضليات المعمم ، والصندوق المشترك ، وتوسيع نطاق التمويل التعويضي المقدم من صندوق النقد الدولي . وقالت إن الأونكتاد قد ساعد بلدها ذاته ، وخصوصا في مجال السياسة التجارية وبرنامج تيسير التجارة والنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها .

٣٥١- وقالت إن البلدان النامية ، ولاسيما أقل البلدان نموا ، قد اضطرت الى بذل تضحيات ضخمة نتيجة لتنفيذ اصلاحات اقتصادية . ولكن ، على الرغم من هذه التضحيات ، ما زالت حالة البلدان النامية غير مستقرة وقد ازداد عدد أقل البلدان نموا من ٢٨ في عام ١٩٧٠ الى ٤٧

في عام ١٩٩١ . يضاف الى ذلك أن تدهور البيئة الاقتصادية الخارجية قد عرض للخطر توازنها الاقتصادي الكلي وبرامجها الاجتماعية والبيئية .

٣٥٢- وقالت إن هذه الحالة تتطلب مبادرات جديدة لتأمين التمويل الكافي للتنمية في البلدان النامية ، وفي هذا السياق ، ترحب مالي بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي بشأن التمويل الانمائي .

٣٥٣- وأردفت تقول إن مالي ، باعتبارها بلدا من أقل البلدان نموا ، هي متأثرة أيضا بالأزمة الاقتصادية . ومنذ عام ١٩٨٢ ، يجرى تنفيذ برنامج تكيف اقتصادي لكن الانخفاض الحاد في السعر الدولي للقطن ، منتجها التصديري الرئيسي ، قد خلق صعوبات في بلوغ الأهداف الاقتصادية .

٣٥٤- وفي آذار/مارس ١٩٩١ ، أتاحت التغيرات في النظام السياسي لمالي إقامة ديمقراطية تعددية تستند الى سيادة القانون . كما بذلت جهود للعثور على حل سلمي لمشكلة التمرد في شمال البلد .

٣٥٥- ومنذ الأونكتاد السابع ، طرأ على العالم عدد من التحولات ، فالسكان في الشمال وفي الجنوب يطالبون بمزيد من الحرية والديمقراطية والرعاية الاجتماعية . ومع انتهاء الحرب الباردة ، تبذل جهود لتخفيض نفقات التسلح ، وخصوصا في أقوى البلدان . ويؤمل أن يساعد هذا جميع البلدان ، ولا سيما أفقرها ، على تعجيل تنميتها .

٣٥٦- ومع ذلك ، مطلوب بذل مجهود تكيف ، على جميع المستويات ، في البلدان النامية والبلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية ، بغية إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر انصافا يؤدي الى النمو الدائم .

٣٥٧- وينبغي أن يصبح الأونكتاد ذاته أكثر دينامية وينبغي أن يبقى محفلا للمناقشات وللمفاوضات تشترك فيه البلدان النامية . وينبغي أن يشارك الأونكتاد بقدر أكبر في جولة أوروغواي لضمان الرصد الفعال للمبادىء والأهداف الأساسية التي هي أساس نظام تجاري منصف متعدد الأطراف . وفي مجال السلع الأساسية ، ينبغي أن تركز آلية الأونكتاد الحكومية الدولية على مشاكل الانتاج وتنويع الصادرات .

٣٥٨- وقالت ان التعاون الاقليمي ودون الاقليمي يتسم باهمية قصوى للبلدان الصغيرة ، وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يكون الأونكتاد أكثر نشاطا في مجال تقديم المشورة .

٣٥٩- وينبغي أيضا أن يساهم الأونكتاد في إيجاد الحلول لتمويل التنمية تمويلا كافيا ، وخصوصا في القطاع الخاص ، وفي مجال توفير المشورة لادارة الديون على نحو فعال ، وفي مجال بناء القدرة على الادارة ، خصوصا بين النساء .

٣٦٠- وثمة حاجة الى إعادة تشكيل أمانة الأونكتاد كيما تؤدي مهامها على نحو فعال وينبغي أن تقترن إعادة التشكيل هذه بزيادة مواردها فضلا عن تحسين ادارة هذه الموارد .

٣٦١- وقال ممثل موريتانيا إن تعزيز التدابير الوطنية والدولية ، فضلا عن التعاون المتعدد الأطراف ، أمر يشكل تحديا للجميع ، سواء في البلدان الغنية التي تقدم المساعدة والمشورة أو في البلدان النامية التي تستفيد من هذا الدعم والتي هي بأمس الحاجة إليه . والوضع الدولي الذي انبثق في نهاية الحرب الباردة وما واكبه من آمال في اقرار السلم والأمن الدوليين معناه أن هناك إمكانية لتحويل الموارد من أجل تحقيق الرخاء العالمي للبشرية .

٣٦٢- وأشار إلى أن الآمال الكبار التي يعقدها الفقراء والمحرومون على النظام الدولي الجديد تكتنفها المخاوف في مواجهة جشع وأنانية أولئك الذين يريدون إدامة نظام اقتصادي دولي يقوم على أساس قانون الغاب ، ولا يقر عدم تكافؤ الفرص فحسب بل يمكن أيضا أن يؤدي في النهاية الى هلاك الضعفاء . ومن الأهمية بمكان العمل على إقامة اقتصاد دولي عادل ومنصف يقوم فيه التعاون على أساس تكافل العنصر البشري . ولن ينجح هذا التكافل إلا من خلال نظام جديد للشراكة يحقق الفوائد للجميع . والتنمية مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي ، ولكنها في المقام الأول مسؤولية البلدان النامية نفسها . ومن هذا المنظور ، وضعت موريتانيا منذ عام ١٩٨٥ استراتيجية انمائية ترمي إلى تحرير الاقتصاد وتحسين المالية العامة وتعزيز التوازن الأساسي للاقتصاد الكلي . وتشمل الاستراتيجية أيضا برامج طموحة للاستثمار تخصص أكثر من ثلث الاستثمارات للقطاعات الريفية فضلا عن تحسين الصحة والتعليم .

٣٦٣- وقال إن التنمية تتطلب مشاركة السكان ، وهذا أمر يمكن تحقيقه بضمان الديمقراطية وحقوق الانسان والشفافية في ادارة الشؤون العامة . وتنمية البلدان لا تتحقق إلا من خلال تنمية البشر . وفي هذا الصدد من دواعي سرور موريتانيا أن ينظر اليها اليوم على أنها أحد أكثر بلدان افريقيا أخذا بالديمقراطية واحتراما لحقوق الانسان . وسياسات والتزامات الاصلاح التي تضطلع بها البلدان النامية بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الهيئات يجب أن تضاهيها سياسات اصلاحية في البلدان المتقدمة ترمي إلى زيادة المدخرات وحماية توازن الاقتصاد الكلي وتوسيع الأسواق وإزالة الحواجز التجارية . وبغير ذلك فإن البلدان المتقدمة ستستمر في تبديد الموارد الاقتصادية النادرة للانسانية .

٣٦٤- وأوضح أن هناك حاجة الى أن البلدان المانحة بالتزامات المعونة التي تعهدت بها في مؤتمر باريس المعني بأقل البلدان نموا ، ولا سيما بشأن المساعدة الانمائية الرسمية وبشأن مسألة الغاء الديون والتخفيف منها . وسيكون من دواعي سرور موريتانيا أن ترى تحقيق نتائج ملموسة من الأونكتاد الثامن تتجاوز الصيغ التوفيقية التقليدية وتجعل من الممكن إقامة إدارة متعددة الأطراف للتجارة الدولية بدلا من التدابير الانفرادية . وموريتانيا تأمل أن تتقبل البلدان المتقدمة طواعية الحاجة إلى النقل السلس للتكنولوجيا والمعلومات والاستثمارات والبحوث إلى البلدان النامية بشروط ميسرة . وهناك حاجة أيضا إلى ترتيبات ذات كفاءة لتجنب الاختلالات بين العرض والطلب في أسواق السلع الأساسية ولضمان الاستقرار لحصائل صادرات البلدان النامية .

٣٦٥- وأعرب عن أمل موريتانيا في أن يواصل الأونكتاد أعماله بشأن مبادرات تحقيق كفاءة التجارة ، وهو ما ينطوي على مكاسب ملموسة للجميع . وينبغي للأونكتاد الثامن أن يشدد على الدور الفريد للأونكتاد في ميدان تحليل ودراسة نظم التجارة الدولية وادارة أسواق السلع الأساسية وفي تقديم المساعدة التقنية والمعلومات للبلدان النامية .

٣٦٦- وقال ممثل المكسيك إن الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة تتيح فرصا جديدة للتعاون الدولي ، وإن كانت مخاطر النزاع الاثني والاقليمي والتوترات الاجتماعية لا تزال مستمرة في عدد من البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية .

٣٦٧- واضاف انه إذا كان اكتساب الانتاج صبغة عالمية والتقدم المحرز في تكنولوجيا الاتصالات قد أديا الى تكثيف الترابط بين الأسواق في جميع أرجاء العالم ، فإن الاقتصاد العالمي يواجه مشاكل بطء النمو ، وعدم توازن الاقتصاد الكلي ، والضغوط الحمائية . وهذا المؤتمر يمثل فرصة فريدة لتجديد توافق الآراء الدولي بشأن التعاون والتضامن الاقتصادي زيادة الرفاه الاقتصادي تقتضي من البلدان أن تسير على سياسات داخلية تفضي الى النمو وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وأن تفتح أسواقها ، وأن تعزز المنظمات الدولية التي تيسر الحوار البناء فيما بين البلدان .

٣٦٨- وذكر أن المكسيك تحولت من التركيز على النمو المحلي الى نموذج أصبح فيه تحقيق المزيد من الاستقرار للاقتصاد الكلي ، وزيادة كفاءة الانتاج ، والانفتاح خارجيا هي مفاتيح زيادة المنافسة ورفع مستويات المعيشة . وقد شملت تدابير تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي ما يلي: تحسين الوضع المالي للقطاع العام عن طريق كل من التقشف المالي وزيادة كفاءة فرض الضرائب ؛ وفتح الأسواق المحلية للمنافسة الدولية ؛ وتحقيق توافق آراء اجتماعي من أجل اجراء تخفيض كبير في معدل التضخم . وقد تمت زيادة كفاءة الاقتصاد الكلي عن طريق ما يلي: تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ؛ وحفز التنمية التكنولوجية ، ورفع الضوابط التنظيمية عن القطاعات ذات الأهمية الحيوية .

٣٦٩- وأشار الى أن المكسيك تحاول أيضا تقوية صلاتها ببلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها ، عن طريق اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف . كما يتفاوض البلد على عقد اتفاق للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة وكندا من شأنه أن يضمن ، مع مراعاة نواحي عدم التماثل بين هذه البلدان ، التمكن من الوصول الى الأسواق ، وإلغاء الحواجز التجارية ، والعمل بآلية لفض المنازعات التجارية وبالتالي تجنب التدابير الانفرادية . وسيكون هذا الاتفاق التجاري متمشيا تماما مع قواعد "غات" ، ولن يتضمن فرض أية حواجز على التجارة مع بلدان ثالثة . كما وقعت المكسيك على اتفاق جديد للتعاون مع الاتحاد الأوروبي ، وهو يشمل آلية للتشاور بشأن القضايا التجارية وخطة عملية لمضاعفة التعاون في مجالات مثل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا . وبالاضافة الى ذلك

قامت المكسيك ، عن طريق العضوية في المنظمات الاقليمية ، بتقوية صلاتها الاقتصادية بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وهي تحاول تكثيف العلاقات التجارية مع افريقيا والشرق الأوسط .

٣٧٠- واستدرك قائلا إن جميع هذه الجهود من أجل الاصلاح الداخلي والخارجي لن تؤتي ثمارها إلا في ظل بيئة تساعد على التوازن الاقتصادي الدولي . وجميع البلدان التي بدأت في عملية للاصلاح الهيكلي لكي تندمج تماما في ديناميات الاقتصاد العالمي تعتمد الآن على قيام نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالفعالية ، يتجلى في هيكليه تعقد وعدم تجانس الوضع الاقتصادي العالمي الحالي ويقرر قواعد واضحة تطبق على الجميع .

٣٧١- وقال إن الأونكتاد ، كهيئة من الهيئات الاقتصادية الرئيسية في الأمم المتحدة ، لا يمكن أن يهرب من ضرورة القيام باستمرار بإعادة النظر في هياكله وأساليب عمله لكي تستجيب للضرورات المتغيرة للتنمية . ولذلك تؤيد المكسيك اجراء اصلاح مؤسسي يعزز الدور التحليلي للأونكتاد ، وأساليب المناقشة فيه ، وعلاقاته بالمنظمات الأخرى . وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي للأونكتاد الثامن أن يرمي الى التوصل الى اتفاق عام بشأن مسائل محددة ، يتيح لعدد كبير من البلدان أن تشارك في توافق آراء أساسي . وينبغي للمؤتمر أيضا أن يحاول تحقيق المزيد من المرونة في المسائل الاجرائية الداخلية ، بما في ذلك أشكال المناقشة ، واختيار المواضيع ، وإنشاء أفرقة العمل ، وينبغي أن يوائم بين برنامج عمل الأونكتاد وبرامج عمل المؤسسات الدولية الأخرى من أجل تحسين تنسيق مراحل التشخيص والتحليل مع مراحل تحديد الأهداف واختيار أدوات السياسة الداعمة لعملية التنمية .

٣٧٢- وقال ممثل منغوليا إنه كلما أصبحت الاقتصادات الوطنية أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي زاد ضعفها أمام التغيرات الجارية في الخارج ، ولكن قدرة الاقتصادات الوطنية على الاستفادة من الفرص واستيعاب الصدمات الخارجية تتفاوت تفاوتا كبيرا من بلد الى آخر . وما زالت أغلب البلدان النامية تعاني من أعباء الديون الثقيلة ونقص الموارد المالية والتكنولوجيات . واتباع سياسات سليمة في مجالي الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة أمر ذو أهمية كبيرة لتهيئة البيئة الخارجية الأكثر مواتاة التي تحتاج إليها البلدان النامية ؛ ومن الضروري أيضا توفر بيئة داخلية مواتية في البلدان النامية ، تقوم على أساس استراتيجية انمائية شاملة سليمة .

٣٧٣- وقال إن منغوليا تمر بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة ، فقد انهار النظام السياسي القديم في أوائل عام ١٩٩٠ ثم عقدت أول انتخابات ديمقراطية حقة ، وشرعت الحكومة الجديدة في برنامج شامل للتحول الاقتصادي يرمي الى خلق اقتصاد سوقي ، وتوسيع دور القطاع الخاص ، وإقامة نظام مصرفي جديد ، وتحرير الأسعار المحلية ، وتحويل ملكية المؤسسات الى القطاع الخاص ، وتشجيع التجارة مع العالم الخارجي . وتواجه منغوليا تحديات كبيرة نتيجة للتغيرات المثيرة في أوروبا الشرقية والصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها شركاؤها في التجارة ؛ فقد هبطت صادراتها وواردتها الى أكثر من النصف وانخفض الناتج المحلي الاجمالي بأكثر من ١٥ في المائة في عام ١٩٩١ ؛ ومن الواضح أن عملية الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا الى اقتصاد سوقي عملية أليمة ، ولكن منغوليا على اقتناع بأن النجاح سيكون حليف الاصلاح بفضل مواردها الطبيعية الغنية والتغيرات المواتية التي حدثت في موقف المجتمع الدولي إزاء منغوليا . وقد انضمت منغوليا الى مصرف التنمية الآسيوي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وأصبحت مؤخرا مراقبا في الغات ؛ كما تفاوضت على عدة اتفاقات تجارية ثنائية وعلى اتفاقات لتعزيز وحماية الاستثمارات ، كما عقدت اتفاقا تجاريا واقتصاديا مع الجماعة الأوروبية .

٣٧٤- وتطوير ونقل التكنولوجيا المتقدمة السليمة بيئيا أمر يساهم في تحسين قدرة البلدان النامية على المنافسة . وتنمية الموارد البشرية هي أيضا ذات أولوية عليا ولكنها لم تمول تمويلا كافيا ، بينما يتطلب التقدم الاجتماعي - الاقتصادي حشد وتعزيز الامكانيات غير القابلة للنفاذ للقدرات البشرية ، ومن ثم ينبغي للأونكتاد إيلاء اهتمام كبير الى تنمية الموارد البشرية .

٣٧٥- ومن شأن توصل جولة أوروغواي الى محصلة ناجحة متوازنة تقوية النظام التجاري المتعدد الأطراف ؛ ولكن هذا يستلزم مجموعة جوهرية من التنازلات بشأن وصول البلدان النامية الى الأسواق . ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بغية تمكينها من تحسين استفادتها من التجارة فيما بينها ، ومن القدرات التقنية والمرافق التدريبية ، وبالتالي زيادة مساهمتها في الاقتصاد العالمي .

٣٧٦- وينبغي للأونكتاد تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني الدولي في مسعى نشط الى أبعاد جديدة . وينبغي أن يواصل بذل الجهود من أجل تعبئة الموارد المالية تعبئة فعالة ، ولا سيما عن طريق إقامة علاقات عمل وثيقة مع المؤسسات المالية الدولية . وينبغي للأونكتاد أيضا إيلاء اهتمام الى منغوليا في أنشطته بشأن البلدان غير الساحلية ، إذ أن تزايد تكاليف النقل قد أصبح حاجزا خطيرا يعرقل تجارتها الخارجية .

٣٧٧- ولاحظ ممثل المغرب أن الدورة الثامنة للمؤتمر تنعقد في وقت تتوطد فيه آمال التوصل الى نزع سلاح حقيقي يمكّن من إعادة توزيع الموارد التي كانت تخصص تقليديا للدفاع للاستفادة منها في استئصال شأفة الفقر من العالم . وهناك أيضا علامات تبشر بأن السياسات الاقتصادية الكلية ومشاريع التكامل الاقليمي تتحرك نحو مبادئ اقتصاد السوق ، و تحويل ملكية النشاط الاقتصادي الى القطاع الخاص ، وتحرير السياسات التجارية والمالية ، وأن سياسات التكيف الهيكلي بدأت تأخذ في حسبانها لا البعد الاقتصادي فحسب ولكن أيضا قضايا حقوق الانسان والديمقراطية والبيئة .

٣٧٨- غير أنه يلاحظ في الوقت نفسه أن الفقر والتخلف تفاقما في عدد كبير من البلدان ، ولا سيما أقل البلدان نموا . فهذا التخلف المقترن بنظام تجاري دولي غير منصف وتوزيع غير موات للمدخرات فيما بين البلدان يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والاستقرار في العالم . وفي سياق الترابط الحالي لا بد من تهيئة بيئة نقدية ومالية وتجارية يمكن التنبؤ بها وتكون مناسبة لضمان تدريب الخبرة الوطنية ، وتشجيع ظهور طبقة جديدة من منظمي المشاريع في القطاع الخاص ، وبناء المرافق الأساسية الضرورية للنمو المستديم والمستقل ، وتسهيل العلاقات مع النظام الاقتصادي العالمي .

٣٧٩- وتساءل عما إذا كانت آليات المعونة والتنمية والمؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف تؤدي مهامها بصورة كافية ، وما إذا كانت تكفل تخصيصا أمثل لمواردها . وأضاف أنه من الضروري أن تعرف من جديد الاستراتيجية العالمية للتنمية التي تفي باحتياجات العصر وتأخذ في الحسبان النظم السياسية والاجتماعية والثقافية الخاصة بجميع البلدان . غير أن قضايا معينة ، مثل البيئة ، والتحركات السكانية ، والأمراض المستوطنة الرئيسية ، والادارة الاقتصادية الكلية للاقتصاد العالمي ، تتجاوز الحدود الضيقة للدول بمفردها وتقتضي معالجة ومؤسسات مناسبة متعددة الأطراف .

٣٨٠- ولئن كان العمل الذي يؤديه الأونكتاد ايجابيا بوجه عام ، إلا أنه أصبح الآن من الضروري أن تؤخذ في الحسبان التغيرات التي تحدث في العالم ، وبصفة خاصة التحرك نحو قدر أكبر من المبادرة الخاصة ، لكي نكفل ادارة متعددة الأطراف لظروف السوق . وتحتاج البلدان النامية الى محفل يمكنها فيه أن ترسي أساس نظام اجتماعي - اقتصادي عالمي يمكن التنبؤ به ويكون منصفا ، وتقوية القدرة الفردية والجماعية لتقييم الأفكار والمقترحات المقدمة من البلدان النامية ، والوفاء باحتياجات هذه البلدان الى المعلومات ، وتوفير المساعدة اللازمة للبلدان التي تطلبها ، وتقديم الدعم الضروري للاتحادات الاقتصادية الاقليمية مثل اتحاد المغرب العربي .

٣٨١- لقد أظهر نجاح برنامج التكيف الهيكلي في المغرب ، الذي بدأ في ١٩٨٣ ، أن التخلف لا يعتبر بأي حال من الأحوال أمرا لا مفر منه ، وأن التكيّف يمكن أن يتمشى مع حد أدنى للنمو . وتشكل برامج التكيف الهيكلي مسؤولية وطنية وتتطلب تضحيات كبيرة نظرا لأن الشركاء الاقتصاديين والماليين للاقتصادات القائمة بالتكيف لا يؤيدون إعفاء البلدان المعنية من القواعد والضوابط التي يطبقونها هم أنفسهم .

٣٨٢- وينبغي أن تكون إحدى أولويات الأونكتاد بعد إعادة تنشيطه هي تحليل مختلف العناصر المكونة للمساعدة الانمائية ، وكذلك الرباط بين الأفضليات التجارية والتحسين العالمي للقدرة التنافسية للبلدان النامية . أما المسائل الهامة الأخرى ، مثل السلع الأساسية ، والموارد اللازمة للتنمية ، وإدارة الديون ، والسياسات المالية والنقدية للبلدان المتقدمة ، فينبغي أن تناقش لا في إطار المناقشة المتعلقة بالقضايا المؤسسية فحسب ولكن ايضا في علاقتها مع الادارة المتناسقة للاقتصاد العالمي .

٣٨٣- وقال ممثل موزامبيق إن الأونكتاد يضطلع بأعمال ممتازة من أجل تشجيع التعاون الانمائي الدولي . والمؤتمر ينعقد في وقت تتعرض فيه العلاقات الاقتصادية الدولية لتغييرات مثيرة تمس جميع المناطق والبلدان . وتفكك كتلة الاقتصاد الاشتراكي يتيح فرصا لتعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى . وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية خاصة في مجال الجهود العالمية المبذولة للتغلب على التحديات التي تواجهها البلدان النامية من أجل التخفيف من عبء الديون وتشجيع

التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستديمة . وينبغي اعتماد سياسات واسعة القاعدة وفعالة وتدابير ملموسة بغية إيجاد حلول دائمة لأزمة الديون في البلدان النامية . فالتدابير القائمة في مجال الديون توفر تخفيفا محدودا ولكنها لا تتصدى لأسباب الأزمة وتفتقر الى منظور طويل الأجل . ومما يتساوى مع ذلك أهمية الموافقة على زيادة ضخمة في الموارد المالية من أجل التنمية وعلى إجراء تغيير في الأنماط التقليدية للتجارة الدولية .

٣٨٤- وأوضح أن تحقيق النجاح في العمليات الاصلاحية الجارية ، ولا سيما برامج التكيف الهيكلي التي يجري تنفيذها في البلدان النامية ، يتطلب تحقيق أسعار منصفة ومجزية للسلع الأساسية وإنهاء الممارسات الحمائية التي تؤثر سلبيا على التدفقات التجارية العالمية . وبسبب عدم تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية يتواصل تدهور معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية . ولم يعد بالوسع ترك هذه المشكلة بدون حل . ويجب الاضطلاع باستعراض عملي المنحى لاتفاقات السلع الأساسية بغية تنشيط وتوسيع نطاق مثل هذه الاتفاقات لكي تشمل منتجات جديدة ، وكذلك إنشاء آلية أكثر فعالية لتعزيز أحكام مثل تلك الاتفاقات . وبرامج التنويع في قطاع السلع الأساسية جديرة باهتمام خاص .

٣٨٥- وذكر أنه ينبغي الاستمرار في تحرير نظام الأفضليات المعمم تدريجيا من أجل السماح بزيادة حجم صادرات المصنوعات وشبه المصنوعات من البلدان النامية . كما أن الحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية يستحقان ايضا اهتماما خاصا نظرا لما لهما من آثار على التجارة والتنمية . وتمكينا للبلدان النامية من التصدي لظهور كتل تجارية اقليمية في البلدان المتقدمة ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه للتكامل الاقليمي فيما بين البلدان النامية .

٣٨٦- وأعلن أن موزامبيق توافق على الجهود والمبادرات الرامية الى تنشيط الأونكتاد لتمكينه من مسايرة التغييرات في الساحة الدولية . والنهج المتكامل الذي يتبعه الأونكتاد إزاء النمو والتنمية في البلدان النامية رصيد قيم يجب الحفاظ عليه وتوسيعه في السنوات القادمة ، ومسؤولياته الخاصة كمركز تنسيق لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الثاني لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات تستحق اهتماما أكبر من المجتمع الدولي .

٣٨٧- وقال ممثل ناميبيا إنه على الرغم من التغيرات السياسية والاقتصادية الشاملة البعيدة الأثر ، لن تتغير الأوضاع في العالم بشكل كبير دون بذل جهود متضافرة لتحقيق اعادة توزيع عادلة للثروة . ومن الضروري تهيئة ظروف متكافئة لتعزيز فرص البلدان النامية في تحقيق الاعتماد على الذات . وهناك خطر حقيقي يتهدد الديمقراطيات الآخذة في الظهور في افريقيا وأماكن أخرى اذا لم تقدم المساعدة الكافية من البلدان المتقدمة . فاستئصال شأفة الفقر بالكامل في ناميبيا يحتل أولوية . وعلى الرغم من أن ناميبيا تتوفر لديها الامكانيات الطويلة الأجل لتمويل تنميتها الخاصة بها ، تعتبر المساعدة الخارجية حيوية في الأجل القصير .

٣٨٨- وتحث ناميبيا البلدان المتقدمة على تحسين شروط فتح الأسواق لمنتجات البلدان النامية والمساعدة في تقوية الأسواق السلعية العالمية . ومن الأمور المسببة للقلق ميل البلدان المتقدمة المتزايد لتغيير طابع نظام الأفضليات المعم من نظام يقوم على عدم المعاملة بالمثل وعدم التمييز الى نظام يرتبط بصورة متزايدة بعوامل غير تجارية .

٣٨٩- وما زالت مشكلة الديون ، ولا سيما ديون أقل البلدان نموا ، تشكل سببا من أسباب القلق . وينبغي أن تكون هناك شروط أكثر سخاء لتخفيف عبئها على البلدان المدينة الأشد فقرا . وينبغي للبلدان الدائنة أن تنظر بجدية في إلغاء ديون جميع البلدان في فئة أقل البلدان نموا والبلدان الأخرى المنخفضة الدخل والمثقلة بالديون . وعلى البلدان المتقدمة أن تؤكد من جديد التزامها باستراتيجية الديون الدولية وبهدف المعونة المتفق عليه دوليا وقدره ٠,٧ من الناتج القومي الاجمالي . وتدرك البلدان النامية حقيقة أنها لا تستطيع أن تعتمد على المساعدة الانمائية وحدها . فمن الأهمية بمكان اتخاذ تدابير لتعزيز المناخ الاستثماري فيها وتشجيع التدفقات الوافدة من الاستثمارات من خلال اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة ، بما في ذلك المراقبة النقدية المتزايدة والانضباط المالي . وتنتهج ناميبيا سياسات اقتصادية كلية مستقرة وتحتفظ بموقف متفتح ومرحب ازاء المستثمرين الأجانب . وادراكا للفرص الاستثمارية التي تتيحها بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ولحقيقة أن التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية مطلوب ، عرضت ناميبيا امكانية اقامة مشاريع مشتركة وأشكال أخرى من التعاون الانمائي .

٣٩٠- وقد تركز الاهتمام عن حق على مشاكل التدهور البيئي . فهذه المشاكل تقتضي مسؤولية مشتركة من جانب البلدان الصناعية والبلدان النامية . ويمكن لاستمرار المساعدة التقنية والتدفقات المالية المتزايدة الى البلدان النامية أن تعزز طرق الانتاج وتخفض الضغط على النظام الايكولوجي .

٣٩١- ويجب بالاضافة الى ذلك أن تعترف التنمية بدور ومحنة المرأة في البلدان النامية . فالتقاعس عن الاستثمار في تنمية هذا المورد من الموارد البشرية يهدد بالفشل الذاتي .

٣٩٢- وقال ممثل نيبال إن الحالة في بلدان نامية عديدة لا تزال غير مرضية للغاية في أعقاب عقد عانى كثير منها لا من الركود وحده بل من النمو السلبي . والحالة أكثر من ذلك سوءا في أقل البلدان نموا ، بالرغم من تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير . وتواجه البلدان غير الساحلية عقبات اضافية من جراء المشاكل الجغرافية المتأصلة والاختناقات الهيكلية . وهذا هو السبب الذي يجعل من المطلوب تقديم مساعدة تساهلية وسخية من المجتمع الدولي ، الذي أصبح يسلم الآن بأن هدف القضاء على الفقر في أقل البلدان نموا لن يتحقق إلا ببذل جهد متضافر وعالمي .

٣٩٣- وأوضح أن جميع أقل البلدان نموا تتقبل تحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها ، والكثير منها يضطلع باصلاحات لتصحيح السياسة وببرامج للتكيف . ولكن خبرة الثمانينات تدل على أن جهود هذه البلدان وحدها لا تكفي ؛ فالمساعدة الانمائية الرسمية ينبغي أن تزاد زيادة ضخمة تتناسب مع الزيادات المطلوبة لتنفيذ برنامج عمل باريس ، وينبغي توسيع حجم المساعدة التساهلية من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف الانمائية وغير ذلك من الصناديق الانمائية .

٣٩٤- وأضاف أنه بالرغم من بذل بعض الجهود الايجابية لتخفيض ديون البلدان النامية وتكاليف خدمة تلك الديون ، فلا تزال مشكلة الديون تضر بالآفاق الانمائية للبلدان المنخفضة الدخل وذات المديونية العالية ، لا سيما أقل البلدان نموا . وعبء خدمة الديون يتطلب ايجاد حل متين ودائم يشمل الديون الثنائية والمتعددة الأطراف والتجارية . وينبغي أن يشمل ذلك الحل إلغاء الديون المستحقة للبلدان المتقدمة وتقديم مساعدة مالية اضافية لدفع المتأخرات المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف .

٣٩٥- وقال إن التدابير الحمائية والممارسات التجارية التقييدية قد استشرت ، ملحقة الضرر بالبلدان النامية ، ولذلك ينبغي للبلدان المتفاوضة أن تعمد في جولة أوروغواي الى بذل كل جهد من أجل التوصل الى نتيجة متوازنة ومنصفة . وينبغي توجيه الاهتمام بصورة عاجلة لتحسين تمكن منتجات أقل البلدان نموا من الوصول الى الأسواق ، لزيادة قاعدتها الانتاجية وايجاد أسواق كافية لانتاجها الموسع . ويمكن للمانحين الثنائيين والمنظمات الدولية أن تساعد أقل البلدان نموا على انشاء صناعات ومشاريع أخرى مشتركة .

٣٩٦- وقال إن تخفيض تكاليف النقل العابر مسألة محورية بالنسبة لتحسين الآفاق التجارية للبلدان غير الساحلية . وبذل جهود متضافرة تشترك فيها منظمات دولية مثل الأونكتاد بصورة أوفى أمر جوهري لتشجيع اتفاقات النقل العابر الاقليمية ودون الاقليمية ولمساعدة البلدان غير الساحلية على ايجاد اطار للنقل العابر يتسم بالكفاءة .

٣٩٧- وأوضح أن البلدان النامية ، وبخاصة أقل البلدان نموا ، تعتمد في حصائلها التصديرية على صادرات السلع الأساسية ، ولذلك فهناك حاجة ماسة الى تحسين قدرة السلع الأساسية على الوصول الى الأسواق ، والى تعهدات كافية لمساعدة الصندوق المشترك للسلع الأساسية على تحقيق أهدافه . وينبغي تحسين وتعزيز آليات التمويل التعويضي .

٣٩٨- وقال انه ينبغي التشديد بدرجة أكبر في التعاون الثنائي فيما بين البلدان النامية على تمكن وصول المنتجات الى الأسواق الاقليمية على نحو تفضيلي ، وعلى التعاون المالي والتقني لما فيه الفائدة المشتركة ، وعلى تبادل المعلومات والدراية عن المشاريع التعاونية .

٣٩٩- وأعلن أنه في أعقاب الانتخابات العامة التي أجريت على أساس منح حق الانتخاب للبالغين تم إعادة تنصيب حكومة ديمقراطية في نيبال في الآونة الأخيرة ، تركز بصورة رئيسية على تحسين حظ أفقر الفقراء . ولما كانت نيبال من أقل البلدان نموا وبلدا ساحليا في آن واحد ، فإن الحكومة تواجه تحديات يصعب تذليلها في جميع القطاعات . وجهودها بحاجة الى استكمال بزيادة مستوى المساعدة الخارجية .

٤٠٠- وقال ان التقليل من الفقر والقضاء عليه في النهاية هو أكبر تحد يواجه المجتمع الدولي . والحل الطويل الأجل الوحيد هو زيادة

النمو الى الحد الأقصى وتخفيض عدم المساواة في الدخل . والبلدان النامية تبذل جهودا اصلاحية نشيطة لها تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة ، ولكن وجود بيئة خارجية مؤاتية أمر يتساوى مع ذلك في الأهمية .

٤٠١- وقالت ممثلة هولندا إن محافل المفاوضات والمناقشات بشأن قضايا مثل التجارة والبيئة قد تغيرت في السنوات الأخيرة . وسيكون على الأونكتاد أن يتكيف مع هذه الظروف الجديدة لكي يصبح لبنة في الشراكة الجديدة من أجل البيئة .

٤٠٢- وتطرقت الى مجال التجارة فقالت إن تكلل جولة أوروغواي بالنجاح أمر له أهمية فائقة . ولا يزال من الممكن تحقيق نتائج اذا قدمت جميع البلدان تساهلات ، بل تضحيات ، في سبيل العدول عن الحمائية ونظم الدعم المشوهة للمبادلات التجارية ، واذا لم تتوخ الأطراف المتعاقدة أهدافا مفرطة الطموح . وبوجه خاص ، فإن البلدان المتقدمة تقع عليها مسؤولية كبرى . ولا يمكن غفران فشل جولة أوروغواي . وبوسع الأونكتاد الثامن أن يساهم في ذلك الجهد بإصدار نداء بالغ القوة والاستعجال إلى جميع الأطراف المشاركة لكي تكون على مستوى مسؤولياتها . وبالنسبة للبلدان النامية فإن تكلل جولة أوروغواي بالنجاح ستكون نتيجته زيادة فتح أسواق البلدان المتقدمة وتحسن إمكانيات التبادل التجاري فيما بين البلدان النامية نفسها .

٤٠٣- ووصفت التدهور البيئي بأنه مشكلة عالمية تنطوي على تقاسم المسؤولية بين البلدان المصنعة والبلدان النامية ، وتستدعي الشراكة على الصعيد العالمي . والبلدان المتقدمة تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن الضرر الذي يلحق ببيئة الكرة الأرضية ، ولذلك ينبغي لها أن تكون القدوة في اعتماد معايير تكون حامية للبيئة لا حمائية . وينبغي للبلدان المتقدمة أن تزيد كميا ونوعيا مما تقدمه من مساعدة تقنية وأن تتيح تمويلا إضافيا . أما البلدان النامية فينبغي لها أن تسلم بأن التصدي لتدهور بيئتها المحلية أمر فيه صالحها بالدرجة الأولى . وينبغي للأونكتاد أن يضع الصكوك المناسبة التي تمكن البلدان النامية من عمل ذلك وأن يدعم أيضا أقل البلدان نموا في المفاوضات الدولية . وفي هذا الشأن فإن التقرير المنتظر أن تقدمه أمانة الأونكتاد عن حقوق الانبعاث القابلة للتداول ينهض مثالا جيدا على المساهمة التي يمكن أن يقدمها الأونكتاد .

٤٠٤- وقالت إن دور الدولة دور حاسم في عملية التنمية . فالدولة ينبغي لها أن تكفل الاستقرار السياسي القائم على توافق الآراء ، واتباع الاجراءات القانونية الأصولية واحترام حقوق الانسان . وعليها تأمين بيئة اقتصادية يمكن التنبؤ بها والاطار القانوني لسلامة سير السوق وتوسيع القطاع الخاص • ووجود مناخ مستقر للاقتصاد الكلي شرط أساسي مطلق لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وللقضاء على هروب رأس المال المحلي • وينبغي للدولة أن تحارب الفساد على جميع المستويات ، وأن تكافح مشكلة المخدرات وغسل النقود • وبالاضافة إلى ذلك ينبغي أيضا أن يشمل تحسين تخصيص الموارد تخفيض النفقات العسكرية المفرطة • وبالمثل فإن حسن الادارة من مسؤولية البلدان المتقدمة ، التي تتحمل مسؤولية خاصة عن تواصل انتعاش الاقتصاد العالمي • وفي مجال التجارة ، ينبغي لها أن تتخذ تدابير من أجل زيادة تمكن صادرات البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق • وينبغي للبلدان المتقدمة أيضا أن تضمن عدم اقتصار الأمر على مجرد نقل مشاكلها البيئية إلى البلدان النامية •

٤٠٥- وأوضحت أن بوسع الأونكتاد أن يقوم بدور كمحفل لتبادل الخبرات وأنه ينبغي له أن يأخذ بيد البلدان النامية على طريق الممارسات الادارية السليمة • ويقع على أمانة الأونكتاد الوفاء بمهمة خاصة في مساعدة أقل البلدان نموا فيما تبذله من جهود من أجل تحقيق حسن الادارة •

٤٠٦- وقالت إن الموارد المالية الخارجية بالنسبة لبلدان نامية كثيرة ، ولا سيما أفقرها ، استكمال لا غنى عنه لما تبذله هي نفسها من جهود ، وللمزايا التي يتيحها نظام تجاري دولي أكثر تحررا • وأشارت إلى أن هولندا تشارك بنشاط في الجهود من أجل ايجاد حلول دائمة لمشكلة الديون • ورحبت بالتطورات الأخيرة في نادي باريس الرامية إلى التخفيف من ديون البلدان ذات الدخل المنخفض العالية المديونية بصورة حادة • ومع ذلك فإن هولندا باقية على التزامها باتباع نهج أبعد أثرا • ولا تزال للمساعدة الانمائية الرسمية أهميتها الحيوية لبلدان نامية عديدة • وأعلنت أن هولندا تتقيد بهدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي بل أنها تتجاوزه باستمرار • ودعت المانحين الآخرين إلى الوفاء أيضا بذلك الهدف •

٤٠٧- وذكرت أن دور الأونكتاد خفض تدريجيا ، وكأنه أصبح رهين نظام المجموعات التابع له . والأونكتاد يقف على مفترق طرق : فإما يواصل السير في الطريق التقليدي ، فلا يكون لنتائج أعماله أي أثر على عواصم الدول الأعضاء فيه ، أو يكون مستعدا للتكيف مع الحقائق الجديدة . ولا تزال هولندا ملتزمة كليا بالعمل بنشاط لإدخال التغييرات الضرورية .

٤٠٨- وقال ممثل نيوزيلندا إنه ليس بوسع الأونكتاد ، بعد ثلاثة عقود من وجوده ، أن يقول إنه قد حقق أكثر من مجرد إنجازات هزيلة ، ولا يجوز له الاستمرار في ميله إلى تكرار أعمال منظمات تفوقه في الخبرة الفنية ؛ وإنما ينبغي له العمل في المجالات التي يعرفها أكثر من غيره ، وحيث يتمتع بميزة نسبية ، مثل أعماله التحليلية بشأن السلع الأساسية ، وهي أعمال ينبغي تعزيزها . والأونكتاد يسد ثغرة في تنسيق الاجراءات الدولية الرامية إلى التعجيل بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية .

٤٠٩- وترى نيوزيلندا أن وثيقة الأمانة المقدمة في آخر دورة استثنائية لمجلس التجارة والتنمية كان خطوة في الاتجاه الصحيح ، فقد سعت إلى أن تأخذ في اعتبارها الآراء المختلفة لكل المشتركين وحاولت تحقيق توازن في الكثير من الصياغة . ولكن التنمية تتطلب ما هو أكثر من النصوص ، فما يحتاجه الأونكتاد بصفة خاصة هو الاقرار بالاختلافات الموجودة بين شتى فئات البلدان ، بما في ذلك تلك الموجودة داخل "المجموعات" القائمة . وقال إن نيوزيلندا تعتبر مفهوم التمايز ذا أهمية رئيسية .

٤١٠- وينبغي للأونكتاد تفادي الوقوع في خطر افتراض أن قرارات المنظمات الدولية يمكنها في حد ذاتها تأمين اتخاذ الحكومات إجراءات لمساعدة جيرانها الأفقر منها ، فليست الحكومات من الفاعلين الأساسيين: فالفاعل الأساسي هو القطاع الخاص . فبينما يمكن للحكومات ، بل وينبغي لها ، أن تقدم المساعدة الانمائية الرسمية ، فستكون التحويلات الأخرى وظيفة من وظائف قوى السوق . وإنما يتعين على كل الحكومات العمل على تهيئة الظروف التي يمكن أن تجري فيها هذه التحويلات بكمية وبنوعية تكفيان لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء .

٤١١- ومهما قيل عن أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به التجارة الدولية في التعجيل بعملية التنمية فلن يكون فيه مغالاة . ومما له أهمية حيوية في هذا الصدد بالنسبة لكل البلدان الوصول بجولة أوروغواي إلى خاتمة ناجحة ، إذ أن هذه المفاوضات تتيح أفضل ضمان للنمو القابل للإدامة في الأجل الطويل ، بدون الكوابح والقيود المحتومة في حالة الإفراط في الاعتماد على المعونة المباشرة .

٤١٢- وترى نيوزيلندا أن للأونكتاد دورا يلعبه في الشراكة الجديدة التي تبشّر بتحقيق الكثير في البيئة العالمية المتغيرة . ويتعيّن على الأونكتاد الثامن مواجهة تحدي تطويع طرق الأونكتاد لتناسب روح التعاون الجديدة التي ظهرت .

٤١٣- وقال ممثل نيكاراغوا إن الأونكتاد الثامن يجتمع في وقت يتسم بتحديات ومخاطر لم يسبق لها مثيل سيتعين على المجتمع الدولي أن يواجهها • ومن الممكن قيام نظام عالمي جديد يستند إلى السلم والتعاون والتحسين التدريجي للظروف المعيشية ، بالنظر إلى البيئة الايجابية التي نشأت بفضل نهاية الحرب الباردة وإمكانية تخفيض الانفاق العسكري •

٤١٤- وأوضح أن نيكاراغوا تمر بمرحلة انتقال صعبة إلى الديمقراطية والاقتصاد السوقي • ولقد تراكمت في نيكاراغوا أثناء الثمانينات أرقام قياسية اقتصادية سلبية كثيرة ؛ فلقد كان التضخم مرتفعا بصورة غير اعتيادية ، وانهار كل من الانتاج الصناعي والقوة الشرائية للمرتبات • ولقد مكنت السياسة الاقتصادية الجديدة التي بدأ العمل بها في عام ١٩٩١ من التغلب على التضخم ومن إنهاء العجز في الميزانية . وعمل الاصلاح الضريبي على توسيع قاعدة الضريبة وتحسين إدارة شؤون الضرائب • وعم الرخاء التجارة والخدمات •

٤١٥- وقال إن الأمثلة التاريخية قليلة لبلد نفذ فيه برنامج صارم للتكيف الهيكلي وحقق هذا النجاح في القطاعات الرئيسية ، بما في ذلك القطاع الصناعي ، الذي غالبا ما يكون هو "الخاسر" في إطار مثل هذه البرامج • ويعود الفضل في ذلك إلى أن التحرير الذي تم الأخذ به قد شمل جميع المستويات تقريبا : أسعار الصرف ، ومنح التراخيص ، والاحتكارات الدولة ، وحواجز الاستيراد ، والمصارف الخاصة • وكان

لارتفاع مستوى المعونة الخارجية دور هام أيضا في السماح بالمحافظة على مجموع الطلب بل وزيادته • على أن برنامج التكيف هذا لم يكن بغير آثار سلبية ، ولا سيما منها انخفاض عدد الوظائف في القطاع الرسمي • وفي هذا الصدد من المهم ملاحظة أن نحو ٢٠ ٠٠٠ من موظفي القطاع العام تركوا العمل في الحكومة طواعية في أعقاب اداخل نظام سخي لحوافز التقاعد المبكر .

٤١٦- وأشار إلى أنه لا يخفى أن معظم الاقتصادات المخططة مركزيا قد اختفى وأن توافق الآراء يتزايد حول ضرورة إقامة النظم الاقتصادية على أساس سياسات ذات وجهة سوقية • ولن تستطيع البلدان النامية متابعة برامجها للتكيف الهيكلي في مواجهة تكاليفها الاجتماعية إلا بمزيد من التعاون بين بلدان الشمال والجنوب • وهذا التعاون يتطلب ازالة جميع أشكال الحمائية ، وزيادة احترام المعايير المتعددة الأطراف ، وتخفيض كل من الديون وخدمة الديون ، وحدوث تخفيضات في أسعار الفائدة الدولية الحقيقية ، وزيادة تدفقات رأس المال والمساعدة الانمائية الرسمية غير المنشئة للديون ، والمزيد من نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتخصيص جزء من الوفورات المتحققة من نزع السلاح للمساعدة الانمائية •

٤١٧- وذكر أن هناك حاجة إلى تحسين عمل أسواق السلع الأساسية وهذا يقتضي تعزيز التعاون بين المنتجين والمستهلكين • ويتساوى مع ذلك في الأهمية تكلل جولة أوروغواي بنتيجة متوازنة وايجابية ، ولا سيما فيما يتعلق بفتح الأسواق وإنفاذ مبدأ منح البلدان النامية معاملة تمييزية وخاصة • وينبغي أن تتاح للبلدان النامية أيضا درجة معينة من الحرية في استخدام أدواتها للسياسة لضمان الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها لما فيه الصالح العام •

٤١٨- وقال إن توسيع أحواز اقتصادية كبيرة كان أمرا مشهودا في الآونة الأخيرة • ولا يمكن بعد الوقوف على الآثار المحتملة لهذه الأحواز الكبيرة ، ولكنها ينبغي من حيث المبدأ ، إذا رافقها انفتاح على بقية العالم ، أن تساهم في سيادة النمو الاقتصادي العالمي • و"منطقة الكاريبي الكبرى" ، وهي رقعة تضم ١٦٦ مليونا من السكان ، وتشمل أمريكا الوسطى وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا وبلدان البحر الكاريبي ، من المحتم أن تصبح مصدرا رئيسيا للدينامية في الاقتصاد العالمي في التسعينات •

٤١٩- وذكر أن الافراط في استغلال الموارد الطبيعية ، وتردي البيئة ، أمران يرتبطان ارتباطا وثيقا في البلدان النامية باستمرار الفقر والآفاق الاقتصادية الهزيلة لأفقر قطاعات السكان • وحل هذه المشكلة يتطلب استراتيجية للقضاء على الفقر وللحصول على تكنولوجيات سليمة ايكولوجيا على السواء • وينبغي للبلدان المتقدمة أن تدعم مثل هذه الاستراتيجيات لأنها ستكون المستفيدة من تحسن النظام الايكولوجي العالمي • وهي بحاجة أيضا إلى أن تغير أنماط استهلاكها من أجل حماية البيئة وتوفير تمويل اضافي للبلدان النامية •

٤٢٠- وأشار إلى أن الأونكتاد هو المحفل المتعدد الأطراف بلا منازع للنظر في مشاكل وسياسات التنمية • ولذلك من واجب المؤتمر أن يقيم هياكله وأساليب عمله من أجل تحقيق إنعاشه • وهناك بعض المبادئ التي ينبغي أن تنطبق على عمل الأونكتاد • فتحليل المشاكل وتقييمها ينبغي أن يكونا مصحوبين بتجدد الحوار من أجل التوصل الى توافق أوسع في الآراء فيما بين عدد أكبر من البلدان ، يفضي في النهاية في حالات بعينها إلى التفاوض والتعاون • ويجب اضفاء مزيد من المرونة على نظام المجموعات عن طريق تجديد آليات المشاركة وأساليب الحوار ومعايير اختيار بنود جدول الأعمال ، وهناك حاجة أيضا الى تحسين الصلة بين عمل الأونكتاد وعمل المنظمات الدولية الأخرى ، مع قيام الأونكتاد بممارسة تأثيره على المفاوضات الجارية في تلك المحافل عن طريق تقديم المساعدة للبلدان النامية في صياغة مواقفها •

٤٢١- وقال ممثل النيجر إن بلده ينفذ حاليا برنامجا للتكيف الهيكلي بمساعدة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وإنه استخدم الدعم المقدم من البنك وكذلك من فرنسا وسويسرا في شراء ديونه التجارية . ولكن النيجر ، بعد فترة من النمو المرضي ، تعاني حاليا من أصعب أزمة اقتصادية واجهتها في تاريخها ، بسبب هبوط أسعار صادراتها من السلع الأساسية والجفاف وعدم مواتاة البيئة الاقتصادية الدولية ، ولكنها قد شرعت في السير على الطريق المؤدي الى الديمقراطية والاقتصاد الحر .

٤٢٢- وتبذل أقل البلدان نموا جهودا كبيرة لتطبيق سياسات تتفق مع برنامج العمل الذي ووفق عليه في مؤتمر باريس لعام ١٩٩٠ ، ولكن التكاليف الاجتماعية للتكيف الهيكلي كبيرة ، بينما فرص نجاحه

ضئيلة . ولا غنى عن الحصول على دعم لهذه السياسات من المجتمع الدولي ، ولا عن وفاء البلدان المتقدمة بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر باريس . فيلزم عمل الكثير في مجالات المعونة وتخفيف أعباء الديون والوصول الى الأسواق والسلع الأساسية ، إذ أن التطورات السياسية العالمية التي طرأت منذ مؤتمر باريس لم تكن مواتية لأقل البلدان نموا . وبالنظر الى أن احتياجاتها الى التمويل قد أصبحت أكثر الحاحا من الحتمي أن تحقق البلدان المانحة أهداف برنامج العمل ، كما يتعين على البلدان المانحة والمؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف أن تأخذ في اعتبارها زيادة عدد أقل البلدان نموا .

٤٢٣- وعلى الرغم من التدابير المتخذة حتى الآن مازالت أعباء ديون أقل البلدان النامية أثقل من أن تحتمل ، ولذا يلزم اتباع نهج مبتكر لحل مشاكل الديون ، الأمر الذي يتضمن اتخاذ تدابير ملموسة لتخفيف الديون المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف ولتناول مسألة المتأخرات .

٤٢٤- ويتعين إيلاء اهتمام خاص لوصول أقل البلدان نموا الى الأسواق ولمنح هذه البلدان معاملة خاصة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

٤٢٥- أعلن ممثل نيجيريا أن الأونكتاد الثامن ينعقد في إطار خلفية من التحول الأساسي في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية التي خلقت آمال مجددة وكذلك تحديات للمجتمع الدولي ، وترتبت عليها عواقب كبرى بالنسبة للنظام العالمي الجديد . وبالنسبة لعدد كبير من البلدان الافريقية ، بما في ذلك نيجيريا ، أدت هذه التطورات إلى عملية سريعة من الدمقرطة . وأصبح من واجب جميع البلدان أن تواجه بصورة جماعية هذه التحديات من أجل تحسين مستوى معيشة جميع الشعوب .

٤٢٦- لقد كانت الثمانينات عقدا ضائعا بالنسبة للتنمية في معظم أجزاء العالم النامي وفي افريقيا بوجه خاص . ومن بين المشاكل التي ووجهت نذكر الجوع والمرض والجفاف والتصحر وهبوط أسعار السلع الأساسية والتزامات الديون والسياسات الاقليمية التمييزية المشوهة للتجارة والبيئة الخارجية غير المواتية بوجه عام . وقد أدى ذلك إلى هبوط في تدفقات الموارد الصافية إلى افريقيا وكذلك في حصائل

الصادرات ؛ وأثرت المديونية الثقيلة وخدمة الدين المكلفة في الجهود الانمائية للبلدان الافريقية .

٤٢٧- وكانت هذه البلدان تدرك أنها هي قبل أي جهة أخرى التي تملك مصيرها في يدها ؛ وكانت معظمها مثل نيجيريا قد اعتمدت برامج للتكيف الهيكلي ، متكبدة في معظم الأحيان تكاليف اجتماعية وسياسية كبرى . وعلى الرغم من أنه كانت هناك بعض المنجزات المتفرقة ، لم يتيسر جني الفوائد الكاملة لهذه البرامج بسبب الافتقار إلى الدعم الخارجي الكافي . فلا بد لعالم الأغنياء من أن يساعد عن طريق تخفيف الأعباء المختلفة مثل أسعار الفائدة العالية وأسعار الصرف المتقلبة التي تؤثر في الديون ، لأن انهيار افريقيا سيترتب عليه نتائج سلبية بالنسبة لبقية العالم .

٤٢٨- ولقد كانت المبادرات المختلفة التي اتخذت لحل مشكلة الديون غير كافية وغير مناسبة بل حتى غير قابلة للتطويع . لذلك كانت هناك حاجة الى تدابير أنسب مثل الالغاء الصريح للديون بالنسبة لجميع البلدان النامية أو ، في غياب خفض كبير للديون ، التعليق الكامل لخدمة الدين لفترة طويلة جدا من الزمن ، كما كانت الحالة بالنسبة للبلدان المدينة خلال السنوات التي تخللت الحربين العالميتين . ولم تتحقق الآمال في الدعم الدولي التي أثارها برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، لذلك كانت هناك حاجة الى دعم المبادرات الأخيرة في جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا خلال التسعينات (البرنامج ٤٥) .

٤٢٩- وشرع في تنفيذ المجتمع الاقتصادي الافريقي في تموز/يوليه ١٩٩١ بهدف تقوية استراتيجيات تنشيط وإنعاش ونمو التجارة الافريقية ، ودعم التعاون الاقتصادي في المنطقة . ولكي يتحقق نجاح هذا البرنامج هناك حاجة حقيقية الى الدعم من المجتمع الدولي والأونكتاد بصفة خاصة .

٤٣٠- وينبغي أن يتيح اختتام جولة أوروغواي بنجاح فرصا واضحة لتقوية النظام التجاري المتعدد الأطراف . ويجب ألا يؤدي الى سياسات وممارسات جديدة تعرقل جهود البلدان النامية من أجل دعم وحماية صناعتها الوليدة وقطاعات الخدمات فيها . وينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم المساعدة التقنية الى البلدان النامية المشتركة في جولة

أوروغواي وكذلك بالنسبة لتنفيذها في المستقبل . ولا بد من توسيع نطاق ولاية الأونكتاد ومساعدته التقنية وتقويتهما . وينبغي إنشاء آلية متابعة لقراراته ومقرراته في مجالات: التجارة السلعية ، المبادرات لحل أزمة الديون ، استراتيجية الانعاش والتنمية ، تقوية تجمعات التكامل الاقليمية ودون الاقليمية ، حشد الموارد المحلية والأجنبية من أجل التنمية الاقليمية . وينبغي أن تؤخذ في الحسبان الاختلافات في مستويات تنمية البلدان الأعضاء . وسيتوقف نجاح عملية الاصلاح المؤسسي على الارادة السياسية لأعضاء الأونكتاد وعلى التزاماتهم .

٤٣١- وشدد ممثل النرويج على التغييرات الهامة الحاصلة في العالم في السنوات الأخيرة وعلى بدء ظهور توافق آراء عالمي بشأن الأولويات والسياسات الأساسية المتعلقة بالتنمية . وقال إن هذا يعني أن ثمة فرصة أكبر أمام الأمم المتحدة ، بما فيها الأونكتاد ، لاثبات دورها كأداة مركزية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية القابلة للادامة .

٤٣٢- وقال إن الادارة الجيدة موضوع بارز من مواضيع المؤتمر ، فبدون ادارة وطنية جيدة في البلدان النامية ، لا يكون التقدم الاقتصادي والاجتماعي ممكنا . إلا أن الادارة الجيدة لا تنطبق فقط على البلدان النامية ، وإنما تنطبق أيضا على البلدان الصناعية التي تتحمل مسؤولية خاصة عن ايجاد بيئة اقتصادية عالمية تساعد على تحقيق النمو والتقدم الاجتماعي في الجنوب . ولكن الادارة الجيدة في البلدان الصناعية لا يمكن أبدا أن تقوم مقام السياسات السليمة في البلدان النامية ذاتها . فالسياسات الوطنية ذات أهمية حاسمة في عملية التنمية .

٤٣٣- وذكر أن البلدان النامية تحتاج الى الدعم والمساعدة الخارجيين لمجهوداتها الوطنية ، لكن المساعدة الانمائية الرسمية من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ما زالت غير كافية اطلاقا ؛ وثمة حاجة الى زيادة الجهود زيادة ذات شأن في سبيل بلوغ الهدف المتفق عليه والبالغ ٧ر٠ في المائة . وقال إن الدعم القوي لبرنامج البنك الدولي الخاص لمساعدة البلدان الافريقية يتسم بأهمية حاسمة ، شأنه شأن الزيادة الحقيقية في التجميم العاشر

الوشيك لموارد المؤسسة الانمائية الدولية . ومن الضروري أيضا أن تسد البلدان المانحة الثغرة القائمة بين الاقوال والافعال فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة الى أقل البلدان نموا .

٤٣٤- واستطرد يقول إن المشاكل البيئية العالمية تزيد الحاجة الى زيادة المساعدة . والبلدان الصناعية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن خلق المشاكل البيئية العابرة للحدود ، وعليها هي أيضا أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حل هذه المشاكل . والبلدان النامية تحتاج الى موارد جديدة ، اضافية حقا ، لكي تتمكن من المشاركة في المجهود العالمي المطلوب .

٤٣٥- ومضى يقول إن الجهود الانمائية لكثير من البلدان النامية تعوقها مشاكل الديون على نحو خطير . فينبغي الخروج من حلقة إعادة الجدولة المتكررة والمكلفة والمضيعة للوقت والاسراع في تنفيذ مبادرة برادي ؛ وهذا يتطلب زيادة الجهود من جانب البلدان المدينة والمصارف التجارية على السواء . فيجب حل مشاكل المتأخرات المتزايدة ، وينبغي إلغاء باقي ديون المساعدة الانمائية الرسمية ، تمشيا مع قرار المجلس ١٦٥ (د-٩) ، وينبغي أن ينفذ جميع أعضاء نادي باريس شروط ترينيداد المعدلة . وفي هذا الصدد ، حتى تخفيض المدفوعات المستحقة بنسبة ٥٠ في المائة سيتضح أنه غير كاف الى حد بعيد بالنسبة الى كثير من أفقر البلدان ؛ والنرويج على استعداد لمنح تخفيضات فعالة في الديون تصل الى ٨٠ في المائة على أساس كل حالة على حدة ، في إطار نادي باريس .

٤٣٦- وقال إن تطوير وتعزيز نظام تجاري دولي منفتح الى حد أكبر ومنصف ومبني على قواعد يشكلان إحدى أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال الشمال/الجنوب . وأضاف أن النرويج تأمل في إمكان ختام جولة أوروغواي على أساس أن تؤخذ في الاعتبار الكافي مصالح البلدان النامية وحاجاتها المشروعة .

٤٣٧- واستطرد يقول إن متوسط أسعار الأسواق العالمية للسلع الأساسية قد تقلب كثيرا حول مستويات متدنية لم يشهد التاريخ مثيلا لها . ولا يمكن التغلب على المشكلة بدون زيادة التنويع ، والتجهيز المحلي ، والوصول الى الأسواق . ويلزم ايلاء مزيد من الاهتمام لجوانب

الانتاج السلعي البيئية ، ويجب تقوية التعاون الدولي في مجال السلع الأساسية . وبوجه خاص ، ينبغي استخدام الحساب الثاني للصندوق المشترك بأقصى طاقته ، وينبغي النظر في انشاء محافل جديدة للمنتجين/المستهلكين . وينبغي إعادة النظر في الآليات القائمة للتمويل التعويضي ، وعند الامكان ، تحسينها .

٤٣٨- وقال إن المواضيع الأساسية المتعين أن يعالجها الأونكتاد لا تحتاج الى تغيير كبير في مركز اهتمامها . فقوة الأونكتاد تأتي من قدرته الفريدة على معالجة المسائل بصورة متكاملة . وينبغي أن يقوي الأونكتاد عمله باعتباره محفل الأمم المتحدة المركزي للتحليل الاقتصادي والمنافسة بشأن الترابط ، والصلات المتبادلة اللذين يتمتع بشأنهما بميزات نسبية تجاه غيره من الهيئات المتعددة الأطراف . وبالاضافة الى البنود التقليدية المدرجة في جدول أعمال الأونكتاد بشأن الترابط ، يمكن انتقاء بعض المسائل الموضوعية للقيام بمزيد من العمل المعمق بشأنها: فسياسات المنافسة في البلدان التي تمر بطور انتقالي - في الجنوب والشرق على السواء - هي مثال واحد على ذلك . وينبغي أيضا أن يكون الأونكتاد مجهزا ومستعدا للمساهمة بصورة جوهرية في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في المجالات التي تدخل ضمن ولايته ، وينبغي أن يواصل تركيزه الخاص على أقل البلدان نموا .

٤٣٩- وقال إن النرويج ترى أن فكرة تحويل الأونكتاد الى "أمانة للشمال/الجنوب" أو الى مركز استراتيجي عالمي للدراسات والبحوث على غرار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فكرة جذابة . وأضاف أن الأونكتاد بعد أن يتناوله الاصلاح ، ينبغي أن يكون بالدرجة الأولى محفلا للتحليل ولتبادل الآراء وللسعي الى توافق في الآراء متسع باطراد بين الشمال والجنوب . وينبغي تأدية وظائف الأونكتاد ، المتعلقة بوضع القواعد ، بروح من الواقعية ، ويمكن الاستعاضة عن القرارات في أحيان كثيرة جدا بمنتجات نهائية مثل "تلخيصات الرئيس" . ومع ذلك ، ففي الحالات التي يكون قد جرى فيها تحليل عميق للمسائل وقد تكون فيها النتائج العملية في متناول اليد ، يمكن أن تكون المفاوضات الرسمية بشأن القرارات أو الاستراتيجيات أو المبادىء التوجيهية الملموسة للعمل مناسبة ، وربما تشمل مجموعات أكثر حصرا من البلدان ذات الشأن .

٤٤٠- وينبغي استخدام نظام المجموعات في المقام الأول للغرضين اللذين هما المقصودان به ، أي الانتخاب والتمثيل . وينبغي مواصلة تشجيع الاتصالات والمشاورات غير الرسمية عبر الحدود التقليدية للمجموعات .

٤٤١- وثمة حاجة الى إعادة النظر في اللجان الدائمة وغيرها من الهيئات الفرعية . فيمكن الاستعاضة عن بعض اللجان الدائمة بأفرقة متخصصة لخبراء حقيقيين ، بينما ينبغي خلال دورات المجلس تجنب المناقشات العامة المتسمة بالتكرار واجتذاب المزيد من المشاركة من جانب منظمات دولية أخرى ، ومجتمع رجال الأعمال ، والمنظمات غير الحكومية ، والمؤسسات الأكاديمية .

٤٤٢- وينبغي أن تستند أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية الى أساس تحليلي متين وأن تكون منسقة مع مؤسسات متعددة الأطراف أخرى في الميدان وأن تكون مكملة لها . وينبغي ضمان وجود علاقة متبادلة وثيقة بين التحليل والمناقشة والأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمساعدة التقنية والمشورة بخصوص السياسة العامة . وينبغي الاضطلاع باستعراضات قطرية للسياسات بشأن مسائل مختارة ، مع العناية بألا يحدث ازدواج بعمليات مماثلة في محافل أخرى .

٤٤٣- ولا يقتضي أي من هذه التغييرات تعديلات في ولاية الأونكتاد ؛ وعليه ، يمكن أن تبدأ عملية الاصلاح مباشرة ، بصرف النظر عما اذا كانت مجموعة الغات ستحول أم لا الى "منظمة للتجارة متعددة الأطراف . وبالمثل ، ينبغي ألا تؤخر العملية الشاملة لاصلاح الأمم المتحدة جهود الاصلاح داخل الأونكتاد .

٤٤٤- وأخيرا ، فإن الهدف الرئيسي لاصلاح الأونكتاد هو تحقيق تقدم أفضل بشأن المسائل الموضوعية ، وبالتالي ، لا معنى للحديث عن حصول مبادلة بين الاصلاح المؤسسي والجوهر .

٤٤٥- ولاحظ ممثل عمان أن الأونكتاد الثامن ينعقد في أثناء فترة من التطورات البعيدة الأثر في العلاقات الدولية تتيح فرصة لاجراء تخفيض في النفقات العسكرية على نطاق العالم يمكن أن يوجه الى التنمية الاقتصادية ويؤدي الى تحسين البيئة للتعاون التجاري والتكنولوجي .

واضاف ان بلده يشدد على اهمية الحوار العملي والخالي من المواجهة الذي ينبغي ان يحمي المصالح المشتركة ويهدف الى التوصل الى اتفاقات محددة يمكن تنفيذها عمليا . ومن شان التقارب وتناقص المنازعات في انحاء عديدة من العالم ان يمكن الامم المتحدة من التركيز اكثر على دورها الانمائي .

٤٤٦- واشار الى ان زيادة معدلات النمو وتحسين مستويات المعيشة امران تقع مسؤوليتها في المقام الاول على البلدان النامية ، التي يضطلع الكثير منها بإصلاحات داخلية لتحسين إدارة اقتصاداتها وضمان تحريرها . على ان هذه المساعي تتطلب بيئة دولية مواتية مثل التمكن من الوصول الى الاسواق والحصول على اسعار منصفة لسلعها الاساسية اذا كان يراد لتلك المساعي ان تاتي بنتائج جيدة .

٤٤٧- ووصف التعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية بانهما وسيلة هامة لزيادة النمو الاقتصادي ، وتحقيق التنمية المتواصلة وزيادة الكفاءة ، فضلا عن تحسين تعبئة الموارد وتوسيع فرص التبادل التجاري . كما انهما عنصر تكميلي وحيوي لمزيد من التعاون مع البلدان المتقدمة .

٤٤٨- واضاف انه توجد ، الى جانب قضايا السلع الاساسية والاسواق الخارجية ، قضايا مترابطة اخرى تناقش منذ عدة سنوات ، مثل الديون وتدفقات الموارد ونقل التكنولوجيا ، ينبغي ان تعالج بالروح الجديدة القائمة على الشراكة البناءة في التنمية . وقال ان عمان ترى ان هناك حاجة الى استراتيجيات جديدة في مجال الديون والى زيادة موارد هيئات التمويل الدولية دعما لبرامج الاصلاح في البلدان النامية ، كما ترى ان هناك حاجة الى تضييق الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

٤٤٩- واشار الى التقدم الذي احرزته عمان في تنميتها الاجتماعية الاقتصادية التي تمارسها بطريقة عملية وعلى اساس مبدا الاعتماد على الذات . واشار ايضا الى الجهود التي يبذلها بلده من اجل صون الطبيعة ومنع التلوث والحفاظ على البيئة .

٤٥٠- وذكر أن بلده يشدد على أهمية السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ويدعو الى تسوية عادلة ودائمة وشاملة تحقق السلم لجميع بلدان المنطقة ، لكي يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ويعيش في وطنه ليركز جهوده على إنعاشه وتعميره وتنميته .

٤٥١- ولاحظ ممثل باكستان أن العالم يمر بتغيرات بالغة الأهمية في كل من المجالين السياسي والاقتصادي ، وأن البيئة الاقتصادية الدولية غير مواتية إطلاقا ، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية ، فأسعار الفائدة عالية وأسعار السلع الأساسية كاسدة ، كما اتخذت مشكلة الديون أبعادا خطيرة فاصبح من الضروري تناولها على أساس عاجل . ولا ينبغي أن تقتصر عملية تخفيف أعباء الديون على بعض البلدان . والبلدان الحكيمة التي قامت دائما بخدمة أعباء ديونها بتكلفة حتمية من حيث إمكانيات تحقيق المزيد من التقدم الاجتماعي والاقتصادي ينبغي أيضا مكافأتها عن طريق إعادة النظر في خصوم ديونها على نحو أكثر إنصافا . ويلزم أيضا زيادة المساعدة الانمائية بشروط يسيرة .

٤٥٢- والعقبات الرئيسية في سبيل التنمية هي الحواجز التعريفية وغير التعريفية المقامة في طريق الواردات من العالم النامي . ويمكن للبلدان النامية إذا ما أزيلت هذه الحواجز الانتقال بمزيد من السرعة نحو الاعتماد الذاتي الاقتصادي والتخلص من اعتمادها على المساعدة الخارجية ، وذلك عن طريق زيادة صادراتها واجتذاب تدفقات الاستثمار الخاصة على السواء .

٤٥٣- وقد أجرت باكستان إصلاحات اقتصادية بعيدة المدى تتضمن اتخاذ تدابير جريئة للخصخصة وإزالة القيود التنظيمية وسحب الاستثمارات وإدخال إصلاحات في أسعار صرف العملات وإزالة كل العقبات الممكنة في سبيل الاستثمار الخاص الأجنبي ، فيمكن الآن للشركات الأجنبية الاستثمار في أي صناعة تقريبا وأن تمتلك ١٠٠ في المائة من الأسهم . ولكن لا يمكن تحقيق النتائج المرجوة إلا إذا ما أتيحت لباكستان فرص أفضل للوصول إلى الأسواق ، فزيادة الوصول إلى الأسواق في قطاعات مثل المنسوجات يمكن أن توفر القوة الدافعة لاعتماد باكستان على نفسها اقتصاديا . ولذا تحبذ باكستان توصل جولة أوروغواي في وقت مبكر إلى خاتمة متوازنة ناجحة تتيح فرصة فريدة لوقف الحمائية وتقليل الإعانات الزراعية المشوهة للتجارة وتوضيح القواعد الدولية الناظمة للخدمات

وحقوق الملكية الفكرية ، وتتيح إلغاء ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف تدريجيا في وقت مبكر .

٤٥٤- والبيئة العالمية وضرورة وقف التدهور البيئي مسألة ذات أولوية تتطلب تحالفا بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، ولكن يتعين الاعتراف بأن الفقر يشكل هو نفسه واحدا من أكبر التهديدات للبيئة ، ومن ثم لا بد من الاعتراف بالصلة بين التنمية وحماية البيئة . ومن المهم أيضا الاعتراف بالحاجة إلى مساعدة إضافية والمزيد من التدفقات التكنولوجية إلى البلدان النامية لدعم الجهود البيئية .

٤٥٥- وتحتاج البلدان النامية ، خلال تنفيذها برامج للتكيف الهيكلي الموجه نحو النمو ، إلى تدفقات المساعدة إليها بلا عوائق في الأجل القصير بغية التقليل من الآثار المعاكسة على الانسان . وما زالت باكستان ملتزمة بالأونكتاد وبتقوية دوره ، ومن دواعي الرضا أن المؤتمر سيعدل الأونكتاد ليلائم النظام العالمي المتغير بغية زيادة فعاليته وتوسيع دوره ليمتد إلى مجالات جديدة .

٤٥٦- وقال ممثل فلسطين إنه على الرغم من النتائج الايجابية الكثيرة التي حققها الأونكتاد ، لم تتحقق كل الأهداف التي أنشئت هذه المنظمة من أجلها . وتتضمن هذه الأهداف القضاء على الفقر ، ومن المحزن أن الملايين من البشر في البلدان النامية يعانون من الفقر والمجاعة بينما تدمر بعض البلدان المتقدمة جزءا من انتاجها من الأغذية بغية المحافظة على الأسعار في السوق .

٤٥٧- والبلدان النامية ضحايا للنظام الاقتصادي الدولي الذي ما زال في حالة من اختلال التوازن الهيكلي ، من سماتها بطء معدلات النمو ، والتضخم ، والبطالة ، وانعدام الاستقرار النقدي ، والحمائية . وينبغي أن تستجيب ادارة الاقتصاد العالمي استجابة أكثر ايجابية لاحتياجات ومشاكل البلدان النامية لكي يتسنى تخفيض التفاوتات الحالية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تخفيضا كبيرا .

٤٥٨- ومشكلة الديون هي منشأ النقل الصافي للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ، وهي مسؤولة أيضا عن الركود

الاقتصادي وهبوط الدخل الفردي ، وهبوط الاستثمار ، وتخفيض الانفاق على الخدمات العامة ، بما في ذلك الصحة والتعليم ، وكذلك التهديدات الخطيرة للديمقراطية والاستقرار السياسي . ويتعين زيادة تخفيض الديون بدرجة كبيرة وينبغي الغاء كل الديون الرسمية الثنائية المستحقة على أقل البلدان نموا وغيرها من الدول الفقيرة جدا .

٤٥٩- ومن المؤسف أن بعض البلدان تلجأ الى عدد كبير من التدابير الحمائية التي لا تتردد في التنديد بها كلما طبقها منافسوها . فتدابير تحرير التجارة الجريئة التي اتخذتها البلدان النامية تتباين تباينا حادا مع التدابير الحمائية التي اتخذتها البلدان المتقدمة . وربما كان من آثار محاولات ادخال مشروطية بيئية جديدة منع صادرات البلدان النامية من الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة بدعوى اعتبارات حماية البيئة .

٤٦٠- ويتعرض سكان العراق للجوع وللموت جوعا ، وينبغي للمجتمع الدولي تمكينهم من إعادة تشكيل اقتصادهم وتنميته بدون تدخل خارجي . ومسألة فلسطين مشكلة سياسية ولكن يتعين عدم نسيان آثار الاحتلال الاسرائيلي المدمرة على الاقتصاد الفلسطيني ، فقد أصبحت ظروف معيشة الشعب الفلسطيني غير محتملة ، وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي شرط مسبق لتنمية الشعب الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية .

٤٦١- وبالنسبة لاسرائيل ليست مفاوضات السلام أكثر من مناورة لكسب الوقت تواصل خلالها أنشطتها للاستيطان الاستعماري في فلسطين المحتلة والجولان السورية بغية تحقيق "اسرائيل الكبرى" المزعومة . وبدون ضغط خارجي على اسرائيل ، ولا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية ، فسيظل تحقيق السلام في الشرق الأوسط مجرد سراب .

٤٦٢- وأشار ممثل بنما الى المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها بنما . فقد اقترنت حقبة الدكتاتورية العسكرية بالفساد وبالاتجار بالمخدرات . وخلال الثمانينات بلغ مستوى البطالة ٢٠ في المائة وتدهورت صحة السكان . وعقب انتخاب حكومة ديمقراطية شرعت بنما في عملية اعادة بناء بعيدة الأثر للاقتصاد بأكمله وكذلك بذل جهود لاعادة توحيد الشعب البنمي . كما كان من الضروري تكييف قطاع الانتاج والهياكل الأساسية المؤسسية مع التغيرات العالمية البعيدة

الأثر ، وجعلها أكثر استجابة لها . وقد شرعت الحكومة في عدد كبير من التغييرات شملت استحداث قواعد السوق ، حيث أمكن للاقتصاد أن يعمل بدون قيود أو تدخل من الحكومة .

٤٦٣- واستهدفت تدابير الاصلاح التي اتخذت في السنوات الأخيرة تحسين القدرة على المنافسة دوليا ؛ وصدر قانون في الآونة الأخيرة تضمن حوافز لتشجيع الصادرات غير التقليدية للاستفادة من "مبادرة حوض الكاريبي" .

٤٦٤- ومنذ معاهدة القناة لعام ١٩٧٧ لم يتحقق إلا القليل لتنمية المنطقة . وتتيح القناة فرصة لتوفير الرخاء لجميع شعوب بنما ، ولكن الأمر يقتضي اتخاذ تدابير تصحيحية لتحقيق ذلك . وتعتبر البيئة من المجالات الأخرى التي تثير قلق الحكومة ، ويجري اعطاء الأولوية للبرامج الرامية الى صون البيئة .

٤٦٥- ونشهد الآن عملية عولمة وتدويل متزايدة للاقتصاد العالمي مقترنة بتغيير في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى ، وظهور كتل اقتصادية . ولهذه الأسباب تؤكد بنما من جديد ، مثلها مثل البلدان الأخرى في المنطقة ، ولاية الأونكتاد والحاجة الى اعادة تنشيطه . وينبغي أن تفضي عملية اعادة تنشيط الأونكتاد الى تقوية أعمال التحليل العالمي والتنسيق في السياسات العامة . كما ينبغي للأونكتاد أن ينشئ آليات مناسبة تسمح بالتنسيق الدولي للأنشطة الانمائية ، في اتصال أوثق مع المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية . وينبغي كذلك تقوية أعمال المساعدة التقنية .

٤٦٦- وقطاع الخدمات يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبنما . وفي هذا السياق تهتم بنما بالنظام الجمركي المحوسب وبتحقيق الكفاءة في مجال التجارة . فقطاع الخدمات يتيح فرص للعمالة وامكانيات لكسب ايرادات الصادرات . ولهذه الأسباب يتعين على الأونكتاد الثامن أن يكفل استمرار الأونكتاد في تحليل قطاع الخدمات وأهميته بالنسبة للتنمية .

٤٦٧- كما أن على الأونكتاد أن يولي عناية لمشاكل السلع الأساسية ونظام الأفضليات المعمم . فما زالت بلدان نامية كثيرة تعتمد على السلع الأساسية وتعتبر ايرادات الصادرات المقابلة حيوية . ومن

الأهمية بمكان عدم التمييز ضد صادرات البلدان النامية من المنتجات الاستوائية . وظلت السياسات الزراعية للبلدان المتقدمة تؤثر تأثيرا سلبيا على أسواق السلع الأساسية . وهناك حاجة الى تحرير الأسواق ، وتحسين فرص الوصول اليها ، وخفض اعانات الصادرات ، كما نص على ذلك الاعلان الوزاري للغات في ١٩٨٢ . هذا بالاضافة الى أن ظهور كتل تجارية أضاف بعدا جديدا الى المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية في العلاقات الاقتصادية الدولي .

٤٦٨- وأخيرا ، قال إن الاعتبارات البيئية تشكل أيضا جانبا جديدا يوثر في الاقتصاد الدولي المتعلق بالسلع الأساسية ، نظرا لأن الحكومات والرأي العام في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء تشدد أكثر فأكثر على العوامل البيئية من أجل ضمان دوام التنمية . والبلدان النامية مهتمة قبل كل شيء باستئصال شأفة الفقر ، وزيادة انتاج المواد الغذائية ، وزيادة العمالة والصادرات ، وفي الوقت ذاته ، ضمان حماية البيئة وحفظ التوازن الايكولوجي .

٤٦٩- واسترعي ممثل بابوا غينيا الجديدة الانتباه الى محنة البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية وكذلك الى القرار المتعلق بالاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة التي تنفرد بها البلدان الجزرية النامية ، الذي اعتمد في الاونكتاد الخامس في الفلبين عام ١٩٧٩ . وعلى الرغم من أن قلة من البلدان المتقدمة تبذل جهودا خاصة لمساعدة هذه البلدان ، كما طالب بذلك القرار ، هناك بلدان أخرى لم تفعل ذلك . واذا لم يتخذ اجراء عاجل للتغلب على العقبات الرئيسية ، فسرعان ما ستتحول البلدان الى فئة من بين أقل البلدان نموا . وقد استوفى البعض منها بالفعل في العام الماضي المعايير المطلوبة . وقد يؤدي نوع من الاجراء الوقائي في هذه المرحلة الى وقف البلدان الأخرى من الانضمام الى هذه المجموعة التي ينمو عددها بمعدل مزعج .

٤٧٠- وتعتقد بابوا غينيا الجديدة أن البلدان النامية قد لا تستفيد كثيرا من التغييرات في أوروبا الشرقية ؛ وبالفعل ينتظر في الأجل القصير أن يتجه الى هذه البلدان جزء كبير من تدفقات المعونة والاستثمار التي كان من المتوقع أن يصل الى البلدان النامية .

٤٧١- وترحب بابوا غينيا الجديدة باعلان المتحدث باسم المجتمع الاقتصادي الأوروبي والذي يفيد بأن المساعدة المقدمة الى بلدان أوروبا الشرقية ما هي إلا اجراء اضافي وانها لن تؤثر على المساعدة الحالية المقدمة الى البلدان النامية . غير أن الشك ما زال قائما فيما اذا كانت الأموال الاستثمارية ستواصل تدفقها الى البلدان النامية .

٤٧٢- وتصدر بابوا غينيا الجديدة أكثر من ٩٠ في المائة من انتاجها في شكل خام وبدون تجهيز . وعلى الرغم من أن معظم هذه المنتجات يخضع للرسوم في البلدان المستوردة فالصورة تختلف كل الاختلاف بالنسبة للسلع التامة الصنع أو شبه المصنعة . ولئن كانت البلدان المتقدمة قد بذلت جهودا رئيسية لتخفيض تعريفاتها خلال السنوات العشرين الماضية فإن مستوى التعريفات ما زال في حالات كثيرة أعلى بالنسبة للبلدان النامية منها بالنسبة للبلدان المتقدمة . وينبغي تصحيح ذلك فورا فيما يتعلق بالسلع شبه المصنعة .

٤٧٣- وتقوم بعض الحكومات بصياغة قوانين لوقف استيراد الأخشاب الاستوائية دون أي معرفة بالقوانين والأنظمة البيئية الصارمة القائمة الآن لضمان الحفاظ على الغابات في بابوا غينيا الجديدة . والحظر العشوائي لا يعتبر فحسب تدخلا في شؤون بلد مستقل ولكنه يحجب أيضا فرصة من الفرص القليلة لتنمية صناعة تصديرية يمكن أن تتيح العمالة لآلاف من البشر ليس لديهم أي وسيلة أخرى للبقاء . أما الحظ فينبغي إن وجد أن ينطبق فقط في حالة ما اذا كان البلد ليس لديه أي خطط للحفاظ على غاباته . وتقر الحكومة بأهمية الحماية البيئية وقد اتخذت تدابير بصون البيئة .

٤٧٤- وبما أن المدخرات المحلية صغيرة الحجم فإن البلدان النامية تطالب باستثمارات أجنبية بوصفها المحرك للتجارة والتنمية . وينبغي مواصلة دراسة مسألة تدفق الاستثمارات الأجنبية من جانب أمانة الأونكتاد ، ولذلك ينبغي أن يضم التقرير التحليلي القادم تحليلا تفصيليا لآثار الاستثمارات الأجنبية على التجارة .

٤٧٥- ولا بد للأونكتاد من أن يستجيب للاحتياجات الحاضرة ، ويوفر التحليل المناسب ، ويعمل كمحفل ، وقبل كل شيء يقدم المساعدة التقنية في الشؤون المتصلة بالتجارة والتنمية .

٤٧٦- وقال ممثل بيرو ان نتيجة الاونكتاد الثامن لها اهمية حيوية بالنسبة للتجارة والاستثمار المباشر ونقل التكنولوجيا لتعزيز التنمية. وقد اعتمدت حكومة بيرو برنامجا لتحقيق الاستقرار والاصلاحات الهيكلية ، وعملت على تطبيع علاقاتها المالية الدولية . وتمت السيطرة على التضخم المتصاعد بشدة كما تم تحرير التجارة ؛ واتخذت تدابير جديدة لحفز الاستثمار وخصخصة المؤسسات التابعة للدولة وترشيد هيكل القطاع الخاص .

٤٧٧- واضاف قائلا انه اذا كان لا غنى عن جهود الاصلاح المحلية لزيادة كفاءة الاستثمار ، فمن الضرورى ايضا توفر بيئة دولية اكثر اتساما بالمواتاه والاستقرار . ومالم تتحقق درجة كافية من التعاون الدولي العاجل ، فلسوف تبوءبالفشل جهود التكيف الهيكلي التي تبذلها البلدان النامية . وفيما يتعلق ببيرو فان مشاكل التكيف تتفاقم من جراء الارهاب والاتجار بالمخدرات ، وهو ما يلحق آثارا مدمرة للغاية بالنشاط الاقتصادي وتوسيع الصادرات والحفاظ على البيئة .

٤٧٨- واشار الى انه يستبين من حالة بيرو ان اي بلد نام ديمقراطي بوسعه ان يسير على طريق يؤدي الى الكفاءة والترابط المثمر مع الاقتصاد العالمي ، شريطة ان يكون مدعوما بجهود متضافرة متعددة الاطراف من جانب المجتمع الدولي . ولذلك ينبغي للاونكتاد الثامن ان يهدف الى تشجيع مفهوم قيام مشاركة جديدة من أجل التنمية يجب ان تترجم الى تدابير ملموسة لما فيه الصالح المشترك . وعقد قمة عالمية بشأن التنمية الاجتماعية ومؤتمر دولي بشان تمويل التنمية يمكن ان يكون لهما اثر حاسم على العلاقات بين الشمال والجنوب .

٤٧٩- وقال ان استمرار التخلف والفقر المدقع في مناطق شاسعة من الكرة الارضية لا يزال يشكل السبب الرئيسي في عدم الاستقرار والنزاع . ويجب التصدي لذلك على وجه الاستعجال بطريقة منسقة . ومن الجوهري اجراء تخفيض جذري وفوري للانفاق غير المنتج ولا سيما الانفاق العسكري . ولقد أدت مبادرة من بيرو الى التوصل الى اتفاق فيما بين الحكومات جعل المنطقة الأندية أول منطقة في العالم تخلو من أسلحة الدمار الشامل . وفي الآونة الأخيرة تقدمت بيرو أيضا باقتراح الى البلدان الأخرى في المنطقة لتخفيض النفقات العسكرية بنسبة ٥٠ في المائة .

٤٨٠- واضاف أن الادارة الدولية الجيدة تتطلب زيادة مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالنظام النقدي الدولي . ومن الأمور الحيوية أيضا إنشاء نظام تجاري دولي شفاف وتنافسي بصورة حقيقية .

٤٨١- وذكر أن تشجيع التنمية المستديمة هدف عالمي ، ويجب على الحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية أن تتعاون من أجل جعل الحفاظ على البيئة هدفا في الحياة اليومية لكل إنسان . على أن هناك بلدانا عديدة لا يمكنها تكييف عملية التنمية مع متطلبات المحافظة على البيئة . ولذلك فمن الضروري أن تكون هناك تدفقات مالية وتكنولوجية إضافية الى هذه البلدان وعلى الأونكتاد أن يعزز أعماله في هذا الشأن .

٤٨٢- وأوضح أن أولويات عمل الأونكتاد في المستقبل ينبغي أن تتناول الديون وتكييف تجارة السلع الأساسية والاصلاح المؤسسي . وينبغي للأونكتاد أن يقيم متطلبات التخفيف من ديون جميع البلدان التي تحتاج الى ذلك . وينبغي للدائنين أن يقبلوا نتيجة ذلك التقييم كأساس للتفاوض على شروط تخفيض الديون . ويجب توسيع الاستراتيجية الدولية المتعلقة بالديون لكي تسمح بإجراء تخفيض عام في الديون الرسمية . ويجب ادخال شرط الدولة الأكثر رعاية في المفاوضات بشأن التخفيف من الديون الرسمية .

٤٨٣- وقال إن الأونكتاد يستطيع ، في أعقاب اعتماد الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي ، التي لها أهمية حاسمة ، أن يكون بمثابة محفل للتفاوض من أجل وضع مجموعة من المعايير الدولية لمنع الممارسات التجارية التقييدية . وينبغي للأونكتاد أن يشجع اتفاقات التعاون بين المنتجين والمستهلكين فيما يتعلق بالسلع الأساسية وأن يساهم في تحسين تسويق السلع الأساسية الأولية التي تصدرها البلدان النامية ، فضلا عن تشجيع التنويع في استخدامات السلع الأساسية . ويجب أن تكون عملية التكيف مصحوبة ببرنامج مواز للتنمية الاجتماعية يحول دون زيادة الفقر ويخلق فرصا للعمالة المنتجة .

٤٨٤- وتطرق الى الاصلاح المؤسسي فقال إن الحاجة تدعو إلى عملية تفاوض أكثر مرونة يمكن بواسطتها للمصالح الوطنية المختلفة أن

تتفاعل بصورة دينامية . وهناك حاجة الى اتباع نهج عملية في التعاون ؛ وهذا يستدعي العمل بأسلوب جديد للتفاوض . وينبغي أن يكون الهدف هو التوصل الى حلول توفيقية واقعية محددة ، مهما تكن متواضعة ، بدلا من اجراء مناقشات طويلة حول قرارات ليس لها أي أثر حقيقي . ومن الضروري أيضا اجراء تجديد كامل للأمانة . ويجب البدء في الهدف هو التوصل الى حلول توفيقية واقعية محددة ، مهما تكن متواضعة ، بدلا من اجراء مناقشات طويلة حول قرارات ليس لها أي أثر حقيقي . ومن الضروري أيضا اجراء تجديد كامل للأمانة . ويجب البدء في عملية ترشيد ترمي الى تحقيق الاصلاح الهيكلي وتحسين النوعية الفنية وتخفيض البيروقراطية التي لا ضرورة لها .

٤٨٥- وقال ممثل الفلبين إن ما تحقق من الآمال التي أوحى بها إنشاء الأونكتاد منذ ٢٨ سنة قليل . فلا يزال العديد من البلدان يعتمد اعتمادا ثقيلا على صادرات السلع الأساسية . وتدنت الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية على مدار السنوات العشرين الماضية ، وأصبحت معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ضعيفة إلى حد كبير . وتزايدت الحمائية ، ولا سيما ضد صادرات البلدان النامية من المصنوعات . وزاد عدد البلدان النامية التي تقع على كاهلها أعباء ثقيلة من الديون الخارجية ومن خدمة الديون . وقد تعين عليها أن تحول الأموال من الانفاق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويتواصل اتساع التفاوت الاقتصادي بين البلدان المصنعة والبلدان النامية كما يتواصل تزايد الفقر .

٤٨٦- وأضاف أن الأونكتاد يستطيع أن يفخر بعدد من المبادرات التي تصدت بفعالية لبعض جوانب التجارة الدولية والتنمية . وهذا يصدق على نظام الأفضليات المعمم ، والأهداف المحددة للمساعدة الانمائية الرسمية ، والبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، وإنشاء الصندوق المشترك ، فضلا عن اتفاقيات دولية عديدة ، تشمل الاتفاقية المتعلقة بحقوق البلدان غير الساحلية في مجال النقل العابر . على أن أداء الأونكتاد ، ولا سيما في الآونة الأخيرة ، قد قصر عن طاقاته الحقيقية . وهو بحاجة إلى إعادة التنشيط لأنه المحفل الوحيد الذي يمكن للبلدان النامية أن تقدم فيه كمجموعة بتعريف بلدان الشمال باهتماماتها المشتركة ، ولأنه اكتسب المزيد من الأهمية في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية . والتجارة الدولية ، والتمويل ، والتنمية الاجتماعية

الاقتصادية ، بوصفها قضايا متكاملة ، يجب أن تشترك جميع البلدان في معالجتها بروح جديدة من الشراكة والترابط . وينبغي لجميع أعضاء الأونكتاد أن ينظروا إليه ليس كساحة للمواجهة وإنما كمحفل للتشاور والتعاون . وخبرة الماضي تنطوي على أدلة كثيرة تثبت أن أسلوب المواجهة في تسيير أعمال الأونكتاد عقيم وغير مجد ، ويؤدي إلى تجاهل المقررات وعدم العمل بالقرارات أو وضعها موضع التنفيذ .

٤٨٧- وقال إن الأونكتاد لا يستطيع أن يكون محفلا محايدا للنظر في مشاكل التنمية حيث أن البلدان النامية هي الشركاء الضعيفة في عالم مترابط . ويصدق هذا بوجه خاص من زاوية التأثير على البيئة الاقتصادية الدولية .

٤٨٨- وذكر أن ما يتم التوصل إليه من مقررات وقرارات في الأونكتاد بتوافق الآراء يجب أن يكون ملزما لجميع أعضائه وأن ينفذ التنفيذ الواجب . وينبغي للأونكتاد أن يتصدى لجميع القضايا الداخلة في نطاق ولايته الحالية ، بما في ذلك القضايا التي يجري تناولها من جانب هيئات أخرى وذلك في الحالات التي لم يتخذ فيها أي إجراء أو التي ثبت فيها عدم كفاية الاجراءات . ويجب على الأونكتاد ، كجزء من إصلاحه ، أن يركز على القضايا التي تؤثر تأثيرا حيويا على عملية التنمية ، مثل الديون الخارجية ، والتي اكتسبت أبعادا مخيفة بدرجة أنها أصبحت تهدد النمو والتنمية .

٤٨٩- وأوضح أن بوسع الأونكتاد أن يوفر محفلا للبلدان لكي تناقش وسائل جديدة وأفضل لتخفيض أعباء خدمة ديونها ، ولا سيما بالنسبة للبلدان الثقيلة الديون التي تقوم بتنفيذ برامج قوية للإصلاح . وهناك قضية أخرى ينبغي للأونكتاد أن يتناولها هي كيفية تحويل الفوائد الناجمة عن السلم إلى تدابير عملية من شأنها التعجيل بالتنمية الاقتصادية . ولما كان نزع السلاح عالميا ، وانهيار المجمعات العسكرية الصناعية ، آخذان في التحول بسرعة إلى حقيقة واقعة ، فإن الأونكتاد يجب عليه أن يثبت تفوقه في دراسة الآثار المترتبة على هاتين الظاهرتين . ويجب أن يوافق على تدابير عملية لاستخدام الموارد الهائلة ، سواء البشرية أو المالية ، التي سيتم الافراج عنها وتصبح متاحة لتحسين حالة الانسان .

٤٩٠- وقال إن للأونكتاد وظيفة هامة في تخطيط وتنسيق الجهود من أجل التعجيل بتنمية أقل البلدان نموا . وبالاضافة إلى ذلك فإن هناك حاجة لتعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان النامية لتمكينها من تحقيق النمو الاقتصادي المستديم . وينبغي للأونكتاد أن يدرس الكيفية التي يمكن بها تشجيع عقد اتفاقات للتكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . ونقل التكنولوجيا له أهمية حيوية لتحديث اقتصادات البلدان النامية . ومن المؤكد أن بوسع الأونكتاد أن يلعب دورا هاما في تشجيع الجهود التعاونية في ميدان العلم والتكنولوجيا فيما بين البلدان على الصعيد الرسمي . وأخيرا يجب أن يواصل الأونكتاد أعماله المتعلقة بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب . ويجب أيضا أن يدرس مزايا الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي بشأن السلع الأساسية .

٤٩١- وقال ممثل بولندا انه نتيجة لانهيار النظام الشيوعي في العالم والتحول إلى السياسات القائمة على السوق ، فإن المجتمع الدولي يشهد عملية مرموقة قوامها ظهور توافق في الآراء بشأن التنمية والنمو يؤكد على مبادئ الديمقراطية والتوجه السوقي والملكية الخاصة والمبادرة الخاصة والانفتاح على العالم .

٤٩٢- وأضاف أن التحول من نظام شمولي موجه مركزيا إلى الديمقراطية والاعتماد على قوى السوق الأجنبية يشكل مهمة هائلة . وثمة دروس ثلاثة من التجربة البولندية يمكن أن تنطبق على أي بلد يضطلع باصلاحات جوهرية . أول هذه الدروس أن مدى التغيير المطلوب ضخم . فإلى جانب الاصلاحات النظمية الشاملة ، فإنه ينطوي على عملية تحويل هائلة لهياكل الملكية والانتاج ، والأخذ باللامركزية ، وإزالة الاحتكار ، وانشاء مؤسسات ديمقراطية وسوقية ، وما إلى ذلك . وربما تتمثل أصعب مهمة في تغيير مواقف الناس . ويتعين التأكيد على الاستقلال وروح تنظيم المشاريع لا على التبعية والاعتماد على الدولة . وهذا تحد كبير أمام الأفراد الذين يفتقرون الى الخبرة في المهارات المتصلة بالسوق وفي أساليب واجراءات الادارة العصرية . ثانيا ، ان الحفاظ على الدعم الشعبي لعملية التحول هو أمر بالغ الصعوبة ولكنه حاسم الأهمية من أجل النجاح . ومهما كانت قوة القبول الأولي للحاجة إلى التغيير ، فإن الصعوبات القصيرة الأجل الناتجة عن التحول الفعلي - الكساد الاقتصادي العميق ، والبطالة المرتفعة ، والأجور الحقيقية الآخذة في

التدهور - انما تضعف هذا القبول بصورة هائلة . والبلد الذي يمر بمرحلة انتقالية ، شأنه في ذلك شأن جميع الديمقراطيات التي تفتقر إلى الخبرة ، إنما يولي اهتماما خاصا للتقلبات في أمزجة الرأي العام ؛ ومن ثم فإن فقدان الحماس مؤقتا للاصلاحات يمكن أن يؤخر هذه العملية بصورة خطيرة . ثالثا ، إن المساعدة الخارجية هي أمر ضروري وفعال في آن . ذلك أن القيام بعدد من الاصلاحات ، كالتحرر من القيود المفروضة على الصرف الأجنبي على سبيل المثال ، يكون أمرا أصعب بكثير إن لم يكن مستحيلا دون الحصول على مساعدة مالية مباشرة وكبيرة . وتؤدي المساعدة الخارجية أيضا الى تيسير الحفاظ على الدعم السياسي للاصلاحات تيسيرا كبيرا .

٤٩٣- وأضاف قائلا إن ثمة شرطا أساسيا للتحول الناجح ، ومكونا كبيرا من مكونات هذه العملية في الوقت نفسه ، يتمثل في تحقيق انفتاح الاقتصاد الوطني . وهذا بدوره يتطلب استجابة دولية داعمة ، ولا سيما من حيث تحسين امكانية الوصول الى الأسواق الخارجية . وأوضح أن هذا هو السبب في أن بولندا تعلق أهمية كبيرة على معاهدة الانتساب المعقودة مع الجماعة الأوروبية وعلى اتفاقات التجارة الحرة المعقودة مع منطقة التجارة الأوروبية الحرة وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا . وهذا أيضا هو السبب في أن بولندا مؤيد قوي لمفاوضات جولة أوروغواي .

٤٩٤- وأوضح ، فيما يتعلق بقضية مدى ملاءمة الأونكتاد وإسهامه العملي في تحقيق رفاه أعضائه ، أنه يجري بذل وقت وجهد على التفاوض على قرارات ذات قيمة ضئيلة ، قلما يوليها أحد انتباها بعد ذلك . وقال إن اهتمام وارسو ، شأنها في ذلك شأن عواصم أخرى ، بهذه الأعمال هو اهتمام طفيف ومتناقص . ويعاني الأونكتاد من نظام مجموعات جامد يحول بينه وبين أن يتناول القضايا الجاهزة بطريقة فعالة ومناسبة من حيث التوقيت . كذلك فإن الأونكتاد بطيء ، لا من حيث بدء اجتماعاته فحسب ، ولكن من حيث ادراك الواقع المتغير أيضا ، وخاصة في أوروبا الوسطى والشرقية .

٤٩٥- وقال إنه من المفارقات أن يكون الأونكتاد على حافة التهميش وعدم الملاءمة ، في وقت يشهد تحسنا هائلا في المناخ السياسي الدولي واختفاء الانقسامات الأيديولوجية . والأونكتاد مطلوب لتحليل التحديات

التي تواجه العالم ومناقشتها وبلوغ توافق في الآراء بشأنها ولتقديم مساعدة تقنية في المجالات التي تجمّعت لديه فيها خبرة فريدة وواسعة النطاق . وقبل كل شيء ، فإن الأونكتاد مطلوب لوضع سياسات واجراءات دولية والتفاوض عليها دعما للاصلاحات والسياسات الانمائية الداخلية الرشيدة ، بالنظر إلى أنه لا توجد مؤسسة أخرى متعددة الأطراف تتيح محفلا لاجراء مناقشة شاملة من حيث البلدان والمجالات أو يقدم الدعم العالمي الى الاقتصادات النامية والاقتصادات القائمة باصلاحات ، وهو الدعم البالغ الحيوية لنجاحها . وبدون هذه الوظيفة ، سيبقى الأونكتاد محفلا للمناقشة لا ينطوي على تطبيق عملي .

٤٩٦- واستطرد قائلا انه يتعين على الأونكتاد ، لكي يكون فعالا ، أن يصبح أكثر مرونة بكثير مما هو عليه في الوقت الحاضر . ويتعين نبذ نظام المجموعات المتسم بالجمود ؛ كما يتعين تشجيع ومباشرة الاتصالات والمشاورات عبر الحدود التقليدية للمجموعات . وينبغي السماح بعملية مرنة لانشاء مجموعات مختصة بمواضيع محددة بغية تمكين البلدان ذات الآراء والأهداف المتماثلة من صياغة مواقف ومقترحات مشتركة . وينبغي عدم اختتام المؤتمر دون الاتفاق على برنامج تكييف للأونكتاد .

٤٩٧- وقال ممثل جمهورية كوريا إنه نتيجة لنهاية "الحرب الباردة" ، أصبحت عملية الدقرطة والاصلاح الاقتصادي الموجه نحو السوق ، التي تنفذ الآن في أجزاء عديدة من العالم ، تعني أنه يمكن التطلع الى سلم حقيقي ورخاء أكبر للبشرية جمعاء . غير أن عدم استقرار المناخ الاقتصادي الدولي وعدم القدرة على التنبؤ به يشكلان تحديا رئيسيا لهذه النظرة العامة البراقة على المستقبل .

٤٩٨- وقد لعب الأونكتاد دورا حيويا في تعزيز الجهود الانمائية للبلدان النامية . غير أن التحديات الجديدة لحقبة ما بعد الحرب الباردة تفرض ضغطا على الأونكتاد لاعتماد نهج جديد ومحاولة تجنب أن يكون محفلا انقساميا بين الشمال والجنوب . ولا بد من إعادة هيكلة الأونكتاد لكي تعزز فعاليته ، وعليه أن يشرع في برامج عمل ذات وجهة عملية .

٤٩٩- ونظرا للنقص المزمن في موارد التنمية وعبء الدين الأجنبي المتراكم الذي تواجهه البلدان النامية ، ينبغي للبلدان المتقدمة أن

تفي بهدف المساعدة الانمائية الرسمية ، وتشجع تقديم المزيد من الاستثمارات الأجنبية الى البلدان النامية ، وتخفف من عبء الدين ، وتزيد السيولة في الأسواق المالية عن طريق تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية . وعلى البلدان النامية من جانبها أن تحشد الموارد المالية المحلية وتقيم نظاما سليما للادارة الاقتصادية ، وتهيء المناخ المؤاتي للاستثمار الأجنبي المباشر .

٥٠٠- وتشدد جمهورية كوريا على الحاجة الى إقامة بيئة تجارية دولية مؤاتية للبلدان النامية ، وتطالب المجتمع الدولي بتعبئة الارادة السياسية لتحقيق نتيجة متوازنة ومنصفة لجولة أوروغواي ، لأن هذه هي الوسيلة الوحيدة للتغلب على الآثار السلبية للحمائية والاقليمية المتناميتين مع رعاية المصالح المحددة للبلدان النامية .

٥٠١- وخلال العقد الماضي اتسعت ثغرة التكنولوجيا إذ أصبحت البلدان المتقدمة تتردد بصورة متزايدة في نقل تكنولوجياتها الى البلدان النامية . وينبغي للبلدان المتقدمة أن تزيل العقبات أمام وصول البلدان النامية الى التكنولوجيات الجديدة والمتقدمة وتعزز نقل التكنولوجيا ، حتى وإن كان ذلك على أساس تجاري . أما البلدان النامية فعليها بدورها أن تضمن تخصيص أجزاء كبيرة من ميزانيتها للبحث والتطوير ، وتطويع أنظمتها التعليمية بسرعة لتتفق مع الاحتياجات العلمية والتكنولوجية .

٥٠٢- وتعتبر جمهورية كوريا أن التهديد بالتدهور البيئي العالمي يقتضي شراكة كاملة وعملية ، وليست بلاغية ، بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وسيكون مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية اختبارا لتلك الشراكة: فعلى المؤتمر أن يكون محفلا للتوصل الى توافق في الآراء حول آليات مبتكرة للتمويل ونقل التكنولوجيا . فمن الضروري أن تحصل البلدان النامية على تكنولوجيات سليمة بيئيا بشروط تساهلية . وينبغي ألا تتحول التدابير التنظيمية الرامية الى حماية البيئة الى شكل آخر من أشكال الحواجز غير التعريفية التي تعوق صادرات البلدان النامية .

٥٠٣- وينبغي أن يتقاسم جميع أعضاء المجتمع الدولي المسؤوليات عن التنمية المتوازنة . فقد نفذت جمهورية كوريا عددا من مشاريع

التعاون التي ترمي الى تقاسم الخبرة التي كونتها في عمليات التنمية الاقتصادية ، مع البلدان النامية الأخرى . وتشمل هذه المشاريع صندوق التعاون من أجل التنمية الاقتصادية ، بمبلغ ٣٦٠ مليون دولار من القروض التساهلية المقدمة الى البلدان النامية ، ووكالة التعاون الدولي الكورية . وتعلق بلاده أيضا أهمية كبيرة على برامج التعاون التقني المقدمة من خلال منظومة الأمم المتحدة ، وتشارك في مشروع مشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لانشاء خدمات إعلامية وترويجية للاستثمار الاقليمي في آسيا والمحيط الهادئ .

٥٠٤- وقال ممثل رومانيا أن الأونكتاد الثامن ينعقد في وقت يشهد تغييرات تاريخية . فهناك جزء كبير من البشرية يحاول الآن بعد أن كان قد صار في طريق خاطئ ، ايجاد وسيلة رشيدة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي . فبعد ثورة كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بدأت رومانيا طريقها لتحقيق الديمقراطية ودولة القانون والاقتصاد السوقي . فقد ألغي النظام المركزي ويجري الآن تحرير الاقتصاد وبدأت عملية جزرية من الخصخصة . وألغيت احتكارات الدولة والتخطيط المركزي . وأصبحت الواردات خاضعة للرسوم الجمركية فقط ولم تعد الصادرات تتمتع بالاعانات . وأصبحت الاستثمارات الأجنبية تتمتع الآن بشروط مواتية ، مثل امكانية الملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠ في المائة ، والاعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية ، وحرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والأرباح .

٥٠٥- وترمي رومانيا الجديدة الى تحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي . وسوف تبدأ المفاوضات قريبا للانتساب الى الجماعة الأوروبية ولتطوير علاقة مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة . وتشارك رومانيا أيضا في منطقة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي .

٥٠٦- غير أن رومانيا تواجه مثلها مثل البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقال ، أزمة اقتصادية خطيرة . وسوف تكون الجهود التي تبذلها البلاد بنفسها ، بما في ذلك تنفيذ برنامج للتكيف الهيكلي ، حاسمة في التغلب على الصعوبات الاقتصادية الراهنة ولكن رومانيا تحتاج في الوقت نفسه الى مساعدة خارجية .

٥٠٧- وقد وصل الأونكتاد في تاريخه الى مفترق طرق . والمهمة الرئيسية التي يواجهها الأونكتاد الثامن هي أن يكيف تنظيمه مع التغيرات العميقة التي تحدث في العالم . فمن الأهمية بمكان الدخول في حوار عملي وبروح جديدة من الشراكة من أجل التنمية . ويعتبر مشروع الوثيقة الختامية أساسا طيبا للتوصل الى نتائج ايجابية . وينبغي تجديد وتحديث الأونكتاد حتى يمكنه أن يلبي المقتضيات الحاضرة بطريقة أكثر مرونة وفعالية . ولا بد من الاضطلاع بهذا الاصلاح في سياق اعادة تشكل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة . كما يجب أن تؤخذ في الحسبان امكانية انشاء منظمة تجارية متعددة الأطراف . وينبغي أن ينص اصلاح الأونكتاد على تنفيذ أفضل لوظائفه الرئيسية الثلاثة وهي: البحث والتحليل ؛ والتفاوض ؛ والمساعدة التقنية في الميادين التي يتمتع فيها بميزة نسبية .

٥٠٨- والى جانب اتخاذ تدابير لتضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من الضروري للأونكاد أن يدعم الاصلاحات الجارية في بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية .

٥٠٩- وفي نفس الوقت الذي تدعم فيه جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال من أجل حشد مواردها الخاصة ، ينبغي أن يتخذ الأونكتاد اجراء لتشجيع زيادة كبيرة في تحويل الموارد المالية الممنوحة بشروط مواتية لهذه البلدان ، بما في ذلك الموارد الناتجة عن نزع السلاح .

٥١٠- وفي ميدان التجارة الدولية ينبغي للأونكتاد أن يضم جهوده للغات في الاسهام في مقاومة الحمائية وتحرير المبادلات الاقتصادية الدولية ، وكذلك معاملة البلدان النامية معاملة متمايزة وأكثر رعاية . ومن المأمول أن تنتهي جولة أوروغواي بمكاسب كبيرة في هذا الصدد .

٥١١- ورومانيا ، بوصفها بلدا يمر بفترة انتقال الى الاقتصاد السوقي وبوصفها في نفس الوقت بلدا ناميا ، تعلق قيمة عالية على التعاون مع الأونكتاد ، ولا سيما في ميدان المساعدة التقنية . وينبغي مواصلة تنمية هذا التعاون المثمر .

٥١٢- وأكد ممثل الاتحاد الروسي للمؤتمر أن بلده يواصل عضوية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا في مجلس الأمن وفي الهيئات والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، وأكد العزم على مواصلة التعاون الشامل مع الأونكتاد ومع البلدان الأعضاء فيه . وقال إن روسيا قد دخلت فترة تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة منذ تحولها إلى دولة ديمقراطية تقوم على الاحترام غير المشروط لحقوق الانسان واقتصاد السوق . وهذه التغيرات تشمل منح المساواة لجميع أشكال الملكية ، والخصخصة (تحويل الملكية إلى القطاع الخاص) على نطاق واسع ، والتسعير بحرية ، وإزالة الصفة الاحتكارية للاقتصاد والنهوض بالمنافسة وروح تنظيم المشاريع ، وزيادة تحرير نظام التجارة الخارجية ، وتهيئة الأوضاع الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر . وأضاف أن روسيا قد أسهمت بالفعل اسهاما كبيرا في الانتقال من النظام العالمي القديم إلى النظام الجديد وأنها تدرك مسؤوليتها ودورها في التماس حل واقعي للمشاكل الانمائية ، بالتعاون الوثيق مع جميع البلدان . وأشار إلى أنه حتى بضعة أشهر سابقة ، لم تكن روسيا توجد كدولة مستقلة وأن من الطبيعي أن يتطلب الأمر بعض الوقت لتحديد المصالح والقدرات المحدودة لروسيا في مجال التعاون المتعدد الأطراف في إطار المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي في التسعينات .

٥١٣- وقال إن التغيير الهيكلي ينطوي دائما على تكاليف معينة . وبصرف النظر عن مستوى التنمية ، فإن هذه التكاليف والصعوبات بل وحتى التوترات يبدو أنها تبلغ ذروتها في وقت يتسم بالتغيير الشامل للنظام السياسي والاقتصادي برمته . وهذه هي الحالة في روسيا وفي بعض البلدان الأخرى . وأعرب عن امتنان روسيا لما قدمته بعض البلدان من دعم ومساعدة أثناء الفترة الانتقالية الصعبة والأليمة . وأوضح أنه عندما تكون الحالة الاقتصادية والسياسية المحلية قد استقرت في روسيا ، فإنه سيجري استئناف تقديم مساعدتها إلى البلدان النامية وتوسيع هذه المساعدة على أساس جديد غير أيديولوجي . وعلى الرغم من أهمية المساعدة الخارجية ، فان مفتاح النجاح هو ، في التحليل النهائي ، يكمن بطبيعة الحال في الاستخدام الرشيد للموارد المحلية واتباع سياسات اقتصادية وطنية سليمة .

٥١٤- ومضى قائلا إن مصداقية الأونكتاد ونجاحه في الحصول على التعاون النشط من جانب جميع البلدان الأعضاء سيعتمدان على قدرته على

تكييف أنشطته لتتمشى مع التغييرات الجذرية الجارية وعلى استعداده لتحقيق ذلك . أما النهج التقليدي للأونكتاد ، القائم على تقسيم العالم إلى بلدان متقدمة وبلدان نامية ، فيبدو أنه مازال صالحا . بيد أن هذا النهج لم يعد يعكس على نحو واف المجموعة المتنوعة للتحديات التي تواجهها هذه المؤسسة الآن . وفي هذا السياق ، تتفتح فرص جديدة واسعة أمام التعاون الدولي المتعدد الأطراف . ذلك أن الحيز الآخذ في الاتساع الذي تهيمن عليه مبادىء السوق يجعل العالم أقل تنافرا من وجهة نظر النهج الأساسية الخاصة بالسياسات الاقتصادية . ومن ثم فإنه توجد بدرجة متزايدة فرص أفضل لتحقيق ترابط أكبر في السياسات الوطنية والدولية ، بما في ذلك السياسات المتعلقة بمجال التنمية .

٥١٥- وقال إن إعادة التشكيل المؤسسية للأونكتاد هامة وكذلك تجيء في وقتها . ذلك أن تكييف الأونكتاد تبعا للواقع الجديد هو قوة محركة في هذه العملية وليس نتيجة لاصلاح الأمم المتحدة . ومن المطلوب تنفيذ ولاية الأونكتاد تنفيذا كاملا بوصفه التنظيم الاقتصادي العالمي الذي من المنتظر أن تفي أنشطته على نحو واف بمصالح جميع البلدان أو مجموعات البلدان ، دون استثناء . وقال إن ثمة اختبارا لقدرة الأونكتاد على مواجهة التحديات الجديدة يكمن في استجابته للقضايا الانمائية الآخذة في الظهور . ومن المطلوب اتخاذ نهج جديدة تشمل: اجراء مناقشة صريحة وتبادل سخي للخبرة المكتسبة فيما يتعلق بالسياسات والاصلاحات الاقتصادية الوطنية ، وكذلك اتخاذ تدابير داعمة دولية ، وتحقيق التنمية القابلة للادامة ، وتحويل الانتاج العسكري ، الذي بدأت البشرية مؤخرا فقط في تجميع خبرات فيما يتعلق بالتعاون الدولي في شأنه ، واشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية ، بما في ذلك تلك المنتمية إلى القطاع الخاص ، في أعمال الأونكتاد .

٥١٦- وأعاد ممثل سان تومي وبرنسيبي تأكيد التزام بلده بالتعاون والتضامن الدوليين من أجل التنمية ، وقال إن البلدان الجزرية الصغيرة مثل بلده تواجه تحدي التنمية في بيئة دولية متغيرة . فقد أدخلت سان تومي وبرنسيبي تغييرات ديمقراطية شتى عن طريق انتخابات حرة والاعتراف بحقوق الانسان الأساسية ، وهي الآن تبذل الجهود لمواجهة المشاكل الاقتصادية ، ولذا تحتاج إلى موارد إضافية والتقنيات الأساسية اللازمة للتنمية في اطار نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر

انصافا . وفي هذا الصدد كانت محصلة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا (باريس ، ١٩٩٠) مرضية ، والمطلوب من البلدان تحويل التزاماتها الى أعمال ملموسة باتخاذ إجراءات عاجلة باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية .

٥١٧- ويمكن لعملية نزع السلاح الجارية إتاحة الافراج عن الموارد لاستخدامها من أجل الاحتياجات الانمائية للبلدان النامية ولا سيما أقلها نموا . وتدرك سان تومي وبرنسيبي أن المسؤوولية الأولى عن معالجة مشاكل تخلفها تقع عليها هي ، ولكنها تحتاج الى دعم المجتمع الدولي ، ولا سيما الأونكتاد ، وكذلك إلى دعم هيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، بغية استكمال جهودها من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية ، وتوفير فرص العمل ، والرعاية الصحية وتنمية السياحة . وقد سجلت بعض النتائج الناجحة بفضل مساعدة بلدان معينة ، ولكن ينبغي للبلدان الأخرى أيضا تقديم المساعدة .

٥١٨- والمدفوعات الخارجية تتجاوز الائتمانات والمنح ، وذلك نتيجة لمعدلات التبادل التجاري غير المواتية وهبوط أسعار السلع الأساسية وتزايد أسعار الواردات ولاسيما الطاقة . وتتطلب هذه البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية ، التي أثرت تأثيرا سلبيا على اقتصادات البلدان النامية الأخرى أيضا ، بذل البلدان النامية ، وكذلك المجتمع الدولي ، جهودا مكثفة ، بغية تأمين تعبئة الموارد اللازمة للاضطلاع بإجراءات ترمي الى تمكين شعوب البلدان النامية من التمتع بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٥١٩- إن خطر الديون وخدمة الديون على اقتصادات البلدان النامية ، ولا سيما أقلها نموا ، مثار قلق شأنه في ذلك شأن عدم وجود أو عدم كفاية تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية . وينبغي لكل الدائنين ، كدليل على التضامن ، توسيع وتعميم مبادرات إلغاء الديون التي اتخذتها بالفعل بعض البلدان . وينبغي أيضا النظر في إعادة تدوير الديون في مشاريع التنمية . ويجب على البلدان المتقدمة تيسير وصول منتجات أقل البلدان نموا الى أسواقها ، ومساعدتها في تحسين وسائل النقل والتوزيع ، وتوفير المساعدة للبلدان الجزرية مثل سان تومي وبرنسيبي في تنمية السياحة واجتذاب المستثمرين المحتملين .

٥٢٠- ولاحظ ممثل السنغال أن رياح الحرية التي اكتسحت أوروبا الشرقية في نهاية فترة الثمانينات غيرت العلاقات الدولية تغييرا أساسيا بتدميرها للاستقطاب الثنائي العالمي القديم . وبانتهاء الحرب الباردة نشأت إمكانيات جديدة تقوم على المشاركة لا المواجهة . وينبغي أن تكون الفوائد الناجمة عن السلم مصدرا مبشّرا للتنمية . على أنه يبدو أن استقطابا جديدا قد حل محل الاستقطاب القديم ، حيث أخذ كل من اهتمام وموارد البلدان المتقدمة يتركز على مجالات جديدة على حساب الجنوب ، ولا سيما أفريقيا . بل إن أفريقيا ، على الرغم من جهودها في مجال التكيف - الذي يمس مساسا خطيرا بالعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي ازداد تهميشها من جراء هذه المجموعة من الأحداث الجديدة: فالديون لا تزال تعوق النمو ، رغم الجهود المحمودة لبعض المانحين ؛ واستمرار عدم الاستقرار والاتجاهات الهبوطية في اسعار السلع الأساسية يعمل على تجميد سياسات تحقيق الاستقرار . والصعاب التي تنفرد بها القارة الأفريقية تتفاقم بسبب القواعد المشوهة لامكانية الوصول إلى الأسواق ، والبلدان الأفريقية تبذل جهودا جدية في مفاوضات جولة أوروغواي من أجل تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق . وبالمثل فإن الطاقات العلمية والتقنية ، التي تعمل على خلق القدرة على المنافسة في الانتاج والتجارة ، تتركز بصورة رئيسية في البلدان المتقدمة .

٥٢١- وأضاف أن الأونكتاد يجب ، في هذا السياق ، أن يضطلع بدور حيوي ولا يمكن أن يقوم به غيره في مجال التنمية وذلك بالمساهمة في رعاية وجود بيئة دولية أكثر دينامية وداعمة للتنمية . وهناك حاجة إلى تعزيز القدرات التحليلية للأونكتاد - ولا سيما فيما يتعلق بتحديد وتحليل المشاكل الحرجة التي تكتنف التنمية - مثلها في ذلك مثل علاقاته الهيكلية مع المؤسسات الدولية المتخصصة الأخرى حتى يتسنى تحقيق مشاركة حقيقية على صعيد المفاهيم ، وتحقيق نتائج الدراسات المضطلع بها ومتابعتها . ويتطلب الأمر الآن توفر إرادة سياسية قوية من أجل المعالجة القوية للقضايا المترابطة الخاصة بالفقر والجوع والظلم وتدمير البيئة وحقوق الانسان .

٥٢٢- وأشار الممثل إلى أنه في غضون بضعة أيام وبدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ستقوم مجموعة من 'السيدات الأوليات' منهن زوجة الرئيس ضيوف وملكة بلجيكا فابولا ، بتنظيم اجتماع في جنيف لحفز وعي المجتمع الدولي بالحالة الصعبة لأهل الريف من الاناث في أجزاء عديدة من العالم .

٥٢٣- قال ممثل سنغافورة إنه أصبح الآن من الضروري اغتنام هذه الفرصة الفريدة لحصر المنجزات الماضية وتقييم الحاضر وتقوية التعاون الاقتصادي الدولي بالنسبة للمستقبل . وأضاف أن المناخ الاقتصادي موات لتنمية حوار يفضي إلى مرحلة جديدة محسنة من الشراكة الدولية . فقد أدركت بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا أن الاقتصاد السوقي أفضل بكثير من نظامها الاقتصادي السابق .

٥٢٤- كما أن عددا كبيرا من البلدان النامية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية يتابع تنفيذ إصلاحات اقتصادية ويتخذ تدابير مستقلة لتحرير سياساته التجارية ، متحملا في معظم الأحيان تضحيات كبيرة . ويكمن وراء عملية التحرير الاقتصادي الاعتراف بأن النظام القائم على السوق سوف يحسن القدرة على المنافسة دوليا ويولد المزيد من الفرص للتجارة والنمو والتنمية .

٥٢٥- لقد صار العالم أكثرا ترابطا وأصبحت الشركات المتعددة الجنسيات أكثر أهمية بوصفها محركة للنمو العالمي ونقل التكنولوجيا . فالتصنيع العالمي ، والتدفق الحر لرأس المال في جميع أنحاء العالم وزيادة الاعتماد على الصادرات والشبكة العالمية للخدمات المالية والتأمينية والتجارية قد قربت البلدان من بعضها البعض أكثر من أي وقت مضى .

٥٢٦- وقد أفضت استراتيجيات النمو والتنمية في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا إلى استمرار ارتفاع معدل النمو الاقتصادي عن المتوسط العالمي . وتتمثل العوامل الهامة في الاستقرار السياسي النسبي ، والاستثمار الكثيف في تنمية الموارد البشرية ، والسياسات الموجهة نحو السوق ، ووجود صناعات قادرة على المنافسة دوليا ، والسياسة المتحررة للاستثمار الأجنبي ، والتركيز على وفورات الحجم ، واستغلال الميزة النسبية ، وفي الآونة الأخيرة تشكيل منطقة للتجارة الحرة .

٥٢٧- هناك بلدان نامية أخرى لم تتمكن من تحقيق تقدم في السنوات الأخيرة ، كما أن عدد أقل البلدان نموا استمر في التزايد . وهذه الصورة الصارخة القسمات تؤكد أهمية دور البيئة الدولية المواتية لجهود النمو التي تبذلها البلدان النامية . وهناك بوضوح حاجة إلى اتخاذ إجراء وطني ومتعدد الأطراف متدارس لبناء اقتصاد عالمي صحي

وآمن ومنصف . وفي هذا الصدد تتحمل البلدان المتقدمة الكبرى مسؤولية خاصة .

٥٢٨- أما البلدان التي تبنت النظم القائمة على السوق واستراتيجيات النمو المستند إلى الصادرات ، وخاصة تلك الموجودة في العالم النامي ، فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على النظام التجاري المتعدد الأطراف المنفتح والمعزز . لذلك يعتبر نجاح جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أمرا حاسما . وبالاضافة الى ذلك هناك اتجاه خطير نحو تشكيل كتل اقتصادية اقليمية فالاقليمية الاقتصادية في حد ذاتها يمكن أن تكون ذات وجهة تنموية ، وتفضي إلى تحرير التجارة ، وتتيح قدرا أكبر من وفورات الحجم والنطاق . غير أن تفتت النظام التجاري المتعدد الأطراف يمكن أن يؤدي إلى اقليمية تغذي الاتجاهات الحمائية ؛ ويمكن أن تبرز كتل تجارية منغلقة على نفسها . لذلك فمن الحيوي أيضا أن تكون الاقليمية الاقتصادية مكملة للنظام التجاري المتعدد الأطراف ومتفقة مع الغات .

٥٢٩- إن البيئة الجغرافية السياسية والاقتصادية لعالم اليوم تعتبر مختلفة اختلافا جذريا عنها في الماضي . ومع ذلك يبقى عمل الأونكتاد قيما بوصفه أداة هامة للتعاون الدولي في التجارة والتنمية ، ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية . وعليه أن يواصل توفير المنظور المتعدد القطاعات للتجارة والتنمية في مجالات تشمل التجارة والسلع الأساسية والموارد اللازمة للتنمية ونقل التكنولوجيا والخدمات .

٥٣٠- غير أنه من اللازم أن يتكيف الأونكتاد مع الحالة الاقتصادية والسياسية الدولية المتغيرة . ويجب أن يصبح أكثر فعالية في الاضطلاع بوظائفه الخاصة بتحليل السياسات العالمية والبحوث ، والحوار والمفاوضات ، والدعم التقني للبلدان النامية . وينبغي للمؤتمر أن يحدد أولويات خطة عمله ويركز على الجهود الرامية إلى التعجيل بالتنمية ، وتقوية المرونة الوطنية ورفع قدرة البلدان على الاسهام في التعاون الدولي على نطاق أوسع .

٥٣١- وقال ممثل اسبانيا إن السنوات الثلاث الماضية شهدت تباطؤا عاما في النمو الاقتصادي . وكانت الديون الخارجية وتدهور أسعار السلع الأساسية ، والصعاب التي اكتنفت محاولة الوصول الى الأسواق

الدولية عوامل أدت الى التقليل من قدرة البلدان النامية على الاستيراد ومن فرصها لادخال التكنولوجيات الجديدة اللازمة للتنمية الاقتصادية • على أن اقتصادات بعض البلدان النامية ظهرت فيها علامات انتعاش اقتصادي ، كان منها بلدان في أمريكا اللاتينية • وكانت نتائج برامج التكيف الهيكلي أكثر ايجابية عندما أصبحت البيئة الاقتصادية الدولية أكثر مواتاة • ولقد تزايد ترابط جميع الاقتصادات في السنوات الأخيرة • ولذلك غدا من الضروري تكييف مخططات التعاون للواقع الاقتصادي الدولي الجديد ، بما في ذلك عمليات التكامل الاقليمي • وبوسع الأونكتاد أن يقوم بدور هام في هذا التكييف •

٥٣٢- وأشار إلى أن الآثار الحميدة التي تترتب على نظام سوقي كفء وعلى قطاع خاص قوي قد ثبتت • وعلى أي حال ، يبدو أن اصلاح القطاع العام يمثل مهمة ذات أولوية في حالات كثيرة • والتدهور البيئي مشكلة تتطلب تقاسم المسؤولية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية معا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستديمة •

٥٣٣- وأضاف أنه يجب تشجيع السياسات الرامية الى تعبئة موارد وطنية ودولية أكثر كفاية ، كما يجب زيادة معدل المدخرات عالميا • وينبغي للبلدان المتقدمة ، فضلا عن البلدان حديثة العهد بالتصنيع وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية والبلدان المنتجة للنفط ذات الدخول المرتفعة أن تواصل زيادة الموارد المخصصة للتعاون الانمائي • واحتياجات بلدان أوروبا الوسطى والشرقية يجب أن تلبى دون تحويل مسار الموارد المقدمة من المجتمع الدولي للبلدان النامية • وأعرب عن تأييد اسبانيا الكامل للاستراتيجية الدولية الحالية القائمة على تنفيذ سياسات للتكيف الهيكلي موجهة الى النمو ، ونهج تناول "كل حالة على حدة" ، والحصول على تدفقات مالية جديدة ، وإعادة جدولة الديون وتخفيضها ، وقال انها تشترك بنشاط كبلد دائن في نادي باريس •

٥٣٤- وذكر أن خروج جولة أوروغواي بنتيجة ايجابية مسألة ذات أولوية • والاقتراح الحالي يشمل تساهلات لصالح البلدان النامية • كما يجب أن تفضي المفاوضات الى التزام بفتح أسواق البلدان المتقدمة • وتكلل جولة أوروغواي بالنجاح يجب أن يفضي الى النمو التدريجي للتجارة الدولية بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف •

٥٣٥- وقال إن التعاون التكنولوجي في اطار الاونكتاد يتطلب حلولا واقعية • وهذه مسألة حساسة حيث أن جزءا كبيرا من الابتكار التكنولوجي يحدث في القطاع الخاص ، ويتطلب نقله حوافز تتمشى مع النظام السوقي • وذكر أن اسبانيا تشجع هذا النقل وتبذل جهودا خاصة في تدريب التقنيين والباحثين ، وفي تسهيل وصول البلدان النامية الى التكنولوجيات الجديدة ، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئيا • ومن الضروري أن تقوم البلدان النامية ، بدورها ، بتأمين الحماية الكافية للاستثمار الأجنبي وللملكية الفكرية • وينبغي أن تعمل المساعدة التقنية القيّمة التي يقدمها الأونكتاد على تحسين وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات الجديدة والسليمة بيئيا •

٥٣٦- وأضاف أن هناك حاجة الى قوة دفع جديدة فيما يتعلق بالسلع الأساسية • ويمكن أن تكون للنافذة الثانية للصندوق المشترك فائدتها في تقليل الاعتماد على السلع الأساسية عن طريق تنويع الصادرات • ومن الضروري تحسين شروط الوصول الى الأسواق ، واصلاح آليات التمويل التعويضي ، وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية من أجل تحسين أجهزتها المالية وانتاجها ، وهياكلها الأساسية للتسويق والتوزيع • وينبغي للاونكتاد أن يقوم دوريا بدراسة جميع المنظورات ومجالات العمل المتعلقة بالسلع الأساسية ، والحرص على متابعة مفاوضات "غات" ذات الصلة ، وشمول البعد البيئي في التحليل الذي يقوم به •

٥٣٧- وأشار الى أنه يجب على الاونكتاد أن يتكيف مع البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة ، وأن يركز على قضايا التنمية ، وأن يكون محفلا لتشجيع الحوار • وينبغي له أن يمارس وظائفه التحليلية بصورة انتقائية • وينبغي اجراء مفاوضات متى كانت هناك امكانيات لاحراز نتائج • واذا تعززت مهام الاونكتاد في مجال المساعدة التقنية فسيلقى ذلك الترحيب أيضا من اسبانيا • والاصلاح المؤسسي المتعمق للاونكتاد مسألة أساسية لانفاذ أي اتفاق يتم التوصل اليه في الدورة الثامنة للاونكتاد • والتنمية المستديمة والقائمة على المشاركة ، وايلاء الاهتمام للتنمية البشرية والبعد الاجتماعي لعمليات التكيف الهيكلي في البلدان النامية ، من المواضيع الهامة في تعاون اسبانيا الانمائي .

٥٣٨- وتحدث ممثل سري لانكا عن المناخ الجديد الذي بدأ في الظهور والذي تترتب عليه تغييرات سياسية ذات شأن ، ومزيد من العولمة ، وترابط العالم الاقتصادي . وقال إن أحد التحديات الكبرى للعهد الجديد يتمثل في تحقيق الامكانيات للتعاون الدولي الحقيقي . وان التنمية المعجلة في البلدان النامية تتطلب زيادة جوهرية في صافي تحويل الموارد اليها ، وحلا دائما وشاملا لمشكلة الدين ، ونظاما تجاريا مفتوحا ومنصفا . ولقد برهنت البلدان النامية اكثر فاكثر استعدادها للقيام بتحرير التجارة الخارجية والتحرير المالي ولاتباع سياسات داخلية سليمة ، لكن الحمائية آخذة في التقدم في البلدان المتقدمة . وان التحركات المكثفة نحو الثنائية والاحادية والاقليمية في البلدان المتقدمة قد أثارت القلق بشأن تجزئة النظام التجاري الدولي . وقد اشتدت حدة التوترات التجارية القائمة ، وتضاعف تهميش أغلبية البلدان النامية . وثمة أيضا شعور بالقلق ازاء احتمال تحويل الاستثمارات الجديدة والمساعدة المالية والتقنية الدولية عن البلدان النامية نحو بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنهمكة الآن في اعادة الاعمار .

٥٣٩- وقال إن الاصلاحات الاقتصادية التي أجرتها سري لانكا مؤخرا قد فتحت اقتصادها أمام المنافسة الخارجية . وان عدم استعداد البلدان المتقدمة لفتح الأسواق في المجالات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية أمر مخيب للآمال . فالبلدان النامية بحاجة ماسة الى الموارد المالية . والتمويل الخارجي يظل يعين المعالم للسياسة العامة في كثير من البلدان النامية . وقد قوضت التحويلات السالبة للموارد تقويضا شديدا جهودها الرامية الى التكيف والى الاصلاح الاقتصادي . وينبغي أن يشكل الحد من الفقر بقدر كبير الأولوية العليا للمجتمع الدولي . وثمة حاجة الى تدفقات اضافية للموارد انسجاما مع الأهداف المقبولة والحاجات المدركة للبلدان النامية .

٥٤٠- وفي ميدان السلع الأساسية ، استمرت المشاكل التقليدية المتعلقة بعدم استقرار الأسعار وبحصائل الصادرات . وفيما يتعلق بكثير من البلدان النامية ، يجب تأمين الموارد اللازمة للتنمية بواسطة قطاع السلع الأساسية . وتستطيع البلدان المتقدمة أن تساعد بأن تحسن شروط وصول صادرات البلدان النامية الى الأسواق ، وتمنح مساعدة تقنية لتنفيذ برامج التنويع ، لا سيما عن طريق تنمية الموارد

البشرية ، وتمد يد التعاون لتحسين تدفقات المعلومات كمساعدة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار ، وتوفر التمويل المتوسط والطويل الأجل من أجل الجهود الوطنية المبذولة في سبيل التنويع .

٥٤١- وفي حالة التجارة العالمية الآخذة في التطور ، سيكون الفائزون الحقيقيون هم تلك البلدان التي تستطيع أن تجاري التنمية التكنولوجية ، فتنشئ وتبقي هياكل فعالة للانتاج تمكنها من الاستجابة على نحو مناسب للاتجاهات المتغيرة في الطلب في السوق العالمية . ويتسم بأهمية فائقة نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية بشروط عادلة وممكن تحملها فضلا عن الحصول على التكنولوجيات .

٥٤٢- ومضى قائلا انه من أجل تشجيع البلدان النامية على مواصلة تطبيق سياسات قائمة على السوق وعلى اعتماد سياسات وتدابير وطنية سليمة في غمار السعي الى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المعجل بها ، فان الجهود الصادقة والايجابية التي تبذلها البلدان النامية ينبغي أن تضاهيها استجابة قوية بصورة متساوية من جانب البلدان المتقدمة . فمما لا شك فيه أن تنفيذ استراتيجيات انمائية منفتحة على الخارج في البلدان النامية من شأنه أن يسهم في توسيع التجارة العالمية بما يحقق النفع المتبادل . ولذلك فانه يكون من صالح المجتمع الدولي ككل أن يجري اعتماد سياسات وتدابير ملائمة يمكن أن تعزز النمو والتنمية في جميع البلدان .

٥٤٣- وقال ممثل السويد ان الأمر المهم فعلا هو مصير البلدان الأعضاء مفضلا على مصير الأونكتاد ، حيث ان منظمة دولية ما ليست إلا وسيلة لتحقيق غاية ، أي التقدم الاقتصادي للبلدان النامية ، بوجه خاص . وبينما شهدت بعض البلدان في السنوات الأخيرة زيادة في معدلات النمو ، لا يزال عدد كبير من البلدان دون حد الفقر المطلق . وأضاف أن التغييرات السياسة والاقتصادية الواسعة الانتشار مثل الدعم المتزايد للديمقراطية وحقوق الانسان والاقتصاد السوقي والمؤدية الى تقارب الآراء بشأن أولويات التنمية قد أعطت التعاون المتعدد الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة دورا جديدا وأقوى .

٥٤٤- واضاف أن البلدان النوردية تقدمت باقتراحات لجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية واتصالا بالموضوع بالنسبة الى جميع

البلدان الأعضاء . واحد هذه الاقتراحات هو تحديد "مراكز امتياز" في مختلف الهيئات المعنية . والأونكتاد بحاجة الى اعادة حيويته اذا أريد له تجنب خطر الوقوع في النسيان . وبدلا من تخصيص الوقت للقرارات المتكررة التي ليست لها صلة عملية بالموضوع ، ينبغي التركيز على السياسات التي تؤثر في نمو الاقتصادات الوطنية .

٥٤٥- وقال إن الأونكتاد يستطيع أن يوفر محفلا للمناقشات في مجال التجارة . وفي هذا الصدد ، من الأساسي وضع ضوابط متعددة الأطراف جديدة وفتح الأسواق . وفي هذا السياق ، ألغت السويد القيود على استيراد المنسوجات والأحذية .

٥٤٦- واستطرد يقول إن حصيلة مفاوضات الغات سيكون لها أثر حاسم على البيئة الخاصة بالسياسة التجارية خلال السنوات القليلة القادمة . ومن المهم اعطاء الأونكتاد ولاية تقييم نتائج جولة أوروغواي ، عند بلوغ هذه النتائج .

٥٤٧- وقال إن المجال الآخر الذي يستطيع الأونكتاد فيه أن يلعب دورا هو توفير الموارد لأغراض التنمية . وان واقع انه ليست جميع البلدان الصناعية قد وفت بهدف الأمم المتحدة البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي أمر غير مرض تماما . وفيما يتعلق بأزمة الدين ، فإن البلدان الأشد فقرا تحتاج إلى تخفيف عبء دينها بقدر كبير . وفي حين أن الاقتصاد السوقي يشكل حافزا فعالا للانتاج والشراء والبيع ، فإنه يفتقر الى دستور أخلاقي ذاتي . واذا كان المراد عدم اساءة استخدام الاقتصادي السوقي ، فثمة حاجة ، اذن ، الى مجموعة واضحة من الأدوار . وإن وجود السلطات المختصة لدى القطاع العام والادارة الجيدة هما متطلبان أساسيان للتنمية الاجتماعية والاقتصادية القابلة للادامة . وينبغي أن يولي الأونكتاد اهتماما خاصا لهذين الأمرين .

٥٤٨- وقال إن الترابط المتزايد فيما بين البلدان واضح بصورة خاصة في مجال البيئة . وإن التدابير الوقائية تكلف أقل كثيرا من تخفيف الضرر الذي يصيب بيئة بعد وقوعه . ولو اتفقت جميع البلدان على المبادئ الأساسية ، فإن احتمال أن ينظر الى الأنظمة البيئية كعقبات أمام التجارة سيتضاءل ، حتى لو حافظت البلدان على معايير بيئية مختلفة . وتقع على عاتق البلدان الصناعية ، باعتبارها أكبر البلدان

المساهمة في المشاكل البيئية ، المسؤولية الرئيسية عن إجراء التعديلات الضرورية . وتحتاج البلدان النامية الى موارد اضافية لمواجهة المشاكل البيئية . وأن عمل الأونكتاد اللاحق بشأن البيئة يلقى الترحيب .

٥٤٩- وقال إن مهمة المؤتمر هي إعادة حيوية الأونكتاد . فيجب أن يعتمد الأونكتاد نهجا أكثر اتساما بالطابع العملي من النهج الذي اتبعه حتى الآن . ويجب أن يحل محل النقاش العقيم بين مختلف المجموعات حوار مثمر جديد - وتلك عملية تجري بالفعل . واذا امكن للأونكتاد أن يكون مفيدا في تعزيز حوار بناء ، فإنه سيحرز النجاح .

٥٥٠- وأعرب ممثل سويسرا عن القلق ازاء النتائج الهزيلة المتحققة منذ انعقاد الأونكتاد السابع . وأوضح أن العالم القائم الآن مختلف تماما : فقد انتهت الحرب الباردة ويوجد توافق شبه عالمي في الآراء بشأن قبول قواعد السوق . وفي إطار هذا السياق الجديد ، يؤمل ألا يتجه الأونكتاد - وهذه مسؤولية الدول الأعضاء في الأونكتاد - إلى النظر إلى الوراء وإلا لتحول ، كما حدث لامرأة لوط ، إلى عمود من الملح . وعلى العكس من ذلك ، فإنه ينبغي له أن يجتاز عمليات تحول وأن يتخذ مبادرات ، معتمدا على مزاياه النسبية بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى . فالاونكتاد في وضع فريد يسمح له بأن يحلل المشاكل بطريقة متكاملة وأن يبحث التفاعل بين السياسات المختلفة في مجالات التجارة والتمويل والتنمية والبيئة وأن يدرس بطريقة استقصائية ترابط السياسات الوطنية والدولية .

٥٥١- وأردف قائلا إنه ينبغي تحويل الأونكتاد إلى مركز تحليل اقتصادي مشابه لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وينبغي أن يصبح الأونكتاد "متجرا للأفكار المتعلقة بالتنمية" . فالاونكتاد ليست لديه موارد مالية خاصة به تمكنه من ممارسة ضغط لجلب البلدان الى مائدة التفاوض ؛ وإن قدرته على الاقناع ترتكز على منطق مختلف ومناسب . وينبغي أن يحدد الاونكتاد مبادىء الادارة الجيدة والتنمية القابلة للادامة ، وأن يسهم في بناء توافق الآراء العريض اللازم من أجل اجراء مفاوضات مناسبة . وتحقيقا لذلك ، يلزم وجود أمانة ذات قدرة على الأداء وذات حياد تكون لديها الشجاعة لتوجيه نظر البلدان الى سياساتها غير المترابطة وإلى مخاطر الادارة السيئة ؛

وينبغي نبذ أساليب العمل العتيقة . وكذلك ينبغي عدم قيام نظام المجموعات الراهن بالتصدي لمشاكل واقع معقد بصورة متزايدة .

٥٥٢- وينبغي أن تجيء البلدان المتقدمة بدعمها النشط إلى مجالات مثل المساعدة المالية ، والمساعدة المتعلقة بموازين المدفوعات ، وتقديم تنازلات في مجال الديون ، واتاحة امكانية الوصول الى الأسواق . وأضاف أن نجاح جولة أوروغواي أمر ذو أهمية حيوية للجميع في هذا الصدد ، وأن للاونكتاد دورا هاما عليه أن يؤديه في تنفيذ ذلك . وأعلن أن سويسرا مستعدة للاسهام في تمويل الحلقات الدراسية التي ينظمها الاونكتاد وبعثات الخبراء التي توفد من الأمانة إلى البلدان النامية ، فضلا عن إعداد مواد تعليمية .

٥٥٣- واستطرد قائلا انه سيلزم بذل جهد كبير ، بعد اختتام جولة أوروغواي بنجاح ، للسماح لجميع البلدان بمزاولة التجارة بصورة أكثر كفاءة ، ولاسيما عن طريق تخفيض تكاليف ابرام الصفقات وتبسيط عمليات نقل المعلومات وتحقيق الاتساق بها . وقال إن المبادرة المتعلقة بتحقيق الكفاءة في مجال التجارة قد جاءت في وقتها وإن سويسرا مستعدة لدعم هذه الفكرة ماليا ؛ فهي تشكل مثلا طيبا للكيفية التي يمكن بها للاونكتاد أن يساعد البلدان النامية على أفضل نحو ، ولاسيما عن طريق رعاية دمج مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الدولية .

٥٥٤- وأشار إلى أن تخفيض الديون هو شرط لابد منه لاعادة دمج البلدان المثقلة بالديون في النظام المالي الدولي . وأوضح أن سويسرا قد قررت ، بمناسبة الذكرى المئوية السبعمائة لانشاء الاتحاد السويسري ، التنازل عن ١,٥ مليار دولار من الديون المستحقة على بلدان فقيرة مثقلة بالديون ، وأنها تأمل أن يدفع ذلك البلدان الأخرى إلى الاضطلاع بعمليات مماثلة .

٥٥٥- وأضاف أنه ينبغي للاونكتاد أن يواصل دوره الحفاز في البحث عن حلول وافية لمشاكل السلع الأساسية ، مثلا عن طريق ايجاد آليات لزيادة شفافية السوق وتنوعها . وينبغي أن يخصص لهذا التنويع الدخل المتحصل من المشاريع التعويضية (مثل مشروع التعويض السويسري) . وأعرب عن

اعتقاد سويسرا أن فكرة البنك الدولي المتحصلة في اقامة نظام للتأمين من تقلبات الأسعار تستحق أن تبحث بعناية ، شأنها في ذلك شأن المقترحات الهادفة الى تحسين أداء بورصات السلع الأساسية .

٥٥٦- وختم حديثه قائلا إن سويسرا تهتم اهتماما متزايدا بالمسائل البيئية وما يترتب عليها من آثار تجارية ، وانه يعتقد أن الأونكتاد ، بحكم النهج المتعدد القطاعات الذي يتبعه ، يشكل محفلا مثاليا تحلل فيه الروابط القائمة بين التجارة والتنمية والبيئة . وينبغي أن تضع الحكومات هذا الأمر في اعتبارها عندما تبت في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

٥٥٧- وقال ممثل تايلند إن الأونكتاد لعب دورا هاما في النجاح العظيم الذي حققه بعض أعضاء الأونكتاد على مدى عمره الذي بلغ ٢٨ عاما . ولا يبدو أن الحرب الباردة أعاقت إنجازات الأونكتاد . وقد أصبح من الطبيعي الآن ، وقد حل السلم النسبي ، توقع أن يساهم الأونكتاد بدرجة أكبر كثيرا في التنمية . ويمكن تكييف وتنشيط ولاية الأونكتاد لكي يساهم بصورة بناءة في عملية التنمية .

٥٥٨- وأوضح أن تضييق الشقة بين الشمال والجنوب يتطلب تقوية التعاون الدولي تحت رعاية الأونكتاد . وينبغي للأونكتاد أن يكمّل أنشطة "غات" المتعلقة بالتجارة ، وأن يواصل دوره كمؤسسة رئيسية توفر برامج دعم البحوث والتنمية . وينبغي أن يقدم المساعدة للبلدان النامية بشأن طرق ووسائل تحقيق الفائدة القصوى من النتائج الايجابية لجولة أوروغواي . ووصفت تايلند بأنها اقتصاد مفتوح صغير يرتبط مستقبله بسلامة النظام التجاري المتعدد الأطراف . والالتزام الحازم بالامتثال للنظام المتعدد الأطراف ، بما في ذلك النتائج الايجابية لجولة أوروغواي ، مشفوعا بتصميم مخلص على تجنب استخدام ممارسة الضغوط انفراديا ، أمر من شأنه أن يشجع عملية التنمية الاقتصادية العالمية . ولكن ذلك يتوقف على عدم "اختطاف" القضايا البيئية للاهتمام .

٥٥٩- وأعرب عن تأييد تايلند التام للأونكتاد وعن تعهدها بالالتزام الكامل بتحسين الفعالية التنظيمية للأونكتاد وأساليب عمله استجابة للبيئة السياسية والاقتصادية المتغيرة .

٥٦٠- وبعد أن أعرب ممثل توغو عن تأييده للبيان الذي أدلى به المتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ ، ناشد البلدان المتقدمة أن تولي الاعتبار الواجب لما جاء في ذلك البيان من آراء . في سياساتها للتعاون الانمائي أن هناك مسائل عديدة طويلة الأمد لم تحل بعد .

٥٦١- وقال إن الاقتصاد العالمي الذي تتوفر له مقومات البقاء يجب أن يأخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية الأساسية التي وقعت في الآونة الأخيرة . وأدنى الشروط التي ينبغي توافرها للتنمية المستديمة تشمل مساندة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان لأنهما يؤديان الى ايجاد طاقات خلاقة . غير أن الديمقراطيات الوليدة ، التي خرجت الى حيز الوجود بعد تضحيات باهظة تكبدتها شعوبها ، ولا سيما في أقل البلدان نموا مثل توغو ، لا يمكن أن يتوفر لها الاستقرار ما لم تنعم بتنمية متوازنة تضمن الحد الأدني من مستويات المعيشة والرفاه الاجتماعي .

٥٦٢- وأشار الى أن تنمية كل بلد يجب أن تكون مدفوعة بسياسات مناسبة وبتعبئة الموارد المالية المحلية . على أن هذه الموارد تتعرض لأثر سلبي من جراء البيئة الخارجية غير المؤاتية . وخدمة الديون تمتص نسبة مرتفعة من حصائل النقد الأجنبي للبلدان النامية ، وهي حصائل حيوية للاستثمار الداخلي . ومن المفارقات أن صافي معاملات بلدان فقيرة عديدة أصبح هو تصدير رؤوس الأموال الى البلدان المتقدمة وذلك من جراء العبء الباهظ لخدمة ديونها . وأعرب عن امتنان توغو للبلدان الدائنة التي ساهمت في تقليل الدين الخارجي للبلد ؛ ولن كان ينبغي بذل جهود أخرى في هذا الاتجاه للتصدي للمشكلة بطريقة بناءة بدرجة أكبر ولدمج البعد الانساني في ادارة الديون .

٥٦٣- وقال انه ريثما تسفر جهود التنويع والتحول عن نتائج ، فإن السلع الأساسية الأولية ، وبجانبها التجارة ، ستبقى المصدر الوحيد للنقد الأجنبي بالنسبة للبلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا . ولذلك ستكون هناك حاجة الى ارادة سياسية أقوى من جانب البلدان الغنية ، لضمان تمتع السلع الأساسية بشروط أعدل في التمكن من الوصول الى الأسواق ، والبلدان النامية بحاجة ، من جانبها ، الى توخي الكفاءة في استخدام الايرادات المتأتية من السلع الأساسية من أجل المكافحة الحازمة للفقر وتشجيع التنمية المستديمة .

٥٦٤- وذكر انه يجب على المنتجين والمستهلكين ، بينما يعملون على ضمان ترك قوى السوق تمارس أثرها ، اتخاذ تدابير محددة لتحقيق الأهداف الرئيسية للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية . ونظرا للصعاب التي تواجه في تعبئة الموارد المحلية ، فإن المساعدة الانمائية الرسمية من البلدان المتقدمة في اطار برنامج عمل باريس يجب أن تستمر ، في الوقت الحالي ، بل وأن تزيد . ويجب أيضا على البلدان المتقدمة أن تقوم ، مع البلدان النامية ، بوضع استراتيجية من شأنها أن تعجل بنقل التكنولوجيا .

٥٦٥- وذكر أن القواعد التي تحكم التجارة الدولية يجب أن تضمن وجود نظام تجاري مفتوح . ويجب أن تكون واضحة ، وأن توضع بطريقة شفافة في إطار "غات" وأن تهدف إلى تنمية جميع البلدان .

٥٦٦- وأوضح أن وجود بيئة ايكولوجية صحية أمر جوهري إذا كان يراد لرفاه الانسان أن يكون محور الأنشطة الرامية إلى تشجيع التنمية العامة والرشيدة والدائمة .

٥٦٧- وقال إن الأونكتاد الثامن يجب أن يفضي إلى التدابير المحددة اللازمة لضمان استقرار العالم والتي ترمي إلى القضاء على الفقر المدقع . وينبغي أن تكون تلك التدابير هي هدف الآليات والصكوك القانونية التي يحتاج الأونكتاد ، أثناء تحوله الهيكلي ، إلى إنشائها لكي يضطلع بدوره على نحو تام كمصدر للابتكار والتفكير الخلاق .

٥٦٨- وقال ممثل تونس إن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة التي حدثت في السنوات الأخيرة تحمل في طياتها الأمل بتحسين الظروف المعيشية لأفقر الناس . وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل تحقيق هذه الآمال بمواجهته تحدي الديمقراطية والتنمية المزدوج . وأضاف أن الديمقراطيات الشابة تتسم باقتصاديات هشة وتواجه عقبات خطيرة يمكن أن تسبب تقهقرها عن أوجه التقدم التي حققتها .

٥٦٩- ومن الأمور الملحة العمل على ظهور نموذج جديد للتعاون المالي والتنمية المشتركة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . ويعتبر اقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر دولي عن تمويل التنمية خطوة في الاتجاه السليم .

٥٧٠- وقد قامت تونس في عام ١٩٨٦ بتقوية نظام الاقتصاد السوقي فيها وبدأت برنامجا للاصلاح الهيكلي يرمي الى التغلب على الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها ، ودمج اقتصادها في النظام التجاري الدولي . وعلى الرغم من بقاء عدد من الصعوبات تعتبر النتائج التي تحققت حتى الآن مشجعة . وقد أمكن تحقيق ذلك لأن البرنامج كان يقوم على أساس المشاركة العريضة وتوافق في الرأي على الصعيد الوطني: وقد أرست تونس الأساس لنظام ديمقراطي بضمان الحريات الأساسية وحقوق الانسان ونظام تعدد الأحزاب .

٥٧١- وقد كانت الديون الخارجية والتحويلات الصافية السلبية التي أدت اليها عقبتين رئيسيتين تعترضان تمويل التنمية في البلدان النامية وتهددان باضعاف فرص إنعاش الاستثمار والنمو . وكان لا بد من قلب هذه الأوضاع ، وخاصة بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل مثل تونس ، التي لم تستفد من استراتيجية الديون الدولية . وقد اقترح رئيس تونس أن يعاد تدوير مدفوعات خدمة الديون لتمويل مشاريع منشئة للعمالة وسليمة بيئيا وكذلك مشاريع في مجال الصحة والتعليم .

٥٧٢- أما المشاكل الناشئة بالنسبة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والتي ترجع إلى التقلبات في الأسعار السلعية فإنها تدعو أيضا الى اتخاذ اجراء يرمي الى استقرار حصائل الصادرات . وفي هذا السياق يحتاج الشباك الثاني للصندوق المشترك الى التقوية .

٥٧٣- ومن شأن التوصل الى نتيجة ايجابية ومتوازنة في جولة أوروغواي أن يؤدي الى نظام تجاري دولي يكون أكثر شفافية وقدرة على التنبؤ به ، ويسهل دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي . وجميع البلدان مطالبة بالمساهمة في مثل هذه النتيجة .

٥٧٤- وعلى المجتمع الدولي أن يوجد أيضا الظروف الضرورية من أجل تحقيق التنمية المتوازنة والقابلة للادامة . وتعلق تونس الأمل على أن يرتقي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو الى مستوى هذه التطلعات .

٥٧٥- وإذا أريد لعملية التنمية المشتركة أن تكون دائمة لا بد من تعزيز انشاء نظام متعدد القطاعات للمعلومات تتاح للبلدان النامية

فرص الاستفادة منه . فسوف يمكّنها ذلك من الاطلاع على آخر التطورات الاقتصادية الدولية وادارة أنشطتها الاقتصادية الدولية بصورة أفضل . وفي هذا الصدد تهتم تونس بوجه خاص بمبادرة الأونكتاد في مجال كفاءة التجارة وتؤيد هذه المبادرة بوصفها الوسيلة المثالية لدمج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي .

٥٧٦- وعلى البلدان المتقدمة أن تقدم الدعم المالي والتقني لتعزيز النقل الحقيقي للتكنولوجيا التي ينقطع بدونها أي رجاء من جميع الجهود الانمائية .

٥٧٧- وسيظل الأونكتاد المحفل المناسب لدراسة الترابط بين التجارة والتنمية ومتابعة تحقيق توافق جديد في الآراء حول التنمية . كما أنه يحتل المكان المناسب لتقوية القدرات التحليلية والتجارية للبلدان النامية من خلال برنامجه للتعاون التقني الذي ينبغي تقويته . فالأونكتاد بعد إعادة تنشيطه سيكون الآلية المثالية لحقن دينامية في الحوار الانمائي في عالم يتسم بترابط المصالح . ويحدو تونس الأمل في أن يسفر المؤتمر عن أونكتاد وقد دبت فيه الحيوية من جديد ، وفي أن ترسم خطوط الشراكة الجديدة من أجل التنمية .

٥٧٨- وقال ممثل تركيا إن العالم شهد تغيرا متسارعا في النصف الثاني من الثمانينات كانت نتيجته أن اختلفت طبيعة العالم والبلدان الأعضاء والأونكتاد اختلافا أساسيا الآن ؛ وهذا يتطلب تكييف الأونكتاد للوضع الجديد .

٥٧٩- وأوضح أن رأي الأغلبية هو أن الحوار بين الشمال والجنوب فشل بسبب ما بذل من محاولات للتفاوض على قرارات عامة ومبهمة ترمي إلى احداث تغييرات ايديولوجية في البيئة الدولية ، ومواكب ذلك من إهمال للسياسات الداخلية . ومن المستحيل تحقيق تغيير رئيسي في النظام الاقتصادي الدولي عن طريق المفاوضات الحكومية الدولية . كما أن محاولات التغيير فشلت لأن الجنوب في جوهر الأمر طلب الانتقاص من قواعد النظام بمقولة أن الجهود التي تكون رائدتها الحكومات هي القوة الدافعة للتنمية ؛ وقد أدى ذلك إلى الأخذ بصناعة بدائل الواردات وإلى التجارة ذات الصبغة الحمائية العالية .

٥٨٠- وأشار إلى أن معظم البلدان النامية على استعداد الآن للسير في الطريق الذي اختارته تلك البلدان النامية الرائدة التي سلمت من نتائج فشل الحوار بين الشمال والجنوب وازدهرت في اطار النظام القائم ؛ ولقد عمل تغير السياسة في البلدان التي كانت في السابق شيوعية على تقوية هذا الاتجاه . وازاء الترابط اللامتماثل ، فإن الضرر الواضح الذي تعاني منه البلدان النامية هو السبب في أنها تطلب أكثر مما هي مستعدة لاعطائه ؛ وورقتها الرابحة الوحيدة هي الأثر المحتمل لفشلها في التنمية على السلم والأمن الدوليين ، وكذلك على البيئة العالمية . والبلدان النامية لا تستطيع أن تؤثر على البيئة الخارجية ولذلك ليس بوسعها البتة أن تتحكم تحكما تاما في القوى التي تؤثر على مصيرها . وهي تعرف أن السوق الحرة شيء جيد ، ولكن لا أحد منها تهمه مصالح الغير لدرجة تجعله متحررا كل التحرر . والمخرج الوحيد هو ما أسماه الأمين العام للأمم المتحدة "العمل الدولي العالمي" .

٥٨١- وقال إن حسن الادارة ، الذي يمتد من اختيار سياسات الاقتصاد الكلي إلى السلوك الأخلاقي للسلطات ، أصبح مسألة رائجة الان . وأشار إلى أن تركيا تدرك الصعاب التي تحيط بإقامة الديمقراطية في بلد نام . والأماني السريعة التصاعد للجماهير ، والتي تذكيها المناورات السياسية الحزبية ، يمكن أن تفضي إلى سياسات تتسلم مرغبات العوام ، وإلى زيادة الاستهلاك على حساب المدخرات ، والنمو ، واستقرار الأسعار . وليس من العسير تقديم وصفة للتنمية باللجوء ببساطة إلى الاستظهار بمثل عليا مثل الديمقراطية وحقوق الانسان .

٥٨٢- وأوضح أن محافظة الأونكتاد على رسالته الأصلية تقتضي منه أن يبقى منحازا للتنمية ؛ ولهذا فمهما يكن التغيير الذي يجري ادخاله على أساليب عمله وبرنامجه ، ينبغي أن يظل اتجاهه الرئيسي بلا تغيير . ولما كان البنك الدولي للانشاء والتعمير والمؤسسة الانمائية الدولية وصندوق النقد الدولي والغات تتناول جميعها قضايا التنمية وفقا لولاياتها ، فمن المستحيل تحقيق التلافي التام للازدواج والتداخل دون النزول بنطاق أنشطة الأونكتاد إلى مستوى لا شأن له تقريبا .

٥٨٣- وذكر أن الأونكتاد قد ارتكب خطأ التقليل من أهمية المناقشة والمبالغة في أهمية التفاوض . وعرض وجهات النظر المختلفة أمر ضروري

للتحرك قدما إلى تحقيق توافق آراء حقيقي ، غير أنه يتطلب المرونة من التجمعات . والتحليلات ذات النوعية العالية ضرورية أيضا ، ولذلك يحتاج الأونكتاد إلى التقليل من العدد الضخم لموظفيه وتعيين موظفين مؤهلين . والأونكتاد بحاجة إلى أن يكون خلاقا ومبدعا ، مع التسليم بأن تحقيق مكاسب الى الأبد وفي كل مكان أمر مستحيل . ومن الضروري عدم استقطاب الحوار: فينبغي للبلدان النامية أن تناقش سياساتها الداخلية ، ولكن على البلدان المصنعة بدورها أن تتقبل الحوار بشأن ما تتبعه هي من سياسات ، وهو ما يخلق البيئة الاقتصادية الدولية .

٥٨٤- وقال ممثل أوغندا ان الأونكتاد ، من حيث مهامه المختلفة ، هو أولا وقبل كل شيء محفل للنظر في القضايا الشاملة المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والانمائية ، بما في ذلك اجراء استعراض وتقييم ووضع تنبؤات علمية بشأن الحالة الاقتصادية العالمية ، والمشاكل التي تواجهها البلدان النامية ، والفرص والتحديات القائمة أمام الاقتصاد العالمي ، والنمو الاقتصادي للبلدان النامية في ظل وضع عالمي متغير . والأونكتاد أيضا محفل لاجراء مفاوضات بشأن قضايا التجارة والتنمية .

٥٨٥- وأضاف أن السلم والأمن العالميين لا يعنيان مجرد انهاء الحرب الباردة . بل هما يعنيان أيضا إعمال الحق في التنمية وتحرير الشعوب والأمم من الفقر والجوع والمرض والأمية والبطالة .

٥٨٦- وقال ان أوغندا تعيد تأكيد مسؤوليتها الأولى عن تحقيق تنميتها هي . وتحقيقا لذلك ، فانه منذ مجيء حكومة حركة المقاومة الوطنية إلى السلطة ، ضمنت هذه الحكومة السلم في البلد ، وجاءت بسيادة القانون ، وبصحافة حرة ، وبقضاء مستقل . وأوضح أن أوغندا ، شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية ، قد اضطلعت فعلا بتدابير لتحرير تجارتها الخارجية وتشريعاتها المتصلة بالاستثمار . كذلك فإنها قد اعتمدت برامج تكيف هيكلي على الرغم من الانعكاسات الاجتماعية والسياسية السلبية لهذه البرامج ، ولاسيما على القطاع الريفي الذي هو أضعف قطاعات المجتمع .

٥٨٧- ومضى قائلا إن مشكلة الديون التي تواجهها البلدان النامية ما فتئت تعرقل نمو اقتصاد البلدان النامية بل والاقتصاد العالمي ككل ؛

وإن من مصلحة كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي أن يتخذ نهجا عريض القاعدة وأكثر جرأة بشأن تسوية هذا الاختلال . ومن أجل التصدي على نحو فعال لمشكلة الديون الآخذة في التفاقم ، فإنه لا يمكن التهوين من شأن دور البلدان النامية . فإنه يتعين عليها أن تضع سياسات وتدابير ترمي إلى تعبئة الموارد الداخلية عن طريق زيادة الادخار المحلي ، وموازنة ميزانيتها عن طريق تخفيض النفقات غير الضرورية ؛ واستعادة رؤوس الأموال الهاربة ؛ وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .

٥٨٨- واستطرد قائلا إن الرقم القياسي لأسعار المشروبات الاستوائية ، وخاصة البن والكاكاو ، قد تدهور إلى مستويات منخفضة بصورة استثنائية ، وذلك في إطار يتسم بضعف أسعار السلع الأساسية بوجه عام . وأعرب عن قلق أوغندا إزاء عدم الاتفاق على اتفاق دولي جديد بشأن البن . وقال إنها تدعو جميع الأطراف المعنية ، وخاصة البرازيل ، إلى ضمان إبرام اتفاق جديد . وينبغي أن يبحث الأونكتاد الطرق والوسائل التي تكفل: ضمان تحقيق استقرار أكبر لأسعار السلع الأساسية ؛ وتحسين فرص وصول المنتجات السلعية للبلدان النامية إلى الأسواق ؛ وزيادة حصائل صادرات البلدان النامية إلى أقصى حد عن طريق زيادة المشاركة في تجهيزها وتسويقها وتوزيعها ؛ ومحاولة تخفيض اعتماد اقتصادات البلدان النامية اعتمادا مفرطا على تصدير بضع سلع أساسية .

٥٨٩- وأشار إلى أن المستويات غير الكافية من تراكم القدرات التكنولوجية قد حدت من قدرة البلدان النامية على التكيف مع التغيرات الحادثة في أنماط الانتاج والطلب في الأسواق العالمية . وتؤدي التغيرات التكنولوجية السريعة إلى توسيع الفجوة التكنولوجية وإلى انقاص الميزة المقارنة للبلدان النامية فيما يتعلق بالمنتجات التصديرية التقليدية . وتحتاج البلدان النامية إلى دعم تقني ومالي من أجل الوفاء باحتياجاتها الأساسية في مجالات مثل الزراعة والصناعات القائمة على الزراعة ، والرعاية الصحية ، والمنسوجات والملابس ، والتشييد ، والنقل ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، بقصد تعزيز قدرتها الانتاجية والتصديرية . وقال ان أوغندا تدعو المجتمع الدولي إلى أن ينفذ بشكل كامل وسريع برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا . وأضاف أن أوغندا تدعو أيضا المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة مالية إلى أقل البلدان نموا بغية تمكينها من تصنيع

وزيادة قيمة منتجاتها الأولية من أجل استئصال شأفة الفقر . وأوضح أن أوغندا تطمئن المؤتمر بأنها ، بما لديها من موارد طبيعية وبشرية هائلة ، مقترنة بسياسة تنويع الصادرات التي تنتهجها ، ستنجح في ترك مجموعة أقل البلدان نموا في غضون عقد من الزمان .

٥٩٠- وقال ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية إنه مع صيرورة العالم عالما مترابطا بدرجة متزايدة ، فإن ثمة حاجة إلى العمل سويا ، بروح من الشراكة تسليما بالمصالح المتبادلة والمسؤوليات المشتركة ، بغية النهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية القابلة للادامة على صعيد العالم .

٥٩١- وأضاف أن ثلاثة تغيّرات رئيسية قد حدثت في العالم منذ الأونكتاد السابع . أول هذه التغيّرات أن النمو في التجارة قد فاق النمو في الانتاج ، مما يوضّح الترابط المتزايد للاقتصادات . وقد حدثت أوجه تباين ضخمة بين أداء فرادى البلدان النامية ، ولكن النجاح التصديري للاقتصادات الآسيوية هو أمر مرموق بوجه خاص . كذلك حدث تغير عام في أنماط التجارة ، فأصبح للمواد الخام نسبة مئوية أصغر في صادرات البلدان النامية ، وأصبح للمصنوعات نسبة مئوية أكبر . وازداد التكامل والتعاون الاقليميان ولكنه ينبغي ألا يؤديا إلى حمائية أكبر ولذلك ينبغي ادارتهما دائما في اطار ضوابط "الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة" (الغات) .

٥٩٢- وأعلن أن المملكة المتحدة ملتزمة بتحرير التجارة وأن لديها أملا قويا في أن يتم اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بصورة سريعة وناجحة . ويجب أن يشجع الأونكتاد الثامن أفضل المساعي المبذولة في مجموعة "الغات" وألا يحاول تكرار مداولاتها أو أن يملي أنشطتها .

٥٩٣- ثانيا ، إن التحول السياسي قد جاء بالديمقراطية إلى كثير من البلدان . وأعلن أن المملكة المتحدة تدعم جهود بلدان أوروبا الوسطى والشرقية الرامية إلى إعادة تشكيل هيكل نظمها . وقال إن المملكة المتحدة ترحب أيضا بالقبول المتزايد في جميع أنحاء العالم بأن الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان هي أمور لا غنى

عنها لمجتمع متحضر ؛ وان هذا هو الاساس الذي لا بد ان ينبني عليه الحكم الجيد والرخاء الاقتصادي .

٥٩٤- ثالثا ، ان النهج الخاص بالتنمية يقوم على القبول على نطاق واسع الآن بأن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته هو وان الطريق الوحيد الأكيد لتحقيق الانتعاش والنمو القابل للادامة انما يمر عبر الاصلاح الجوهري لكل من الهياكل الاقتصادية والسياسية . وينبغي ان يكون المحرك الرئيسي هو التجارة ، لا المعونة التي تكون ابدا جزء صغير جدا من دخل البلدان النامية .

٥٩٥- واستطرد قائلا ان التحديات التي تواجه المجتمع الدولي ما زالت هائلة ؛ وفي حين ان اوجه القصور في السياسات الاقتصادية الداخلية هي جذر المشكلة ، فان البيئة الدولية لم تساعد في ذلك . والحكم الجيد لا بد منه لايجاد البيئة الصحيحة لرعاية النمو الاقتصادي والتنمية القابلة للادامة . وهذا يعني اعتماد سياسات تدعم وتساعد المشروع الخاص لا تحد منه وتقيده ، وذلك عن طريق تشجيع المنافسة والأسواق الحرة ، وعن طريق الحد من التنظيم المفرط ، والترحيب بالاستثمارات الأجنبية ، وإزالة احتكارات القطاع العام غير المتسمة بالكفاءة عن طريق الخصخصة (تحويل الملكية الى القطاع الخاص) .

٥٩٦- واوضح ان الحكومات ينبغي ان تكون ذات استجابة للاحتياجات الاجتماعية فضلا عن الاحتياجات الاقتصادية لشعوبها ؛ كما ان اقامة نظام عدالة منصف للجميع واحترام حقوق الانسان العالمية هما مكونان حيويان في هذا الصدد . والحكم الجيد يسمح للناس ، بما في ذلك اكثرهم فقرا ، بالاسهام في التنمية وبالافادة منها على السواء . كذلك فان الحكم الجيد يتطلب تخفيضات في الانفاق على الدفاع . ولا يمكن ان يتوقع من العالم المتقدم ان يواصل تقديم المساعدة الى البلدان التي تنفق مبالغ غير متناسبة على المعدات العسكرية لا على تطوير الصحة والرفاه ، او ان يساعد الحكومات التي توجه قدرا اكبر مما ينبغي من القوى العاملة الماهرة الى الانشطة العسكرية . والحكم الجيد يعني ايضا مبدأ المحاسبة والكفاءة في الجهاز الاداري: فعدم الكفاءة هي والفساد يمكن ان يحطما حتى اقوى الاقتصادات بل يمكن ان يكونا مهلكين لاقتصاد ضعيف .

٥٩٧- ومضى قائلا إن البلدان النامية يمكن أن تساعد إحداها الأخرى عن طريق تقاسم خبراتها ونهجها بشأن مشاكل التنمية ، فتحفز تحقيق تبادل للمعلومات والأفكار . ويتعين على البلدان المتقدمة أن تدعم البلدان النامية عن طريق المساعدة على إيجاد البيئة الاقتصادية الصحيحة ، وعن طريق مواصلة برامج المعونة ، ولا سيما من أجل أفقر البلدان ؛ وعن طريق اصلاح الهياكل الأساسية الحيوية ؛ وعن طريق الاضطلاع بتعاون تقني كبير ، بما في ذلك التدريب ، بغية تحسين القدرات الادارية ورفع مستويات الادارة في مؤسسات الأعمال التابعة للقطاعين العام والخاص .

٥٩٨- وأردف قائلا إن المملكة المتحدة ما فتئت تتصدر الجهود الدولية المبذولة لتخفيض أعباء الديون الواقعة على أفقر البلدان وأشدها مديونية ، أولا عن طريق "أحكام تورنتو" في عام ١٩٨٨ والآن عن طريق مبادرة "أحكام ترينيداد" التي نفذت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . وأوضح أن المملكة المتحدة ستواصل الضغط في إطار نادي باريس من أجل تحقيق تحسينات أخرى في أحكام ترينيداد وحث جميع الحكومات الدائنة على الاشتراك بصورة متساوية .

٥٩٩- وثمة حاجة الى أن يسلم الأونكتاد بالواقع الجديد والتحديات والفرص الجديدة للتسعينات ، فيولي اهتماما لقضايا السياسة العامة الوطنية ، التي هي مفتاح التنمية الفعالة . وهذا يتطلب إصلاحا بعيد المدى لتنظيم الأونكتاد ، بما في ذلك اجراء تغيير جذري في برنامج العمل ، وفي اجراءات العمل والأيديولوجية ، لكي يتناول الأونكتاد في جو من الاتساق والشراكة القضايا الحيوية ويصبح أكثر كفاءة في تقديم أفضل المعلومات والأفكار والتحليلات الموضوعية . وينبغي أن تجري هذه التغيرات في حدود موارد الأونكتاد الموجودة حاليا .

٦٠٠- وقال ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة إن التغير المؤسسي ينبغي أن يرمي الى إعطاء الأونكتاد وسائل تحقيق الأهداف الواردة في موضوع الأونكتاد الثامن . وينبغي اعطاء أمثلة توضيحية وافية للكيفية التي ستساعد بها هذه التغييرات في تعزيز التنمية المتواصلة والقابلة للادامة ، إذ يمكن لعوامل كثيرة لا يمكن تقييم وزنها أن تؤثر تأثيرا سيئا حتى في أفضل تصورات الاحتمالات إذا لم تعتمد تدابير وقائية كافية . ومن الضروري فهم الكيفية التي ستراعي بها التغيرات

المؤسسية عوامل مثل التأكيد المقترن بذلك على التفاعل بين قوى السوق والتنمية الاجتماعية ، والجوانب التقنية للسياسات المتحررة في اقتصاد معولم ، وهي جوانب ليست دائما في متناول جميع البلدان النامية .

٦٠١- وبالاشارة الى بيان المدير العام لصندوق النقد الدولي قال إن هناك موافقة على الاشادة بجودة نوعية الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد . وتنشأ مشكلة صعبة مردها أن بعض الاقتراحات بإجراءات قد سبق وصفها بأن لها حدودا واضحة ما لم يحدث تغير في الموقف من جانب البلدان المتقدمة فيما يتعلق بسياساتها في مجالي الاستهلاك والاستثمار . وهناك أيضا تباين بين السياسة الموصى بها في مجال السكان والاعتبارات المستندة الى القيم الثقافية والعقائد الدينية وعدم وجود كتلة حرجة من المتعلمين .

٦٠٢- وفيما يتعلق بالبيان الذي ألقاه المدير العام للغات هناك تباين بين الرأي المعرب عنه بشأن جولة أوروغواي والقائل بأنه ينبغي لكل البلدان أو مجموعات البلدان المساهمة حسب قدراتها وظروفها وأن المبادئ الخاصة والترتيبات القصيرة الأجل لا يمكن أن تفيد في الأجل الطويل ، هذا من ناحية ، وبين واقع معاناة الغات باستمرار من حالات الامتيازات الخاصة والترتيبات غير القصيرة الأجل بهذه الدرجة ، التي يتم اللجوء اليها في كثير من الأحيان من خلال استخدام القوانين الوطنية ، الأمر الذي يمثل حالة ستتفاقم على الأرجح في المستقبل في الغات بعد توسيعها .

٦٠٣- وفيما يتعلق بالأحكام التي تراعي اهتمامات البلدان النامية وأقل البلدان نموا تحاول جمهورية تنزانيا المتحدة إجراء إصلاحات اقتصادية على الرغم من عدم مواتاة البيئة الاقتصادية العالمية . وهناك تباين بين الدعوة الملحة الى الديمقراطية من أجل التنمية الاجتماعية ، وتحرير الاقتصادات الوطنية وإدارتها ادارة سليمة ، وعدم وجود نفس المناشدات من أجل الديمقراطية في اتخاذ القرارات دوليا والأدوات الاقتصادية والمالية ولا من أجل الادارة الدولية السليمة .

٦٠٤- والأونكتاد هام ، وينبغي تعزيز قدرته بغية تحقيق نتائج ملموسة في مجالي التجارة والتنمية المترابطين . ولا ينبغي أن يفضي

السعي من أجل تحسين وسائل تحقيق هذه الأهداف إلى هزيمة للأهداف بهذه الوسائل نفسها ، عن قصد أو غير قصد .

٦٠٥- ركز ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة إعادة الحيوية للأونكتاد حتى يصبح قوة هامة وايجابية تعمل من أجل التنمية . وأضاف أن الحاجة عاجلة إلى اصلاح الأونكتاد . فالأمم المتحدة تلعب دورا حاسما بالنسبة للرفاه العالمي ، والتحرك القوي لإعادة الحيوية لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة يجد ما يناظره في الأونكتاد .

٦٠٦- وقد بقي الأونكتاد المؤسسة الوحيدة في اطار منظومة الأمم المتحدة التي تكمن ولايته في استكشاف مسائل التنمية الاقتصادية . غير أنه لم يحقق امكاناته كمركز للمناقشة الحية والصريحة . فبعد عمله الابداعي الأولي بشأن السلع الأساسية ونظام الأفضليات المعمم ظل الأونكتاد راكدا . وأصبح الاصلاح حتميا . وكان المطلوب ادخال تغييرات في صلب أساليب عمل الأونكتاد . وقد أوصلت التغييرات السياسية والاقتصادية في العالم الحكومات إلى نقطة تلتقي فيها الرغبة في التعاون مع إمكانية التعاون الحق . وكان لابد من تغيير الآلية المؤسسية للأونكتاد للسماح بأن يحدث ذلك في اجتماعات الأونكتاد . وينبغي له أن يحقق مستوى عاليا من المصداقية من خلال المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة والقائمة على تحليل سليم ودقيق ومتوازن حتى يمكن للعمل الجاري في الأونكتاد أن يؤثر على صانعي السياسات العامة في جميع أنحاء العالم . ولابد من وضع حد للبيانات المثيرة للخلافات والمفاوضات التي لا مغزى لها بشأن قرارات لا يعتد بها . ولا بد من استكشاف مجموعة متنوعة من الامكانيات بالنسبة لكل قضية . وينبغي للدول ذات السيادة ألا تخشى تجاوز المواقف الاقليمية أو مواقف المجموعات . كما ينبغي أن يكون الانفتاح جزءا لا يتجزأ من اصلاح الأونكتاد .

٦٠٧- أما المساعدة التقنية فهي جانب هام آخر من النشاط الانمائي للأونكتاد . فتيسير التجارة والتبادل الالكتروني للبيانات والمساعدة المقدمة إلى البلدان النامية عن استخدام الأدوات المالية لادارة الأسعار والمخاطر الأخرى المتصلة بالسلع الأساسية كلها مجالات يمكن للأونكتاد أن يقدم فيها مساهمة هامة .

٦٠٨- والولايات المتحدة ملتزمة بايجاد طرق للتعجيل بالتنمية . فإلى جانب كونها أكبر مانحة للمعونة من حيث الحجم ، تكرس الولايات المتحدة عناية خاصة لنوعية معونتها ولعنصر المنحة المرتفع فيها كما انها كانت في مقدمة المبادرين بتخفيف عبء الديون .

٦٠٩- والحاجة تدعو إلى اصلاحات محددة في أساليب عمل الأونكتاد حتى يمكن الاستفادة من الأموال والمواهب أقصى استفادة في عملية التنمية . فالصحة الجيدة والتعليم اللائق وفرص العمل والتغذية الكافية ، وبخاصة حرية التمتع بثمرة عمل الانسان ، كلها أهداف مشتركة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة . فعلى الأونكتاد أن يتحول إلى منظمة حيوية لبلوغ هذه الأهداف .

٦١٠- أظهر ميراث عقد الثمانينات في التنمية أن السياسات الوطنية هي أهم العوامل جميعا في نجاح التنمية . فالسياسات الدولية بالغة الأهمية ولكنها لا تحدد النجاح أو الفشل . كما أن دور القطاع الخاص والاستثمار الخاص في التنمية دور حاسم . فالقطاعات الخاصة القوية والأسواق الرأسمالية النشطة والأنظمة الاستثمارية المنفتحة التي تعتبر حيوية للتنمية لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل نظام تجاري متحرر . لذلك أعطت الولايات المتحدة أعلى أولوية للاختتام الناجح لجولة أوروغواي .

٦١١- ويمكن للأونكتاد أن يقدم مساهمة كبيرة في فهم ما يجدي وما لا يجدي من السياسات الوطنية . وعليه أن يتطرق إلى المسائل الخاصة بالسياسات الوطنية . فجميع الاقتصاديات تقريبا تمر الآن بمرحلة انتقال وهناك الكثير مما ينبغي تعلمه من تقاسم الخبرات الوطنية لا فيما بين البلدان النامية فحسب ولكن أيضا فيما بين الكثير من البلدان الأخرى .

٦١٢- ولابد من اعتماد موقف تعاون بدلا من موقف مواجهة . فالشراكة الحقيقية الدولية المتينة التي تقوم على المساواة هي وحدها التي تستطيع أن توفر دفعة جديدة للتقدم . والالتزام بالشروع في هذا النوع الجديد من التعاون يمكن أن يسمى "روح كرتاخينا" .

٦١٣- واسترعى ممثل أوروغواي الانتباه إلى عدم التماثل القائم بين أوجه التقدم المتحققة في حل المشاكل السياسية (والتي عززت دور الأمم

المتحدة) من ناحية ، والاخفاق في تحقيق تقدم في حل كثير من المشاكل الاقتصادية ، حيث لا تؤدي الآليات المتعددة الأطراف مهامها على نحو واف من الناحية الأخرى .

٦١٤- واضاف أن التنمية كانت دائما ، وستظل دائما ، أحد البنود الرئيسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر . وفي السنوات الأخيرة ، أصبح كثير من النهج والنماذج التي يتبعها الأونكتاد بالية ؛ بيد أنه ما زالت توجد عناصر باقية ، مثل المسؤولية عن التنمية وعن ايجاد بيئة اقتصادية دولية مؤاتية لجعل التنمية ممكنة . وفيما يتعلق بالعنصر الأول ، فإن الأونكتاد مدعو الآن ، تحت عنوان "الادارة الجيدة" إلى بحث وتقييم السياسات الوطنية من منظور انمائي ، على أن يكمل ويثري الأعمال التي اضطلعت بها فعلا منظمات أخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) .

٦١٥- وفيما يتعلق بالعنصر الثاني ، فإن اقامة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية إنما تعتمد إلى حد بعيد على قيام البلدان المتقدمة بتنفيذ سياسات محلية تتسم بالاحساس بالمسؤولية ، باعتبار أن لهذه السياسات انعكاسات كبيرة على الفاعلين الآخرين على الساحة الدولية .

٦١٦- وقال إن الادراة الجيدة تتطلب أن تضطلع البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء بتكيف هيكلي ؛ وينبغي أن يوجد توازن في التضحيات التي تتحملها كلا الفئتين . وقد أدى التيكف إلى نتائج اجتماعية سلبية فيما يتعلق بالبلدان النامية ؛ ولذلك فإن من غير المتصور أن تذهب بعض البلدان المتقدمة ، وهي تواجه بالحاجة إلى اجراء عمليات تكيف في قطاعات محددة - مثلا لتناول التدابير الحمائية ، إلى أنها غير قادرة على القيام بذلك بسبب التكاليف الاجتماعية والسياسة التي ينطوي عليها .

٦١٧- وأردف قائلا إن ثمة جانبا رئيسيا آخر ذا أهمية خاصة لادارة السياسات العامة الدولية هو الجهد المبذول من جانب البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء في إطار جولة أوروغواي لاقامة نظام تجاري دولي أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ به ، يرتكز على تحرير التجارة العالمية وتطبيق ضوابط "الاتفاق العام بشأن التعريفات

الجمركية والتجارة" (الغات) على القطاع الزراعي وقطاع المنسوجات . فهذان القطاعان قد نظما بهذه الضوابط في الماضي وهو ما سمح بأن تطبق البلدان المتقدمة تدابير حمائية عليهما ، مما ترتب عليه آثار معاكسة بصورة شديدة على البلدان النامية . وأعلن أن أوروغواي تعلق أهمية عظمى على تحرير القطاع الزراعي وتشير إلى الحاجة إلى إتمام جولة أوروغواي بصورة عاجلة وناجحة من أجل تجنب أوجه عدم التيقن التي يتسم بها الوضع الاقتصادي العالمي الراهن .

٦١٨- وأشار إلى أنه عند بحث دور الأونكتاد في الاطار الدولي الجديد ، فإن من الأمور البالغة الأهمية أن يكون الأونكتاد ، تمشيا مع ولايته الأصلية ، هو أنسب محفل متعدد الأطراف لمناقشة وتحليل مشاكل وسياسات التنمية . ويتعين الحفاظ على هذا الدور وتعزيزه ، لأنه لا يوجد محفل دولي آخر مزود بولاية لتناول الجوانب المتصلة بالتنمية في مجموعها وتشعبها .

٦١٩- وأضاف أن الموضوع الرئيسي الآخر لولاية الأونكتاد هو التجارة . وفي هذا الصدد ، فإن تحرير التجارة الذي من المنتظر الخروج به من جولة أوروغواي سيتطلب اجراء تحليل ومناقشة في الأونكتاد لآثاره على العلاقات المتبادلة بين التجارة والتنمية ولانعكاساته على البلدان النامية . أما المواضيع الجديدة في جدول أعمال الأونكتاد ، مثل التجارة ، والبيئة ، والتنمية القابلة للادامة ، والاتجار بالمخدرات فينبغي ألا تؤثر على جدول الأعمال التقليدي للأونكتاد .

٦٢٠- واستطرد قائلا إن العنصر الرئيسي للمؤتمر هو عملية تجديد حيوية الأونكتاد بهدف تكييف تنظيمه تبعا للواقع المتغير للاقتصاد العالمي . وثمة عنصر حاسم الأهمية في هذه العملية هو الحاجة إلى تحقيق مرونة أكبر في أداء نظام المجموعات لعمله ؛ كذلك فإن من شأن انشاء أفرقة عاملة أن يزيد من المرونة .

٦٢١- وقال انه يوجد اتفاق على تعزيز المهام الرئيسية الثلاث للأونكتاد وهي: التحليل والتفاوض والتعاون . بيد أنه ينبغي أن يوجد توازن فيما بينها . وثمة حاجة إلى ايجاد اتفاق سياسي واضح بشأن ذلك .

٦٢٢- وقال ممثل فنزويلا إن التنمية والتفاوت المتزايد بين الشمال والجنوب هما القضيتان الرئيسيتان في جدول الأعمال الدولي . ويتعين تناولهما وحلهما من أجل ضمان توطد حقبة جديدة ، يدعمها الترابط والسلم والأمن الدوليان .

٦٢٣- وأضاف أنه توجد في هذا الوقت المتسم بالتحول الدينامي مسؤولية مشتركة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . ويحتاج المجتمع الدولي الى أن يبذل جهودا مشتركة للبدء في اجراء حوار عملي وواقعي وبذلك يحقق اقتصادا عالميا سليما ومضمونا ومنصفا . وأشار إلى أن انتهاء المواجهة الثنائية القطب ، التي أضعفت طوال سنوات كثيرة من امكانات التعاون الاقتصادي الدولي ، يسمح باستهلال تعاون دولي وطيد بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

٦٢٤- وأضاف أن توافق الآراء الدولي الجديد بشأن التنمية ينبغي ألا يقام بصورة حصرية على متغيرات الاقتصاد الكلي ، بل ينبغي أن يقام أيضا على الأوضاع البشرية الأساسية ، مثل استئصال شافة الفقر والوفاء بالاحتياجات الأساسية في مجالات الاسكان والصحة والتعليم والتغذية . وأشار الى أن رئيس فنزويلا قد ذكر مؤخرا أن التقارب والتعاون اللذين تحققا لحسن الحظ بين الشرق والغرب ينبغي ألا يكونا على حساب التعاون بين الشمال والجنوب .

٦٢٥- ومضى قائلا إن السلم والازدهار ، كما سلم بذلك مؤخرا أعضاء مجلس الأمن ، غير قابلين للتجزئة وأن السلم والاستقرار يتطلبان تعاونا اقتصاديا متسما بالكفاءة بغية استئصال شافة الفقر وايجاد وقت أفضل للجميع في ظل الحرية . وينبغي أن يتيح الأونكتاد الثامن دفعة جديدة لمؤسسة لها دور مهيمن في الجهود الانمائية المشتركة .

٦٢٦- واستطرد قائلا ان الحاجة الى إعادة تنشيط الأونكتاد تنبع ليس من الرغبة في تكييفه تبعا للتغيرات العميقة في العالم بقدر ما تنبع من الحاجة الى تخفيض الفجوة التي تفصل بين البلدان النامية والرفاه الاقتصادي الدولي . ولا بد من نبذ المواجهة التقليدية غير المنتجة التي اتسمت بها المناقشات الى حد بعيد . ويتعين ايلاء أهمية أكبر لتعيين السياسات التي تفضي الى توفير موارد من أجل التنمية تكون متاحة بشكل أيسر ، وإلى ايجاد بيئة اقتصادية أكثر مؤاتاة وقابلية

للتنبؤ بها ، وتحقيق نقل حقيقي للتكنولوجيا يسلم بالقدرات الوطنية ، وتوفير امكانية الوصول الى الأسواق الدولية على نحو يتسم بالشفافية وعدم التمييز ، وزيادة الاشتراك في تجارة الخدمات في العالم .

٦٢٧- ومضى قائلا إن عملية التنمية ، لكي تكون عادلة ومتوازنة ، ينبغي أن تكون قابلة للادامة فتحقق استخداما رشيدا للبيئة على نحو لا يحد من المطامح والاحتياجات الانمائية للبلدان النامية . وقال إن سياسات التنمية ينبغي أن تكفل أن تكون العمليات الاقتصادية والأيكولوجية متواصلة في الأجل الطويل . وهذا يعني التسليم بالمسؤوليات المتباينة بوضوح الواقعة على البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

٦٢٨- وأضاف أن ثمة حاجة إلى نقل تكنولوجيات رفيقة بالبيئة وموارد مالية جديدة تقدم علاوة على المساعدة الانمائية . وينبغي تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف من أجل دعم عمليات التكيف الهيكلي في البلدان النامية . وقد تأخرت امكانية تحقيق بيئة اقتصادية أكثر مؤاتاة بسبب أنه لم يتم بعد اختتام مفاوضات جولة أوروغواي . وقال إن الصفقة الاجمالية التي عرضها المدير العام للغات تعكس جهدا غير عادي للموازنة بين تطلعات ومصالح كثيرا ما تكون متباينة . وهذه النتائج الأولية تمثل تحسنا كبيرا .

٦٢٩- واستطرد قائلا ان التعاون بين الجنوب والجنوب مجال من المجالات ذات الأولوية ؛ وأن عمليات التكامل على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي قد اشتدت في أمريكا اللاتينية . وأوضح بصفة خاصة أن دفعة حاسمة أعطيت في الآونة الأخيرة للميثاق الأندي وأن فنزويلا قد زادت من تعاونها مع كولومبيا والمكسيك وجميع بلدان البحر الكاريبي .

٦٣٠- وأشار ممثل يوغوسلافيا الى التغييرات الاقتصادية والسياسية العالمية التي تتيح فرصة للتعاون الدولي . ولكن الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تطرح أكبر تحد للمجتمع الدولي . وفي سياق مشاركة جديدة لأغراض التنمية ، يوجد ترابط وثيق بين السياسات الوطنية والدولية ، من جهة ، والتعاون الانمائي ، من جهة أخرى .

٦٣١- وقال إن البلدان النامية قد أكدت من جديد مسؤوليتها عن تنميتها الذاتية ، والتعويل على الأنظمة السياسية الديمقراطية والنظم الاقتصادية المفتوحة . لكن نجاح حفنة من البلدان النامية لا ينبغي استخدامه كحجة للنصح باتباع سياسات معينة . فالسياسات الداخلية وخصوصا العلاقة بين قوى السوق والتدخل الحكومي ينبغي أن تحترم بصورة كاملة الخصائص المميزة لكل بلد .

٦٣٢- وينبغي إدماج المشاكل البيئية في الاستراتيجية السياسية والانمائية الشاملة لجميع البلدان . ومع ذلك ، يجب أن تؤخذ في الاعتبار أهمية البيئة الاقتصادية الخارجية . وفضلا عن ذلك ، لا يمكن عزل الحماية البيئية في البلدان النامية عن تنميتها . ويجب احترام مبدأ السيادة على الموارد الطبيعية .

٦٣٣- وثمة حاجة الى مزيد من تخفيف عبء الدين ، الذي يشمل جميع البلدان المدينة ويتناول الدين الرسمي والتجاري معا . وفضلا عن ذلك ، تتسم النتائج الناجحة والمتوازنة لجولة أوروغواي بأهمية حاسمة للنمو الاقتصادي وللتنمية القابلة للادامة لجميع البلدان .

٦٣٤- وتعتبر إعادة حيوية الأونكتاد مساهمة هامة في تقوية منظومة الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي . وينبغي للأونكتاد ، وهو يحافظ على المرونة ، أن يركز على مسائل الترابط العالمي .

٦٣٥- وفيما يتعلق بالتطور الأليم الذي يميز الأزمة التي تزداد عمقا في يوغوسلافيا ، صرح بأنه لا يمكن إلا لتسوية متفاوض عليها متكاملة وشاملة أن تسهم في الحل السلمي للأزمة اليوغوسلافية . وقال إن الاعتراف بالجمهوريتين الانفصاليتين سابق لأوانه ومخالف للهدف المتوخى . ومن شأنه أن يزيد من خطورة الوضع بل أن يجعل النزاعات أكثر صعوبة . ومن المؤكد أن المجتمع الدولي لم يجد جوابا مرضيا لمسألة العلاقة بين تقرير المصير والانفصال ، خصوصا إذا كان هذا الانفصال يجري من طرف واحد وبدعم من بعض البلدان . وأضاف أن يوغوسلافيا ، باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ولحركة عدم الانحياز ، ودون أن تشكك في حق كل أمة في تقرير مصيرها ، تتوقع من جميع البلدان أن تبدي تفهما لجهودها في الدفاع عن سيادتها وشخصيتها القانونية الدولية ، وأن تمتنع عن أية اجراءات تطرح

تهديدا لبلده اليوم ، نظرا لانه إذا سمح لهذه الاجراءات بالاستمرار فقد يتضح غدا أنها مهلكة أيضا لبلدان أخرى .

٦٣٦- ومما يؤسف له أن العقوبات الاقتصادية التي تطبقها بعض البلدان المتقدمة ضد يوغوسلافيا عن طريق وقف سريان الاتفاقات الثنائية للتجارة والنقل من طرف واحد والامتناع عن منح معاملتها التفضيلية بموجب نظام الأفضليات المعمم تعيق البحث عن تسوية سلمية . وهذه العقوبات هي أيضا خرق سافر للمبادئ الأساسية بشأن التعاون التجاري الدولي التي اتفقت عليها جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد وقد أثرت في السكان المدنيين الأبرياء . إن العقوبات أداة تؤدي إلى عكس الهدف المتوخى لأنها تؤثر في بلدان أخرى أيضا وخصوصا في المشروعات المهتمة بتوسيع التجارة والتعاون التكنولوجي . وإن حكومة يوغوسلافيا تدعو جميع البلدان المتقدمة التي تطبق هذه التدابير إلى أن تعيد النظر في قراراتها ، وفي ضوء ما يتوقع من حسن النية وجو التفاهم والتعاون في المؤتمر ، أن تقدم مساهمتها بأن تقرر رفع هذه العقوبات .

٦٣٧- وأعلن ممثل زائير أن الأونكتاد الثامن ينعقد في وقت يشهد فيه المجتمع الدولي تغييرات عميقة تقتضي من جميع الدول أن تبحث امكانية بناء اقتصاد عالمي سليم وأكثر انصافا . فالموارد التي أفرج عنها بسبب خفض النفقات العسكرية منذ نهاية الحرب الباردة ينبغي الآن أن يعاد توجيهها للوفاء باحتياجات التنمية . ولدى اعادة دوران الموارد المفرج عنها نتيجة لخفض النفقات العسكرية ، ينبغي تجنب أخطاء الماضي وينبغي تطبيق ادارة متفق عليها لمساعدة سكان البلدان النامية على الوفاء بحاجاتها الأساسية الى أعلى حد . إن التحرر الاقتصادي الذي تضطلع به البلدان النامية وبرامج التكيف الهيكلي التي تنفذها ينبغي أن تأخذ في الحسبان كلا من الأهداف الاقتصادية والمقتضيات الاجتماعية التي تستهدف استئصال شأفة الفقر بين السكان . وينبغي ألا يؤدي انشاء وتقوية الكتل الاقتصادية للبلدان المتقدمة الى استحداث الحمائية أو تعميقها ضد بلدان أخرى ، ولا سيما البلدان النامية . كما ينبغي أن يؤخذ في العلاقات الاقتصادية الدولية بمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الانسان التي تسعى البلدان النامية جاهدة من أجل تحقيقها في بلدانها ، وذلك حتى يمكن لجميع البلدان أن تشترك في اتخاذ القرارات التي تنظم التجارة الدولية ، ولا تفرض أي مجموعة

من البلدان شروط على مثل هذه التجارة . وتولي زائير اهمية كبيرة للديمقراطية ولحقوق الانسان وتقوم حاليا بارساء هذه المبادئ .

٦٣٨- واضاف أن أسعار السلع الأساسية الأولية ، التي تحدد بدون اشتراك البلدان المنتجة ، آخذة في الانخفاض باستمرار في حين أن أسعار السلع المصنعة من هذه السلع الأساسية آخذة على العكس في الارتفاع . ولم تتحقق آمال البلدان النامية في الحصول على أسعار مجزية لسلعها الأساسية الأولية من خلال تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية . وفي هذه الأثناء يتلقى منتجو السلع الأساسية الأولية في البلدان المتقدمة كل أنواع الدعم من حكوماتهم . أما الاتفاقات السلعية الدولية ، المحدودة العدد بالفعل ، فقد فقدت الواحدة بعد الأخرى الأحكام الاقتصادية المنصوص عليها فيها وأصبحت غير عملية . والصندوق المشترك مهدد بالاختناق بعد سنوات قليلة فقط من انشائه .

٦٣٩- وهناك حاجة الى اتخاذ تدابير دولية لتصحيح الأوضاع فيما يتعلق بالسلع الأساسية . لذلك تؤيد زائير اقتراح كولومبيا بعقد مؤتمر دولي للسلع الأساسية تحت رعاية الأمم المتحدة . وينبغي أن يسبق مثل هذا المؤتمر اجتماع للبلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية لبحث طرائق التعاون التسويقي . وفي هذه الأثناء ينبغي أن تعكس أسواق السلع الأساسية الشروط الحقيقية للعرض والطلب . وينبغي أن تشترك البلدان النامية في ادارة أسواق السلع الأساسية والاشراف عليها .

٦٤٠- ولا بد من زيادة الموارد المالية اللازمة للتنمية ، ولا سيما المساعدة الانمائية الرسمية التي ينبغي أن تصل على الأقل الى ٠,٧٠ في المائة ، وهو الرقم المتفق عليه منذ عدة سنوات . ومع زيادة المساعدة التقنية وتصميمها تصميما أفضل وادراتها ادارة مشتركة ، استطاع الاقتصاد الزائيري ، الذي كان يواجه صعوبات مؤقتة ، أن ينتعش بسرعة .

٦٤١- وهناك حاجة الى اتخاذ تدابير أجرأ من التدابير التي اتخذت حتى الآن للتخفيف من عبء الديون على اقتصادات البلدان النامية . فان عبء الديون المتراكمة يفرض قيودا شديدة على الجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل التنمية ، ولهذا السبب ينبغي عقد مؤتمر دولي لبحث جميع جوانب مشكلة الديون ، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة .

٦٤٢- ويعتبر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عاملا هاما من عوامل التنمية . وإن التزام زائير القوي بالتعاون الاقتصادي والتقني الدولي فيما بين البلدان النامية تشهد عليه مشاركتها في التعاون القائم في هذا القطاع على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي . وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقوية دعمه لمثل هذا التعاون . وحتى الآن ، كان التطور في مجال التنمية التكنولوجية على حساب البلدان النامية ، وبالتالي ، فقد فرض قيدا على الميزة النسبية التي تتمتع بها هذه البلدان في مجال استغلال المنتجات الأولية . كما أن نقل التكنولوجيا يعتبر أمرا جوهريا . ومن ثم هناك حاجة الى أن تستأنف بسرعة المفاوضات المتعلقة بوضع مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا وعقد هذه المدونة .

٦٤٣- وعلى الأونكتاد أن يلعب دورا أساسيا في منظومة الأمم المتحدة من أجل انعاش اقتصادات البلدان النامية . لذلك ينبغي دعم الأونكتاد ، ولا سيما قدراته في مجال المساعدة التقنية ، لمساعدة البلدان النامية على أن تندمج بصورة أفضل مع النظام الاقتصادي الدولي . وفي هذا الصدد ترحب زائير بمبادرة الأونكتاد المتعلقة بتحقيق الكفاءة في مجال التجارة ، ولا سيما عن طريق حوسبة الاجراءات التجارية . وتطالب زائير الأونكتاد بأن يواصل تقديم المساعدة الى البلدان النامية المشاركة في مفاوضات جولة أوروغواي التي ينبغي أن تعود نتائجها بالفائدة على جميع البلدان .

٦٤٤- وذكر ممثل زمبابوي أن التغيرات الهامة التي وقعت دوليا تمثل تحديات جديدة كما تمثل فرصا لقيام البلدان النامية بتحقيق النمو الاقتصادي المعجل والمتواصل . وقال إن زمبابوي تقر توافق الآراء الدولي الجديد لتمكين جميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، من الاستفادة بصورة تامة من الانتاج وتبادل البضائع والخدمات والتكنولوجيا والمعلومات عبر الحدود الوطنية . وفي هذا الصدد تعلق زمبابوي أهمية فائقة على تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب على أساس الترابط الحقيقي وتبادل المصالح والمنافع .

٦٤٥- وأشار إلى أن هذه الضرورات تتطلب نظاما تجاريا متعدد الأطراف مفتوحا وقادرا على البقاء ، يتيح المشاركة الكاملة للبلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات دوليا وزيادة إمكانية وصول صادراتها إلى

أسواق البلدان الصناعية . ويجب ألا تعمل الحمائية في التجارة الدولية على إحباط الجهود الانمائية التي تضطلع بها البلدان النامية . ولذلك فإن تكلل جولة أوروغواي بنتيجة ناجحة ومتوازنة أمر له أهميته .

٦٤٦- وذكر أن المسؤولية الأولى عن تنمية اقتصادات البلدان النامية تقع على عاتق هذه البلدان نفسها . على أن الترتيبات القائمة على المشاركة من شأنها أن تساعد على توزيع ثمار التنمية على نطاق واسع وأن تتيح لجميع البلدان أن يكون لها رأيها في جميع القرارات الاقتصادية الهامة .

٦٤٧- واستطرد قائلا إن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية له أهميته ، ومما له أهمية خاصة في هذا الشأن أن يتم تعزيز وتقوية النظام الشامل للأفضليات التجارية ، الذي ينبغي للأونكتاد أن يقدم له أقصى دعم عن طريق تدابير مناسبة لتمويل التجارة ، بما في ذلك القيام في نهاية الأمر بإنشاء مرفق أقاليمي لتمويل التجارة .

٦٤٨- وأشار إلى أن سياسات وتدابير السلع الأساسية بحاجة إلى التعزيز من أجل إيجاد ظروف تسمح بتحسين مستويات الأسعار . وهناك حاجة إلى كل من زيادة تطوير مخططات السلع الأساسية مع المحافظة في الوقت نفسه على روح البرنامج المتكامل للسلع الساسية ، وإلى استخدام الصندوق المشترك بطريقة مثلى .

٦٤٩- وأضاف أن عملية التكيف الهيكلي في البلدان النامية تتطلب زيادة ضخمة في الموارد المتاحة من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف ، ولا سيما المساعدة الانمائية الرسمية . وبالمثل فإن جهود البلدان النامية من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تستكمل بتدابير من جانب البلدان المتقدمة لتشجيع استثمار رؤوس الأموال في البلدان النامية . وهناك حاجة أيضا إلى إنشاء صلة بين إنشاء حقوق السحب الخاصة والتمويل الانمائي وإلى جعل الشروط التي تفرضها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والاقليمية تقتصر على الميدان الاقتصادي .

٦٥٠- وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية ، المسؤولة عن التدفق العكسي للموارد المالية من البلدان النامية ، قال إنه ينبغي تعزيز الأونكتاد من حيث دوره في مساعدة البلدان النامية في مجال إعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية من خلال نادي باريس ، وكذلك من خلال عمليات أخرى لإعادة التفاوض على الديون وإدارة الديون .

٦٥١- وقال إن احتياجات البلدان النامية فيما يتعلق بالخدمات يجب أن تؤخذ في الاعتبار في صياغة التشريعات والقواعد ذات الصلة ؛ ويجب تعزيز ولاية الأونكتاد في المجال الهام للخدمات التي ما تزال في بلدان نامية كثيرة تمر بمرحلة تخلف نسبي . وأعلن أن زمبابوي تؤيد أي دينامية يمكن أن تفضي إلى تنشيط الأونكتاد .

باء - الأمانة العامة للأمم المتحدة

٦٥٢- قال ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا إن الانتفاضات غير المتوقعة التي حدثت على الساحة الدولية منذ الأونكتاد السابع ستكون لها آثار على التعاون المتعدد الأطراف وعلى أداء الاقتصاد العالمي بصفة عامة والبلدان النامية بصفة خاصة . فمازالت أغلب البلدان النامية ، بما في ذلك البلدان الافريقية ، تعاني من الأزمات الاقتصادية والسياسية العميقة ، بينما تواجه بلدان متقدمة كثيرة الانكماش . ويذكّر موضوع الأونكتاد الثامن العالم بأن بقاءه يتوقف على ترابط الدول وتضامنها في دعم التعاون المتعدد الأطراف .

٦٥٣- إن تحقق نظام إقتصادي دولي جديد يتطلب الحد من الفقر واستئصال شأفته ، باعتبار الفقر العقبة الرئيسية أمام التكيف الهيكلي وتحقيق الديمقراطية في البلدان النامية . وإن المسؤولية الأولى عن استئصال شأفة الفقر تقع على عاتق البلدان المتأثرة ، ولكن النجاح لن يتسنى الا اذا توفرت موارد اضافية على أساس التضامن الدولي الحقيقي بغية الاسراع بنمو البلدان الفقيرة بنسب تتفق مع معدل نمو السكان . ولسد الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، يلزم إعادة توزيع الدخل على نطاق عالمي ونقل الكثير من الموارد الى البلدان النامية من خلال تدابير مثل تخفيف أعباء الديون وتثبيت أسعار وايرادات الصادرات من السلع الأساسية وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الانمائية الرسمية ونقل ما يكفي من التقنيات والتكنولوجيا .

٦٥٤- وقوام الأزمة الافريقية المديونية الخارجية والاعتماد على السلع الأساسية والتدفق العكسي للموارد المالية وسوء الانتاجية الزراعية وتزايد البطالة . وللخروج من الأزمة ، يجب أن تنمو الاقتصادات الافريقية بمعدل ٦ في المائة سنويا ، وأن تمنح مساعدة انمائية رسمية تبلغ حوالي ٣٠ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٢ ، على أن تنمو بعد ذلك بمعدل ٤ في المائة سنويا . وتحتاج افريقيا أيضا الى حل دائم لتخفيف أعباء ديونها وفقا للاقتراحات الأصلية المطروحة في محافل شتى فيما يتعلق بدفع الفائدة بالعملات المحلية ، والقيام باستثمارات ضخمة في القطاعات الانتاجية ، ولا سيما من خلال الموارد الاضافية المتولدة من إجراء تخفيضات في الانفاق العسكري ؛ وزيادة تدفقات الموارد من خلال تسهيل الوصول الى الأسواق وزيادة حصائل الصادرات ، وإنعاش قطاع السلع الأساسية من خلال تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، وجهود التنويع ، والتعاون بين المنتجين والمستهلكين . ومن الضروري أيضا تعزيز التنمية الصناعية في افريقيا من خلال تحسين وإنعاش نقل التكنولوجيا .

٦٥٥- وتحدث باسم زملائه في رئاسة اللجان الاقتصادية الاقليمية للأمم المتحدة ، التي تشارك الأونكتاد في كثير من الأمور ، فقال إنه يدرك تماما القضايا العديدة التي أثارها المندوبون فيما يتعلق بإعادة تشكيل المؤسسات . وليس من قبيل المصادفة أن تولى الأمين العام للأمم المتحدة فعلا تحريك عملية اعادة التشكيل هذه . والعملية المذكورة تمضي قدما بالفعل في اللجان الاقتصادية الاقليمية ، بغية تقديم المساعدة بصورة أفضل . ولهذه الغاية ، تضع هذه اللجان ، فرديا وجماعيا ، نهجا وطرائق جديدة آخذه في اعتبارها تماما ، كل فيما يختص به ، حاجات مناطقها والشعوب التي تخدمها . فالأجهزة الاقليمية لمنظومة الأمم المتحدة في افريقيا ، وآسيا والمحيط الهادىء ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي ، وغربي آسيا ، وأوروبا مستعدة لتقديم المساعدة وللتعاون ولتوفير المدخلات الاقليمية اللازمة لتنفيذ القرارات التي يعتمدها هذا المؤتمر تنفيذا ناجحا .

٦٥٦- لقد تغيرت البيئة الدولية تغيرا هائلا منذ بداية الأونكتاد ، وتلزم تغيرات هيكلية بغية تقويته لا إضعافه . وقد أثبتت اللجان الاقتصادية الاقليمية ، بفضل وضعها الفريد ، فائدتها في مساعدة البلدان الأعضاء على التغلب على الكثير من مشاكلها والمساهمة في

إنعاش الاقتصاد الدولي . وقد بدأت عملية إعادة تشكيل هذه اللجان بغية تقوية قدراتها على التنفيذ ، وهي ستوفر المدخلات الاقليمية اللازمة لتنفيذ القرارات التي اعتمدها المؤتمر تنفيذا ناجحا .

٦٥٧- ولاحظ ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن المؤتمر ينعقد والنمو الاقتصادي العالمي في أسوأ حالة شهدها التاريخ الحديث . والأسباب الرئيسية الثلاثة لهذه الحالة هي استمرار كساد الأحوال في البلدان الصناعية ، والانتفاضات الاقتصادية والسياسية في أوروبا الوسطى والشرقية ، والاختلالات التي أحدثها نزاع الخليج . وتعتبر البلدان الأعضاء في هذه اللجنة اختتام جولة أوروغواي بنجاح أمرا مهما للنمو مستقبلا ؛ وهي تسعى بالتالي إلى التوصل إلى اتفاقات متوازنة بشأن المنسوجات والملابس ، والزراعة ، والمنتجات المدارية ، والمنتجات التي تقوم على قاعدة الموارد الطبيعية . ويعتبر مشروع الوثيقة الختامية أساسا طيبا للمفاوضات ولكن أي تفكيك لجملة النصوص قد يأتي بعكس النتائج المرجوة .

٦٥٨- ومن الضروري تقوية التعاون لا على المستوى العالمي فحسب وإنما أيضا على المستوى الاقليمي ، مع تأمين ألا تتحول الترتيبات الاقليمية من أجل التعاون التجاري والاقتصادي إلى حواجز تعترض سبيل التجارة ، وإنما أن تعمل بالأحرى كلبنات لبناء نظام تجاري متعدد الأطراف على أساس القواعد . وتعاني البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ قدرا كبيرا من عدم اليقين نتيجة لتقلبات الظروف الاقتصادية العالمية . وهناك مجموعتان متميزتان من البلدان: البلدان المتوسطة الدخل التي تصير سريعا بلدانا صناعية ، ومجموعة ثانية تواجه اختلالات خطيرة في اقتصادها الكلي ، وفقرا واسع الانتشار ونموا سريعا للسكان ، وتدهورا بيئيا . وقد كان أداء الصين والبلدان الصناعية الجديدة في شرق آسيا قويا في عام ١٩٩١ ، مثلما كان أداء بلدان جنوب شرقي آسيا باستثناء الفلبين . وقد أبدت جنوبي آسيا قدرا كبيرا من المرونة والقدرة على التعافي في مواجهة التحديات القوية ، ولكن الاقتصادات الأقل نموا والجزرية الصغيرة ظلت معوقة على نحو خطير .

٦٥٩- كما واصلت البلدان الأعضاء في اللجنة إلغاء الضوابط التنظيمية للأسواق واتخاذ تدابير تحرير الاستيراد ، واحتفظت بأسعار صرف قادرة على المنافسة ، وخفضت الحواجز التعريفية وغير

التعريفية ، وحسنت أرصدتها المالية ، وحدت من النفقات بإزالة الإعانات أو تخفيضها ، ووسعت إيراداتها من خلال الإصلاحات الضريبية ، وواصلت إعادة تشكيل قطاع التصنيع مع ما يترتب على ذلك من تغييرات في تكوين الصادرات . وأصبحت تدريجيا أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي ، وفي الحقيقة ، كانت أكثر قطاعات البلدان النامية دينامية في التجارة العالمية ، فجذبت جزءا كبيرا من الاستثمارات الأجنبية العالمية وائتمانات المصارف الخاصة ، ووثقت الروابط فيما بينها . كما شجعت اللجنة ظهور آليات اقاليمية للتعاون التجاري والنقدي وهي تقوم حاليا بإعادة توجيه هيكلها وبرامج عملها من النهج القطاعي إلى النهج الموضوعي الذي يربط فيه كل موضوع عددا من القضايا المتصلة في نطاق برنامج أساسي . وقد تم التعرف على ثلاث قضايا من هذا القبيل: التعاون الاقتصادي الاقليمي ؛ والبيئة والتنمية القابلة للادامة ؛ وتخفيف الفقر ، والنمو الاقتصادي . وستركز أنشطة اللجنة المتصلة بالتجارة على القضايا الاقاليمية بالنظر إلى الحاجة الى توزيع الفوائد الناجمة عن دينامية المنطقة ونموها توزيعا أكثر إنصافا عن طريق تقوية الروابط بين البلدان المتقدمة في المنطقة والبلدان الصناعية الجديدة والبلدان الأربعة الأعضاء الأصلية في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والاقتصادات الأفقر في المنطقة .

٦٦٠- ويتضمن سجل التعاون الماضي الناجح بين الأونكتاد واللجنة نظام الأفضليات المعمم ، وتشجيع توسيع التجارة والاستثمار بين المشروعات ، وإعادة التشكيل الاقتصادي والتجارة الدولية في قطاع السلع الأساسية المعدنية ، ومن المتوقع استمرار توسع هذا التعاون . وبرنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نموا ، الذي اثار توقعات كبيرة ، هو أيضا ذو أهمية خاصة بالنسبة للجنة بالنظر إلى أن المنطقة تضم الآن ١٣ من أقل البلدان نموا .

٦٦١- وأعلن ممثل لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ أن رسالة الأونكتاد التاريخية كانت اجراء تحليل انتقادي للحكمة التقليدية ، ومناصرة التغير سعيا وراء تحقيق رؤية لاقتصاد عالمي كفؤ ومنصف ، وما زالت هذه الرسالة أساسية اليوم بغية المساعدة على التوصل إلى حلول لمشاكل العالم المعقدة . فلكي يستطيع الناس الأحرار أن يزدهروا في العالم ، يجب أن يتسع هذا

العالم لتنوع سليم في الآراء وأن يؤمن احتضان المؤسسات الديمقراطية لتعددية من هذا القبيل .

٦٦٢- ويمكن للأونكتاد أن يوسع تحليله الانتقادي توسيعا نافعا ليشمل ميدان التنمية القابلة للادامة ، وهو هدف يتطلب تحقيقه استخدام الموارد استخداما كفوءا واقتسام الموارد اقتساما منصفا وتعزيز النظم القانونية ، فضلا عن وجود مؤسسات تقوم على المشاركة - على المستويات المحلية والوطنية والدولية . ووضع تفاصيل اقتصاديات القابلية للادامة وصياغة صكوك ترسخ هذا التفكير الجديد في الحياة الاقتصادية الحقيقية هما أهم مهام هذا العقد . ومن المؤكد أن الأونكتاد يستطيع المساهمة بقسط كبير في هذا المسعى . وتغير المناخ هو من بين مشاكل التنمية القابلة للادامة المشكلة التي تشمل كل الانسانية . فمن المتوقع أن يؤدي الاتجاه المؤكد نحو الاحترار العالمي الى آثار اقليمية واسعة النطاق ، سلبية في غالبها ، ومن المرجح ان تكون البلدان النامية هي الأشد معاناة ، بيئيا واقتصاديا ، من الاحترار العالمي ، وقد يؤدي هذا الى تفاقم أوجه عدم المساواة العالمية . ومن الواضح الآن أن السبب الرئيسي لتغير المناخ هو الارتفاع في استهلاك الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز الطبيعي) ، ولا سيما في الصناعة والنقل ، وليس من الواقعي الاعتماد على سياسة الأحراج للتعويض عن الانبعاثات المتزايدة من ثاني أوكسيد الكربون (CO_2) وهو غاز الدفيئة الرئيسي .

٦٦٣- ومن ثم يكمن الحل ، بالنسبة الى المستقبل المنظور ، في استخدام موارد الوقود الأحفوري استخداما أكثر كفاءة وانصافا . فسياسة الطاقة تكمن في جوهر كل الاقتصادات الصناعية والاقتصادات التي هي في طريقها الى أن تصبح صناعية ، وكذلك الاقتصادات التي يمثل فيها إنتاج الوقود الأحفوري وتصديره نشاطا رئيسيا . وهذا يفسر اعتبار المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ من أهم المفاوضات الاقتصادية في جدول الأعمال الدولي حاليا .

٦٦٤- ولذا يتوقع أن يكون لتغير المناخ أثر على أعمال الأونكتاد مستقبلا ، فينبغي أن تؤخذ في الاعتبار ، في أعمال الأونكتاد التحليلية ، ولا سيما في أعماله المتعلقة بالسياسات التجارية ، السياسات الاقتصادية المعتمدة استجابة لتغير المناخ وآثار هذه

السياسات . وينبغي للتعاون الدولي في هذا المجال أن يتمخض أيضا عن مبادرات جديدة لتشجيع التحويلات المالية والتكنولوجية الى البلدان النامية .

٦٦٥- والممثل على اقتناع بأن الدول الأعضاء ستتوصل إلى اتفاق في وقت مناسب يتيح فتح باب توقيع الاتفاقية في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٢ خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . فالأمر أخطر من أن تسمح هذه الدول لنفسها بتضييع هذه الفرصة .

٦٦٦- ولكي تكون اتفاقية المناخ فعالة ، ينبغي لها أن تقوي قاعدة التعاون العلمي الطويل الأجل فيما بين كل البلدان ، بغية تأمين البيانات والتقييمات التي يجب الاسترشاد بها لدى اتخاذ قرارات السياسة العامة . وينبغي لها أن تعطي إشارات واضحة الى التطور المحتمل ، على مدى العقد القادم ، في سياسات الطاقة المتصلة بالمناخ في البلدان الصناعية ، بغية مساعدة البلدان النامية على الحصول على التمويل والتكنولوجيا اللازمين للتكيف مع الاحترار العالمي واتباع سياسات تساهم في تخفيفه . وينبغي لها أيضا أن تتيح إجراء استعراض فعال لتنفيذ الالتزامات . ولكي تكون اتفاقية المناخ منصفة ، يجب أن تتيح للبلدان النامية إمكانية متابعة سعيها لتحقيق غاياتها الاقتصادية والاجتماعية في إطار الحدود المسموح بها التي تفرضها مخاطر الاحترار العالمي على المجتمع العالمي بأسره . وان اتفاقية كهذه ستكون خطوة إلى الأمام في اتجاه هذا المستقبل الكفؤ والمنصف الذي يسعى الأونكتاد للترويج له .

٦٦٧- وقال ممثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية إنه قبل أن يصبح كوكب الأرض القرية العالمية التي يكثر الحديث عنها ، يجب أن تبقى القرى المحلية في الجنوب المحروم على قيد الحياة ، وإن الأونكتاد الثامن فرصة كبرى للحفاظ على زخم الحملة من أجل التضامن مع افقر البلدان ، التي أعرب عنها خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا . فبدون مساعدة محددة من المجتمع الدولي ، ليس من المرجح أن تستفيد هذه البلدان من التغيرات العظيمة الأهمية التي تشكل حاليا العلاقات الاقتصادية الدولية .

٦٦٨- وتبين خبرة الصندوق في مكافحة الفقر أن الناس في أقل البلدان نموا ملتزمون التزاما قويا بالأنشطة الانمائية التي تلبي احتياجاتهم . ويمكن تسليط الأضواء على ثلاث من سمات تصميم برامج الحد من الفقر في التسعينات: أولا ، يمكن للاستثمار على نطاق صغير على مستوى القاعدة الشعبية أن يشجع إنشاء آليات تقوم على المشاركة وتفضي إلى عملية لاتخاذ القرارات على نحو أكثر ديمقراطية على المستوى المحلي ؛ ثانيا ، أن الصندوق ، باعتباره مستثمرا متعدد القطاعات يواجه الاحتياجات الأساسية للفئات المنخفضة الدخل في الريف والحضر على السواء ، يتمتع بميزة نسبية في تصميم مبادرات متكاملة لحفز تعبئة هذه الفئات من أجل إعادة بيئتها الى حالتها ؛ وثالثا ، أن الصندوق ، باعتباره وكالة متخصصة لتوفير نظم تقديم الائتمانات ، سيوسع دعمه لروح المبادرة الخاصة من خلال تشجيع المشروعات البالغة الصغر والمشروعات الصغيرة . ويمكن تنفيذ هذه السياسات البرنامجية بفعالية من خلال نظام رصد عالمي تابع للصندوق يقع في المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٦٦٩- وبعد إضافة سبعة بلدان جديدة إلى فئة أقل البلدان نموا ، يتعين على الصندوق بصفة عاجلة ، الوصول إلى الكتلة الحرجة عن طريق برنامج قيمته ١٠٠ مليون دولار سنويا بغية الحفاظ على عتبة الحد الأدنى من التأثير ، وإلا أصبح في وضع يستحيل معه أن يبدأ برامج ذات جدوى في هذه البلدان الجديدة .

٦٧٠- ولذا من المأمول أن يؤيد الأونكتاد الثامن الدعوة إلى دعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية التي صدرت عن ممثل بنغلاديش ، باسم أقل البلدان نموا ، خلال الاجتماع الخاص بشأن أقل البلدان نموا المعقود أثناء المؤتمر . وفحوى الدعوة أن برامج المعونة المتخصصة الصغيرة الموجهة نحو الفقراء لها قيمة: فهي لا تستجيب فقط لمتطلب حتمي أخلاقي وإنما يمكنها أيضا أن تثبت كفاءتها الاقتصادية وسلامتها الايكولوجية ، بالنظر إلى أنها تأخذ في اعتبارها احتياجات وتصورات الناس الذين تخدمهم .

٦٧١- وقال ممثل مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إن انخفاض حدة التوترات السياسية على الصعيد الدولي يهيئ ظروفا أكثر مؤاتاة للتعاون من أجل التنمية ، على أن نجاح مثل

هذه التنمية سيتوقف كثيرا على الطريقة التي يستفيد بها المجتمع الدولي من الأحوال السياسية العالمية الجديدة لحل مشاكل أفقر الدول . وقد خرج المركز إلى حيز الوجود نتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في عام ١٩٧٩ ، وقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة بإعادة تأكيد أهدافه . وكانت إعادة التأكيد هذه ، في الواقع ، اعترافا بالدور الحاسم للعلم والتكنولوجيا في مجال التنمية .

٦٧٢- وأوضح أن البحث العلمي باهظ التكاليف ويتطلب هياكل أساسية ضخمة ويستفاد فيه من أكثر التكنولوجيات تقدما . والثغرة تتسع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يتعلق بقدرتها العلمية والتكنولوجية ، وهذا أمر له أهميته لأن القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية عناصر أساسية لبناء هياكل اقتصادية ذات كفاءة في البلدان النامية ، وكذلك لادخال هذه البلدان فعلا في الاقتصاد الدولي .

٦٧٣- وأضاف أنه يجري التشديد مجددا على تعزيز القدرة المحلية للبلدان النامية على إدارة العلم والتكنولوجيا ، وعلى ما لهذه القدرة من أهمية خاصة لتوجيه الأنشطة البحثية في البلدان النامية . وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، فإن تعزيز مثل هذه القدرات في قطاع تنظيم المشروعات ، ولا سيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، أمر له أهميته مثله في ذلك مثل إقامة صلات مهنية فيما بين ما يسمى بمديري التغير التكنولوجي على الصعيدين الوطني والدولي .

٦٧٤- وذكر أن الخطط الوطنية لتنمية العلم والتكنولوجيا فضلا عن التعاون الدولي في هذا المجال تحوطها الصعاب ، لأن الاستثمارات في ذلك الميدان لا تؤدي إلى نتائج اقتصادية ملموسة في الأجل القصير ؛ ولهذا السبب ، فإن تخصيص موارد للعلم والتكنولوجيا يجب أن يتم بالتوازي مع تنفيذ تدابير عاجلة في مجالات مثل مكافحة الفقر المدقع . وقد عملت التكنولوجيات الجديدة ، فضلا عن نواحي التقدم العلمي الحاسمة ، على تغيير المنظور العالمي لمثل هذه القضايا ومن ثم نشأت عنها حاجة الى تجديد التعاون الدولي ، الذي ينبغي أن تكون نتيجته تحسين القدرة التحليلية للتعاون الدولي فضلا عن نوعيته التقنية .

٦٧٥- وأضاف أن البلدان النامية بحاجة إلى أن تلتمس من المجتمع الدولي طرقا أوضح وأكثر توحيدا لحل عدد من القضايا المترابطة المتصلة بسياساتها الانمائية ، مثل: الظروف الداخلية والخارجية للمنافسة في النظام الدولي ؛ وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتنظيمه ؛ والابتكار التكنولوجي ، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وتوليدها في البلدان التي لديها تكنولوجيات محلية ؛ والمشاركة في حماية البيئة على الصعد المحلية والاقليمية والعالمية . ان التعاون بين المركز والأونكتاد ضرورة عملية ، ومع مراعاة اختلاف مستوى الموارد المتاحة للمؤسسات ، هناك تكاملا واضح في برامجهما ؛ ولهذا السبب ، كان هذا التعاون مثمرا ويلزم مواصلته وحتى تكثيفه .

٦٧٦- وأشار الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إلى الصلة الوثيقة بين القضايا الجاري النظر فيها في الأونكتاد الثامن والقضايا التي ستعرض على قادة العالم في "قمة الأرض" التي ستعقد في ريو دي جانيرو . ومن الواضح أن نتائج الأونكتاد الثامن ستؤثر في الاحتمالات المتوقعة لمؤتمر القمة هذا وفي نتائجه .

٦٧٧- وعلى الرغم من أن الصلة بين البيئة والتنمية مسلّم بها منذ وقت طويل ، فإن التنمية المدمرة للبيئة قد تواصلت الى حد أنها أصبحت تشكل تهديدا خطيرا ومتزايدا للمستقبل البيئي والاقتصادي للمجتمع الدولي . وإن اختيار وضع يكون فيه النمو صفريا ليس خيارا صالحا للبقاء لأي بلد ، ولا سيما للبلدان النامية . ولكن ، اذا ساد نموذج النمو القائم حاليا والذي ليس له مقومات البقاء ، فإن النتيجة النهائية ستكون حقا هي عدم وجود نمو . وإن اتباع مسار جديد للتنمية القابلة للادامة هو الطريقة الوحيدة لضمان تحسين الأوضاع المعيشية وضمان مستقبل آمن ومنصف وواعد بدرجة أكبر ، من الناحيتين البيئية والاقتصادية على السواء .

٦٧٨- ومن المتوقع أن يؤدي جدول أعمال القرن ٢١ لقمة الأرض الى اتخاذ قرارات في حدود جدول الأعمال هذا من شأنها أن تضع الأساس لمشاركة عالمية من أجل التنمية القابلة للادامة . وأول جانب لجدول أعمال القرن ٢١ هو اعادة تنشيط النمو والتنمية . وثمة عنصر رئيسي هو التعهد بحل المشاكل القائمة منذ أمد طويل في مجالات التجارة

والديون وتمويل التنمية والسياسات المحلية المتصلة بها . وثمة جانب آخر هو الحد بقدر كبير من الفقر واستئصال شأفته في نهاية المطاف . فإن نوعية حياة البشر تعتمد بصورة حاسمة على الأوضاع العمرانية والاجتماعية والاقتصادية في جميع أنواع المستوطنات البشرية . ومن أجل تخفيض أوجه الطلب على الموارد الطبيعية لا بد من إجراء تغييرات في أنماط الحياة وتخفيضات في الضغوط الديمغرافية . ويتعين على البلدان الصناعية أن تخفض استخدامها الحالي غير المتناسب للموارد الحرجة وأن تترك "حيزا" بيئيا أكبر للبلدان النامية في الوقت الذي تواصل فيه هذه البلدان تنميتها . كذلك فإن إدارة النفايات هي بعد هام آخر فيما يتعلق بايجاد بيئة آمنة .

٦٧٩- وأردف قائلا إن النظر إلى البيئة والتنمية نظرة متكاملة هو أمر يتعين أن يتجلى في تعديل المواقف وفي اجراء تغييرات في عمليات اتخاذ القرارات . كذلك فإنه يتطلب بيانات ونظم معلومات أفضل فيما يتعلق برصد التنمية والبيئة . وسيلزم أيضا في معظم القطاعات اجراء تحويل رئيسي للتكنولوجيا . ويجب أن يكون من السهل على نطاق واسع الوصول الى المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا .

٦٨٠- وأشار الى أن تكلفة جميع الاجراءات المشمولة في جدول أعمال القرن ٢١ سوف تغطى في المقام الأول من الموارد المحلية . ومع ذلك ، ستكون هناك حاجة الى تحويلات للموارد بشروط تساهلية الى البلدان النامية بما تبلغ قيمته نحو ٢٠ في المائة من التكاليف . وقد قدر ذلك بقرابة ١٢٥ مليار دولار في السنة ، أي بما يزيد على المستويات الحالية للمساعدة الانمائية الرسمية بنحو ٧٠ مليار دولار . وعلى الرغم من أنه يمكن اعتبار ذلك غير واقعي ، فإن الحجج المؤيدة لـ "علاوة خاصة بكوكب الأرض" ، باعتبارها استثمارا أساسيا في مجال الأمن البيئي العالمي ، هي حجج دامغة ومقنعة . والمبلغ المطلوب ، اذا نظر اليه من منظور ناتج عالمي تناهز قيمته ٢٥ تريليون دولار ، لا بد أن يبدو مبلغا يمكن تدبيره ، ولا سيما عندما ينظر إليه منسوبا إلى حجم النفقات العسكرية أو الاعانات الزراعية .

٦٨١- واستطرد قائلا إن توصيات جدول أعمال القرن الـ ٢١ تشمل ، فيما يتعلق بإعادة تنشيط النمو والتنمية ، اجراء اصلاحات في مجال السياسة الاقتصادية ، وإقامة نظام تجاري دولي مفتوح ، وتحسين شروط تجارة

السلع الأساسية ، وتحقيق تدفقات مالية ايجابية كافية . أما التخفيف من الفقر واستئصال شأفته في نهاية المطاف فيتطلبان جهودا موجّهة نحو زيادة قدرة الفقراء على الكسب وفرص حصولهم على السلع والخدمات التي لا بد منها لرفاههم . ويوجد تأكيد على تشجيع العمليات القائمة على المشاركة عند تحديد الاحتياجات ، والاستثمار في التنمية البشرية وفي المؤسسات ، واعادة توجيه التعاون التقني من كونه قائما على العرض إلى كونه مدفوعا بالطلب وتحسين تنسيقه ، فضلا عن تطويل الآفاق الزمنية في تخطيط البرامج .

٦٨٢- وأوضح أن الأعمال التحضيرية لقمة الأرض قد تم الاضطلاع بها في ظل مشاورات وثيقة مع الأونكتاد . وقد أسهم ذلك في صياغة مقترحات خاصة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ترمي إلى دمج بحث البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرارات والى استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق الأهداف البيئية . وبالنظر إلى أن الأونكتاد يعيد النظر في مهمته في اطار التغيرات الهيكلية الجاري الاضطلاع بها في الأمم المتحدة ، والى أن الحكومات تنظر في المتابعة المؤسسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في إطار الأمم المتحدة ، فقد يكون من المفيد ومن المناسب من حيث التوقيت النظر ، كخيار من الخيارات ، في امكانية دمج البيئة في التجارة والتنمية في إطار أونكتاد يكون قد أعيد تنشيطه واعيد توجيهه .

٦٨٣- وقال ممثل <u>ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمم المتحدة</u> إن الدورة الثامنة للأونكتاد تنعقد في خضم تغيرات سياسية واقتصادية هائلة سواء في الهياكل والنظم الاقتصادية الوطنية أو في العلاقات الاقتصادية الدولية . وقد آلت الأمور نتيجة لذلك الى حالة انتقالية تنطوي على تحديات وفرص معا .

٦٨٤- ووصف إدارة التعاون التقني بأنها الجهاز التنفيذي الرئيسي للأمانة العامة للأمم المتحدة في ميدان التعاون التقني ولذلك يتوقع منها أن تقوم بدور رئيسي في مساعدة البلدان النامية على تكييف اقتصاداتها مع الوقائع الجديدة . ولا يزال بناء القدرات الوطنية هو الهدف الرئيسي لبرنامج إدارة التعاون التقني ، مع الاهتمام بوجه خاص ببناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية استكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها وادارتها .

٦٨٥- وأشار الى أن البلدان النامية قد وجدت الخبرة الفنية لإدارة التعاون التقني مفيدة ومتصلة باحتياجاتها ، كما تدل على ذلك الزيادة في موارد هذه الادارة ، وفي عدد المشاريع المنفذة أيضا . واستجابة للاحتياجات المتغيرة للبلدان النامية ، عززت الادارة المذكورة قدراتها على التنفيذ . وقد تم وضع نهج وطرائق وأدوات جديدة وجرى بذل جهود لتوسيع طائفة الخبرات الفنية المتوفرة في ادارة التعاون التقني ، ولا سيما في ميدان تخطيط الاقتصاد الكلي وادارته ، وادارة التنمية ، والموارد الطبيعية والطاقة والاحصاءات وتجميع الحسابات القومية ، والحواسيب ونظم المعلومات .

٦٨٦- وذكر أن هناك مسألتين بعينهما يجب ابرازهما ، هما الاصلاحات الاقتصادية الجارية في البلدان النامية ، وكذلك في بلدان جرى العرف على وصفها بأنها بلدان ذات اقتصاد مخطط مركزيا ؛ والاهتمامات البيئية ، التي تظهر بارزة في برامج إدارة التعاون التقني كما في المناقشة في الأونكتاد الثامن . وقد اضطلع عدد كبير من البلدان النامية ، من جراء الضغوط الحادة التي تمارسها نواحي العجز في حساباتها الجارية وميزانياتها ، بإصلاحات للسياسة العامة تتمثل أهدافها في إعادة التوازن للاقتصاد الكلي ، وزيادة كفاءة عوامل الانتاج ، وتهيئة ظروف للنمو الاقتصادي ، وتقوم إدارة التعاون التقني بنشاط بمساعدة البلدان النامية في ذلك المسعى . وفيما يتعلق بالبلدان الآخذه في التحول من اقتصادات مخططة مركزية الى بيئات اقتصادية ذات وجهة سوقية ، بدأت إدارة التعاون التقني تطور قدراتها الداخلية بهدف الاستجابة للطلبات المتزايدة التي تلتمس المساعدة في ذلك المجال .

٦٨٧- لقد أصبح من المسلّم به على نطاق واسع أن قضايا التنمية الاقتصادية لا تنفصل عن القضايا البيئية . وإدارة التعاون التقني تتصدى لتلك القضايا منذ بعض الوقت كما تشارك بنشاط في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وقد وضعت هذه الادارة "إطارا من أجل العمل" يتناول الادارة البيئية والتنمية القابلة للادامة ، بهدف دمج الأهداف البيئية في جميع مراحل برامج ومشاريع التعاون التقني للادارة المذكورة . وفي الوقت ذاته ، سعت هذه الادارة الى ضمان أن تكون أهدافها وأنشطتها المتصلة بالادارة البيئية متمشية مع أهداف وأنشطة الوكالات الدولية ومصادر التمويل

الأخرى ومتلائمة مع الاطار الشامل لبرنامج الأمم المتحدة المتوسط الأجل للبيئة على نطاق المنظومة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) .

٦٨٨- وأعلن أن إدارة التعاون التقني والأونكتاد قد تعاونا تعاونا وثيقا في عدد من مشاريع المساعدة التقنية . ولقد كان الحال كذلك بوجه خاص في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وقال إنه يتطلع الى توسيع التعاون بين إدارة التعاون التقني والأونكتاد .

٦٨٩- وأشار ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى أوجه التكامل بين هذا البرنامج والأونكتاد . وقال إن موضوعات المؤتمر الهامة ، أي تعزيز العمل الوطني والدولي والتعاون المتعدد الأطراف والاصلاح المؤسسي ، هي مجالات يهتم بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وان هذا البرنامج يأمل أن يواصل دعمه عندما يوسع الأونكتاد أنشطته في مجال التعاون التقني ، في نطاق ولايته .

٦٩٠- وثمة حاجة إلى نشر المكاسب المحرزة في الآونة الأخيرة لفائدة الناس . فمن المسلم به عموما الآن أن الناس ينبغي أن يكونوا محور التنمية .

٦٩١- وثمة برامج ومشاريع في مجموعة واسعة من المجالات يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي وينفذها أكثر من ٣٠ وكالة متخصصة أو هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة بما فيها الأونكتاد . وان تعبئة الموارد لأغراض التنمية - التي تعد شاغلا هاما للأونكتاد الثامن - هي شاغل كبير لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وان الأولوية الممنوحة لأقل البلدان نموا تنعكس أيضا في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ونظرا لكون مشاكل البلدان المستفيدة تظل تتكاثر وعدد البلدان يزداد ، فإن مسألة توفير الموارد لأغراض التنمية ستبحث بعمق شديد في الدورة العادية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي التي ستعقد في أيار/مايو ١٩٩٢ في جنيف .

٦٩٢- وهذا هو الوقت المناسب لتجديد وتنشيط النزعة التعددية الأطراف والتعاون الانمائي . فلا يمكن أن يوجد سلام وأمن بدون تنمية ، كما لايمكن أن توجد تنمية بدون سلام وأمن .

٦٩٣- وقال ممثل صندوق الأمم المتحدة للانشطة السكانية إنه لا غنى في التسعينات عن التدخل المباشر للابطاء من نمو السكان ولتحقيق تنمية متوازنة توفر الانصاف والأمن للجميع . وهذا التدخل المباشر سيساهم في الحد من الفقر ومن الضغوط التي تحفز على الهجرة داخل البلدان وبينها . ولتحقيق هذا يلزم تحسين حالة المرأة وصحتها وتعليمها ورفاهيتها الاقتصادية ، فضلا عن تحسين وصولها الى المعلومات والخدمات التي تمكنها من المباعدة بين مرات الحمل ومن إنجاب العدد المرجو من الأطفال .

٦٩٤- وقد وصل مجموع عدد سكان العالم الآن الى ٥,٤ مليار نسمة وهو يتزايد بوتيرة لم يسبق لها مثيل ، وتفيد التقديرات أن عدد السكان سيصل بحلول عام ٢٠٢٥ الى ٨,٥ مليار نسمة ؛ وستحدث نسبة ٩٥ في المائة من نمو السكان في البلدان النامية الحالية وستتركز في افريقيا وجنوب آسيا .

٦٩٥- وضغوط نمو السكان ، مقترنة بالتفاوتات المتزايدة في الدخل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، تزيد باطراد من الضغوط المشجعة على الهجرة . وبدون الهجرة ، ستثبت تقريبا القوة العاملة في البلدان الصناعية على امتداد الأعوام الثلاثين المقبلة ؛ وفي الواقع ، ستهبط هذه القوة في أوروبا ولكنها ستزداد زيادة سريعة في شمال افريقيا .

٦٩٦- وفي داخل البلدان ، تعجّل الضغوط الاقتصادية والبيئية عملية التحضر . فتنمو المدن في البلدان النامية بمعدلات أسرع بكثير من قدرتها على تأمين احتياجات القادمين الجدد . وتؤدي الهجرة على نطاق شديد الاتساع الى زيادة الفقر بدلا من أن تحد من انتشاره ، ففي أغلب الأحيان يتحمل المهاجرون عبر الحدود الدولية ظروف عمل ومعيشة أسوأ مما يتحمله مواطنو البلد المضيف ، على أمل حدوث تحسن يوما ما في المستقبل ، ولكن التجارب تبين أن هذا الأمل يتحطم في أكثر الحالات .

٦٩٧- وقد زاد عدد من يعيشون في فقر مدقع خلال الثمانينات فأصبحوا يمثلون ٢٠ في المائة من سكان العالم ، وتزايد العدد تزايدا هائلا في البلدان التي فيها النمو الاقتصادي بطيء أو راكد . وهناك أسباب كثيرة تدعو الى الاعتقاد بوجود ارتباط سالب بين ارتفاع معدلات نمو

السكان والأداء الاقتصادي وانتشار الفقر . فالفقر البالغ يتفاعل مع ديناميات السكان بطرق معقدة متنوعة ، إذ أن ارتفاع الخصوبة في العائلات الفقيرة يقلل معدل الدخل للطفل الواحد ، وبالتالي ، المبلغ المتاح للاستثمار في الغذاء والتعليم والرعاية الصحية ، فيحد من فرص الأطفال الفقراء في التغلب على فقرهم ، ويحكم على الأجيال التالية بحياة لا أمل في تحسنها .

٦٩٨- وعلى امتداد العقود الثلاثة الماضية نجحت البلدان النامية في رفع العمر المتوقع وتخفيض الخصوبة والحد من انتشار الفقر وسوء التغذية والأمية كنسبة من السكان ، ولكن أعداد الفقراء زادت بسبب سرعة نمو السكان . وازدادت مهمة الحكومات صعوبة في الثمانينات بسبب ارتفاع مدفوعات خدمة الديون وسوء معدلات التبادل التجاري ، اذ أن المشاكل الاقتصادية غالبا ما أدت الى تقليل المبالغ المتاحة للانفاق على التعليم والصحة وتنظيم الأسرة . ويتعين تقويم هذا الوضع لأن توافر الخدمات الاجتماعية عامل محدد حاسم للخصوبة ونمو السكان .

٦٩٩- ويمكن تحسين مركز المرأة مباشرة عن طريق برامج التنمية الاجتماعية وسن تشريعات تحمي الحقوق في الملكية الخاصة والميراث ، والحقوق في إطار الزواج ، وفرض حدود على السن عند الزواج ، واشتراط الموافقة الطوعية ، والغاء ممارسات مثل البائنة أو ثروة العروس .

٧٠٠- وقدرة المرأة على الاختيار بنفسها فيما يتعلق بالخصوبة أمر حاسم للتنمية الاجتماعية ، وتحقيقه يتوقف كثيرا جدا على تغير آراء الذكور في الزواج والأطفال وتنظيم الأسرة . ومن المهم أيضا توفير مجموعة واسعة التنوع من طرائق منع الحمل العصرية ، فضلا عن توفير المعلومات والخدمات التثقيفية التي تجعلها مفيدة . ومن الضروري أيضا وجود جو من الدعم لتنظيم الأسرة على مستوى الكنيسة والمدرسة والأسرة .

جيم - الوكالات المتخصصة ، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ، ومركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات

٧٠١- قال ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إنه على الرغم من أن القيمة العالمية للصادرات الزراعية قد زادت زيادة

قوية للغاية في السنوات الأخيرة ، فإن نمو صادرات البلدان النامية قد تأخر بدرجة خطيرة عن نمو صادرات البلدان المتقدمة . وبوجه خاص ، على الرغم من أن الأسعار الحقيقية لصادرات السلع الزراعية للبلدان المتقدمة قد انتعشت نوعا ما منذ منتصف الثمانينات ، فإن معدلات التبادل التجاري لصادرات البلدان النامية قد أصبحت أسوأ جدا .

٧٠٢- وفي معرض الاستشهاد بنتائج مؤتمر الفاو السادس والعشرين ، صرح بأن اجراء تخفيضات كبيرة في الحمائية في الأسواق الزراعية واتاحة فرص أوسع للوصول إلى هذه الأسواق أمران جوهريان للبلدان المصدرة للسلع الزراعية ، وبخاصة البلدان النامية . فاستمرار المستويات العالية للحمائية يعرقل بصورة خطيرة جهود كثير من البلدان الرامية الى اعادة تشكيل اقتصاداتها وإلى خدمة ديونها وتخفيض أعباء هذه الديون . وهناك حاجة عاجلة الى اجراء تخفيضات في الدعم المحلي واعانات التصدير ، وإلى تحسين فرص وصول المنتجات الزراعية الى الأسواق . وهناك أيضا حاجة الى معاملة خاصة ومتمايزة للبدان النامية ، والى تحقيق أكمل التخفيضات في الحواجز التجارية التي تعترض المنتجات ذات الأهمية التصديرية لهذه البلدان ، وإلى أتخاذ تدابير لصالح البلدان النامية المستوردة الصافية للاغذية .

٧٠٣- وبدون اصلاح التجارة في المنتجات الزراعية ، يصعب تصور كيف يمكن أن تنجح الجهود التي تبذلها الآن بلدان نامية كثيرة والاقتصادات المخططة مركزيا سابقا من أجل اعادة النظر في الحوافز وفي دور العلامات السعرية . فإعانة الصادرات ، اذا سمح لها بالاستمرار ، ستؤدي الى آثار مالية سلبية بالنسبة الى كثير من البلدان ونتائج مدمرة بالنسبة الى المصدرين القادرين على المنافسة . وقد قام كثير من البلدان النامية ومن الاقتصادات المخططة مركزيا سابقا بتطويع سياساته الغذائية والزراعية مع الحقائق الجديدة لعالم مترابط ؛ وتحتاج البلدان الصناعية الى أن تفعل نفس الشيء .

٧٠٤- وقد قدمت منظمة الأغذية والزراعة دعما ملموسا الى أمانة الغات ومشورة تقنية الى البلدان النامية المشاركة . وتتوقع المنظمة أن تلعب دورا رئيسيا في تطبيق ما ينتظر أن تسفر عنه جولة أوروغواي من اتفاق بشأن التدابير الصحية والتدابير الرامية الى حماية صحة النبات .

٧٠٥- وقد أثبتت التجربة أن مبادرات السياسة الزراعية ذات الوجهة السوقية اذا أخذت بمفردها لا تكفل دائما الأمن الغذائي للجميع بسبب آثار الحرب والصراع الاهلي والعواقب المترتبة عليهما ، التي تقترن في أحيان كثيرة جدا بالجفاف المتكرر وبالكوارث الطبيعية الأخرى . وهذه الشواغل ما زالت تقتضي استجابة نشطة وانسانية من المجتمع الدولي .

٧٠٦- وينبغي ألا تشغل عمليات اصلاح السياسة العامة المشاكل الانسانية الأساسية . كما ينبغي ألا تعني عمليات الاصلاح هذه انسحاب الدولة من كل نشاط اقتصادي: فهناك حاجة الى تدخل فعال من الدولة يرتكز على تنمية الموارد البشرية وتحسين المؤسسات والهياكل الأساسية .

٧٠٧- ويشكل خلق الفرص التجارية الوسيلة المفضلة لكسب الموارد من النقد الأجنبي اللازمة للتنمية . غير أن العبء الثقيل الذي يواجه الكثير من الاقتصادات ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، يتطلب جهودا مجددة لرفع كل من حجم ونوعية المساعدة الانمائية الدولية ، التي كانت غير كافية بشكل واضح ، تماما كما كانت التدفقات المالية الخاصة .

٧٠٨- كما ينبغي لعمليات اصلاح السياسات المحلية والدولية أن تأخذ في كامل الحسبان الشواغل المتصلة بتدهور البيئة وبقابلية التنمية للادامة . وتعمل منظمة الأغذية والزراعة بنشاط لضمان دمج الاعتبارات البيئية في كل أنشطتها كما تتعاون بنشاط مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

٧٠٩- وسيشهد عام ١٩٩٢ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية واختتام جولة أوروغواي وعقد المؤتمر الدولي الأول المعني بالتغذية . والأونكتاد الثامن ، مع تركيزه على تقوية الاجراءات الوطنية والدولية والتعاون المتعدد الأطراف من أجل اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف ، يعتبر عن جدارة أول هذه الأحداث الرئيسية .

٧١٠- وقال ممثل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) إن التغيرات السياسية والاقتصادية المثيرة الحاصلة على

الساحة الدولية جعلت من التسعينات حدا فاصلا في تاريخ الانسانية القريب . ولذلك ، فقد أصبح التعاون المتعدد الأطراف حتى أكثر أهمية من ذي قبل ، وبمعنى واقعي ملموس للغاية . والأسواق المفتوحة معناها المزيد من التجارة - ومساهمة التجارة في الناتج المحلي الاجمالي تفوق في جزء كبير من العالم النامي مثيلتها في العالم المتقدم - ولكن معناها أيضا المنافسة الشرسة أكثر فأكثر والمريرة في أحوال كثيرة فيما بين الدول والمتعهدين الخاصين الذين يسعون الى اقتناص ما ينشأ من فرص .

٧١١- ان فلسفة الغات لا تنادي بنمو التجارة كترياق لجميع العلل . ولكنها تشدد على أن السياسات التجارية الفاسدة والتقييدية ، أو حماية قطاعات الانتاج من رياح المنافسة غير المشوهة ، تؤدي الى مشاكل أكثر ، لا أقل ، بما في ذلك اضعاف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي العام نفسه . والدعامة المركزية للغات هي عدم التمييز المستمد من الايمان بأن المنافسة غير المشوهة تحفز على التكيف الايجابي والمستمر في اتجاه التنمية الذاتية .

٧١٢- وقال إن الاقتصاد العالمي المتكامل قد طمس الخط الفاصل بين الاجراءات التي تتخذها الحكومات بشأن التجارة الدولية ، وما يسمى بالتدابير المحلية المحض التي تتخذها . وقد أدت مساءلة البلدان دوليا والمراقبة المتعددة الأطراف للاجراءات المتخذة داخل الحدود الوطنية الى زيادة متطلبات الشفافية . كما أن الشجاعة السياسية مطلوبة حيث أن من اللازم الاهتمام بالرأي العام دون ترك المجال للمشاكل قصيرة الأجل لكي تخل بالرؤية في الأجل الطويل . وفي مهمة إضفاء الفعالية والمصداقية على النظام المتعدد الأطراف ، يجب أن تأتي الريادة من الكبار والأقوياء .

٧١٣- وفي هذه الظروف يجب أن يخدم النظام التجاري المتعدد الأطراف مرميين أساسيين: أن يوفر الأمن والقدرة على التنبؤ للمنافسة غير المشوهة على أساس قواعد واضحة متفق عليها بين أطراف متعددة ؛ وأن يكون نقطة مرجعية موثوقا بها للاصلاحات الداخلية والسياسية والاقتصادية التي تنفذها الحكومات في جميع أنحاء العالم . وعلى جميع البلدان أن تساعد على بلوغ هذين المرميين وفقا لقدراتها وظروفها .

٧١٤- وأشار الى أن الاقتصاد العالمي يحتاج بشدة الى حفز اقتصادي. وهذا يتطلب اتخاذ اجراءات ملموسة حيث يكون القاسم المشترك هو أن على الحكومات أن تضمن أن هياكل التعاون المتعدد الأطراف في مجالات التجارة والتمويل والتنمية ستؤدي معا الى ايجاد مناخ من الأمن يستطيع في ظله التجار والمنتجون والمستهلكون والمصدرون والمستوردون والمستثمرون في جميع أنحاء العالم أن يمارسوا أعمالهم في ثقة.

٧١٥- وأكد على أن الأونكتاد الثامن يكمل ويعزز الجهود التي تبذلها الحكومات لكي تتكلل جولة أوروغواي بالنجاح. فهذه الجولة تمثل أول فرصة حقيقية لاقامة نظام تجاري متعدد الأطراف مقوى وموسع قادر على تلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمع التجاري الدولي في الفترة المتبقية من هذا القرن وما بعدها. والكثير من الآمال التي يعقدها أعضاء الغات، الذين يتزايد نظرهم الى الغات على أنه السبيل المأمون الوحيد الى التكامل في التيار الرئيسي للاقتصاد العالمي، إنما يرتبط بتكلل تلك الجولة بالنجاح.

٧١٦- وأشار الى أن "مشروع الوثيقة الختامية" للجولة يتضمن نتائج خمس سنوات من المفاوضات المكثفة بشأن جملة أمور منها ادخال تحسين كبير على إمكانية وصول المنتجات الصناعية والزراعية الى الأسواق، والتعزيز الواسع لقواعد وضوابط الغات، وإخضاع قطاعات طال إهمالها مثل المنسوجات والزراعة لضوابط الغات، ومد نطاق فائدة القواعد المتعددة الأطراف الى مجالات جديدة مثل الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. وقد ساهمت البلدان النامية بنشاط في عملية التفاوض وتتجلى اهتماماتها في "مشروع الوثيقة الختامية".

٧١٧- وشدد ممثل الغات على أنه ما دامت نتيجة الجولة محل شك، يستحيل على الحكومات والتجار تحقيق القدرة الكامنة للتجارة لدعم النمو الاقتصادي في التسعينات وما بعدها. ولقد أدى تزايد الترابط الاقتصادي واختفاء انقسام العالم الى معسكر مخطط مركزيا ومعسكر ذي اقتصاد سوقي الى ايجاد تحالفات تتخطى القارات والبلدان: فهناك تحالفات مصالح آخذة في الظهور على أساس مصالح تجارية واقتصادية وطنية لا على أساس روابط جغرافية. وهذا الترابط هو أقوى أمل لضمان النمو الاقتصادي العالمي ولنشر الرخاء في جميع أرجاء المعمورة؛

وجولة أوروغواي هي الوسيلة لتحقيق هذا الأمل في ميدان السياسة التجارية .

٧١٨- وقال إن تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف سيساعد الحكومات على ارساء تطورات ومبادرات التكامل الاقليمي الحالية داخل اطار واضح من الضوابط العالمية وجعل الأسواق الاقليمية تتكامل مع الأسواق العالمية . كما أنه سيجعل التعاون الدولي أكثر فعالية في معالجة المطالب المتنافسة في التفاعل بين التجارة والبيئة . لقد دقت ساعة الجد بالنسبة إلى جولة أوروغواي . ويجب إفساح الفرصة بوضوح للوصول الى نتيجة ناجحة في الأسابيع المقبلة . وأعرب الممثل عن أمله في أن تنتهز الحكومات هذه الفرصة التاريخية .

٧١٩- ولاحظ ممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن عدد الناس الذين يعيشون في فقر وجوع قد استمر في التزايد خلال السنين التي انقضت منذ الأونكتاد السابع فأصبح الآن أكثر من ١ ٠٠٠ مليون نسمة . وقال إن هؤلاء الناس يجب أن يستفيدوا هم أيضا من رياح التغير التي هبّت في الأعوام الأخيرة ، ويجب أن يضمن لهم حد أدنى من حقوق الانسان الأساسية ، ولا سيما الحق في الغذاء الكافي . ولكي يتحقق هذا ، يتعيّن إيجاد وتطبيق نهج مبتكرة لتعبئة الموارد المحلية للبلدان النامية ، ولا سيما لتعبئة إمكانيات الفقراء أنفسهم المستخدمة استخداما قاصرا . ولذا ، قرر الصندوق في العام الأخير التركيز على ما قد يمثّل المسألة الأكثر حسما في هذا الشأن ، وهي تعزيز الدور الاقتصادي للمرأة الريفية الفقيرة . فالنساء في افريقيا مسؤولات عن ٧٠ في المائة من زرع الأغذية وفي كل من آسيا وأمريكا اللاتينية يشتركن اشتراكا نشطا في إنتاج الأغذية . والواقع أن للنساء وظيفة ثلاثية: فهن مزارعات ، وعاملات بأجر ، وأمهات وربات بيوت . وتبلغ نسبة النساء بين سكان الريف الفقراء أكثر من ٦٠ في المائة ، وهو رقم يتوقع استمرار ارتفاعه . ولذا ، من الحتمي وقف هذا الاتجاه ثم عكسه . وقد لاحظ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن إقراض النساء الريفيات ولو مبالغ صغيرة من المال يمكّنهن من زيادة إنتاجيتهن ، وبالتالي ، تحسين الأمن الغذائي لهن ولبلدهن . ولذا ، وضع الصندوق برنامج عمل من أجل النهوض اقتصاديا بالنساء الريفيات الفقيرات ، يتضمن عقد "اجتماع قمة" لزوجات رؤساء الدول في شباط/فبراير ١٩٩٢ .

وأعرب ممثل الصندوق عن أمله في أن يدعم الأونكتاد الثامن هذه "القمة" .

٧٢٠- وقال ممثل صندوق النقد الدولي إن الساحة العالمية قد تغيرت منذ الأونكتاد السابع تغيرا مثيرا ، إلى الأفضل ، وقد جلبت التغيرات السياسية والاقتصادية الهائلة فرصا جديدة ولكنها جلبت ايضا مخاطر للعالم . وسيستغرق تحقيق الفرص وقتا ، ولكن المخاطر ماثلة . ويتميز الحاضر بأربع سمات بارزة تجمع كل منها بين المخاطر والفرص . أما السمة الأولى فهي انتشار الديمقراطية إلى كل أرجاء العالم تقريبا . ولكن الديمقراطية سريعة التأثر: فهي تتطلب دعم الاقتصاد ، ولكن هذا الدعم ذاته ينطوي على خطر مبالغة القيادة في احساسها بالرضا عن النفس ، أو استسلامها لمطالب مفرطة ، فتنشأ حلقة مفرغة من تملق الجماهير والتضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي ، الأمر الذي يرسي الأساس لعودة النظم الديكتاتورية .

٧٢١- وأما السمة الثانية فهي أن نهاية الحرب الباردة قد فتحت آفاق تركيز مزيد من الموارد على تشجيع الازدهار والتقدم الانساني ، ولكنها حفزت في الوقت ذاته عودة النزعات القومية العتيقة ، فنشأ خطر اشتعال منازعات إقليمية أو محلية حامية . وأما السمة الثالثة ، وهي "الثورة الصامتة" ، التي تنطوي على توافق واسع للآراء على الاستراتيجيات الاقتصادية الفعالة وازدياد عدد البلدان التي تقوم بتنفيذ سياسات قوية ، فتحمل هي أيضا في ثناياها خطر أن يحدث ، من خلال انتكاسة سياسية أو "إرهاق التكيف" ، ضعف في الدرجة البطولية للالتزام بالمثابرة على امتداد أعوام كثيرة على تنفيذ برامج سليمة وإصلاحات بعيدة المدى ، وذلك قبل أن تكتمل العملية .

٧٢٢- وأما السمة الرابعة فهي أن الاقتصاد العالمي الناشئ الأكثر تكاملا يحمل في ثناياه إمكانيات لتنمية أقوى وأوسع قاعدة في الأجل الأطول ، ولكنه يحمل أيضا في ثناياه ثلاثة مخاطر كبيرة ، فهناك خطر عدم الاستقرار المالي ، ولكن التقدم المحرز في التعاون المالي يبرر الثقة في قدرة العالم على التصدي له . وهناك خطر تهميش البلدان النامية ولكن ، بفضل الارادة السياسية ، يستطيع العالم التصدي لذلك ، سواء في ميدان التجارة (الذي يحتاج إلى خاتمة إيجابية لجولة أوروغواي) أو في ميدان التمويل (حيث يمكن معالجة النقص العالمي

الممكن في المدخرات من خلال تحسين التعاون الدولي واجراء تخفيضات في كل أشكال الانفاق غير المنتج) . وأما الخطر الثالث فهو أن البلدان التي تضطلع بتكيف هيكلي موجه نحو النمو ، أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد سوقي ، لا تثابر على اتباع سياساتها السليمة وتفشل . فان فشلا كهذا ينطوي على خطر فقدان فوائد العولمة ، وتقويض الديمقراطية ذاتها ، وفي نهاية المطاف تعريض احتمالات قيام نظام عالمي يسود فيه المزيد من السلم والتعاون للخطر .

٧٢٣- ولمساعدة البلدان على المثابرة على تنفيذ استراتيجيتها ، من الضروري أن يؤكد المجتمع الدولي من جديد "التعاقد غير المكتوب على التعاون الدولي" الذي يقتضي من بقية العالم مكافأة المثابرة بالحفاظ على فرص جيدة للوصول إلى الأسواق وبتوفير مساعدات مالية كافية بشروط مناسبة . فان تحسين السياسات يجب أن يقابله تحسين التمويل . وكولومبيا مثال على تحسين السياسات الذي يمكنه تحقيق نمو مستمر وسليم في الأجل المتوسط . ويتطلب تحسين التمويل زيادة المساعدة الانمائية الرسمية ، وتبسيط عمليات دفعها والاسراع بهذه العمليات ، وتخفيض المعونة المشروطة وإزالتها في النهاية . وتلزم تحسينات أخرى بصورة عاجلة فيما يتعلق بالديون . فان استراتيجية الديون تسير على نحو طيب عموما ، ولكن عدة بلدان ، من بينها بعض أفقر البلدان ، تحتاج إلى سياسات أقوى وإلى دعم أفضل من جانب البلدان المانحة . فقد حان الوقت لتناول بقية هذه المشكلة: وهذا ممكن وتدعو الحاجة إليه منذ زمن طويل . وفي هذا الصدد ، أعلن أنه سيقترح إضافة ١١ بلدا آخر إلى قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من مرفق التكيف الهيكلي المعزز . وفضلا عن ذلك ، يدرس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مسألة ما اذا كانت الظروف مؤاتية لاجراء توزيع جديد لحقوق السحب الخاصة ؛ وستتحسن فرص التوصل إلى توافق للآراء على هذا إذا ما بذلت عناية دقيقة للحفاظ على الطابع النقدي لحقوق السحب الخاصة .

٧٢٤- وفي مجال الادارة ، يجب أن تزيد البلدان الصناعية تقديمها للمساعدة التقنية لبناء المؤسسات وللتدريب ، بينما قد يلزم اضطلاع متلقي هذه المساعدة بإصلاحات بعيدة المدى لتحسين كفاءة الحكومة ومساءلة المؤسسات العامة ، هذا بالاضافة إلى مضاعفة جهودها لمكافحة الفساد .

٧٢٥- ويتعين أن يصبح تخفيف الفقر ، بما في ذلك إيجاد شبكات مناسبة للأمان الاجتماعي ، جزءا لا يتجزأ من برامج التكيف الهيكلي الموجهة نحو النمو والبرامج الرامية إلى الانتقال الى نظام اقتصادي أكفأ . ولهذه الغاية ، ينبغي أن تتخذ البلدان المانحة كهدف لمساعدتها تعزيز التنمية البشرية . ويمكن للبلدان النامية بدورها أن تزيد الدعم الذي تتلقاه من البلدان المانحة إذا ما تصدت لقضايا الفقر وتوزيع الدخل ، بما في ذلك توفير التعليم والخدمات الصحية للفقراء ، فضلا عن إجراء إصلاحات مالية لتعبئة المدخرات المحلية . ويمكن الحصول على مزيد من الموارد لأغراض التنمية من التخفيضات التي تجريها البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء في انفاقها العسكري . فلا يمكن أن يكون هناك كثير من المهام التي تفوق في درجة إلحاحها مهمة تأمين تسريح القوات المسلحة وقوات حروب العصابات تسريحا منظما . ومن المهم أيضا إيلاء أولوية حقيقية للاتجار الدولي بالعقاقير وما يتصل به من "غسل" الأموال غير المشروعة . وأن استمرار النمو المفرط لسكان العالم يعتبر مشكلة من أخطر المشاكل التي تواجه الجنس البشري . ويجب أن يتضمن أي نهج فعال لتناول مشكلة السكان بذل جهود جادة لتحسين تعليم المرأة وصحتها ولا سيما المرأة في المناطق الريفية من البلدان النامية . ومؤتمر القمة القادم المعني بالنهوض اقتصاديا بالمرأة الريفية أمر خليق بالترحيب الخاص في هذا الصدد .

٧٢٦- وقال ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إن الآونة الأخيرة شهدت تزايد نشر الأفكار والمعارف وتنفيذها . وحدثت تغييرات في الخريطة الزراعية والصناعية والسياسية والخدمية . على أن التداول الكثيف للتكنولوجيا في بعض البلدان يتناقض تناقضا حادا مع استمرار الفقر . ونشر المعرفة ضروري للسيطرة على التكنولوجيا وتكييفها واختيارها واصلاحها .

٧٢٧- وأشار إلى أنه تم احراز بعض التقدم . فمنذ عام ١٩٩٠ ، قلّت الأمية ، وتتضح التنمية من الناحية البشرية كما تتضح من النواحي القابلة للادامة والريفية والمحلية . والنمو الاقتصادي أمر جوهري ولكنه لا يكفي في حد ذاته وينبغي عدم فرضه بتكاليف اقتصادية وسياسية مفرطة . وبرامج التكيف الهيكلي يجب أن توضع بحيث تكون متلاءمة مع البلدان المعنية . وأصبحت تتزايد وضوحا الأهمية الحاسمة لحفظ الموارد ، وانشاء الهياكل الأساسية العلمية والتقنية للتعجيل

بالتنمية وتقوية المنافسة على الصعيد العالمي . ومن الضروري الاستفادة بصورة فعالة من الموارد الاقتصادية والبشرية وتشجيع النمو الاقتصادي والقدرة التكنولوجية والتنمية المعجلة .

٧٢٨- وذكر أن التعليم العالي ضروري من أجل تشجيع المنافسة وروح المبادرة والرغبة في الابتكار ، فضلا عن تدريب فنيين من نوعية عالية لقطاع الخدمات - وهو مجال للعمالة آخذ في التوسع . والمساعدة الخارجية مهمة ، ولكن ينبغي للبلدان أن تضع التعليم في قمة أولوياتها الوطنية .

٧٢٩- ولا بد من تجنب المعاملة التمييزية في التدفقات المالية أو التكنولوجية أو التجارية أو "تدفقات المواهب" . وثمة مسألة أخرى تدعو الى القلق هي مسألة الحمائية المتزايدة . ويتعين على البلدان الصناعية أن تفهم أن مصالحها الطويلة الأجل تكمن في التقدم الاقتصادي وفي التحسينات الاجتماعية والسياسية في البلدان النامية . ومن المفارقات أن الجنوب يتحرك نحو التجارة الحرة والاصلاح الاقتصادي بينما تقيم الدول الصناعية حواجز تجارية . فبدون التجارة الحرة وفرص الوصول الى الأسواق ، لن يتحقق استئصال شافة الفقر عن طريق التنمية الاقتصادية .

٧٣٠- وختاما ، قال إن التعاون الدولي ضروري لمكافحة التلوث والفقر ونمو السكان . ويمكن الافادة من توفر الموارد الناشئ عن الانفراج ، ولكن القوة الغالبة في النهاية لتحقيق مستقبل أفضل هي قوة العقل .

٧٣١- وقال ممثل البنك الدولي أن مجموعة البنك أكدت من جديد وبشكل حازم عنصر خفض الفقر في القروض التي تقدمها . وقامت بزيادة المساعدة عن طريق تقديم المشورة في مجال السياسة العامة إلى البلدان التي تبذل جهودا للتكيف وعن طريق تقديم القروض إليها . وقد شاركت المجموعة بنشاط في خفض الديون ، ودعمت عمليات اصلاح السياسات التجارية ، ودمجت الاعتبارات البيئية في صلب عملها ، وبدأت برنامجا لزيادة دور القطاع الخاص في البلدان النامية الأعضاء .

٧٣٢- وأضاف أن التنمية القابلة للادامة والهجوم الحاسم على الفقر يقتضيان من البلدان النامية أن تتبع سياسات ثابتة وتقوي مؤسساتها في الوقت الذي يدعم فيه المجتمع الدولي بيئة خارجية مواتية لمثل هذه الاصلاحات الداخلية . ومع شروع عدد أكبر من البلدان في عملية التكيف واحتدام الأزمة البيئية العالمية ، ينبغي مقابلة الاحتياجات الجديدة الواسعة بموارد اقتصادية وفكرية وإدارية ومؤسسية إضافية .

٧٣٣- ويمكن أن تؤدي نهاية الحرب الباردة الى الافراج عن موارد ضخمة في العالمين المتقدم والنامي عند تحويلها عن النفقات العسكرية التبديدية إلى الاستثمار والتنمية ؛ ويشجع توافق الآراء المتنامي بشأن الاستراتيجيات الانمائية حكومات البلدان النامية على التركيز على المجالات ذات الأولوية ، مثل الاستثمار في البشر والحفاظ على مناخ "موات للسوق" ، مع تحرير القطاع الخاص في هذه الاقتصادات لتحقيق كامل امكاناته .

٧٣٤- ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية متقاسمة من أجل تحقيق التنمية القابلة للادامة في التسعينات . فإن نوعية السياسات والمؤسسات المحلية هي التي تحدد بصورة رئيسية الصحة الاقتصادية: فينبغي المحافظة على التوازن الاقتصادي الكلي أو استعادة هذا التوازن . وهذا يعني العيش في حدود ما هو متاح من وسائل . وكثيرا ما يعني ذلك تخفيضات منظمة في النفقات مع حماية البرامج الموضوعة للفقراء وتحسين هذه البرامج . وتعتبر الفعالية في الاقتصاد الجزئي أيضا حيوية: فينبغي أن تعكس الأسعار التكاليف والندرات وأن توفر حوافز رشيدة على الانتاج والادخار . ولا يمكن أن تحدث التنمية بدون استثمار مناسب . ويمكن للحكومات أن تساعد باتباعها سياسات تدعم المدخرات الخاصة ، وبممارستها لضبط النفس ، بما في ذلك ما يتعلق بالانفاق العسكري . كما تعتبر السياسات الاجتماعية من المتطلبات الهامة للتنمية . فتعليم الاناث والارتقاء بمركزهن يعتبران من أجدى الاستثمارات التي يمكن للمجتمعات أن تقوم بها وأفضل سبيل لابطاء نمو السكان . وما زال نمو السكان السريع يشكل تهديدا رئيسيا للتنمية ويتطلب الاهتمام العاجل به .

٧٣٥- وتستطيع البلدان الصناعية أن تساعد عن طريق اعادة توفير الظروف للنمو المستمر غير التضخمي في اقتصاديات منظمة التعاون

والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وضمان توازنات اقتصادية كلية أفضل ومعدلات ادخار أعلى . وهذا من شأنه أن يساعد على خفض أسعار الفائدة الحقيقية في الأمد الطويل ، وبالتالي ، أن يخفف عبء خدمة الدين الواقع على عاتق البلدان النامية بينما يرفع قدرتها على الاستيراد . وتستطيع البلدان الصناعية أيضا أن تساعد عن طريق جعل أسواق البلدان المتقدمة أكثر انفتاحا أمام البلدان النامية ، وبخاصة عن طريق الوصول بجولة أوروغواي الى نهاية ناجحة ، بحيث تخفض الحواجز التجارية تخفيضا كبيرا على الصعيد العالمي . وتستطيع بالمثل أن تساعد من خلال : مساعدة البلدان النامية على ادارة مخاطر الأسعار السلعية باستخدام أدوات السوق الخاصة ، التي ستسهل تسهيلا كبيرا عن طريق استحداث آليات مناسبة في اطار الصندوق المشترك ؛ وزيادة المساعدة الانمائية الرسمية للبلدان التي تتبع استراتيجيات انمائية سليمة ؛ ومواصلة تخفيف أعباء الدين وخدمة الدين التي تقع على عاتق البلدان المثقلة بالديون .

٧٣٦- وتقع المؤسسات الدولية في صميم هذه المسؤولية المتقاسمة . فعليها أن تهيئ إطارا يمكن فيه أن يزدهر النمو غير التضخمي والتجارة والتنمية . وعليها أن توفر المشورة في مجال السياسة العامة بشأن الاصلاحات التي قامت بها البلدان وأن تقدم إليها المساعدة التقنية في هذا الصدد . ويجب أن تلعب دور الحافز لحشد الأموال من أجل التنمية وخفض الديون ولتنسيق تقدم المانحين والمتلقين نحو الأهداف المشتركة .

٧٣٧- ان سقف البنك الدولي للانشاء والتعمير - المحدد بنحو ٦٠ مليار دولار - كاف للاستجابة بسرعة للبرامج والمشاريع القوية في البلدان المتوسطة الدخل ، مع الوفاء باحتياجات الأعضاء الجدد المحتملين في كومنولث الدول المستقلة ودول البلطيق . غير أن الموارد التساهلية تبقى نادرة . وقد كانت المؤسسة الانمائية الدولية تلعب منذ وقت طويل دورا حاسما في تلبية طلبات الموارد التساهلية ، وساعدت الى حد كبير أشد البلدان فقرا على التكيف . وتجري الآن مناقشات بشأن التجميم العاشر لموارد المؤسسة الانمائية الدولية . وسيكون التجميم الكافي هاما لتمكين المؤسسة من الاستجابة بشكل مرض للاحتياجات المتنامية لأشد الأعضاء فقرا مع الحرص في الوقت نفسه على تلبية احتياجات عدد كبير من المطالبين الجدد في جميع المناطق .

دال - الهيئات الحكومية الدولية الاخرى

٧٣٨- قال ممثل مجموعة دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ان الانخفاض الذي لوحظ في النشاط الاقتصادي في معظم بلدان هذه المجموعة هو في المقام الأول مشكلة هيكلية تتطلب تدابير خارجية وداخلية جذرية . وأن الاهتمامات الجديدة المتعلقة بتدهور البيئة وعملية نشر الديمقراطية قد زادت من تهميش مجموعة بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ . فأغلبية بلدان هذه المجموعة حبيسة في حلقة مفرغة قوامها الافراط في المديونية ، ونقص الاستثمار ، وعدم الاستقرار المتزايد على صعيد الاقتصاد الكلي ، وعدم كفاية الدعم الخارجي الذي كثيرا ما يكون مصحوبا بصراع اجتماعي وسياسي . وإن التباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي يؤثر في بلدان هذه المجموعة تأثيرا كبيرا .

٧٣٩- ومضى قائلا ان عبء ديون مجموعة دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ، بخلاف عبء ديون البلدان المدينة الاخرى ، ينبع بصورة رئيسية من القروض المأخوذة من الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف . وثمة خصيصة تنفرد بها بلدان هذه المجموعة هي النسبة المرتفعة للديون المستحقة لمؤسسات متعددة الأطراف . والتدابير التي اتخذت لتخفيف عبء خدمة الديون وللمساعدة على التخلص من المستحقات المتأخرة ليست كافية . فيلزم اتخاذ تدابير أخرى ، بما في ذلك اعانات لتسديد الفوائد وآليات لاعادة التمويل تغذى عن طريق جملة أمور منها إعادة تدوير التدفقات أو الصناديق الاستئمانية الخاصة . وفي حين أن المصدر الرئيسي لتمويل التنمية ما زال هو الجهود الادخارية التي تبذلها البلدان الأعضاء في مجموعة بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادىء نفسها ، فإن هذه البلدان ستستمر في الاعتماد على التمويل الخارجي لتكملة جهودها الذاتية . أما التدفقات المالية القادمة من القطاع الخاص فمن غير المحتمل أن تنتعش على نحو يعتد به في مستقبل يمكن التنبؤ به . وان مواجهة الاحتياجات المالية الخارجية لهذه البلدان ستتطلب تدابير أنشط في مجال تخفيف عبء الديون وتعبئة أكثر جراة للموارد الخارجية الرسمية . وأي حل دائم ، فيما يتعلق بالبلدان المثقلة بالديون ، ينبغي أن يشمل اجراء تخفيضات في الديون وفي خدمة الديون كعنصر مركزي ، بالنظر الى أن ذلك شرط أساسي لزيادة امكانية الوصول إلى التدفقات المالية .

٧٤٠- واستطرد قائلا إن الانخفاض الذي حدث في أسعار السلع الأساسية في الثمانينات كان له أثر مفجع على اقتصادات البلدان الأعضاء في مجموعة بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادىء . وأن مشكلة كساد أسعار السلع الأساسية وعدم استقرارها قد تضاعفت بفعل ما حدث من تقلبات في النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الرئيسية . وأن الحل المثالي الطويل الأجل لمشكلة السلع الأساسية إنما يكمن في اشتراك بلدان هذه المجموعة اشتراكا أكبر بكثير في تجهيز سلعها الأساسية وتسويقها وتوزيعها ونقلها . فينبغي أن تتعهد البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بانشاء صندوق خاص لتمويل مشاريع التنويع الرأسي في قطاع السلع الأساسية .

٧٤١- وبالاضافة الى ذلك ، وبوضع النقص المزمن في الآليات المالية القائمة في الاعتبار ، فانه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينشئ آلية عالمية للتمويل التعويضي لمواجهة الأسباب الهيكلية للانخفاض في حصائل التصدير . وفي إطار جولة أوروغواي ، ينبغي النظر بصورة كاملة في تحسين امكانية الوصول الى الأسواق . وسيستمر عدد كبير من البلدان النامية في الاعتماد على امكانية الوصول التفضيلي الى الأسواق كوسيلة لتيسير اشتراكها في التجارة الدولية . وينبغي للبلدان المتقدمة أن تحسن مستوى الوصول التفضيلي الممنوح للبلدان النامية . وأخيرا ، ينبغي بذل جهود كبيرة بحثا عن حل لمشكلة السلع الأساسية .

٧٤٢- وقال ممثل لجنة الاتحادات الأوروبية إن نهاية الحرب الباردة قد غيرت بشكل عميق الظروف التي تعمل في ظلها الأمم المتحدة . فها هو مجلس الأمن قد رأى بالفعل دوره وفعاليته في حفظ السلم والأمن يتغيران تغيرا كبيرا . وهذا التطور ينبغي أن يعزز أيضا دور منظومة الأمم المتحدة بأسرها ، ومن ثم ، دور الأونكتاد أيضا ، في إزالة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأسباب الايكولوجية للتوتر العالمي . أما الاقتصاد العالمي فهو أقل مدعاة للسرور اليوم مما كان وقت انعقاد الاونكتاد السابع ، كما أن الآفاق المرتقبة حاليا غير مشجعة بصورة خاصة . بيد أن التغيرات التي حدثت في أوروبا الوسطى والشرقية من شأنها أن تسهم ، في نهاية المطاف ، في انتعاش النمو في هذه البلدان نفسها وفي باقي الاقتصاد العالمي على السواء . وأوضح أن التكيفات الضرورية تستتبع تضحيات كبيرة من جانب سكان هذه البلدان والبلدان النامية التي تضطلع باصلاحات ، وأن من الحيوي ألا يصبح ذلك عاملا لعدم

الاستقرار السياسي . وفيما يتعلق بهذه البلدان ، وكذلك فيما يتعلق بالبلدان النامية ، من الضروري أن يوضع في الحسبان التمايز المتزايد فيما بينها عند تناول قضايا التنمية في الأونكتاد الثامن .

٧٤٣- ومنذ الأونكتاد السابع ، حدثت بالفعل زيادة في عدد الناس الذين يعيشون في فقر . وهذا له انعكاساته ليس فقط على المستوى البشري وانما أيضا من حيث الاستقرار السياسي وصون البيئة . ومن الواضح أن هذه الحالة مرتبطة بالانفجار السكاني ، ولذلك يتعين على المؤتمر أن يستخلص النتائج المناسبة في مجال السياسات . وباعتبار أن البلدان مسؤولة عن تنميتها هي ، فإن المعونة الخارجية لا يمكن أن تكون مفيدة إلا اذا دعمت سياسات تسمح بالتنمية الكاملة لاقتصاد سوقي وبمشاركة الناس أنفسهم مشاركة أنشط في عملية التنمية . و"الادارة الجيدة" تتطلب أن تعاد صياغة دور الدولة بغية ضمان الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي . ومن الضروري تقديم الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والصحة ورعاية مناخ يمكن أن يزدهر فيه القطاع الخاص وتقل فيه أوجه انعدام المساواة الاجتماعية ؛ ويجري فيه تشجيع الادخار والاستثمار إلى جانب المنافسة والتوجه نحو الخارج ، بما في ذلك زيادة التعاون والاندماج على الصعيد الاقليمي ؛ ويتم فيه التخلص من الفساد ؛ ويكفل فيه احترام حقوق الانسان ، بما في ذلك حقوق جماعات الأقليات .

٧٤٤- وبما ان التجارة الدولية عامل حيوي في عملية التنمية ، فإن على البلدان الصناعية التزاما بضمان امكانية وصول البلدان النامية إلى أسواقها . وينبغي أن يلاحظ في هذا الصدد أن الجماعة الأوروبية بعيدة عن أن تكون "القلعة الأوروبية" التي يدعى في بعض الأوساط أنها كذلك: فالجماعة تستورد من البلدان النامية أكثر مما تستورده الولايات المتحدة واليابان مجتمعتين في هذه البلدان ، وهي أكبر مستورد في العالم للمنتجات الزراعية . كذلك كانت الجماعة أول من طبق نظام الأفضليات المعمم ، عقب اعتماده في الأونكتاد الثاني . وتقترح الجماعة في جولة أوروغواي تخفيض أو إزالة التعريفات المفروضة على المنتجات الاستوائية والتي تقدر قيمتها ب ٠٠٠ ٤ مليون وحدة نقدية أوروبية وتشمل ٣٢٠ خطا من الخطوط التعريفية ، فضلا عن اجراء خفض بمقدار الثلث في جميع التعريفات التي تطبقها الجماعة .

وتؤيد الجماعة تعزيز النزعة التعددية الأطراف باعتبارها أفضل طريقة لضمان التنمية للجميع .

٧٤٥- وأوضح أن السياسة التعاونية التي تتبعها الجماعة تضع في الحسبان التنوع الكبير للبلدان النامية . وهي تتيح الأموال لبرامج التكيف الهيكلي بعد اجراء حوار شامل بشأن السياسات التي يتعين تطبيقها . وهي تساعد التكامل الاقليمي فضلا عن جهود صون البيئة وتركز على التعاون المتسم بطابع اللامركزية بغية ضمان التنمية القائمة على المشاركة وتوطيد الأساس اللازم للديمقراطية الحقيقية على السواء . وتشدد أيضا على الاستثمار المباشر ، الذي هو بالغ الضرورة سواء لضمان نقل التكنولوجيا !اة لتجنب زيادة تراكم الديون . وتسعى الجماعة بوجه خاص إلى توسيع الأسس الاقتصادية للتعاون لتشمل الأسس السياسية أيضا . وتظل المساعدة الانمائية الرسمية تشكل مكونا هاما من مكونات الجهود التعاونية التي تبذلها الجماعة: ففي عام ١٩٩٠ ، قدمت الجماعة والدول الأعضاء فيها مساعدة انمائية رسمية قدرها ٥٠٠ ٢٦ مليون دولار ، بالمقارنة بمبلغ ٠٠٠ ١٩ مليون دولار قدمته الولايات المتحدة واليابان مجتمعتين ؛ كذلك فإن الاعتمادات المخصصة لمساعدات اتفاقية لومي الرابعة قد زادت عن اعتمادات اتفاقية لومي الثالثة بنسبة ٢٦ في المائة بالقيمة الحقيقية .

٧٤٦- وأردف قائلا إن الجماعة تعتقد أن من بين أهم القضايا المطروحة أمام الأونكتاد الثامن واقع أن تدهور البيئة المحلية في البلدان النامية إنما هو نتيجة لعوامل اجتماعية - اقتصادية . وثمة أيضا حاجة إلى القاء نظرة جديدة على مشاكل أسواق السلع الأساسية ؛ ومن المؤكد أن التنويع لم يطور بعد تطويرا كافيا . وبالنظر إلى الحاجة إلى موارد من أجل التنمية ، ينبغي ملاحظة أن التعبئة الداخلية للموارد هي أقل كثيرا مما يمكن أن تكون في كثير من البلدان النامية ، ولا سيما البلدان التي تدخل ضمن نطاق الدخل المتوسط . وفيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا ، فإن الجماعة تحث جميع أعضاء المجتمع الدولي ، وليس فقط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، على التعهد بالتزامات سخية وثابتة . ومن الصحيح بصورة عامة أنه بينما يتعين أن يعاد بصورة حازمة تأكيد الرقم المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية وقدره ٧ر٠ في المائة ، يلزم توزيع عبء المساعدة الانمائية توزيعا أفضل فيما

بين البلدان الصناعية والبلدان الصناعية حديثا والبلدان المصدرة للنفط .

٧٤٧- ومضى قائلا إن الأونكتاد يحتاج إلى أن يجتاز عملية فحص للذات تتسم بالجدية . وقبل أن ينتقل المؤتمر إلى تفاصيل برنامج العمل ، يتعين عليه أن يناقش بصورة جادة دور هذه المنظمة مستقبلا . ومن رأي الجماعة أن الأونكتاد يمكن أن يصبح محفلا تكون الأولوية فيه لتحليل مشاكل التنمية الاقتصادية ولاجراء حوار بشأنها . وهذا من شأنه أن يساعد الأونكتاد على استعادة دوره باعتباره منبع التصور والابداع في منظومة الأمم المتحدة .

٧٤٨- وقال ممثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية ، مشيرا الى العلاقة الخاصة بين الأونكتاد والصندوق المشترك ، ان الأونكتاد هو الذي أنشأ المنظمة التي ولدت فكرتها في اطار الحوار بين الشمال والجنوب الذي يمثل الأونكتاد مركز التنسيق الأول فيه .

٧٤٩- وأشار الى أنه في أثناء العقد الذي أعقب اختتام مؤتمر التفاوض بشأن الصندوق المشترك ، سادت أزمة ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل في الأسواق العالمية للسلع الأساسية . فقد هبطت الأسعار الحقيقية لكثير من السلع الأساسية الى أدنى مستويات لها منذ فترة الكساد الضخم في الثلاثينات . وآفاق حدوث أي انتعاش متواصل خلال التسعينات غير مشجعة أيضا . وهناك حاجة واضحة الى وضع نهج أكثر اتساما بالواقعية والابتكار لايجاد حلول في الأجلين القصير والطويل لمشاكل السلع الأساسية . وفي هذا الشأن ، يحتل الصندوق المشترك مكانا هاما في التنمية الدولية في قطاع السلع الأساسية ويستطيع أن يقدم مساهمة لها شأنها في تحسين الحالة .

٧٥٠- وأوضح أن الصندوق أنشيء لكي يدعم ، عن طريق حسابه الأول ، تمويل ترتيبات المخزونات الاحتياطية ، التي تتخذها المنظمات السلعية الدولية والتي تهدف الى تثبيت أسعار السلع الأساسية التي تختص كل منها بها ، وذلك عند مستويات تكون مجزية للمنتجين ولكنها تكون منصفة للمستهلكين . وبالمثل كان من المتوقع من الصندوق أن يمول ، عن طريق حسابه الثاني ، ما تقترحه الهيئات السلعية الدولية من تدابير لتنمية السلع الأساسية . ولكن ، بعد مضي سنتين على الدخول

حيز التنفيذ ، فان أهداف ومقاصد الحساب الأول لم تختبر بعد . وان انهيار العديد من اتفاقات وترتيبات تثبيت الأسعار خلال الثمانينات لم يترك مجالا سوى لقليل من العملاء للاستفادة من توافر مرفق الحساب الأول للصندوق المشترك . وحاليا ، لا يوجد سوى منظمة سلعية دولية واحدة لديها ترتيبات للمخزونات الاحتياطية ، هي المنظمة الدولية للمطاط الطبيعي . وان عدم وجود ترتيبات للمخزونات الاحتياطية قد حد بدرجة كبيرة من طائفة السلع الأساسية التي يمكن من أجلها استخدام موارد الحساب الأول للمساهمة على نحو فعال في تثبيت الأسعار بما يعود بالفائدة القصوى على المنتجين والمستهلكين على السواء . والمأمول أن يعطي المؤتمر الآن قوة دفع جديدة للتعاون الدولي بشأن قضايا السلع الأساسية بغية عقد ترتيبات يمكن أن تحقق الاستخدام الأمثل لموارد الحساب الأول . وبينما ينبغي ابقاء الذهن مفتوحا ازاء الأفكار الجديدة ، من السابق لأوانه البحث عن استخدامات بديلة لموارد الحساب الأول . فترتيبات تثبيت الأسعار ، إذا أحسن وضعها وادارتها ، يمكن أن تحقق الأغراض المقصودة منها ، وبذلك ، تفيد المنتجين والمستهلكين .

٧٥١- وأعلن أن الحساب الثاني للصندوق المشترك قد دخل مرحلة التنفيذ ؛ فقد تم الشروع بالفعل في تمويل المشاريع . ويجري تقديم القروض والمنح من أجل تمويل تدابير لتنمية السلع الأساسية ، ترمي الى تحسين الأحوال الهيكلية في الأسواق والى تعزيز القدرة على المنافسة والآفاق في الأجل الطويل بالنسبة إلى سلع أساسية بعينها . ومن الملامح الفريدة للصندوق المشترك أنه يمول مشاريع ترعاها هيئات سلعية دولية تركز على سلعة معينة لا على بلد معين . وتعود فوائد مثل هذا النهج على عدة بلدان منتجة للسلع الأساسية المعنية بالمقارنة بالمشاريع التي تركز على بلد معين حيث تعود الفوائد عموما على بلد واحد فقط . وعند النظر في مقترحات المشاريع ، يجري التركيز أيضا على الأثر البيئي المحتمل للمشاريع المقترح تمويلها من الصندوق المشترك .

٧٥٢- وأوضح أن هدف الصندوق هو مساعدة البلدان النامية المنتجة ، ولاسيما منها أقل البلدان نموا ، فضلا عن صغار المنتجين/المصدرين . وأغلبية البلدان المعنية لاتزال تعتمد الى حد كبير على تصدير السلع الأساسية الأولية لتحقيق حصائل تمكنها من دفع تكاليف استيراد الاحتياجات الأساسية وتمويل جهودها الانمائية . ولا يمكن توقع تحولها

في فترة قصيرة من الزمن عن الاعتماد على السلع الأساسية . وثمة عنصر هام مشار إليه في الاتفاق المنشىء للصندوق المشترك للسلع الأساسية هو العنصر المتصل "بالتنويع الرأسي" أو التجهيز المحلي للمواد الخام ، للحصول على مدخل القيمة المضافة . والصندوق المشترك للسلع الأساسية لديه الهيكل المؤسسي لتمويل أنشطة التنويع وهو مجهز لأداء مهمة كهذه . وسوف يلقى الترحيب توفير موارد اضافية له عن طريق أمور منها تقديم التبرعات لحسابه الثاني ، من أجل النهوض بقدراته في هذا الشأن . وبوسع الصندوق المشترك أن يقوم بدور حفاز فيما يتعلق بالقضايا السلعية العالمية ، وينبغي تعزيزه لمعالجة الاستراتيجيات الانمائية لمختلف السلع الأساسية في الأجلين القصير والطويل . والدول التي لم تنضم بعد لعضوية الصندوق المشترك مدعوة الى الانضمام الى الجهود المبذولة لتعزيز التعاون السلعي الدولي ولإعادة تنشيطه .

٧٥٣- وقال ممثل الأمانة العامة للكومنولث إن البيئة العالمية تصبح أكثر مؤاتاة لتعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية ، وحث على أن يستفيد الأونكتاد الثامن من هذه الفرصة للاتفاق على مجموعة من التدابير تضمن وجود اقتصاد عالمي سليم ومنصف . ولفت الانتباه الى تقرير وضعه مؤخرا فريق من الخبراء تابع للكومنولث بعنوان "تغير نحو الأفضل : تغير عالمي وتنمية اقتصادية" . وقال إنه نظرا لكون نتائج هذا التقرير وثيقة الصلة بمواضيع المؤتمر ، فقد اتخذ الترتيبات لكي توزع نسخ منه على الوفود . ويعالج التقرير بعض المسائل القائمة منذ وقت طويل مثل مشكلة الدين ومشاكل أخرى أحدث عهدا مثل القلق المتزايد بشأن التدهور البيئي ، والهجرة عبر الحدود ، والارهاب الدولي ، والاتجار بالمخدرات ، ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (ايدز) . وقال إن تخفيض النفقات العسكرية ، ونشر العملية الديمقراطية ، والتوجهات الجديدة في السياسات الاقتصادية الداخلية ، يمكن أن تحسن احتمالات التنمية .

٧٥٤- واستطرد يقول إن البلدان النامية تتأثر بالتقلبات في توافر وشروط المساعدة الانمائية الرسمية وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة ، وبالحد من فرص الوصول الى الأسواق ، وبالتغيير التكنولوجي . وإن المؤسسات الدولية المنشأة بعد الحرب العالمية الثانية لم تسر تماما بنفس وتيرة سير التغيرات وإن البلدان المتقدمة الكبرى تسعى أكثر فأكثر لمعالجة المشاكل العالمية في محافل محدودة .

٧٥٥- وتوصي مجموعة الكومنولث بأنه ينبغي للبلدان النامية أن تسعى جاهدة لتشجيع الادارة الجيدة ، وتحسين المناخ للاستثمار الداخلي والأجنبي ، وخفض الانفاق العسكري ، وتنمية الموارد البشرية ، واتباع سياسات سكانية فعالة ، واعتماد سياسات قابلة للادامة من الناحية البيئية لأغراض التنمية . وينبغي للبلدان الصناعية أن تلتزم بدقة بتعددية الأطراف في السياسة التجارية ، وتضمن عدم تأثير المعونة المقدمة الى الطالبين الجدد تأثيرا معاكسا في المساعدة المقدمة الى البلدان النامية ، وترصد جزءا من عوائد السلام للتنمية ، وتنفذ تدابير أكثر فعالية لتخفيف عبء الدين ، وتتخذ اجراءات عاجلة للمحافظة على البيئة . كما ينبغي لها أن تولي الاعتبار الواجب لآثار سياساتها على البلدان النامية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل السعي الى نظم للأمن العالمي ، ويوصل جولة أوروغواي الجارية في اطار الغات الى خاتمة سريعة وناجحة ، ويقوي الترتيبات المالية التعويضية الدولية ، ويصمم برامج تكييف هيكلي تعزز النمو الاقتصادي القابل للادامة وتخفيف حدة الفقر ، ويولي اهتماما خاصا للحاجات المالية والحاجات الأخرى للدول الصغيرة ، ويتخذ اجراءات منسقة للتوصل الى المحافظة على البيئة والى التنمية القابلة للادامة .

٧٥٦- وفي سياق تزايد المصالح المشتركة فيما بين الأمم ، تدعو الحاجة الى اتباع نهج جديد ازاء التعاون الاقتصادي الدولي . فينبغي اعادة تنشيط الأمم المتحدة . وينبغي تكييف الأونكتاد وفق الوقائع الجديدة للتسعينات لكي يتمكن من الاضطلاع على نحو فعال بدور منسق في جهود منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التجارة والتنمية . وإن الادارة الجيدة في المجال الدولي هي شرط حيوي لتعزيز نظام عالمي فعال ومنصف . وينبغي ايلاء الاهتمام في وقت مبكر على أعلى مستوى سياسي للتوصل الى اتفاق بشأن نهج جديد لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية .

٧٥٧- وتحدث ممثل البرتغال ، باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها فقال إن المؤتمر ينعقد في حالة عالمية بالغة التعقد تتميز بتقلبات سياسية بعيدة المدى تثير لا مجرد آمال واسعة وإنما أيضا مخاوف . وفي عالم متزايد الترابط ، تثور مسألة كيفية تقديم مساهمة فعالة لتحسين ظروف معيشة الناس . وقال إن الجماعة والدول الأعضاء فيها تسعى إلى تحقيق مشاركة تهدف إلى ضمان الاحترام العام لحقوق

الانسان ، والتنمية المتناسقة على مستوى العالم ، وحماية البيئة . وقد أعرب عن مخاوف من أن إجراءات الجماعة التي تعكس اهتمامها الخاص بأوروبا الوسطى والشرقية قد تكون على حساب التدابير الرامية الى مساعدة البلدان النامية ؛ ولا أساس لهذه المخاوف لأن هذه الاجراءات تعتبر اضافية بطبيعتها .

٧٥٨- ومضى قائلا إن الاهتمام مركز الآن ، بحق ، على إكمال مفاوضات جولة أوروغواي التي تعتبر الجماعة اختتامها في وقت مبكر أولوية من أولوياتها الرئيسية . وتشكل الزراعة والمنسوجات وفرص الوصول الى الأسواق والقواعد والضوابط التنظيمية والملكية الفكرية والخدمات الأعمدة الأساسية لهذه المرحلة النهائية من المفاوضات ، ويلزم التوصل في هذه المجالات الى توازن عام يعود بالفائدة المتبادلة على جميع المشتركين ، ويأخذ في اعتباره بصفة خاصة مصالح البلدان النامية .

٧٥٩ وتدهور البيئة مشكلة عالمية تشكل قيدا حقيقيا على النمو الاقتصادي السليم وتمس احتمالات التنمية القابلة للادامة مستقبلا . ويتطلب تحسين حماية البيئة تحسينا فعالا اتخاذ تدابير مناسبة في جميع البلدان وتعاونا دوليا ، بالنظر الى ترابط المشاكل وتكاملها ، ولكن على البلدان الصناعية أن تتصدر الجهود في هذا الصدد .

٧٦٠- ولا يمكن مواجهة تحديات التنمية الرئيسية إلا اذا أقامت البلدان النامية والبلدان المتقدمة عملية مشاركة حقيقية على أساس التضامن والاعتراف بالمصالح المتبادلة وتقاسم المسؤوليات . ومع أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها الذاتية ، فإن على البلدان المتقدمة أن تواصل اعطاء البلدان النامية ما يكفي من الدعم ، مع قبول مسؤوليتها هي عن تشجيع وجود بيئة اقتصادية مؤاتية .

٧٦١- وينبغي للأونكتاد الثامن أن يرمي الى تقوية العمل على المستويين الوطني والدولي والتعاون المتعدد الأطراف وأن يحدد مبادئ توجيهية للسياسات والتدابير التي تساعد على تأمين النمو والتنمية القابلين للادامة في جميع البلدان النامية ، بالنظر الى كون الأونكتاد محفلا هاما للحوار البناء بين البلدان الصناعية والبلدان النامية . والاونكتاد الثامن يتيح فرصة لاجراء تكييف موجه نحو تحقيق الكفاءة لدور الاونكتاد وأولوياته وآلياته المؤسسية ، آخذا في

اعتباره التغيرات الحديثة في البيئة السياسية والاقتصادية الدولية وجو الحوار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية • ولا بد من إجراء إصلاح مؤسسي إذا كان للأونكتاد سيلعب دورا منشطا • ويلزم النظر إلى الاصلاح في سياق إعادة تشكيل الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، من ناحية ، وامكانية تحويل الغات الى منظمة للتجارة متعددة الأطراف ، من ناحية أخرى • ويجب أن يظل دورا الاونكتاد والغات متكاملين •

٧٦٢- وينبغي في المستقبل أن تكون أنشطة الأونكتاد مركزة تركيزا أكمل على قضايا التنمية ، سواء على المستوى الوطني او على المستوى الاقليمي أو الدولي • وينبغي أن تكون سياسات التنمية المحلية موضوعا رئيسيا ، وينبغي أن يدمج المفهوم المتطور للتنمية ، والتنمية القابلة للادامة ، والترابط بين الأداء الاقتصادي وحقوق الانسان والنظم السياسية ، والانصاف ، والاصلاحات الموجهة نحو السوق ادماجا أفضل في أنشطة الأونكتاد .

٧٦٣- ويلزم اتباع المزيد من الانتقائية في السير قدما بوظيفة التفاوض ، فيلزم مزيد من المرونة في طرائق العمل ، ولا سيما فيما يتعلق بأداء نظام المجموعات ونتائج الاجتماعات ومشاركة الخبراء الخارجيين وتنظيم المناقشات • كما يحتاج هيكل الاجتماعات الحكومية الدولية للاونكتاد الى تحسين ، وهكذا سيعمل الاونكتاد بطريقة شبيهة بالطريقة المتبعة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، مع مراعاة الاختلافات بين الاثنين • وينبغي أن تصبح المدخلات التحليلية القوية وتبادل الخبرات والاجتماعات الأفضل تركيزا والسعي الصبور للتوصل الى حلول وسط حقيقية سمات هامة لأعمال الاونكتاد •

٧٦٤- وتعتقد الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها أن الادارة الجيدة قضية أساسية وانه ينبغي للحكومات أن تعيد توجيه اجراءاتها لكي تهيء بيئة اقتصادية مستقرة وتوفر السلع العامة الأساسية ، بغية دعم توسع القطاع الخاص في أسواق تنافسية • وتشكل حقوق الانسان والديمقراطية جزءا من مجموعة أكبر من المتطالبات لتحقيق تنمية متوازنة قابلة للادامة ، كما يجب أن يصبح تخفيف حدة الفقر وتوزيع الدخول توزيعا أكثر إنصافا من الاهتمامات الرئيسية • ويلزم زيادة جهود جميع البلدان لمكافحة الفساد ، اذ أن الفساد يحول الموارد عن

الاستخدامات الانتاجية فيقوض بذلك عملية التنمية • كما يلزم دعم مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها وغسل النقود •

٧٦٥- ويلزم المزيد من المدخرات لمواجهة الزيادة في احتياجات العالم من الاستثمارات ، سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان النامية • وسيظل التمويل الانمائي الرسمي يلعب دورا هاما بالنسبة إلى البلدان الأقل دخلا ، ولا بد من بذل جهود إضافية كبيرة من حيث كلتا النوعية والكيفية في مجال المعونة • وقد أكد مانحو المعونة من جديد التزامهم بالرقم المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، والالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا • ويجب زيادة الاعتماد على التدفقات المالية غير المنشئة للديون مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة • وينبغي للبلدان المتقدمة وللبلدان على السواء النظر في الامكانيات الموجودة لتخفيض النفقات العسكرية ولتوجيه الوفورات نحو استخدامات منتجة اجتماعيا ، بما في ذلك تمويل التنمية .

٧٦٦- وتعيد الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تأكيد دعمها للاستراتيجية الدولية بخصوص الدين القائمة على أساس اتباع البلدان النامية المثقلة بالديون لسياسات التكيف الموجهة نحو النمو ، وتقديم المجتمع الدولي العام والخاص الدعم المالي ، وتوافر بيئة اقتصادية وتجارية دولية مؤاتية • ويتعين أن تراعي التدابير المحددة الظروف والاحتياجات الخاصة بكل بلد من البلدان النامية المثقلة بالديون ، وينبغي أن تستمر ، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة بعينها ، في تضمّن عناصر مثل التدفقات النقدية الجديدة وإعادة تنظيم خدمة الديون وتخفيض الديون . وتحتاج أفقر البلدان المثقلة بالديون الى شروط تساهلية خاصة تنطوي على تخفيض ديونها تخفيضا ضخما لدعم برامج اقتصادية سليمة •

٧٦٧- وتعترف الجماعة الأوروبية بالمشاكل التي يواجهها الكثير من منتجي السلع الأساسية الذين عانوا من انخفاض مؤثر في حصائل صادراتهم نتيجة للاختلالات الهيكلية بين العرض والطلب • ويعتقد أن أوجه العلاج تكمن في خفض الاعتماد على سلع أساسية فردية من خلال التنويع والعمل من أجل تحقيق قدر أكبر من فعالية التكاليف والانتاجية •

٧٦٨- وقال ممثل المجلس الدولي لزيت الزيتون إن الاتفاق الدولي لزيت الزيتون لا يتضمن تدابير اقتصادية . ومع ذلك ، فقد قدم طيلة ٢٣ سنة المساعدة إلى أعضائه ، ولاسيما البلدان النامية ، في العثور على حلول لمشاكل قطاع زيت الزيتون . وهذه المساعدة تأخذ شكل تدريب الموظفين ، ونقل التكنولوجيا ، والعمل لتحسين الانتاجية في هذا القطاع . ومن المؤسف أن هذه الأنشطة محدودة بسبب قلة أموال المجلس الدولي لزيت الزيتون . وقد قدم أهم عضو فيه ، وهو الجماعة الأوروبية ، موارد خارجة عن الميزانية تساعد على تنفيذ أنشطة هامة . ويأتي دعم هام أيضا من بلدان أخرى مثل اسبانيا حيث يقع مقر المجلس الدولي لزيت الزيتون . وبالاضافة إلى ذلك ، أقيمت علاقات مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية ، ومن المتوقع أن يأتي عما قريب دعم مالي ملموس من الحساب الثاني .

٧٦٩- وقال إن المجلس الدولي لزيت الزيتون يساهم في استقرار الأسعار العالمية وفي تحقيق دخل منصف للمنتجين وسعر مقبول للمستهلكين . وهذا يتطلب حفظ التوازن بين العرض والطلب ، وفي هذا الشأن ، يستطيع المجلس الدولي لزيت الزيتون أن يساهم بتسهيل التبادل الدولي للمعلومات . ولأسباب اجتماعية وإيكولوجية ، لاتوجد احتمالات للتنويع في قطاع زيت الزيتون .

٧٧٠- ومن المهم أن تسلّم البلدان المتقدمة بأن المشاكل القائمة في البلدان النامية لها آثار هامة على المجتمع الدولي ككل . وفي هذا الصدد ، يرى المجلس الدولي لزيت الزيتون أن للأونكتاد دورا هاما يؤديه كهيئة حفازة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري الدولي . وان دعم الأونكتاد هو عنصر لابد منه في عمل جميع الاتفاقات السلعية الدولية .

٧٧١- وقال ممثل المنظمة الدولية للسكر إن الصعاب التي تواجهها منظمته ناجمة عن التحول من اقتصاد سوقي يدار حسب مبادئ كينيز الى أسواق حرة خالية من الضوابط التنظيمية . ومفهوم تحقيق الاستقرار ، الذي هو المبدأ الموجه وراء الاتفاقات السلعية الدولية ، يتعارض مع هذا التغير في الاهتمام . والسكر أكثر تأثرا من غيره من السلع الأساسية بسبب الطابع المعقد والمتنوع للانتاج والتجارة في السكر والعدد الكبير من البلدان المشتركة في هذه التجارة . ومؤدى الخلفية

الاقتصادية والسياسية للثمانينات أنه بعد انقضاء أجل الاتفاق الدولي للسكر لعام ١٩٧٧ في عام ١٩٨٤ ، اختفت الشروط الاقتصادية من جدول الأعمال من الناحية الفعلية .

٧٧٢- وأضاف أن الجوانب الادارية للاتفاق الدولي للسكر لعام ١٩٨٤ قد وضعت على عجل في الاسبوع الأخير لمفاوضات عام ١٩٨٤ غير المثمرة حول اتفاق اقتصادي . وفي الاتفاق الدولي للسكر لعام ١٩٨٧ ، بذلت بعض المحاولات لاعادة تركيز أنشطة المنظمة الدولية للسكر عن طريق تشكيل لجنة تقييم الأسواق والاستهلاك والاحصاءات لتحسين فهم كيفية عمل أسواق السكر ، وذلك عن طريق التحليل والمناقشة . والهدف هو المساهمة في اتخاذ القرارات بطريقة أكثر رشادا عن طريق المعلومات ، وتحسين الظروف اللازمة للاستقرار ، وقد تفاقمت الصعوبات المالية للاتفاق الدولي للسكر من جراء انسحاب بعض الأعضاء والتأخير في دفع الاشتراكات أو عدم دفعها . وأدت تلك العوامل الاقتصادية ، مصحوبة بالصعاب التي واجهتها البلدان النامية في الثمانينات ، الى تولد رغبة قوية لدى جميع الأعضاء في تقليل التكاليف . وناشد الممثل جميع أعضاء الاتفاق الدولي للسكر المهتمين بالسكر أن يشاركوا بنشاط في المفاوضات القادمة من أجل عقد اتفاق جديد .

٧٧٣- وقال ممثل المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية إنه عندما أنشأ الأونكتاد هذه المنظمة لم تقدر إمكانياتها الكاملة إلا قلة من البلدان ، والواقع أن الأمم المتحدة ، عندما وضعت الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية في عام ١٩٨٣ ، إنما وضعت أيضا أول اتفاقية عالمية تتصل بالغابات الاستوائية . وهذه الاتفاقية يمكن أن تشكل نموذجا للمفاوضات حول التغيرات المؤسسية أو الصكوك القانونية لكل الغابات .

٧٧٤- والآن توجه كل إمكانيات المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية لتناول بعض المشاكل الملحة للغابات الاستوائية ، وذلك وفقا لولايتها المتصلة بالبيئة . ولكن أمانة المنظمة تعاني من ضآلة عدد موظفيها الى درجة خطيرة ، الأمر الذي يقيّد قدرتها على العمل ، ولا سيما في ضوء تزايد الحاجة الماسة الى مكافحة التصحر والاحترار العالمي . وقد جرى التأكيد على تقوية هذه المنظمة في اعلانات القمة لمجموعة البلدان السبعة منذ عام ١٩٧٩ وكذلك في الاعلان الوزاري الصادر عن مؤتمر المناخ العالمي الثاني في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

٧٧٥- وعلى الرغم من أن المنظمة قد ولدت أصلا كمنظمة سلعية ، فقد تمكنت ، من خلال لجنتها الدائمة لإعادة التشجير وإدارة الغابات ، من تناول مشاكل ذات أولوية تتصل بالغابات الاستوائية . وقد أنفق حوالي ٧٠ في المائة من تمويل المشاريع في الأعوام الأربعة الأولى من وجودها النشط على إعادة تشجير الغابات الاستوائية وإدارة الغابات . والفلسفة الأساسية للمنظمة هي تحقيق توازن بين الصون والاستخدام .

٧٧٦- وقد اتخذت البلدان الأعضاء في المنظمة خطوات من أجل تأمين التنمية القابلة للإدامة ، آخذة في اعتبارها ضرورة التوفيق بين الصون والتنمية . وقد وضحت المنظمة عناصر الادارة القابلة للإدامة ونظمت أفرقة عاملة تقنية وحلقات دراسية ، وأدمج ، حيثما أمكن ، معيار القابلية للإدامة في المشاريع التي بدأتها المنظمة أو رعتها ، ولا سيما في مجال اعادة تشجير الغابات والتنمية . كما قامت المنظمة بتنظيم دراسة استقصائية عامة أولية لإدارة الغابات في جميع البلدان الأعضاء المنتجة وبدأت في تقييم قابلية إدارة الغابات للإدامة في فرادى البلدان ، فضلا عن ذلك ، قررت المنظمة بالاجماع الاسراع بالانتقال عالميا الى القابلية للإدامة . وقد كان قرارها هذا ذا أهمية قصوى لمنتجي ومستهلكي الأخشاب الاستوائية على السواء ، اذ أن معناه أن جميع صادرات الأخشاب الاستوائية ستأتي من غابات خاضعة للإدارة القابلة للإدامة بحلول عام ٢٠٠٠ . ولا بد من تقديم مساعدات مالية وغيرها من المساعدات المناظرة من البلدان الصناعية المستهلكة لمساعدة المنتجين على تغطية التكاليف الهائلة للوصول الى التنمية القابلة للإدامة .

٧٧٧- والاحساس بالحاجة الملحة الى وضع مبادئ أساسية لاتفاقية عالمية بشأن الغابات هو الآن أقوى كثيرا مما كان في الوقت الذي جرى فيه التفاوض على الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية . وخلال الأشهر الأربعة المقبلة ، ستؤدي العملية المفضية الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الى جذب المزيد من الاهتمام الى مشاكل غابات العالم ، وهذا سيفضي بلا شك الى المزيد من العمل الدولي المتضافر .

٧٧٨- والأعمال التحضيرية جارية الآن لاتفاق يخلف الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية ، وسيساعد الأونكتاد في العملية التحضيرية والمؤتمر التفاوضي .

٧٧٩- وذكّر ممثل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بالعلاقات التاريخية الوثيقة القائمة بين الأونكتاد وهذه المنظومة وأشار الى أن إعادة التنشيط على الصعيد المؤسسي هي المسألة الأساسية للدورة الحالية . وقال إن توافق الآراء على الصعيد السياسي قد ميّز السنوات الأولى لتاريخ الاونكتاد عندما تحقق تقدم ذو شأن ، بما في ذلك انشاء نظام الأفضليات المعمم . وفي السنوات التي تلت ١٩٧٤ ، تدهور المناخ بشأن التعاون الاقتصادي الدولي . فكانت المناقشات حول الموضوع المركزي للنظام الاقتصادي الدولي الجديد تتسم بالمجابهة . وبعد مؤتمر الاونكتاد الذي عقد في بلغراد ، بدأت في الظهور روح "الواقعية الجديدة" .

٧٨٠- ولكن ، خلال الثمانينات ، كانت البلدان المتقدمة مشغولة البال أكثر فأكثر بشؤونها الداخلية ، وباستثناء مشكلة الدين ، لم تحظ الشواغل الانمائية إلا باهتمام قليل . وعلاوة على الدين ، أثرت عدة مشاكل أساسية أخرى ، مثل الوصول المحدود الى الأسواق وتدهور معدلات التبادل التجاري وعدم كفاية نقل التكنولوجيا ، تأثيرا معاكسا في احتمالات النمو للبلدان النامية . ولاتزال هذه المشاكل غير محلولة . لذلك من الضروري أن ينطلق الاونكتاد الثامن في عهد جديد للتعاون الحقيقي . وفي الوقت ذاته ، ينبغي أن يذكر أن قوى السوق ليست بديلا للتعاون الدولي .

٧٨١- وفي سياق المناقشات حول الاصلاح المؤسسي للاونكتاد ، من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار أن انشاء منظمة متعددة الأطراف معنية بالتجارة ، في آخر الأمر ، يمكن أن يؤثر في وظائف الأونكتاد . ومن الضروري جدا ألا يحدث ازدواج بل بالأحرى تكامل . ويظل الاونكتاد الجهة المركزية التي يمكن فيها معالجة المسائل المترابطة للتجارة والتمويل والتكنولوجيا وتعزيز نظام تجاري يأخذ في الاعتبار شواغل التنمية . لذلك ، فإن أوجه التكامل بين الأونكتاد والمنظمة الجديدة المقترحة المعنية بالتجارة واضحة في وظائف الأونكتاد الثلاث .

٧٨٢- ففيما يتعلق بتحليل السياسات والبحوث ، أن للأونكتاد ولاية فريدة لتوفير محفل عالمي . وأن المساعدة التقنية تظل وظيفة هامة من وظائف الأونكتاد . أما فيما يتعلق بوظيفة التفاوض ، فالحاجة تدعو الى إجراء مزيد من الانتقاء . وأن إعادة تنشيط الأونكتاد تقتضي أيضا أن تشتمل على آليته الحكومية الدولية ، وفقا لإعادة التشكيل العامة لقطاع الأمم المتحدة الاقتصادي . ومن الضروري أيضا تصور آليات وهياكل لبناء أوجه تكامل ملموسة بين الأونكتاد والغات ، على أساس أخذ نتائج جولة أوروغواي ومؤسسات بريتون وودز في الاعتبار .

٧٨٣- وقال إن للأونكتاد دورا فريدا يؤديه في تشجيع اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ، وأن دور المؤتمر الحالي هو حفز الاجراءات المتفقة مع ذلك . ومن الضروري أن يواصل الأونكتاد معالجة مشكلة الدين ، والمسائل المتصلة بالتدفقات المالية الى البلدان النامية ، وتدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية ، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٧٨٤- وقال إن الأونكتاد الثامن يتيح فرصة لتحقيق توافق الآراء بشأن مسائل مختلفة ذات صلة بالتنمية . وفي هذا السياق ، يمكن للمؤتمر ، في جملة أمور ، أن يقترح على الجمعية العامة عقد مؤتمر بشأن تمويل التنمية ، وفقا للمبادرة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة .

٧٨٥- وقال ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إن التغيرات الأساسية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة تفتح آفاقا جديدة للتقدم أمام البشرية ولكنها توجد أيضا مخاطر معينة . إنها تخلق مسؤوليات أكثر للسلطات الاقتصادية وللفعاليات الاقتصادية على السواء . وأن نهاية الحرب الباردة تضع بلدان أوروبا الشرقية على مسار عملية انتقال واعدة ومؤلمة في وقت واحد . وتوجد لبلدان الغرب الفرصة والواجب معا للتعاون بسخاء .

٧٨٦- ولن يكون تعريف وإعمال نظام عالمي جديد بالأمر الهيّن . فالتطلعات الى تأكيد الهوية - القومية والاثنية والثقافية والدينية - التي طال أمد قمعها تعرب الآن عن نفسها بقوة وحتى بعنف . ويلزم بذل عناية لكي لا يتطور تأكيد هذه الهويات المتميزة إلى مواجهات بين القوميات المختلفة .

٧٨٧- وليست نهاية المواجهة بين الشرق والغرب إلا المظهر الأوضح لتغيّر أعمق وأعم ، هو الظهور التدريجي لتوافق آراء بشأن آليات التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وشروطهما ، فلقد أقنعت تجارب العقود الثلاثة الماضية العاملين في مجالي السياسة والاقتصاد بأن أكثر طرق التنمية فعالية هو الجمع بين الاقتصاد السوقي والديمقراطية المتعددة الأطراف واحترام حقوق الإنسان . وهذه هي العقيدة المشتركة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ زمن طويل .

٧٨٨- وقد ساهمت عملية العولمة ، وتحول العالم إلى "قرية عالمية" ، بالكثير في ظهور توافق الآراء هذا ، فاستفاد المستهلكون في كل أرجاء العالم من المنافسة القوية الناتجة عن ذلك فيما بين الجهات الاقتصادية ، وفيما بين البلدان أيضا ، ولكن هذه المنافسة هي ايضا سبب التكييف المتواصل والمؤلمة في أغلب الأحيان للهياكل الاقتصادية . ومن المهم إجراء تقييم سليم لنطاق وصعوبة هذه التكييفات . فجميع البلدان ، تعاني منها أيا كان مستوى تنميتها ، وإذا ما تجوهلت هذه الصعوبات ، فستحدث حالات انعكاس للاتجاه تحمل في طياتها الحمائية والانعزالية والانغلاق ، وتعرّض للخطر سواء التجارة الدولية أو توافق الآراء بشأن الطرق الكفيلة بتحقيق التنمية .

٧٨٩- وعلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مسؤولية رئيسية باعتبارها مصدرا للنمو الاقتصادي العالمي . ولو أصبحت بلدان المنظمة نفسها أقل حرصا على تطبيق السياسات التي أفضت إلى نجاحها ، في الوقت بالذات الذي تعتمد فيه بلدان كثيرة هذه السياسات - بجرأة مدهشة وبنتائج مذهلة في أغلب الأحيان - لكان الأمر مثار استغراب شديد . وقال إن تقييمه هو للأمور هو أن بلدان المنظمة ستتمكّن من تلبية التوقعات التي لها ما يبررها من جانب شركائها في بقية العالم . وعلى الرغم من أن المساعدة الانمائية الرسمية ما زالت هامة لأشد البلدان فقرا ، فإنه من خلال نمو التجارة بكل أنواعها ومن خلال الاستثمار ، سينتشر النمو من أكثر البلدان تقدما . ويمكن أن يدرج ضمن الفعاليات في الفئة الاقتصادية ذات الصدارة عدد من البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا .

٧٩٠- ويتعيّن على البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد سوقي من ناحيتها ، أن تستخلص النتائج العملية

من التجارب الماضية ، فلن تستثمر رؤوس أموال إلا في البلدان التي فيها قواعد اللعبة الاقتصادية واضحة وعادلة ومنفذة تنفيذا فعالا ، وبدون هذه الشروط ، يكون من غير المجدي توقع المساعدة من الخارج ويكون من المستحيل تحقيق الامكانات الاقتصادية المحلية .

٧٩١- وأكد أن تصنيف البلدان كبلدان نامية وبلدان في مرحلة انتقالية وبلدان متقدمة قد فقد معناه . ولكن ، يجب ألا يغيب عن البال أن البون بينها ما زال شاسعا . والواقع أن أول وأهم مسؤولية عن تنمية بلد ما تقع على كاهله هو ، ولكن لا ينبغي أن تستخدم أكثر البلدان تقدما هذا كذريعة لعدم إيلاء اهتمام للبلدان الأخرى .

٧٩٢ - والغرض من التعاون الدولي ، الذي يعتبر الأونكتاد هاما بهذه الدرجة بالنسبة إليه ، هو تذكير الجميع بواجباتهم وبالدور الذي يمكنهم ، وبالتالي ينبغي لهم ، القيام به معا في الاقتصاد العالمي . وستواصل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، من ناحيتها ، تقديم مساهمتها من خلال التفكير الجماعي والاقناع المتبادل ، اللذين تشترك فيهما عددا متزايدا من البلدان غير الأعضاء .

هاء - المنظمات غير الحكومية

٧٩٣- قال ممثل غرفة التجارة الدولية إن التحدي الرئيسي الذي يواجه الغرفة هو كيفية مساعدة المشروعات المحلية على أن تصبح أكثر إنتاجية . وأضاف أن مناخا سياسيا جديدا أكثر مواتاة للمشروعات الخاصة آخذ في الظهور في العالم الآن . وأن الهيئات الوطنية والمحلية التي تمثل مجتمع الأعمال تستطيع أن تقدم اسهاما كبيرا في التنمية عن طريق توفير الدعم والمعلومات والتوجيه . وتستطيع أيضا أن تساعد في مجالي البحث والتسويق ، كما تستطيع ، بوجه خاص ، أن تعمل كشريك للحكومة في وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية . وأوضح أن غرفة التجارة الدولية تتعاون مع مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات في برنامج يرمي الى تعزيز غرف التجارة في البلدان النامية . ومن بين الطرق التي يجري بها تحقيق ذلك تدريب الموظفين وتنظيم حلقات دراسية لتشجيعهم على القيام بدور أنشط في تشجيع الصادرات .

٧٩٤- وعلى جبهة السياسات ، تستهدف أعمال غرفة التجارة الدولية دمج البلدان النامية دمجا أفضل في التجارة والاستثمار الدوليين . وقد قدم مجتمع الأعمال تأييدا قويا الى جولة أوروغواي ولكنه يشعر في الوقت الحاضر بقلق عميق لأن الحكومات لم تتمكن بعد من الوصول بهذه الجولة الى خاتمة ناجحة . وهذه الجولة تتيح أملا حقيقيا لكبح جماح الحمائية المستفحلة التي شهدتها السنوات الأخيرة ، ويمكن أن تسهم بقدر كبير في تحقيق توسع في التجارة والنمو في العالم .

٧٩٥- ولا مندوحة عن تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تعترض صادرات المنتجات الاستوائية والمنتجات القائمة على موارد طبيعية . كذلك ستستفيد البلدان النامية بقدر كبير من اتفاق موضوعي بشأن الزراعة يتيح إخضاع الممارسات التجارية الوطنية لمراقبة متعددة الأطراف فعالة . ويجب هدم الحواجز التجارية التي تعرقل صادرات المصنوعات من البلدان النامية ، ولا سيما في مجالي المنسوجات والملابس . وإن الارتفاع بقدرة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أمر مهم بصورة خاصة لكون هذا الشكل من رأس المال الأجنبي يجلب معه التكنولوجيا فضلا عن المهارات الادارية والتسويقية .

٧٩٦- وأعلن أن غرفة التجارة الدولية قد وضعت مؤخرا ميثاقها التجاري من أجل التنمية القابلة للادامة . ولا يوجد تضارب متأصل بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة ؛ وعلى العكس من ذلك ، يمكن بل يجب التوفيق بينهما ، وجعلهما هدفين يتسمان بتعزيز ذاتي . وينبغي أن توضع أنظمة وتدابير حماية البيئة على نحو يقلل الى أدنى حد من أوجه التشوه في التجارة الدولية وفي تدفقات الاستثمار ، وبالتالي ، يتجنب اقامة حواجز تجارية .

٧٩٧- وفي حين ان الموارد الطبيعية هي ذات أهمية بشكل واضح ، فإنها ليست كافية لتحقيق التنمية الناجحة ؛ كما أن مستوى مرتفعا للاستثمار ليس كافيا في حد ذاته . وقد أظهرت الخبرة أن العامل البشري هو الأمر الحاسم للتنمية الناجحة . وعلاوة على ذلك ، فإن نوعية رأس المال البشري لبلد ما تعني ضمنا أكثر بكثير من مجرد وجود مستويات مرتفعة للتعليم النظامي والمهارات المهنية ومرافق التدريب . فالعنصر الأساسي هو المبادرة الخاصة بتنظيم المشروعات . وقد برهن تاريخ أوروبا الشرقية لما بعد الحرب العالمية على أنه حتى

القوة العاملة الأفضل تعليما تظل غير منتجة إذا تم تنظيم أنشطتها وفقا لمبادئ بيروقراطية لا لمبادئ المبادرة الحرة في مجال المشروعات .

٧٩٨- وبينما اتسم العقد الماضي بثبات أو انخفاض المستويات المعيشية في أعقاب أزمة الديون ، فإنه قد شهد أيضا تنامي توافق قوي للآراء يفيد أن المصدرين الحقيقيين للنمو الاقتصادي السريع وللتنمية هما المشروع الخاص واحترام الأسواق في توزيع الموارد الاقتصادية . بيد أن التكيف الهيكلي والتحرير لن يكونا ناجحين إلا إذا فتحت البلدان الصناعية أسواقها أمام صادرات البلدان النامية .

٧٩٩- وقال ممثل الائتلاف الدولي للعمل من أجل التنمية إن البلدان الصناعية هي التي قررت في الواقع قواعد ما ينادى به من شراكة جديدة من أجل التنمية . فوصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان الصناعية لا يزال محوطا بالعقبات ؛ وكثرة من أقل البلدان نموا فتحت أسواقها دون أن تلقى معاملة بالمثل ؛ ونقل التكنولوجيا من الشمال لا يجري وفقا لما هو ضروري ؛ ومقدار تخفيض الديون غير كاف ؛ والسياسات المتعلقة بقطاع السلع الأساسية لا تفتح باب الأمل للبلدان الأفقر المعتمدة على السلع الأساسية ؛ والأهداف الموضوعة للمساعدة الانمائية لم يبلغها إلا القليل من البلدان ؛ والنقل الصافي للموارد من الجنوب الى الشمال لا يزال مستمرا وتدفقات المساعدة الانمائية الرسمية لا تكفي للتعويض عن الخسائر في الايرادات الناجمة عن تزايد سوء معدلات التبادل التجاري والحمائية .

٨٠٠- وأشار إلى أن الشراكة الجديدة تتطلب تهيئة الظروف المثلى للديمقراطية ، والمشاركة الشعبية ، واحترام حقوق الانسان ، واتخاذ تدابير للقضاء على الفقر والفساد ، وتخفيض النفقات العسكرية . يضاف إلى ذلك أن النظام التجاري الدولي يجب تحسينه لكي يفي بالاحتياجات المحددة للبلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا .

٨٠١- وينبغي للاونكتاد أن يساهم مساهمة كبيرة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وفي متابعته . ولا ينبغي فقط أن يستطلع حلولا جديدة لتحقيق التنمية القابلة للادامة ، بل ينبغي أيضا أن يسند اليه دور في رصد وتقييم العلاقات المتبادلة بين القضايا غير الاقتصادية المتصلة بالمشاركة الشعبية والثقافة والموارد البشرية

والدور المركزي للمرأة في مجال التنمية ، وهي عناصر غالبا ما تعتبر "عوامل مساعدة" في الاقتصاد الكلي في حين أنها تشكل في الواقع "العوامل الأصلية" للتنمية أو لبها .

٨٠٢- وأوضح أن دور المنظمات غير الحكومية لا غنى عنه في الرصد ، والتحليل ، والمساهمة بالخبرات والبدائل ، والدعوة ، ونشر معلومات عن قضايا التنمية على مستوى الاقتصاد الكلي . على أن قواعد الأونكتاد الحالية المتعلقة بمشاركة المنظمات غير الحكومية تجعل من الصعب عليها أن تفي بهذا الدور ، وبخاصة لأن المنظمات غير الحكومية تستبعد من عملية اتخاذ القرارات . ومن الجوهري اشراك المنظمات غير الحكومية بطريقة متوازنة ، من أجل الحصول على مساهمة من جميع الفاعلين لصالح التنمية .

٨٠٣- ومن المهم التعهد في المؤتمر بالتزامات حقيقية بإصلاح الأونكتاد والنظام الدولي ، مع مراعاة أن "الشراكة الجديدة" يمكن ، في أحسن الأحوال ، أن تكون تعاونا بين شركاء غير متكافئين .

٨٠٤- وقال ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة إن التباين الكبير بين ما أعرب عنه زعماء العالم من آراء ايجابية جدا بشأن التعاون في مجال السياسة العامة وبين عدم تنفيذهم تدابير التعاون الاقتصادي لتحسين احتمالات النمو والتنمية يثير قلقا عميقا لدى الاتحاد . وأن الديمقراطية قد أحرزت تقدما في جميع المناطق تقريبا ولكن هذا التقدم قد يضيع اذا لم تدعم الديمقراطيات الجديدة ببرامج لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية ؛ وهذا يتطلب نموا عالميا أكبر وقوة دافعة جديدة للتعاون الانمائي .

٨٠٥- وسيعقد الاتحاد في شهر آذار/مارس ١٩٩٢ مؤتمره العالمي الخمسين بعد المائة في كاراكاس لاتخاذ قرارات بشأن السياسات التي ينبغي اتباعها لمواكبة تحديات الحاضر: التنمية ، وحماية البيئة ، ودعم الديمقراطية ، وتحقيق مستويات معيشة ملائمة ومطردة التحسن . ويعتقد الاتحاد أن من الضروري أن تنشئ الحكومات نظاما عالميا دائما ومستقرا وديمقراطيا . فمخاطر التعطل تتجاوز تكاليف العمل: هناك مئات الملايين من الناس يخوضون كفاحا يوميا للبقاء ، وحتى في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ارتفعت نسبة الفقر المطلق خلال الثمانينات . والاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٢ مشلول

تقريبا وعلى حافة انكماش خطير ؛ والأسواق المالية العالمية غير مستقرة وخطر حدوث هبوط حلزوني ماثل في كل مكان . وقد حدث هذا بسبب سلبية حكومات كثيرة اقنعها الاكاديميون بأن قوى السوق وحدها ستنتج انتعاشا بشكل سحري ، فجرت تخفيضات في الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية الحيوية ، بما في ذلك الصحة والتعليم ، وحدثت عمليات تحويل الى الملكية الخاصة زادت من البطالة وأدت الى قدر أكبر من اللامساواة الاجتماعية . واضعفت تشريعات العمل على أساس أن من الضروري تخفيض تكاليف الأيدي العاملة ، وانشئت مناطق للتجارة الحرة لا تطبق فيها قوانين العمل . وعلى هذا النحو يمكن لتحرير التجارة العالمية أن يفضي فعلا الى زيادة استغلال العمال لما فيه فائدة صفوة صغيرة والشركات المتعددة الجنسيات .

٨٠٦- وينادي الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة باتباع نموذج مختلف لحل المشاكل الاقتصادية العالمية ، تضمن فيه حقوق العمال على نطاق العالم وتوفر فيه أموال كافية للتدريب والاستثمار في بناء الهياكل الأساسية وبرامج توليد العمالة ؛ وهذا وحده هو الذي سيفضي الى نمو أسرع والى مستويات أعلى للعمالة . وحدوث هبوط في النمو سيكون عقبة أمام الاحتمالات في كل مكان ، وستتجاهل البلدان الغنية فقر الآخرين معرّضة بذلك نفسها للخطر ؛ وهذا يمكن بيانه بخمس كلمات: المخدرات والبيئة والهجرة والأوبئة والحرب . فإذا لم يتمكن جزء كبير من السكان من العثور على عمل لائق وبأجر مناسب فستزداد التوترات الاجتماعية والجريمة واليأس ؛ وقد تبين هذا في عدة بلدان . ولذا يكرر الاتحاد نداءه العاجل لبذل جهود منسقة لزيادة النمو الاقتصادي ؛ ويمكن للأمم المتحدة ، وللأونكتاد بوجه خاص ، القيام بدور هام في هذا الشأن .

٨٠٧- ومع الأسف ، فقد غابت هذه الحقائق عن الأونكتاد في بعض الأحيان فاستسلم لنقاش كلامي وأكاديمي عقيم ، لذلك ، ينبغي للأونكتاد أن يعيد توجيه اهتمامه بعيدا عن الاعتبارات الاقتصادية الكلية المحدودة نحو المشاكل الاجتماعية الأهم ، ولا سيما دراسة أثر التجارة العالمية على الظروف الاجتماعية وحقوق العمال ؛ والاتحاد على اقتناع بأن دراسة كهذه ستفضي الى الاستنتاج الذي مؤداه ضرورة ضمان هذه الحقوق في اتفاقات للتجارة الدولية مثل الغات . وينبغي للأونكتاد أيضا مواصلة العمل بشأن تخفيض الديون وبشأن مشاكل البيئة ، التي تتطلب تغييرات

أساسية في أداء الاقتصاد العالمي . ويجب التذكير بأن التغير الاقتصادي لن ينجح الا بقدر قيامه على أساس توافق الآراء ؛ فلا غنى في هذا الصدد عن نقابات العمال الحرة والتفاوض الجماعي والتعاون ، لا المواجهة .

٨٠٨- وقالت ممثلة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية إن من الضروري البحث عن الأسباب الأساسية للأزمة التي تؤثر في شعوب أمريكا اللاتينية ، وأحد هذه الأسباب هو لا عقلانية العلاقات الاجتماعية القائمة على الفردية والربا والاستغلال . فالتعاون والتنمية والتضامن مع الآخرين: لا شيء من كل هذا يكون مخلصا أو عادلا أو عطوفا أو فعالا بدون الاحترام المتبادل لهذه الشعوب التي تسعى الى أن تعيش حياة خاصة بها . وإذ يوشك القرن الحادي والعشرون أن يهل ، من المثبط للآمال أن تكون الثورة التكنولوجية والتقدم في القدرة المدمرة للأسلحة العسكرية قد دفعا العالم الى حافة الكارثة .

٨٠٩- وتشعر نساء أمريكا اللاتينية والعالم أجمع بقلق بالغ لأن رفاهيتهن وأمنهن الاجتماعي ما زالا يتدهوران من جراء الهبوط في معدلات مشاركتهن في القطاع الرسمي والزيادة المقابلة في هذه المعدلات في القطاع غير الرسمي . ولذا تقترح الرابطة ، خطة من خمس نقاط لتحقيق السلم والحرية يقتضي أن يتم انشاء سوق اقليمية لأمريكا اللاتينية ؛ وأن تعطي الفرص الاقتصادية الأولوية لتخفيف حدة الفقر ؛ وأن توفر نظم الضمان الاجتماعي الحماية الكاملة ؛ وأن تجري حماية القطاعات الاجتماعية من قوى التحويل الى الملكية الخاصة ونقل التكنولوجيا ؛ وأن يتم احترام استقلال الشعوب وحقها في تقرير مصيرها .

٨١٠- وما زالت ولاية الأونكتاد الأصلية سليمة ، فالأونكتاد هو الجهاز العالمي الديمقراطي الوحيد للأمم المتحدة الذي يركز على مشاكل التنمية القابلة للإدامة . وليست هناك صيغ سحرية أو أي نموذج اقتصادي فريد يمكنها حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي تواجهها البلدان النامية . فالعالم منقسم الى كتل اقتصادية تركز داخلها أفضل جزء من ثروة العالم ، وكذلك التدفقات الأساسية في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا . وهذه الكتل تقوي الاتجاهات الحمائية وتعطي مكانة ممتازة للعلاقات الثنائية فيما بينها ، فتزيد بذلك من تهميش البلدان النامية في النواحي الاقتصادية والتكنولوجية

والمالية والتجارية . وثمة احتمال كبير لنشوب حرب تجارية بين هذه الكتل تجر آثارا فاجعة على الآفاق المحتملة للبلدان النامية وللسلم العالمي .

٨١١- والأونكتاد الثامن مكان موات للتفكير بهدوء وواقعية في تجديد التعاون الدولي ، فهناك افتقار صارخ الى محفل لاجراء تحليل عالمي للسياسات الاقتصادية المتصلة بالتنمية . وينبغي للأونكتاد أن يجري فحصا موضوعيا وديمقراطيا للدراسات والسياسات بشأن التنمية والتمويل والتجارة الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والغات ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وأن يحث المجتمع الدولي ، وخصوصا البلدان النامية ، على اجراء مناقشة نظامية ونقدية بشأن هذه المسائل .

٨١٢- وينبغي للمؤتمر أن يبدأ بتحديد اتجاه وظائف الأونكتاد وطرائق عمله لكي يفي هذا الأخير بحاجات التنمية ويخدم مصالحها ، ولا سيما نشر العدالة الاجتماعية والتضامن فيما بين الأمم جمعاء . وينبغي أن تتوقف المناقشات العقيمة والتفاوض على قرارات يصرف النظر عنها فيما بعد . وينبغي تحديد أولويات واضحة وينبغي اعطاء الأونكتاد القدرة التنفيذية الضرورية له لكي ينجز مهامه الحيوية في خدمة التنمية المستمرة والمنصفة للجميع .

٨١٣- وقال ممثل الجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إن الجمعية منهمكة بنشاط في ايجاد بيئة تساعد على تحقيق نمو أكثر دينامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ولا سيما في البلدان النامية . وإنها تعلق أهمية كبيرة على انتسابها الى الأونكتاد . فحوالي ٩٥ في المائة من مؤسسات الأعمال في العالم صغيرة أو متوسطة الحجم . وأعمال الأونكتاد ذات أهمية كبرى بالنسبة اليها .

٨١٤- وهناك اعتراف متزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مكونات أساسية للاقتصادات الوطنية لا في البلدان النامية وحدها وإنما أيضا في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية ، حيث تسود بين الشباب رغبة قوية في أن يصبحوا عاملين لحسابهم ويبدأوا مؤسسات صغيرة . ولكنهم في حاجة الى دعم سياسي والى مرافق هيكلية مؤسسية أقوى ، وكذلك الى تدفق موارد مالية وتقنية .

وينبغي أن يكون اشتراك الحكومة في تعزيز القدرة على المنافسة والانتاجية اشتراكا تشجيعيا أكثر منه حمائيا ، وأن يصمم بحيث يتوقف تدريجيا بعد مدة .

٨١٥- وبالنظر الى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الذاتي اعتمادا شديدا ، فإن الحكومات تلعب دورا هاما في تشجيع انشاء وسطاء ماليين مناسبين يساعدون على تعبئة التمويل المحلي والدولي . ويمكن أيضا أن تكون شركات توظيف رؤوس الأموال الاستثمارية ومصارف التنمية مصادر هامة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

٨١٦- ويتعين أن يولي المانحون المتعددو الأطراف والثنائيون أولوية أعلى كثيرا في مساعدتهم الانمائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وثمة استراتيجية هامة لدعم هذا القطاع هي التعاون بين المؤسسات . فينبغي دعم اتفاقات دولية لتسهيل هذا التعاون ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون بين الجنوب والجنوب .

٨١٧- وقد تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بركود تدفقات التكنولوجيا الى البلدان النامية في الأعوام الأخيرة . لذلك ، هناك حاجة الى مبادرات جديدة لانعاش تدفقات التكنولوجيا الى البلدان النامية ولحفز التعاون التكنولوجي . ويمكن القيام بذلك بطرق منها ، على سبيل المثال ، الحوافز الضريبية وضمانات الاستثمار والائتمانات التساهلية لنقل التكنولوجيا . وينبغي للبلدان النامية إعادة توجيه برامج التكيف الهيكلي بغية إعادة الانفاق على بنود أساسية لدعم القدرات التكنولوجيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وهذا سيتضمن المرافق الهيكلية الأساسية والتدريب والبحث والتطوير .

٨١٨- وتتيح الاصلاحات الموجهة نحو السوق واستراتيجيات النمو الموجهة نحو التصدير التي تقوم أغلب البلدان النامية بتطبيقها فرصا لهذه البلدان للاستفادة من الاندماج على نحو أكمل في الاقتصاد العالمي . ولكن ، لكي تسفر سياسات كهذه عن نتائج ايجابية ، يلزم تحسين شروط الوصول الى الأسواق في العالم الصناعي تحسينا كبيرا .

٨١٩- وقال ممثل الاتحاد العالمي لنقابات العمال ان ملايين من الوظائف تتوقف بصورة مباشرة على السياسات التجارية والاستراتيجيات الانمائية . ويعتقد الاتحاد العالمي لنقابات العمال أن مفتاح التقدم

في التسعينات يكمن في التعاون الدولي من أجل بناء اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف . ولفترة طويلة من الزمن ، عطلت الموارد المبددة على التسلح عملية التنمية . ويقترح الاتحاد العالمي لنقابات العمال انشاء "صندوق نزع السلاح من أجل التنمية" بوصفه آلية لتشجيع هذه العملية .

٨٢٠- وينبغي تشجيع جهود التكامل الاقليمي الجارية . وإذا كانت النقابات قد أعربت عن قلقها ازاء هذه الجهود ، فانها لم تفعل ذلك لانها تعارضها من حيث المبدأ . بل على العكس ، ان ما يقلقها هو إمكانية أن تكون هذه الجهود مستوحاة من شركات عبر وطنية كبرى ترغب في العمل دون أن تقيدها التشريعات الوطنية . ويحث الاتحاد العالمي لنقابات العمال الأونكتاد الثامن على صياغة مبادرات لمعالجة التكامل الاقليمي ودون الاقليمي من وجهة نظر اجتماعية .

٨٢١- ويعلق الاتحاد العالمي لنقابات العمال أهمية كبرى على فشل الأمم المتحدة في اعتماد مدونة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية . ومن الأهمية بمكان الاستفادة من الأونكتاد استفادة فعالة كمحفل يجري في اطاره تنسيق السياسات وجعلها منصفة حقا . وينبغي ايلاء أولوية عالية لالغاء ديون البلدان النامية . فالحالة الراهنة التي تجد فيها البلدان المدينة نفسها ضحية "تدفقات مالية سلبية" من البلدان المتقدمة ، تعتبر حالة ينبغي للمجتمع الدولي أن لا يقبلها .

٨٢٢- ويدعو الاتحاد العالمي لنقابات العمال الى وضع حد للتدابير التجارية الموروثة من الحرب الباردة ، بما في ذلك حصار كوبا . وينبغي نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية دون عوائق أو شروط . والاتحاد العالمي لنقابات العمال ، إذ يعرب عن قلقه لاحتمال عدم نجاح جولة أوروغواي ، يعرب عن أمله في أن تقوم المؤسسات الدولية وكذلك الحكومات في البلدان المختلفة باشراك النقابات على نحو أوثق عند تناول مسائل السياسات الاقتصادية والتجارية .

٨٢٣- وقال ممثل الاتحاد العالمي للعمل أن ما يسمى "بالنظام الاقتصادي الدولي" الذي ظهر خلال السنوات القليلة الماضية هو نظام باعد بقدر أكبر أيضا بين الآمال الشرعية للفقراء وبين تحقيقها . وهذا النظام ، العملي وغير الانساني ، يتسم بسيطرة الشركات عبر الوطنية الكبرى التي لا هم لها إلا زيادة أرباحها الى الحد الأقصى عن طريق نقل الانتاج فيما بين اقتصادات تابعة ، في نهج يذكرنا بفترة

تطبيق المذهب التجاري الاستعماري القح ، ولكنه اصبح اليوم يعرف تحت عنوان الترابط والتقسيم الدولي الجديد للعمل . كما اتسم هذا النظام الجديد بالتراجع عن التحسينات الاجتماعية الكبرى باسم "المرونة" و" القدرة على الحركة" .

٨٢٤- وتنبع هذه الاتجاهات السلبية من التعميم السريع للنموذج النقدي الليبرالي الجديد واضفائه الصبغة الشرعية على الداروينية الاقتصادية والرأسمالية الهمجية ، وذلك عقب التغييرات الجغرافية السياسية الأخيرة . وقد تم ادخال هذا النموذج في البلدان النامية نتيجة لما يسمى بأزمة الدين . ويعتبر الاتحاد العالمي للعمل دين العالم الثالث هو غير شرعي ويندد به حاليا أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي لأن عمال البلدان المدينة ليسوا بأي حال من الأحوال مسؤولين عن هذا الدين .

٨٢٥- ولقد قام صندوق النقد الدولي ، معتمدا على تحاليل سطحية ، بفرض نموذج نقدي ليبرالي جديد على العالم النامي ، مكبدا اياه تكاليف اجتماعية هائلة . فعلامات السوق هي الآن الحكم الأعلى . وبرامج التكيف الهيكلي تركز على عدد قليل فقط من القطاعات الاستراتيجية ، عن طريق "إعادة التحويل الصناعي" لاجبار الاقتصادات المتأثرة على الدخول في عملية الانتاج عبر الوطنية (المسماة "بالتوجه نحو الخارج" من قبل المناصرين لها) ، وبهذا تدعم تركز القوة الاقتصادية الذي هو منشأ الاختلال الاجتماعي . والبطالة التي تسببها عملية التحول الصناعي هذه ، وكذلك عملية التحويل الى القطاع الخاص التي تشكل جزءا من نموذج التكيف الهيكلي ، ادتا الى زيادة هائلة في القطاع غير الرسمي ، وفي هجرة الأيدي العاملة ، وفي مناطق الفقر والبؤسي التي تحيط بالمدن الكبرى في البلدان النامية .

٨٢٦- ويجب أن تدرس بعمق آثار فرض النموذج النقدي الليبرالي الجديد على نوعية الحياة في البلدان النامية . وعلى الأونكتاد أن يلعب دورا هاما في صياغة معايير لسياسات ملائمة ذات وجهة انمائية ، وفي تنسيق السياسات التي تؤدي الى تنمية اجتماعية واقتصادية وبشرية حقيقية . وهذا يتطلب مشاركة أكمل من المنظمات غير الحكومية في عمليات الأونكتاد . ومن الضروري التصدي لمسألة معرفة من يدفع ثمن السياسات الاقتصادية الجديدة التي تعتمد ومن يستفيد منها . وأخيرا يعتبر من المؤسف أن تكون كولومبيا قد اعتمدت النموذج الاقتصادي ذاته الذي رفضه الاتحاد العالمي للعمل .

واو - البيانات التي ألقيت في الجلسة العامة ٢٣٨ المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، ممارسة لحق الرد

٨٢٧- قال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، مشيرا الى البيان الذي ألقاه ممثل العراق أثناء المناقشة العامة ، إن من المؤسف أن يختار ممثل العراق هذا المحفل ، الذي يفترض أنه مخصص لقضايا جادة تتعلق بالتنمية الاقتصادية ، ليشبع رغبته في إلقاء خطب سياسية لاذعة . أما الآن وقد فعل ذلك ، فمن الضروري تصحيح الخطأ . إن ظروف عدوان العراق غير المستفز معروفة جيدا . ولكن ما قد يكون معروفا على نطاق أضيق هو الشقاء الذي أذاقه صدام حسين لشعبه ، واستجابة المجتمع الدولي الرحيمة الى الوضع الانساني داخل بلده . وهذه هي الحقائق:

- إن الشعب العراقي لم يحرم أبدا من الدواء ؛
- إن الأمم المتحدة قد سمحت بالواردات الغذائية منذ آذار/مارس ١٩٩١ عملا بسياسة متحررة "للاشعار فقط" . وقد تلقت الأمم المتحدة حتى الآن اشعارات بتسليم العراق أغذية بعدة ملايين من الأطنان المترية ؛
- ان مجلس الأمن ، اهتماما منه بالاحتياجات الانسانية في العراق ، اتخذ القرارين ٧٠٦ و٧١٢ لارساء آلية تسمح ببيع النفط العراقي بما يكفل زيادة الواردات من الأغذية والأدوية والامدادات الانسانية الأخرى . وبغية إحداث ضغط لالغاء العقوبات الاقتصادية ، رفض صدام حسين باستخفاف استخدام هذه الآلية التي من شأنها إغاثة الشعب العراقي ؛
- ان الأمم المتحدة واصلت تنسيق الاغاثة الانسانية ، رغم عدم مبالاة الحكومة العراقية التام بمواطنيها ؛
- ان العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق ما زالت سارية بسبب تقصير العراق الواضح في تأدية الالتزامات المفروضة عليه بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ وما تلاه من قرارات . وأكد مجلس الأمن ، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ان العراق مستمر في تحديه السافر لارادة المجتمع الدولي ، وإنه يواصل إعاقة جهود المجتمع الدولي من أجل إعادة السلم والأمن الى المنطقة التي تعرضت مؤخرا للخطر بسبب عدوان نظام صدام حسين غير المستفز .

ويأمل وفد الولايات المتحدة أن يستطيع المؤتمر الآن العودة الى النظر في مسائل التنمية التي تهم جميع المشتركين .

٨٢٨- ولاحظ ممثل فرنسا أن ممثل العراق قد شكا في البيان الذي ألقاه أثناء المناقشة العامة ، من النتائج الضارة التي لحقت الاقتصاد والشعب العراقيين بسبب الحظر الاقتصادي المفروض على هذا البلد منذ بداية أزمة الخليج . وقال إن مجلس الأمن قد حدد في قراره ٧٠٦ الاطار العام الذي فيه يستطيع العراق بيع النفط أو شراء السلع الأساسية ، مخضعا هذا الترخيص لعدد من الشروط التي يتعين على سلطات بغداد الوفاء بها . واستكمل القرار ٧١٢ الذي اتخذه مجلس الأمن تحديد الآلية التي تجعل في الامكان تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان العراق . وهكذا يتيح القراران ٧٠٦ و٧١٢ للعراق إمكانية الحصول على السلع اللازمة لتغطية الاحتياجات الأساسية لشعبه . ولما كان الأمر كذلك ، فإن الوضع في العراق يُعزى فقط الى الموقف الذي اتخذته حكومة ذلك البلد . وأشار الى أن مجلس الأمن قد أعرب عن أسفه ، في اجتماعه المعقود في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، لأن حكومة العراق لم تلتزم بقراراته بعد ، وبخاصة فيما يتعلق بالالتزام بالقضاء على أسلحة التدمير الشامل . وقال إن هذا الموقف لا يسمح برفع العقوبات .

٨٢٩- وأعرب ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية عن تأييد وفده لبياني الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . وقال إن من المؤسف أن يكون الوفد العراقي قد اختار اثارة مسائل سياسية دخيلة في هذا المحفل ، وإنه يود الرد على المزاعم الشائنة التي تضمنها البيان العراقي . وأضاف أن الأمم المتحدة قد فرضت عقوبات اقتصادية على العراق في آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ردا على غزوه واحتلاله غير المشروعين للكويت . وتلك العقوبات يجب أن تستمر حتى ينفذ العراق القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بهذا الشأن . ومما يدعو الى الأسف أن العراق مقصّر كثيرا حتى الآن في الوفاء بالتزاماته . وفي الوقت ذاته ، أبدى مجلس الأمن قلقه بشأن السكان المدنيين في العراق . ويتيح قرار مجلس الأمن ٧١٢(١٩٩١) للعراق إمكانية تمويل شراء الامدادات الانسانية من مبيعات النفط . ولكن ، بعد مرور خمسة أشهر ، ما زال العراق غير موافق على هذا القرار . ومن ثم ، لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك بشأن من تقع عليه المسؤولية عن محنة العراق الاقتصادية . إن عزلة العراق عن مجتمع الدول إنما ترجع الى السياسة الوحشية التي ينتهجها نظامه الخاص . وقد حدد مجلس الأمن الشروط التي يتعين على العراق الوفاء بها حتى يقبل المجتمع الدولي عودته إليه . ويبقى على النظام العراقي الوفاء بهذه الشروط .

٨٣٠- وقال ممثل العراق إن شعب بلاده ما زال يعاني من فقدان الامدادات الطبية ومن نقص الأغذية والسلع الأساسية . وأضاف قائلا إن الولايات المتحدة تتبع سياسة لفرض المعاناة على الشعب العراقي تحت ستار الشرعية الدولية .

٨٣١- وفيما يتعلق بالبيان الذي ألقاه توا ممثل الولايات المتحدة ، رأى أنه ليس من المقبول على الاطلاق الاشارة بهذا الاسلوب الى رئيس دولة بلد آخر والتلميح الى مسائل ليست لها أي صلة بالتجارة والتنمية . فاشارات كهذه تخرج عن نطاق المسائل التي يعالجها المؤتمر وتتنافى أيضا مع الممارسات المتبعة وآداب السلوك الدبلوماسية المعمول بها في المؤتمرات .

٨٣٢- وقال إن بلده يؤيد روح كرتاخينا وجميع الجهود المبذولة للتخفيف من وطأة الفقر والجوع ، وأضاف أن العراقيين أنفسهم أصبحوا يعانون من الجوع . ولا يحصل المواطنون العراقيون سوى على نسبة ٥٠ في المائة من الاحتياجات العادية من الحصص الغذائية . ورغم أن الأمم المتحدة قد وافقت على ٥ ملايين طن من المواد الغذائية ، فإن ادارة الولايات المتحدة ، وكذلك فرنسا ، تمنعان العراق من الاستفادة من هذه الامدادات التي ووفق عليها ، باستمرارهما في تجميد الأصول السائلة العراقية المحتجزة في مصارف الولايات المتحدة وفرنسا .

٨٣٣- أما فيما يتعلق بقراري مجلس الأمن ٧٠٦ و٧١٢ ، فإن وفده قد سبق أن أوضح موقف العراق إزاء هذين القرارين ، في بيانه في الجلسة العامة ، الذي أكد فيه أن المشاكل التي سببتها العقوبات المفروضة على بلده لم يسبق لها مثيل . وقال إن تأكيد الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة بأن العراق لم يلتزم بأحكام قرارات مجلس الأمن ليس صحيحا . فالعراق نفّذ معظم هذه القرارات ، وهو يتعاون بالكامل مع بعثات الأمم المتحدة . ولا يعدو التأكيد أن يكون مجرد حجة لممارسة ضغط على العراق ، في محاولة لاضعاف البلد الى حد يجعله مرغما على قبول بعض السياسات المنافية لارادته ولمبادئه . وأضاف قائلا إن العراقيين شعب متحضّر وأنهم مصممون على العيش . وينبغي رفع الحظر لأن استمراره يشكل انتهاكا لحقوق الانسان الأساسية ولميثاق الأمم المتحدة ولقرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أيضا .

ثانيا - تعزيز الاجراءات الوطنية والدولية والتعاون المتعدد الأطراف لاقامة اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف

تقييم التحديات والامكانات التي تتيحها التغيرات الهيكلية الطويلة الأجل للتنمية القابلة للادامة وتوسيع التجارة الدولية في إطار اقتصاد عالمي مترابط . تشجيع النمو الاقتصادي والقدرات التكنولوجية وسرعة التنمية في البلدان النامية: اعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية سليمة وتحسين الادارة واجراء اصلاحات هيكلية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء لتحقيق توزيع واستخدام وتعبئة الموارد البشرية والاقتصادية على نحو فعال وكفؤ ، وزيادة تحسين البيئة الاقتصادية الدولية . وبلوغا لهذه الغاية ، تعالج القضايا المندرجة في الميادين المترابطة التالية: الموارد اللازمة للتنمية ؛ التجارة الدولية ؛ التكنولوجيا ؛ الخدمات ؛ السلع الأساسية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٨٣٤- نظر في البند ٨ من جدول الأعمال في الجلسات العامة بالاقتران مع المناقشة العامة (انظر الفرع ١ ولا علاه)(٣) .

٨٣٥- وأنشأ المؤتمر في جلسته العامة ٢٢٢ ، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، لجنة رئيسية للنظر في النص التفاوضي الأساسي المعمم على المؤتمر في إطار البند ٨ من جدول الأعمال ("الأعمال التحضيرية الموضوعية للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (TD/L.320 وAdd.1-5)) وإعداد تقرير عنه(٤) .

ألف - تقرير اللجنة الرئيسية بشأن البند ٨ من جدول الأعمال

٨٣٦- في الجلسة العامة ٢٣٩ (الختامية) ، المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ قدم رئيس اللجنة الرئيسية تقريرا شفهيا عن أعمال اللجنة(٥) وعرض مشروع النص الموحد المقدم من اللجنة بشأن البند ٨ من جدول الأعمال (TD/L.339 وCorr.1) .

الاجراء الذي اتخذه المؤتمر

٨٣٧- اعتمد المؤتمر ، في الجلسة ذاتها ، مشروع النص الموحّد المقدم من اللجنة الرئيسية (TD/L.339 وCorr.1) تحت عنوان "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا"(٦) .

باء - مشروع إعلان مقدم من رئيس المؤتمر

٨٣٨- عرض الرئيس ، في الجلسة العامة الختامية أيضا ، مشروع الاعلان المعنون "روح كرتاخينا" (TD/L.340/Rev.1) ، الذي كان قد قدمه بناء على مشاورات غير رسمية .

٨٣٩- وقال ممثل المكسيك إن وفده كان يفضل أن يتضمن أيضا الاعلان المعنون "روح كرتاخينا" الفقرة الرابعة من الوثيقة الأصلية TD/L.340 (المؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٢) ، وهي الفقرة التي نصها كما يلي:

"ومن بين الأغراض الأساسية لهذا الترتيب الجديد للأمور تقوية الاجراءات المتعددة الأطراف التي تساهم في اقتصاد عالمي متكامل وتعزز التجارة الدولية ، باشراك كل الدول الأعضاء ، على أساس غير تمييزي يتفادى الحمائية ويبدي الاهتمام الكافي بالقدرة على المنافسة . وفي هذا السياق ، يُحَث المشتركون في جولة أوروغواي الجارية في إطار الغات حثا قويا على تأمين اختتام المفاوضات بنجاح في أقرب وقت ممكن" .

الاجراء الذي اتخذه المؤتمر

٨٤٠- اعتمد المؤتمر في الجلسة ذاتها ، بعد مناقشة اجرائية قصيرة ، مشروع الاعلان المعنون "روح كرتاخينا" (TD/L.340/Rev.1)(٧) .

ثالثا - الجلسة الخاصة بشأن أقل البلدان نموا
(١١ شباط/فبراير ١٩٩٢)

ألف - عقد الجلسة الخاصة

٨٤١- عملا بالمقرر الذي اتخذه المؤتمر ، في جلسته العامة ٢٢٢ المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ عقدت جلسة خاصة بشأن أقل البلدان نموا في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٢ برئاسة السيد آلان فيفيان ، وزير الدولة للشؤون الخارجية لفرنسا . وكرست الجلسة الخاصة للنظر في قضايا أقل البلدان نموا ، بما في ذلك '١' استعراض التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج (قرار مجلس التجارة والتنمية ٣٩٠ (د - ٣٧) المؤرخ في آذار/مارس ١٩٩١) و'٢' آثار الاضافات الى قائمة أقل البلدان نموا على البرنامج (قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٦) .

٨٤٢- وفيما يتعلق بالجلسة الخاصة ، عممت الوثائق التالية على المؤتمر:

"برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا" - تقرير الأمين العام للأونكتاد (TD/359)

"البلاغ الصادر عن الاجتماع الوزاري الثاني لأقل البلدان نموا ، كرتاخينا دي انديا س ، ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ - مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/362) .

باء - ملخص المناقشة التي دارت في الجلسة الخاصة

٨٤٣- أعرب المتحدث باسم أقل البلدان نموا (بنغلاديش) عن التقدير لكل الدول الأعضاء في الأونكتاد لقرارها تكريس جلسة خاصة للمؤتمر للنظر في القضايا التي تهم أقل البلدان نموا ، وكذلك للمعلومات الشاملة عن الظروف الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نموا التي قدمت في تقرير أقل البلدان نموا لعام ١٩٩١ وتقرير الأمين العام للأونكتاد إلى المؤتمر .

٨٤٤- وقد جرى اعتماد برنامج العمل في باريس في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ على أساس اعتراف عالمي بالحاجة الملحة إلى وقف وعكس اتجاه التدهور الخطير الذي جرى في الثمانينات في الظروف الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا ، على الرغم من الجهود

الوطنية والدولية المبذولة في إطار برنامج العمل الجديد الكبير لصالح أقل البلدان نموا • ويقوم برنامج العمل على أساس إلتزامين محوريين هما : '١' قيام أقل البلدان نموا ، التي عليها المسؤولية الأولى عن تنيمتها ، بإجراء إصلاحات مناسبة في مجال السياسة العامة ، تنطوي على التحرير الاقتصادي ، واللجوء إلى آليات السوق ، والتنمية الواسعة القاعدة التي تقوم على أساس المشاركة ؛ و'٢' تقديم شركاء أقل البلدان نموا في التنمية موارد كافية لدعم جهود أصلاح السياسة العامة التي تقوم بها هذه البلدان •

٨٤٥- وذكر بإيجاز بعض أهم الاتفاقات والالتزامات المحددة المضطلع بها في برنامج العمل وطلب أن تنفذها كل الأطراف المعنية تنفيذا فعالا وعلى نطاق أكمل وأفيد •

٨٤٦- ومضى قائلا إن أزمة الخليج في الآونة الأخيرة والكوارث الطبيعية قد جلبت مشاق إضافية لأقل البلدان نموا . فبنغلاديش مثلا قد هب عليها اعصار حلزوني في شهر نيسان/ابريل ١٩٩١ تسبب بخسائر في الأرواح تتجاوز ٠٠٠ ١٤٠ نسمة وألحق أضرارا بالممتلكات وبالهياكل الأساسية وبالأصول الانتاجية . ولكن هناك مجموعة أخرى من العقبات تتصل بالمعوقات الجغرافية الخاصة للبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية من بين أقل البلدان نموا •

٨٤٧- وبإدراج جزر سليمان وزائير وزامبيا وكمبوديا ومدغشقر في قائمة أقل البلدان نموا ازداد عدد أقل البلدان نموا إلى ٤٧ بلدا في عام ١٩٩١ ، وارتفع مجموع سكانها بنسبة ١٥ في المائة فأصبح ٥٠٠ مليون نسمة • والاحتياجات الرأسمالية للسبعة والأربعين بلدا الأقل نموا هي أعلى بحوالي ٢٠ في المائة من التقديرات الأصلية ، وستبلغ ٤٣,٨ مليار دولار أمريكي (بأسعار عام ١٩٩٠) بحلول عام ٢٠٠٠ • ومن دواعي القلق العظيم لأقل البلدان نموا ، في هذا الصدد ، أن متوسط تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية اليها في عام ١٩٩٠ قد هبط إلى ٠,٠٨ في المائة بعد أن كان ٠,٠٩ خلال عقد الثمانينات •

٨٤٨- وعلى ضوء التطورات المشار اليها أعلاه ، أكد الأولويات التالية: ينبغي رفع الأرقام المستهدفة للمعونة لتغطية مستوى المساعدة الحالي المتفق عليه ، وكذلك لتغطية الاحتياجات الاضافية ؛

وينبغي اجراء تحسينات كبيرة في فرص وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق واتخاذ تدابير ملموسة لمنحها معاملة خاصة في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ؛ وينبغي بذل عناية لتأمين عدم إدخال المعايير البيئية التي يحددها المانحون شكلا جديدا من مشروطية المعونة ، ولا سيما في اطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ؛ وينبغي أن تتخذ البلدان المتقدمة إجراءات في مجال السياسة العامة لتأمين وصول البلدان النامية بلا عائق إلى التكنولوجيا الحاسمة والمتقدمة والجديدة والناشئة .

٨٤٩- ومعظم أقل البلدان نموا تمر حاليا بعملية تشجيع نشر الديمقراطية والتنمية المركزة على الانسان . وأول تحد في جهود دعم الديمقراطية في أقل البلدان نموا هو تنشيط النمو والتنمية القابلين للادامة . وفي هذا الصدد ، فإن التدابير الداعمة من جانب شركاء أقل البلدان نموا في التنمية لها أهمية حاسمة ، ومن ثم ، يلزم زيادتها .

٨٥٠- وأخيرا أكد أن المتابعة والرصد السنويين لتنفيذ برنامج العمل اللذين يقوم بهما مجلس التجارة والتنمية ، وكذلك الاستعراض المتوسط الأجل ، قد اكتسبت أهمية أكبر ، الأمر الذي يبرر إعادة تأكيد المجتمع الدولي لها .

٨٥١- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (جمهورية إيران الاسلامية) إن مجموعة الـ ٧٧ تعلق أهمية كبيرة على شواغل أقل البلدان نموا . وقد ذكرت بشكل خاص ، في إعلان طهران الصادر عن وزراء مجموعة الـ ٧٧ ، الحاجة الماسة إلى تقديم مساعدة دولية متواصلة الى أقل البلدان نموا ولا سيما من أجل التنفيذ الكامل والعاجل لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا .

٨٥٢- واضاف أن أقل البلدان نموا قد بذلت جهودا كبيرة ، وأن عددا منها قد أحرز تقدما . بيد أن جهودها الانمائية قد تقوضت بفعل التباطؤ الاقتصادي في العالم المتقدم ، والكوارث الطبيعية في العديد من أقل البلدان نموا ، والعبء المرتفع المستمر للديون الخارجية . وعلاوة على ذلك ، لا توجد علامات واضحة على حدوث زيادة في تدفقات

الموارد إلى أقل البلدان نموا . وهكذا ، حتى مع توقع ظهور دلائل ايجابية نتيجة للمناخ السياسي والاقتصادي المتغير في العالم ، وكذلك نتيجة للعوائد المترتبة على السلم ، فإن عملية تنمية أقل البلدان نموا ما زالت هشة جدا وسوف يقضى عليها إذا لم تقدم معونة خارجية كافية لدعم الاصلاحات التي تضطلع بها هذه البلدان .

٨٥٣- وأشار في هذا الصدد إلى النقاط الوثيقة الصلة بالموضوع التي تم تسليط الأضواء عليها في المنطلقات الموضوعية للتعاون الدولي فيما يتصل بأقل البلدان نموا والواردة في وثائق طهران الختامية التي اعتمدها وزراء مجموعة الـ ٧٧ .

٨٥٤- فأولا ، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تضاعف جهودها بغية بلوغ الأرقام المستهدفة للمساعدة الانمائية الرسمية والمحددة في برنامج العمل . وينبغي تعديل هذه الأرقام المستهدفة للمعونة لكي تؤخذ في الحسبان فيها احتياجات البلدان التي أضيفت مؤخرا إلى قائمة أقل البلدان نموا .

٨٥٥- وثانيا ، يلزم اتخاذ خطوات عاجلة لتخفيض مجموع الديون القائمة وأعباء خدمة الديون الواقعة على أقل البلدان نموا ، بما في ذلك: قيام البلدان المتقدمة بإلغاء الديون الرسمية الثنائية المستحقة على أقل البلدان نموا ؛ والتخفيف من الديون المتعددة الأطراف المستحقة على هذه البلدان وضمان أن يكون التمويل المتعدد الأطراف الجديد بشروط تساهلية فقط ؛ ومساعدة أقل البلدان نموا التي تواجه التزامات مالية فات موعد استحقاقها على التخلص من المتأخرات الواقعة عليها ؛ وتقديم موارد اضافية إلى أقل البلدان نموا من أجل تمويل برامج التكيف وتخفيض ديونها التجارية .

٨٥٦- وثالثا ، في إطار جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ينبغي للأطراف المتعاقدة في "الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة" (الغات) أن تتخذ تدابير خاصة تهدف إلى تحسين فرص وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق ، مثلا عن طريق: التنفيذ المتقدم للتنازلات المقدمة ، بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية ، على المنتجات ذات الأهمية الخاصة لأقل البلدان نموا ؛ وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية المفروضة على المنتجات ؛ وتحرير

التجارة في المنسوجات على أكمل وجه ممكن ؛ وتحسين مخططات نظام الأفضليات المعمم . وفضلا عن ذلك ، فإن المفاوضات المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ينبغي ألا تؤدي إلى المزيد من تقييد قدرة البلدان النامية على بناء التكنولوجيا ، ولا سيما قدرة أقل البلدان نموا ، التي ينبغي اعفاؤها من أي التزامات اضافية تتجاوز الالتزامات المتعهد بها بالفعل في الاتفاقيات القائمة المتعلقة بالملكية الفكرية .

٨٥٧- ورابعا ، يجب دعم أقل البلدان نموا دعما كاملا في جهودها الرامية إلى التنويع وتحقيق التقدم التكنولوجي .

٨٥٨- ومضى قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ مستعدة لتكثيف دعمها لأقل البلدان نموا عن طريق أمور من بينها اعادة تنشيط الآليات القائمة للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، وخاصة في إطار الأحكام المتعلقة بإيلاء معاملة خاصة لأقل البلدان نموا في اتفاق النظام الشامل للأفضليات التجارية .

٨٥٩- وقال ممثل اثيوبيا إن التطورات الأخيرة قد مهدت الطريق لمزيد من الفرص على المستوى العالمي ، ولكن من الأساسي عدم اهمال تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا . وينبغي لشركاء أقل البلدان نموا في التنمية ، بصفة خاصة ، احترام التزاماتهم العامة كما وردت في برنامج العمل ، وكذلك التزاماتهم المحددة فيما يتعلق بالموارد اللازمة للتنمية والدعم التكنولوجي والوصول إلى الأسواق .

٨٦٠- وتبذل أقل البلدان نموا هي نفسها جهودا حازمة لتحسين ظروفها الاجتماعية - الاقتصادية ولتنفيذ برنامج العمل . وتقوم حاليا بتنفيذ برامج للتكيف الهيكلي تجر في أحيان كثيرة آثارا اجتماعية وسياسية أليمة .

٨٦١- واستشهد المتكلم باثيوبيا كمثال للبلدان النامية التي تمر بتغييرات أساسية لتعجيل التنمية ، فأكد الحاجة الى دعم دولي لمثل هذه الجهود الصادقة . وقال إن هذه الجهود الوطنية القوية المبذولة في أقل البلدان نموا ، إذا ما استكملت بدعم ملموس من المجتمع

الدولي ، يمكن أن تعكس اتجاه الظروف المتدهورة لأقل البلدان نموا وأن تعجل تنميتها .

٨٦٢- وأشار ممثل ليبيريا إلى أن ليبيريا قد أدرجت توا في مجموعة أقل البلدان نموا . وقال إن الآثار الاجتماعية-الاقتصادية الضارة المترتبة على الحرب الأهلية التي وقعت مؤخرا قد قوضت الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد ، وأن الحكومة المؤقتة سعت إلى تعزيز عملية الاصلاح التي بدئ فيها بالفعل من أجل ايجاد حل للمشاكل العاجلة التي يواجهها البلد .

٨٦٣- وأضاف أن ليبيريا يساورها قلق عميق لكون الاجراءات الدولية الرامية إلى تخفيض عبء ديون أقل البلدان نموا لم تكن سريعة بما يكفي للسماح لهذه البلدان بتنفيذ برامجها المتعلقة بإعادة تشكيل الهياكل تنفيذا كاملا . وينبغي أن تلغي البلدان المتقدمة الديون الرسمية الثنائية الواقعة على أقل البلدان نموا كما ينبغي التخفيف من الديون المتعددة الأطراف الواقعة على هذه البلدان الأخيرة وتقديم مساهمات مالية جيدة اليها بغية تمكينها من مواصلة جهودها المتعلقة بالتكيف الهيكلي والانتعاش الاقتصادي . وأخيرا ، تحث ليبيريا على تقديم الدعم من المجتمع الدولي لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا .

٨٦٤- وأعرب ممثل نيبال عن قلقه إزاء استمرار تدهور الظروف الاجتماعية-الاقتصادية لأقل البلدان نموا وازدياد تهميشها في الساحة الاقتصادية العالمية . وقال إن هذا التدهور قد حدث على الرغم من اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا وعلى الرغم من شروع أقل البلدان نموا في إجراء إصلاحات في مجال السياسة الاقتصادية بغية تخفيض العجز في ميزانياتها والتقليل إلى أدنى حد من العجز في موازين مدفوعاتها وتشجيع تعبئة الموارد المحلية ، وقد كانت القيود الهيكلية المتأصلة العميقة الجذور العوائق الرئيسية أمام حدوث تحسينات في أقل البلدان نموا .

٨٦٥- وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا جدير بالترحيب . فهو برنامج شامل للعمل الوطني والدولي المتضافر من أجل وقف اتجاه التدهور في الظروف الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان

نموا وعكس اتجاهه • وتضافر العمل الدولي أمر له مبرراته إذ أن الجهود المحلية المبذولة في أقل البلدان نموا لاعادة النمو والتنمية لا يمكن وحدها أن تتكلل بالنجاح • وينبغي أن تعدل نحو الأعلى الأرقام المستهدفة للمعونة والمحددة في برنامج العمل بحيث تأخذ في الحسبان إضافة ستة بلدان أخرى الى قائمة أقل البلدان نموا منذ عام ١٩٩٠ . وبصفة أكثر تحديدا ، ينبغي للمانحين السعي إلى زيادة المستوى الكلي للمساعدة الانمائية الرسمية زيادة كبيرة • فالحكومة الديمقراطية التي أعيدت لتولي زمام الأمور مؤخرا في نيبال تتابع تنفيذ تدابير مختلفة للاصلاح الاقتصادي وبرامج مختلفة لتخفيف وطأة الفقر من أجل رفع المعاناة عن الفقراء . وتحتاج الجهود المبذولة حاليا الى أن تستكمل برفع مستوى المساعدة الخارجية .

٨٦٦- وتحث نيبال المانحين الثنائيين والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمؤسسات التجارية الأخرى على اتخاذ تدابير مناسبة لتخفيض مجموع الديون القائمة وخصوم خدمة الديون الواقعة على أقل البلدان نموا •

٨٦٧- وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية هناك حاجة ماسة الى أن تنفذ البلدان المتقدمة مجموعة شاملة من تدابير السياسة العامة لتحسين إمكانيات الوصول الى الأسواق . والكثير من أقل البلدان نموا تعتمد على مجموعة صغيرة من السلع الأساسية ، وينبغي تقليل هذا الاعتماد عن طريق تنويع المنتجات • ومن المهم بصفة خاصة في هذا الصدد تعزيز مخططات التمويل التعويضي للسلع الأساسية •

٨٦٨- وقال إن البلدان غير الساحلية الـ ١٦ من بين أقل البلدان نموا تعاني من مشاكل جغرافية خاصة ، ودعا الى إيجاد برنامج خاص ، يشترك فيه الأونكتاد اشتراكا تاما ، من أجل بناء المرافق الهيكلية الأساسية الكافية ولا سيما المرافق اللازمة لتسهيل عمليات النقل العابر •

٨٦٩- وأخيرا تحث نيبال مجلس التجارة والتنمية على بذل عناية خاصة لمتابعة ورصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل •

٨٧٠- وقال ممثل بوركينا فاصو أن الهدف الرئيسي لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ، المتفق عليه في باريس ، هو وقف

تدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لأقل البلدان نموا ومساعدتها على تحقيق تنمية قابلة للادامة .

٨٧١- وأضاف أن أقل البلدان نموا قد بذلت جهودا قوية لاجراء اصلاحات سياسية واقتصادية في اطار الالتزامات المتفق عليها في برنامج العمل . وأوضح أن بوركينا فاصو قد اتخذت تدابير جدية في هذا الصدد وأنها قد بدأت برنامجا للتكيف الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

٨٧٢- وأشار بقلق إلى الأحداث الرئيسية التي أثرت في العلاقات الدولية منذ اعتماد برنامج العمل ، ألا وهي حرب الخليج التي وقعت مؤخرا والحالة الجديدة في أوروبا الوسطى والشرقية . وقال إن حرب الخليج قد أسهمت في الكساد الاقتصادي للبلدان المتقدمة وأثرت بصورة سلبية في حالة البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا . أما التطورات الجديدة في أوروبا الوسطى والشرقية فيبدو أنها تستقطب اهتمام شركاء أقل البلدان نموا في التنمية ، مما يزيد من احتمال زيادة تهميش أقل البلدان نموا .

٨٧٣- وأردف قائلا إن إضافة ستة بلدان إلى قائمة أقل البلدان نموا يحدث اختلالا في التوازن بين أهداف برنامج العمل والموارد المالية المتاحة من أجل بلوغ هذه الأهداف . ومع ذلك ، فإن برنامج العمل للتسعينات برنامج سليم ويحث شركاء في التنمية على احترام التزاماتهم المتعهد بها لصالح أقل البلدان نموا احتراما كاملا .

٨٧٤- وقال ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة إن بلده يعلق أهمية على استخدام تكنولوجيا المعلومات المصممة بشكل مناسب لنشر مجموعة كاملة من المهارات المهنية ذات الصلة بالاحتياجات الفورية للقطاعات الريفية .

٨٧٥- ومن الضروري تدويل نظام تثبيت حصائل الصادرات (ستابكس) التابع لاتفاقية لومي تدويلا تاما وإعادة تشكيله تشكيلا كاملا بحيث يأخذ في الحسبان التكاليف الحقيقية للانتاج ، وينبغي لمخططات التمويل التعويضي التابعة لصندوق النقد الدولي الكف عن فرض مزيد من المديونية على أقل البلدان نموا المعتمدة على السلع الأساسية . وهذا

أمر هام لأن الاحصاءات الواردة في تقرير أقل البلدان نموا لعام ١٩٩١ تبيّن ضياع القوة الدافعة الانمائية على امتداد العشرين عاما الماضية وهبوط الجدارة الائتمانية لأقل البلدان نموا بسبب تراكم ديونها الخارجية في وقت تعاني فيه من هبوط دخلها من صادراتها .

٨٧٦- ولأقل البلدان نموا احتياجات ملحة يتعين تلبيتها في القطاع الاجتماعي وفي مجالات الاحتياجات الأساسية . والاحتياجات المتصلة بطرائق حفظ الطاقة والتكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية هي على نفس الدرجة من الأهمية أيضا .

٨٧٧- وحذّر من أنه ، رغم كون السوق أنفع أداة لادارة الموارد ، هناك دائما حدود لما يمكن تحقيقه بروح المبادرة الحرة وحدها .

٨٧٨- وأعرب عن تقديره لعقد الجلسة الخاصة بشأن أقل البلدان نموا خلال الأونكتاد الثامن ، وأقر أيضا بالدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا من شركائها في التنمية .

٨٧٩- وقال ممثل بوتان أن من الأمور المناسبة أن تترأس فرنسا الجلسة الخاصة بشأن أقل البلدان نموا ، بالنظر إلى أن فرنسا ما فتئت تهتم اهتماما خاصا بمحنة أقل البلدان نموا وأنها قد اضطلعت بدور القيادة اللازمة في المجتمع الدولي لتوجيه الاهتمام والموارد إلى هذه البلدان . وأضاف أن بوتان تعرب أيضا عن امتنانها للأونكتاد لجهوده الريادية والمستمرة الرامية إلى تحليل مشاكل أقل البلدان نموا واسترعاء انتباه المجتمع الدولي اليها .

٨٨٠- وأوضح أن مركز بوتان كبلد من أقل البلدان نموا هو مرحلة عابرة في تنميتها الاجتماعية-الاقتصادية . بيد أن رفع الانتاجية الاقتصادية ومستويات المعيشة يتطلب موارد ومدخلات تتجاوز أفضل جهود حكومة بوتان . ولذلك ، فثمة حاجة إلى مزيد من العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي ، ولا سيما من جانب المجتمع المانح ، بغية زيادة مساعدته المقدمة إلى أقل البلدان نموا .

٨٨١- واستطرد قائلا إنه ينبغي إدراج جميع أقل البلدان نموا في قائمة البلدان ذات الأولوية أو البلدان المستهدفة لدى جميع

المانحين . وينبغي ، حيثما أمكن ، وضع برامج خاصة للمساعدة من أجل أقل البلدان نموا ، كما سبق أن فعلت وكالات تنمية متعددة الأطراف واحتذاء بالمثال الذي ضربته النرويج .

٨٨٢- وقال إنه يدرك أوجه قلق البلدان المانحة فيما يتعلق بكون القدرة الاستيعابية لأقل البلدان نموا تشكل عقبة أمام زيادة المساعدة . ويمكن حل هذه المشكلة عن طريق اتخاذ تدابير مناسبة مثل تعزيز تطوير المؤسسات في البلدان المتلقية والتبسيط وزيادة المرونة في إجراءات ومتطلبات المانحين الخاصة بدفع المساعدة .

٨٨٣- وقال ممثل السودان إن التطورات السياسية والاقتصادية الدولية الجديدة في أوروبا الوسطى والشرقية ينبغي ألا تؤدي الى تحويل تدفقات المساعدة الانمائية لصالح أقل البلدان نموا الملتزم بها فعلا في برنامج العمل الذي اعتمد في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الى اتجاه آخر . وفي الواقع ، يلزم إجراء زيادة في تدفقات المعونة المتجهة الى أقل البلدان نموا بالنظر الى ارتفاع عدد هذه البلدان بمقدار ستة بلدان منذ عام ١٩٩٠ .

٨٨٤- وأضاف انه لواقع محزن أن معظم أقل البلدان نموا يقع في افريقيا ، وثمة احتمالات مستمرة لزيادة تهميش هذه القارة . كذلك فان أقل البلدان نموا عرضة للمعاناة من مشاكل غير اقتصادية مثل الكوارث الطبيعية وتدفقات اللاجئين والسكان المشردين . ويتطلب حل هذه المشاكل الحادة دعما اضافيا من جانب الشركاء في التنمية من أجل وضع أقل البلدان نموا على طريق التنمية والتحول الاقتصادي . وأوضح أن السودان ما زال يضطلع بجهود ضخمة للتكيف الهيكلي وذلك بانتهاج سياسات بعيدة المدى اعتمدت مؤخرا من أجل تحرير اقتصاده تحريرا كاملا وإحداث عملية فعالة للنمو الاقتصادي والتنمية .

٨٨٥- ومضى قائلا إنه يتعين زيادة المساعدة التقنية المقدمة الى أقل البلدان نموا ، ولا سيما بغية تحقيق أهداف برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا . وما زال الدعم المقدم من المجتمع الدولي يتسم بأهمية كبيرة في هذا الاتجاه .

٨٨٦- واشار إلى أن السودان يدرك مسؤوليته في مجال وضع وتنفيذ برامجه الخاصة للتنمية ، في اطار سياسات وطنية فعالة . بيد أن

التزامات المجتمع الدولي ، كما هي منصوص عليها في برنامج العمل ، ما زالت أساسية كجزء من البيئة الدولية العادلة والمؤاتية المطلوبة .

٨٨٧- وقال ممثل ميانمار إن تقارير أمانة الأونكتاد المتصلة بأقل البلدان نموا تسلّم بوجود الأمل عند النظر في الآفاق المرتقبة لهذه البلدان في العقد الحالي . وأوضح أنه يمكن عكس اتجاه التدهور في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية لأقل البلدان نموا إذا قامت هذه البلدان وشركاؤها في التنمية بزيادة جهودهم بروح من التضامن .

٨٨٨- ومضى قائلا إن أقل البلدان نموا قد سلّمت بمسؤوليتها الأولى عن تنميتها هي وبدأت في تنفيذ تدابير للاصلاح . وأوضح أن ميانمار تبذل جهودا كبيرة لتغيير نظامها الاقتصادي إلى نظام موجه نحو السوق مع التأكيد ، في جملة أمور ، على ترويج الصادرات وتنويعها وعلى اعتماد قوانين بشأن الاستثمار الأجنبي . ونتيجة لذلك ، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي والانتاجية الزراعية تتزايد بسرعة . كذلك يجري الاضطلاع ببرامج اجتماعية هامة ، بما في ذلك تدابير للتخفيف من وطأة الفقر من أجل المناطق الريفية النائية . وأضاف أن من الأولويات الرئيسية الأخرى لميانمار حماية البيئة ، ولا سيما تنمية الموارد الحراجية تنمية قابلة للادامة .

٨٨٩- وقال إنه يجري تنفيذ كل هذه السياسات في اطار برنامج عمل باريس ، وإنه ينبغي للشركاء في التنمية أن يقوموا هم أيضا بالوفاء بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم بموجب هذا البرنامج .

٨٩٠- واستطرد قائلا إنه ينبغي أن يأخذ المجتمع الدولي في الحسبان الآن إضافة خمسة بلدان جديدة إلى قائمة أقل البلدان نموا . وينبغي ، على وجه الخصوص ، النظر بصورة جدية في المقترح الداعي إلى زيادة التدفقات الحالية للمساعدة الانمائية الرسمية بنسبة ١٥ في المائة على الأقل ، وينبغي اتخاذ مقرر بهذا المعنى أثناء الأونكتاد الثامن .

٨٩١- وأشار إلى أنه ينبغي التخفيف من عبء الديون الخارجية الواقع على أقل البلدان نموا . وأوضح أن ميانمار تقدر مبادرة فرنسا

في مجال تخفيف عبء الديون ، وهي المبادرة التي استفادت هي منها ، وأنها تحث الشركاء الآخرين في التنمية على اتخاذ مبادرات مماثلة في وقت قريب .

٨٩٢- وقال إن من المهم وجود نظام تجاري دولي حر ومفتوح وغير تمييزي . وينبغي تضمين مشروع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي أحكاما تعكس الالتزامات التي تعهد بها المشتركون في إعلان بونتا دل إستي والقاضية بمنح معاملة خاصة لأقل البلدان نموا .

٨٩٣- وقال ممثل إندونيسيا إن بلده يدرك المحنة البالغة التي تعيشها أقل البلدان نموا ولذلك فقد استقبل بلده بارتياح شديد ودعم إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا .

٨٩٤- وأضاف أن عدد أقل البلدان نموا قد ارتفع من ٢٤ الى ٤٧ بلدا . ورغم كون بعض أقل البلدان نموا قد حققت تحسينات مطردة في مستوياتها المعيشية ، فإن أوجه الضعف الموجودة في قدراتها الاقتصادية والمؤسسية والبشرية ما زالت قائمة ، وبالتالي ما زالت تعرقل إعادة تنشيط اقتصادها . ولذا ، فإن الجهود المحلية التي تبذلها أقل البلدان نموا لتعجيل النمو والتنمية يلزم استكمالها بدعم يقدمه شركاؤها في التنمية بروح من التضامن الحق .

٨٩٥- وسيتوقف النجاح في تنفيذ برنامج العمل على ثلاثة عوامل هامة . أولا ، هناك حاجة ملحة الى تقوية الشراكة بين أقل البلدان نموا ، التي عليها المسؤولية الأولى عن الاضطلاع بسياسات موجهة نحو النمو ، وشركائها في التنمية الذين عليهم مسؤولية دعم جهود أقل البلدان نموا . ثانيا ، من المهم استخدام الموارد الطبيعية لأقل البلدان نموا بطريقة مثلى ، بواسطة جملة أمور منها تنفيذ سياسات اقتصادية كلية تؤدي الى التنمية الطويلة الأجل والقابلة للادامة . وثالثا ، هناك حاجة الى بيئة خارجية داعمة والى مساعدة كافية من المجتمع الدولي ، ولا سيما في مجالات المساعدة الانمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون والتجارة الخارجية .

٨٩٦- وستقوم إندونيسيا ، كما في الماضي ، بمواصلة تقديم المساعدة التقنية في اطار برامجها للتعاون التقني فيما بين البلدان

النامية ، الى البلدان النامية بصفة عامة والى اقل البلدان نموا بصفة خاصة . ومن واجب المجتمع الدولي بذل جهود خاصة لتأمين تحقيق الأهداف الواردة في برنامج العمل .

٨٩٧- وذكّر المتكلم باسم المجموعة الافريقية (الجزائر) بأن هدف الجلسة الخاصة بشأن اقل البلدان نموا هو تقييم تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح اقل البلدان نموا المعتمد في باريس ، وذلك في ضوء اضافة خمسة بلدان جديدة الى قائمة اقل البلدان نموا .

٨٩٨- وقال ان الأونكتاد يشكل الجهة المركزية للمجتمع الدولي بالنسبة الى اقل البلدان نموا ، وان تقريره لعام ١٩٩١ عن اقل البلدان نموا يلقى التقدير .

٨٩٩- وفي اطار برنامج العمل ، تقوم اقل البلدان نموا ، على نحو جدي ، بتنفيذ سياسات التكيف الهيكلي الشاقة التي كثيرا ما اسفرت عن نتائج اجتماعية أليمة . وفي الوقت ذاته ، تجري اصلاحات مؤسسية من أجل ضمان مشاركة الناس مشاركة تتسم بمزيد من الفعالية والديمقراطية في عمليات اتخاذ القرارات في مجتمعهم .

٩٠٠- إلا ان هذه العمليات الاصلاحية تعوقها عوامل مثل تضاؤل المداخيل من صادرات السلع الأساسية ، والكوارث الطبيعية التي اصابت بعض اقل البلدان نموا . وعليه ، لا يمكن تحقيق اهداف برنامج العمل إلا اذا عدل حجم المعونة المتعددة الأطراف الواردة من الشركاء في التنمية لكي تؤخذ بعين الاعتبار الزيادة بنسبة ١٥ في المائة في مجموع سكان اقل البلدان نموا الناتجة عن اضافة خمسة بلدان جديدة .

٩٠١- وفي هذا السياق ، أعرب عن القلق ازاء انخفاض المعونة الرسمية المخصصة من البلدان المتقدمة لاقل البلدان نموا من ٠,١٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٨٠ الى ٠,٠٨ في المائة منه في عام ١٩٩٠ . وقال ان من الضروري حل مشكلة الدين الخارجي لاقل البلدان نموا حلا مرضيا وفق ماجاء في التقرير لعام ١٩٩١ عن اقل البلدان نموا .

٩٠٢- وقال إن دور الأونكتاد في مجال تنفيذ برنامج العمل يجب تعزيزه ضمن اطار العملية المضطلع بها لانعاشه . وان قرار تحويل

البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نموا الى شعبة داخل الأونكتاد يمثل خطوة نحو تحقيق هذا الهدف .

٩٠٣- وقالت المتحدثة باسم البلدان النوردية (النرويج) إن المحنة الشديدة التي تعانيها أقل البلدان نموا مثار قلق حقيقي للمجتمع الدولي ، كما يتبين بوضوح في اعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا . ويقوم هذا البرنامج على أساس مبادئ المسؤوليات المتقاسمة ويتميز ببعض السمات الهامة ، مثل ترجمة المبادئ العامة الى تدابير محددة على كلا المستويين الوطني والدولي ؛ وأحكام تقضي باتخاذ تدابير شاملة للمتابعة ؛ واعادة تأكيد دور الأونكتاد باعتباره الجهة المركزية لاستعراض وتقييم برنامج العمل وهذه المسؤولية الأخيرة ينبغي أن تظل ذات أولوية عالية بالنسبة الى الأونكتاد .

٩٠٤- وهناك عدد من المجالات التي تعتبر حيوية لنجاح برنامج العمل والتي ينبغي لأقل البلدان نموا نفسها أن تتابعها على المستوى الوطني . فيتعين مواصلة جهود الاصلاح الحالية ، وفي بعض الحالات تقويتها ولا سيما من خلال تصميم سياسات تدعم وتعزز القطاع الانتاجي ، بما في ذلك الزراعة ، ويتعين أيضا أن تصبح تنمية الموارد البشرية ، ولا سيما مشاركة المرأة في عملية التنمية ، مسألة ذات أولوية بالنسبة الى أقل البلدان نموا ، وهناك أيضا تأكيد على بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والادارة . وبالاضافة الى ذلك ، تنطوي التنمية البشرية على حق الناس في التمتع بالحرية السياسية من خلال مشاركة شعبية واسعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وأخيرا تلزم زيادة الجهود لاعادة الأحوال السلمية في المناطق التي تعاني من منازعات وصراعات داخلية قد أعاقت التنمية .

٩٠٥- وفيما يتعلق بالتزام المجتمع الدولي ، حثت المتحدثة على اتخاذ تدابير لتخفيف عبء الديون وزيادة التدفقات المالية التساهلية الى أقل البلدان نموا زيادة كبيرة . فهذا أمر يبرره بقوة الازدياد المستمر لعدد أقل البلدان نموا . وتجدر الاشارة ، في هذا الصدد ، الى أن مجموع المساعدة الانمائية الرسمية التي قدمتها البلدان النوردية الى أقل البلدان نموا السبعة والأربعين في عام ١٩٩٠ يعادل ٠,٣٦ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان النوردية

مجتمعة - وهي نسبة تعادل تقريبا ، من قبيل المصادفة ، متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالنسبة الى كل البلدان النامية .

٩٠٦- ومن رأيها أن أقل البلدان نموا في حاجة ملحة الى تدابير لتخفيف عبء الديون تخفيفا كبيرا ، ومن العلامات الجديرة بالترحيب أن الأغلبية الساحقة للدائنين في نادي باريس ، في الواقع جميعهم عدا واحدا ، هم على استعداد الآن لإلغاء خمسين في المائة من المدفوعات المستحقة لهم من أقل البلدان نموا . ولكن ، مازال من الضروري اتخاذ المزيد من تدابير تخفيف عبء الديون لصالح أقل البلدان نموا . وأعلنت أن البلدان النوردية مستعدة لمنح تخفيف فعال لعبء الديون بنسبة تصل الى ٨٠ في المائة ، وذلك للبلدان التي تقوم هي نفسها ببذل جهود متواصلة لحل صعوباتها الاقتصادية .

٩٠٧- وفيما يتعلق بالتجارة الدولية ، من الضروري أن تلزم البلدان الصناعية نفسها بأن تزيل على أكمل وجه ممكن الحواجز التجارية أمام صادرات أقل البلدان نموا ، بما في ذلك مواصلة تحرير مخططاتها لنظام الأفضليات المعم . ومن الأساسي أيضا تحسين قدرة أقل البلدان نموا على المنافسة في الأسواق العالمية .

٩٠٨- وأخيرا ، أكدت أن البلدن النوردية مازالت ملتزمة التزاما جازما بدعم أقل البلدان نموا في كفاحها من أجل تعجيل نموها وتحقيق التنمية القابلة للادامة .

٩٠٩- وتكلم ممثل البرتغال باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها فشدد على أن التطورات الجديدة الحاصلة في أوروبا لن تحول اهتمام الجماعة الأوروبية عن التزاماتها في مكان آخر ، بما في ذلك التزامها بدعم أقل البلدان نموا .

٩١٠- وقال ان مؤتمر باريس المعني بأقل البلدان نموا الذي انعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ كان مناسبة جيدة للجماعة لكي تعزز شراكتها مع أقل البلدان نموا التي هي أطراف في اتفاقية لومي . وستظل الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تبذل قصارى جهودها لترجمة الالتزامات المتعهد بها خلال المؤتمر الى اجراءات ملموسة ، ومن الضروري أن تفعل أقل البلدان نموا الشيء ذاته .

٩١١- وينبغي مواصلة برامج التكيف الهيكلي ، مع ايلاء الاهتمام الواجب لمشكلة اعتماد أقل البلدان نموا على السلع الأساسية ، وللحاجة الى الاستثمار في الموارد البشرية ، وللآثار الاجتماعية المحتملة . وهذا هو الاطار الذي يجري ضمنه تمويل برامج التكيف الهيكلي بموجب اتفاقية لومي .

٩١٢- وقال ان الجماعة الأوروبية مصممة على دعم الجهود الافريقية في مجال تنمية الموارد البشرية . وفي هذا الصدد ، تشدد الجماعة على الادارة الجيدة وعلى الديمقراطية في أقل البلدان نموا ، باعتبارهما عنصرين أساسيين للتنمية القابلة للادامة والمركزة على الانسان . وفي هذا الشأن ، قام مجلس وزراء الجماعة الأوروبية بخطوة هامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ حين وافق على قرار بشأن حقوق الانسان والديمقراطية والتنمية .

٩١٣- واستطرد يقول ان الجماعة تقدر الجهود التي تبذلها بلدان كثيرة من أقل البلدان نموا من أجل التكامل والتعاون على المستوى الاقليمي ، ولاسيما من أجل توسيع التجارة الاقليمية الداخلية ، وفي ميادين التوعية الصحية والنقل وحماية البيئة . وان الجماعة ككل تقدم فعلا ٠,١٣ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي الى أقل البلدان نموا ، وان ما تبذله حاليا من جهود من شأنه أن يسمح لها بتخصيص أكثر من ٠,١٥ في المائة منه قبل نهاية العقد . وان المخصصات بموجب اتفاقية لومي تأخذ أيضا في الاعتبار الواجب حاجات أقل البلدان نموا .

٩١٤- وفيما يتعلق بترتيبات الرصد المتصلة ببرنامج العمل ، يمكن لأقل البلدان نموا ذاتها وللبلدان المانحة أن تستفيد من خبرة وتجربة أمانة الأونكتاد . ولكن ، من الضروري أن يجري رصد برنامج العمل بعناية ليس فقط عن طريق الاستعراض في منتصف المدة على المستوى العالمي في اطار الأونكتاد ، وانما أيضا على المستوى المحلي عن طريق الموائد المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والأفرقة الاستشارية للبنك الدولي . وستشارك الجماعة مشاركة نشطة في عملية الرصد هذه .

٩١٥- واشار ممثل لجنة الاتحادات الأوروبية ، وهو يتحدث باسم الجماعة الأوروبية ، الى أن الجماعة تولي اهتماما خاصا لعلاقتها بأقل

البلدان نموا ، سواء البلدان التي اشتركت في اتفاقية لومي أو البلدان التي لم تشترك فيها . وقال إن الجماعة هي الشريك التجاري الرئيسي لكثير من هذه البلدان ، وأن منتجات البلدان المذكورة تدخل أسواق الجماعة بشروط مؤاتية بوجه خاص .

٩١٦- وقال إن بلوغ الأهداف المقررة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا يتوقف بالمثل على دعم البلدان الصناعية وعلى قيام أقل البلدان نموا بتنفيذ الاصلاحات . وكرر دعم الجماعة للاصلاحات الجاري الاضطلاع بها في هذه البلدان وأكد التزام الجماعة بتزويد أقل البلدان نموا بالدعم المالي والتقني ، بما في ذلك المعونة الغذائية .

٩١٧- وقال إن أقل البلدان نموا تحتاج الى مواصلة برامجها الخاصة بالتكيف الهيكلي آخذة في اعتبارها أن الرجال والنساء هم صانعو التنمية الرئيسيون . وبالمثل ، فإن الادارة الجيدة والديمقراطية أساسيتان للتنمية القابلة للادامة ، وينبغي إيلاء أهمية خاصة للمبادرة الخاصة ولادماج المرأة في عملية التنمية على نحو أفضل ولاحترام التوازن الايكولوجي للكوكب احتراما كاملا . ومن شأن اعتماد سياسات ديمغرافية شجاعة أن يحد من الضغوط الواقعة على البيئة ، وأن يخفف وطأة الفقر ويتيح توزيع الدخل توزيعا أفضل .

٩١٨- وأثنى على الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا في سبيل التكامل والتعاون على المستوى الاقليمي وكرر دعم الجماعة لهذه الجهود عن طريق المساعدة الانمائية والحوار السياسي وتقديم أفضليات تجارية . وأكد الحاجة الى رصد تنفيذ برنامج العمل بالطريقة التي أشار اليها من قبل ممثل البرتغال باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها .

٩١٩- وقال ممثل الصين إن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا قد تدهورت ، وان عدد أقل البلدان نموا قد ازداد فعلا . وفي ظل اقتصاد عالمي مترابط بصورة متزايدة ، فإن نجاح الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا في مجال تنميتها الاقتصادية يتوقف ، الى حد بعيد ، على البيئة الخارجية وعلى الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي . ولذلك ، فإن الحاجة ماسة الى جهد مشترك من جانب المجتمع الدولي لمساعدة أقل البلدان نموا .

٩٢٠- وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا بالغ الأهمية لإعادة تنشيط النمو والتنمية في أقل البلدان نموا . وينبغي للأونكتاد توفير مدخلات موضوعية لتعزيز تنفيذ برنامج العمل . وفضلا عن ذلك ، ينبغي للشركاء في التنمية اتخاذ خطوات عاجلة من أجل الوفاء بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في برنامج العمل ، ولا سيما فيما يتعلق بمنح أقل البلدان نموا المساعدة المالية وتخفيف عبء ديونها .

٩٢١- وقال ممثل سويسرا إن بلده يشعر بعميق القلق إزاء الحالة الاقتصادية الرديئة لأقل البلدان نموا . فعلى الرغم من الاصلاحات الجريئة التي اضطلعت بها عدة بلدان من أقل البلدان نموا ، مازال النمو للفرد الواحد في هذه البلدان سالبا وانخفض الانتاج الغذائي للفرد الواحد .

٩٢٢- ومع ذلك ، فإن عناصر ايجابية تبدأ أيضا في الظهور في كثير من أقل البلدان نموا مثل اضفاء الطابع الديمقراطي على العملية السياسية وتحرير الاقتصاد . ولا بد من المعونة الانمائية والاستثمار المباشر الأجنبي في أقل البلدان نموا لتدعيم هذه التطورات الايجابية .

٩٢٣- وقال إن سويسرا خصصت أكثر من ربع مساعدتها الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا . وستظل سويسرا تركز معونتها على أقل البلدان نموا ، استنادا الى قانونها الخاص بالتعاون الذي يقتضي أيضا إعطاء الأولوية للمناطق الريفية ولأفقر الناس . وخلال السنوات العشر الأخيرة ، كانت كل المعونة الرسمية السويسرية لأقل البلدان نموا في شكل منح .

٩٢٤- وفيما يتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي في أقل البلدان نموا ، فقد زاد هذا الاستثمار حجما في الآونة الأخيرة ، ولكن من الأهمية بمكان أن تعود هذه الزيادة بالفائدة على جميع أقل البلدان نموا ، لا أن تركز على قلة منها فقط .

٩٢٥- وقال إن سويسرا تشعر بقلق بالغ لكون عبء الدين الخارجي الذي يثقل كاهل أقل البلدان نموا يظل يزداد ، وعليه فإن سويسرا تلتزم بقوة بتطبيق أحكام ترينيداد على أقل البلدان نموا . وقد بدأت سويسرا أيضا برنامجا يمكّنها من أن تستوعب أكثر من مليار دولار من الدين الخاص لأفقر البلدان . وأول بلدين مستفيدين من هذا البرنامج في عام ١٩٩١ كانا موزامبيق والنيجر .

جيم - نقاط الاتفاق الرئيسية ، والمقترحات التي قدمها الوزير آلان فيفيان ، رئيس الجلسة(٨)

٩٢٦- حدد رئيس الجلسة ، عقب المناقشة ، نقاط الاتفاق التي بدا له أنها برزت من الكلمات التي ألقيت . وهذه النقاط الرئيسية هي التالية:

١- قبل كل شيء ، يجب أن تبقى مسألة أقل البلدان نموا موضوعا ذا أولوية في جدول أعمال الاجتماعات الدولية . فهذه البلدان لا تزال تواجه مشاكل ضخمة ، وفرص نجاحها ستبقى قليلة .

٢- نستطيع جميعا أن نحيط علما بالجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها عدد كبير من أقل البلدان نموا لتطبيق سياسات تتفق مع برنامج العمل المعتمدة في باريس: أي التحرير الاقتصادي ، واحترام آليات السوق ، والتحويل الى القطاع الخاص ، وتعزيز الفعالية ، والحد من نطاق القطاع العام . ونحيط علما أيضا بالتكاليف الاجتماعية المترتبة على سياسات التكيف الهيكلي هذه .

٣- تشكل التطورات الأخيرة في العالم في مجال السياسة العامة سببا للتفاؤل وتقوي اقتناعنا بأن توصيات برنامج العمل مناسبة .

٤- ينبغي أن تركز التنمية الاقتصادية على الانسان وأن تستهدف مشاركة الجميع . لذلك فان الأخذ بالديمقراطية لا يمكن إلا أن يكون مواتيا للتنمية الاقتصادية ولنمو الموارد البشرية .

٥- ينبغي تشجيع الجهود التي يبذلها عدد كبير من البلدان من أجل تحسين التكامل الاقتصادي الاقليمي وتحقيق تعاون فيما بين بلدان الجنوب ، لأن من شأن هذه الجهود أن تسمح بوفورات الحجم وبانفتاح أفضل لاقتصادياتها .

٦- ينبغي للمجتمع الدولي بأسره ، أي للبلدان المانحة وكذلك للمنظمات الدولية ، أن تساند أقل البلدان نموا في جهودها من أجل التنمية . ومن الأهمية بمكان في هذا المجال أن تتحقق بسرعة أهداف المعونة التي تأكدت من جديد في باريس ، ولا سيما من حيث النسبة المئوية للمساعدة الانمائية الرسمية ، حتى تتاح لأقل البلدان نموا أفضل فرص النجاح .

٧- من المناسب أن تؤخذ في الحسبان زيادة عدد أقل البلدان نموا من ٤٢ الى ٤٧ بلدا وذلك في أهداف المساعدة التي تقدم الى هذه البلدان ، ليس فقط من جانب البلدان المانحة ولكن أيضا من

جانب المؤسسات الدولية المختصة بالتنمية مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٨- فيما يتعلق بديون أقل البلدان نموا ، قد أحطنا علما كما ينبغي بالنداء شبه الاجماعي الداعي الى تناول هذه المسألة تناولا أوسع خيالا . ويتعين بجلاء تناولها في المحافل المناسبة ، ولكن علينا أن نكون واعين تماما لما لهذه المسألة من إلحاح .

٩٢٧- وختاما ، قال الرئيس انه يرى ، مع أن من غير المناسب اختتام مناقشة من الواضح أنها لا تزال مفتوحة ، انه لا يمكن إلا بتضافر الجهود بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية ، مع احترام كل طرف لتعهداته ، أن يتحقق تقدم حقيقي ودائم .

٩٢٨- ثم أبدى الرئيس توصيتين اجرائيتين هما :

١- أن يباشر في إطار الأونكتاد عدد معين من الدراسات بشأن الانعكاسات الممكنة للتطورات الجديدة المتحققة في أقل البلدان نموا (زيادة عددها ، ولكن أيضا التغييرات السياسية والاقتصادية فيما يمكن أن يسمى بالبيئة الدولية) .

٢- أن يطلب الى المشتركين في المؤتمر - وخاصة الى رئيسه - مراعاة أوجه القلق التي تم الاعراب عنها في الجلسة الخاصة ، بحيث يمكن ادراج جزء منها في الوثيقة الختامية (وربما فيما سيصبح إعلان كرتاخينا) .

رابعا - مسائل أخرى
(البند ٩ من جدول الأعمال)

الف - الرسالة الموجهة إلى مؤتمر القمة المعني بالنهوض الاقتصادي بالمرأة الريفية من الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، المنعقد الآن في دورته الثامنة في كرتاخينا دي إنديأس ، كولومبيا ، يعرب عن تأييده لمؤتمر القمة المعني بالنهوض الاقتصادي بالمرأة الريفية وعن تضامنه معه .

ويشيد المؤتمر بمجموعة السيدات الأول اللاتي اضطلعن بالمبادرة الهامة الخاصة بتنظيم مؤتمر القمة المعني بالنهوض الاقتصادي بالمرأة الريفية ، الذي سيعقد في جنيف في يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ .

وإذ يشير المؤتمر إلى القرار ١٩٩١/٦٤ الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩١ ، فإنه يشدد على أهمية تعزيز الدور المنتج للمرأة الريفية في تشجيع الأمن الغذائي ، والتخفيف من وطأة الفقر ، والإسراع بالتنمية .

وفي هذا السياق ، يرحّب المؤتمر بالدعم المقدم الى مؤتمر القمة من الدكتور بطرس بطرس - غالي ، الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي ذكر أن مؤتمر القمة جدير بالاهتمام والمساندة التامين من جانب متخذي القرارات وعامة الجمهور .

ويرحّب المؤتمر أيضا بالمساهمة المقدمة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة ، التي قدمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ووكالات أخرى للأمم المتحدة مهتمة بالأمر . ويعيد المؤتمر تأكيد النداء الموجه إلى جميع الدول الأعضاء وإلى الأجهزة والمنظمات والهيئات المناسبة التابعة للأمم المتحدة بأن تساهم في نجاح مؤتمر القمة وأن تضمن المتابعة الفعالة لتوصياته .

باء - الاجراء الذي اتخذه المؤتمر في دورته الثامنة فيما يتعلق بمشروع قرار بعنوان "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني"

في الجلسة العامة الـ ٢٣٨ للمؤتمر ، المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، اتفق ، بناء على اقتراح الرئيس ، أن يحال إلى الجمعية العامة مشروع القرار TD/L.337 المقدم من جمهورية إيران الاسلامية باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والمعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" ، وأن يستمر تقديم مساعدة الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني في شكلها الحالي . (للاطلاع على نص مشروع القرار ، انظر المرفق) .

المرفق

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

مشروع قرار اعتمده الاجتماع الوزاري السابع لمجموعة الـ ٧٧ وقدمته إلى المؤتمر جمهورية ايران الاسلامية باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧

إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

إذ يشير إلى قراره ١٤٦ (د - ٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، وقرار الجمعية العامة ٧٩/٣٨ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، وقراره ١٦٩ (د - ٧) ، المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧ ،

وإذ يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٥ ، المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ يسلم بالعراقيل التي يضعها الاحتلال في وجه تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، بما في ذلك تجارته الداخلية والخارجية ،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن فلسطين عضو في النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ،

١- يطلب إلغاء جميع الرسوم والمصاريف والضرائب الأخرى غير المشروعة التي تفرضها السلطة المحتلة على الصادرات والواردات الفلسطينية ؛

٢- يطلب أيضا معاملة الصادرات والواردات الفلسطينية المارة عبر الموانئ ونقاط الخروج والدخول المجاورة معاملة المرور العابر (الترانزيت) ؛

٣- يطلب كذلك منح الصادرات الفلسطينية تنازلات تجارية وتدابير تفضيلية ملموسة على أساس شهادات المنشأ الفلسطينية ؛

٤- يطلب من الأمين العام للأونكتاد تعزيز الوحدة الاقتصادية المعنية بفلسطين في الأونكتاد بإضافة باحث إلى ملاكها الحالي ؛

٥- يطلب من الأونكتاد أن يواصل ويزيد مساعدته إلى الشعب الفلسطيني بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية ؛

٦- يطلب افساح المجال لموظفي وخبراء الأونكتاد للذهاب إلى الأرض الفلسطينية المحتلة ؛

٧- يطلب من الأمين العام للأونكتاد أن يقدم دوريا إلى مجلس التجارة والتنمية تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

خامسا - تقرير اللجنة الرئيسية(٩)

٩٢٩- في الجلسة العامة ٢٣٩ (الختامية) للمؤتمر ، المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، قدم رئيس اللجنة الرئيسية ، سعادة السيد فرنر ريخنباوم (المانيا) ، التقرير الشفوي التالي عن أعمال اللجنة الرئيسية ونتائجها :

"كان لي شرف العمل كرئيس للجنة الرئيسية التي أنشأها المؤتمر في جلسته العامة ٢٢٢ المعقودة في يوم الاثنين الموافق ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ . وقد عقدت اللجنة جلستها الأولى في يوم الثلاثاء الموافق ١١ شباط/فبراير كما عقدت أربع جلسات في ما بعد . وأنشأت فريقين عاملين تحت الرئاسة القديرة للسفير لويد بارنت من جامايكا والسيد جان - ميشيل مارلو من فرنسا . وأثناء مباشرة اللجنة لعملها ، أنشئت عدة هيئات فرعية بما فيها فرقة عمل ، تحت رئاسة السفير بو هنريكسون من السويد ، والسفير خورغي نافاريتي من المكسيك ، والسيد أحمد جبرة الله من السودان ، والسيد ارنست - اوغست هوريغ من ألمانيا ، والسيد ك. س. فان كستردان من هولندا .

"ونظرت اللجة الرئيسية في النص المقدم إليها من المؤتمر (TD/L.320 وAdd.1 الى Add.5) وأعدت واستكملت مشروع النص الموحد المعنون "تعزيز الاجراءات الوطنية والدولية والتعاون المتعدد الأطراف لاقامة اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف" (TD/L.339 وCorr.1) .

"والاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن هذا النص هو اتفاق قوامه توافق حقيقي للآراء وإدراك مشترك انبثق حقا من المناقشات التي جرت في المحافل المختلفة . وكانت الجدية والتفاني اللذين أبداهما الجميع للتوصل ، بروح من التعاون والتفاهم المتبادل ، الى اتفاق هادف واضحين في أعمالنا طوال الأيام والليالي التي قضيناها في إعداد النص الموحد . وبالطبع ، لا يزال من الواجب اجراء بعض اللمسات التحريرية الختامية والطفيفة .

"وقبل اختتام كلمتي ، أود أن أعرب عن تقديري لنائب رئيس اللجنة الرئيسية ، السيد ع. عزايز من تونس ، وللمقرر السيد أ. سايتشيف من بيلاروس . وأوجه شكري الى جميع الوفود وأعضاء الأمانة الذين ساعدوني في مهمتي .

"ويشرفني الآن أن أعرض عليكم ، بناء على توصية اللجنة الرئيسية بالاجماع ، مشروع النص الموحد الوارد في الوثيقة TD/L.399 وCorr.1 للموافقة والاعتماد" .

سادسا - البيانات التي أدلي بها في الجلسة ٢٣٩ (الختامية) للدورة الثامنة للمؤتمر

٩٣٠- قال ممثل البرتغال ، متحدثا بالنيابة عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، إن الأحداث السياسية والاقتصادية المثيرة التي وقعت مؤخرا ، على الصعيدين الوطني والدولي ، وآثارها على عالم ترابط أكثر فأكثر ، ينبغي أن تؤدي الى تعزيز دور الأونكتاد في الحوار المتعلق بالتنمية . وقال إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تؤيد بشدة تعزيز التعاون الدولي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، وفقا لامكانياتها . وإن الجماعة تلتزم بصرامة بشراكتها الجديدة من أجل التنمية القائمة على أساس روح التضامن ، ومراعاة المصالح المشتركة ، وتقاسم المسؤوليات . وستظل الجماعة أيضا مخلصة للالتزامات المختلفة التي تعهدت بها من أجل تعزيز الشراكة ، بما في ذلك التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الانمائية الرسمية . وينبغي للبلدان النامية من جانبها أن تنفذ التزامها بتوزيع مواردها توزيعا فعالا بناء على سياسات وطنية سليمة كما ينبغي لها أن تساهم في ايجاد بيئة دولية تؤدي الى التنمية .

٩٣١- وفي ضوء هذه الشراكة الجديدة من أجل التنمية ، تعرب الجماعة الأوروبية عن تقديرها لتوافق الآراء الناشئ بشأن الاستراتيجيات الانمائية . وأكد المتحدث مرة أخرى أهمية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية ، وأهمية احترام حقوق الانسان كمبدأ وكعامل من العوامل الأساسية للتنمية على السواء . وقال إن الجماعة تعلق أيضا أهمية على حسن الادارة والتنمية القائمة على المشاركة ، وتنمية الموارد البشرية ، والاستراتيجيات السوقية المنحى ، وتعزيز القطاع الخاص ، وأخيرا وليس آخرا ، على التنمية القابلة للادامة من أجل حفظ البيئة العالمية .

٩٣٢- ولذلك ، تأسف الجماعة كثيرا لكون جميع هذه المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية ، ولا سيما الاشارة الى الديمقراطية وحقوق الانسان ، قد حذفت من نص الاعلان الذي اعتمده المؤتمر . وان كون هذه المفاهيم قد ألغيت استجابة لضغوط معينة يدفع الجماعة الى الشعور بشكوك جدية حول مستقبل التعاون الدولي ونجاح نتائج العمل الذي سيضطلع به الأونكتاد مستقبلا . فهذه المفاهيم حظيت بموافقة جميع الوفود تقريبا واشير اليها صراحة في نص التزام كرتاخينا .

٩٣٣- ولكي يتمكن الأونكتاد من تأدية وظائفه في العالم الآخذ في الظهور حديثا ، لا بد من إعادة تشكيل إطاره المؤسسي . وان الاصلاحات البنّاءة والبعيدة المدى التي قرّرها المؤتمر فيما يتعلق بالهيكل الحكومي الدولي للأونكتاد وبأساليب عمله تدعو الى الأمل في أن الأونكتاد سيتمكن من استئناف القيام بدور فعال ، في إطار الأمم المتحدة ، لمعالجة قضية التنمية والقضايا المتصلة بها معالجة متكاملة في المجالات الرئيسية ، بما في ذلك التجارة ، والتمويل ، والاستثمار ، والخدمات ، والتكنولوجيا ، لصالح جميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية . وتعتقد الجماعة الأوروبية أن هذا الاصلاح أساسي وترى أنه يتفق مع المقترحات التي قدمتها . وتعتقد الجماعة ، فضلا عن ذلك ، أن هذا الاصلاح يمكن تحقيقه بالموارد المتاحة حاليا للأونكتاد .

٩٣٤- وانتقل الى الجلسة الخاصة التي عقدت خلال المؤتمر بشأن أقل البلدان نموا والى ما ورد في الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر بشأن هذه البلدان ، فأكد من جديد الالتزامات التي جرى التعهد بها في برنامج العمل الذي اعتمد في باريس في عام ١٩٩٠ . وقال إنه علاوة على ذلك ، تود الجماعة أن يجرى رصد سريع ودقيق لتنفيذ البرنامج بما يتماشى مع الأحكام الواردة فيه ، وأن يشتمل ذلك على اجراء دراسات في الأونكتاد بشأن الآثار المحتملة للتطورات التي سجلت مؤخرا في الأمم المتحدة فيما يتعلق بحالة أقل البلدان نموا .

٩٣٥- وقال إن الجماعة ترغب أيضا في الدعوة بقوة الى ختام جولة أوروغواي بسرعة وبطريقة متوازنة وبالاضافة الى ذلك أكد التكامل بين الأونكتاد والغات .

٩٣٦- وقال إن الجماعة لاحظت مع الاهتمام والتعاطف البيان الذي أدلت به وزيرة خارجية كولومبيا (انظر الفرع أولا - ألف أعلاه) واسترعت فيه النظر الى الحالة الخطيرة للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية في جزء كبير من حصائل صادراتها . ومن الواضح أن قضية السلع الأساسية تستحق التفكير المتواصل فيها . وقد يكون جديرا بالاهتمام النظر في مدى توافر العوامل الضرورية التي تجعل من المستصوب الدعوة الى عقد مؤتمر عالمي بشأن السلع الأساسية . وقال إن العامل الرئيسي في تقرير

ما إذا كان ينبغي عقد مؤتمر كهذا أو عدم عقده هو مدى توافر الشروط التي لا غنى عنها لوصوله الى نتائج ناجحة .

٩٣٧- وختاما ، قال إنه يشترك في الرأي الذي أعربت عنه وزيرة خارجية كولومبيا عندما أشارت الى روح كرتاخينا دي انديا س باعتبارها روح تضامن ومساواة وعمل كادح وحب الحرية - والتزاما بالعدالة الاجتماعية وانفتاحها بغير قيد وباخلاص للافكار والمؤثرات الثقافية والقيم السامية . فهذه الروح هي التي وجهت أعمال المؤتمر وينبغي أن تسود في المستقبل .

٩٣٨- وأعرب المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (يوغوسلافيا) عن ارتياح مجموعته لنتيجة المؤتمر . وقال إنه واثق من أن الاعلان الذي اعتمده المؤتمر ، والنتائج التي أحرزت في إطار البند ٨ من جدول الأعمال ، ستسهم في تعزيز الاجراءات الوطنية والدولية والتعاون المتعدد الأطراف من أجل اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف . ولتحقيق هذا الهدف ، أجرت المجموعة الآسيوية مفاوضات ب "روح كرتاخينا" التعاونية القائمة على أساس الواقعية . وقال إن مجموعته غيّرت موقفها في مجالات هامة كثيرة وأبدت قدرا كبيرا من المرونة من أجل التوصل الى توافق للآراء . وستظل المجموعة الآسيوية ، من جانبها ، ملتزمة بتنفيذ جميع النتائج التي تم التوصل إليها في كرتاخينا تنفيذا مخلصا وتتوقع من جميع شركائها ، لا سيما شركائها الذين تقع عليهم مسؤوليات أكبر ، أن يتصرفوا بالمثل . وسيتحدد مصير هذه الشراكة الجديدة من أجل التنمية بالارادة السياسية لترجمة هذا الالتزام إلى أعمال . ولقد وضع المؤتمر الآلية والأساس لتجديد الأونكتاد تجديدا خلاقا . وسيتوقف نجاح ذلك عمليا على ما يجري عمله الآن لجعل الاتفاقات التي تم التوصل إليها قيد التنفيذ . ولقد تفاوضت مجموعته بحسن نية في المؤتمر وتتوقع ، استجابة لذلك ، أن يقابل هذا الموقف بنفس الدرجة من الثقة وحسن النية عندما يبدأ المشتركون العمل في إطار الآلية الجديدة التي أنشئت في كرتاخينا بعد بذل جهد كبير .

٩٣٩- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفده يشعر بارتياح كبير لنتائج الدورة الثامنة للمؤتمر ، لا سيما لروح التعاون التي سادت فيه . فان هذا مكّن المؤتمر من أن يعتمد قرارات هامة جدا وبعيدة المدى بشأن جملة واسعة من المسائل ، بما في ذلك المسائل المؤسسية . وبعد أن

بحث وفده بعناية الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر (TD/L.339 وCorr.1) ، لا سيما من وجهة نظر الترابط بين فرادى اجزائها ، توصل الى نتيجة مفادها أن هذه الوثيقة تحتوي على عدد من التناقضات في الجزء الثالث والجزء الرابع . ويرى وفده ، رغبة في تجنب حدوث تفسيرات مختلفة لقرارات المؤتمر الواردة في هذين الجزأين من الوثيقة الختامية ، وآخذا في اعتباره اهمية هذه القرارات لبرنامج عمل الأونكتاد ، انه ينبغي أن يتبع الاصلاح المؤسسي جوهر العمل وليس العكس . وفي ضوء ذلك ، ينضم الوفد الروسي الى توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية . وينبغي للأونكتاد ، لدى تكيفه مع الحالة السياسية والاقتصادية المتغيرة ، أن يدرج في برنامج عمله الأفكار الواردة في الوثيقة الختامية . وفي هذا الصدد ، لا ينبغي أن تخل العبارات المتعلقة بالهيئات الفرعية للمجلس واللجان والأفرقة العاملة المخصصة ، بما في ذلك العبارات المتعلقة بالمواضيع ، بتنفيذ القرارات المتخذة في الأونكتاد الثامن بشأن الجوهر أو بشأن عمل الأمانة أو أن تحد من هذا التنفيذ . وسيتخذ الاتحاد الروسي هذا الفهم كأساس له لدى اشتراكه في عمل الأونكتاد ، بما في ذلك في اللجان الدائمة والأفرقة العاملة التي انشئت مؤخرا ، وكذلك لدى وضع صلاحياتها .

٩٤٠- وقال إن درجة التعاون في هذا المؤتمر شاهدت مولد ما يسمى الآن "روح كرتاخينا" ، تلك الروح التي تجلت في كون جميع القرارات التي اتخذها المؤتمر - دون استثناء - قد اعتمدت بتوافق الآراء ، بما في ذلك القرارات المتعلقة بأعقد وأدق المسائل التي كان يبدو التوصل الى اتفاق عام بشأنها من قبل أمرا لا يتصور . ويرى وفده أن روح كرتاخينا التي تنعكس في الاعلان السياسي الذي اعتمد توا هي نتيجة هامة من نتائج المؤتمر شأنها شأن اعتماد قراراته الموضوعية . وهي تعزز الأمل في أن هذه القرارات ستجد حقا سبيلها الى الوجود .

٩٤١- ولاحظت المتحدثة باسم المجموعة الأفريقية (الجزائر) أن المؤتمر قد أوصل توا اعماله الى خاتمة ناجحة وأن نتائجه تسجل ، بلا أي شك ، مرحلة جديدة نوعيا في حياة الأونكتاد . وقالت إن الدافع الى الالتزامات التي انضمت اليها الدول الأعضاء في كرتاخينا هو في الواقع هو الاهتمام بتحويل الأونكتاد الى اداة اكثر فعالية لتعزيز تنمية عالمية متناسقة ومتوازنة ومترابطة أصبحت ملحة نتيجة لترابط

الاقتصادات الوطنية المتزايد . واضافت أن افريقيا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن اساليب مواجهة هذا التحدي موجودة وبأن من الضروري العمل لتعبئتها . وفيما يتعلق بذلك ، فان مجموعتها ترى أن المؤتمر يشير الى الطريق للسير قدما . ولذلك فانها تأمل أن تنفذ القرارات التي اتخذها المؤتمر بشأن بعض المسائل الحيوية مثل السلع الأساسية ، والتجارة ، والتمويل ، والتكنولوجيا ، والديون ، وتقديم الدعم الى أقل البلدان نموا في التسعينات .

٩٤٢- ولاحظ ممثل الصين أن المؤتمر أسفر عن نتائج ايجابية يمكن عزوها الى الادارة المرموقة للرئيس والى الجهود المشتركة لجميع الوفود . وأن روح اعلان كرتاخينا والوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر لتشهدان على روح التعاون والتفاهم التي أبداها جميع المشتركين .

٩٤٣- وقال إن الأونكتاد ، كهيئة حكومية دولية هامة في منظومة الأمم المتحدة للنظر في المسائل المتصلة بالتجارة الدولية والتنمية وللتفاوض بشأنها ، يؤدي دورا لا يستبدل في هذا المجال . وان الاصلاح المؤسسي الجاري حاليا في الأونكتاد عبارة عن تجربة ؛ وينبغي لاصلاح كهذا أن يساهم في تأدية الأونكتاد لوظائفه بفعالية ، وفي كفاءته وإعادة تنشيطه ، بدلا من تحويله عن أغراضه وأهدافه . وفي ضوء الحقائق الجديدة ، ينبغي أن يكون الأونكتاد بعد إعادة تشكيله أقدر على مواجهة التحديات الجديدة وينبغي أن يؤدي دورا أكبر في بناء اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف ، وبوجه خاص ، في إعادة تنشيط النمو والتنمية الاقتصاديين في البلدان النامية . وينبغي أن تنفذ التدابير التي وضعها المؤتمر لدوائر الأونكتاد المختلفة تنفيذا فعليا وإلا تظل مجرد حبر على ورق .

٩٤٤- وقال ممثل سويسرا إن المؤتمر أحرز نجاحا كبيرا إذ انه وضع الأسس لاعادة تشكيل الأونكتاد بصورة أساسية . والآن مطلوب من البلدان الأعضاء ومن أمانة الأونكتاد أن تترجم ما قرره المؤتمر إلى واقع . وإذا لم تحدث إعادة تشكيل للتعاون فيما بين البلدان الأعضاء وللأمانة ، فان عمل المؤتمر يكون قد تم بلا جدوى . ويرى وفده أن روح كرتاخينا ، التي كان لها مثل هذا الأثر العميق على مداولات المؤتمر ، ينبغي أن تظل قوة حيوية وأن تستمر في وضع بصمتها على مصير

الأونكتاد وعلى العلاقات المقبلة فيما بين الدول الديمقراطية التي تبدي احتراما لحقوق الانسان .

٩٤٥- وذكرت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية أن وفدها يسره الانضمام الى توافق الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية للأونكتاد الثامن (TD/L.339 وCorr.1) . وقالت إن من النادر أن يتمكن المشتركون من مغادرة مؤتمر من هذا النوع ولديهم شعور بالانجاز الحقيقي . فمن خلال عملية تفاوض طويلة وشاقة ولكنها مجزية ، اتفق المؤتمر على مجموعة رئيسية من الاصلاحات المؤسسية وعلى برنامج عمل ينبغي أن يؤديا الى أونكتاد أعيد تنشيطه أي الى أونكتاد يساهم مساهمة حقيقية في التنمية الاقتصادية في جميع أرجاء العالم . فلدى النضال من أجل التنمية ، لا يمكن إهمال المساهمة الحيوية التي يمكن أن تقدمها السياسات الوطنية السليمة ، والمؤسسات الديمقراطية ، واحترام حقوق الانسان من أجل هذا الهدف .

٩٤٦- وقالت إن أول تجربة للمجتمع الدولي في السعي جاهدا للتوصل الى توافق حقيقي للآراء خلال سنين كثيرة قد حدثت في كرتاخينا . وتوافق الآراء ليس سهلا ولكنه يوفر ، عند التوصل اليه أساسا يمكن البناء عليه . وقد أرسي هذا الأساس في كرتاخينا . وعندما تعمل البلدان الأعضاء بهذه الاجراءات الجديدة ، سيصبح بناء توافق الآراء أسهل وستصبح النتائج ملموسة بقدر أكبر . وقالت إن وفدها يتطلع الى التوصل الى نقطة يمكن فيها لما تم إنجازه أن يظهر بالكامل وبدقة في الاعلانات . ولذلك ، لا يمكن للبلدان الأعضاء أن تنام على أمجادها . فجميع الجهود التي بذلتها حتى الآن قد تذهب سدى إذا لم تثابر في متابعة التدابير التفصيلية اللازمة لجعل هذه الاصلاحات ذات أثر عملي . وهذا هو سبب الأهمية الحاسمة التي يتسم بها الاجتماع المقبل لمجلس التجارة والتنمية . فيتعين استخدام هذا الاجتماع لاعتماد صلاحيات واقعية للهيئات الجديدة والقائمة التي ستقوم بتنفيذ ولاية الأونكتاد .

٩٤٧- وقالت إنه لدى التفاوض بشأن نص بمثل هذا البطول والتعقيد ، قد يكون وجود عدد من أوجه سوء التفاهم والاختلاف أمرا لا مفر منه ، لا سيما خلال الأيام الأخيرة المتسمة بالتحرك الشديد التي تسبق الاعتماد . ويضاف الى ذلك أن القيود الفريدة التي فرضت على المشتركين قد حالت دون إزالة أوجه عدم الاتساق الرئيسية إزالة

كاملة . ولذلك ، فانها مضطرة الى أن تذكر ، لأغراض التسجيل ، عناصر النص التي توجد صعوبات لوفدها والتي يلزم توضيح سياسة الولايات المتحدة بشأنها .

(أ) بوجه عام ، ان الاجراءات التي أدت الى نتيجة شاملة جيدة لم تمكّن المؤتمر من التوفيق تماما بين الفقرات الواردة في الجزأين الرابع والخامس وبرنامج العمل الجديد الوارد في الجزء الثالث . وقد فهم وفدها أن هذه الفقرات ستحذف من الجزأين الرابع والخامس وسيتم تناولها بالكامل في سياق الجزء الثالث . فان إبقائها في الجزأين الرابع والخامس بشكل غير متغير الى حد كبير على الرغم من الصعوبات واوجه عدم الاتساق الموضوعية الواضحة التي أثارها عدد من الوفود يمكن أن يزيد من صعوبة ترشيد برنامج العمل المتفق عليه بالكامل وتنفيذه . وفي هذا الصدد ، أشارت بوجه خاص الى الفقرات ٩٩ و١١٧ و١٤١ و١٨٥ و٢٢٣ من التزام كرتاخينا ؛

(ب) تقدم الفقرتان ١١٧ و٢٢٣ رأيا لدور الأونكتاد بشأن مسائل الديون لا تستطيع الولايات المتحدة أن تشارك فيه . وبصفة خاصة ، وفيما يتعلق بالفقرة ٢٢٣ ، لا يستطيع بلدها أن يؤيد قيام الأونكتاد بالدعوة الى عقد اجتماع عالمي بشأن الديون التجارية . فنهج معالجة قضايا الديون بتناول كل حالة على حدة مبدأ أساسي لاستراتيجية الدين الدولية . والمؤسسات المالية الدولية هي المحافل المناسبة لاستعراض التقدم الشامل بمقتضى استراتيجية الدين الدولية . ومساهمة الولايات المتحدة في هذا النهج وتأييدها له معروفان تماما . ويضاف الى ذلك أن هذه الاستراتيجية لا تزال تثبت جدارتها ؛

(ج) وفوق ذلك ، يحتوي الجزء الثالث نفسه على عبارات تكشف عن نظرة طموحة للغاية لدور الأونكتاد في مجال الديون ، وبصفة خاصة في الفقرتين ٥٩ و٦٣ . فبينما يملك الأونكتاد دورا مشروعا وتكميليا في تحليل قضايا الديون في سياق انمائي ، فانها تعتقد أن من الأساسي أن يتجنب الأونكتاد الترويج لنهج عالمية بديلة لا يمكنها إلا تعقيد الجهود المبذولة في المحافل المختصة للتوصل الى استراتيجية دولية متناسقة للدين ؛

(د) وبوجه أعم ، فانها تأمل في أن يركّز الأونكتاد أعماله بعد إصلاحه على التحليل الموضوعي والتعاون ، مبتعدا عن ممارسات الماضي التي تخالف الهدف المتوخى ، ومؤكدا على المجالات ذات الميزة النسبية الحقيقية . وفي المجالات التي تملك فيها مؤسسات أخرى الاختصاص بوضوح ، مثل الغات وصندوق النقد الدولي ، لا بد من الاعتراف

بهذه الحقيقة . فلقد انفق وقت طويل للغاية في مناقشات عديمة الجدوى بشأن "برامج عمل" أو "استراتيجية دولية" دعي الأونكتاد الى الاضطلاع بها بينما هي تحت الولاية القانونية لمؤسسات اخرى ؛

(هـ) وفي هذا الصدد ، يعكس مشروع الوثيقة الختامية المنبثق من مفاوضات جولة اوروغواي حدوث مفاوضات طويلة ومتوازنة بعناية . وبمقتضى مشروع الاتفاق هذا ، ستنشأ منظمة تجارية متعددة الأطراف شاملة تضم تحت نفس المظلة اصلاحات مؤسسية بعيدة المدى وقواعد بشأن الخدمات والملكية الفكرية . وينبغي للاونكتاد ، بدلا من التنافس مع هذا التطور ، سواء بإشارات جانبية (واحيانا غير جانبية الى حد بعيد) الى قرارات قديمة أو الى تقارير حديثة عن الحالة صادرة من الأمم المتحدة أن يرحب بتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار الغات ؛

(و) ويعترض وفد الولايات المتحدة أيضا على المفهوم الوارد في الفقرة ٧٤ من التزام كرتاخينا الذي وضعته الأمانة والذي لم يره وفدها الى حين اجتماع اللجنة الرئيسية الذي اعتمد فيه على وجه الاستعجال . ولقد اشتركت هي شخصيا في فرقة العمل التي وضعت برنامج العمل ، وذكر بوضوح في ذلك الحين أن كل عمل غير مسند الى احدى اللجان الدائمة أو اللجان المخصصة المنشأة مؤخرا يعتبر معلقا ، ولا يجوز ، كما تقول الأمانة ، أن يضطلع به المجلس أو اللجان الدائمة أو الأفرقة العاملة المخصصة . وانها تود أن يكون من الواضح جدا أن عمل جميع اللجان الحالية معلق . فالمؤتمر لا يضيف لجانا وأفرقة عاملة جديدة الى البرنامج الحالي للاونكتاد ، وانه ينشئ هيكلا وبرنامج عمل جديدين تماما يتعين الاضطلاع بهما في حدود الموارد المتاحة . وقد يعني هذا تكيفات هيكلية مؤلمة لموظفي الأمانة ، ولكنها متأكدة من أن جميع اعضاء الأونكتاد يعترفون بضرورة التكيف الهيكلي وقيمته ويفهمونهما ؛

(ز) فمثلا ، لا ينبغي للفريق العامل المخصص المعني بالعلاقة المتبادلة بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا (انظر الفقرة ٧٩ من الالتزام) أن يواصل العمل الذي كان يضطلع به من قبل في لجنة نقل التكنولوجيا ليس غير . فعوضا عن ذلك ، ينبغي له أن يتصدى للدور الرئيسي لشركات القطاع الخاص في استحداث وتطوير ونقل ونشر وتكييف التكنولوجيات . وينطبق هذا أيضا على التكنولوجيات السليمة بيئيا ، على الرغم من الفقرة ١٧٤ ؛

(ج) وستفسّر الولايات المتحدة الفقرة ١٧٣ بأنها اشارة واضحة الى أن المفاوضات والأعمال المعلّقة بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ينبغي عدم استئنافها الى أن يتم التوصل ، وما لم يتم التوصل ، الى حل واضح للاختلافات المبدئية التي حالت دون الاتفاق على صلاحيات فريق خبراء حكومي دولي بشأن المدونة .

٩٤٨- وقالت إن هذه هي النقاط الرئيسية التي ترغب في إبدائها توخيا لإزالة أوجه عدم الاتساق ولتمكين المجتمع الدولي من التركيز على تنفيذ الأولويات واقامة الهياكل المتفاوض بشأنها والمتفق عليها بالكامل في الجزء الثالث ، الفقرات من ٦٤ الى ٨٨ . وبينما تمثل هذه الأولويات والهياكل شواغل هامة وحقيقية ، فإنها ترغب في تكرار إشادتها بالانجازات الرائعة للوثيقة الختامية للأونكتاد الثامن فضلا عن التزام بلدها بتوافق الآراء بشأن الاتجاهات الجديدة . وقالت إن روح التعاون الجديدة الواضحة في كرتاخينا تبشّر بالخير فيما يتعلق بالحوار المقبل حول قضايا التنمية .

٩٤٩- وقال الأمين العام للأونكتاد إن هذا المؤتمر كان مؤتمرا للالتقاء ، يعكس وحدة غرض رائعة فيما بين الوفود المجتمعة في كرتاخينا . وقد اتسم جو المناقشات ومضمونها الموضوعي بطابع بناء وخال من المجابهة وايجابي . وتعهّد جميع المشتركين ، في الوثيقة الختامية ، بجعل النتيجة نافذة بحسن نية ، وطنيا ودوليا على السواء ، في المحافل المختصة ، بما في ذلك الأونكتاد . وان الاعلان السياسي المعنون "روح كرتاخينا" والنص الموحد الختامي - "التزام كرتاخينا" - المستكملين بالقرار عن احتمال عقد مؤتمر عالمي بشأن السلع الأساسية والرسالتين الموجهتين الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (الذي سيعقد في ريو دي جانيرو) والى قمة جنيف بشأن النهوض الاقتصادي بالمرأة الريفية ، إنما تسجل ، لدى النظر إليها كلها معا ، نقطة تحوّل في تاريخ الأونكتاد .

٩٥٠- ولقد أبرز الأونكتاد الثامن وطوّر نهجا مشتركة لتناول المواضيع التي ستكون في صميم جدول الأعمال الاقتصادي الدولي للتسعينات . وفي المجالات المترابطة الرئيسية التي عرضها المؤتمر لمعالجتها ، وضع أهدافا محددة بإحكام ، وأحرز تقدما كبيرا في السياسات ، وأعد برامج عمل رئيسية جديدة . وقبل كل شيء ، سجّل

المؤتمر تقدما حاسما في الاصلاح المؤسسي الذي سيؤدي ، في حالة السعي لتنفيذه فعليا ، الى حدوث زيادة هائلة في قدرة الأونكتاد على انتهاز الفرص الجديدة ومواجهة التحديات الناشئة حديثا لتعجيل التنمية وتعزيز التعاون الدولي من أجل اقامة اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف .

٩٥١- وفيما يتعلق بالمواضيع المشتركة بين القطاعات ، ركز المؤتمر على مقومات الادارة الجيدة ، على كلا الصعيدين الوطني والدولي ، بغية تعبئة الموارد وتوزيعها واستخدامها على نحو صحيح وتحسين البيئة الاقتصادية الدولية . وأبرز المؤتمر أهمية الهياكل السياسية الديمقراطية واحترام حقوق الانسان بالنسبة الى التنمية . وعمّق الاعتراف بدور القوى السوقية والقدرة التنافسية ، وتشجيع روح المبادرة ، في تعزيز فعالية القطاعين العام والخاص وجعل مساهماتهما تبلغ الدرجة المثلى . وفي هذا السياق ، تصدّى المؤتمر للقضايا المتصلة بالتحويل الى القطاع الخاص وعملية الانتقال الى الاقتصادات السوقية . وأكد على الفرص التي يمكن أن يوفرها تحويل الطاقات والتكنولوجيات العسكرية الى استخدامات منتجة اجتماعيا لتكييف الهياكل الانتاجية مع الاحتياجات ذات الأولوية ولتيسير التدفقات التجارية والتكنولوجية والمالية الجديدة . ووضع المؤتمر الأسس اللازمة للتنمية القابلة للادامة ، الرامية الى ادماج الكفاءة الاقتصادية في القابلية للادامة الايكولوجية وفي العدالة الاجتماعية أيضا ، كأحد الاتجاهات الرئيسية لعمل الأونكتاد .

٩٥٢- وفيما يتعلق بمسألة <u>الاصلاح المؤسسي ودور الأونكتاد</u> الهامة ، اتفق المؤتمر على أن الأونكتاد يشكل أنسب جهة مركزية داخل الأمم المتحدة للقيام بمعالجة متكاملة لقضايا التنمية والقضايا المترابطة في مجالات رئيسية تشمل التجارة والتمويل والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا ، تحقيقا لمصالح جميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية . ورئي أن ولاية الأونكتاد كما وضعتها الجمعية العامة واسعة بدرجة تكفي للسماح بالتكييف الضروري لأعماله . وأكد النص المتفق عليه ، من جديد ، وظائف الأونكتاد في تحليل السياسات ؛ والمداولات الحكومية الدولية والتوصل الى توافق للآراء والتفاوض والرصد والتنفيذ والمتابعة ؛ والتعاون التقني . بيد أن هذه الوظائف ينبغي ممارستها بتسلسل دينامي متدرج يبدأ بتحديد مجموعة ذات صلة من القضايا ، يتبعه عمل تحليلي عالي الجودة وعملية لاحقة لتفاعلات

حكومية دولية تهدف الى تحديد مجالات الالتقاء . وستبلغ هذه العملية ذروتها ، عندما يكون الأمر مناسبا ، بالاضطلاع بمفاوضات مع ايلاء الاعتبار الواجب لطبيعة القضايا المعنية ونضجها . وسيتم تعزيز التعاون التقني ودمجه في جميع المجالات ذات الصلة من عمل الأونكتاد . وعلاوة على ذلك ، يتم التركيز على التنفيذ والرصد والمتابعة بصورة فعالة .

٩٥٣- واتفق المؤتمر أيضا على اجراء عملية اعادة توجيه شاملة لأعمال الأونكتاد الموضوعية ، تشمل نهجا جديدة لتناول مسائل التجارة والتنمية القائمة منذ مدة طويلة ولتحديد القضايا الجديدة والناشئة في هذا الميدان على السواء . وتعتمد عملية اعادة التوجيه هذه على أربعة مواضيع: شراكة دولية جديدة من أجل التنمية ، والترابط العالمي ، والمسارات المؤدية الى التنمية ، والتنمية القابلة للادامة .

٩٥٤- وبالاضافة الى ذلك ، اتفق المؤتمر على اعادة تشكيل بعيدة المدى لآلية الأونكتاد . وأعيد تركيز وظائف المجلس على القضايا المتعلقة بالسياسات وأعيد تنظيم أعماله ، مع اخذ اعادة التوجيه المشار اليها أعلاه في الاعتبار . وعُلقت جميع لجان المجلس القائمة باستثناء هيئتين متخصصتين (اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية) ؛ وعوضا عنها ، أنشئت أربع لجان دائمة بشأن السلع الأساسية ، وتخفيف حدة الفقر ، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وتطوير قطاعات الخدمات ، واتفق على أن يقوم المجلس بوضع صلاحياتها في الأشهر المقبلة . وستكون دورية اجتماعات هذه اللجان ومدتها محدودتين على نحو صارم وسيُستعرض عملها قبل الأونكتاد التاسع مباشرة . وعلاوة على ذلك ، أنشئت خمسة أفرقة عاملة مخصصة من أجل الاضطلاع بالاستكشاف المتعمق لمواضيع محددة بعناية تتصل بالتجارة والتنمية وتحتاج الى تحليل تفصيلي وبحث وتفكير .

٩٥٥- وفُحصت أيضا طرائق العمل بدقة . واتفق على أن العملية الحكومية الدولية يمكن أن تسفر عن نتائج يجري التعبير عنها بأشكال غير القرارات مثل البيانات المتفق عليها ، أو الاستنتاجات ، أو التوصيات ، أو المقررات أو ، حسب ما يكون الأمر ملائما ، الاتفاقات

الدولية الملزمة . وطلب أيضا بالحاح تحقيق مرونة أكبر في الطريقة التي تنضم بها الحكومات الى غيرها في السعي من أجل تحقيق أهداف مشتركة ، وفي هذا الصدد ، سيشجّع استخدام آليات مثل التجمعات المخصصة الموجهة نحو القضايا وترتيبات أفضل لتيسير الآليات التي تشمل عدة مجموعات . ووضعت ترتيبات أكثر فعالية للاعداد لأعمال المجلس ولمتابعتها . ويمكن للفعاليات غير الحكومية مثل المشروعات والنقابات والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ، فضلا عن الهيئات الدولية الأخرى أن تشارك بصفة استشارية ، تبعا للقضية المطروحة ، في اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية المختلفة للأونكتاد .

٩٥٦- وأخيرا ، دعا المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة الى النظر في منح الأونكتاد مرونة تنفيذية أكبر في مسائل الميزانية والتمويل والشؤون الادارية ، وذلك في حدود الموارد المتاحة .

٩٥٧- وفي مجال الموارد اللازمة للتنمية ، يوجه النص المتفق عليه الاهتمام ، بصورة خاصة وبطريقة متوازنة تماما ، الى السياسات الوطنية لتعبئة المدخرات الداخلية . ويتناول أيضا مسألة التحرير المالي ، واصلاح المشروعات الاقتصادية التابعة للدولة ، والتحويل الى القطاع الخاص كخيار في هذا الصدد ، فضلا عن الأولوية العليا التي ينبغي ايلاؤها لتنمية الموارد البشرية ، لا سيما فيما يتعلق بالمرأة . وبغية تحقيق بيئة اقتصادية دولية أكثر مؤاتاة ، يطلب بالحاح من البلدان المتقدمة اتخاذ تدابير التكيف الهيكلي اللازمة ، وتخفيض اختلالات التوازن الخارجية والمالية لديها ، واعتماد مزيج مناسب ومنسق تماما من سياسات مالية ونقدية يؤدي الى تحقيق تخفيض في أسعار الفائدة وتثبيت أسعار الصرف . وفيما يتعلق بمشكلة الديون الخارجية ، يبرز النص ، ولو بشكل أقل تأكيدا الى حد ما ، عدة عناصر هامة لاستراتيجية الدين الدولية المتطورة . وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي من أجل التنمية ، أحرز تقدم بشأن التدابير المتعلقة بالسياسة العامة والرامية الى تعزيز الدعم للبلدان النامية من الناحيتين الكمية والنوعية على السواء . ويقترح النص أيضا أنه بينما ينبغي للمساعدة التساهلية بدرجة عالية أن تنصب بالدرجة الأولى على البلدان المنخفضة الدخل ، يمكن للتدفقات الى البلدان النامية المحتاجة الأخرى أن تكون ذات طابع أقل تساهلا . وفي تحديد آخر لدور

الأونكتاد فيما يتعلق بالموارد اللازمة للتنمية ، رأى المؤتمر أنه يمكن للأونكتاد أن يكون أيضا محفلا لتعزيز المناقشات وللتفاوض من أجل التوصل الى توافق آراء أساسي بشأن معالجة هذه القضية في مختلف المنظمات الدولية المختصة . وبالاضافة الى ذلك ، جرى إما توسيع برامج العمل في هذا المجال - لا سيما فيما يتعلق بالديون والاستثمار والترابط - وإما تمديد نطاقها لتشمل مجالات جديدة مثل التكيف الهيكلي للانتقال الى نزع السلاح .

٩٥٨- وفيما يتعلق بالتجارة الدولية ، سجّل أيضا عدد من التطورات الايجابية . فقد أكدت الحكومات من جديد التزامها بوقف الحمائية وبعكس اتجاهها ، واعترفت بأهمية السعي الى تحقيق تكيف هيكلي مناسب . وكجزء من العمل لمكافحة الحمائية ، اتفق المؤتمر على أنه ينبغي للأونكتاد أن يعزز إنشاء آليات شفافة لتقييم التدابير الحمائية التي تلتمسها الشركات/القطاعات وآثار هذه التدابير سواء على الاقتصاد المحلي أو على صادرات البلدان النامية . ومطلوب بالحاح من المجتمع الدولي أيضا دعم اصلاحات السياسة التجارية في البلدان النامية عن طريق تحسين وصول هذه البلدان الى الأسواق وزيادة التدفقات المالية اليها . وفيما يتعلق بالبلدان التي تمر حاليا بمرحلة انتقال الى الاقتصادات السوقية ، حثّ المؤتمر على تقديم الدعم الدولي الى جهودها مع ايلاء الاعتبار الواجب في نفس الوقت لاحتياجات البلدان النامية . وفيما يتعلق بنظام الأفضليات المعمم ، دعا المؤتمر البلدان المانحة للأفضليات الى النظر في اجراء تكيفات مناسبة في التغطية القطرية ، والى توسيع نطاق تغطية المنتجات إلى أقصى قدر ممكن . وأخيرا ، اتفق المؤتمر على اجراء عمليات اعادة توجيه وتوسيع كبيرة لبرنامج العمل الذي يؤثر في مجالات مثل تقييم نتائج جولة أوروغواي والآثار المترتبة على الترتيبات الاقليمية الناشئة للتجارة الحرة وللتكامل الاقتصادي بالنسبة الى البلدان النامية .

٩٥٩- ولأول مرة ، تناول المؤتمر مسألة الكفاءة في التجارة في ضوء التقنيات الجديدة في المعاملات والاجراءات التجارية الدولية ، القادرة على تحقيق وفورات ضخمة بنحو ٢٥ في المائة من قيمة مجموع المبادلات التجارية ، وتبلغ مليارات الدولارات سنويا للحكومات وللتجار على السواء . وستؤدي مثل هذه التقنيات الى تعزيز الروابط

التجارية الجديدة فيما بين جميع المناطق . ودعا المؤتمر الى وضع مبادئ توجيهية لاتخاذ اجراءات ملموسة من أجل تحقيق الكفاءة في التجارة على الصعيدين الوطني والدولي ، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مجال كامل لمبادرات القطاع الخاص في هذا الميدان . ورأى المؤتمر أن ذروة هذه الجهود ينبغي أن تؤدي الى الدعوة الى عقد ندوة دولية بشأن تحقيق الكفاءة في التجارة في عام ١٩٩٤ . ومطلوب من الأونكتاد أن يواصل تعزيز عمله المتعلق بالتحليل وبالتعاون التقني في هذا المجال ، بما في ذلك عن طريق التجارب المنفذة بالاشتراك مع القطاعين الخاص والعام للبلدان الرائدة .

٩٦٠- أما فيما يتعلق بالتكنولوجيا ، فقد حدد المؤتمر الرابطة بين القدرة التكنولوجية وتأثيرها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأوصى بسياسات وتدابير مناسبة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء . وأكد المؤتمر أن السياسات الوطنية للتكنولوجيا تتطلب أطرا للسياسة العامة لتعزيز روح المبادرة وتشجيع نقل التكنولوجيا ، بما في ذلك من خلال الاستثمار الأجنبي . وجرى التشديد أيضا على الحوافز لبناء القدرة المحلية وللتجديد . وجرى تشجيع البلدان المتقدمة على تيسير الوصول الى مشروعاتها ومؤسساتها العلمية والتكنولوجية وعلى تحسين تعاونها مع مشروعات ومؤسسات البلدان النامية . وتشمل مجالات الاهتمام الجديدة الأخرى المتطلبات التكنولوجية للبلدان التي تقوم بعملية انتقال الى الاقتصادات السوقية ، ونقل وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا ، فضلا عن حقوق الملكية الفكرية المتصلة بنقل التكنولوجيا وبتطوير القدرة التكنولوجية المحلية . ويشير عنصر جديد في برنامج العمل الى نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والى الترابط بين التجارة في السلع والخدمات ، والاستثمار ، والتمويل ، والبيئة . وفيما يتعلق بمسألة وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، تترك المجال مفتوحا للعمل المقبل ، رهنا بالتقاء الآراء حول القضايا التي لم يبت فيها بعد .

٩٦١- وتركز السياسات والتدابير التي اتفق عليها المؤتمر فيما يتعلق بالخدمات على تمكين البلدان النامية من الاستفادة من تحرير التجارة في الخدمات وعلى زيادة اشتراكها في التجارة العالمية في الخدمات . ومطلوب بالحاح من المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها

البلدان النامية لتعزيز قدراتها الانتاجية والتصديرية في قطاع الخدمات ؛ ومن المتوخى ، لأول مرة ، أن دعما كهذا ينبغي أن يشمل المساعدة المالية . وفيما يتعلق ببرنامج العمل ، أكد المؤتمر على تعزيز التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية على التغلب على معوقاتها في هذا القطاع بزيادة قدرتها على المنافسة دوليا ، وتعزيز الخدمات التي تراعي البيئة ، وزيادة مساهمة الخدمات في تنميتها القابلة للادامة . وأوصى المؤتمر أيضا بضرورة إيلاء الاهتمام لزيادة التجارة في الخدمات في البلدان التي تجتاز عملية انتقال الى الاقتصادات السوقية .

٩٦٢- وفيما يتعلق بالسلع الأساسية ، اعترف المؤتمر بوضوح بضرورة استنباط سياسة دولية للسلع الأساسية للتسعينات ، نظرا لسوء حالة الأسواق العالمية للسلع الأساسية عموما . ولأول مرة ، انبثق توافق دولي للآراء بشأن الاحتياج الى سياسات سليمة ومتوافقة ومتسقة تؤكد على زيادة الاعتماد على القوى السوقية لتحديد أسعار السلع الأساسية دوليا . وينبغي لمثل هذه السياسات أن تكفل أيضا الادارة الحسنة للموارد الطبيعية والاسهام الأمثل لقطاع السلع الأساسية في التنمية . وفيما يتعلق بالسياسات الوطنية ، ينصب التركيز الجديد على الاستراتيجيات الشاملة لقطاع السلع الأساسية في اطار الاقتصاد الكلي ، وعلى هياكل الدعم الوطنية القوية لتحسين القدرة التنافسية وتشجيع التنويع . ووسّع نطاق تدابير الدعم الدولية المرغوب فيها للسياسات الوطنية للسلع الأساسية كي تشمل بناء المؤسسات وروح المبادرة ، وتعزيز الكفاءة والشفافية في تشغيل آليات تكوين الأسعار ، واكتشاف نهج جديدة لتقليل المخاطر الناجمة عن تقلبات أسواق السلع الأساسية الى أقل حد ممكن . وفي قرار منفصل ، حرّك المؤتمر عملية الأونكتاد ترمي الى الدعوة الى عقد مؤتمر عالمي بشأن السلع الأساسية ، إذا ظهر توافق للآراء قوي بقدر كاف بشأن الأهداف المحددة والنتائج المرغوب فيها مؤتمر كهذا وعندما يظهر توافق الآراء هذا . وفيما يتعلق بالعمل المقبل ، دعا المؤتمر ، بالاضافة الى اعادة تأكيد دور الأونكتاد التنسيقي في مجال السلع الأساسية ، الى مباشرة أنشطة ترمي الى: تحسين آليات تكوين الأسعار وتيسير استخدام تقنيات ادارة المخاطر ؛ والبحث عن الروابط بين سياسات السلع الأساسية واستخدام وادارة الموارد الطبيعية والتنمية القابلة للادامة ؛ وإجراء استعراضات لسياسات السلع الأساسية الوطنية .

٩٦٣- وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، تسجل قرارات المؤتمر أيضا تقدما على برنامج العمل للتسعينات . وطلب المؤتمر أن يعيد المجلس النظر في الالتزامات الواردة في برنامج العمل فيما يتصل بأهداف المساعدة الانمائية الرسمية ومستوياتها ، وذلك في ضوء اضافة ستة بلدان الى هذه الفئة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . واعترف المؤتمر أيضا بضرورة التصدي لاحتياجات أقل البلدان نموا من الموارد الاضافية وما يتصل بها من الاحتياجات نتيجة للتطورات غير المتوقعة في الاقتصاد العالمي (مثل حرب الخليج ، والتطورات في اقتصادات شركائها المانحين وشركائها التجاريين في أوروبا الشرقية والوسطى) . وعلاوة على ذلك ، حدد عدد من المجالات ذات الأولوية للعمل في مجال السياسة العامة . أما فيما يتعلق ببرنامج العمل ، فإن النص المتفق عليه يدعو الى اجراء تحليلات متعمقة للحالة الاجتماعية - الاقتصادية وللسياسات المحلية في أقل البلدان نموا ، واحتياجاتها من الموارد ، وأداءات المانحين الأفراد ، والتطورات الخارجية التي تؤثر في أدائها الانمائي .

٩٦٤- وفيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، أكد المؤتمر ، معترفا بالعقبات التي عانت منها هذه العملية في الثمانينات ، أهمية المساهمة التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدمها الى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من خلال أشكال مختلفة من الدعم ، بما في ذلك المساعدة التقنية . و اعترف المؤتمر أيضا بأنه ينبغي لبرامج وعمليات التكيف الهيكلي التي تمولها مؤسسات مالية متعددة الأطراف أن تأخذ في الاعتبار الحاجات الملحة لهذا التعاون . ويمثل نهج المؤتمر فيما يتعلق بهذه القضية والقضايا الأخرى للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تعبيرا أوضح من قبلها لهذا المفهوم ويراعي بوجه أفضل التغيرات الحديثة والحقائق الجارية للاقتصاد العالمي . وينظر النص المتفق عليه الى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كوسيلة لتعزيز اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي . ويعترف بالاحتياج الى سياسات اقتصادية كلية لعوامل الانتاج في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ويحدد عدة أبعاد جديدة مثل التعاون في الهياكل الأساسية للنقل والمواصلات والبيئة . كذلك ، يعرب هذا النص عن تأييده للعمل الذي سيتم الاضطلاع به بشأن جدوى إنشاء آلية لتمويل التجارة الاقليمية لتعزيز التجارة فيما بين البلدان النامية . وبالاضافة الى ذلك ، انبثق شعورا واسع الانتشار بأنه ينبغي توسيع التعاون الاقتصادي

فيما بين البلدان النامية في سياق برنامج العمل ليشمل التعاون مع بلدان غير البلدان النامية ، مثل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية .

٩٦٥- وفيما يتعلق بالتنمية القابلة للإدامة ، يسجّل النص المتفق عليه تقدما واضحا على القرارات السابقة التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية . فهو يؤكد ضرورة مساهمة الأونكتاد في العمل من أجل الأهداف التالية: اقامة اطار للتعايش بين التدابير البيئية وقواعد التجارة الدولية يحول دون استخدام التدابير البيئية لأغراض حمائية ؛ وامكانيات تزويد البلدان النامية بموارد اضافية من أجل حماية البيئة والتنمية ؛ واستحداث وتكييف ونشر تكنولوجيات سليمة بيئيا ؛ ورعاية الادارة السليمة للموارد الطبيعية ، على أن تؤخذ في الحسبان الاحتياجات الانمائية ، وذلك عن طريق تعزيز التعاون الدولي . وفي وثيقة منفصلة ، اتفق الأونكتاد الثامن على توجيه رسالة الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لتأكيد استعداد الأونكتاد للمساهمة في متابعة نتائج هذا المؤتمر .

٩٦٦- وفيما يتعلق بالتعاون التقني ، ثمة اعتراف واضح بقيمة عمل الأونكتاد فضلا عن تأييد شديد لاستمراره ولتوسعه . وقد ظهرت ، مثلا ، امكانية اتاحة هذا التعاون للبلدان النامية في سياق اصلاحاتها لسياستها التجارية ، وتيسير اشتراكها في آليات استعراض السياسة التجارية التابعة للغات ، وكذلك في مجال الخدمات والتنمية التكنولوجية .

٩٦٧- وترجع النتائج التي حققها المؤتمر في جميع المجالات المشار اليها أعلاه ، الى حد بعيد الى العمليات التحضيرية المكثفة التي استغرقت نحو ١٨ شهرا قبل انعقاد المؤتمر . وإذ توجه الأمانة الآن أفكارها الى المستقبل ، فإنها ستقوم بتحليل وتقييم الآثار المترتبة على الوثيقة الختامية في ضوء عمليات الاصلاح التي بدأتها الجمعية العامة منذ بعض الوقت . وفي الأسابيع المقبلة ، ستجري الأمانة مشاورات مكثفة مع الوفود بغية تقديم مقترحات بشأن صلاحيات اللجان الدائمة والأفرقة العاملة المخصصة التي أنشئت مؤخرا ، وبشأن الأنشطة المحددة الناجمة عن الاتجاهات الجديدة لبرنامج العمل ، وبشأن تحضير الوثائق ذات الصلة . وستبدأ الأمانة أيضا عمليات التكيف المطلوبة داخلها فيما يتعلق بالترتيبات التنظيمية وأساليب العمل وتحسين النوعية . وبينما يصعب تحديد شكل ومضمون هذه الاجراءات والعمليات

بدقة في الوقت الحالي ، فان الأمانة ، إذ تدرك تماما القيود القائمة ، تقدّر أن الطريق للسير قدما طريق صعب . وستبذل أمانة الأونكتاد قصارى جهودها للاستجابة للمتطلبات النابعة من المؤتمر ولن توفر جهدا من أجل جعل التغير الرئيسي في اتجاه العمل الذي تمثله النتائج نافذا بالكامل وبسرعة .

٩٦٨- وقال رئيس المؤتمر ، في بيانه الختامي ، إن الأونكتاد خرج معززا من كرتاخينا . فلقد تجددت ولايته وتوضّح مستقبله . ومن مدينة كرتاخينا التاريخية ، يبعث المؤتمر برسالة تضامن وترابط لكي يسود التعاون في جوقة الأمم كدعامة للسلم والأمن والتنمية . وفي بداية المؤتمر ، كان من الصعب التنبؤ بما ستسفر عنه المداولات . ووصل المشتركون الى كرتاخينا وهم يشكون الى حد ما في مستقبل الأونكتاد ويخافون قليلا من التغييرات أو الاصلاحات التي خططوا لمناقشتها . وتدريجيا ، انتشرت ضمن المؤتمر روح بناءة ، روح من الثقة المتبادلة والمسؤوليات المتقاسمة ، فأدى هذا الى عقد الاتفاقات الأولية بشأن قضايا موضوعية ذات أهمية خاصة للعلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان الأعضاء فيه .

٩٦٩- وأحرز المؤتمر تقدما كبيرا في جبهات مختلفة . ففيما يتعلق بالسلع الأساسية ، اتفق المؤتمر على ضرورة اتباع نهج جديدة تتيح الامكانية لوضع استراتيجية متناسقة ومبدعة وتقدمية النظرة ينبغي أن تتبلور في المؤتمر العالمي المنوي عقده بشأن السلع الأساسية . وفيما يتعلق بالموارد اللازمة للتنمية ، أكد المؤتمر الاحتياج الى اجراءات حازمة لضمان التدفقات المالية اللازمة لاستكمال الاستثمارات التي تقدمها البلدان النامية من مواردها الخاصة . وفيما يتعلق بالديون الخارجية ، أشار المؤتمر الى ضرورة تطوير الاستراتيجية الحالية باتجاه ترتيبات لمساعدة البلدان المتأثرة على خدمة ديونها في الوقت المناسب الذي يتفق مع احتياجاتها . واتفق المؤتمر أيضا على ضرورة أن تصبح التنمية والرخاء أولويتين أساسيتين لجهود التعاون الدولي وعلى ضرورة عدم غض النظر عن البعد الاجتماعي والانساني في خضم السياسات النقدية والمالية المعقدة ، والتكيفات الهيكلية ، والاصلاحات الاقتصادية .

٩٧٠- ومن كرتاخينا أطلق المشتركون فكرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية باعتبارها التعهد الجماعي لجميع البلدان الذي بمقتضاه

يتعين عليها بلا تحفظ أن تشترك في سخائها ومواهبها ، وخيالها ، ومواردها . واتفق المؤتمر على أن الأوضاع مؤاتية بصفة خاصة لاقامة شراكة كهذه - شراكة ينبغي أن تؤدي الى تحديد المجالات التي ينبغي الجمع فيها بين الجهود الوطنية والجهود الدولية لتأمين الحالة المثلى للسياسات الانمائية الوطنية فضلا عن القواعد اللازمة لايجاد اطار عادل ومنصف للعلاقات الاقتصادية الدولية . والأمم المتحدة ، بمقتضى عضويتها العالمية وقدرتها على معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، هي في وضع مثالي لتقديم الريادة التي ستشجع الحكومات على العمل من منطلق عالمي لتحقيق هذه المهمة . وهذه الريادة مطلوبة بوجه خاص في وقت يواجه فيه المجتمع الدولي عددا من المشاكل العابرة للحدود ، مثل التدهور البيئي ، والأوبئة ، والهجرات التي لا يمكن التحكم فيها ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، التي تحتاج الى حلول تعاونية متعددة الأطراف .

٩٧١- وداخل منظومة الأمم المتحدة ، يملك الأونكتاد قدرة فريدة على تأدية دور حفاز ، متحملا المسؤولية الأولوية لنشر توافق الآراء الجديد الذي نشأ بين الدول الصناعية والدول النامية بشأن المسائل الرئيسية التي ينبغي أن تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية وضمان ترجمتها الى نتائج ملموسة . ويجب ايجاد الطرق للبلدان النامية لكي تستفيد تماما من مشاركتها في النظام التجاري الدولي . ويجب على البلدان أن تضم جهودها لنبذ الحمائية وجميع الحواجز التي تعترض التجارة ويجب عليها بالتالي أن تحث ، بقوة ، المشتركين في جولة أوروغواي المنبثقة عن الغات على انهاء المفاوضات بنجاح في أقرب وقت ممكن . ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يدعو الى اتخاذ اجراءات حازمة لضمان التدفقات المالية التي تطلبها البلدان النامية لتمويل النمو والاستثمار في أكثر قطاعاتها دينامية وانتاجا .

٩٧٢- وقد اعتبرت حكومة كولومبيا عندما عرضت استضافة الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في كرتاخينا ، أن أحد الجوانب الأساسية لهذه الدورة ينبغي أن يكون الاصلاح المؤسسي . فبدون إعادة تنشيط الأونكتاد ، وتزويده بأساليب عمل جديدة ، وبوظيفة تحليلية أكثر تقدما ، وباشتراك أكبر من جانب القطاع الخاص والدوائر الاكاديمية ، لن يكون في وسع الأونكتاد أن يواجه التحديات الانمائية الجديدة في التسعينات . وهذا الاصلاح لم يتم فحسب ، وانما تجاوز أيضا جميع التطلعات . وفضلا عن ذلك ، أحرز تقدم في اتجاه ايجاد حوار بين

البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، وبذلك ، جرى تجنّب الترتيبات الجامدة التي تميزت بها المناقشات من قبل . وفي المستقبل ينبغي مواصلة عملية التفاهم هذه لصالح رفاهة الانسانية ككل .

٩٧٣- وتمت معالجة المسائل الموضوعية بطريقة واقعية ، وسيتيح هذا تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها تنفيذا فعليا في المستقبل . وقد صرحت جميع الحكومات التي أيدّت اعلان روح كرتاخينا ارادتها السياسية للعمل بما يتماشى مع تلك الخطوط . فلقد أجّل المجتمع الدولي مدة طويلة جدا الاتفاقات والالتزامات اللازمة لضمان مستقبل أفضل . ولم يستفد هذا المجتمع من التقدم في العلم والتكنولوجيا لتحقيق تنمية أكثر إنصافا وتوازنا بين المناطق المختلفة لكوكب الأرض ، كما لم يتحل بقدر كاف من الخيال والكرم في مكافحة الفقر . وتظل الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تتسع محبطة تطلعات الملايين من الشباب والبالغين الذين يستحقون مصيرا أفضل وفرصا أكبر .

٩٧٤- وقال إنه يأمل أن تنتشر في الأيام المقبلة روح كرتاخينا هذه ، التي سادت مداولات الدورة الثامنة للمؤتمر ، وأن تقدم حافزا حقيقيا للتعاون الدولي . وينبغي للدول الأعضاء أن لا تهمل الفرصة السانحة لها لعقد اتفاقات تعتمد على توافق آراء دولي جديد سيجد في جهودها وتصميمها مساهمة حقيقية وكبيرة في البحث عن مستويات أفضل للمعيشة في جميع الدول .

٩٧٥- لقد أثبت المشتركون في كرتاخينا أن العمل المتفق عليه بحسن نية يمكن أن يؤدي الى اصلاحات مؤسسية أساسية مبنية على توافق الآراء . وقد أنجزوا هذا مع الأونكتاد ، ولا بدّ لهذه الخطوة الى الأمام أن تساعد على تعزيز الحوار وفي تشجيع التعاون الدولي . وأعرب لجميع المشتركين عن تقدير كولومبيا المخلص للغاية لمجيئهم الى المؤتمر بعقول متفتحة لمناقشة مستقبل العلاقات الدولية وللاتفاق في كرتاخينا دي إنديا س على سبيل فعّال للعمل المتعدد الأطراف . وشكر جميع الأطراف للثقة التي وضعتها في كولومبيا ، وبالأخص في تعهد هذا البلد باعادة مبرر وجود الأونكتاد وإعادة تنشيط ولايته ، وللاسلوب الكريم الذي عالجت به القضايا وبحثت به عن الحلول . وقال إن كولومبيا تشعر بالفخر والارتياح لنتائج المؤتمر وأعلن أن مهمتها قد استكملت .

حواشي الجزء الثاني

(١) للاطلاع على قائمة المتكلمين في المناقشة العامة انظر المرفق الثاني .

(٢) ترد البيانات حسب الترتيب الأبجدي الانكليزي .

(٣) للاطلاع على الوثائق التي عرضت على المؤتمر فيما يتعلق بالبند ٨ من جدول الأعمال ، انظر قائمة الوثائق في المرفق الثامن .

(٤) للاطلاع على أسماء أعضاء مكتب اللجنة الرئيسية والفريقين العاملين اللذين أنشأتهما ، وعلى تنظيم أعمال هذه اللجنة وهذين الفريقين ، انظر الجزء الثالث ، الفرع أولا أدناه .

(٥) للاطلاع على التقرير الشفهي الذي قدمه رئيس اللجنة الرئيسية ، انظر الفرع خامسا أدناه .

(٦) للاطلاع على نص التزام كرتاخينا ، انظر الجزء الأول أعلاه .

(٧) للاطلاع على نص الاعلان ، انظر الجزء الأول أعلاه .

(٨) عممت على المؤتمر في الوثيقة TD(VIII)/SM/LDC/1 .

(٩) للاطلاع على الاجراء الذي اتخذه المؤتمر بشأن تقرير اللجنة الرئيسية ، انظر الجزء الثاني ، الفرع ثانيا أعلاه.

الجزء الثالث

المسائل التنظيمية و الاجرائية

Blank page

Page blanche

الجزء الثالث

المسائل التنظيمية والاجرائية

ألف - افتتاح المؤتمر
(البند ١ من جدول الأعمال)

١- وفقا للمادة ١٦ من النظام الداخلي للمؤتمر ، أعلن الأونرابل برنارد ت. غ. تشيدزيرو ، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية في زمبابوي ورئيس المؤتمر في دورته السابعة ، افتتاح الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وألقى السيد تشيدزيرو خطابا افتتاحيا أمام المؤتمر (انظر TD/L.330) .

٢- وأدلى بملاحظات استهلالية أيضا السيد ك. ك. س. دادزي ، الأمين العام للأونكتاد (انظر TD/324) .

باء - انتخاب الرئيس
(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣- في الجلسة العامة (الافتتاحية) ٢٢١ ، المعقودة في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، انتخب المؤتمر بالتزكية كرئيس له سعادة السيد خوان مانويل سانتوس ، وزير التجارة الخارجية لكولومبيا . وأدلى رئيس المؤتمر ببيان لدى تولّيه منصبه (انظر TD/L.322) .

جيم - تقرير اجتماع كبار المسؤولين السابق للمؤتمر

٤- في الجلسة ٢٢٢ المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، أحاط المؤتمر علما بتقرير شفوي عن اجتماع كبار المسؤولين السابق للمؤتمر ، المعقود في كرتاخينا دي انديـاس في يومي ٦ و ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، قدمه السيد توماس أوغادا (كينيا) ، رئيس مجلس التجارة والتنمية ، بصفته رئيسا لاجتماع كبار المسؤولين . وأيد المؤتمر المقترحات والتوصيات الواردة في تقرير الاجتماع السابق للمؤتمر فيما يتعلق بالجوانب الاجرائية والتنظيمية لأعمال الدورة الثامنة (TD/360) .

دال - انتخاب نواب الرئيس والمقرر
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥- في الجلسة ٢٢٢ ، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، انتخب المؤتمر السيد هيكتور فيلارويل (الفلبين) مقررا له .

٦- وفي الجلسة نفسها ، انتخب المؤتمر السيد فيرنر رايشينبوم (ألمانيا) رئيسا للجنة الرئيسية .

٧- وفي الجلسة نفسها ، انتخب المؤتمر ممثلي الدول الـ ٣٢ التالية نوابا للرئيس: الاتحاد الروسي ، اثيوبيا ، الأردن ، اسبانيا ، اندونيسيا ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، ايطاليا ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، بلغاريا ، بولندا ، بيرو ، تشيكوسلوفاكيا ، جامايكا ، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، زامبيا ، سويسرا ، شيلي ، الصين ، عمان ، فنزويلا ، كوبا ، مصر ، المغرب ، ناميبيا ، النرويج ، نيجيريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

هاء - مكتب المؤتمر

٨- وفقا للمادة ٢٢ من النظام الداخلي ، تألف مكتب المؤتمر من الأعضاء الـ ٣٥ التالين: رئيس ونواب رئيس المؤتمر ، ورئيس اللجنة الرئيسية ومقرر المؤتمر . وقرر المؤتمر كذلك أن تكوين مكتبه ينبغي أن يبنى على أساس نفس التوزيع الجغرافي الذي كان للمكتب في دورته السابعة ، أي سبعة أعضاء من افريقيا ، وسبعة من آسيا ، وسبعة من أمريكا اللاتينية ، وتسعة من المجموعة باء ، وأربعة من المجموعة دال والصين .

٩- ونتيجة للانتخابات المبيّنة في الفرعين باء ودال أعلاه ، كان مكتب المؤتمر في دورته الثامنة كالتالي:

رئيس المؤتمر: السيد خوان مانويل سانتوس (كولومبيا)
المقرر: السيد هيكتور فيلاروبل (الفلبين)
رئيس اللجنة الرئيسية: السيد فيرنر رايشنباوم (ألمانيا)

نواب رئيس المؤتمر:

المجموعة باء

اسبانيا
ايطاليا
البرتغال
سويسرا
النرويج
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان

مجموعة الـ ٧٧

المجموعة الافريقية

اثيوبيا
أوغندا
زامبيا
مصر
المغرب
ناميبيا
نيجيريا

المجموعة الآسيوية

الاردن
اندونيسيا
ايران (جمهورية - الاسلامية)
باكستان
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
عمان

مجموعة أمريكا اللاتينية

البرازيل
بيرو
جامايكا
شيلي
فنزويلا
كوبا

المجموعة دال

الاتحاد الروسي
بولندا
بلغاريا
تشيكوسلوفاكيا

الصين

١٠- ووفقا لما جرت عليه العادة ، قرر المؤتمر أن يشارك رؤساء الهيئات الأخرى للدورة ومنسقو المجموعات الاقليمية مشاركة تامة في أعمال المكتب .

واو - اقرار جدول الأعمال
(البند ٦ من جدول الأعمال)

١١- في الجلسة ٢٢٢ ، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، أقر المؤتمر جدول الأعمال المؤقت لدورته الثامنة (TD/353 وAdd.1) . (للاطلاع على جدول الأعمال ، انظر المرفق الأول) .

زاي - الجلسة الخاصة بشأن أقل البلدان نموا(١)

١٢- في الجلسة ٢٢٢ ، وافق المؤتمر على الاقتراح الوارد في الفقرة ٢١ من تقرير الاجتماع السابق للمؤتمر ، والداعي الى أن تكرس جلسة خاصة في أثناء المؤتمر ، تعقد في يوم ١١ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، للنظر في قضايا أقل البلدان نموا ، بما في ذلك '١' استعراض التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج (قرار مجلس التجارة والتنمية ٣٩٠ (د-٣٧)

المؤرخ في آذار/مارس ١٩٩١) و'٢' الآثار المترتبة في تنفيذ البرنامج على الاضافات التي أدخلت على قائمة أقل البلدان نموا (قرار الجمعية العامة ٤٦/٢٠٦) .

١٣- وفي هذا الصدد ، صرح الرئيس أنه ، وفقا لتوصية الاجتماع السابق للمؤتمر (الفقرة ٢٢ من TD/360) ، طلب من السيد آلان فيفيان ، وزير الدولة للشؤون الخارجية لفرنسا ورئيس وفد بلاده (فرنسا) التي استضافت مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، أن يترأس هذه الجلسة الخاصة بشأن قضايا أقل البلدان نموا .

حاء - وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر (البند ٥ من جدول الأعمال)

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض

١٤- في الجلسة ٢٢٢ ، أنشأ المؤتمر لجنة لوثائق التفويض مكونة من نفس الدول التسع التي عينتها الجمعية العامة للأمم المتحدة للعمل في لجنة وثائق التفويض في دورتها السادسة والأربعين ، ألا وهي الاتحاد الروسي ، وبلجيكا (الرئيس) ، وبليز ، وتوغو ، وسنغافورة ، وشيلي ، والصين ، وليسوتو ، والولايات المتحدة الأمريكية .

١٥- ووفقا لما جرت عليه العادة ، اتفق المؤتمر على أنه ، في حالة عدم تمثيل أي من الدول أعلاه في المؤتمر ، يطلب من المجموعة الاقليمية المعنية تسمية دولة تحل محلها .

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

١٦- في الجلسة ٢٣٨ المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، اعتمد المؤتمر تقرير لجنة وثائق التفويض (TD/363) واعتمد أيضا مشروع القرار الوارد في الفقرة ٨ منه(٢) .

طاء - انشاء هيئات الدورة (البند ٣ من جدول الأعمال)

١٧- في الجلسة ٢٢٢ ، قرر المؤتمر ، عملا بالمادة ٦٢ من النظام الداخلي ووفقا للمقترحات المقدمة في الجزء الأول من الدورة

الاستثنائية السابعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية ، انشاء لجنة رئيسية ، يفتح باب الاشتراك فيها أمام جميع أعضاء المؤتمر ، وذلك للنظر في المسائل المحالة اليها من الجلسة العامة وتقديم تقرير عنها .

١٨- ووافق المؤتمر على توصية الاجتماع السابق للمؤتمر بأن تنشىء اللجنة الرئيسية فريقين عاملين للنظر في القضايا المحالة اليهما ولتقديم تقرير عن هذه القضايا اليها .

١٩- وانتخبت اللجنة الرئيسية في جلستها الأولى ممثل تونس نائبا لرئيسها .

٢٠- وانتخبت اللجنة الرئيسية في جلستها الثانية ممثل بيلاروس مقررا لها .

٢١- وبناء على ذلك ، أصبح أعضاء مكتب اللجنة الرئيسية هم:

الرئيس: السيد ف. رايشنبوم (المانيا)

نائب الرئيس: السيد ع. عزايز (تونس)

المقرر: السيد أ. سيتشيف (بيلاروس)

٢٢- وانشأت اللجنة الرئيسية في جلستها الأولى أيضا فريقين عاملين متفرعين عنها على النحو التالي:

- الفريق العامل الأول تحت رئاسة السيد لويد بارنت (جامايكا)
- الفريق العامل الثاني تحت رئاسة السيد جان ميشيل مارلو (فرنسا)

٢٣- ووفقا للتوصيات التي قدمها الاجتماع السابق للمؤتمر (انظر الفقرة ٢٧ من TD/360) ، وزعت اللجنة الرئيسية أجزاء من النص التفاوضي الأساسي (TD/L.320 وAdd.1-5) على الفريق العامل الأول والفريق العامل الثاني على النحو التالي:

الفريق العامل الأول

الجزء الأول: تحديات وامكانات التجارة الدولية والتنمية في التسعينات (TD/L.320/Add.1)

الجزء الثاني: توجهات السياسة العامة (TD/L.320/Add.2)

الجزء الثالث: الأونكتاد في بيئة سياسية واقتصادية متغيرة: المسائل المؤسسية (TD/L.320/Add.3)

الفريق العامل الثاني

الجزء الرابع: السياسات والتدابير (TD/L.320/Add.4)

الجزء الخامس: التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (TD/L.320/Add.5)

ياء - تعيين "أصدقاء المقرر"

٢٤- وفقا لتوصية الاجتماع السابق للمؤتمر (الفقرة ٣٨ من TD/360) اتفق المؤتمر على أن يقوم بمساعدة مقرر المؤتمر في إعداد مشروع تقريره فريق من "أصدقاء المقرر" يتكوّن من عضوين من كل من المجموعات الافريقية والآسيوية، والأمريكية اللاتينية، وعضوين من كل من المجموعة باء والمجموعة دال وعضو من الصين. وفيما يلي الأعضاء الذين تم فيما بعد تعيينهم:

المجموعة باء

هولندا

الولايات المتحدة الأمريكية

المجموعة الافريقية

زمبابوي

الكاميرون

المجموعة الآسيوية

ايران (جمهورية - الاسلامية)

جمهورية كوريا

أمريكا اللاتينية

الأرجنتين

شيلي

المجموعة دال (عيّنت عضوا واحدا فقط)

هنغاريا

الصين

كاف - العضوية والحضور(٣)

٢٥- كانت الدول الـ ١٢٦ التالية الأعضاء في الأونكتاد ممثلة في الدورة الثامنة للمؤتمر: الاتحاد الروسي ؛ اثيوبيا ؛ الأرجنتين ؛ الأردن ؛ اسبانيا ؛ استراليا ؛ اسرائيل ؛ افغانستان ؛ اكوادور ؛ ألمانيا ؛ الامارات العربية المتحدة ؛ اندونيسيا ؛ انغولا ؛ اوروغواي ؛ اوغندا ؛ ايران (جمهورية - الاسلامية) ؛ ايرلندا ؛ ايطاليا ؛ بابوا غينيا الجديدة ؛ باراغواي ؛ باكستان ؛ البحرين ؛ البرازيل ؛ البرتغال ؛ بروني دار السلام ؛ بلجيكا ؛ بلغاريا ؛ بنغلاديش ؛ بنما ؛ بوتان ؛ بوتسوانا ؛ بوركينا فاصو ؛ بوروندي ؛ بولندا ؛ بوليفيا ؛ بيرو ؛ بيلاروس ؛ تايلند ؛ تركيا ؛ ترينيداد وتوباغو ؛ تشاد ؛ تشيكوسلوفاكيا ؛ توغو ؛ تونس ؛ جامايكا ؛ الجزائر ؛ الجماهيرية العربية الليبية ؛ جمهورية تنزانيا المتحدة ؛ الجمهورية العربية السورية ؛ جمهورية كوريا ؛ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ؛ الدانمرك ؛ رومانيا ؛ زائير ؛ زامبيا ؛ زمبابوي ؛ سان تومي وبرينسيبي ؛ سري لانكا ؛ السلفادور ؛ سنغافورة ؛ السنغال ؛ سوازيلند ؛ السودان ؛ السويد ؛ سويسرا ؛ سيراليون ؛ شيلي ؛ الصين ؛ العراق ؛ عمان ؛ غامبيا ؛ غانا ؛ غواتيمالا ؛ غيانا ؛ غينيا ؛ غينيا الاستوائية ؛ غينيا - بيساو ؛ فرنسا ؛ الفلبين ؛ فنزويلا ؛ فنلندا ؛ الكاميرون ؛ الكرسي الرسولي ؛ كندا ؛ كوبا ؛ كوت ديفوار ؛ كوستاريكا ؛ كولومبيا ؛ الكويت ؛ كينيا ؛ لبنان ؛ لختنشتاين ؛ لكسمبرغ ؛ ليبيريا ؛ ليسوتو ؛ مالطة ؛ مالي ؛ ماليزيا ؛ مدغشقر ؛ مصر ؛ المغرب ؛ المكسيك ؛ ملاوي ؛ المملكة العربية السعودية ؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ؛ منغوليا ؛ موريتانيا ؛ موزامبيق ؛ ميانمار ؛ ناميبيا ؛ النرويج ؛ النمسا ؛ نيبال ؛ النيجر ؛ نيجيريا ؛ نيكارغوا ؛ نيوزيلندا ؛ هايتي ؛ الهند ؛ هندوراس ؛ هنغاريا ؛ هولندا ؛ الولايات المتحدة الأمريكية ؛ اليابان ؛ يوغوسلافيا ؛ اليونان .

٢٦- وحضرت كيريباتي المؤتمر بصفة مراقب .

٢٧- وكانت فلسطين ممثلة طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧(د-٢٩) . وكان مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ممثلا طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠(د-٢٩) .

٢٨- وكان ممثلا كل من مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ؛ وادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ؛ ومركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكيا اللاتينية والكاريبي ؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛ وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛ وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان ؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ؛ ولجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية متعلقة بتغيّر المناخ . وكان ممثلا في المؤتمر أيضا مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات .

٢٩- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في المؤتمر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ؛ ومنظمة الصحة العالمية ؛ والبنك الدولي ؛ وصندوق النقد الدولي ؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ؛ وكان ممثلا أيضا الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة .

٣٠- وكانت الهيئات الحكومية الدولية التالية ممثلة في المؤتمر: مجموعة دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ؛ والاتحاد الكاريبي ؛ والصندوق المشترك للسلع الأساسية ؛ وأمانة الكومنولث ؛ والجماعة الاقتصادية الأوروبية ؛ ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ؛ ورابطة البوكسيت الدولية ؛ والمجلس الدولي لزيت الزيتون ؛ ومنظمة السكر الدولية ؛ والمكتب الدولي للمنسوجات والملابس ؛ والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية ؛ والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ؛ وجامعة الدول العربية ؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ؛ ومنظمة الوحدة الأفريقية .

٣١- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في المؤتمر:

الفئة العامة: الرابطة الدولية للاقتصاديين الزراعيين ؛ وغرفة التجارة الدولية ؛ والائتلاف الدولي للعمل من أجل التنمية ؛ والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ؛ والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية ؛ والجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ والاتحاد العالمي للعمل ؛ والاتحاد العالمي لنقابات العمال .

الفئة الخاصة: خدمات الاتصالات والمعلومات العالمية للخطوط الجوية .

لام - مسائل أخرى(٤)
(البند ٩ من جدول الأعمال)

(أ) قيام المؤتمر باستعراض دوري لقوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)

٣٢- في الجلسة ٢٣٨ المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، لاحظ المؤتمر أن الدول التالية أصبحت أعضاء في الأونكتاد ، منذ الدورة السابعة للمؤتمر: استونيا وجزر مارشال ولاتفيا وليتوانيا وولايات ميكرونيزيا المتحدة . وقرر المؤتمر إدراج هذه البلدان في القوائم الملائمة ، عملا بالمقرر الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية بناء على توصية من الأمين العام للأونكتاد .

(ب) تقرير مجلس التجارة والتنمية الى المؤتمر (TD/361)

٣٣- في الجلسة نفسها ، أحاط المؤتمر علما بتقارير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الرابعة والثلاثين (الجزأين الأول والثاني) ، ودورته الخامسة والثلاثين (الجزأين الأول والثاني) ، ودورته السادسة والثلاثين (الجزأين الأول والثاني) ، ودورته الاستثنائية السادسة عشرة ، ودورته السابعة والثلاثين (الجزأين الأول والثاني) ، ودورته الثامنة والثلاثين (الجزء الأول) ، ودورته الاستثنائية السابعة عشرة (الجزأين الأول والثاني) ، وكانت هذه التقارير مشفوعة بمذكرة تفسيرية أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/361) .

(ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية طبقا للمادة ٨٠ من النظام الداخلي

٣٤- لاحظ المؤتمر ، في الجلسة نفسها ، أن الأمانة لم تتلق أي طلب من هيئات حكومية دولية لتسميتها ، طبقا للفقرتين ١٨ و١٩ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) .

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

٣٥- أقر المؤتمر ، في الجلسة نفسها ، الجدول الزمني المنقح للاجتماعات الذي يغطي الفترة الممتدة من انعقاد المؤتمر الى الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية المقرر أن تبدأ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (TD(VIII)/CRP.3) ، علما بأن الجدول الزمني قد يخضع لاستعراض آخر يجريه المجلس في النصف الثاني من دورته الثامنة والثلاثين .

ميم - اعتماد تقرير المؤتمر الى الجمعية العامة (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٣٦- في الجلسة ٢٣٩ (الختامية) المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، عرض المقرر السيد هكتور فيلا رويل (الفلبين) مشروع تقرير المؤتمر عن دورته الثامنة (TD/L.319 و Add.1-18) . واعتمد المؤتمر مشروع التقرير وأذن للمقرر ، وفقا للاجراءات المألوفة ، باستكمال التقرير النهائي كما هو مناسب بعد اختتام الدورة الثامنة للمؤتمر .

نون - اختتام الدورة الثامنة للمؤتمر

٣٧- بعد اعتماد المؤتمر للقرار ١٧١ (د-٨) المعنون "الاعراب عن الامتنان لحكومة وشعب جمهورية كولومبيا"(٥) ، وبعد البيانات الختامية التي أدلى بها ممثلو البرتغال (باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية) ، ويوغوسلافيا (باسم المجموعة الآسيوية) ، والاتحاد الروسي ، والجزائر (باسم المجموعة الأفريقية) ، والصين ، وسويسرا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والأمين العام للأونكتاد(٦) ، ألقى رئيس المؤتمر ، في الجلسة ٢٣٩ المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، بيانا ختاميا(٧) وأعلن اختتام الدورة الثامنة للمؤتمر .

حواشي الجزء الثالث

(١) للاطلاع على نتيجة الجلسة الخاصة ، انظر الجزء الثاني ، الفرع ثالثا أعلاه .

(٢) للاطلاع على القرار ، انظر الجزء الأول أعلاه ، الفرع جيم ، القرار ١٧٠ (د-٨) .

(٣) للاطلاع على قائمة المشتركين في المؤتمر ، انظر الوثيقة TD/INF.29 .

(٤) للاطلاع على الاجراء الذي اتخذه المؤتمر في إطار هذا البند من جدول الأعمال بشأن الرسالة الموجهة الى مؤتمر القمة المعني بالنهوض الاقتصادي بالمرأة الريفية وبشأن مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني" ، انظر الجزء الثاني ، الفرع رابعا ، أعلاه .

(٥) انظر الجزء الأول ، الفرع جيم ، أعلاه .

(٦) انظر الجزء الثاني ، الفرع سادسا ، أعلاه .

(٧) المرجع نفسه .

المرفقـــــات

Blank page

Page blanche

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية*

١- افتتاح المؤتمر

٢- انتخاب الرئيس

٣- إنشاء هيئات الدورة

٤- انتخاب نواب الرئيس والمقرر

٥- وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر
(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض ؛
(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض ؛

٦- إقرار جدول الأعمال

٧- المناقشة العامة

٨- تعزيز الاجراءات الوطنية والدولية والتعاون المتعدد الأطراف لإقامة اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف .
تقييم التحديات والامكانات التي تتيحها التغيرات الهيكلية الطويلة الأجل للتنمية القابلة للادامة وتوسيع التجارة الدولية في إطار اقتصاد عالمي مترابط . تشجيع النمو الاقتصادي والقدرات التكنولوجية وسرعة التنمية في البلدان النامية: اعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية سليمة وتحسين الادارة وإجراء اصلاحات هيكلية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء لتحقيق توزيع واستخدام وتعبئة الموارد البشرية والاقتصادية على نحو فعال وكفؤ ، وزيادة تحسين البيئة

---

* أقر في الجلسة العامة ٢٢٢ المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ (انظر الجزء الثالث ، الفقرة ١١ أعلاه) .

الاقتصادية الدولية . وبلوغا لهذه الغاية ، تعالج القضايا المندرجة في الميادين المترابطة التالية: الموارد اللازمة للتنمية ؛ التجارة الدولية ؛ التكنولوجيا ؛ الخدمات ؛ السلع الأساسية .

٩- مسائل أخرى

١٠- اعتماد تقرير المؤتمر الى الجمعية العامة .

المرفق الثاني

قائمة الممثلين والمراقبين الذين أدلوا ببيانات أمام المؤتمر أثناء المناقشة العامة

		رقم الجلسة العامة	التاريخ
	ألف - البلدان		
الاتحاد الروسي	السيد ك. ن. ايفانوف لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية	٢٣٧	١٩٩٢/٢/٢١
اثيوبيا	السيد أحمد حسين وزير التجارة	٢٢٤	١٩٩٢/٢/١١
الأرجنتين	السيد أليبتو غواداباني وزير العلاقات الاقتصادية الدولية	٢٣٧	١٩٩٢/٢/٢١
الأردن	السيد الشريف فواز شرف الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف	٢٢٨	١٩٩٢/٢/١٣
اسبانيا	السيد إينوسانسيو أرياس وزير الدولة للتعاون الدولي وشؤون أمريكا اللاتينية	٢٢٢	١٩٩٢/٢/١٠
استراليا	السيد ستيفن مارتان الأمين البرلماني لدى وزير الخارجية والتجارة	٢٢٣	١٩٩٢/٢/١٠
اسرائيل	السيد ايفراييم تاري نائب الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك	٢٣٠	١٩٩٢/٢/١٤
أفغانستان	السيد غلام محي الدين شاهباز وزير التخطيط	٢٣١	١٩٩٢/٢/١٤

المرفق الثاني (تابع)

		رقم الجلسة العامة
	ألف - البلدان (تابع)	
اكوادور	السيد فرناندو ريبادينيرا وكيل الوزارة للسياسة الاقتصادية الدولية	١٩٩٢/٢/١٢ ٢٢٦
ألمانيا	السيد كارل - ديتر سبرانجر الوزير الاتحادي للتعاون الاقتصادي	١٩٩٢/٢/١٠ ٢٢٢
اندونيسيا	السيد راديوس براويرو الوزير المنسق للشؤون الاقتصادية والمالية والصناعية وللاشراف على التنمية	١٩٩٢/٢/١١ ٢٢٤
أوروغواي	السيد خوليو أ. لاكارتي مورو رئيس الوفد	١٩٩٢/٢/١٣ ٢٢٨
أوغندا	السيد ريشارد هـ. كايجوكا وزير التجارة والتعاونيات والتسويق	١٩٩٢/٢/٢١ ٢٣٧
ايران (جمهورية - الاسلامية)	السيد عبد الحسين فاهاجي وزير التجارة	١٩٩٢/٢/١١ ٢٢٤
ايرلندا	السيد برنارد دافنبورت رئيس الوفد	١٩٩٢/٢/١٤ ٢٣٠
ايطاليا	السيد فاليريو بريغانتي كولونا وزارة الخارجية	١٩٩٢/٢/١٤ ٢٣٠

المرفق الثاني (تابع)

			رقم الجلسة العامة
		ألف - البلدان (تابع)	
بابوا غينيا الجديدة	السيد جون جيهينو وزير التجارة والصناعة	١٩٩٢/٢/١٣	٢٢٨
باكستان	السيد طارق فاروق ميرزا وزير الخارجية	١٩٩٢/٢/٢٠	٢٣٦
البحرين	السيد عبد الرزاق زين العابدين وزير التجارة والزراعة	١٩٩٢/٢/١٢	٢٢٧
البرازيل	السيد ألفارو غورجيل دي ألينكار الممثل الخاص لوزير العلاقات الخارجية	١٩٩٢/٢/١٣	٢٢٩
بلجيكا	السيد ر. اوربان وزير التجارة الخارجية	١٩٩٢/٢/٢٠	٢٣٦
بلغاريا	السيد فالنتين دوبريف نائب وزير الخارجية	١٩٩٢/٢/١٠	٢٢٣
بنغلاديش	السيد م. ك. انور وزير التجارة	١٩٩٢/٢/١٢	٢٢٦
بنما	السيد خوزيه مازيا اسبينو غونسالس مستشار رئيس الجمهورية للعلاقات التجارية الدولية	١٩٩٢/٢/٢٠	٢٣٦

المرفق الثاني (تابع)

		رقم الجلسة العامة	التاريخ
	ألف - البلدان (تابع)		
بوتان	السيد اوجيين تشيرنغ الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك	٢٣٣	١٩٩٢/٢/١٧
بوركينا فاصو	السيد توماس سانون وزير الصناعة والتجارة والمناجم	٢٢٨	١٩٩٢/٢/١٣
بولندا	السيد اندرزيج أوليشوفسكي وزير الدولة ، وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية	٢٢٢	١٩٩٢/٢/١٠
بوليفيا	السيد خورخي سوروكو الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف	٢٢٨	١٩٩٢/٢/١٣
بيرو	السيد خوان كارلوس هورتادو ميلر الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية	٢٢٩	١٩٩٢/٢/١٣
بيلاروس	السيد فكتور أندريوشين نائب رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية	٢٣٣	١٩٩٢/٢/١٧
تايلند	السيدة سوكون كانشانالاي ادارة الاقتصاد التجاري في وزارة التجارة	٢٢٣	١٩٩٢/٢/١٠

المرفق الثاني (تابع)

		رقم الجلسة العامة	التاريخ
	ألف - البلدان (تابع)		
تركيا	السيد غوندز اكتان الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف	٢٣٧	١٩٩٢/٢/٢١
تشيكوسلوفاكيا	السيد ميروسلاف برافدا المدير العام ، وزارة التجارة الخارجية	٢٢٥	١٩٩٢/٢/١١
توغو	السيد بوكبيسي بايادووا وزير التجارة والنقل	٢٢٧	١٩٩٢/٢/١٢
تونس	السيد حمادي خويني الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك	٢٢٧	١٩٩٢/٢/١٢
جامايكا	السيد لويد م. هـ . بارنيت الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف	٢٢٦	١٩٩٢/٢/١٢
الجزائر	السيد مسعود اية شعلال الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك	٢٢٣	١٩٩٢/٢/١٠
الجماهيرية العربية الليبية	السيد فوزي المقصبي رئيس الوفد	٢٣٤	١٩٩٢/٢/١٨
جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد أمير حبيب جمال الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف	٢٢٩	١٩٩٢/٢/١٣

المرفق الثاني (تابع)

		رقم الجلسة العامة	التاريخ
	ألف - البلدان (تابع)		
جمهورية كوريا	السيد لي سانغ أوك وزير الخارجية	٢٢٣	١٩٩٢/٢/١٠
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	السيد سونغ هي تشول نائب وزير التجارة الخارجية	٢٢٤	١٩٩٢/٢/١١
الدانمرك	السيد هنريك فولك وزير الدولة ، وزارة الخارجية	٢٢٢	١٩٩٢/٢/١٠
رومانيا	السيد أوجين يونيسكو السفير فوق العادة والمفوض لدى كولومبيا	٢٢٧	١٩٩٢/٢/١٢
زائير	السيدة هورتانس كابامبا واباشيات. وزيرة الاقتصاد والصناعة والتجارة	٢٣٥	١٩٩٢/٢/١٩
زمبابوي	السيد ك. م. كانغاي وزير الصناعة والتجارة	٢٢٩	١٩٩٢/٢/١٣
سان تومي وبرنسيبي	السيد رضا ايللوز رئيس الوفد	٢٢٩	١٩٩٢/٢/١٣
سري لانكا	السيد أ. أ. منصور وزير التجارة والتبادل التجاري	٢٣٤	١٩٩٢/٢/١٨

المرفق الثاني (تابع)

			رقم الجلسة العامة
		ألف - البلدان (تابع)	
السلفادور	السيد ريكاردو اورلاندو فالديفييزو أوريانى نائب وزير العلاقات الخارجية	١٩٩٢/٢/١٢	٢٢٦
سنغافورة	السيد ياتيمان يوسف الأمين البرلماني لدى وزارة الخارجية	١٩٩٢/٢/١٣	٢٢٩
السنغال	السيد جاك ضيوف البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك	١٩٩٢/٢/١٢	٢٢٧
السويد	السيد اولف دنكلسبيل وزير الشؤون الأوروبية والتجارة الخارجية ، وزارة الخارجية	١٩٩٢/٢/١٧	٢٣٢
سويسرا	السيد جان دانييل جيربي الوزير المفوض المكتب الاتحادي للشؤون الاقتصادية الخارجية ، الادارة الاتحادية للاقتصاد العام	١٩٩٢/٢/١٢	٢٢٧
شيلي	السيد خورخي مارشال وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية	١٩٩٢/٢/١١	٢٢٥

المرفق الثاني (تابع)

		التاريخ	رقم الجلسة العامة
	ألف - البلدان (تابع)		
الصين	السيد هي تشونلين نائب أمين عام مجلس الدولة	١٩٩٢/٢/١٢	٢٢٦
العراق	السيد فاروق العبيدي المدير العام ، وزارة التجارة	١٩٩٢/٢/١٢	٢٢٦
عمان	السيد مقبول علي سلطان وزير التجارة والصناعة	١٩٩٢/٢/١٠	٢٢٣
غانا	السيد الحاج هودو يحيى أمين مجلس الدفاع الوطني المؤقت لشؤون التجارة والسياحة	١٩٩٢/٢/١٢	٢٢٦
غواتيمالا	السيد ألفونسو متى السفير فوق العادة والمفوض لدى كولومبيا	١٩٩٢/٢/١٨	٢٣٤
فرنسا	السيد ألان فيفيان وزير الدولة للشؤون الخارجية	١٩٩٢/٢/١٠	٢٢٣
الفلبين	السيد بابلو ر. سواريز وكيل وزير الخارجية	١٩٩٢/٢/١٩	٢٣٥
فلسطين	السيد محمد أبو كواش مدير العلاقات الاقتصادية	١٩٩٢/٢/١٩	٢٣٥

المرفق الثاني (تابع)

			رقم الجلسة العامة
		ألف - البلدان (تابع)	
فنزويلا	السيد هوراسيو ارتياغا الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف	١٩٩٢/٢/١٣	٢٢٨
فنلندا	السيد مارتي أهتيساري وزير الدولة ، وزارة الخارجية	١٩٩٢/٢/١١	٢٢٥
الكاميرون	السيد فرانسوا كزافيه نغوبييو الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف	١٩٩٢/٢/١٨	٢٣٤
الكرسي الرسولي	المونسينيور باولو روميو المبعوث الخاص لقداسة البابا يوحنا بولس الثاني	١٩٩٢/٢/١٠	٢٢٣
كندا	السيدة سوزان دوبليسي الأمينة البرلمانية لدى وزير العلاقات الخارجية والتنمية الدولية	١٩٩٢/٢/١١	٢٢٥
كوبا	السيد ارنستو ميلاندس وزير لجنة الدولة للتعاون	١٩٩٢/٢/١٢	٢٢٧
كوت ديفوار	السيد كوفي كوامي الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف	١٩٩٢/٢/١٤	٢٣١
كوستاريكا	السيد رودريغو بارسونا الممثل الخاص	١٩٩٢/٢/١٠	٢٢٢

المرفق الثاني (تابع)

		رقم الجلسة العامة التاريخ
	ألف - البلدان (تابع)	
كولومبيا	السيدة نويمي سانين دي روبيو وزيرة العلاقات الخارجية	٢٣٢ ١٩٩٢/٢/١١
الكويت	السيد عبد الله هـ . جار الله وزير التجارة والصناعة	٢٢٤ ١٩٩٢/٢/١١
كينيا	السيد ا. مباريري مساعد وزير التجارة	٢٣٢ ١٩٩٢/٢/١٧
لكسمبرغ	السيد جورج وهلفارت وزير الدولة للشؤون الخارجية ، والتجارة الخارجية والتعاون	٢٢٦ ١٩٩٢/٢/١٢
ليبيريا	السيدة اميليا وارد وزيرة التخطيط والشؤون الاقتصادية	٢٣٤ ١٩٩٢/٢/١٨
مالي	السيدة سيس مريم خيدامه سيديبي وزيرة التخطيط والتعاون	٢٣٠ ١٩٩٢/٢/١٤
ماليزيا	السيد شوا جوي مينغ نائب وزير التجارة الدولية والصناعة	٢٣٦ ١٩٩٢/٢/٢٠
مصر	السيد منير زهران رئيس الوفد	٢٢٨ ١٩٩٢/٢/١٣
المغرب	السيد حسن أبو يوب وزير التجارة الخارجية	٢٢٣ ١٩٩٢/٢/١٠

المرفق الثاني (تابع)

			رقم الجلسة العامة
		ألف - البلدان (تابع)	
المكسيك	السيد بدرو نويولا وكيل وزير التجارة الخارجية	١٩٩٢/٢/١٣	٢٢٩
ملاوي	السيد دالتون كاتوبولا وزير التجارة والصناعة	١٩٩٢/٢/٢٠	٢٣٦
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد تيموتي سينسبوري وزير التجارة	١٩٩٢/٢/١٠	٢٢٢
منغوليا	السيدة تسيرينا دميدين تونغالاغ وزارة التجارة والصناعة	١٩٩٢/٢/٢٠	٢٣٦
موريتانيا	السيد عبد الرحمن ولد مصطفى رئيس الوفد	١٩٩٢/٢/٢١	٢٣٧
موزامبيق	السيد دانييل غبرييل تامبي وزير التجارة	١٩٩٢/٢/١٤	٢٣١
ناميبيا	السيد بن اماثيلا وزير التجارة والصناعة	١٩٩٢/٢/١٣	٢٢٨
النرويج	السيدة غريتي فاريمو وزيرة التعاون الانمائي	١٩٩٢/٢/١١	٢٢٤
النمسا	السيد هارولد كريد رئيس الوفد	١٩٩٢/٢/١٩	٢٣٥

المرفق الثاني (تابع)

		رقم الجلسة العامة
	ألف - البلدان (تابع)	
نيبال	السيد أيشواريا لال براداهانانغ وزير الدولة للتجارة والتموين	١٩٩٢/٢/١٢ ٢٢٧
النيجر	السيد آدمو ساليفو وزير الدولة للتجارة والسياحة	١٩٩٢/٢/١٩ ٢٣٥
نيجيريا	السيد الحاج أبو بكر عبد القادر نائب وزير التجارة والسياحة	١٩٩٢/٢/١٣ ٢٢٩
نيكاراغوا	السيد اوسكار ايفراين أليمان ب. وزارة الاقتصاد والتنمية	١٩٩٢/٢/١٧ ٢٣٣
نيوزيلندا	السيد باري هـ . بروكس المستشار الخاص ، وزارة العلاقات الخارجية والتجارة	١٩٩٢/٢/١٢ ٢٢٧
الهند	السيد ب. تشيدامبارام وزير التجارة	١٩٩٢/٢/١٤ ٢٣٠
هندوراس	السيد ماريو كارياس سابانا وزير العلاقات الخارجية	١٩٩٢/٢/١٧ ٢٣٣

المرفق الثاني (تابع)

			رقم الجلسة العامة
		ألف - البلدان (تابع)	
هنغاريا	السيد ايستفان ماجور نائب وزير الدولة ، وزارة العلاقات الاقتصادية الدولية	١٩٩٢/٢/١٤	٢٣٠
هولندا	السيدة ايفون س. م. ت. فان روي وزيرة التجارة الخارجية	١٩٩٢/٢/١٠	٢٢٢
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ميليندا كيمبل نائبة مساعد وزير الخارجية ، مكتب شؤون المنظمات الدولية ، وزارة الخارجية	١٩٩٢/٢/١٢	٢٢٦
اليابان	السيد كوجي كاكيزا وا نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية	١٩٩٢/٢/١٢	٢٢٦
يوغوسلافيا	السيد ميودراغتراجكوفيتش رئيس الوفد	١٩٩٢/٢/١٢	٢٢٦
اليونان	السيد بتروس أنغيلاكيس مدير المنظمات الاقتصادية الدولية ، وزارة الخارجية	١٩٩٢/٢/١٠	٢٢٢

المرفق الثاني (تابع)

		رقم الجلسة العامة	التاريخ
باء - الأمانة العامة للأمم المتحدة			
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	السيد عيسى ب. ي. ديالو الأمين التنفيذي بالنيابة	٢٣٥	١٩٩٢/٢/١٩
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	السيد رافي سوهني رئيس شعبة التجارة الدولية والسياحة	٢٣٦	١٩٩٢/٢/٢٠
لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية اطارية متعلقة بتغير المناخ	السيد ميخائيل زاميت كوتاجار الأمين التنفيذي	٢٣١	١٩٩٢/٢/١٤
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية	السيد غريغوار غ. دي كالبرماتن رئيس وحدة تخطيط وتقييم السياسات	٢٣١	١٩٩٢/٢/١٤
مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	السيد كارلوس نونس سوكر نائب المدير	٢٣٤	١٩٩٢/٢/١٨
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	السيد موريس سترونغ الأمين العام	٢٣٢	١٩٩٢/٢/١٧

المرفق الثاني (تابع)

		رقم الجلسة العامة التاريخ

باء - الأمانة العامة للأمم المتحدة (تابع)

ادارة الأمم المتحدة للتعاون التقني لأغراض التنمية	السيد كونغ فانونغ المدير	١٩٩٢/٢/١٤	٢٣٠
برنامج الأمم المتحدة الانمائي	السيد ادوارد أوموتوزو نائب المدير ، شعبة العلاقات الخارجية	١٩٩٢/٢/٢١	٢٣٧
صندوق الأمم المتحدة للانشطة السكانية	السيدة نفيس صادق	١٩٩٢/٢/١٣	٢٢٩

المرفق الثاني (تابع)

		رقم الجلسة العامة	التاريخ
جيم - الوكالات المتخصصة ، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ، ومركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات			
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	السيد ر. ج. بركنز المدير ، شعبتا السلع الأساسية والتجارة	٢٢٧	١٩٩٢/٢/١٢
الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة	السيد أرثر دنكل المدير العام	٢٢٣	١٩٩٢/٢/١٠
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	السيد مويس منسى مساعد الرئيس	٢٢٤	١٩٩٢/٢/١١
صندوق النقد الدولي	السيد ميشيل كمديسوس المدير العام	٢٢٤	١٩٩٢/٢/١١
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	السيد فيديركو مايور المدير العام	٢٣٧	١٩٩٢/٢/٢١
البنك الدولي	السيد اتيلا كاراوسمانوغلو المدير العام ، مكتب الرئيس	٢٢٨	١٩٩٢/٢/١٣

المرفق الثاني (تابع)

			رقم الجلسة العامة
		التاريخ	
دال - الهيئات الحكومية الدولية الأخرى			
مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ	السيد أبيه كافومبي - موكاسا رئيس لجنة السلع الأساسية	١٩٩٢/٢/١٣	٢٢٨
لجنة الاتحادات الأوروبية	السيد جوان برات كول المدير العام	١٩٩٢/٢/١١	٢٢٤
الصندوق المشترك للسلع الأساسية	السيد بودي هارتانتيو المدير العام	١٩٩٢/٢/١٨	٢٣٤
أمانة الكومنولث	الرئيس ايميكا انياوكو الأمين العام	١٩٩٢/٢/١٢	٢٢٦
الجماعة الأوروبية	السيد فرناندو فاريا دي اوليفيرا	١٩٩٢/٢/١٠	٢٢٢
المجلس الدولي لزيت الزيتون	السيد فاوستو لوتشيتي المدير التنفيذي	١٩٩٢/٢/٢١	٢٣٧
المنظمة الدولية للسكر	السيد الفريدو ر. ريكارت المدير التنفيذي	١٩٩٢/٢/١٨	٢٣٤
المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية	السيد ب. س. ي. فريزايلاه المدير التنفيذي	١٩٩٢/٢/١٩	٢٣٥
المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية	السيد سالفادور أريولا الأمين الدائم	١٩٩٢/٢/١٢	٢٢٦
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	السيد جان - كلود بايي الأمين العام	١٩٩٢/٢/١١	٢٢٤

المرفق الثاني (تابع)

			رقم الجلسة العامة
		التاريخ	

هاء - المنظمات غير الحكومية

الفئة العامة

غرفة التجارة الدولية	السيد هكتور لاريوس الممثل	١٩٩٢/٢/١٧	٢٣٣
الائتلاف الدولي للعمل من أجل التنمية	السيدة جانيس فوردي الرئيسة	١٩٩٢/٢/١٧	٢٣٣
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة	السيد لويس اندرسن الأمين العام	١٩٩٢/٢/٢٠	٢٣٦
الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية	السيدة مارتا بوينو المستشارة القانونية	١٩٩٢/٢/١٤	٢٣١
الجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	السيد الفريدو بنتو سافيدرا نائب الرئيس	١٩٩٢/٢/١٨	٢٣٤
الاتحاد العالمي لنقابات العمال	السيد جلبرتو مورالس الممثل	١٩٩٢/٢/١٧	٢٣٣
الاتحاد العالمي للعمل	السيد اليخندرو برنال الممثل	١٩٩٢/٢/١٧	٢٣٣

المرفق الثالث

الخطب التي ألقيت في الحفل الافتتاحي والبيانات الأخرى التي ألقيت في المؤتمر

ألف - الخطب التي ألقيت في الحفل الافتتاحي في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٢

١- البيان الذي ألقاه السيد بطرس بطرس غالي ، الأمين العام للأمم المتحدة(١)

من دواعي سروري العظيم أن أخاطب هذه الجلسة الافتتاحية للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

وبادىء ذي بدء أود ، سيادة الرئيس ، أن أوجه اليكم . باسم الأمم المتحدة ، خالص شكري لحرارة الحفاوة التي شملتم بها هذا التجمع العظيم في كرتاخينا دي انديا س . والواقع أنه من حظنا أن ننعم بكرم ضيافة كولومبيا في مثل هذا الاطار التاريخي الجميل . وأود أيضا أن أعبر عن امتناني لجميع الوزراء ورؤساء الوفود الذين أتوا إلي هنا ، مما يؤكد ما تعلقه بلدانهم من أهمية على أعمال الأونكتاد الثامن .

إن الموضوع الذي يتناوله هذا المؤتمر ، وهو أول اجتماع اقتصادي رئيسي ينظم تحت رعاية الأمم المتحدة منذ أن توليت منصبي كأمين عام ، هو "تعزيز الاجراءات الوطنية والدولية والتعاون المتعدد الأطراف لاقامة اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف" . ومن دواعي سروري العظيم أن تتاح لي هذه الفرصة لكي أقول بضع كلمات حول موضوع يهمني عظيم الاهتمام . فالحق أنني كنت دائما على اقتناع بأن التعاون الاقتصادي الدولي لتعزيز التنمية يرتبط ارتباطا وثيقا بهدف إقرار السلم والأمن وصونهما .

ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يلعب منذ انشائه دورا حفازا في تشجيع عملية التنمية ، وذلك خاصة عن طريق مساعدة البلدان النامية على المشاركة المنصفة في الترتيبات المالية والتجارية الدولية . وأود في هذا الصدد أن أوجه تحية خاصة للأمناء العامين

---

(١) عمم أولا في الوثيقة TD/L.329 .

الذين تولوا رئاسة الأونكتاد ، السيد راؤول بريبيش والسيد مانويل بيريز غيريرو والسيد غاماني كوريا ، والأمين العام الحالي السيد كينيث دادزي ، الذين خدموا بامتياز كبير قضية التعاون والحوار من أجل التنمية .

إن هذا المؤتمر ينعقد في لحظة استثنائية تتسارع فيها خطى التاريخ ، موحية بآمال كبار ولكنها تثير أيضا شكوكا جمة . فلقد أضفت نهاية الحرب الباردة لونا مختلفا كل الاختلاف على مسألة السلم والأمن ، على الصعيدين الدولي والاقليمي معا . واختفاء الايديولوجيات ومناطق النفوذ المتنافسة معناه أن البلدان جميعها أصبحت تتحمل مسؤولية تشجيع قيام تعاون اقتصادي وسياسي يعم نفعه الجميع .

وفي الوقت ذاته فإن هذه التطورات تزيد من خطر نشوب النزاع ، مبرزة الضرورة البالغة لاعادة التفكير في نهج تكفل الأمن الجماعي وصيانة السلم .

وقد أضيف هنا أن المبادىء المتأصلة في النظم الديمقراطية وفي الادارة السليمة للشؤون العامة يجب ألا تتوقف عند الحدود الوطنية ، وإنما يجب أن تنطبق أيضا على إدارة الاقتصاد العالمي .

إن المطالب تتزايد على الأمم المتحدة من أجل إقرار السلم وصون السلم ، وتتزايد مطالبتها بتلبية الاحتياجات الناجمة عن أزمات انسانية ضخمة الأبعاد . ودور المنظمة يحظى بالتقدير التام من الرأي العام ومن قادة المجتمع الدولي على السواء . ولقد تحقق بالفعل تقدم كبير على هذه الجبهات ، وخاصة في تسوية المنازعات الاقليمية . ومن الواجب الآن تعزيز هذا التقدم وتوسيعه .

إن اجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن في الأسبوع الماضي أعطى لهذه العملية دفعة قوية يجب مواصلتها . وقد طلب المشاركون في اجتماع القمة ، في الاعلان المشترك الصادر عنهم ، الى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل ، من خلال الهيئات المناسبة ، على ايلاء أعلى أولوية لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والايكولوجية التي تهدد السلم والأمن . كما تعهدوا بالتصدي للمشاكل العاجلة ، ولا سيما مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التي

تتطلب استجابة جماعية من المجتمع الدولي . وخلصوا من ذلك الى إعادة تأكيد اقتناعهم بأن "السلم والاستقرار الدائمين يتطلبان قيام تعاون دولي فعال من أجل القضاء على الفقر وتحقيق حياة أفضل للجميع في ظل حرية أرحب" .

وكان من دواعي سروري بوجه خاص أن اجتماع قمة مجلس الأمن أعرب عن تأييد كبير للاقتراح الذي طرح في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية ، وهو اقتراح أتشاور الآن مع الحكومات بشأنه . وانني أرحب بهذه المبادرة الهامة التي تجيء الآن وقد أصبح في مقدورنا أن نعيد تركيز اهتمامنا على أهمية رخاء الناس وأحوال معيشتهم ، كعنصر أصيل في عملية التنمية .

ومن ناحيتي ، فإنني سأعمل جاهدا لتزويد المنظمة بالهياكل والأساليب والوسائل المناسبة التي تجعلها أقدر على الاستجابة للمقترحات الرامية الى تعزيز التعاون الدولي .

إنني على اقتناع بأن الأمم المتحدة هي وحدها التي تستطيع أن تقوم على الصعيد العالمي بوضع وترويج نهج متكامل يمكّن المجتمع الدولي من التصدي للتحديات الجسيمة التي تواجه البشرية اليوم . ويجب أن ينبني هذا النهج على مفهوم موسع للأمن ، تراعى فيه جوانبه الاقتصادية والاجتماعية . وهذا هو المنظور العام الذي يجب أن تأتي منه "استراتيجية عالمية بحق" تجسد التزامنا بالتنمية وبتقليل التفاوت بين الأمم والمجتمعات والشعوب .

إن عبء الديون الخارجية في السنوات الأخيرة أعاق التنمية في عدد كبير من البلدان النامية . ومن المفارقات أن العديد من أفقر البلدان اضطر الى تحويل موارد ضخمة الى البلدان الغنية . فما العجب ، والحال كذلك ، في أن تضعف الاستثمارات وأن يتأخر النمو؟ إن الأزمة الاقتصادية الناجمة عن هذه الأوضاع تعرض للخطر المؤسسات الديمقراطية التي لا تزال هشة في تلك البلدان ، وتهدد بالتالي هيكلها الاجتماعي واستقرارها الوطني ومستقبلها السياسي .

ومناطق الفقر لا تنكمش بل تتوسع باستمرار ، مشكّلة بؤرا محتملة للعنف والمواجهة . ولقد قام البرهان بالفعل على أنها يمكن

أن تشتعل في منازعات مسلحة أساسها عوامل اثنية أو قبلية أو قومية أو دينية . وأسباب التهديدات التي تتعرض لها البيئة ، وأسباب الهجرات الجماعية وتفشي الأوبئة ، انما تكمن الى حد كبير في الفقر وتفاوت الدخول بين الشعوب والأمم . وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي بوجه خاص ، اللذين لهما أهمية حاسمة بالنسبة الى السلم والأمن الدوليين ، لا يزال تحقق توافق آراء عالمي لصالح التنمية يمر بمرحلة مخاض وولادة . فينبغي أن تعجل نهاية الحرب الباردة بهذه العملية اذا كنا نريد أن نكون مستعدين لمقدم الحضارة الكلية التي تكلم عنها تيلارد دو شاردان .

إن الأمم المتحدة تعمل منذ إنشائها على تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية . على أن حصيلة جهودها كثيرا ما حجبتها المواجهة بين الشرق والغرب . يضاف الى ذلك أن مفهوم التنمية بمعناه الواسع ليس فكرة تحتشد لها الجماهير ولا يشد انتباه الرأي العام مثلما هو الحال في المنازعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية . وهذا هو السبب في أن جهود المنظمة في مجال التنمية لم تحظ دائما بالدعم الحقيقي والمستمر . وفي ظل نهاية الحرب الباردة والتقارب بين الشرق والغرب ، هناك خطر تحوّل بلدان الجنوب الى كتلة جديدة من الفقر تمتد من البحر الأبيض المتوسط الى البحر الكاريبي . وهناك خطر وقوع مصادمات بين أنانية البلدان الغنية ويأس البلدان الفقيرة . وهذا هو الذي يجعل حتمية التنمية القابلة للإدامة عاملا جوهريا في إقرار السلم والأمن في العالم . وهي خطوة لا جدال في أنها تحقق المصلحة العامة لجميع أعضاء المجتمع الدولي ، سواء أكان انتماؤهم الى أسرة الدول البروليتارية أو الى أسرة الدول المنعمة .

وذلك هو الذي يحدو بالمجتمع الدولي الى التوجه الى الأمم المتحدة على أمل أن تستطيع المساهمة في حل هذه المشاكل وأن تتصدى لهذه التحديات الجديدة . على أن الحكومات لم تعلن بعد تعهدها بتقديم الدعم الاقتصادي والمالي بما يرتفع الى مستوى هذا الرجاء وهذا الأمل .

ولكن يجب الاعتراف بأن أنشطة الأمم المتحدة توجهت ، بصورة خاصة ، الى نشر دراسات واحصاءات بهدف تعبئة المجتمع الدولي وشحذ

وعيه بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تبتلي العالم النامي . وقد تركزت أنشطة الأمم المتحدة في المقام الأول على مساعدة خبراء الاقتصاد والتخطيط على اتباع سياسات جديدة سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي . وفي المقابل ، يجب الاعتراف بأن المنظمة ليست فقط مصدرا فريدا للمساعدة المتعددة الأطراف الخالية من أي انحياز أو شروط ، وانما هي أيضا المحفل الدولي الوحيد ذو العضوية العالمية الذي يتناول ارتباط المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ويجب المحافظة على هذا المركز الممتاز وتعزيزه . ففي إطار الأمم المتحدة جرى تناول وتحليل ودراسة وابراز الترابط القائم فيما بين الدول والصلات القائمة فيما بين القضايا الدولية الشديدة التنوع .

وفي هذا الميدان ، سيادة الرئيس ، كما في كثير من الميادين الأخرى أثبتت الأمم المتحدة على نحو واضح ودقيق أن التحديات التي نواجهها يجب التصدي لها ، لا في اطار الدولة القومية ، بل في اطار عمل دولي تشارك فيه المسكونة قاطبة . لقد آن الأوان للاستفادة التامة من المنظمة ، نظرا لما اكتسبته من خبرة وما حققته من فهم للبعد العالمي للمشاكل المطروحة ، لتمكين جميع الشعوب من العيش في عالم جديد نفي عنه الفقر وسوء التغذية والمجاعات والأوبئة ؛ عالم جديد تستطيع فيه الأمم أن تتعايش متآلفة يظللها على الأقل الحد الأدنى من الانصاف والمساواة .

ولا جدال في أن المشاكل التي تواجه مجتمع كوكبنا مشاكل بالغة التعقيد .

والحكومات تقع على عاتقها المسؤولية الكبيرة عن وضع وتنفيذ استراتيجيات حكيمة للتنمية . وواضح أن تنمية الموارد البشرية والقضاء على الفقر يجب أن يكونا محور هذه الاستراتيجيات . والقوة الدافعة الجديدة نحو المشاركة الشعبية ودمقرطة المؤسسات واحترام حقوق الانسان أصبحت تساعد بالفعل على ايجاد مناخ موات لتطبيق هذه السياسات . والأمم المتحدة تعرف واجبها في مساعدة الحكومات في عملية الدمقرطة هذه كفاتحة للتنمية التي تصبو اليها الشعوب والأمم .

إن بلوغ هذه الغاية يتطلب ابتكار واختراع وتجريب أساليب جديدة ، كما يتطلب اقامة مؤسسات . وبالوسع ، مثلا ، اجراء استعراض

كل ثلاث سنوات للحالة العالمية ، وبالاستناد الى ذلك ، التماس الاتفاق ، على الصعيد الدولي ، على اطار يتيح معالجة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما بينها من ترابط . وسوف يتطلب ذلك اجراء دراسات مستفيضة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ، وييسر الاستخدام الرشيد للامم المتحدة والوكالات المتخصصة بفضل التنسيق الأحسن والاتساق الأكبر في منظومة الأمم المتحدة .

وكل الشواهد تدل على أنه سيتعين في فترة التسعينات التصدي للضغوط المتزايدة على الموارد المالية النادرة ، باتباع سياسات تشجع تعبئة المدخرات الوطنية ، واتخاذ تدابير قوية لتخفيض الديون وتشجيع تدفق الموارد الخارجية دون أن يؤدي ذلك الى مزيد من الديون .

وفي هذا الصدد فإن الحاجة واضحة ، كما اقترح صديقي وسلفي السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية .

وثقتي وطيدة في قدرة الأمم على الاتفاق على تدابير عادلة لمكافحة تدهور البيئة العالمية . وما من شك في أن "قمة الأرض" التي ستنعقد قريبا في ريو ستشجع المجتمع الدولي على أداء هذه المهمة وعلى تحديد مسارات استراتيجية جديدة لوجودها أهمية حاسمة لمستقبل حضارتنا .

إنكم مقدمون على دراسة قضايا تتصل بجوانب جوهرية من النشاط البشري . وأنتم على علم بالمناقشات الجارية الآن ، ولا سيما في اطار جولة مفاوضات أوروغواي . إن التجارة هي محرك الاقتصاد العالمي . إنها تحرر النمو . وهي تزود البلدان النامية بوسائل جديدة للتخلص من حلقة التخلف . وميدان التجارة العالمية هو الذي تتبدى فيه التشوهات على أوضحها . ومن المفارقات أن البلدان الفقيرة هي التي تعاني من أعتى القيود في الميدان التجاري . ولذلك لا بد من أن تتكلل جولة أوروغواي بالنجاح . فإذا تحقق ذلك ، سنصبح في وضع يمكننا من أن نضع أسس نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ومتحرر وطليق ومنفتح بحق .

والأونكتاد ، بصفته الجهاز الرئيسي للجمعية العامة في ميدان التجارة والتنمية ، يتيح لكم الفرصة لمناقشة هذه القضايا باسلوب شامل ومتكامل . والكثير من هذه القضايا مطروح بوضوح في جدول أعمالكم ، ولا سيما القضايا المتعلقة بالتجارة والتمويل والمواد الخام والاستثمارات والخدمات والتكنولوجيا . ولكن هناك قضايا غيرها ليست مطروحة في جدول أعمالكم . يحضرني منها بوجه خاص مستقبل المفاوضات التجارية والترتيبات المؤسسية التي تمكن من التصدي لهذه المشاكل التي تكمن في صميم قضية التنمية . إن التاريخ يضع على عاتقكم مسؤولية خاصة عن التوصل الى توافق آراء يشد من أزر الجهود الدولية الرامية الى ضمان الرخاء الاقتصادي والاجتماعي للشعوب . لأن ذلك هو في النهاية الهدف الوحيد للتنمية . وعندما تعكفون على مناقشة الاصلاحات المؤسسية الكفيلة بتعزيز نفع الأونكتاد وفاعليته ، يجب أن تضعوا في اعتباركم أن هذه الاصلاحات يجب أن تكون ضمن اطار منظومة الأمم المتحدة .

واذا كنا نريد أن نسعى الى بلوغ الهدف الأعظم الخاص بتحقيق السلم عن طريق التنمية ، متوخين مزيدا من الصدق ، ومزيدا من القوة والعزم ، فنحن بحاجة الى تقوية الارادة السياسية للدول الأعضاء ، وبحاجة الى موارد جديدة ، وبحاجة الى نظام أكثر تنسيقا وأكثر تكاملا ، يجمع بين الأمم المتحدة ، من ناحية ، والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية ، من ناحية أخرى .

ولا يخالجني شك في أن مناقشاتكم سوف تؤدي الى شيوع مناخ سياسي والى توجهات مبتكرة تساعد على اعطاء قوة دفع جديدة للنمو والتنمية . والتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية يجب أن تتوفر له هياكل أساسية متينة ، لأنه عنصر أساسي في النظام العالمي الجديد الذي تتشكل ملامحه الآن . ولن يقوم سلم أو استقرار بدون تنمية . ولن تتحقق التنمية بدون سلم وأمن . ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يمكنه ، كمحفل لتشجيع التجارة والتنمية ، أن يقدم في دورته الثامنه اسهاما رئيسيا في هذا المنعطف التاريخي لكوكبنا وهو على أعتاب القرن الحادي والعشرين .

وأرجو لكم كل التوفيق في أعمالكم .

٢- الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه الدكتور سيزار غافيريا تروخييو ، رئيس جمهورية كولومبيا (ب)

إنه لشرف عظيم لكولومبيا أن تكون مقرا للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وإنه أيضا لشرف عظيم لها أن تستقبل هذا العدد الغفير من الضيوف الموقرين في كرتاخينا دي انديا س ، وأخص منهم بالذكر الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد بطرس بطرس غالي . ويسعدني أن أرحب بهم باسم حكومة وشعب كولومبيا .

ولقد كانت كرتاخينا دي انديا س خلال سنوات عديدة مركزا من المراكز الرئيسية للتجارة بين العالم الجديد والعالم القديم . وهذه المدينة التي تعتبر تراثا تاريخيا للانسانية تدين برخائها ومجدها الأثري الى النشاط التجاري . ومن الصدف السعيدة ومن البشائر الرائعة أن هذا المؤتمر ينعقد هنا ، بعد مرور خمسمائة عام على اكتشاف أمريكا . ففي السنة بالذات التي نحتفل فيها بذكرى اللقاء بين عالمين ، نجد أن عالمين من نوع آخر ، هما العالم الصناعي والعالم الأقل نموا ، يجتمعان للحوار حول الفوارق بينهما وللبحث عن حلول لمشاكل التنمية والتجارة . ويحدث هذا اللقاء في كرتاخينا والعالم يمر بفترة من التغييرات التي يصطحب جزء كبير منها بالعواصف ويبشر بحقب أفضل ولكنها تنطوي أيضا على مخاطر جديدة ومطالب جديدة بالعمل المشترك .

والسبب الرئيسي للتضاؤل يتمثل في تضاؤل المواجهة بين الشرق والغرب . فبعد أن انتهت الحرب المسماة "الحرب الباردة" ، أصبح من الممكن الاستفادة من الطاقات الهائلة التي كانت تستهلك في الصراع الايديولوجي وفي المواجهة بين القطبين من أجل التفوق العسكري لتوجيهها نحو حل المشاكل الحقيقية التي نعاني منها .

وعلى الرغم من أن شيئا من هذا القبيل قد حدث ، فإن التحديات الرئيسية للبشرية ، أي تلك التحديات التي يجب أن تدرج في جدول الأعمال الجديد للمجتمع العالمي مثل التقدم الاقتصادي ، وإزالة الفوارق الاجتماعية الهائلة ، والقضاء على الأمراض المستوطنة ، وانتشار السلاح النووي ، وتدهور البيئة ، والاتجار بالمخدرات ، بقيت حتى الآن بدون حل حقيقي .

(ب) عمم أولا في الوثيقة TD/L.328 .

ولا يمكن حل هذه المشاكل دون التعاون بين جميع الدول ، وبخاصة بين الدول الصناعية والدول الأقل نموا ، وهذا هو ما يؤكد اقتناعنا بأنه لا يمكن أن نتقدم حقا في بناء عالم أفضل إلا من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف والالتزامات المتعددة الأطراف . ولهذا السبب ، تؤيد كولومبيا الأونكتاد بوصفه المحفل الرئيسي للقضايا المتعلقة بالتنمية والتجارة الدولية .

وفي عالم تميل فيه الخلافات الايديولوجية والسياسية الى التلاشي ، أصبحت المواضيع الاقتصادية التي هي مصب اهتمام هذا الاجتماع ، أي التجارة والتنمية ، تحتل مركز المناقشة . وفي معالجة هذه المسائل ، تتاح للمجتمع العالمي أيضا فرصة للاختيار بين المواجهة والتعاون . وأفضل طريقة للتوصل الى تسوية لهذه الفوارق بواسطة التعاون هي الاعتراف بوجود تطلعات ومصالح مختلفة يجب التوفيق بينها عن طريق الحوار والتضامن الدولي . وهناك اتجاهات مشجعة توحي بأن هذه المشاكل يمكن بالفعل تسويتها بصورة بناءة .

ونلاحظ في المقام الأول نوعا من التوافق العالمي في الآراء آخذ يتبلور ويقضي بأن المنافسة هي أداة أساسية لتقوية فعالية الأسواق الداخلية والخارجية . ومن الناحية العملية ، اعتمدت جميع البلدان النامية اصلاحات في هذا الاتجاه ، بعضها بصورة أكثر كثافة من البعض الآخر .

وهذا الاعتقاد أثر بدوره على تعريف دور الدولة في التنمية الاقتصادية . وآخذ الحيز الذي يحتله القطاع الخاص يتسع أكثرا فأكثر وأصبحت وظيفة الدولة محددة تحديدا أوضح . وقد سمح ذلك بازدهار الديمقراطية والحرية والتعددية في جميع أنحاء كوكبنا .

ومن الحقائق البديهية ايضا أن العالم أصبح أكثر ترابطا من أي وقت مضى . فالتقدم في وسائل الاتصالات وتكامل الاقتصاديات المختلفة فتحا امكانيات جديدة للتعاون . وبالمثل فان انهيار الايديولوجية الشيوعية قد حطم الحائط الذي كان يقسم العالم الى قسمين . واليوم لدينا مجتمع جديد من البلدان التي تؤمن بقيم الديمقراطية والحرية مفعمة بآمال لم تجد للأسف حتى الآن تجسيدا لها .

ولا يمكن لأحد أن يشك في أنه تحققت بصورة عامة أوجه تقدم في السنوات الخمس والعشرين الماضية . فحسب البنك الدولي ، انتقل رقم توقع الحياة في العالم النامي من ٤٥ سنة الى ٦٢ سنة فيما بين ١٩٦٥ و١٩٩٠ وارتفع الدخل الفردي من ٤٣٠ دولارا الى ٨٠٠ دولار في نفس الفترة .

غير أن مثل هذا التقدم يبهت أمام ضخامة الاحتياجات الضرورية . وفي السنوات الأخيرة ، بصفة خاصة ، تفاقمت الحالة في كثير من مناطق العالم . فالجزء الأكبر من شعوب افريقيا وآسيا ما زال يعيش في حالة من الفقم المقيت في ظل ظروف معيشية دون المستوى البشري . وفي أمريكا اللاتينية ، على سبيل المثال ، كانت الثمانينات عقدا مفقودا بالنسبة إلى التنمية الاجتماعية . ويضاف الى هذه المشاكل المطالب الجديدة التي نشأت نتيجة لإعادة بناء البلدان التي كانت فيما مضى بلدانا شيوعية . وتشير أحدث البيانات الى أن الثغرة بين الدول الغنية والدول الفقيرة بدلا من أن تضيق أخذت في الاتساع في العقد الأخير .

ولا يمكن لعالم فيه آلاف الملايين من البشر الذين يعيشون في فقر ودون أي أمل في تحسين حياتهم أن يسمح لنفسه بترف الأنانية والانعزالية . ولا يمكن للبلدان ذات الدخل الأعلى - بما في ذلك بعض الدول النامية - أن تدير ظهرها لهذه الجماهير الغفيرة معلنة أن جميع مشاكل البشرية سوف تحل بيد خفية ، بمجرد التأثير الحر لقوى السوق . فاليوم أكثر من أي وقت مضى ، أصبح التضامن أمرا لا مفر منه .

وقد بدأ عدد كبير من الجهات الدولية الرئيسية المؤثرة يخفض التزاماته ويتهرب من واجباته في الجهد المشترك من أجل بناء عالم أفضل بكثير . وبتأثير من الانتكاس الاقتصادي ، أصبحت الدول الصناعية تعتمد مواقف انعزالية . وفي الوقت نفسه ، وجدت دول أخرى في نهاية الشيوعية ذريعة اضافية لإدارة ظهرها للعالم والتهرب من المسؤوليات التي عليها ان تتحملها بسبب حجمها وثروتها .

ولا يمكن أن نتصور أن عالما جديدا ونظاما دوليا أكثر عدالة وتوازنا سوف يظهر الى الوجود من تلقاء نفسه . فبدون التزام فعال من الدول الصناعية بإعادة بناء انقاض النظم الشمولية ، يمكن أن يؤدي احباط شعوب الاتحاد السوفياتي القديم وأوروبا الشرقية الى أن تقف ضد الديمقراطية التي اصطحب مجيؤها بأوجه نقص عديدة .

لقد كان جزء كبير من المعونة وفرص التجارة وتضامن الشمال يستهدف تحقيق ذلك التحالف الاستراتيجي مع ما يسمى بالعالم الثالث . وأصبحنا اليوم ، بعد أن زال التهديد الشيوعي الذي كان يشجع على ذلك التضامن ، نتعرض لخطر اختفاء سياسات الدعم لدول العالم الثالث . وقد شاهدنا بالفعل تدابير تتخذ في ذلك الاتجاه . ونشعر بالقلق ازاء الانخفاض الذي حل بالمعونة الدولية . فحسب أرقام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، كانت هناك في بداية العقد أربعة بلدان صناعية فقط وهي النرويج والدانمرك والسويد وهولندا حققت الهدف الدولي للمساعدة الانمائية الرسمية ألا وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، وفي المقابل ، كانت هناك دول كثيرة أخرى ، بما فيها البلدان الثلاثة الأكثر غنى في العالم ، منحت في ١٩٩٠ مساعدة أقل من تلك التي سجلتها في السنوات العشر السابقة .

ونأمل أن جزءا مما أصبح يسمى "بعوائد السلام" ، أي خفض نفقات الدفاع في البلدان الصناعية ، سيترجم الى زيادة ذات شأن في الموارد المنقولة الى البلدان الأكثر احتياجا .

ويجب أن تفهم البلدان الصناعية أن مصلحتها في الأمد الطويل تكمن في تأييد التقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي والاستقرار السياسي في الدول الأقل نموا . فإذا أردنا أن يشهد العالم حقبة جديدة من الرخاء ، يلزم تشجيع التقدم في هذه البلدان التي تخضع حتى الآن للركود والتخلف .

لقد كان من بين الثورات الكبرى التي شهدتها الأزمنة الأخيرة التحول العميق في المجال الاقتصادي والتجاري الذي حققته بلدان نامية كثيرة . فقد اعتمدت في أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا وأوروبا الشرقية ، وكذلك هنا في كولومبيا ، اصلاحات هيكلية من أجل القضاء على الحواجز التي تعترض التجارة ، وتشجيع المنافسة الحرة ، وتقوية دور المبادرة الخاصة ، والسماح بدور أكبر للأسواق في توزيع موارد المجتمع . وتقدر المنظمات الدولية أن أكثر من ٤٠ بلدا ناميا في جميع أنحاء العالم قد اختارت طريق الاصلاح والانفتاح وإعادة الهيكلة .

وهناك طبعا عدد كبير من البلدان النامية ، ولا سيما أشدها فقرا ، لا تزال تحافظ على حواجزها التقليدية نظرا لأن العالم النامي

هو في حقيقة الأمر عالم لا يمثل مجموعة متجانسة . ولكني على ثقة من أن المثل الذي تعطيه اقتصاديات البلدان التي استحدثت التغييرات سوف يقلّد في جميع أنحاء الكوكب وذلك اذا ما حققت هذه البلدان الأهداف المقترحة .

وفي نفس الوقت الذي يحدث فيه هذا التقدم في البلدان الأقل نموا ، نشهد في العالم الصناعي عودة الى الماضي . ومن المفارقات اننا في الوقت الذي نجد فيه الجنوب يسير بخطى حثيثة وبحماس متزايد في اتجاه الاستفادة من التجارة الحرة والاصلاح الاقتصادي ، تظل الدول الصناعية متمنعة ، وترفع الحواجز الحمائية ، وتفرض أشكالا جديدة من القيود التجارية .

فالعالم الصناعي يخطو خطوات خطيرة نحو العودة الى المذهب التجاري الحديث . وأصبحت المناقشة بشأن التجارة تركز على حماية العمالة أكثر من تشجيع النمو ؛ وعلى حماية الأسواق والحصول على معاملة بالمثل أكثر من تشجيع المنافسة والكفاية الانتاجية ؛ وعلى توليد الفوائض وتكديس الاحتياطيات أكثر من العمل على ارضاء المستهلكين وتوليد الثروة ؛ وعلى العناية بالمصالح الانتخابية المحلية أكثر من العناية بأغلبية السكان . واجمالا ، أصبحت هذه الدول تتهرب من المزايا الكامنة للتحرر التجاري من أجل الاشادة بصورة متزايدة بالمنافع المزعومة للنزعة التجارية في تجارة دولية تدار ادارة سياسية .

وإذا استمر الاقتصاد العالمي في هذا الاتجاه ، سوف تتضاءل فرص إقامة نظام دولي جديد يقوم على المبادئ الديمقراطية في المجال السياسي وعلى قوى السوق والحرية في المجال الاقتصادي . فبدون الوصول الى الأسواق وحرية التجارة ، لا يمكن تحقيق مستويات التنمية الاقتصادية الضرورية للقضاء على الفقر وتهيئة جو من السلم العالمي . ومن ثم ، ينبغي للأونكتاد أن يدرس هذه المشكلة ويفضح هذه الازدواجية في المعايير التي بمقتضاها تطبق مبادئ التجارة الحرة بطريقة انتقائية لصالح البعض وعلى حساب البعض الآخر .

وتتجلى هذه الأوضاع في أوضح صورها على مسرح الغات . فمنذ منتصف العقد الماضي ومفاوضات جولة أوروغواي جارية دون أن نشهد لها حتى الآن نهاية ناجحة . والأدهى من ذلك أنه يقال إن المحادثات قد

تفشل وفي هذه الحالة سوف يضطر العالم الى مواجهة إمكانية نشوب حرب تجارية لم يسبق لها مثيل .

ولا يمكن التوصل الى نهاية مرضية لجولة أوروغواي في الغات طالما أن عددا من البلدان لا يرضيه إلا أن يحصل على تنازلات دون عرض شيء مقابل ذلك . وهناك عدد من بلداننا قد رفض بالفعل أن ينتج تلك السلع التي لا يعتبر نفسه فيها قادرا على المنافسة بسبب نقص رؤوس الأموال أو الموارد الطبيعية أو التكنولوجية . فما هو السبب إذن الذي يدعو البلدان الأكثر تصنيعا الى عدم قبول المنافسة على قدم المساواة مع منتجاتنا من السلع الزراعية والمنسوجات والمصنوعات الخفيفة والصلب وأصناف أخرى كثيرة؟

وبسبب المأزق الذي وصلت اليه المفاوضات المتعددة الأطراف ، وجد العالم نفسه ينحرف نحو عقد اتفاقات ثنائية للتجارة . وهذا يمثل اتجاها خطرا نحو تكوين تكتلات من البلدان ولا يمكن النظر الى هذه التكتلات كغاية في حد ذاتها . والتبرير السليم الوحيد للتكتلات التجارية هو عندما تفيد كبذرة للاتفاقات الأوسع ذات الطابع المتعدد الأطراف . وكانت هذه ارادة كولومبيا في مجال الميثاق الأندي واتفاقات مماثلة أخرى للتكامل .

ومن الأسباب التي تجعلنا نخشى أن تفضي التكتلات التجارية الى عالم يتسم بدرجة أكبر من الحمائية أن البلدان الصناعية أبدت مقاومة ازاء تفكيك حواجزها في قطاعات معينة . ولهذا يركز كل هذا التركيز على عدم استصواب تبني المجتمع الاقتصادي الأوروبي واليابان لسياسة اجتماعية ترمي الى حماية نسبة تقل عن ٥ في المائة من مواطنيها على حساب الملايين من المستهلكين داخل حدودها والملايين من المزارعين في جميع أنحاء العالم . ويحدث نفس الشيء بالنسبة إلى اتفاق المنسوجات المتعددة الألياف . وهناك ما يدعو للاصرار على اجراء اصلاحات في هذه الميادين .

غير أن هناك مصدرا آخر للخطر كثيرا ما لا يلتفت إليه . ويمكن أن ينتهي بنا الأمر الى عالم من التكتلات الحمائية ، لا بسبب اننا فقدنا الايمان بمبادئ التجارة الحرة التي أثبتت فعاليتها منذ أكثر من ٤٠ سنة ، ولكن بسبب أننا نفقد الثقة في امكانية فرض الاحترام للاتفاقات التي نعقدها .

ولم يكن الضعف المؤسسي للغات بهذه الخطورة عندما كانت السيطرة التجارية للولايات المتحدة كافية للدفاع عن بعض القواعد المشتركة . غير انه اليوم يهدد بتقويض الاتفاقات في جميع الميادين . ولهذا يلزم الاصرار على ضرورة أن تكون الاتفاقات في مجالات الزراعة والخدمات والملكية الفكرية والمجالات الأخرى تسير في اتجاه تقوية أدوات الغات التنظيمية . وبهذه الطريقة ، تتوقف اساءة استخدام آليات الحماية مثل قانون مكافحة الاغراق وتختفي إجراءات العقوبات الأحادية الطرف .

ومن شأن انضمام جميع دول الغات الى منظمة التجارة المتعددة الأطراف ، مع قبولها للآليات المشتركة لتسوية المنازعات ، أن يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام من أجل منع التكتلات التجارية من الاخلال بمبادئ التجارة الحرة والعمل ، على العكس من ذلك ، على تشجيع هذه المبادئ .

والمشاكل التي نجابهها في التجارة والتنمية ، مثل الظروف الجديدة التي تسود العالم ، تجرّني الى الاعتقاد بأن هذا هو أفضل وقت من أجل العمل المتعدد الأطراف . ففي الماضي ، عندما كانت الكرة الأرضية ، اليابسة والمحيطات على السواء ، مقسمة الى قطبين متصارعين وغير قابلين للاتفاق ، كان من شبه المستحيل التوصل الى اتفاق حتى على أفكار في منتهى البساطة . واليوم وبعد أن تغلبنا على هذه العقبة ، تتوفر الظروف اللازمة من أجل أن تتحول المنظمات المتعددة الأطراف الى هيئات رئيسية عاملة من أجل النظام الدولي الجديد .

ولكن من الضروري هنا أيضا توجيه نداء بالتحلي بالحذر . فالمشاكل الرئيسية التي يتضمنها جدول الأعمال العالمي الجديد ، ومن بينها المشاكل التي تتعلق بالتجارة والتنمية ، لا يمكن حلها دون المشاركة النشطة والحاسمة من جانب الدول النامية . وهذا الدور الجديد ، أي الوزن الخاص الذي تملكه بلداننا في ادارة جدول الأعمال الدولي ، لا بد من أن تعترف به البلدان الصناعية إذا أردنا أن نجعل من الممكن حقا الأخذ بنهج متعدد الأطراف وبروز جو من التعاون والتآزر .

وفي الوقت نفسه ، لا يمكن للدول الصناعية أن تظل انتقائية في قبولها للنزعة التعددية الأطراف . وبعبارة أخرى ، لا يمكن لها أن تظل توافق على القرارات الصادرة عن الهيئات عندما تتفق هذه القرارات مع

مصالحها فقط ، وأن ترفض أي قرارات لا تعكس أولوياتها . وبالمثل ، يتعين على البلدان المتقدمة أن تدع جانبا الممارسة التي تجعل الهيئات المتعددة الأطراف مجرد أدوات لإضفاء الشرعية على قراراتها المتخذة من جانب واحد . ويحتاج العالم النامي من ناحيته إلى أن يدع جانبا المواقف الايديولوجية التي اتسم بها الماضي ، وأن يعتمد موقفا أكثر اتساما بالواقعية وموجها نحو البحث عن حلول عن طريق التفاعل البناء مع العالم الصناعي .

وبهدف ايجاد الاصلاحات التي لا غنى عنها ، فإن من الضروري الاعتراف بأن أونكتاد اليوم لا يمكن أن يظل هو نفسه كما كان في الماضي . وأسباب ذلك كثيرة ، ولكن ربما يكون السبب الرئيسي من بينها هو أنه يتعين على الأونكتاد أن يعكس التغيرات الحادثة في العالم . وهذا سيتطلب اصلاحات عميقة في أجهزة الأونكتاد وفي هيكله نفسه على السواء . ولا اعتقد أنني أجانب الصواب إذا قلت ان الأونكتاد قد تأخر في تطوره وسط عالم قد تغير تغيرا جذريا .

ولكي يتحقق هذا الهدف ، فإن من الضروري أن تنتهي المواجهة التقليدية بين الشمال والجنوب لكي تفسح المجال أمام التشاور والحوار داخل المؤتمر . ومما لا شك فيه أن الخلافات ستظل قائمة ، ولكن يجب أن تسير المناقشات بطريقة مختلفة . وإن الحكومة التي أترأسها تؤمن ايمانا راسخا بأن الخطوة الأولى نحو التغلب على الخلافات بين الأطراف التي يوجد بينها اختلاف هو ابقاء قنوات الحوار مفتوحة . وفضلا عن ذلك ، فإننا مقتنعون في كولومبيا بأن لأقل البلدان نموا كل الحق في الاعراب عن آرائها وينبغي أن يتم الاستماع إليها . وفي اطار التنمية العالمية ، يجب أن يفي الأونكتاد بهذا الغرض .

وليس ثمة سبب لكي تكون العلاقات بين الأونكتاد والمنظمات أو الأجهزة المتعددة الأطراف الأخرى مصدر الجدل العقيم . ولا بد أن يكون للأونكتاد تأثيره على مسار المفاوضات في المحافل التي تجري فيها مناقشات ومفاوضات وتتخذ فيها قرارات ، فيساعد بذلك البلدان النامية على الاعراب عن تطلعاتها . وهو يستطيع أن يقوم بذلك إما عن طريق الفرضيات التي يطرحها وإما عن طريق اسهام أعماله في تشكيل مجموعات من البلدان ذات المصالح المتشابهة ، والتي تدعمها القدرة التقنية لهذه المؤسسة .

ومن ناحية أخرى ، فإن الدفاع عن المصالح الخاصة ، على الرغم من توافق الآراء الذي قد يوجد فيما يتعلق بالنقاط العامة ، يشكل ممارسة مشروعة من ممارسات الدبلوماسية . وفي هذا الصدد ، تستطيع البلدان النامية أن تدافع عن المصالح المرتبطة بأوضاعها الاقتصادية الخاصة بها . فنظام الأفضليات المعمم ، الذي تم التفاوض عليه في اطار الأونكتاد والذي ربما يشكل أكبر انجاز عملي من انجازاته ، قد جاء نتيجة مجهود من هذا الطابع . ويجب أن تتضاعف مثل هذه المبادرات في ظل النظام الدولي الجديد .

وبعبارة عامة ، فإن قصر عمل الأونكتاد على إعداد دراسات إنما يشكل انكارا لكون الأونكتاد قد تمكن ، على مر السنين ، من توجيه المفاوضات المتعلقة بكثير من المواضيع الهامة ، قبل أن يوجد توافق في الآراء بشأن طابعها الملح . وهذا هو حالة مسألة السلع الأساسية ، على سبيل المثال ، وحالة الاصلاحات المتعلقة بالنظام النقدي ، مثل حقوق السحب الخاصة ، التي اعتمدت في صندوق النقد الدولي نتيجة لأوجه القلق التي ظهرت في الأونكتاد . وقد اكتسب الأونكتاد قدرة على أن يكون مصدر ايحاء للاجتماعات ، وهي قدرة ينبغي تعزيزها .

وأود أن أشدد على أن المساعدة الدولية ، في هذه الحقبة التي تتسم بتدويل الاقتصادات وانفتاح الأسواق ، يجب أن تؤدي دورا محددا في دعم هذه العملية . وهذا يحملني على الاعتقاد بأن مقدار التعاون ينبغي أن يزداد بصورة جوهرية . فمن ناحية ، هناك الكثير عن الحاجات غير المشبعة ، ومن الناحية الأخرى ، ازدادت مجموعة البلدان التي تتطلع إلى هذه المساعدة . وينبغي أن يؤدي تناقص مستوى النفقات العسكرية الذي أعلنت عنه البلدان الكبرى إلى تحرير الموارد من أجل هذه الغاية . فلنعمل سويا لكي يستخدم الآن في نشر التقدم والأمل ذلك الجزء من الأموال الذي كان يستخدم من قبل في بث الخوف لدى الخصم .

وتثق حكومة كولومبيا في أننا سنتمكن ، بحلول نهاية هذا المؤتمر ، من تأكيد أننا قد خطونا خطوة هامة إلى الأمام من أجل تعزيز حل المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية حلا متعدد الأطراف ، وأنه قد تم ايجاد الأوضاع التي تسمح للأونكتاد بأن يؤدي وظيفة أكثر فعالية في اطار أسرة مؤسسات الأمم المتحدة . فإذا تمخض هذا المؤتمر عن ظهور أونكتاد قد تم اصلاحه وتجديد شبابه ، فسيكون ذلك اسهاما بالغ الأهمية في التعاون والتقدم الاقتصادي وفي السلم العالمي نفسه .

إن لديكم ، أيها السادة المندوبون ، جدول أعمال كبيرا يضم مواضيع يتعين معالجتها على نحو معمق في مؤتمر الأونكتاد هذا . وكثير من هذه المواضيع له من التخصص والتعقيد ما يجعله يستعصى على الفهم إلا من جانب المتمرسين في مجاله . وثمة مواضيع أخرى تمثل جوانب جزئية من واقع اقتصادي وعالمي يتسم بتعقيد أكبر بكثير . غير أنني واثق من أن حضراتكم جميعا لديكم في أذهانكم فكرة جعل هذا اللقاء فرصة للاسهام في تعيين المشاكل الكبيرة التي تعترض تقدم الانسانية ورفاهها وكذلك فرصة للتحرك الى الأمام على طريق ايجاد صيغ الحلول .

لقد مضت أربعة أعوام منذ انعقاد مؤتمر الأونكتاد الأخير . وهذا اللقاء في كرتاخينا دي إندياس يجري في فترة متميزة من فترات التاريخ . إذ يمكن أن تعد على أصابع اليد الواحدة مفارق الطرق التي استطاع عندها العالم أن يقرر مصيره ، والتي استطاعت عندها البشرية أن تختار مستقبلها .

وهذه الفترة هي واحدة من مفارق الطرق هذه . فنحن نمر بحقبة انتقالية . نحن ندع وراءنا عالما منقسما غلبت فيه لغة القوة وقوة التفجير المحسوبة بالميغاطن على لغة التعاون والتضامن . ونريد أن ننتقل الى عالم جديد تكون فيه قيم الديمقراطية والحرية والتقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية هي رايات المجتمع العالمي الخفاقة .

إن بين أيديكم ، حضرات المندوبين ، أداة للحوار والتشاور السياسي يمكن استخدامها من أجل تحقيقهما . ولديكم ، أيها السادة المندوبون ، امكانية أن تكونوا شركاء في بناء عالم الغد . فلنعمل على أن يتم تذكر اجتماع كرتاخينا دي انديا س هذا على أنه كان خطوة حاسمة في ظهور عالم مفتوح يحل فيه السلم والعدالة والرفاه من أجل البشرية قاطبة .

باء - البيانات التي ألقيت في الجلسة العامة ٢٢١ (الافتتاحية) المعقودة في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٢

١- البيان الافتتاحي الذي ألقاه السيد ب. ت. ج. تشيدزيرو، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية في زمبابوي، بصفته رئيس المؤتمر في دورته السابعة(ج)

يسعدني أن أرحب بكم جميعا ترحيبا حارا في هذه الدورة الثامنة الهامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويسعدني في بداية بياني أن أعرب عن امتناني العميق لحكومة وشعب كولومبيا، هذا البلد التقدمي المتطلع إلى الأمام، لاستضافتهما هذا المؤتمر في هذه المدينة التاريخية الجميلة، مدينة كرتاخينا دي إنديأس، وأنا شخصيا تغمرني السعادة لوجودي هنا.

إن الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تنعقد في وقت تجري فيه تغيرات أساسية، تغيرات لم يسبق لها مثيل حقا، في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية. فنهاية الحرب الباردة، والتطورات المثيرة في أوروبا الشرقية والوسطى، وإعادة توحيد ألمانيا، والتطورات في الشرق الأوسط، والإصلاحات الاقتصادية البعيدة المدى في كثير من البلدان النامية، وعملية تحقيق الديمقراطية، كلها تطورات يمكنها أن تتيح فرصا جديدة وأن تثير تحديات حقيقية أمام المجتمع الدولي ككل. وإذ يمكنها أن تفضي إلى تعدد في الأقطاب في العالم وإلى عدم اليقين فيما يتعلق بالمستقبل، وربما يمكنها أن تؤدي إلى استقطاب في العلاقات بين الشمال والجنوب، فإن لديها في الوقت نفسه جميع العناصر التي تساعد على تحقيق نظام عالمي جديد وإقرار السلم الدائم والأمن العالمي. وإنني لعلى يقين من أن أملنا الصادق جميعا هو أن يسود الاتجاه الثاني. ولكن يتعين علينا أن نعمل سويا لحل مشاكلنا المشتركة ولتحقيق الأهداف الإنمائية في ظروف تهيئ العدالة والإنصاف للجميع. ومن المؤسف أن مشاكل التنمية القديمة مازالت تمثل واقعا كئيبا مستمرا يثير القلق، وان

(ج) عمم أولا في الوثيقة TD/L.330.

حدّ الفقر ما زال قائما ، الأمر الذي يمثل مصدر قلق رئيسيا للمجتمع الدولي ، ناهيك عنه بالنسبة للأونكتاد • فبينما يجري تفكيك الحواجز الايديولوجية ، ويفقد سباق التسلح مبرر وجوده ، مازال الحرمان وعدم التماثل في العلاقات الاقتصادية الدولية قائمين ، بل ازدادا عمقا في الواقع مع مر الأيام • وفي الحقيقة ، أصبحت الفجوة بين الأغنياء والفقراء أعمق وأكثر وضوحا من ذي قبل ، هذا على الرغم من النتائج الايجابية والهامة التي سجلتها بعض البلدان النامية • وهذا يشكل تحديا أساسيا واسع الأبعاد في عصر ما بعد الحرب الباردة • فالآن والحرب الباردة في طريقها إلى أن تصبح مجرد ماض مسجل في كتب التاريخ ، يبدو حد الفقر أكبر من ذي قبل ويتزايد وضوحا بوصفه المصدر الرئيسي للمنازعات والفوضى الممكنة ، وحتى الفعلية . ولذا ، أوافق على الرأي المعرب عنه في إعلان طهران الذي أصدرته مجموعة الـ ٧٧ : "العالم المنقسم الى حفنة من الأغنياء وحشود حاشدة من الفقراء ليس عالما عادلا ولا مستقرا البتة ، وبالتالي ، ليس قابلا للادامة في الأجل الطويل" •

لذا يتعين علينا أن نغيّر مجرى الأحداث أو نؤثر فيها تأثيرا حاسما . فيجب ، مع تخفيض الأسلحة المدمرة أو تدميرها ، أن توفر الآفاق المتاحة نطاقا أوسع لزيادة تدفقات الموارد غير المنشئة للديون دعما لإعادة التشكيل الاقتصادي وعملية التنمية ، لا في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى وحدها وإنما أيضا في العالم الثالث بصفة عامة وفي أقل البلدان نموا بصفة خاصة . وهنا يتعين عليّ أن أؤكد أن جهود التكيف الهيكلي الشجاعة والشاقة التي تبذلها جميع هذه البلدان يجب أن تصاحبها تكيفات داعمة في البلدان المتقدمة التي كثيرا ما توجد سياساتها وممارساتها الصناعية والزراعية والتجارية والنقدية عقبات ليس بإمكان الاقتصادات الأضعف التغلب عليها .

فلا يمكن للبلدان التي تجري إصلاحات ، ولا سيما الأقل نموا بينها ، أن تنجح في مساعيها من أجل التنمية ما دامت البيئة الخارجية تظل غير داعمة لها . وبالنسبة الى أغلبها ، ولا سيما في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ، كانت الثمانينات "عقدا ضاع على التنمية" . فقد ركدت التدفقات المالية والتكنولوجية أو انهارت انهيارا شبه تام ، وظلت أعباء الديون تثل قدرتها على الاستثمار ، وهبطت الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية التي تصدرها ، الأمر الذي أدى إلى تدهور معدلات تبادلها التجاري المجحفة أصلا . وزاد من الطين بلة أن الحمائية ظلت عقبة كبيرة جدا .

ولذا فإن البلدان المتقدمة مدعوة إلى إجراء إصلاحات في اقتصاداتها بطريقة تدعم الجهود الانمائية للبلدان النامية ، وكذلك للبلدان التي تجري إصلاحات . ففي عالم مترابط ، يتيح كل من التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والنمو المتواصل في البلدان النامية والبلدان التي تجري إصلاحات المجال لمزيد من النمو في البلدان المتقدمة ولتوسيع صادراتها ، الأمر الذي يقوي احتمالات الازدهار للجميع .

إننا في حاجة إلى تشجيع زيادة التعاون الدولي الفعال فيما أصبح اقتصادا عالميا واحدا ، فنؤمن بذلك أن المسيرة لن تترك الكثيرين وراءها .

الآن أنتقل إلى تناول التجارة بإيجاز . ينبغي وضع قواعد وأنظمة أكثر انصافا لتأمين إمكانية التنبؤ في التجارة الدولية ولتعزيز التنمية العالمية الداعمة بصورة متبادلة . ومن المأمول بشدة في هذا السياق أن تؤدي النتائج النهائية للمفاوضات الجارية في الغات وأعمال المتابعة إلى اتفاق وإلى جدول أعمال متوازن يأخذ في اعتباره المصلحة العامة لكل الأطراف المعنية ، على أن يأخذ في اعتباره بصفة خاصة مصالح البلدان النامية . وإنني لأؤكد متعمدا مصالح البلدان النامية ، وذلك بسبب ضعف اقتصاداتها نسبيا بصفة عامة .

إن الدور الذي يمكن للتجمعات الاقليمية أن تلعبه في عملية التنمية دور ذو أهمية قصوى ، ولكن ينبغي لهذه التجمعات أن تعزز وتولد التجارة ، وأن تكون منفتحة على الخارج ومصممة لتعزيز درجة أكبر وأكثر إنصافا من الترابط فيما بين الأمم ، بدلا من أن تشجع الاكتفاء الذاتي الاقليمي . وبعبارة أخرى ، ينبغي أن تكون الترتيبات التجارية الاقليمية متفقة مع وجود نظام تجاري مفتوح حر متعدد الأطراف ومع قدر أكبر من الحرية في انتقال الموارد .

والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ولا سيما التعاون بين الجنوب والجنوب ، حاسم لإدماج هذه البلدان في اقتصاد دولي منصف ، ومن الضروري دعم ومواصلة تقوية النظام الشامل للأفضليات التجارية . ومن الضروري إنشاء أو تقوية مرافق مدعومة دوليا لتمويل التجارة في هذا الصدد . فزيادة التعاون الفعال بين الجنوب والجنوب عنصر ضروري أساسي من عناصر التعاون العالمي المجدي . ومن ثم يجب أن يعززه وييسّره الجميع ، لا أن يعرقله أو يخشاه المجتمع الدولي .

لقد ناقشت مؤتمرات الأونكتاد ، بصورة تقليدية ، مسائل مثل كساد أسواق السلع الأساسية ، والحمائية ، والتدابير غير الكافية أو غير الملائمة لتخفيف عبء الدين ، والشلل الفعلي لتدفقات الموارد المالية الجديدة إلى البلدان النامية . وفي حين أن هذه المسائل لم تفقد شيئا من أهميتها ووثاقة صلتها بالموضوع وصفتها المستعجلة ، فإن مسائل أخرى ، مثل حسن التوجيه والإدارة والتنمية القابلة للادامة ، والتوازن بين التنمية والبيئة ، ولا نذكر إلا القليل منها ، قد ظهرت وأصبحت الآن مطروحة بقوة في برنامج التنمية . وعلاوة على ذلك ، فإن التحول الاقتصادي الذي تقدم عليه الآن بلدان أوروبا الشرقية والوسطى يضيف بعدا جديدا ومتسما بالتحدي إلى مشكلة التنمية . وكل هذه التطورات والوقائع مجتمعة تجعل من الضروري وضع نهج جديدة ، ابتكارية ، وإقرار ترتيبات مؤسسية مناسبة .

وإذا انتقلنا إلى منظومة الأمم المتحدة ، فإن أحداث السنوات الأربع الأخيرة قد أنعشت على نحو ذي شأن الأهمية السياسية للأمم المتحدة ، خصوصا في مسائل السلم والأمن ، وإن الرؤية التي رسم اجتماع القمة الأخير لمجلس الأمن خطوطها العريضة تشجعنا كثيرا . وعلى الجبهة الأوسع للتنمية ، فإن التصدي المتعدد الأطراف للمشاكل الإنسانية المشتركة هو مجرى العمل المنطقي إلى أقصى حد . إن الإصلاحات الجارية والمتوقعة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الأمم المتحدة تكتسب مزيدا من الأهمية ومن صفة الاستعجال . وهذا يطرح تحديا كبيرا لمنظومة الأمم المتحدة عامة وللأونكتاد خاصة ، نظرا لأن الأونكتاد يوفر الجهة المركزية من أجل معالجة متكاملة لمسائل النمو والتنمية ومن أجل النظر في المجالات المترابطة للتجارة والتمويل والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا . لذلك ، كي يبقى الأونكتاد في المركز في مجال تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية ، يلزم التكييف وتجديد الحيوية على الصعيد المؤسسي .

إن التغيرات في البيئة الدولية ، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية ، تؤثر تأثيرا مباشرا في عمل الأونكتاد وحتى في أسلوب تأدية هذا العمل . وثمة منظورات جديدة خاصة بالسياسة العامة فيما يتعلق بالتجارة والتنمية يشارك فيها عدد متزايد من الدول الأعضاء ، وهي محل بحث في تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى هذا المؤتمر . وإن الاقتصاد العالمي يحمل علامات بارزة على عولمة متزايدة ، مقرونة بإنشاء وتوسيع مجالات اقتصادية . وبالشكل ذاته ،

فإن التنوع المتزايد الذي يلاحظ الآن لدى البلدان النامية يتطلب معالجة مختلفة ، أكثر تفصيلا لمشاكل التنمية ، كما يتطلب تدابير وطنية ودولية متعلقة بالسياسة العامة ومخططة بعناية . وثمة اليوم إدراك واضح أكثر من أي وقت مضى لضرورة وضع إطار للمنافسة الدولية تستطيع البلدان فيه أن تحقق ما تحوزه من ميزات نسبية فعلية ومحتملة . وفي هذا السياق ، أوافق على الرأي القائل إنه "ينبغي للأونكتاد أن يساهم في إنشاء ترتيبات مؤسسية كلية وشاملة من أجل نظام تجاري دولي موجه نحو التنمية يستجيب لمصالح جميع الأعضاء ، خصوصا البلدان النامية ، ويكفل التوزيع المنصف لفوائد التخصص الدولي" .

إن تجديد حيوية الأونكتاد ذاته وتقويته ، اللذين من المتعيّن أن تعالجهما الدورة الثامنة ، يمكن النظر إليهما كمساهمة هامة في العملية الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة .

وإن أهمية الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع بالنسبة إلى دورة المؤتمر الحالية واضحة من خلال النداء الذي تطلقه الوثيقة لصالح تعددية الأطراف . فإن التصدي المتعدد الأطراف للمشاكل الاقتصادية العالمية هو في الحقيقة ضروري اليوم أكثر من ذي قبل ، على الأقل بسبب الضرورة الملحة لضمان انتعاش النمو الاقتصادي العالمي بصورة ثابتة وواسعة الانتشار . وقبل أسابيع قليلة ، علمنا بسرور أن دولتين صناعيتين رئيسيتين اعترفتا بوضوح بأن تعزيز النمو على الصعيد العالمي يتفق مع مصالحهما الذاتية ، وهذا أمر يدعو إلى التفاؤل والتوقع . إلا أن استراتيجية بهذه الطبيعة ، كي تكون كاملة الفعالية ، لا يمكن تصميمها ، ولا تنفيذها ، في اجتماعات سرية منعزلة ؛ ينبغي لها ، بالعكس ، أن تعتمد على مشاركة والتزام جميع الأطراف المعنية . وبعبارة أخرى ، تحتاج الاستراتيجية إلى الاستفادة من الأقنية المتعددة الأطراف الموجودة تحت تصرف المجتمع الدولي . ويوفر الأونكتاد الثامن الفرصة لإطلاق مجموعة من السياسات متفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف تهدف إلى تحقيق انتعاش اقتصادي عالمي مستمر ، انتعاش ينفذ في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء ، متيحا بذلك إمكانية تقليل الفقر في العالم فعليا والقضاء عليه في النهاية .

وللنظر في المسائل الموضوعية والمؤسسية على السواء ، لا ينطلق الأونكتاد الثامن فارغ اليدين . فبالاضافة إلى الأعمال التحضيرية المكثفة والهامة التي سبقت كارتاخينا ، سيستفيد الأونكتاد الثامن من الخبرة المكتسبة في الدورة السابعة . ومن الناحية الشكلية ، فإن نصا موحدا ، مثل الوثيقة الختامية ، يبدو - نظرا إلى الترابط المتزايد للمسائل والأمم - أنه وثيقة أكثر جدوى للوقت الحاضر من القرارات التقليدية ، المنفصلة التي جرى التفاوض عليها في الدورات السابقة . ومن الناحية الموضوعية ، فإن الأونكتاد السابع قد عالج عددا من المسائل وتوصل إلى اتفاق بشأنها ، وهي مسائل سيجري النظر فيها بالضرورة هنا أيضا . والأمر الأهم ، من الناحية السياسية ، هو أن الأونكتاد السابع ووثيقته الختامية قد سجّلا مرحلة جديدة في الحوار الحكومي الدولي في الأونكتاد ، لا سيما بالاعتراف بأن على البلدان كافة أن تتحمل مسؤولية مشتركة ، متناسبة مع وزنها الاقتصادي النسبي ، في مجال تعزيز التنمية المتسارعة والقابلة للادامة ومن أجل اقتصاد عالمي سليم ومأمون ومنصف . وتظل الأمور التي اعتبرت أساسية في المحفل المذكور صحيحة ، وتنتظر التوصيات المقدمة على العموم التنفيذ . وإن التنفيذ أو عدم التنفيذ في هذا الشأن ينبغي بالتالي وضعه في الاعتبار أو التحقق منه ، كي تستخلص الدروس ذات الصلة بالموضوع ويتم التوصل إلى نتائج مجدية في العملية المطروحة أمامنا .

لقد دخلنا عهدا جديدا يجري فيه تشكيل نظام عالمي جديد . ونحتاج إلى حكمة الادراكات المشتركة والحلول الحازمة لمشاكلنا ، وإلى تحول هادف من المجابهة إلى توافق الآراء ، وقبل كل شيء ، إلى عمل متفق عليه في تشكيل نظام عالمي جديد سيستفيد فيه الجميع .

واسمحوا لي ، في الختام ، أن أعرب عن صادق شكري وامتناني للأمين العام للأونكتاد ، السيد دادزي ، وموظفيه ، للعمل الممتاز الذي قاموا به ، وكذلك لممثلي البلدان الأعضاء ، للطريقة التي سهّلوا بها عملي أثناء مدة قيامي بمهمتي كرئيس للأونكتاد السابع . لهم جميعا أقول "واصلوا العمل الجيد وقدموا نوع الدعم ذاته إلى الرئيس الجديد" .

وختاما لكلمتي ، لا بد لي من انتهاز هذه الفرصة لأتمنى لكم نتائج حاسمة ونجاحا صانعا لعهد جديد في مداولاتكم .

٢- البيان الذي ألقاه السيد خوان مانويل سانتوس ، وزير التجارة الخارجية لجمهورية كولومبيا ، لدى انتخابه رئيسا للمؤتمر(د)

أود قبل كل شيء أن أعرب عن امتنان جميع الحاضرين لسعادة السيد برنارد شيدزيرو ، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية في زمبابوي ، الذي كان ، بصفته رئيس الأونكتاد السابع ، عاملا حاسما في نجاحه الكبير .

وأود ، باسم حكومة بلدي ، أن أرحب خالص الترحيب بحضراتكم جميعا أيها السادة الوزراء والسفراء والمندوبون الحاضرون في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإنني آمل أن تتمكنوا ، على الرغم من برنامج النشاط المكثف ، من الاحساس بالترحاب الحار الخالص والكرم السخي من جانب شعب كولومبيا وأن تتمتعوا بجو كرتاخينا دي إنديأس الذي لا ينسى .

وإن انتخابي ، بوصفي وزير التجارة الخارجية لكولومبيا ، لكي أترأس هذا الاجتماع التاريخي الذي يضم وفودا من أكثر من ١٧٠ بلدا من أجل التوصل إلى اتفاقات تنهض بتجارة وتنمية جميع الشعوب ، إنما يشكل شرفا لبلدي . وسأبذل كل ما لدي من جهود من أجل توجيه أعمال المؤتمر نحو البحث عن صيغ تجعل من الممكن تحقيق توافق الآراء بين جميع المشتركين فيه ، وتقوية هذه المؤسسة ، والاستجابة على نحو واف لتوقعات عالم يمر بمرحلة انتقالية .

إن هذا المؤتمر ينعقد في ظرف استثنائي بالنسبة إلى البشرية جمعاء . فنحن نعيش في لحظة من لحظات التاريخ تتيح امكانيات جمة . ومنذ انتهاء الحرب العالمية لم تسنح فرصة كهذه ولم يبد تحد كهذا أمام المجتمع الدولي لإقامة نظام عالمي جديد . وقد تركنا وراءنا الأساطير والمذاهب . وولّى الصراع بين الشرق والغرب ، الذي كانت فيه البلدان النامية مجرد قطع تلقى في ساحة اللعب من أجل تحقيق السيطرة العالمية . وأما الاقتصاد المخطط مركزيا والنمو المسبب للتلوث والنظرية القائلة أن الفقر هو من طبيعة الأشياء ، فقد تخلفت جميعا لتفسح المجال للديمقراطية والتعددية السياسية ولاقتصاد السوق وللتنوع الثقافي . ولكن التيارات الفكرية الجديدة لم يشتد عودها

(د) عمم أولا في الوثيقة TD/L.322 .

بعد وما زال يتعيّن بناء النماذج الجديدة . ونحن نمر بمرحلة انتقالية كاملة ، أي بفترة تتسم بأوجه عدم تيقن وتقتضي إعادة تحديد بعض الأشياء .

وأمامنا في هذا المحفل فرصة ممتازة للتحرك الى الامام في هذا الاتجاه وللمساعدة على تحديد جدول الأعمال العالمي الجديد . والنظام الجديد الذي يتعين إقامته يجب أن يأخذ في الاعتبار أن السمة الرئيسية للوضع السياسي والاقتصادي الحالي هي تكاثر مراكز السلطة واتخاذ القرار . وهذه الحالة تقتضي توافقا في الآراء بشأن التعريفات الأساسية للنظام الجديد وعملا منسقا من اجل ادارة الاقتصاد العالمي إدارة جيدة .

والأونكتاد مدعو إلى أداء دور حاسم في هذه العملية . فقد تركنا وراءنا الأسباب التي كانت تدفع إلى مواجهة ايديولوجية حادة . ونحن الآن نعيش في مناخ سياسي واقتصادي ينبغي أن يحل فيه التعاون والتضامن محل المواجهة العدائية والنزعة المذهبية . ويتعين علينا في هذا الصدد أن نعيد إقامة مؤسسة قد استعيدت حيويتها ، ويتم تشكيلها بما يواكب العصر الجديد . وتحقيقا لذلك فإنني أولي أهمية كبيرة للإصلاحات المؤسسية التي اقترحت . ذلك أن التنظيمات ، شأنها شأن الأفكار ، لا يمكن أن تظل مقيدة بالماضي لأنها ان فعلت ذلك فستتلاشى . ويتعين على الأونكتاد أن يتكيف مع الواقع الجديد . ويتعين زيادة كفاءته واضفاء مزيدا من المرونة على مناقشاته ، وضمان تنفيذ استنتاجاته .

ولكن على الرغم من أن التغيرات المؤسسية هي حقا ذات أولوية ، فلا يمكن أن تترك جانبا على الإطلاق المشاكل الأخرى . فمع إنهيار الشيوعية ، لم يختف الفقر ولا الجوع ولا أوجه انعدام المساواة . وإلى جانب المواضيع التقليدية للأونكتاد مثل تمويل التنمية ، والتجارة ، ونقل التكنولوجيا ، والسلع الأساسية ، فإن من الضروري إضافة مواضيع أخرى ناشئة عن التبادل فيما بين الأمم ، ليس تبادل السلع والخدمات بقدرما هو تبادل الأفكار والمعلومات والأوبئة والمخدرات والأموال والأشخاص أنفسهم . كما أن أمامنا على مائدة البحث بطبيعة الحال الموضوع الهام جدا الخاص بالعلاقة بين التجارة والتنمية والبيئة .

وثمة موضوع يتسم ببالغ الأهمية ومعروض على المؤتمر من أجل النظر فيه ، هو موضوع مايسمى بالادارة الجيدة . فيجب أن نوحد جهودنا من أجل مكافحة الشرور التي تعوق تحقيقها ، بما في ذلك الفساد الذي يقوض كلا القطاعين العام والخاص والذي هو أحد أكثر هذه الشرور خطورة . ذلك أن الفساد يكتسب يوما بعد يوم طابعا متجاوزا للحدود الوطنية ويؤثر على البلدان الصناعية بقدر تأثيره على البلدان النامية .

ويجب أن يكون الأونكتاد الجديد ثمرة التزام يأخذه جميع الحاضرين هنا على عاتقهم . ويتعين على الدول الصناعية أن تضع السياسات الاقتصادية التي تنادي بها موضع التطبيق . فاننا نلاحظ بقلق وجود فجوة متزايدة بين كلام محبذ للتجارة العالمية الحرة وبين واقع يتسم بانتشار الحواجز التي تعترض التجارة . وإننا نجد أنفسنا إزاء نزعة حمائية تؤدي ، وهي مسلحة ببرامج الدعم الهائلة ، إلى إزاحة الدول النامية من أسواق السلع الأساسية التي هي أسواقها الطبيعية .

أما تحديات العالم النامي شديدة الوطأة . والمعركة ضد الفقر هي مسؤوولية مشتركة ينبغي مواجهتها دون توقف .

ويقال على نحو متكرر إن تطوير الأسواق وتطوير الديمقراطية يسيران جنبا إلى جنب . والمطلوب الآن هو منظمة دولية تتولى بحث وتحديد التوازن بين الكفاءة والعدالة الاجتماعية ، وهما مفهومان اقتصاديان مماثلان في مجال السياسة لمفهومي المساواة والحرية . وهذا هو الدور الذي ينبغي أن يؤديه الأونكتاد الذي يتوقف مستقبله على الحلول الملموسة التي يمكن أن يعثر عليها لهذه التحديات .

إن الوقت قصير والعمل شاق وكبير . وإنني أدعوكم إلى التحلي بالانضباط والمثابرة والروح البناءة . وإن كولومبيا تتطلع إلى أن يقابل الجهد الكبير المبذول من أجل تنظيم المؤتمر تنظيما ملائما بنجاح هذا الاجتماع وبتعزيز مؤسسة ذات أهداف جديدة كيما يمكن أن تصبح مرة أخرى المحفل الرئيسي لمناقشة المواضيع المتصلة بالتنمية ، أي أن تكون محط آمال البشرية قاطبة .

٣- البيان الذي ألقاه السيد ك٠ ك٠ س٠ دادزي ، الأمين العام للاونكتاد(هـ)

اسمحوا لي أن أعرب في هذا الحدث الافتتاحي الرسمي عما نشعر به نحن جميعنا من اغتباط للعمل بقيادتكم الكفوءة ، السيد رئيس المؤتمر ، في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . إن انتخابكم هو على السواء إجلال لجمهورية كولومبيا ودليل على ما تتمتعون به من احترام لدى المجتمع الدولي ٠ ويمكنكم الاعتماد على كامل الدعم من زملائي ومني لدى قيامكم بواجباتكم ٠

ويشرفنا أيضا عظيم الشرف حضور معالي الدكتور برنارد ت٠ شيدزيرو ، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية في زمبابوي ورئيس الاونكتاد السابع ، لافتتاح هذه الدورة ٠ وأقدم اليه أحر شكرنا .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عميق التقدير لسيادة الرئيس سيزار غافيريا تروخييو ، ولحكومته ، للترتيبات الممتازة التي أجريت من أجل المؤتمر ٠ إن قرار كولومبيا باستضافة المؤتمر ليشكل مثالا واضحا على الالتزام الهام بمستقبل أفضل المتجسد في ولاية الرئيس غافيريا : مرحبا بالمستقبل ٠ والاونكتاد ممتن عميق الامتنان للسلطات للجهود الضخمة التي بذلتها لأجله ، ونحن في الأمانة مدينون لها لما أبدته من كفاءة وروح تعاون عند تحضير الأمور الادارية ٠ ولابد لي في هذا الصدد من أن أشير بصفة خاصة الى الدور الذي لعبته اللجنة الوطنية الكولومبية من أجل الاونكتاد الثامن تحت القيادة النشطة للسفير صموئيل يوهاي ، وكذلك البعثة الدائمة لكولومبيا في جنيف ، التي يرأسها بكفاءة سعادة السفير ادواردو ميستر سارميينتو ٠

وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا الشديد للأمين العام للأمم المتحدة ، الدكتور بطرس بطرس غالي ، الذي تفضل بإلقاء كلمة في الحفل الافتتاحي . إن أهمية حضوره عندما نبدأ عمل المؤتمر لن تغيب

(هـ) عمم أولا في الوثيقة TD/L.324 .

عن هذا الاجتماع : فقبل أيام قليلة فقط ، ذكر بالمسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة لتظل تدافع عن الشعوب والبلدان الضعيفة والفقيرة ، وتسعى وراء هذا الهدف بقوة وبقدرة مبدعة أيضا ، وتفعل ذلك كجزء لا يتجزأ من استراتيجية شاملة موجهة نحو إفادة الانسانية ككل • ومن دواعي سرورنا أيضا أن المدير العام لشؤون التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، السيد أنطوان بلانكا ، قد انضم الى هذا الاجتماع •

إن المؤتمر الحالي يسجل عودة الاونكتاد الى المنطقة التي كان ينتمي اليها أمينه العام الأول ، والسلف المفكر ، راؤول بريبيش ، وخلفه السيد مانويل بيريز غيريرو • إن ذكرى هذين الابنين البارزين لأمريكا اللاتينية تظل تستحق الثناء العام ، شأنها شأن الدور الهام الذي لعباه في انشاء وتشكيل الاونكتاد • واليهما يعود الفضل ، ضمن مساهمات كثيرة أخرى ، في جعل دورات الاونكتاد التي تعقد مرة كل أربع سنوات أوسع الاجتماعات على المستوى العالي لواضعي السياسة الاقتصادية في الجدول الزمني الحكومي الدولي • فجميع القادة والوزراء الوطنيين الذين يجتمعون في هذه الدورات يؤيدون هدفا مشتركا واحدا على الأقل ألا وهو : تعزيز التحسين الثابت لرفاهية شعوبهم والمشاركة الكاملة لجميع فئات السكان في عملية التنمية • وهذا هو الهدف الذي ألهم ممثلي هذا العدد الكبير من الدول الأعضاء في الاونكتاد للاجتماع في المؤتمر الحالي في المسعى الجماعي لبلوغ اقتصاد عالمي سليم ومأمون ومنصف •

وفي هذه الذكرى السنوية الخمسمائة لرحلة كولمبس ، فإن مثيلات كرتاخينا دي انديا‌س قليلات كمكان مناسب لانعقاد الأونكتاد الثامن • فتقاليدها كمركز للتجارة مع البلدان النائية وثيقة الصلة باهتماماتنا الرئيسية • والدفء والحفاوة اللذان ننعم بهما هما من الصفات التي ينفرد بها شعب كرتاخينا وسلطاته • وكرتاخينا ، المدينة الفاتنة التي تستمد أناقتها من تراث ثقافي غني ، تبقى المدينة التي ترمز الى المجد والحرية ، والتي أطراها سيمون بلوليفار فأسماها "المدينة الباسلة" • أما خرمان ارسينيغاس ، المفكر الكولومبي العظيم ، فقد وصف بدوره شواطئها كمهد لكل آمال بوليفار وقنوطه • ولقد كانت موطنا لمحرر آخر ، هو سان بيدرو كلافير ، الذي كرس حياته للكفاح من أجل الانصاف والعدالة والحرية •

إن لهذه المواضيع من الماضي رنينا خاصا اليوم . فصوت الحرية تتردد أصداؤه الآن في جميع أنحاء الكرة الأرضية . وأن نشدان هذه القيمة الانسانية الأساسية ـ المشتركة بين جميع المجتمعات ـ قد تجددت حيويته وجعل يوحي بآمال جديدة . وقد تتخلف تصورات مختلفة للحرية ، ولكن المهم هو تقبل القواعد والمفاهيم الديمقراطية التي تتيح للامم والشعوب ، قويها وضعيفها ، تقاسم بيت واحد يظلله الاحترام والتضامن المتبادلان . ووقتها فقط ستكون الحرية مضمونة ، ذلك أن الحرية ليست ثمرة عمل وحيد ـ مهما يكن بطوليا ؛ وانما هي مشروع لا ينتهي يتوارثه جيل عن جيل .

إن العالم الحر هو العالم الذي ينعم الناس في جميع أرجائه بحقوقهم ، ويسعون فيه بإحساس من المسؤولية في سبيل بلوغ مقاصدهم وأمانيهم ، فرادى وجماعات . ولن تستديم الحرية اذا سعى فريق من الناس أو المجتمعات الى تشجيعها لأنفسهم مع حرمان الآخرين من هذه الفرصة . والحرية لا تنفصم ؛ فهي تتطلب المشاركة ؛ ويجب أن تقتسم في إطار عالم حر . ومن الممكن أن تكون هشة ، لأن الناس الذين يعيشون حياة الفقر والحرمان لا تتوفر لهم في الواقع حرية الاختيار والابتكار . والعالم الحر يقتضي تمكن الجميع من تحقيق مستويات معيشة تحفظ للانسان كرامته وابتكاره ، ويخفف من غلوائه احترام احتياجات الأجيال المقبلة .

إن العالم الحر هو العالم الذي يقوم ويبقى في إطار مشروع فسيح متعدد الأطراف من الحكم التعاوني والذي يحفز الناس والشركات والحكومات على العمل معا في سبيل أهداف انمائية مشتركة . وهو عالم لن يقنع بغير قفزة من الشجاعة والخيال تتجاوز كثيرا المستوى الحالي للانجاز .

وبطبيعة الحال فإن الحرية مرمى من مرامي ميثاق الأمم المتحدة . ويمكن أن تكون الأساس الذي يقوم عليه نظام عالمي عادل ودينامي . وبناء هذا النظام يتطلب من الحكومات أن تحدو المسيرة بحكمة وانسجام . وفي هذا المشروع ، فإن منظمة الأمم المتحدة ، وفاء منها لمثلها مع تكيفها مع الوقائع المتغيرة ، هي أداة الحكومات ويجب أن تكون هاديتها . وبوسع الاونكتاد ، اذا استمد حيوية جديدة من المؤتمر ، أن يتحول الى كتلة بناء بالغة الأهمية في هذا الصرح النبيل ، وأن يشجع الالتزام القوي بعلاقة مشاركة نشيطة من أجل التنمية وبمستقبل منصف للجميع .

٤- البيان الذي ألقاه السيد عبد الحسين وهجي ، وزير تجارة جمهورية إيران الاسلامية ، بصفته رئيس الاجتماع الوزاري السابع لمجموعة الـ ٧٧(و)

يشرفني ، بصفتي رئيس الاجتماع الوزاري السابع لمجموعة الـ ٧٧ ، أن أقدم وثائق طهران الختامية (TD/356) الى الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

لقد اجتمع وزراء مجموعة الـ ٧٧ في طهران في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، وافتتح المرحلة الوزارية من الاجتماع صاحب السعادة علي أكبر هاشمي رفسانجاني ، رئيس جمهورية ايران الاسلامية .

وما من شك لدي في أن اجتماع طهران كان إيذانا بانطلاق جديد هام في تاريخ مجموعة الـ ٧٧ والأونكتاد والحوار بين الشمال والجنوب . فكانت الرسالة الأساسية التي انبثقت منه هي دعوة البلدان المتقدمة إلى الانضمام إلى العالم النامي في مشاركة جديدة من أجل التنمية وهذا ما يتعيّن تحقيقه من خلال حوار عملي وواقعي ، لا يتسم بالمواجهة وإنما بالصراحة ، وبالوضوح بصفة خاصة .

وبالاضافة الى الصين التي جرت عادتها على حضور الاجتماعات الوزارية التي تعقدها مجموعة الـ ٧٧ ، استعدادا لمؤتمرات الأونكتاد ، كان من دواعي سرورنا تواجد عدد من الممثلين من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومن بلدان أوروبا الشرقية والوسطى على السواء الذين حضروا مؤتمر طهران بدعوة خاصة . وقد أتاحت لهم مشاركتهم الفرصة لكي يتفهموا عن كثب الجدية التي عملت بها البلدان النامية في إعداد موقفها من أجل المؤتمر . وهكذا استطاعوا أن يتفهموا بشكل أفضل مشاكل هذه البلدان وشواغلها وتطلعاتها ، كما تنعكس في وثائق طهران الختامية . فبالاضافة الى المشاركة كمراقبين في الجلسات العامة ، كانت لديهم فرصة مخاطبة وزراء مجموعة الـ ٧٧ والاعراب عن آرائهم وشواغلهم الخاصة بصدد القضايا قيد النظر في الأونكتاد الثامن ، كما اشتركوا في تبادل للآراء على مائدة مستديرة

(و) عمم أولا في الوثيقة TD/L.331 .

مع أعضاء المجموعة المذكورة . وهذا الأمر لا يشكل فقط في اعتقادنا خطوة إلى الأمام في مجال تقوية التعاون بين شتى المجوعات والبلدان في الأونكتاد ، وانما أيضا يمثل علامة واضحة على استعداد مجموعة الـ ٧٧ لاجراء تبادل صريح وبناء للآراء مع شركائها في التنمية . واننا نأمل بصدق أن هؤلاء الضيوف الذين حضروا بدعوة خاصة للمشاركة في اجتماع طهران سيشاركون غيرهم في كرتاخينا في رسالة المشاركة والتعاون ، وكذلك في استعداد أعضاء مجموعة الـ ٧٧ للنهوض بمسؤولياتهم الخاصة عن معالجة مشاكل التنمية .

وليس غرض الحوار الذي نود متابعته بمقتضى إعلان طهران التوصل الى توافق سهل في الآراء بعبارات جوفاء ، وانما التوصل الى اتفاقات ملموسة حقيقية يمكن تنفيذها . وينبغي أن يكون أساسه اعتراف البلدان النامية بمسؤوليتها الأولى عن تنميتها الذاتية ، واعتراف البلدان المتقدمة بالتزامها بتوفير بيئة خارجية مواتية ، ولا سيما من خلال الالتزام بقواعد اللعبة المتعددة الأطراف المتفق عليها ، التي تقوم على احترام المنافسة والأسواق المفتوحة والانصاف واتباع الأصول في التعامل . وينبغي أن تكون القوة الدافعة للحوار هي الادراك المشترك لتحدي التنمية باعتباره التحدي الرئيسي الذي يواجهه المجتمع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة . فليس بمستطاع المجتمع الدولي السماح بإقامة أسوار جديدة بين الشمال المتقدم والجنوب النامي لتحل محل الأسوار المتداعية بين الشرق والغرب .

لقد اختتم إجتماع طهران باعتماد "وثائق طهران الختامية" وهذه الوثائق تتضمن إعلان طهران المعنون "نحو نوع جديد من المشاركة في سبيل التنمية" ، والمنطلقات الموضوعية لمجموعة الـ ٧٧ فيما يتصل بالتعاون الدولي ، وبيان الوزراء بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وإعلانا وزاريا بشأن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وقرارا بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني ، ومقررات أخرى .

ويؤكد إعلان طهران أن التغيرات العميقة الجارية في البيئة السياسية العالمية ، ولا سيما نهاية الحرب الباردة ، وتحسن احتمالات نزع السلاح وتعزيز حقوق الانسان ، يمكنها أن تبشر بعصر جديد من التعاون الدولي والمشاركة العالمية من أجل تعزيز السلم والأمن في

العالم . ولكن السلم كل لا يتجزأ . وتحقيق سلم وأمن دائمين في العالم يتطلب تحرير كل الشعوب والأمم من الفقر والجوع والتخلف . والتغيرات السريعة الجارية في الاقتصاد العالمي ، بما في ذلك الثورة التكنولوجية ، تثير تحديات صعبة للبلدان النامية وللبلدان المتقدمة على السواء ، ولكنها تتيح أيضا في الوقت نفسه فرصا لسد الفجوة بين الشمال والجنوب ولتقوية التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية . وينبغي أن توفر الدعوة الى نظام دولي جديد فرصة للمجتمع الدولي للسعي من أجل إنعاش تعددية الأطراف ولوضع قضية التنمية على رأس جدول الأعمال الدولي للتسعينات .

وفي سياق بيئة سياسية واقتصادية عالمية متغيرة ، يوجز الاعلان التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية والمتقدمة ويؤكد الحاجة الى انعاش الحوار الانمائي وتقوية فعالية وأهمية الأونكتاد في عملية اتخاذ القرارات على المستويات الدولية والوطنية . ويدعو الاعلان الى اعتماد برنامج عمل موجه نحو العمل من أجل التعاون الدولي وإنعاش دور الأونكتاد بوصفه محفلا عالميا للتفاوض ، ويعتبر ضروريا إدخال تغييرات في هياكل الآلية الحكومية الدولية وطرائق عملها .

وازاء هذه الخلفية ، فإن المنطلقات الموضوعية لمجموعة الـ ٧٧ فيما يتعلق بالتعاون الدولي تشدد على أن هذا المؤتمر ينبغي أن يعالج القضايا المدرجة في جدول أعماله بطريقة متكاملة وشاملة ، وأن يوفر آليات قوية وصالحة للعمل من أجل ضمان التنفيذ الفعال لما يتخذه من قرارات . ومع وضع هذا الهدف في الاعتبار ، توجز المنطلقات مقترحات محددة بشأن سياسات وتدابير التعاون الدولي في مجالات الموارد اللازمة للتنمية ، والتجارة الدولية ، والتكنولوجيا ، والخدمات ، والسلع الأساسية . وهذه المقترحات تركز على ما يلي :

- وقف الحمائية بجميع أشكالها وعكس مسارها ؛
- التماس حل دائم لأزمة الديون الخارجية ، والقيام في هذا السياق بزيادة تنفيذ مبدأ تخفيض الديون وتكاليف خدمة الديون وتوسيع نطاقه ؛
- تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية الدولية ؛
- الاحتياجات من الموارد الخارجية اللازمة للتكيف الهيكلي والجهود المبذولة من أجل اصلاح السياسات في البلدان النامية ؛

- توجيه جزء من الموارد التي سيفرج عنها من عملية التسلح الى التنمية ؛
- تمويل الحماية البيئية ؛
- تعزيز نظام التجارة المتعدد الأطراف ، وتحسين تمكن صادرات البلدان النامية من الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة ؛
- القضايا المتصلة بالتجارة والبيئة ؛
- تعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان النامية ؛
- تحقيق الحد الأقصى لمساهمة قطاعات الخدمات في تنمية البلدان النامية ؛
- زيادة مساهمة قطاع السلع الأساسية في تنمية الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية .

كما تدعو المنطلقات المجتمع الدولي الى تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا تنفيذا تاما وعاجلا . وفي هذا الصدد ، تقترح المنطلقات أن تقدم البلدان المتقدمة دعما كافيا لاستكمال الجهود والسياسات الداخلية في أقل البلدان نموا في إطار برنامج العمل .

ولما كان متوقعا أن تكون أحدى نقاط التركيز الرئيسية في مناقشاتنا هنا هي تكييف الأونكتاد كمؤسسة مع البيئة الاقتصادية والسياسية الدولية المتغيرة ، فقد شددت المنطلقات على الحاجة الى مزيد من المرونة في سير المفاوضات وأساليب عملها وآلياتها لتمكين المنظمة من الاستجابة للوقائع المتحركة في السياق العالمي المعاصر .

وكان البيان الصادر عن الوزراء بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من النتائج الرئيسية الأخرى التي أسفر عنها اجتماع طهران . وهذا البيان يشدد على الحاجة إلى مضاعفة الجهود من أجل تنشيط وتقوية الآليات القائمة للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وهو يحدد أولويات الأنشطة المقبلة لتشجيع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ميدان التعاون التجاري والنقدي والمالي والتكامل الاقتصادي الاقليمي ودون الاقليمي فيما بين البلدان النامية .

وكانت وثائق طهران الختامية الأساس الذي استندت إليه مجموعة الـ ٧٧ للدخول في حوار مع شركائنا في الدورة الاستثنائية السابعة

عشرة للمجلس تحضيرا للمؤتمر • وكانت المرحلة السابقة للمفاوضات في جنيف تعبيرا عن الاستجابة الفعالة والعملية والواقعية لطهران تجاه البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة وتحديات وامكانات فترة التسعينات •

ومجموعة الـ ٧٧ مستعدة للسير قدما للدخول في حوار مثمر وبناء مع شركائنا • ونحن على ثقة من أنه اذا توفر التساهل والتفاهم المتبادلان فستتكلل مساعينا بالنجاح وسنتمكن من التجاوب مع هذه المناسبة التاريخية التي يتيحها الاونكتاد الثامن فنضع التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية في مركز جدول الأعمال الدولي • ومن واجبنا ومسؤوليتنا أن نضمن تحقق الآمال والأماني المعقودة على هذا الحدث الهام •

واسمحوا لي أن أعرب ، باسم مجموعة الـ ٧٧ ، وبلدانها النامية الأعضاء الـ ١٢٨ ، عن امتناننا وعميق تقديرنا لشعب وحكومة كولومبيا لاستضافة الاونكتاد الثامن وتمكيننا من الاجتماع هنا والتخطيط لعملية مشاركة جديدة من أجل التنمية •

جيم - البيان الذي ألقاه السيد ك. ك. س. دادزي ، الأمين العام للأونكتاد ، أمام المؤتمر في الجلسة العامة ٢٢٣ المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢(ز)

إن الطريق الى كرتاخينا كان طويلا وشاقا ولكن المؤتمر يستأهل بحق الجهد المبذول . وإن العملية التحضيرية التي اضطلعت بها الحكومات والأمانة منذ أكثر من عام ، والتي اشتركت فيها مجموعة متنوعة من الفعاليات والخبراء من القطاع غير الحكومي ، قد آتت أكلها . فقد أوضحت القضايا المراد النظر فيها في المؤتمر ، ودعمت التصورات المشتركة في عدة مجالات رئيسية ، وأتت بالكثير من وجهات النظر والأفكار البناءة الجديدة . وقد أبرزت الحاجة إلى تكييف هياكل الأونكتاد وعملياته تبعا للوقائع الجديدة وإلى دعم استجابته للمصالح المتنوعة لجميع الدول الأعضاء فيه . وهذه العملية التحضيرية تمثل ، اذا نظر إليها ككل ، التمهيد لما أثق أنه سيكون نقطة تحول كبيرة في تاريخ الأونكتاد .

(ز) عمم أولا في الوثيقة TD/L.333 .

وقد اجتاز الأونكتاد بالفعل تغيرا كبيرا في نهجه ليس أقلها ما تم على سبيل الاعداد لهذا المؤتمر . فلأول مرة في هذه المؤسسة ، يتطلب جدول الأعمال بصورة صريحة من المؤتمر ، وذلك في سياق العمل من أجل ايجاد اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف ، أن يتناول ليس مجرد الأبعاد الدولية لاشكالية التنمية وإنما أيضا أبعادها الوطنية . وهو يتصور ، كنقطة بداية لأعمال المؤتمر ، اجراء تقييم للتحديات التي تنطوي عليها التغيرات العميقة التي شهدتها السنوات القليلة الماضية بالنسبة الى التجارة والتنمية في ظل اقتصاد عالمي مترابط بدرجة متزايدة . كذلك فإن جدول الأعمال يركز بصورة خاصة على الادارة الجيدة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء بغية تحقيق تعبئة الموارد وتخصيصها واستخدامها على نحو مناسب وبغية ايجاد بيئة اقتصادية دولية أكثر مؤاتاة . كذلك فإنه يسلم ضمنا بما للهياكل السياسية الديمقراطية ولاحترام حقوق الانسان من أهمية للتنمية ذات القاعدة العريضة . وهو جدول أعمال يتخلله موضوع التنمية القابلة للادامة باعتباره المحك لدمج الاعتبارات البيئية في السياسة الاقتصادية . وبينما لا يزال يتعين القيام بعمل كثير ، فإن هذه العناصر تعكس استعداد هذه المؤسسة للتكيف مع التغيرات في تصورات الحكومات الأعضاء ، وكذلك مع وقائع البيئة الاقتصادية والسياسية الدولية المتطورة بسرعة .

إن مجموعة التحديات والفرص التي يواجهها المجتمع العالمي الآن لم يسبق لها مثيل . وان الاستجابات الوطنية والدولية لها ستحدد نتيجة السعي المشترك لبناء اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف في آن واحد . وقد تفتحت امكانيات لاقامة نظام عالمي مشيد على أساس السلم والتعاون وتحسين أوضاع البشر . ولكن هذه الامكانيات محفوفة بمجموعة متعددة من المشاكل والمخاطر الشديدة التي تتطلب مبادرات مناسبة . وقد ظهرت الى حيز الوجود عدة أوضاع ايجابية تساعد على اعادة تنشيط عملية التنمية . أما وسائل التغلب على كثير من العقبات التي تعترض هذه العملية فهي في المتناول . ومع ذلك ، ففي حين أن عدة بلدان نامية قد ازدهرت ، لا تظهر سوى علامات قليلة على أن مشاكل الركود والفقر القائمة منذ أمد طويل قد خفت حدة في معظم أنحاء العالم النامي ، بل إن هذه المشاكل قد بلغت أبعادا تنذر بالأزمة في بعض البلدان .

وقد بدأ التخفيف الملحوظ في حدة التوتر فيما بين الدول الكبرى في إعطاء مضمون للرؤية القديمة قدم الزمن ، رؤية تحويل السيوف الى محاريث . وسوف تساعد عملية نزع السلاح في البلدان الصناعية على الافراج عن موارد من أجل تخفيف الاجهاد الاقتصادي العالمي ودعم عملية التنمية . كذلك ينبغي أن تكون البلدان النامية قادرة بشكل أفضل على تحويل كثير من الموارد المكرسة حاليا للنفقات العسكرية الى رفع مستويات الحياة داخليا . وعلاوة على ذلك ، فان التيار العام للاصلاح السياسي والاقتصادي واحترام حقوق الانسان في كثير من أنحاء العالم قد اكتسب زخما . وأدى هذا التطور الى دعم التوقعات بأن الحكومات ستعمل الآن بتصميم على توسيع امكانية الافادة من الفرص على الصعيدين الوطني والدولي على السواء أمام جميع الشعوب بغية تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي .

وفي الوقت نفسه ، لا يزال كثير من أوجه عدم التيقن قائما . فعدم الاستقرار السياسي والتوتر مستمران في عدد من المناطق . والتغيرات الهائلة في العلاقات بين الشرق والغرب قد أثارت أسئلة في البلدان النامية عن مكان هذه البلدان في تركيبة القوة السياسية والاقتصادية الآخذة في الظهور . وأوجه الاختلال الاقتصادي تظل تشكل مصدرا من مصادر عدم القدرة على التنبؤ . وهناك قلق من أن الدعم المتسم بالتصميم لعمليات الاصلاح في أوروبا الوسطى والشرقية قد يؤدي ، على الرغم من المنافع الأطول أجلا التي ستعود بها هذه العمليات على الاقتصاد العالمي ، الى اضعاف الزخم في مجال الاجراءات المتعددة الأطراف المتخذة بشأن الفقر والتخلف في العالم النامي .

وأحد العوامل الجذرية في كثير من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي هو التقدم التكنولوجي ، بما في ذلك أوجه التقدم في الالكترونيات الدقيقة وفي الاتصالات ، والمواد الجديدة ، والتكنولوجيا الاحيائية ، وكذلك ، وهو أمر محتمل ، في الطاقة المتجددة . وقد أصبحت العمليات القائمة على المعرفة الكثيفة هامة بدرجة متزايدة ، شأنها في ذلك شأن قطاع الخدمات في الاقتصادات المتقدمة . ومن شأن أوجه التقدم هذه ، اذا تم نشرها وتكييفها على نحو واف ، أن تعجل بالتنمية الصناعية في العالم النامي وتساعد على إعادة تنشيط الاقتصاد العالمي . ولكنها تعمل أيضا على اضمحلال الميزة المقارنة التقليدية للبلدان النامية في عدة مجالات وتؤثر بصورة سلبية في الطلب على عدد من منتجاتها التصديرية .

كما عمل التغير التكنولوجي على الاسراع بتدويل عدة أسواق . فأصبحت قرارات الشركات بشأن تحديد مصدر الشراء والانتاج والتسويق تتخذ أكثر فأكثر من منظور عالمي • وتزايدت كثافة التفاعل بين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات ، فضلا عن دعائمها المالية ، مما أعطى دافعا إضافيا لنمو الترابط • وظهرت روابط أوثق فيما بين الاقتصادات وبين المجالات الرئيسية للسياسة الاقتصادية • وأصبحت نواحي التفاعل بين السياسات الداخلية للحكومات ، والقواعد والضوابط المقبولة على الصعيد الدولي ، وسير العمليات السوقية أقوى وأكثر تنوعا • ونحت هذه الظواهر إلى إضعاف قدرة الحكومات على تحديد مسار الأحداث الاقتصادية ، وعملت على تضخيم القيود المفروضة على نطاق تقرير السياسة بصورة مستقلة في البلدان النامية •

ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية عودة الاهتمام بترتيبات التكامل التي تتركز على الأسواق المشتركة أو الاتحادات الجمركية أو مناطق التجارة الحرة • ويجري تقوية التجمعات الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية • وخرجت إلى الوجود أحواز اقتصادية كبيرة تضم شركاء تجاريين رئيسيين ويمكن أن تساهم في تحرير التجارة وأن تضفي ، عن طريق آثارها على النمو ، دينامية جديدة على النظام التجاري المتعدد الأطراف • ومع ذلك ، إذا أديرت هذه الأحواز دون إيلاء الاعتبار الواجب لمبادئ وقواعد وضوابط النظام ، فإنها يمكن أن تنغلق على نفسها ، وتنقل عبء التكيف إلى أطراف ثالثة ، وتتسبب بانحراف مسار التجارة وغير ذلك من المشاكل لمصدري البلدان النامية ، وتزيد من احتمال نشوء منازعات وتوترات تجارية •

وتعد تحول قضايا النمو السكاني والخصوبة ، التي تتفاقم من جراء ما يكتنفها من تغيرات في الهيكل العمري للسكان ، قضايا حاسمة أكثر فأكثر بالنسبة إلى استدامة التنمية • وهي تخلق مشاكل خطيرة في مجال تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد ، وتزيد من الضغوط على توفير العمالة ، وعلى التعليم والخدمات التدريبية والاجتماعية في بلدان نامية كثيرة • وأصبحت الهجرة الدولية هي أيضا مثارا لقلق متزايد في بلدان المنشأ والبلدان المستقبلة معا • ورغم المبادرات الحالية في كلتا المجموعتين من البلدان ، فإن السؤال المركزي على المدى الطويل يبقى معرفة ما إذا كان يوسع المجتمع الدولي أن يحشد الالتزام السياسي اللازم لتقليل الباعث على الهجرة عن طريق الاسراع بالتنمية القابلة للادامة في جميع أرجاء العالم •

وينبغي النظر إلى هذه التحديات والامكانات إزاء خلفية تراث التنمية في فترة الثمانينات • وهذا التراث يشمل أيضا ، في معظمها الآخر ، استمرار الفوضى في عملية التنمية ، وتواصل الفقر والحرمان ، وعدم انتظام أداء الأنماط الراهنة لجهود التكيف الهيكلي • وبينما يجب اعتبار السياسات المحلية غير الملائمة مسؤولة جزئيا ، فلقد كانت البيئة الاقتصادية المعادية في فترة الثمانينات عاملا مهما • ونتيجة لذلك ، لا تزال هذه البلدان تعاني ، بدرجات متفاوتة ، صعوبات في توسيع وتنويع قاعدتها الانتاجية ، وتقليل الاعتماد على السلع الأساسية ، وبناء القدرات المالية والتكنولوجية وفي مجال النقل ، والتغلب على عبء الديون وما يترتب عليه من نتائج ، وكذلك التغلب على الاتجاهات المعاكسة في تدفقات الموارد ، والأخذ ببرامج تكييف موجهة بفعالية إلى تحقيق النمو والتنمية •

غير أن بعض الأمارات المشجعة بدأت تظهر على صعيد التعاون الاقتصادي الدولي • فثمة نصوص مختلفة اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس التجارة والتنمية في الآونة الأخيرة توحي بأن التراجع عن النظام المتعدد الأطراف أخذ يتباطأ • ويتزايد النظر الى التنمية على أنها عملية محورها الناس ومنصفة يجب أن يكون هدفها النهائي تحسين حالة الانسان • وتعتبر الترتيبات السياسية صالحة للبقاء وذات أهمية لعملية التنمية بقدر ما تكون قائمة على القبول ، ويتسع نطاق تقبل احترام حقوق الانسان كمصدر للابداع والتجديد والمبادرة • وتتلاقى الآراء حول ضرورة وجود أطر داعمة من السياسة الاقتصادية العريضة وطنيا ودوليا على السواء •

وأصبح الاعتماد على القوى السوقية وعلى المنافسة ، وتشجيع مبادرات تنظيم المشاريع ، من الملامح العامة للسعي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية • كما أن الزيادة الحادة في مستوى الاهتمام بصحة البيئة العالمية وبأمن القاعدة الايكولوجية لكوكب الأرض على المدى الطويل أبرزت حتمية التنمية القابلة للادامة • وعلى ذلك ، تتضافر الجهود حاليا لوضع نهج لتحقيق النمو من شأنها أن تعمل في آن معا على القضاء على الفقر وعلى تشجيع التنمية السليمة بيئيا والقابلة للادامة . وأخيرا ، ظهر توافق قوي في الآراء حول الأولوية العالية التي يجب أن تعطى لجوانب من عملية التنمية منها القضاء على الفقر والجوع ، وتنمية الموارد البشرية والمؤسسات ، وتحسين السياسات السكانية ، فضلا عن حماية البيئة •

والبناء على هذه المفاهيم العامة من أجل المساعدة على تنشيط النمو والتنمية هو المهمة الضخمة التي تواجه المؤتمر . والبلدان النامية تتحمل بطبيعة الحال المسؤولية الأولى عن تنميتها الذاتية . ولا بديل عن السياسات الوطنية المتواصلة التي ترمي الى اطلاق وحشد ما يوجد في البلدان النامية من طاقات كامنة وقوى دافعة من أجل التنمية ، والى تشجيع الكفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها ، والى الاستفادة مما توفره البيئة العالمية المتغيرة من فرص التجارة والاستثمار والتقدم التكنولوجي .

إن جودة الادارة العامة لصيقة بنجاح جهود التنمية . والادارة الجيدة تشمل مجموع الأنشطة الحكومية التي تضع الاطار والحدود والقواعد لسير الأسواق وتؤمن مناخا صحيا للنشاط الاقتصادي . واحد أبعاد ذلك هو انشاء اطار يمكن التنبؤ به لنشاط القطاع الخاص ، بما في ذلك تحسين الهياكل الأساسية ؛ والسير على سياسات سليمة للاقتصاد الكلي ؛ وايجاد أطر قانونية وتنظيمية واضحة ، بالاضافة إلى عمليات شفافة لوضع القواعد وانشاء مؤسسات ذات كفاءة تضمن سلامة الادارة العامة وتشجع المساءلة وتقضي على الفساد . وهناك بعد آخر يتصل بأهمية الترتيبات الآخذة في الظهور لحل المنازعات فيما بين المصالح الاقتصادية المتباعدة ، وبأهمية السياسات المناسبة لتصحيح العيوب السوقية . وهناك بعد آخر يتعلق بنوع ومستوى وآليات المشاركة الحكومية المباشرة في النشاط الاقتصادي . وتنوع حالات البلدان سيظل بالطبع يؤثر تأثيرا رئيسيا في الاختيارات فيما يتعلق بالتوازن الذي يجب المحافظة عليه بين قطاعي المشروعات العامة والمشروعات الخاصة ؛ غير أن هذه التدخلات الحكومية يجب أن تكون قائمة ، بقدر الامكان ، على حسابات الكفاءة النسبية والعمل مع القوى السوقية ومن خلالها .

وليست الجوانب الدولية للادارة الجيدة أقل أهمية ، فإن جهود البلدان النامية لتحسين إطار سياستها الاقتصادية الداخلية لن تحقق النتائج المرجوة بدون توفر بيئة اقتصادية دولية داعمة . فمن ناحية ، يتوقف الاستقرار والنمو الاقتصاديان العالميان على وجود مستويات أعلى من التعاون الدولي من أجل إدارة الترابط . ويمكن للترابط أن يصبح أداة متسقة للنمو والتنمية ، فيعود بالفائدة على جميع الأطراف ، اذا ما صيغت السياسات ، ولاسيما سياسات الاقوياء اقتصاديا ، بطريقة متداعمة مواتية للتكيف والتعديل البناءين في

الاقتصاد العالمي . ومن ناحية أخرى ، كما أكدت الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، يلزم بذل جهود تعاونية أقوى لتحسين النظم والهياكل والترتيبات التي كانت حتى الآن عماد العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولاسيما فيما يتعلق بالتجارة والنقد والتمويل . ومن الشروط الهامة في هذا الصدد مشاركة البلدان النامية على نحو أكثر فعالية في اتخاذ القرارات على المستوى الحكومي الدولي فيما يتعلق بتطور وأداء النظم النقدية والمالية الدولية .

والمطلوب من المؤتمر ، في ضوء هذه الخلفية ، أن ينظر في مجموعة واسعة من قضايا السياسة العامة المحددة ، وهي قضايا سلطت التطورات الحديثة الأضواء عليها . ففي عشية المؤتمر ، يجد أكثر الاقتصاد العالمي نفسه تحت ضغوط حادة . فللمرة الأولى في أكثر من أربعة عقود ، هبط مجموع الناتج العالمي هبوطا فعليا في عام ١٩٩١ ، وليست احتمالات حدوث تحسن ذي بال هذا العام واضحة . وقد تفاوتت التجارب الاقتصادية لشتى مجموعات البلدان تفاوتا كبيرا . فهنا في أمريكا اللاتينية ، بعد سنوات من التدهور في الظروف الاقتصادية ، حدث بعض التقدم في التغلب على مشاكل مترابطة هي مشاكل المديونية الفادحة وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي والنمو غير الكافي بتاتا ، ولكن التكاليف من حيث الرفاهية الاجتماعية والتماسك السياسي كانت ضخمة في كثير من الأحيان . وأما في آسيا ، فقد ضعف النمو عموما ، ولكنه بقي قويا إجمالا بالمقارنة مع المناطق الأخرى . وأما في افريقيا ، فقد أحرز بعض التقدم ولكنها مازالت تنوء تحت ثقل مديونيتها الفادحة وضعف أسعار صادراتها : فاحتمالات التحسن مازالت قاتمة إجمالا ، هذا على الرغم من الجهود الضخمة المبذولة في كثير من البلدان في مجال السياسة العامة ، وليس هناك ما يدعو حقا إلى توقع أي تقدم متصل في الناتج للفرد الواحد .

وأما الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ، فتعاني حاليا من انخفاض عام حاد في الانتاج ، ولكن هنا أيضا تتفاوت التجارب تفاوتا كبيرا من بلد إلى آخر . وأساس هذه النتيجة هو عدم ملاءمة التنظيم الاقتصادي فيما مضى والتكاليف الحتمية الى حد كبير للمرحلة الانتقالية . ولكن هناك علامات مشجعة في بعض هذه البلدان تشير الى أن عملية تذليل هذه المشاكل جارية ، بيد أن المرحلة الانتقالية في غيرها مازالت في مرحلتها الأولية وسيكون الطريق إلى الأمام صعبا للغاية .

وأما الاقتصادات السوقية الصناعية فأداؤها سئ حاليا ، ويعاني عدد منها من الانكماش . ويمكن تفسير الاتجاه الهابط الحالي ، جزئيا ، بظواهر دورية من النوع الذي تميزت به هذه الاقتصادات على مدى عقود . ولكن هناك ادراكا متزايدا لكون عدد من صعوباتها الاقتصادية أعمق جذورا ولن يجري تذليلها على المدى القصير . فإن بعض هذه الاقتصادات قد سمحت لاختلالات كبيرة في التجارة والتمويل بالتراكم خلال الثمانينات ، مما جعل مجال اتباع سياسات علاجية محدودا جدا الآن . ويضاف الى ذلك أن الافراط في الاقتراض خلال العقد أدى في بعض البلدان إلى تراكم في المديونية الداخلية أدى بدوره ، إلى جانب الهبوط في أسعار الأصول وعدم اليقين المالي العام ، إلى كساد الانفاق . وهذه العوامل نفسها أضرت أيضا بقدرة النظام المالي على خلق الائتمانات ، فكانت نتيجة ذلك كله ، فيما يتعلق بالطلب على السلع وبعرض الائتمانات ، وجود قوى تعمل على الحد من الانتعاش في الأجل القريب .

وتمثل الموارد من أجل التنمية واحدا من أهم مجالات السياسة المترابطة التي ينبغي للمؤتمر النظر فيها ، وستظل جهود البلدان النامية للادخار المصدر الأول للتمويل الانمائي وهناك مجال كبير في كثير من هذه البلدان لتحسين تعبئة المدخرات وتخصيصها واستخدامها . ويتعين متابعة بذل الجهود للقضاء على الاختلالات في الاقتصاد الكلي وعدم القدرة على التنبؤ وجوانب عدم اليقين في القواعد المتبعة ، كما يتعين مواصلة إصلاح القطاع العام بما في ذلك زيادة كفاءته وتحقيق الانصاف في نظام الضرائب . ولكن البلدان النامية ستحتاج الى مقادير متزايدة من التمويل الخارجي لدعم جهودها الذاتية . ولما كان من غير المرجح أن تنتعش التدفقات المالية الخاصة على نطاق كبير في الأعوام القادمة ، فستحتاج هذه البلدان إلى تخفيف عبء ديونها بمزيد من الجد وإلى تعبئة أقوى للموارد الخارجية الرسمية . وستظل جهود المعونة ، من خلال البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء ، ذات أهمية أساسية بالنسبة إلى أغلب البلدان النامية الفقيرة . أما بالنسبة إلى البلدان النامية المثقلة بالديون ، فإن التوصل الى حل دائم لمشكلة الديون شرط مسبق لزيادة الوصول إلى التدفقات المالية .

وفي مجال التجارة ، من المرجح أن تؤثر نتائج جولة أوروغواي ، من عدة جوانب ، في القضايا المتعلقة بالسياسة العامة في التسعينات فيما يتعلق بشروط الوصول إلى الأسواق . ولكي تكون محصلة

جولة اوروغواي إيجابية ومتوازنة ، ينبغي أن تتضمن تحسين وصول البلدان النامية عموما إلى الأسواق ، إلى جانب تعزيز المبادئ والقواعد والضوابط المتعددة الأطراف التي تضفي على النظام التجاري قدرا أكبر من الانفتاح والقابلية للتنبؤ ، وتأخذ في اعتبارها تماما البعد الانمائي . وتتضمن مثل هذه المحصلة تيسيرات تعريفية محددة وتحريرا غير تعريفي ، ولاسيما في قطاعات مثل الزراعة والمنسوجات والملابس والمنتوجات المدارية والمنتجات القائمة على الموارد الطبيعية وازالة التدابير المقنعة (أي تدابير "المنطقة الرمادية") . وينبغي أن تؤمن أيضا أن أي اتفاق على جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ييسّر وصول البلدان النامية الى التكنولوجيا ومساعيها لتنفيذ سياستها العامة وأهدافها الاجتماعية . يضاف إلى هذا أنه ينبغي للاطار المتعدد الأطراف للتجارة في الخدمات قيد التفاوض في جولة اوروغواي أن يساعد على تعزيز قدرة شركات البلدان النامية على المنافسة دوليا وعلى تمكينها من الوصول الفعال إلى الأسواق العالمية .

أما فيما يتعلق بالسلع الأساسية ، فإن التحدي الذي يواجه المؤتمر هو وضع الأسس لدعم سياسة دولية في مجال السلع الأساسية تأخذ في اعتبارها تماما التغيرات الهيكلية وغيرها من التغيرات التي جرت على امتداد الأعوام . ويتعين أن ترمي مثل هذه السياسة إلى زيادة انفتاح أسواق السلع الأساسية وسلامتها وإلى تأمين مساهمة السلع الأساسية مساهمة فعالة في نمو وتنمية البلدان النامية . ويتعين أن تهيئ الظروف التي تيسر تحقيق توازن بين عرض فرادى السلع الأساسية والطلب عليها عند مستويات أسعار أفضل ، والوصول بمساهمة قطاع السلع الأساسية في جهود التنويع إلى المستوى الأمثل ، وتعزيز الادارة السليمة بيئيا للموارد الطبيعية توخيا للتنمية القابلة للادامة . ويضاف إلى هذا أن التعاون بين المنتجين والمستهلكين على شتى المستويات يمكنه أن يلعب دورا حيويا في هذا المسعى ، ولكن الدعم ، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية من المؤسسات الدولية ، سيكون أساسيا . والتعاون بين المنتجين لا غنى عنه بالنسبة إلى التعاون بين المنتجين والمستهلكين ، وكذلك بالنسبة إلى الاجراءات المنسقة بين المنتجين لتحسين حالة الطلب والعرض ولتشجيع تدابير التطوير .

وأما في مجال التكنولوجيا ، فإن الدينامية الاقتصادية التي يلزم أن تحققها أغلب البلدان النامية تتطلب بيئة داعمة في مجال السياسة العامة الوطنية والدولية . وتقوية القدرات المحلية على استيعاب التقدم التكنولوجي وإدارته والاستفادة منه أمر حاسم ، ولكن يتعين تدعيم هذه الجهود بتدابير وآليات لتشجيع تدفقات التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتسهيل وصول هذه البلدان إلى التكنولوجيا ، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والمتقدمة البالغة الأهمية . ويمكن لتقوية التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وفيما بين البلدان النامية أن يساهم مساهمة كبيرة في تنمية القدرات المحلية وفي نقل التكنولوجيا . وسيتعيّن توفير ترتيبات تعاونية ، بما في ذلك الترتيبات التعاونية على مستوى المشروعات ، بشأن أنشطة البحث والتطوير ، وذلك من خلال وسائل مثل تنمية الموارد البشرية ، والمراكز المشتركة للبحوث والابتكارات ، وتبادل المعلومات التكنولوجية . ويبقى دعم بناء الهياكل الأساسية للتكنولوجيا ، فضلا عن التعاون التقني ، أمرا أساسيا .

وأما قطاع الخدمات فله آثار استراتيجية بالنسبة إلى المصالح السياسية الوطنية الحيوية وإلى النمو والتنمية . ويتعيّن أن تتضمن تقوية قطاعات الخدمات في البلدان النامية تركيزا خاصا على كلا تكوين رأس المال البشري وتحديث المرافق الأساسية ولا سيما الاتصالات السلكية واللاسلكية . وينبغي للاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال أن تتضمن أيضا تطوير الخدمات المقدمة إلى المنتجين المحليين وتوفير حوافز للشركات عبر الوطنية لتشجيعها على المساهمة في الأهداف الإنمائية ، مثل نقل التكنولوجيا وتحسين الوصول إلى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع . وبالإضافة إلى تحرير التجارة ، سيلزم التعاون الدولي في مجموعة متنوعة من القضايا الأخرى في مجال الخدمات ، وذلك لمساعدة البلدان النامية على الحصول على جزء ذي بال من مكوّن القيمة المضافة في الخدمات في الاقتصاد العالمي ، وهو مكون سريع التزايد .

وبالاضافة إلى هذه المسائل الموضوعية ، سيتناول المؤتمر أيضا المسألة الهامة المتمثلة في الاصلاح المؤسسي للاونكتاد . فخلال السنوات القليلة الماضية ، بدأ يظهر بالتدريج شعور جديد بالمشاركة لأغراض التنمية ساهم الاونكتاد فيه مساهمة هامة . وهذا التطور ينبع من ادراك البلدان المتزايد للمصالح المشتركة وللمسؤوليات المتقاسمة ومن التقارب المتزايد لمنظورات السياسات بشأن السياسات الاقتصادية

الداخلية المناسبة وضرورة العمل لتحسين البيئة الاقتصادية الدولية على السواء • وفي حين أن انجازات الاونكتاد لا تفتقر الى التقدير ، فإن الحكومات توافق عموما على وجوب تكييف المؤسسة وتجديد حيويتها لتمكينها من انتهاز الفرص الجديدة التي ظهرت الى الوجود لتعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية • كما أنها توافق على ضرورة أن تساهم عملية التكييف المؤسسي في العمل الذي أطلقته الجمعية العامة مؤخرا بشأن إعادة هيكلة القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة •

وقد أدى العمل التحضيري للمؤتمر الى التركيز على عدد من أبعاد هذه المسألة ، التي تتطلب الاهتمام بها بصورة خاصة • وفيما يتعلق بدور الاونكتاد ، فإن الولاية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) وفي غيره من النصوص تتسم بالسعة والمرونة بقدر كاف يسمح بإجراء عمليات اعادة توجيه للعمل حسب الاقتضاء • ولكن ، سيكون من المفيد اعتماد نهج مختلف لتنظيم الأنشطة الموضوعية : فينبغي وضع هذه الأنشطة ضمن اطار عملية متدرجة تبدأ بتحديد المسائل من أجل القيام بالعمل التحليلي الدقيق والصارم ، المنطوي على ابتكار مفاهيمي حيثما يكون ذلك ممكنا ، والمبني على دراسة منهجية للتجارب الوطنية وللسياسات الدولية ذات الصلة بالموضوع • وهذا العمل التحليلي سيشكل عندئذ الأساس للتفكير وللتداول ولبناء توافق الآراء ، مستفيدا من المدخلات التي تقدمها فعاليات خارجية مثل المشروعات والمجتمع الاكاديمي ونقابات العمال والمنظمات غير الحكومية وكذلك من التعاون مع المؤسسات الحكومية الدولية الأخرى •

أما المفاوضات المفضية الى تعهدات قابلة للتنفيذ ، والمنطلقة على أساس ايلاء الاعتبار المناسب لطبيعة المسائل ذات الصلة بالموضوع ولنضجها ، فسيجري الاضطلاع بها كتتويج للعملية • وسيكون من المتعين متابعة نتائج هذه المفاوضات - سواء كانت بيانات متفقا عليها أو توصيات أو صكوكا قانونية ملزمة - من خلال ترتيبات مناسبة للرصد والتنفيذ • وينبغي أيضا تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تدخل في العمل الموضوعي وتستمد منه حوافزها •

وينبغي أيضا أن تنطلق مهمة إعادة توجيه عمل الاونكتاد الموضوعي من نهج جديدة إزاء مسائل التجارة والتنمية القائمة منذ أمد طويل ، وكذلك من تحديد المسائل الجديدة والبادئة في الظهور في

هذا الميدان ، التي يمكن للمؤسسة أن تساهم بصورة خاصة في معالجتها . وينبغي إنتقاء مواضيع محددة يمكن أن تصلح كمواضيع مركزية للعمل في هذه المجالات . ويمكن أن تتضمن هذه المواضيع المشاركة الدولية الجديدة لأغراض التنمية ، والترابط العالمي ، والدروب المؤدية الى التنمية ، والتنمية القابلة للادامة على الصعيد الايكولوجي . وينبغي لجدول أعمال مجلس التجارة والتنمية أن يركز بالدرجة الأولى على المسائل المشتركة بين القطاعات .

وثمة عدة خيارات متاحة لتحسين الفعالية التنظيمية للمؤسسة . وينبغي إعادة النظر في تنظيم عمل مجلس التجارة والتنمية ، لكي يعزز تأثيره على المداولات والمفاوضات في محافل أخرى ، وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية أيضا . وبالمثل ، يلزم بذل مجهود عاجل لترشيد وتبسيط آلية المجلس الفرعية ولتقوية تركيز هذه الآلية على المسائل القطاعية . ولأجل إثراء الأساس التقني للمناقشة المتعلقة بالسياسة العامة ، ينبغي أولا إخضاع المسائل المحددة التي تتطلب التحليل المفصل والتفكير لاستكشاف معمق من جانب الآليات المنشأة لهذا الغرض والمنطوية على مشاركة الخبراء الوطنيين ذوي الصلة بالموضوع .

وتتطلب طرائق العمل أيضا مزيدا من المرونة فيما يتعلق خصوصا بوضع جدول الأعمال وبتخطيط الاجتماعات وتحضيرها . وفي حين أن الحكومات هي بالطبع حرة في أن تقرر كيف تشترك مع آخرين في السعي وراء الأهداف المشتركة ، فإن الآليات المكملة التي من شأنها تقوية الاتصالات والتفاعل بين الوفود ستكون عظيمة الفائدة . وبالاضافة إلى ذلك ، ينبغي أن تستخدم بصورة أكثر فعالية الاجراءات التشاورية غير الرسمية القائمة لغرض تحضير عمل المجلس ومتابعته . وليس من الضروري أن تتخذ نتائج عمليات المداولة في الآلية الحكومية الدولية شكل قرارات ، نظرا لأن هذه القرارات تميل إلى أن تعكس أكثر قليلا من أدنى مستوى مشترك للتقارب . وينبغي اللجوء بقدر أكبر إلى الاستنتاجات المتفق عليها ، والتقييمات ، والتلخيصات من جانب من يتولون الرئاسة ، خصوصا عندما تتطلب المسائل مزيدا من الاستكشاف وبناء الادراكات المشتركة .

وما هذه الخيارات إلا عيّنة من الامكانيات المتاحة التي تستحق الدراسة . وينبغي النظر إليها كمجرد بداية لعملية تجديد مؤسسي سيكون من المتعين متابعتها على أساس متواصل بعد المؤتمر في ضوء

الظروف المتغيرة ومتطلبات الحكومات الأعضاء . ولا يمكن لهذه العملية ، إذا ما جرى السير بها قدما على نحو سليم ، إلا أن تضفي قوة جديدة على المؤسسة ، وأن تمكنها من القيام ، بمزيد من الفعالية ، بالدور الهام الذي أسندته إليها الجمعية العامة .

وكلمة أخيرة . لقد كان على واضعي السياسات وأصحاب المشروعات في جميع البلدان ، خلال السنين العديدة الماضية ، التصدي للتحديات الصعبة التي طرحتها مشاكلهم الداخلية والبيئة الخارجية على السواء . ولن تتلاشى هذه التحديات في القريب العاجل . ولكن ، إذا قام هذا المؤتمر ، كما يتوخى جدول أعماله ، بتمكين الحكومات من التوصل إلى اتفاق على كيفية الاستفادة على خير وجه من الفرص الهامة التي سبق أن ألمحت إليها ، فإن المجتمع العالمي بأسره سيستفيد من التقدم الذي سينجم عن ذلك نحو اقتصاد عالمي سليم ومأمون ومنصف .

المرفق الرابع

الرسائل الواردة إلى المؤتمر

الرسالة الواردة من السيد سوهارتو ،
رئيس جمهورية اندونيسيا (١)

باسم حكومة وشعب اندونيسيا ، يسرني بالغ السرور أن أهدي أحر تحياتي وفائق احترامي لجميع المشتركين في هذا الاجتماع التاريخي .

إن الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الجاري عقدها في كارتاخينا دي انديا س في كولومبيا ، تتم في وقت يتسم بالتحدي . وهي تتيح للمجتمع الدولي فرصة عظيمة لمواجهة التحديات والفرص التي ظهرت نتيجة للتغيرات الرئيسية في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية . فقد اكتسبت الاصلاحات السياسية والاقتصادية ، وكذلك احترام الديمقراطية وحقوق الانسان في كثير من أنحاء العالم ، قوة دافعة . وأدى هذا التطور ، على وجه الاجمال ، الى تجدد الآمال في أن تصوغ الحكومات توافقا عالميا جديدا للآراء والتزاما بتعزيز التعاون الدولي بقصد اعادة تنشيط عملية التنمية في البلدان النامية .

وتؤمن اندونيسيا ايمانا قويا بأن سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية هي مسؤولية هذه البلدان نفسها . بيد أن هذه السياسات لا يمكن أن تنجح إلا في اطار بيئة عالمية مؤاتية تتحمل البلدان المتقدمة في الوقت الحاضر مسؤولية رئيسية عن توفيرها . وفي الوقت الحالي ، تتركز ادارة الاقتصاد العالمي في أيدي مجموعة صغيرة من البلدان الصناعية الرئيسية . ولذلك ، ثمة حاجة ماسة الى تحقيق تنسيق عالمي جديد في مجال السياسات ينبغي أن يكون قائما حقا على المشاركة ومؤسسا على المساواة بين الدول كيما يعكس الديمقراطية الدولية .

---

(١) عممت أولا في الوثيقة TD/L.321 .

وإن الأونكتاد ، بوصفه محفلا دوليا ، قد قدم وما زال يقدم اسهامات هامة في معالجة أوجه القصور النظمية في أداء الاقتصاد العالمي لمهامه في الوقت الراهن وفي النهوض بعملية تحقيق الديمقراطية في العلاقات الاقتصادية الدولية .

ولذلك نحن نؤمن بأن الدورة الثامنة للأونكتاد ينبغي أن تمارس دورا رئيسيا في طرح أفكار وتوجهات جديدة لكي يستجيب المجتمع الدولي على نحو فعال للتحديات والفرص . ومن الضروري أن تؤدي الدورة الحالية للأونكتاد الى اعادة تنشيط الأونكتاد من الناحيتين المؤسسية والتنفيذية ، وأن تعيد أهمية دور هذه المؤسسة في صياغة توافق دولي للآراء بشأن التنمية . وينبغي أن يعتمد الأونكتاد الثامن سياسات وتدابير موجهة نحو العمل بغية اعادة تنشيط الاقتصاد العالمي . ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ، فانني أناشد جميع الأطراف أن تنخرط في مشاركة جديدة من أجل التنمية بغية طي صفحة الماضي والترحيب بالواقع الآخذ في التغير .

وختاما ، أود أن أعرب عن عميق تقديري للجهود التي بذلتها جمهورية كولومبيا حكومة وشعبا من أجل استضافة هذا الاجتماع وأن أعرب عن تمنياتي الحارة بنجاحه .

الرسالة الواردة من السيد فيدل كاسترو روس ،
رئيس مجلس الدولة ورئيس حكومة جمهورية كوبا (ب)

أود أن أحيي ، من خلالكم ، الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي تعلق عليها شعوب العالم الثالث آمالا كثيرة ، وأن أعرب في الوقت ذاته عن تقدير حكومة جمهورية كوبا لحكومة جمهورية كولومبيا لاستضافتها هذا المؤتمر ، وأخص بالذكر ، أهالي كرتاخينا دي إنديا س المضيافة التي سمّاها زعيم أمريكا اللاتينية العظيم ، سيمون بوليفار ، "المدينة الباسلة" نظرا لتضحياتها ومساهماتها في نضال شعوب أمريكا اللاتينية من أجل الاستقلال .

(ب) عممت أولا في الوثيقة TD/L.323 .

ان هذا المؤتمر ينعقد في حقبة تاريخية تشهد تغيرات بعيدة المدى في الساحة الدولية يمكن أن تدعم التطلعات إلى عالم يفعم باقتصاد سليم وأكثر عدالة ويمكن التنبؤ بتطوراته . ولكن ، للأسف ، لا يمكن من وجهة نظر أخلاقية وأدبية قبول عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يحدث في الكثير من البلدان النامية كنتيجة حتمية للانتكاس الاقتصادي المزمن ، وزيادة الفقر والبطالة ، وتدهور نوعية الحياة بسبب نقص الموارد الضرورية لتنفيذ خطط التنمية التي تحول دون حدوث كل ذلك . ورغم أن المسؤولية عن الخطط الوطنية للتنمية تقع على عاتق كل بلد ، فإن على المجتمع الدولي أن يلعب دورا مناسبا تأييدا لهذه المهمة النبيلة .

ونعتقد أن الدورة الثامنة للمؤتمر تتيح فرصة لبدء حوار بنّاء ومثمر بين البلدان التي بلغت مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية ، حوار يضمن إقامة عالم يسوده السلم والتعاون وتحسين أحوال البشر على أساس الاحترام الكامل لسيادة كل البلدان ، بغض النظر عن الخيار الاقتصادي والاجتماعي الذي أرادته من أجل تنميتها .

والرغبة في إعادة الحيوية للأونكتاد من خلال تقوية وظائفه الأساسية المتمثلة في إجراء تحليلات عالمية وتنسيق السياسات والتفاوض ومتابعة الالتزامات المعتمدة وتوفير الدعم التقني للبلدان النامية تكفي في حد ذاتها لتبرير الجهود المبذولة في هذا المؤتمر من أجل الحفاظ على هذا المحفل العالمي الفريد الذي تدرس في إطاره بشكل مترابط مشاكل التجارة والتمويل والتكنولوجيا من منظور التنمية .

وسيظل مفتوحا أمامنا طريق البحث عن حلول مرضية لمشاكل البلدان النامية ، مشاكل سداد الديون ونقل الموارد والانهيار المستمر لأسعار السلع الأساسية وتدهور العلاقات التجارية وفرص الوصول إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا ، وهي حلول لا يمكن بدونها تصور التنمية ولا المساواة في العلاقات الدولية .

الرسالة الواردة من السيد لي بينغ ، رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية(ج)

بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، اود ان اقدم ، باسم الحكومة والشعب الصينيين ، تهانينا الحارة الى المؤتمر .

ان الأونكتاد الثامن ، اذ يعقد في وقت حدثت فيه تغييرات هامة في شكل العالم ، هو مؤتمر دولي هام في ميدان الاقتصاد الدولي في مطلع التسعينات .

وهناك تفاوت شديد لايزال قائما في تنمية الاقتصاد العالمي الحالي ، والفجوة بين الشمال والجنوب آخذة في الاتساع . وان العدد الكبير من البلدان النامية يواجه صعوبات وتحديات متنوعة . وان الموضوع الموحد لجدول اعمال هذه الدورة - الا وهو تقوية العمل الوطني والدولي والتعاون المتعدد الاطراف من اجل اقتصاد آمن وسليم ومنصف - انما يعكس المصالح المشتركة لجميع البلدان في العالم ، وان الدورة تتسم بأهمية عظيمة لتعزيز الحوار بين الشمال والجنوب ولانعاش الاقتصاد العالمي ، وخصوصا اقتصاد البلدان النامية .

وان الأونكتاد ، باعتباره محفلا لمناقشة وحل المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية ضمن اطار الامم المتحدة ، قد لعب دورا هاما في تقوية التعاون المتعدد الاطراف وتعزيز تنمية الاقتصاد والتجارة . وفي الوقت الراهن ، من المهم بصورة خاصة للاونكتاد ان يقوي وظائفه وان يلعب دورا اكبر . ونأمل ان يساهم الاونكتاد الثامن ، باعتماده تدابير عملية وفعالة ، مساهمات اكبر في تسوية المشاكل الملحة التي تواجه البلدان النامية كما في تعزيز تنميتها الاقتصادية وانعاش مجمل الاقتصاد العالمي وتوسيع التجارة الدولية .

واتمنى للمؤتمر كامل النجاح .

(ج) عممت أولا في الوثيقة TD/L.326 .

الرسالة الواردة من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني(د)

تنوي الدورة الجديدة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دراسة كيفية تعزيز إقامة "اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف" . ورغم أن هذا الموضوع سبق أن عولج في الماضي أكثر من مرة ، يحسن أن يعاد النظر فيه اليوم بروح جديدة كل الجدة لأن تحولات عميقة أثرت في العالم منذ خمس سنوات .

والتغيرات السياسية التي وقعت خلال هذه السنوات الأخيرة بدأت بالفعل تنتج آثارها في ميادين الانتاج والتبادل التي تتناولونها في أعمالكم . وتحاولون جاهدين قياس مداها بمزيد من الدقة والسيطرة عليها . وقد برهنت الأحداث الأخيرة على أن حلم تخطيط الاقتصاد لدرجة خنق المبادرة الخاصة لا يمكن تحقيقه لأنه يضر بالحق الأساسي للشعوب في أن تكون "الصانعة الرئيسية لتقدمها الاقتصادي والاجتماعي والمسؤولة الأولى عنه" (رسالة "السلام على الأرض" Pacem in Terris,III) . ومع ذلك ، لا ينبغي أن نرى في التطور الحالي أزمة المركسية فقط لأن تلك الأزمة "لاتزيل من العالم حالات الظلم والقهر التي كانت المركسية ذاتها تستغلها وتستمد منها قوتها" (رسالة السنة المئوية Centesimus annus, n.26) .

لقد أدى تفكك الاقتصادات المخططة الى تفاقم الأزمة العامة للتجارة الدولية التي يحاول مؤتمركم منذ أكثر من خمس وعشرين سنة أن يعالجها ، مما جعل تحقيق أوجه تضامن جديدة ضرورة ملحة . غير أن عقبة ثانية تظهر هنا . فالروابط الواجب اقامتها لايمكن أن تفي بحتميات التنمية الاقتصادية وحدها ولايمكن أن تتجاهل الميدان الاجتماعي فإن الكثير من التوترات الحالية ينجم عن فشل هذا العصر الذي لم يعرف بعد كيف يجمع بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية .

وقد طرأ تغير هام خلال هذه السنوات الأخيرة في مفهوم التنمية ذاته وفي ظروفها وأهدافها . فأصبح الحق في التنمية مبدأ من المبادىء الناظمة للعلاقات الدولية . ولايوجد حتى الآن بلاشك أي تعريف

(د) عممت أولا في الوثيقة TD/L.332 .

انساني لهذا الحق مقبول من الجميع ؛ ولكن أليس من أهداف لقاءاتكم فتح آفاق جديدة لأولئك الذين يهتمون بحكم وظيفتهم بالمعطيات الرقمية للتجارة الدولية؟ فإنكم تعدّون بذلك المسؤولين لإدخال المعطيات الاجتماعية للاقتصاد في منظورهم وحساباتهم .

ولابد من إزالة العقبات التي تقف أمام دمج الأبعاد الاجتماعية في المبادلات الدولية واغتنامها كفرصة للتقدم البشري للشعوب الأشد فقرا . وهنا لا بد من تغيير عميق للعقليات ، لأنه يجب على انسان هذا العصر أن يأخذ بمنطق آخر . ففي هذا مصلحة الجميع . وهذا شرط للسلام . وسواء كان الأمر يتعلق باقتصاد وطني أو بعلاقات اقتصادية دولية ، فإن التجربة أثبتت أن أي نظام لا يستهدف أن يحقق في الواقع تحسين مستوى الرفاه المادي للبشر في نفس الوقت الذي يحقق فيه تنميتهم الروحية لايمكن أن يبقى الى مالانهاية . واجتماع مثل الاجتماع الذي ينعقد في كارتاخينا ينبغي أن يعمل على إقناع رجال السياسة ، والرأي العام الذي يحاسبهم على أعمالهم ، بأن مصالح البشر والشعوب أعلى من مصالح الاقتصاد ، اذا ما أريد لفائض القوة في العالم أن يكون في خدمة الانسان والسلام .

والفاقة التي تكابدها بعض الشعوب وعدم الأمن المترتب عليها يبلغان من الخطورة درجة تدعو لرد فعل فوري من جانب كل أولئك الذين بوسعهم أن يعملوا شيئا . وكان بولس السادس قد لاحظ بالفعل في عام ١٩٦٧ وجود "حالات ... شديدة التفاوت وحريات فعلية غير متساوية للغاية" بين الشعوب . وأضاف أن "العدالة الاجتماعية تقتضي من التجارة الدولية ، لكي تكون انسانية وأخلاقية ، أن تستعيد بين الشركاء على الأقل درجة معينة من المساواة في الفرص" (رسالة تقدم الشعوب Populorum progressio, n. 61) . وهذه المشاكل لم تجد بعد حلا لها . وإذا كانت بعض البلدان قد نجحت في الارتقاء الى المستوى الذي بلغته البلدان الصناعية القديمة ، فكم من بلدان أخرى تتركت في فقرها المدقع! فمن غير الأخلاقي تجاهل حاجز الفقر الذي يفصل بين الذين ينعمون بالخيرات وبين المحرومين منها ، لأن جميع البشر متساوون في الكرامة ؛ وينبغي أن يحصلوا على وسائل العيش في ظل الحقيقة والحرية والعدالة ، ولهم الحق في أن يعتمدوا على تضامن الآخرين . فمن السراب الاعتقاد بأنه سيكون في الامكان ترك ملايين البشر في اليأس كما لو أنهم لن يكتشفوا يوما ما طريق العنف ليُسمعوا صوتهم .

وما زال هناك الكثير مما يجب عمله لبلوغ مزيد من الانصاف في العلاقات الدولية . ولكن هذه المسيرة ستبدو في نظر الشعوب كخرافة جديدة اذا لم تستشعر تصميما من جانب الأكثر ثراء والأكثر قوة على البحث بلا كلل عن الطرق الأضمن للعدالة وللتضامن . وإنه لمن دواعي شرف الأونكتاد أنه كان دائما يصر على تأكيد البعد الأخلاقي للمسائل التي تناولها في أعماله .

وإدراكا مني لأهمية القضايا التي يتعين على المؤتمر أن يواجهها ، أعهد بأعمالكم الى رب التاريخ الذي "سيحكم على العالم بعدالة وعلى الشعوب باستقامة" (المزمور ٩/٩٨) .

السيد الأمين العام ، أعرب لكم عن أطيب التمنيات بإنجاز مهمتكم خلال الدورة الثامنة لهذا المؤتمر . وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بإبلاغ مندوبي الدول الكثيرة التي تشارك فيه بالاهتمام الكبير الذي أوليه لجهودهم من أجل التنمية المتناسقة لجميع الشعوب التي تشكل الأسرة الانسانية الواحدة .

المرفق الخامس

وثائق طهران الختامية*

الوثائق الختامية التي اعتمدها الاجتماع الوزاري السابع لمجموعة الـ ٧٧ الذي انعقد في طهران ، في جمهورية ايران الاسلامية ، من ١٦ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١

(TD/356)

---

* سيستنسخ نص وثائق طهران الختامية في أعمال المؤتمر المطبوعة .

المرفق السادس

الوثائق التي قدمتها مجموعتان اقليميتان والصين واستراليا*

١- "التجارة والتنمية والتحديات الدولية الجديدة: نحو برنامج عمل من أجل التعاون المتعدد الأطراف المتين والتنمية القابلة للإدامة - عناصر لمساهمة في الأونكتاد الثامن" - رسالة واردة من البعثة الدائمة لايطاليا نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة باء (TD/355) .

٢- "اعتبارات أساسية بشأن مسائل وردت في جدول أعمال الأونكتاد الثامن" - ورقة موقف مقدمة من الصين (TD/357) .

٣- "مساهمة البلدان النوردية في المناقشة المتعلقة بإعادة تنشيط الأونكتاد" - النص المعمم على مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الاستثنائية السابعة عشرة بناء على طلب الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج (TD/B(S-XVII)/SRP.1) .

٤- "نهج استراليا تجاه القضايا المؤسسية ودور الأونكتاد" - النص المعمم على مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الاستثنائية السابعة عشرة بناء على طلب ممثل استراليا الدائم (TD/B(S-XVII)/SRP.3) .

---

* ستستنسخ هذه الوثائق في أعمال المؤتمر المطبوعة .

المرفق السابع

تقرير لجنة وثائق التفويض

١- في الجلسة العامة ٢٢٢ ، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وفقا للمادة ١٤ من نظامه الداخلي ، بتعيين لجنة لوثائق التفويض من الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي ، بلجيكا ، بليز ، توغو ، سنغافورة ، شيلي ، الصين ، ليسوتو ، الولايات المتحدة الأمريكية .

٢- واجتمعت لجنة وثائق التفويض يوم ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ .

٣- وانتخب السيد م. و. ضاييني (بلجيكا) بالاجماع رئيسا للجنة .

٤- وأحاطت أمانة الأونكتاد اللجنة علما بمركز وثائق تفويض الممثلين حتى ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ . وقد تم تقديم وثائق تفويض صادرة عن رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو عن وزير الخارجية ، وفقا لما تنص عليه المادة ١٣ من النظام الداخلي للمؤتمر ، من ١٠٧ دول . وأبلغ تعيين ممثلي ١١ دولة إلى الأمين العام للأونكتاد بواسطة رسالة أو مذكرة شفوية أو برقية من البعثة الدائمة في جنيف أو نيويورك أو السفارة في بوغوتا . وقدم تعيين ممثلي دولتين إلى الأمين العام للأونكتاد بواسطة رسالة من سلطة أخرى . ولم يقدم ممثلو ٦ دول أي رسالة حتى الآن .

٥- واقترح الرئيس أن تقرر اللجنة قبول وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء المشار إليهم في الفقرة ٤ . وفيما يتعلق بوثائق التفويض التي لم تقدم بعد بالشكل الواجب ، اقترح الرئيس أن تقبل اللجنة التأكيدات المقدمة من الممثلين المعنيين ، على أساس أن وثائق تفويضهم ، بما يتمشى مع المادة ١٣ من النظام الداخلي للمؤتمر ، سوف تقدم بشكل عاجل إلى الأمين العام للأونكتاد . ولم يكن هناك اعتراض على هذا الاقتراح .

٦- وبعدئذ اقترح الرئيس مشروع القرار التالي لكي تعتمده اللجنة:

"إن لجنة وثائق التفويض

"وقد درست وثائق تفويض الممثلين في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

"تقبل وثائق تفويض الممثلين لدى الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتوصي المؤتمر بأن يعتمد تقرير لجنة وثائق التفويض"

٧- واعتمدت اللجنة مشروع القرار أعلاه بدون تصويت .

٨- وبعدئذ اقترح الرئيس أن توصي اللجنة المؤتمر باعتماد مشروع القرار التالي:

"وثائق تفويض الممثلين لدى الدورة الثامنة للمؤتمر

"إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

"يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض"

٩- وأيدت اللجنة الاقتراح أعلاه بدون تصويت .

١٠- وفي ضوء ما تقدم ، يقدم التقرير الحالي إلى المؤتمر .

المرفق الثامن

ثبت الوثائق

رقم الوثيقة	العنوان	بند جدول الأعمال
	ألف - الوثائق العامة	
TD/353 و Add.1	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٦
TD/354/Rev.1	التعجيل بعملية التنمية: التحديات التي تواجه السياسات الوطنية والدولية في التسعينات تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد إلى الأونكتاد الثامن(1)	٨
TD/355	التجارة والتنمية والتحديات الدولية الجديدة: نحو برنامج عمل من أجل التعاون المتعدد الأطراف المتين والتنمية القابلة للإدامة - عناصر لمساهمة في الأونكتاد الثامن رسالة واردة من البعثة الدائمة لايطاليا نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة باء	٨
TD/356	الاجتماع الوزاري السابع لمجموعة الـ ٧٧: وثائق طهران الختامية	٨
TD/357	اعتبارات أساسية بشأن مسائل وردت في جدول أعمال الأونكتاد الثامن: ورقة موقف مقدمة من الصين	٨

---

(1) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.91.II.D.17.

المرفق الثامن (تابع)

رقم الوثيقة	العنوان	بند جدول الأعمال
TD/358	الأونكتاد الثامن - تقرير تحليلي أعدته أمانة الأونكتاد لتقديمه الى المؤتمر(ب)	٨
TD/359	برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا: تقرير الأمين العام للأونكتاد	٨
TD/360	اجتماع كبار المسؤولين السابق للمؤتمر	
TD/361	مسائل أخرى: تقرير مجلس التجارة والتنمية مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد	٩(ب)
TD/362	البلاغ الصادر عن الاجتماع الوزاري الثاني لأقل البلدان نموا	
TD/363	وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر: تقرير لجنة وثائق التفويض	٥(ب)

باء - الوثائق المحدودة التوزيع

TD/L.319 و Add.1-18 و Add.2/Supp.1	مشروع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن أعمال دورته الثامنة	١٠
TD/L.320 و Add.1-5	الأعمال التحضيرية الموضوعية للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٨
TD/L.321	رسالة واردة من فخامة السيد سوهارتو رئيس جمهورية اندونيسيا	

(ب) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.92.II.D.3 .

المرفق الثامن (تابع)

رقم الوثيقة	العنوان	بند جدول الأعمال
TD/L.322	كلمة السيد خوان مانويل سانتوس ، وزير التجارة الخارجية لجمهورية كولومبيا	
TD/L.323	رسالة واردة من السيد فيدل كاسترو روس ، رئيس مجلس الدولة ورئيس حكومة جمهورية كوبا	
TD/L.324	بيان السيد ك. ك. س. دادزي ، الأمين العام للاونكتاد ، في الجلسة العامة (الافتتاحية) الـ ٢٢١	
TD/L.325	وثيقة مقدمة من المعهد الدولي للقطن	
TD/L.326	الرسالة الواردة من سعادة السيد لي بينغ ، رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية	
TD/L.327	وثيقة مقدمة من مركز التجارة الدولية للاونكتاد والغات	
TD/L.328	الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه الدكتور سيزار غافيريا تروخييو ، رئيس جمهورية كولومبيا في حفل افتتاح المؤتمر ، يوم ٨ شباط/فبراير ١٩٩٢	
TD/L.329	البيان الذي أدلى به السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة ، في حفل افتتاح المؤتمر في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٢	
TD/L.330	البيان الافتتاحي الذي ألقاه السيد ب. ت. ج تشيزيرو وزير المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية في زمبابوي ، بصفته رئيس المؤتمر في دورته السابعة	

المرفق الثامن (تابع)

رقم الوثيقة	العنوان	بند جدول الأعمال
TD/L.331	البيان الذي ألقاه السيد عبد الحسين وهجي ، وزير تجارة جمهورية ايران الاسلامية ، بصفته رئيس الاجتماع الوزاري السابع لمجموعة الـ ٧٧ ، في الجلسة العامة ٢٢٢ المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢	
TD/L.332	رسالة واردة من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني	
TD/L.333	بيان السيد ك. ك. س. دادزي ، الأمين العام للأونكتاد ، أمام الدورة الثامنة للمؤتمر ، ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢	
TD/L.334	وثيقة مقدمة من أمانة الكومنولث	
TD/L.335	البيان الذي ألقاه السيد ك. ك. س. دادزي ، الأمين العام للأونكتاد ، أمام الاجتماع الخاص المعني بأقل البلدان نموا المعقود في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٢	
TD/L.336	مسائل أخرى: استعراض الجدول الزمني للاجتماعات مذكرة من أمانة الأونكتاد	٩(د)
TD/L.337	تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني: مشروع قرار اعتمده الاجتماع الوزاري السابع لمجموعة الـ ٧٧ وقدمته الى المؤتمر جمهورية ايران الاسلامية باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧	٩

المرفق الثامن (تابع)

رقم الوثيقة	العنوان	بند جدول الأعمال
TD/L.338	رسالة موجهة الى مؤتمر القمة بشأن النهوض الاقتصادي بالمرأة الريفية من الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	
TD/L.339 و Corr.1	تعزيز الاجراءات الوطنية والدولية والتعاون المتعدد الأطراف لاقامة اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف: مشروع نص تجميعي أعد لكي تقدمه اللجنة الرئيسية	٨
TD/L.340/Rev.1	مشروع إعلان مقدم من رئيس الدورة الثامنة للمؤتمر	٨
TD/L.341/Rev.1	رسالة من الدورة الثامنة للأونكتاد إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	٨
TD/L.342	مؤتمر عالمي بشأن السلع الأساسية: مشروع مقدم من رئيس المؤتمر	
TD/L.343	البيان الختامي الذي أدلى به سعادة الدكتور خوان مانويل سانتوس ، وزير التجارة الخارجية لكولومبيا ورئيس المؤتمر في الجلسة العامة (الختامية) ٢٣٩ المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢	
TD/L.344	البيان الذي أدلى به السيد ك. ك. س. دادزي الأمين العام للأونكتاد ، في ختام الأونكتاد الثامن ، كارتاخينا دي انديا س ، ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٩٢	

المرفق الثامن (تابع)

رقم الوثيقة	العنوان	بند جدول الأعمال

جيم - وثائق سلسلة الأونكتاد الثامن

UNCTAD VIII/1	ملتقى غير رسمي عن الادارة الوطنية: دور كل من القطاعين العام والخاص في تعزيز التنمية المطردة (كراكاس ، فنزويلا ، ١٣-١٥ شباط/فبراير ١٩٩١)	٨
UNCTAD VIII/2	لقاء غير رسمي بشأن التجارة الدولية والبيئة (أوسلو ، النرويج ، ٢٨ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ١٩٩١)	٨
UNCTAD VIII/3	تقرير عن مداولات اجتماع المائدة المستديرة حول السياسات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية (موسكو ، الاتحاد الروسي ، ٢٠-٢٤ ايار/مايو ١٩٩١)	٨
UNCTAD VIII/4	حلقة دراسية بشأن تعزيز التعاون بين البلدان المنتجة للسلع الأساسية (ابيدجان ، كوت ديفوار ، ٦-٧ حزيران/يونيه ١٩٩١)	٨
UNCTAD VIII/5	ملتقى غير رسمي عن الادارة الدولية: التجارة في اقتصاد عالمي شمولي النزعة (جاكارتا ، اندونيسيا ، ١٩ و٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩١)	٨

المرفق الثامن (تابع)

رقم الوثيقة	العنوان	بند جدول الأعمال
UNCTAD VIII/6	حلقة تدارس بشأن الأونكتاد في بيئة سياسية واقتصادية متغيرة (سنتا في دي بوغوتا ، كولومبيا ، ٢٤-٢٦ آب/اغسطس ١٩٩١)	٨
UNCTAD VIII/7	لقاء غير رسمي بشأن شروط تمويل أنشطة المشروعات في البلدان النامية وتعزيز مشاركتها في التجارة العالمية (برلين ، ألمانيا ، ٣١ تشرين الأول/اكتوبر و١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١)	٨

دال - وثائق سلسلة المنظمات غير الحكومية

TD/NGO/34	وثيقة مقدمة من الائتلاف الدولي للعمل من أجل التنمية مذكرة من أمانة الأونكتاد
TD/NGO/35	وثيقة مقدمة من الرابطة الدولية للاقتصاديين الزراعيين مذكرة من أمانة الأونكتاد
TD/NGO/36	وثيقة مقدمة من الائتلاف الدولي للعمل من أجل التنمية مذكرة من أمانة الأونكتاد

هاء - وثائق سلسلة المعلومات

TD/INF.26	وضع قائمة المتكلمين: مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

المرفق الثامن (تابع)

رقم الوثيقة	العنوان	بند جدول الأعمال
واو - وثائق سلسلة ورقة غرفة الاجتماعات		
TD(VIII)/CRP.1 و Add.1-3	جدول اشتراك رؤساء الوفود بدرجة وزير (او ما يعادلها) والشخصيات الاخرى ، في الدورة الثامنة للمؤتمر	
TD(VIII)/CRP.2 و Addenda	الاعمال التحضيرية الموضوعية للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: نصان مقترحان من الفريق العامل الأول والفريق العامل الثاني	٨
TD(VIII)/CRP.3	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات: الجدول الزمني المؤقت للاجتماعات التي ستعقد حتى الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية	
زاي - وثائق سلسلة الموضوعات المختلفة		
TD(VIII)/ Misc.1/Rev.3	قائمة المشتركين المؤقتة المنقحة	
TD(VIII)/ Misc.2/Rev.1	الأونكتاد الثامن - جدول مؤقت للاسبوع من ١٠ الى ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢	
TD(VIII)/ Misc.3	تثبت الوثائق حسب بند جدول الأعمال	
TD(VIII)/ Misc.4	شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كارتاخينا	٨
TD(VIII)/ Misc.5	مسائل أخرى	٩

المرفق الثامن (تابع)

رقم الوثيقة	العنوان	بند جدول الأعمال
	حاء - الوثائق التي ليست من وثائق المؤتمر والتي لها صلة مباشرة بالدورة الثامنة للمؤتمر	
TD/CODE TOT/57	مواصلة المشاورات بشأن وضع مشروع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا: تقرير الأمين العام للأونكتاد مذكرة من أمانة الأونكتاد	٨
TD/B(S-XVII)/ CRP.1	مساهمة البلدان النوردية في المناقشة المتعلقة بإعادة تنشيط الأونكتاد (نص معمّم على مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الاستثنائية السابعة عشرة بناء على طلب وفود الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)	٨
TD/B(S-XVII)/ CRP.3	الأونكتاد الثامن: نهج استراليا تجاه القضايا المؤسسية ودور الأونكتاد (نص معمّم على مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الاستثنائية السابعة عشرة بناء على طلب ممثل استراليا الدائم)	٨
TD/B(S-XVII)/ Misc.3	ملخص التبادل غير الرسمي للآراء في مجلس التجارة والتنمية حول نتائج "اللقاءات" التي جرى تنظيمها إعدادا للأونكتاد الثامن (جنيف، ٤ و٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) من إعداد أمانة الأونكتاد	٨

- - - - -